

کتاب سیبویہ

ابی بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقیق و شرح
قبرالسلام محمد رضا زون

دارالحدیث
بیت

كتاب البيه

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

١٨٠ —

تحقيق وشرح
عبد السلام محمد هارون

الجزء الأول

دار الحديث
بيروت

جميع الحقوق محفوظة لدار الجيل

الطبعة الأولى

١٤١١هـ - ١٩٩١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

سببونه

اسمه وكنيته ولقبه :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر . وبعضهم يختزل نسبه فيقول : عمرو ابن قنبر ^(١) . وهو فارسي الأصل ، وينتمى بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو ابن علة بن جلد بن مالك بن أدد .

وقنبر ، ضبطه الذهبي في المشتبه ^(٢) بضم ففتح ، وكذا ضبطه صاحب تاج العروس . وأما الدارقطني ف ضبطه بفتح القاف وسكون النون « قنبر » ^(٣) . وما يؤيد هذا الضبط قول الرغزبني في تمجيد سببونه ^(٤) :

ألا صلي الإله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر

فإن كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا أبناء منبر

وأما كنيته فاختلفت فيها : فهو أبو بشر ، وهو أبو الحسين ، وهو أبو عثمان . وأثبت هذه الكنى جميعاً هي أبو بشر ^(٥) .

وأما لقبه فقد سار مسير الشمس وعرف به منذ قديم الزمان ، لم يلقب به أحد قبله ، وهو « سببونه » .

وقد ألقى العلماء الأقدمون ضوءاً على هذا اللقب الفارسي ، فذكروا أنه مركب من « سب » بمعنى التفاح ، و « وبه » بمعنى الرائحة .

وقد بحثت وسألت كثيراً من دارسي الفارسية عن صحة الزعم بأن « وبه »

(١) انظر أقدم من ترجموا له ، وهم ابن قتيبة في المعارف ٢٣٧ ، وأبو الطيب اللغوي في المراتب ٦٥ ، والسيوطي في أخبار النحويين البصريين ٤٨ .

(٢) المشتبه للذهبي ٥٣٥ .

(٣) طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢ : ٢٠٦ .

(٤) بغية الوعاة ٣٦٦ .

(٥) مراتب النحويين ٦٥ .

كلمة تدل على الرائحة فاهتديت إلى بطلان ذلك وأن لا أساس له من الصحة .
وبعض العلماء الأقدمين ، وهو أبو عبد الله بن طاهر العسكري يزعم أن
الاسم من « سى » الفارسية ، ومعناه ثلاثون ، و « بوى » أو « بويه » ، أى
الرائحة . ومعناها الثلاثون رائحة ، أى ذو الثلاثين رائحة ^(١) .

وهذا الزعم سليم من الناحية اللغوية الفارسية ، ولكنه غير مطرد فيما نعهد
من الأعلام القديمة الماثلة المختومة ببويه . وقد نذهل حينئذ نرى أن سيويه نفسه
تكلم على « عمرويه » وهى كلمة ممزوجة بين العربية والفارسية ، صدرها عربى
وعجزها لاحقة فارسية . قال سيويه فى كتابه ^(٢) :

« وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمى ، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية
وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة
الصوت ، لأنهم رأوه قد جمع أمرين ، فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه ،
وجعلوه فى النكرة بمنزلة غاقٍ منونة مكسورة فى كل موضع » .

ومعنى هذا أن « يوه » لاحقة من اللواحق الأعجمية لها شبه باللفظ العربى
« يوه » التى هى اسم فعل ، فلذا عوملت معاملة أسماء الأصوات التى تنون عند
التكثير ، وترك منه عند التعريف ، كقولهم : غاقٍ وغاقٍ .

فالعرب والعجم قد أحقوا هذه الزائدة بالأسماء للتمليح ،
أو للتشبيه ، أو للنسب ^(٣) ، فقالوا « نفطويه » من النفط ، وقالوا : « ماهويه »
أى الشبيه بالقمر ، وهو « ماه » بالفارسية ، كما نجد فى الأدب الفارسى القديم
« برزويه » الطبيب الذى عقد له باب فى كلية ودمنة . وفى أسماء ملوك الفرس
« شيرويه » ابن أبرويز ، وفى أمراء الترك « خمارويه » ، وفى أنساب العلماء

(١) طبقات النحويين للزبيدي ٧٣ - ٧٤ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦٠ .

(٢) سيويه ٢ : ٥٢ - ٥٣ بولاق .

(٣) أقر هذا التفسير اللغوى الأستاذ الجليل حامد عبد القادر عضو مجمع اللغة والأستاذ بدار
المعوم سابقاً وجاء فى حواشى بروكلمان ٢ : ١٣٤ : « والظاهر أنه صيغة تملح للفظ سييخت بهضم الباء
وسكون الحاء » وعزى هذا القول إلى « تولدكه » . ثم قال : « واشتقت العجمة اسمه من سيب ، وهو فى
الفارسية الضاحك ، وبوى ، أى الرائحة » .

« خالويه » ، و « مسكويه » ، و « راهويه » . وراه هو الطريق بالفارسية ، قالوا : سمى بذلك لأن أمه ولدتها في الطريق ، فكأن معناه « الطريقى » .

وهذه الأعلام تنطق جميعا بفتح الواو وسكون الياء . وقد عقد السيوطى فى خاتمة بغية الوعاة ^(١) فصلا لمن آخر اسمه «ويه» . لكن جاء فى وفيات الأعيان ^(٢) فى خاتمة ترجمة سيبويه : « والعجم يقولون سيبويه بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها ؛ لأنهم يكرهون أن يقع فى آخر الكلمة «ويه» لأنها للندبة » وزعمه أن «ويه» تكون للندبة ليس معنى معجميا ، وإنما هو استعمال عامى ^(٣) ، والمعروف فى «ويه» أنها كلمة إغراء واستحثاث ، كما فى اللسان والقاموس . تقول ويّه ، للإغراء ، ومنهم من يقول : ويها للواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث ، قال الكميث :

وجاءت حوادث فى مثلها يقال لثلى ويها قل

وأما ما يستعمل فى التفجيع فقولهم : واهأ ، وواه أيضا ، كما فى اللسان عن

ابن برى .

وفى المختوم بويه من الأعلام استعمالان ، والأفصح بناؤه على الكسر تغليا لجانب الصوت ، وقد يعرب إعراب الممنوع من الصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين ، وهو مذهب الجرمى ، كما ذكر صاحب التصريح ^(٤) .

ومع هذا نجد نصا يعترض على سيبويه فى المعاملة النحوية لأمثال هذه الأعلام حينما تنكر ، يقول ثعلب ^(٥) :

« كان سيبويه يخطئ فى اسمه ، يقول : سيبويه وسيبويه آخر ، والكسائى يقول : سيبويه وسيبويه آخر ؛ لأنه أعجمى فلا يُجرى . وزيلويه وزيلويه آخر .

(١) بغية الوعاة ٤٣٩ .

(٢) وفيات الأعيان ١ : ٣٦٨ .

(٣) التصريح ١ : ١١٨ . وانظر أيضاً الصبان ١ : ١٣٣ - ١٣٤ ومع المراجع ١ : ٧١ .

(٤) منه قول ابن جريد فى هجاء نبطويه (البغية ١٨٨) :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه

(٥) إنباه الرواة ٢ : ٣٥٢ .

ويشئ زليوهان ويجمع زليوهات ، لأن الجمع بالواو والنون للحيوان الذى يعقل من الذكران ، والألف والتاء لما يعقل من الإناث ولما لا يعقل ، ولا يعرف باللام .

من لقب بـ **بسيويه** :

وقد عرف بهذا اللقب بعد سيويه آخرون من النحاة ، ولعلمهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم فى النحو . وقد أشار السيوطى إلى ثلاثة منهم فى نهاية البغية :

١ - أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندى المصرى ، ابن الصيرفى ، ويعرف أيضاً بابن الجبى ، ويلقب بـ **بسيويه** . قال ياقوت ^(١) : كان عارفاً بالنحو والمعانى والقراءة والغريب والإعراب والأحكام وعلوم الحديث والرواية ، واعتنى بالنحو والغريب حتى لقب بـ **بسيويه** لذلك . ويذكر ياقوت أيضاً أنه كان عفيفاً متسكاً ويظهر الاعتزال . اجتمعت فيه أدوات الأدباء والفقهاء والصلحاء والعباد والمتأدين ، وبلغ بذلك مبلغاً جالس به الملوك . ولد سنة ٢٨٤ وتوفى سنة ٣٥٨ .

وقد جمع الحسن بن زولاق المؤرخ المصرى (- ٣٨٦) أخباره فى كتاب طبع عن نسخة بخطه معروضة بمعرض دار الكتب المصرية ، ونشره الأديان محمد إبراهيم سعد وحسين الديب فى سنة ١٣٥٢ = ١٩٣٣ .

٢ - أبو نصر محمد بن عبد العزيز بن محمد التيمى الأصبهاني . كان أحد وجوه العلم ، عالماً باللغة والنحو ، حدث عن ابن فارس وغيره ^(٢) . وابن فارس توفى سنة ٣٩٥ . فقد عاش صاحبنا هذا إذن فى القرن الرابع إن لم يجاوزه .

٣ - أبو الحسن على بن عبد الله بن إبراهيم الكوفى المغربى المالكي . ولد بعد ٦٠٠ ومات بالقاهرة سنة ٦٦٧ . ومن شعره الذى يحمل طابع النحاة :
عذبت قلبي بهجر منك متصل يا من هواه ضمير غير منفصل ^(٣)
ما زال من غير تأكيد صلودك لى فما عدولك من عطف إلى بدل

(١) مجمع الأدباء ١٩ : ٦١ وبغية الوعاة ١٠٨ .

(٢) بغية الوعاة ٦٧ .

(٣) بغية الوعاة ٣٣٩ . وستأق ترجمته قريباً . وانظر تهذيب التهذيب ٣ : ١١ .

وأما ما عرفت عليه أخيراً فهو :

٤ - إبراهيم الشبستري النقشبندى ، من علماء القرن العاشر ، وكان يسمى « سيويه الثانى » ، له تائية فى النحو سماها « نهاية البهجة » ، وشرحها بنفسه ، ومن الشرح نسخة فى دار الكتب (٣٦٧ نحو قوله) قال صاحب كشف الظنون : « نظمها فى غرة محرم سنة ٩٠٠ . أولها :

« تيمنت باسم الله مبدى البهجة (١) » .

وآخرها :

وقد حذف المتنون فى مثل قولنا شفيعى حسين بن العلى فتمت

نشأته وطلبه للنحو :

ولد سيويه بالبيضاء ، وهى أكبر مدينة فى كورة إصطخر بفارس ، ويقال : إن مولده ومسقط رأسه كان بالأهواز . ثم هاجر أهله إلى البصرة فتشأ بها ، وكانت الهجرة إلى الخواضر الإسلامية فاشية متواصلة فى ذلك الزمان ، وكان أقرب المهاجر إلى أهل فارس هى مدن العراق الثلاث : البصرة والكوفة وبغداد . فكان اختيار أسرته للبصرة محلون بها ، ويحيا فتاهم فى أرجائها ، يطلب العلم ، فيبنى لنفسه مجداً خالداً .

وطفق سيويه يطلب العلم بها ، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس العلماء ، فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث ، وكان يستملى الحديث على حماد بن سلمة (٢) ، قال القفطى : « وكان شديد الأخذ » . فبينما هو يستملى قول النبى ﷺ : « ليس من أصحابى إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » ، فقال سيويه : « ليس أبو الدرداء » وطمه اسم ليس . فقال حماد :

(١) هذا ما ذكره صاحب الكشف . ولقد لحظت أن المؤلف فى الشرح تجاوز عن هذا البيت ،

وبدا بما بعده ، وهو قوله :

وبعد فإن النحو علم مبین	لكيفية التركيب ، فى العربية
وغايته صون اللسان عن الذى	يخالفه تركيب أهل السليقة

(٢) حماد بن سلمة . بن دينار البصرى .

لحنت يا سيوييه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما « ليس » ها هنا استثناء ! فقال : لا جرم ، سأطلب علماً لا تلحنني فيه . فلزم الخليل فرع^(١) .

وفى رواية مجالس العلماء للزجاجي أنه لزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين .

وخبر آخر يرويه حماد بن سلمة ، أنه جاء إليه سيوييه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث ، قال حماد : فكان فيما أملت ذكر الصفا ، فقلت : « صعد رسول الله ﷺ الصفا » ، وكان هو الذي يستمل ، فقال : « صعد النبي ﷺ الصفاء » ، فقلت : يا فارسي لا تقل الصفاء ، لأن الصفا مقصور . فلما فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : « لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية »^(٢) .

ولعل هاتين الحادتين المثيرتين مع حوادث أخرى هي التي حدثت بسيوييه إلى العناية الشديدة بتعلم النحو .

ونحو ذلك ما حفر من بعده عثمان بن جنى حينما كان يقرأ النحو بمجامع الموصل ، فمر به أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها ، فقال له أبو علي : « زُيِّت قبل أن تُحصِرم ! » ، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان الفارسي فيه ببغداد^(٣) .

شيوخ سيوييه :

ومع ملازمة سيوييه للخليل ، كان لا يرح يتراد كبار الشيوخ والأئمة يستكمل علمه منهم . وألمع شيوخه :

١ - حماد بن سلمة بن دينار البصري ، ولعله أول من أخذ عنه العلم . وكان حماد هذا مولى تميم ، وقيل لقريش ، روى عن كثير من التابعين فمن بعدهم ، وكان مفتي البصرة ، ومن العباد المجاني الدعوة ، لم يكن بالبصرة قرين له

(١) السيرافي ٤٣ والزبيدي ٦٦ وابن الأنباري ٧٢ وياقوت ١٠ : ٥٥ والإنباه ٢ : ٣٥٠ ،

٣٥٥ ومجالس العلماء للزجاجي ١٥٤ .

(٢) مجالس العلماء ١٥٤ .

(٣) بقية الوعاة ٣٢٢ .

في الفضل والدين والنسك ، والقمع لأهل البدع . وكان يعد في الأبدال وعلامة الأبدال عندهم ألا يولد له . تزوج سبعين امرأة فلم يولد له . وقد روى له مسلم والأربعة . وكان عالماً بالنحو ، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب . وهو أستاذ يونس . قال يونس بن حبيب : أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة ^(١) .

وحماد هذا هو الذي دفع بسيبويه إلى حذق النحو بسبب تخطئته إياه في بعض المسائل النحوية واللغوية كما سبق القول ، فكان بذلك ممن اشترك في صنع سيبويه النحوي . وتوفي حماد هذا سنة ١٦٧ ^(٢) . فقال بعضهم :

يا طالب النحو إلا فابكه بعد أبي عمرو وحماد ^(٣)

٢ - الأخفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبو الخطاب ، مولى بنى قيس بن ثعلبة ، وهو شيخ يونس : وكان دينا ورعا ثقة ، من أئمة اللغة والنحو . وله ألفاظ لغوية انفرد بها ينقلها عن العرب . وكان قد لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته . وأخذ عنه سيبويه اللغة وشيئا من النحو . وروى عنه في كتابه نحو ٤٧ مرة ^(٤) ، ولم تعرف سنة وفاته إلا ما ذكروا أنه كان إماما في العربية قديما ^(٥) .

٣ - يعقوب بن إسحاق بن زهد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري القاري ، وكان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية ، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر . وبلغ من جاهه بالبصرة أنه كان يحبس ويطلق . توفي سنة ٢٠٥ عن ٨٨ سنة ^(٦) .

(١) الزبيدي ٤٨ . وفي إنباء الرواة ١ : ٣٢٩ : قيل ليونس النحوي : إيا أسن أنت أو حماد بن سلمة ؟ قال : هو أسن مني ، ومنه تعلمت العربية .

(٢) انظر ترجمته السيوطي ٤٢ - ٤٤ وترجمة الألباء ٥٠ - ٥٣ وهاقوت ١٠ : ٢٥٤ - ٢٥٨ والقفطي ١ : ٣٢٩ - ٣٣٠ وتذكرة الحفاظ ١ : ١٨٩ ونهذب التهذيب ٣ : ١١ وبغية الرواة .

(٣) الشعر لمحي بن المبارك الزبيدي ، كما في إنباء الرواة .

(٤) إحصاء عدد هذه الروايات عن هؤلاء الشيوخ مما قلم به الأستاذ على النجدي في كتابه (سيبويه إمام النحاة) .

(٥) ترجمته في طبقات الزبيدي ٣٥ وترجمة الألباء ٥٣ وبغية الرواة ٢٩٦ .

(٦) بغية الرواة ٤١٨ .

٤ - عيسى بن عمر الثقفى البصرى ، أبو سليمان ، مولى خالد ابن الوليد ، نزل فى ثقيف فنسب إليهم . أخذ عن عبد الله بن أبى إسحاق مولى آل الحضرمى الذى قيل إنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ^(١) .

وكان ابن أبى إسحاق هذا وعيسى بن عمر يطعنان على العرب ^(٢) ، وكان لهما فضلها الذى لا ينكر فى العناية والحفاظ على لغة القرآن ونحو القرآن . بل كان عيسى صاحب تقعر فى الكلام واستعمال للغريب منه ، وهو الذى قال لهما ضربه عمر بن هبيرة : « والله إن كانت إلا أثياباً فى أسيفاط قبضها عشاروك » .

ويذكرون أن له كتابين فى النحو . قال السيرافى : « ولم يبقا إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رأهما » . وهذان هما : « الجامع » و « الإكمال » ، وفيهما يقول الخليل ، وهو أحد من أخذ عنه الخليل :

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع وهما للناس شمس وقمر

كما يذكرون أنه له نيفا وسبعين مصنفات ذهبت كلها ^(٣) .

وذكر صاحب الفهرست أنه كان ضريباً ^(٤) . وهو أحد قراء البصريين . وهما يذكر أن فى قراء الكوفة عيسى بن عمر آخر ، وهو همدانى .

وقد روى سيويه عنه ٢٢ مرة ^(٥) . وتوفى سنة ١٤٩ قبل أبى عمرو بن العلاء بخمسين سنين أو ست .

(١) الزبىدى ٢٢ .

(٢) الزبىدى ٢٦ . وليس معنى ذلك رميها بالشعرية كما يفهم بعضهم ، بل المراد تحفظهما الشديد فى التسليم لهم فيما خالف لغة القرآن . وفى طبقات ابن سلام ١٥ : « أخبرني يونس أن أباه عمرو ابن العلاء كان أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم » . ونحوه فى السيرافى ٢٨ وإليه الرواة ٢ : ١٠٦ ونزهة الأكلباء ٢٣ .

(٣) بنية الوعاة ٣٧٠ والفهرست لابن التديم ٦٢ .

(٤) لم يذكره الصفدى فى كتابه نكت المصنفات .

(٥) هذا الإحصاء للأستاذ على النجدي كما سبق القول .

٥ - أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، مولى بنى ضبة ، كان من أهل جَبَل ، وهي بلدة بين النعمانية وواسط . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعن حماد بن سلمة كما سلف القول . وسمع من العرب أيضاً . ومن تلمذ له أيضاً الكسائي والفراء وأبو عبيدة . قال أبو حاتم : سمعت أبا عبيدة يقول : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملاً كل يوم ألواحى من حفظه ^(١) . وكانت له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وكانت حلقته بالبصرة يقصده فيها طلبة العربية وفصحاء الأعراب والبادية ^(٢) .

وقد أكثر سيبويه من النقل عنه في كتابه ، وقد بلغ نقله عنه نحو ٢٠٠ رواية ، فكان ثاني العلماء الذين أكثر سيبويه من النقل عنهم ، وهو كان معبراً لسيبويه في الرواية عن أبي عمرو بن العلاء أو عن ابن أبي إسحاق . وربما استعمله سيبويه معبراً في الرواية عنهما جميعاً في رواية واحدة ، كما في الكتاب ^(٣) : « هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس » .

وله من الكتب : كتاب معاني القرآن ، كتاب اللغات ، كتاب النوادر الكبير ، كتاب النوادر الصغير ، كتاب الأمثال ^(٤) .

٦ - الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، ويذكرون أن أباه أول من سمي بأحمد بعد النبي ﷺ . قال السيرافي : كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه . وليس الخليل بحاجة إلى أن أسهب في ترجمته . وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه ، وعامة الحكاية في كتابه عنه ، وكما قال سيبويه : « وسألت » أو « قال » من غير أن يذكر القائل ، فهو الخليل ، كما نص السيرافي .

والخليل من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء .

(١) مراتب النحويين ٢١ .

(٢) نزهة الألباء ٦٠ .

(٣) الكتب ٢ : ٢٣ بولاق .

(٤) انظر لترجمته : مراتب النحويين ٢١ والسيرافي ٣٣ وابن الأثير ٥٩ - ٦٤ والفهرست

٦٣ وبغية الوعاة ٤٢٦ .

وكان عفيف النفس . قال النضر بن شميل : أقام الخليل في حُصٍّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس وأصحابه يكسيون بعلمه الأموال .

وقد لزمه سيبويه يأخذ عنه اللغة والنحو فبرز مع ثلاثة آخرين هم النضر ابن شميل ، وعلى بن نصر الجهمضي ، ومؤرج السدوسي ، فكان سيبويه أرفعهم في النحو ، وغلب على النضر اللغة ، وعلى مؤرج الشعر واللغة ، وعلى بن نصر الحديث .

وكان الخليل يفسح له صدره ويرى فيه الطالب الذي لا يرضن عليه ، وكان يحبه حباً . قال ابن النطاح : كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل : « مرحباً بزائر لا يمل ! » . قال أبو عمرو الخزومي : ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه (١) .

ولد الخليل سنة ١٠٠ وتوفي سنة ١٧٥ (٢) .

٧ - أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري . وكان ثقة مأموناً في رواية الحديث . وكذلك حاله في اللغة . وكان أبوه أوس بن ثابت من رجال الحديث . وجده ثابت بن بشير كان أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن في عهد الرسول . وقد أخذ عنه سيبويه اللغة . السجستاني قال : حدثني أبو زيد قال (٣) : « كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان (٤) ، فإذا سمعته يقول : أخبرني من أئق بعريته فأنا يرهدي » .

ومثل هذه الرواية عنه عند السيوطي (٥) بلفظ : « وذكر أبو زيد النحوي اللغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه ، قال : كلما قال سيبويه : أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته » .

(١) الزبيدي ٦٨ .

(٢) إنباء الرواة ١ : ٣٤١ وفيها مراجع ترجمته بإسهاب .

(٣) المعارف ٢٣٧ ومراتب النحويين ٤٢ .

(٤) كان ذلك من سمات أبناء الفرس ، وكان أبو نواس كذلك .

(٥) المعراج ٤٨ - ٤٩ .

ونجد في الكتاب ^(١) من الأسانيد المهمة ما يشبه هذين ، كقوله :
« وحدثنا من لا تنهم » .

ولم يصرح سيبويه بذكر اسمه في الكتاب . ولكن هذه النصوص القديمة التي لم يعترض عليها العلماء تدل على أنه روى عنه في كتابه وإن لم يصرح . وقد أحصى الأستاذ على النجدي الرواية عنه بهذه الطريقة فبلغت تسع مرات .

توفي أبو زيد بالبصرة سنة ٢١٥ بعد ما قارب المائة ^(٢) .

٨ - ومن شيوخه : هارون . وقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد ^(٣) من اسمه هارون بن موسى النحوي . فالراجح أنه هو وإن لم ينسبه سيبويه . وكان من أهل البصرة ، سمع طاوساً ، وثابتاً البناني ، وحميذا الطويل وغيرهم . وكان يهودياً ثم طلب القراءة فصار رأساً فيها ، كما حفظ . وقال السيوطي ^(٤) . وهو أول من تتبع وجوه القرآن وألفها ، وتبع الشاذ منها ويبحث على إسناده ^(٥) . ومات في حدود سنة ١٧٠ .

٩ - ومن روى عنهم سيبويه : أبو عمرو بن العلاء ، قارئ أهل البصرة ، وهو أخذ النحو عن نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود الدؤلي . وهو شيخ للخليل ابن أحمد ويونس بن حبيب . ولم يأخذ عنه سيبويه إلا من طريق الرواية عن روى عنه ^(٦) . وكانت وفاة أبي عمرو بالكوفة سنة ١٥٤ . ومن هذا لم يتسنّ لسيبويه لقاءه والأخذ عنه .

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٢٥ بولاق .

(٢) مراتب النحويين ٤٢ والمعارف ٢٣٧ ونزهة الألباء ١٧٣ ومعجم الأدباء ١١ : ٢١٢ .
وإنهاء الرواة ٢ : ٣٠ ، وبغية الوعاة ٢٥٤ .

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ٣ .

(٤) البغية ٤٠٦ .

(٥) أحصى الأستاذ النجدي الرواية عنه فبلغت خمس روايات .

(٦) نقل عنه سيبويه ٤٤ نقلاً فيما ذكر الأستاذ النجدي .

١٠ - ومنهم عبد الله بن زيد أبي إسحاق بن الحارث ، مولد آل الحضرمي يروي له سيبويه عن طريق يونس بن حبيب أيضاً . وعبد الله هذا ، يقال إنه أول من علل النحو ، وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء . وسئل عنه يونس فقال : « هو والنحو سواء » ، يعني أنه الغاية فيه . وكان ممن يطمعن على العرب . توفي سنة ١٢٧ (١) .

١١ - ومنهم الرؤاسي ، وهو محمد بن الحسن بن أبي سارة ، سمي بالرؤاسي لأنه كان عظيم الرأس . أخذ عن عيسى بن عُمَرَ ، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو ، وكان أستاذاً للكسائي والغراء . قال الرؤاسي : « بحث إليّ الخليل بطلب كتابي ، فبعثت به إليه فقرأه ووضع كتابه (٢) » . وفي فهرست ابن النديم : « وفي كتاب سيبويه : قال الكوفي ، يعني الرؤاسي (٣) » . وله من الكتب كتاب « الفیصل » ، رواه جماعة . وكذا كتاب التصغير .

أخذ سيبويه عن هؤلاء الأعلام اللغة والنحو كما أخذ عن غيرهم الحديث ، ومع هذا كان صاحب مشاركة . قال ابن عائشة (٤) : كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد ، وكان شاباً جميلاً قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل أدب بسهم ، مع حداثة سنه وبراعته في النحو .

ومن الواجب أن سيبويه كان يعرف الفارسية ، أو يعلم طرفاً منها على الأقل (٥) .

ومع أن شيخه أبا زيد كان من أهل العدل والتشيع (٦) كان هو كما قال العباس بن الفرج الرياشي : « سَتِيّاً على السُنّة » .

(١) السوراق ٢٥ والفهرست ٦٢ ومراتب النحويين ١٢ والتهذوب ٢٢ والبيان ٢٨٢ وإنباه الرواة ٢ : ١٠٤ . وانظر لتفسير الطعن ما سبق في حواشي ص ١٠ .
 (٢) فهرست ابن النديم ٩٦ وبنية الوعاة ٣٣ .
 (٣) انظر المرجعين السابقين .
 (٤) الزبيدي ٦٧ والقفطي ٢ : ٣٥٢ .
 (٥) سيبويه إمام النحاة ٨٣ - ٨٥ .
 (٦) مراتب النحويين ٤٢ .

أقرانه :

أما أقرانه ممن أدخلوا العلم على الخليل فهم ثلاثة :

١ - أبو فيد مؤرّج بن عمرو السدوسي ، كان قد قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية قال : « أول ما تعلمت القياس في حلقة أبي زهد الأنصاري بالبصرة . وقد غلب عليه الشعر واللغة ، توفي سنة ١٩٥ (١) .

٢ - علي بن نصر بن علي الجهمضي . قال الصفدي : كان من أصحاب الخليل في العربية ورفقاء سيبويه . وقد أخطأ القفطي (٢) حيث ذكر أن ولده نصر بن علي بن نصر بن علي هو صاحب الخليل . وقد غلب عليه الحديث . توفي على سنة ١٨٧ (٣) .

٣ - أبو الحسن النضر بن شمیل المازني التميمي ، أخذ عن الخليل والعرب ويقال إنه أقام بالبادية أربعين سنة ، وهو أول من أظهر السنّة بمرو وخراسان ، وقد غلبت عليه اللغة ، وله فيها كتاب « الصفات » . وله أيضاً « المدخل إلى كتاب العين » ، و « غرب الحديث » ، و « المصادر » . توفي سنة ٢٠٣ (٤) .

تلاميذ سيبويه :

وأما تلاميذه فلا يكاد يعرف منهم التاريخ إلا ثلاثة :

١ - أبو الحسن الأخفش ، سعيد بن مسعدة ، مولى بني مجاشع بن دارم أخذ عن شيوخ سيبويه ، ولكنه لم يأخذ عن الخليل (٥) . ثم أخذ عن سيبويه مع

(١) السراي ٤٩ ومراتب النحويين ٦٧ والسراي ٥٢ ، وتاريخ بغداد ١٣ : ٢٥٨ والزبلي ٧٨ والنزهة ١٨٩ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٩٦ وإنباه الرواة ٢ : ٣٢٧ .

(٢) إنباه الرواة ٣ : ٣٤٥ .

(٣) السراي ٤٩ ومراتب النحويين ٦٧ والزبلي ٧٧ وبغية الوعاة ٣٥٨ .

(٤) مراتب النحويين ٦٨ .

(٥) مقدمة سيبويه ص ٧ .

أنه كان أسن منه . وكان ، كما ذكروا ، الطريق إلى كتاب سيبويه . وقد قرأ مسائل من الكتاب على سيبويه قال ^(١) : « وكنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه فإن تصعب عليّ الشيء منه قرأته عليه » . فهو بذلك يعدّ في تلاميذ سيبويه . لكن مع ذلك يروى الزبيدي ^(٢) أن الأخفش كان يقول : « كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه - وكان أعلم مني - وأنا اليوم أعلم منه » .

وهذا النص ينبئنا عن تواضع سيبويه وحرصه على المشاورة في العلم ، ويدلنا كذلك أن الأخفش شهد مولد الكتاب ونشأته .

وقد توفي أبو الحسن بعد سيبويه في سنة ٢٠٧ (٣) .

٢ - قطرب ، أبو محمد بن المستنير البصري . كان ملازماً لسيبويه ، وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابهِ ، فقال : « ما أنت إلا قطرب ليل ! » والقطرب : دويبة لا تستريح نهارها سعيّاً . وقد أخذ قطرب أيضاً عن عيسى بن عمر النحو ، كما أخذ عن النظام مذهبهِ الاعتزالي ، وتوفي سنة ٢٠٦ .

٣ - الناشي ، وجدته في مراتب النحويين ^(٤) قال أبو الطيب : « وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش ، رجل يعرف بالناشي ، ووضع كتباً في النحو قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه ، فأخبرنا محمد بن يحيى قال : سمعت محمد بن يزيد يقول : لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدمه أحد » .

وليس هو عبد الله بن محمد الذي ترجم له ابن خلكان ^(٥) كما فهم بعضهم ، بل هو رجل آخر مغمور لم يحظ من التاريخ بنصيب . إذ إن الذي ترجم له ابن خلكان توفي سنة ٢٩٣ فلا يعقل أن يكون قد أخذ عن سيبويه أو عن الأخفش .

(١) طبقات الزبيدي ٦٧ .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ٣٦ وبه مراجع ترجمته .

(٣) إنباه الرواة ٣ : ٢١٩ وحواشيه .

(٤) مراتب النحويين ٨٥ .

(٥) وفیات الأعيان ١ : ٢٦٣ .

ولعل قلة هؤلاء التلاميذ ناجمة عما يذكرون من أنه كانت في لسانه حُبسة . قال معاوية بن بكر العليمي ^(١) : « عمرو بن عثمان قد رأيته ، وكان حدث السن ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد . وقد سمعته يتكلم وينظر في النحو وكانت في لسانه حُبسة . ونظرت في كتابه فلمله أبلغ من لسانه » .

ويذكرون أن الفراء يقول في شأن سيويه ^(٢) : « فأثبته فإذا هو أعجم لا يفصح ، سمعته يقول لجارية له : هات ذلك الماء من ذاك الجرة . فخرجت من عنده فلم أعد إليه » .

ولعل تلك الحُبسة ، على ما يبدو من مبالغة في تصويرها ، هي التي دفعته إلى التأليف ، وتنحت به عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر ، الذي يجانبه فضول القول وفضول الفكر .

مناظرات سيويه :

ومع ذلك قد قصد سيويه إلى بغداد ^(٣) في خلافة الرشيد ووزارة يحيى بن خالد البهمكي ، التي قلدها أول ما قلدها سنة ١٧٠ ، وسأل يحيى أن يجمع بينه وبين الكسائي شيخ الكوفيين ، فنصحه يحيى ألا يفعل ، فأبى سيويه إلا أن يفعل ، واجتمع بالكسائي عند البرامكة ، أو في دار الرشيد ، أو في مجلس الأمين على خلاف في ذلك ، فلقبه قبله أصحاب الكسائي ، ومنهم الأحمر ، وهشام والفراء ، فناظروه وسألوه قبل أن يلقي الكسائي ، كأنما فعلوا ذلك ليخضدوا شوكة قبل لقائه للكسائي ، ثم واجه الكسائي وناظره في المسألة المعروفة ، وهي

(١) الزبيدي ٦٧ وماقوت ١٦ : ١١٨ .

(٢) معجم الأدباء ١ : ١٣٨ .

(٣) لعل من أسباب هذه الرحلة إلى بغداد إلى ما كان يبنى من مجد ، ما كان فيه من عسرة وضيق . ولذا عده الحافظ أحمد بن علي الدجني في عداد المفلوكين الذين جانبهم الحظ وحالفهم الإحلاق وال فقر . انظر الفلاكة والمفلوكون ص ٨٣ .

المسألة الزنبورية : « كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها (١) » .

وقد أجاد الأستاذ على النجدي في عرض هذه المناظرة وملابساتها بما لم يدع مقالاً لقاتل .

ويذكرون أن سيبويه أخفق في هذه المناظرة إخفاقاً مبلغ الظن أن الكوفيين افعلوه ؛ إذ لم يكن إخفاقاً علمياً ، وإنما هو إخفاق مظاهر علمية ليس لها وجه من الحق ، أو لها وجه من الحق كوفي يخالف وجه الحق البصري .

ومهما يكن من شيء فإن يحيى البرمكي قد حفظ لسيبويه مقامه آخر كما حفظه له أولاً ، فأجازه بعد تلك المناظرة بعشرة آلاف درهم ، من تلقاء نفسه ، أو بإيعاز من الكسائي كما تذكر كتب التراجم .

مفارقته ببغداد ووفاته :

ولكن سيبويه مع ذلك لم تطب له الإقامة ببغداد ، فرأى أن يفارقها إلى الأهواز ، فيقال إنه سأل عمن يئذل من الملوك ويرغب في النحو ، فقيل له : طلحة بن طاهر (٢) ، فاعتزم الخروج إليه ، فيقول بعضهم : إنه عرج على البصرة قبل الخروج إليه ، ويقول آخرون : إنه مضى إليه قدما ، وآخر : إنه دخل شاطئ البصرة ووجه يطلب الأخفش تلميذه ، فجاءه فقص عليه ما جرى بينه وبين الكسائي ، ثم استودعه الله وسار إلى طلحة بالأهواز التي يقال إنها كانت مسقط رأسه ، فمات بها .

(١) انظر للمسألة الزنبورية الزبيدي ٧٠ - ٧٣ ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٩ و مجالس العلماء للزجاجي ٨ - ١٠ وإنباه الرواة ٢ : ٣٤٨ والأشياء والنظائر للسيوطي ٣ : ١٥ وبغية الوعاة ٣٦٦ .

(٢) كان أبوه طاهر قد ولّاه المأمون خراسان سنة ٢٠٦ فخلع طاعة المأمون ثم أصابته حمى فوجد في فراشه ميتا سنة ٢٠٧ ، ثم استخلف المأمون بعده ولده طلحة ، كما في وفيات الأعيان وتاريخ الطبري . ومن البدعي أن سيبويه على فرض صحة هذا الخبر - وأنا أشك فيه كثيراً - لم يلق طلحة في أثناء ولايته ، وإنما لقيه قبلها وهو في جاه أسرته فحسب . وقد ذكر هذا الخبر في تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ والنزهة ٧٩ .

وقيل : إنه مات بشيراز وقبورها ، وقيل : إنه مات بساوة .
ويختلف المؤرخون اختلافا شديداً في تاريخ وفاته ، فقيل سنة ١٦١ وقيل
١٧٧ وقيل ١٨٠ وقيل ١٨٨ وقيل ١٩٤ .
وأرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠ .
ورد البغدادى في تاريخه ^(١) قول من زعم أنه توفي سنة ١٦١ بقوله : « قال
المرزبانى : وهذا غلط قبيح ؛ لأن سيويه بقى بعد هذا مدة طويلة » .
ويؤيد هذا أيضاً أنهم يقولون : إنه توفي قبل يونس بن حبيب المتوفى
سنة ١٨٣ . وقيل الكسائى الذى توفي في هذه السنة أيضاً ^(٢) .
وجاء في طبقات الزيدى ^(٣) : « ولما مات سيويه قيل ليونس : إن سيويه
ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل . فقال يونس : ومتى سمع سيويه من
الخليل هذا كله ؟ جيتوى بكتابه . فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون
هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنى » .
ويذكرون أنه لما اعتل وضع رأسه في حنجر أخيه ، فبكى أخوه لما به
فقطرت منه دمعة على وجه سيويه ، فرفع رأسه إليه فوجد في عينيه البكاء فقال :
أخيين كنا ، فرق الدهر بيننا إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهر ^(٤)
أنه تمثّل عند موته بقول القائل :
يؤمل دنيا لتبقى له فوافى المنية دون الأجل ^(٥)
حشياً يروى أصول الفسيل فعاش الفسيل ومات الرجل
وأنه كتب على قبره بشيراز من قول سليمان بن يزيد العلوى ^(٦) :

(١) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ .

(٢) نزهة الألباء ٨١ .

(٣) طبقات النحويين ص ٤٩ . وانظر السراى ٤٨ وبلقوت ١٦ : ١٧ .

(٤) عبون الأخبار ٢ : ٣١٧ وطبقات الزيدى ٧٣ ونزهة الألباء ٨٠ ومعجم الأدياء ١٦

١٢٢ .

(٥) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٨ ومعجم الأدياء ١٦ : ١٧١ ونزهة الألباء ص ٧٩ .

(٦) الزيدى ٧٣ ومعجم الأدياء ١٦ : ١١٦ .

ذهب الأجرة بعد طول تزاور ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا
تركوك أوحش ما تكون بقفرة لم يؤنسوك ، وكربة لم يرفعوا
وقضى القضاء وصرت صاحب حفرة عنك الأجرة أعرضوا وتصدعوا

أقوال العلماء فيه :

١ - يونس بن حبيب (- ١٨٣) قيل له : إن سيبيويه ألف كتابا من ألف ورقة في علم الخليل . فقال : ومتى سمع سيبيويه من الخليل هذا كله ؟ جيئون بكتابه . فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنى ^(١) .

وقال العباس بن الفرج ^(٢) سمعت عمرو بن مرزوق يقول : رأيت سيبيويه والأصمعي يتناظران . قال : يقول يونس : الحق مع سيبيويه ، وقد غلب ذا -
يعنى الأصمعي - بلسانه .

٢ - أبو عبيدة معمر بن المثنى (- ٢٠٩) قال المازني ^(٣) : كنا عند أنى عبيدة يوما ، وعنده الرهاشي يسأله عن أبيات في كتاب سيبيويه ، وهو يجيبه ، ثم فطن فقال : أتسألني عن أبيات في كتاب الخوزي ^(٤) ١٩ لا أجيبك .
فهذا قول طاعن .

٣ - أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (- ٢١٥) وهو تلميذ سيبيويه ، وكان أسن منه . قال ^(٥) : « كان سيبيويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه علىّ وهو يرى أنى أعلم به منه ، وكان أعلم به منى . وأنا اليوم أعلم منه » .

(١) السهرال ٤٨ والزبيدي ٤٩ وباقوت ١٦ : ١١٧ .

(٢) الزبيدي ١٨٥ .

(٣) أبو الطيب ٧٦ .

(٤) نسبة إلى الخوز ، إشارة إلى أنه فارسي . قال التوزي : « الأهواز تسمى بالفارسية : هومشير وإما كان اسمها الأهواز ، فمر بها الناس فقالوا : « الأهواز » . والأهواز سقط رأس سيويه فيما ذكر الأهرى في مقدمة التهذيب ١ : ١٩ .

(٥) مراتب النحويين لأبي الطيب ٦٩ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ .

٤ - أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (- ٢١٥) قال ^(١) : كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان ، قال : « فإذا سمعته يقول : حدثني من أثنى بعربيته ، فإنما يريدني » . فهذا قول مفتخر بتلميذه .

٥ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (- ٢٥٥) قال ^(٢) : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب . وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء . قال : والله ما أهديت إليّ شيئاً أحب إليّ منه !

٦ - محمد بن سلام (- ٢٣١) قال ^(٣) : « كان سيبويه النحوي غاية الخلق ، وكتابه في النحو هو الإمام فيه » . وقد لقي محمد بن سلام سيبويه وسأله في قوله تعالى : ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾ ، « قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع ^(٤) » .

٧ - أبو عثمان بكر بن محمد المازني (- ٢٤٩) كان يقول ^(٥) : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي .

وقال أيضاً ^(٦) : قرأ على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله خيراً ، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً !

(١) مراتب النحويين ٤٢ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ والمعارف لابن قتيبة ٢٢٧ .

(٢) نزهة الألباء ٧٣ ومعجم الأديباء ١٦ : ١٢٣ والتفطى ٢ : ١٩٦ .

(٣) تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٦ ونزهة الألباء ٧٤ .

(٤) طبقات ابن سلام ١٨ .

(٥) فهرست ابن النديم ٧٧ ونزهة الألباء ٧٥ .

(٦) مراتب النحويين ٧٨ .

٨ - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (- ٢٧٦) ذكره في رواية الشعر وأصحاب الغريب والنحو ، وقال : « وكان النحو أغلب عليه ^(١) » .

٩ - أبو موسى الحامض سليمان بن محمد (- ٣٠٥) يروون عنه أنه لما حدث ثعلب عن سلمة أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه ، قام أبو موسى إلى ثعلب فقال ^(٢) : « إنما كان لا يفارقه لأنه كان يتبع خطاه ولكنه !! » . وقال فيه مرة أخرى ^(٣) : « إنما سيبويه دجال شيطان ، فلذلك تميل إليه الجن !! » .

وأبو موسى هذا كان معروفاً بتعصبه على البصريين ، وإنما قيل له الحامض لشراسة أخلاقه . ويذكرون أنه أوصى بكتبه لأبي فاتك المقتدرى بخلاً بها أن تصير إلى أحد من أهل العلم ^(٤) .

١٠ - أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي صاحب مراتب النحويين (- ٣٥١) قال ^(٥) :

« وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل . وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل » .

١١ - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (- ٣٦٨) قال في كتابه أخبار النحويين البصريين ^(٦) : « وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده » .

(١) المعارف لابن قتيبة ٢٣٧ .

(٢) مراتب النحويين ٨٧ .

(٣) مراتب النحويين ٨٧ ونزهة الألباء ٧٧ .

(٤) بنية الوعاة ٢٦٣ .

(٥) مراتب النحويين ٦٥ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ٤٨ .

١٢ - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، صاحب تهذيب اللغة (- ٣٧٠) ذكره فى الطبقة الثانية من أئمة العلماء الذين اعتمد عليهم فى تأليف كتابه ، وقال ^(١) : « وله كتاب كبير فى النحو ، وكان علامة حسن التصنيف » .

١٣ - ابن النديم ، محمد بن إسحاق (- ٣٨٥) يقول ^(٢) : « وعمل كتابه الذى لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده » ، ورواى أن هذا القول ترديد لعبارة السيرافى السابقة .

١٤ - صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي (- ٤١٧) : « لا أعرف كتابا ألف فى علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك ، والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى ، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فيه شىء إلا ما لا خطر له ^(٣) » .

١٥ - ابن الأنبارى ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (- ٥٧٧) : « وبرع فى النحو وصنف كتابه الذى لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد من بعده ^(٤) » .

١٦ - وأما العامة القدماء فهذه صورة من نظرتهم إلى سيبويه : عن المبرد عن الزرارى أبى زيد : قال رجل لسمك بالبصرة : بكم هذه السمكة ؟ قال : بدرهمان . فضحك الرجل ، فقال السماك : ويلك ، أنت أحمق ! سمعت سيبويه يقول : ثمنها درهمان ^(٥) » .

(١) مقدمة تهذيب اللغة ص ١٩ من الجزء الأول .

(٢) الفهرست ٧٦ .

(٣) معجم الأدباء ١٦ : ١١٧ .

(٤) نزهة الألباء ٧٣ .

(٥) معجم الأدباء ١٦ : ١٢٣ .

كتاب سيويه

وقد عرف كتاب سيويه من قديم الدهر إلى يومنا هذا باسم الكتاب ، أو كتاب سيويه ، ومن المقطوع به تاريخياً أن سيويه لم يسمه باسم معين على حين كان العلماء في دهره ومن قبل دهره يضعون لكتبهم أسماء : كالجامع ، والإكمال لعيسى بن عمر ، والعين المنسوب إلى الخليل .

وقد يكون أعجل عن تسميته بأنه اختصر شاباً فلم يتمكن من معاودة النظر فيه واستتمامه ، فليست للكتاب مقدمة وليست له خاتمة مع جلالة قدره وإحكام بنائه .

قال السيرافي ^(١) : وكان كتاب سيويه لشهرته وفضله علماً عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيويه ؛ وقرأ نصف الكتاب ، ولا يشك أنه كتاب سيويه .

ولقد سماه الناس قديماً « قرآن النحو » ^(٢) . ومن طريف ما يروى أن أحد نخاة الأندلس ، وهو عبد الله بن محمد عيسى « كان يختم كتاب سيويه في كل خمسة عشر يوماً » ^(٣) « كأنما يتلوه تلاوة القرآن .

ولقد بلغ من إعجاب أبي عمر الجرمي (- ٢٢٥) أنه كان يقول : « أنا مذ ثلاثون سنة أفنى الناس في الفقه من كتاب سيويه » ^(٤) . قال أبو جعفر الطبري : فحدثت به محمد يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا - وأوماً بيديه إلى أذنيه - وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيويه تفقه في الحديث ؛ إذ كان كتاب سيويه يتعلم منه النظر والتفتيش .

(١) أخبر النحويين البصريين ٥٠ . وانظر أيضاً نزهة الألباء ٧٥ .

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٦٥ .

(٣) بغية الرعاة للسيوطي ٢٨٩ نقلاً عن الصفدي . وانظر الصلة لابن بشكوال ٢٥٣ . وفي الصلة أيضاً ٥٥٤ أن القاضي أبا الحسن السعيد كان يحفظ كتاب سيويه عن ظهر قلب .

(٤) مقدمة الكتاب ص ٥ - ٦ والزبيدي ٧٧ ومجالس العلماء للزجاجي ٢٥١ .

تاريخ تأليفه :

لا ريب أنه ألفه بعد موت الخليل (١٦٠ -) ؛ فإن مخطوطات الكتاب نجد فيها كثرة التعقيب على قول الخليل بعبارة « رحمه الله » . فهذه واحدة . ونص آخر ، ورد ذكره في مقدمة نسختنا هذه ^(١) ، « قال : وسمعت نصرا يحكى عن أبيه ^(٢) قال : قال لى سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل » .

ومن شهد مولد الكتاب أبو الحسن الأخفش ، جاء في المعارف لابن قتيبة ^(٣) عن الرياشي قال : سمعت الأخفش يقول : كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه على وهو يرى أنى أعلم منه ؛ وكان أعلم منى ، وأنا اليوم أعلم منه .

مصادره :

ولا ريب أيضاً أن سيبويه قد انتفع بعلم الخليل انتفاعاً ظاهراً ، كما انتفع بعلم شيوخه الذين سبق الكلام عليهم . ولا ريب كذلك أنه أفاد ممن سبقه من أئمة النحو الذين ألفوا فيه أو أثرت عنهم رواية فيه ، فنحن لا نعجب إذن حين نجد هذا النص الذى أورده ابن النديم في الفهرست ^(٤) :

« قرأت بخط أبى العباس ثعلب : اجتمع على صناعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل » .

وليس يعنى هذا النص إلا أن سيبويه انتفع بجهود النحويين قبله الذين بلغ تعدادهم هذا القدر . وهذا النص الذى قد يشعر بتنقص سيبويه إنما يعبر عن حقيقة علمية حتمية ، وهى أن كتاب سيبويه إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه ؛ إذ لا يعقل أن يتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك

(١) انظر مقدمة النسخة ص ٨ . ونحو هذا النص في طبعات النحويين للزبيدي ٧٧ - ٧٨ .

(٢) هو على بن نصر بن على الجهضمي ، زميل سيبويه ورفيقه في التلمذة على الخليل . وتوفى سنة ١٨٧ . وابنه نصر روى الخير هو نصر بن على بن نصر بن على المتوفى سنة ٢٥٠ .

(٣) المعارف ١٣٨ . وانظر كذلك إنباه الرواة ٣ : ٣٥٠ ومراتب النحويين ٦٩ .

(٤) الفهرست لابن النديم ٧٦ .

الجهود الأصلية التي رمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلمه .
وقال السراي (١) : « وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما
قال سيبويه « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل .

الحرص التاريخي على الكتاب :

وكتاب سيبويه لم يقرأه سيبويه على أحد ولا قرأه أحد عليه (٢) . فيقال إن
أبا الحسن الأخفش لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته ، وأنه
جامع لأصول النحو وفروعه ، استحسنته كل الاستحسان ، فيقولون : إن أبا عمر
الجرمي وأبا عثمان المازني ، وكنا رقيقين للأخفش ، توهمنا أن أبا الحسن الأخفش
قد هم أن يدعي الكتاب لنفسه ، فقال أحدهما للآخر : كيف السبيل إلى إظهار
الكتاب ومنع الأخفش من ادعائه ؟ فقال له : أن نقرأه عليه ، فإذا قرأناه عليه
أظهرناه وأشاعنا أنه لسيبويه فلا يمكنه أن يدعيه . وكان أبو عمر الجرمي موسراً
وأبو عثمان معسراً ، فأرغب أبو عمر الجرمي أبا الحسن الأخفش وبذل له شيئاً من
المال على أن يقره وأبا عثمان الكتاب ، فأجاب إلى ذلك ، وشرعا في القراءة عليه
وأخذوا الكتاب عنه ، وأظهروا أنه لسيبويه وأشاعوا ذلك ، فلم يمكن أبا الحسن أن
يدعي الكتاب ، فكانا السبب في إظهار أنه لسيبويه (٣) .

مسند الكتاب :

ولم يسند كتاب سيبويه إليه إلا بطريق الأخفش ، فإن كل الطرق مستند
فيها إليه (٤) .

إشارة تاريخية إلى خط سيبويه :

عمر تلميذى الفاضل الدكتور أمين السيد في كتاب الخليل شرح أبيات
الجميل لابن السيد البطليوسي المودع بدار الكتب المصرية برقم (١١١٠ نحو)
في الورقة ١٤٩ عند الكلام على هذا الشاهد :

(١) السراي ٤٠ .

(٢) نزعة الألباء ١٨٤ .

(٣) نزعة الألباء ١٨٥ .

(٤) نزعة الألباء ١٨٦ .

فما سبق القيسى من سوء سيرة ولكن طفت علماء غرلة خالد
عثر على ما نصه : « وقال أبو على الفارسي : أخبرني أبو بكر بن السراج
قال : « أخبرني المازني أنه رأى هذا البيت بخط سيويه عند رجل من بني هاشم
يقال له عبد السلام بن جعفر » .

قراءاته الأولى :

١ - ومن أقدم من نظر في الكتاب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي
إمام الكوفيين (- ١٨٣) . عن أبي نصر الباهلي قال : حمل الكسائي إلى أبي
الحسن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيويه سرا (١) .
وعن الأخفش قال : جاءنا الكسائي إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه
أو أقرئه كتاب سيويه ، ففعلت فوجه إلي خمسين ديناراً (٢) .

وفي مقدمة نسختنا هذه (٣) : قال أبو جعفر : وقد حكى بعض النحويين
أن الكسائي قرأ على الأخفش كتاب سيويه ودفع له مائتي دينار .

أما ما جاء في معجم الأدباء (٤) وإنباه الرواة (٥) عن محمد بن سلام قال :
حدثني الأخفش أنه قرأ كتاب سيويه على الكسائي في جمعة فوهب له سبعين
ديناراً ، وأن الكسائي كان يقول للأخفش : هذا الحرف لم أسمعه فاكته لي .
فيفعل - فهذا نص لا يناقض النص السالف ، وهو أن الأخفش قرأه عليه صنع
الشيخ مع تلميذه ، لا صنع التلميذ مع شيخه .

٢ - ومن أقدم من قرأه أيضاً الشاعر أبو نواس الحسن بن هاني
(- ١٩٥) . جاء في نزهة الألباء (٦) أنه « نظر في نحو سيويه » . وما هو
جدير بالذكر أن أبا نواس ولد بالأهواز ، وهي مولد سيويه في بعض الأقوال .

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب ٧٤ .

(٢) السوافي ٥١ .

(٣) مقدمة الكتاب ص ٦ .

(٤) معجم الأدباء ١٦ : ١٢٢ .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ٣٥٠ .

(٦) نزهة الألباء ٩٧ .

٣ - ومنهم أبو زكريا يحيى بن زهاد الفراء (- ٢٠٧) يذكر أن مات
وتحت رأسه كتاب سيبويه (١) .

٤ - ومن أقدم من نظر فيه كذلك أبو زيد الأنصاري (- ٢١٥) . عن
الجرمي قال : نظر في كتاب سيبويه فقال : قد أكثر هذا الغلام إن كان سمع .
فقلت له : قد روى عنك شيئاً كثيراً فهل صدق فيه ؟ قال : نعم . قلت :
فصلقه فيما روى عن غورك (٢) .

قال أبو الطيب (٣) : وقد قيل إن يونس صاحب هذه القصة .

٥ - وكذلك قرأه على الأخفش أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي
(- ٢٢٥) وأبو عثمان المازني (- ٢٤٩) كما سبق القول . وقد لقي الجرمي
يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، ولم يلق سيبويه (٤) .

٦ - وقرأه على الجرمي أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي (٥)
(- ٢٣٣) .

٧ - وكذلك قرأه أبو حاتم السجستاني (- ٢٥٠) على الأخفش مرتين .

٨ - ثم قرأه على المازني العباس بن الفرج الرياشي (٦) (- ٢٥٧) ،
وقرأه عليه أيضاً أحمد بن جعفر الدينوري (٧) .

٩ - ومن نظر فيه قديماً أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (- ٢٥٥) ،
ومحمد بن عبد الملك الزيات (- ٢٣٣) . قال الجاحظ (٨) : أردت الخروج إلى
محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجِد شيئاً أشرف من
كتاب سيبويه ، فقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت ، فإذا كل شيء

(١) مراتب النحويين ٨٧ ومقدمة نسختنا هذه ص ٦ .

(٢) مراتب النحويين ٧٦ .

(٣) مراتب النحويين ٧٧ .

(٤) السيراني ٧٢ .

(٥) السيراني ٨٥ والفهرست ٨٥ والبيئة ٢٩٠ .

(٦) نزعة الألباء ٢٦٢ .

(٧) بغية الوعاة ١٣٠ .

(٨) تلخيص بغداد ١٢ : ١٩٦ ونزعة الألباء ١٧٤ ومعجم البلدان ١٦ : ١٢٣ وإنباه الرواة ٢ : ٣٥١ .

عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب ؛ وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء .
وجاء في إنباه الرواة أن ابن الزيات قال للجاحظ : أظننت أن خزانتنا
خالية من هذا الكتاب ؟ فقال : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفراء ومقابلة
الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ !!

١٠ - وقرأ المبرد (- ٢٨٥) ثلث كتاب سيبويه على الجرمي ، ثم توفي
الجرمي فأنتم قراءته على المازني ^(١) .

١١ - وفي طبقات السيرافي ^(٢) أنه قرأه على المازني في جماعة لم يكن لهم
كتباؤه ، مثل أبي ذكوان ، وعسل بن ذكوان ، وأبي يعلى بن أبي زرعة .

١٢ - وفي طبقات الزبيدي ^(٣) عن البهزي والمسمعي قالا : رأينا محمد
ابن يزيد وهو حدث السن متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب
سيبويه ، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

١٣ - وكان المبرد قد رغب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج
(- ٣١١) باطراح كتب الكوفيين . ولم يزل الزجاج ملازماً له وأخذاً عنه حتى
برع من بين أصحابه ، فكان أبو العباس لا يقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى
يقرأه على إبراهيم ويصحح به كتابه . فكان ذلك أول رياضة أبي إسحاق
الزجاج ^(٤) .

وكان المبرد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي . سئل
أبو علي الدينوري : كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من
أحمد بن يحيى ثعلب ؟ قال : لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء ، وأحمد بن يحيى
قرأه على نفسه ^(٥) .

(١) طبقات الزبيدي ١١٩ .

(٢) طبقات النحويين البصريين ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) طبقات الزبيدي ١٠٨ .

(٤) طبقات الزبيدي ١١٩ . ويروى أن الذي كان يفعل ذلك هو علي بن سليمان الأخفش .

انظر المقدمة ص ٩ .

(٥) الزبيدي ١٥٦ .

١٤ - ومن قرأه قديماً أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (- ٢٨٩) قدم البصرة فأخذ عن المازني ، ثم رحل إلى بغداد فقرأ على أبي العباس المبرد كتاب سيبويه . وكان صهراً للعلب ، فكان يتخطاه ويمضي إلى المبرد ومعه محبته . ودفعه فيقرأ الكتاب عليه ، فكان يعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ^(١) .

١٥ - وقرأه على المبرد أيضاً فبرع ، ابن درستويه ، وهو عبد الله بن جعفر (- ٢٥٨) كما في الطبقات ^(٢) ، وقرأ بعضه على ابن درستويه أبو طاهر عبد الله بن عمر المقرئ ^(٣) (- ٣٤٤) ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرماني ^(٤) (- ٣٢٩) . وقرأه كله عليه واستفسر جميعه وناظره فيه ودقق النظر وكتب تفسيره ، وعلى العلة وأقام عليها الحجة ، وأظهر فضل مذهب البصريين على مذهب الكوفيين : أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادى ^(٥) (- ٣٥٦) .

١٦ - وقرأه على المبرد أيضاً أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولاد ^(٦) (- ٢٩٨) في قصة مثوية ورد ذكرها في مقدمة رواية الكتاب ^(٧) .

١٧ - ثم قرأه على أبي الحسين بن ولاد ولده أبو القاسم ، قرأه عليه مراراً ^(٨) من نسخته التي نقلها عن المبرد ^(٩) .

١٨ - ثم قرأه على أبي القاسم أبو عبد الله محمد بن يحيى الرهاحي (- ٣٥٣) وهو راوى نسختنا هذه ^(١٠) . قرأه عليه وسمعه يقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ^(١١) .

(١) الزبيدي ٢٤٣ .

(٢) الزبيدي ١٢٧ .

(٣) الزبيدي ١٣١ .

(٤) الزبيدي ١٣١ . وانظر الفهرست ١١٨ والبخية ٦٠ .

(٥) الزبيدي ١٣٢ ، ٢٠٣ .

(٦) الزبيدي ٢٣٦ . وانظر مقدمة هذا الجزء ص ١١ .

(٧) ص ١١ وكلنا الزبيدي ٢٣٦ .

(٨) الزبيدي ٢٣٦ .

(٩) المقدمة ص ١١ .

(١٠) الزبيدي ٢٣٦ والمقدمة ص ٤ .

(١١) مقدمة الكتاب ص ٤ . وابن الفرضي ٧٢ : ٢ حيث قال : وأخذ كتاب سيبويه رواية عن

ابن النحاس ٥ .

١٩ - وقرأه قديماً أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة
(- ٣٢٢) وهو ولد الإمام ابن قتيبة ، وكان قد ولي قضاء مصر وأقام بها إلى أن
وافاه أجله بها . وحدث بكتب أبيه كلها بمصر^(١) : فلهله أخذ الكتاب عن والده .

٢٠ - ومحمد بن موسى بن هاشم القرطبي (- ٣٠٩) رحل إلى المشرق
ولقى بمصر أبا جعفر الدينوري وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، وانتسخه من
نسخته^(٢) .

٢١ - ومن نظر فيه قديماً أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي
(- ٣٥١) صاحب مراتب النحويين ، قال : « وقد رأيت أنا أجزاء كثيرة
من كتاب سيبويه خمسين مرة^(٣) » .

٢٢ - ومنهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السورافي (- ٣٦٨) شارح
الكتاب ، وهو قرأه على أبي بكر محمد بن السري بن السراج (- ٣١٦) وأبي
بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان^(٤) (- ٣٤٥) . وكان أبو بكر مبرمان
لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار^(٥) .

أسلوب الكتاب :

لا ريب أن أسلوب الكتاب فيه كثير من الغموض ، وفي ذلك يقول ابن
كيسان^(٦) : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضوع الذي يستحقه ،
ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله
يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم » .

قال أبو جعفر النحاس : ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى غيو . قال
ابن كيسان ، قال : عمل سيبويه كتاب على لغة العرب وخطبها وبلغتها ، فجعل

(١) تلرخ بغداد ٤ : ٢٢٩ ومجمع الأدباء ٣ : ١٠٣ - ١٠٤ وإنه الرواة ١ : ٤٥ - ٤٦ .

(٢) الزبيدي ٣٠٥ وابن الفرضي ٢ : ٢١ وبغية الرعاة ١٠٨ .

(٣) مراتب النحويين ٨٨ .

(٤) أخبار النحويين للسورافي ١٠٨ - ١٠٩ .

(٥) البغية ٧٤ .

(٦) الخزانة ١ : ١٧٩ .

فيه بيناً مشروحاً ، وجعل فيه مشتبهاً ؛ ليكون لمن استنبط ونظر فضل . وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن .

قال أبو جعفر : وهذا الذى قاله على بن سليمان حسن ، لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته ؛ إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة ، ولو كان كله بينا لاستوى في علمه جميع من سمعه فيبطل التفاضل ، ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر ، ولذلك لا يمل ، لأنه يزداد في تدبره علماً وفهماً .

وعرفت على نص في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ^(١) يقول فيه المازني : سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في « باب من الابتداء يضمرف فيه ما بنى على الابتداء » ، وهو قوله : « ما أغفله عنك شيئاً ، أى دع الشك » ما معناه ؟ قال الأخفش : أنا منذ ولدت أسأل عن هذا . وقال المازني : سألت الأصمعي وأبا زيد وأبا مالك عنه فقالوا : ما ندري ما هو .

فقال السيرافي ^(٢) : لم يفسر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام تقدم ، كأن قائله قال : ليس زيد بغافل . فقال المحجب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أى تفقد أمرك . فاحتج به على الحذف ، يريد حذف « انظره » ، الناصب « شيئاً » .

هذا . ومن المأثور عن المبرد أنه كان يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : « هل ركب البحر ١٩ » تعظيماً واستصعاباً لما فيه ^(٣) .

وأمر آخر يواجه قارئه في عصورنا هذه ، فإن مصطلحاته الجزئية وكثيراً من عباراته النحوية قد غيرت ، وأصبحت الكتب المتأخرة الموضوعية في النحو ذات طابع أسلوبي يباين طابع سيبويه ، بل من بعد سيبويه من علماء النحو بعهد طويل . كما أن لسيبويه عباراته الخاصة التي تحتاج إلى الإلف والممارسة ، فمن ذلك

(١) تأويل مشكل القرآن ٦٥ .

(٢) حواشي سيويه ١ : ٢٧٩ يولاق .

(٣) نزهة الألباء ٧٥ وبغية الوعاة ٣٦٦ .

ما جاء في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ^(١) عند الكلام على « معاش » وتخطئة النحويين لها ، قال : « وأما قول سيويه رحمه الله إنها غلط فإنه عنى أنها خارجة عن القياس . وهو كثيراً ما يستعمل الغلط في كتابه بهذا المعنى » . وقد أشرت إلى نظائر هذا في شرحى لمواضع كثيرة من هذا الكتاب ^(٢) . كما أن عنواناته لأبواب النحو ومسائله تحتاج إلى كثير من التفهم والنظر ، ولكن هذا ليس بمستصعب على الإلف والممارسة كما أسلفت من القول .

ومن أمثلة عناوانات الكتاب الغامضة : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منها يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به » . ومعناه « هذا باب التنازع » . انظر ص ٧٣ .

كما ترجم باب الاشتغال فيه بقوله : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو آخر وما يكون الفعل فيه مبنياً على الاسم » . والمقصود هنا الفقرة الأخيرة وهى ما يكون الفعل فيه مبنياً على الاسم . انظر ص ٨٠ .

ومن أمثلة الأبواب الغامضة ما ورد في ص ٣٨٤ من نسختى هذه ، وهو « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » ، قال السيرافى : « هذا الباب فيه صعوبة ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيويه » .

ومهما يكن من شيء فإن تعاقب الأجيال وتعاقب العلماء على خدمة هذا الكتاب ، وما حفظته دور الكتب من مخطوطات كتب النحو ، وما نشره العلماء من التراث النحوى ، وما أثير حول الكتاب من مناقشات ومجادلات في مختلف كتب العربية بله كتب الثقافة الإسلامية ، إن كل أولئك بالإضافة إلى ما أشرت إليه من قبل ، وهو ضرورة التمسك بأسلوب الكتاب وتعرف مصطلحاته - يجعل من قراءة سيويه متعة نافعة ، ونفعاً ممتعاً ، ويضع أساساً سليماً للدراسات النحوية

(١) الشهاب على البيضاوى ٤ : ١٥٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال منها في هذا الجزء ص ٢٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٩٩ ، ١١٥ ، ١٢١ ،

١٣١ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

المعاصرة التي كثيراً ما انحرفت بغرورها عن جادة السبيل ؛ لأنها لم تقف وقفة الخشوع إزاء الجهد العبقري الجبار ، لتزن ما صنع الأسلاف وزناً الحق ، وتقدر صدقهم وذكاءهم في عدل وإنصاف .

شواهد الكتاب :

إن كثيراً من الشواهد المنسوبة في الكتاب ، وهي نحو ألف شاهد ، إنما هي من نسبة أبي عمر الجرمي ، والنادر منها ما يستطيع الباحث أن يعرف أنه من صلب الكتاب . فالجمهور الأعظم من نسبة الشواهد إنما هو للجرمي .

وفي ذلك يقول الجرمي ^(١) : « نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً . فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها ^(٢) » .

ومعرفة الجرمي لأسماء القائلين لا تتعارض مع وجود بعض النسب الأصلية في الكتاب ، وأنها مما روى سيبويه عن شيوخه .

ويقول البغدادي ^(٣) في الشواهد المجهولة القائل إذا أوردتها عالم ثقة كسيبويه : « ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل ، وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبويه أصبح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها » .

(١) الخزانة ١ : ٨ .

(٢) انظر سيبويه إمام النحاة ١٤٣ - ١٤٨ في الكلام على هذه الخمسين . وقد ذكر محمد بن محمود الشنقيطي في كتابه الحماسة أن واحداً منها عرف نسبه ، وهو :
« أنعمد كتفة تمدحن قبيلاً » .

ومصدره : « قالت قطيمة جل شمرك مدحه » .

انظر حواشي الخزانة ١ : ٢٨ . وكلنا كتاب سيبويه : حياته وكتبه للدكتور أحمد بدوي ١٥١ حيث نقل عن الرافعي أنه نسب في سيبويه ٢ : ١٥١ إلى « منفع » . وأقول : قد عرفت إلى الآن على نسبة شواهد أخرى من نسختنا هذه من المجهولة القائل . انظر حواشي ص ٦١ من هذا التقديم . وسأشير إلى جميع ما عرفته من ذلك في فهرس الكتاب إن شاء الله .

(٣) الخزانة ١ : ٨ .

ثم قال أيضاً^(١) : « وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله لأنه قدم العهد به . وفي كتابه شيء مما يروى لشاعرين ، فاعتمد على شيوخته ونسب الإنشاد إليهم فيقول : أنشدنا - يعني الخليل - ويقول : أنشدنا يونس . وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذ عنه . وربما قال : أنشدنا أعرابي فصيح . وزعم بعض الذي ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتاً لا تعرف . فيقال له : لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك . وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وقشّ ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر » .

أثر الكتاب في نحو الكوفيين :

سبق القول أن الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش سرّاً^(٢) . ومن البدهي أنه قرأه عليه بعد وفاة سيبويه .

أما الفراء الذي روى أنه مات وتحت وسادته كتاب سيبويه^(٣) فإنه كان يعتمد مع ذلك خلاف مذهب سيبويه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف^(٤) .

ولا ريب أن كلا الرجلين قد أفاد من الكتاب ، إن لم يكن ذلك للانتفاع به كان من أجل أن ينقضه عليه . وفي هذا ما فيه من نشاط علمي حول المسائل النحوية .

أثر الكتاب في نحو الأندلسيين والمغاربة :

عرف الأندلسيون كتاب الكسائي قبل أن يعرفوا كتاب سيبويه . ويذكرون أن جودى بن عثمان الطليطلي رحل إلى المشرق فلقى الكسائي والفراء ، وأنه أول من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس^(٥) ومات سنة ١٩٨ .

(١) الخزانة ١ : ١٧٨ .

(٢) انظر ما سبق في ٢٦ .

(٣) يغلب على الظن أن تلك النسخة كانت بخط الفراء . انظر ما مضى من ٢٨ .

(٤) مراتب النحويين ٨٨ .

(٥) الأزهدي ٢٧٨ والبيهقي ٢١٣ .

كما شرح كتاب الكسائي مفرج بن مالك ، المعروف بالبغل ^(١) .

أما أقدم من عرف من حفظ كتاب سيبويه من المغاربة القرويين ، فهو أبو عبد الله حمدون بن إسماعيل ، المعروف بالنعجة ، المتوفى بعد المائتين ^(٢) .

ثم محمد بن موسى بن هاشم القرطبي (- ٣٠٧) انتسخ كتاب سيبويه من أبي جعفر الدينوري ^(٣) .

ومن قدمائهم أيضاً : الأعلام ، يوسف بن سليمان الشنتمرى (- ٤٧٦) شرح أبيات الكتاب . وشرحه معروف متداول . وقد طبع في أسفل كتاب سيبويه من طبعة بولاق .

وعبد الملك بن سراج القرطبي (- ٤٨٩) كان من المولعين بالكتاب . جاء في البنية ^(٤) أنه عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاماً لا يعرف سواه .

ومنهم : ابن الطراوة ، سليمان بن محمد المالقي (- ٥٢٨) سمع على الأعلام كتاب سيبويه ، وكذا على عبد الملك بن سراج ، وصنف المقدمات على كتاب سيبويه ^(٥) .

ومنهم : علي بن محمد الخشني (- ٦٠٨) كان من أهل المعرفة بالكتاب والواقفين على غوامضه . وكان يقرئ كتاب سيبويه ^(٦) .

وغير هؤلاء كثير ، ممن سترد عليك أسماؤهم وأعمالهم في الكتاب فيما سيأتى من الفصول .

(١) الزبيدي ٢٩٧ .

(٢) الزبيدي ٢٥٦ .

(٣) الزبيدي ٣٠٥ والبنية ١٠٨ .

(٤) البنية ٣١٢ .

(٥) البنية ٢٦٣ .

(٦) البنية ٣٥٢ .

أثر الكتاب في التأليف النحوى :

لقى كتاب سيبويه منذ ظهوره حظاً سعيداً لدى العلماء . وقد يما قالوا :
أن الكتب تشقى وتوسع ، كما الإنسان يشقى ويسعد . ولكن تلك السعادة في
الحظ كانت عن أصالة في البنيان ، ومتانة في التكوين .

وقد أدى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجرى إلى القرن التاسع أسماء
طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب ، بين شرح له ، أو تعليق
عليه ، أو تفسير لأبياته ، أو كلام على أبيته ، ومنهم المشاركة ، ومنهم المغاربة
والأندلسيون ، ومنهم المصريون .

(فممن شرحه) :

١ - أبو الحسن سعيد بن مسعدة (- ٢١٥) تلميذ سيبويه . وشرحه
للكتاب في صورة تعليقات متناثرة . وقد أثبتت نسختنا هذه ما روى عنه من
ذلك .

٢ - أبو عثمان بكر بن محمد المازنى البصرى (- ٢٤٨) . ذكره في
كشف الظنون وبغية الوعاة ٢٠٣ . وذكر في البغية أيضاً « الديباج في جامع
كتاب سيبويه » . لكن في الفهرست ٨٥ « كتاب الديباج على خلل من كتاب
أبي عبيدة » .

٣ - أبو بكر بن السراج (- ٣١٦) وهو محمد بن السرى البغدادى
شيخ السيرافى والفاريسى والرمانى . الفهرست ٩٣ وإنباه الرواة ٣ : ١٤٩ وبغية
الرواة ٤٤ وكشف الظنون .

٤ - أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل ، المعروف بميرمان (- ٣٤٥)
شرحه ولم يتمه . إنباه الرواة ٣ : ١٠٩ وبغية الوعاة ٧٤ وكشف الظنون .

٥ - ابن درستويه (- ٣٤٧) وهو عبد الله بن جعفر بن درستويه .
ذكره في الفهرست ٧٥ .

٦ - أبو سعيد السيرافى حسن بن عبد الله بن المرزبان (- ٣٦٨) .

ذكروا أنه شرح الكتاب شرحاً أعجب المعاصرين له ، حتى حسده أبو على الفارسي ، لظهور مزايده على التعليقة التي علقها ، كما في كشف الظنون . وفي البغية ٢٢٢ : « وحسده عليه أبو على الفارسي وغيره من معاصريه » .

٧ - تعليقة أنى على الفارسي الحسن بن أحمد (- ٣٧٧) . كشف الظنون وبغية الوعاة ٢١٧ .

٨ - شرح أحمد بن أبان بن سيّد اللغوي الأندلسي (- ٣٨٢) . كشف الظنون .

٩ - أبو الحسن الرماني على بن عيسى (- ٣٨٤) . كشف الظنون والبغية ٤٤٤ .

١٠ - أبو العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان (- ٤٤٩) شرح بعض كتاب سيبويه ولم يتمه ، في مجلد مقداره خمسون كراسة . تعريف القدماء بأبى العلاء ٤٨ ، ١١٠ ، ٢٧٥ ، ٣٣٤ ، ٥٤٠ نقلا عن إنباه الرواة ، ومعجم الأدباء ، والوفاء بالوفيات ، وبغية الوعاة ، والإنصاف والتحري لابن العديم .

١١ - ابن الباذش ، وهو أبو الحسن على بن أحمد الغرناطي (- ٥٢٨) كشف الظنون والبغية ٣٢٦ - ٣٢٧ .

١٢ - أبو القاسم محمود بن عمر ، جار الله الزنجشري (- ٥٣٨) ذكر صاحب الكشف أنه شرح الكتاب . لكن في البغية ٣٨٨ ووفيات الأعيان ٢ : ٨١ أنه شرح أبيات الكتاب .

١٣ - ابن خروف ، وهو أبو الحسن على بن محمد بن على الأندلسي الإشبيلي (- ٧٤٥) ومضى كتابه « مفتاح الأبواب في شرح غوامض الكتاب » . الكشف والبغية ٣٥٤ . ويبدو أنه من قبيل التعليقات .

- ١٤ - الصفار ، وهو أبو الفضل قاسم بن علي البطلوسي (- بعد ٦٣٠) يقال إنه من أحسن شروحه ، يرد فيه على الشلوين بأقبح رد . الكشف والبغية ٣٧٨ . ومنه قطعة في دار الكتب المصرية برقم ٩٠٠ نحو .
- ١٥ - الشلوين الكبير ، أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي (- ٦٤٥) ذكر في البغية ٣٦٤ أنه صنف تعليقا على كتاب سيبويه .
- ١٦ - ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر المصري ثم الدمشقي (- ٦٤٦) ذكره في الكشف ، ولم يذكر في ترجمته في البغية .
- ١٧ - ابن الحاج ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي (- ٦٥١) ذكره في كشف الظنون . لكن في البغية ١٥٦ : « وله على كتاب سيبويه إملاء » . وهو من تلاميذ الشلوين .
- ١٨ - الخفاف ، وهو أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي (- ٦٥٧) . الكشف والبغية ٢٠٧ . وهو من تلاميذ الشلوين أيضاً .
- ١٩ - ابن الضائع ، أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الإشبيلي (- ٦٨٠) له شرح جمع فيه بين شرحي السرافي وابن خروف باختصار حسن . الكشف والبغية ٣٥٥ . وهو من تلاميذ الشلوين كذلك .
- ٢٠ - ابن أبي الربيع ، وهو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (- ٦٨٨) . الكشف والبغية ٣١٩ . وهو من تلاميذ الشلوين . فهؤلاء أربعة تلاميذه .
- ٢١ - تعليقة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (- ٧٠٨) . الكشف والبغية ١٢٦ . وذكر السيوطي أيضاً أنه خرج من مألقة ومن طلبته أربعة يقرءون كتاب سيبويه .
- ٢٢ - أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (- ٧٤٥) . الكشف والبغية ١٢٢ . وقد لخص شرح الصفار المتقدم الذكر ، وسعى كتابه « الإسفار » الملخص من شرح سيبويه للصفار »

٢٣ - أبو العباس أحمد بن محمد العتاني الأندلسي (- ٧٧٦) .
الكشف والبغية ١٦٧ .

ومن شرح مشكلاته ونكته وأبنيته :

٢٤ - أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (- ٢٢٥) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ والبغية ٢٦٨ . وله أيضاً « غريب سيويه » . ذكره في البغية وكذا ابن النديم ٨٤ .

٢٥ - أبو إسحاق الزيادي ، إبراهيم بن سفيان (- ٢٤٩) له « شرح نكت الكتاب » . كشف الظنون . وجاء محرفاً في بغية الرواة ١٨١ بلفظ « نكت سيويه » . وفي الفهرست ٨٦ : « شرح كتاب سيويه » .

٢٦ - أبو حاتم السجستاني ، سهل بن محمد (- ٢٥٠) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ .

٢٧ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (- ٢٨٥) له « المدخل إلى كتاب سيويه » . الفهرست ٨٨ وإنباه الرواة ٣ : ٢٨٥ .

٢٨ - أحمد بن يحيى ثعلب (- ٢٩١) له « تفسير أبنية الكتاب » . الخزانة ١ : ١٧٩ والبغية ١٧٣ .

٢٩ - أبو محمد عبد الله بن جعفر ، ابن درستويه (- ٣٤٧) له : « أغراض كتاب سيويه » ، و « المسائل المفردة من كتاب سيويه » ، و « كتاب نكت سيويه » . الفهرست ٩٥ .

٣٠ - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (- ٨٠ ذ) . الكشف والبغية ٣٤ وإنباه الرواة ٣ : ١٠٨ . له : « الاستدراك على سيويه في كتابة الأبنية والزيادات » طبع في روما سنة ١٨٩٠ بعناية المستشرق إجناسيو جويدي (Ignazio Gwidi) . ومنه نسخة مطبوعة بالمكتبة التيمورية برقم ١٨٦ نحو .

٣١ - أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري (- ٤٤٩) له
« تفسير أمثلة سيبويه وغيرها » . تعريف القدماء ٥٤٠ . نقلا عن الإنصاف
والتحري لأبن العديم .

٣٢ - ابن الطراوة ، وهو أبو الحسين سليمان بن محمد الملقى
(- ٥٢٨) له : « المقدمات على كتاب سيبويه » . البغية ٢٦٣ .

٣٣ - ربيع بن محمد بن منصور الكوفي (- حدود ٦٨٢) له : شرح
على أبيات سيبويه والمفصل ، ذكره بروكلمان في ٢ : ١٣٧ . ومنه مخطوط في
يحيى أحمد خان ، وذكر في البغية ٢٤٧ .

٣٤ - محمد بن علي بن الفخار الجذامي الملقى (- ٧٥٤) له : شرح
مشكل الكتاب . ذكره في كشف الظنون .

ومن شرح شواهده باسم شرح شواهد الكتاب ، أو شرح أبيات
الكتاب :

٣٥ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (- ٢٨٥) . الكشف والبغية
. ١١٦ .

٣٦ - أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (- ٣١٠) . الكشف
وابن النديم ٩١ والبغية ١٨٠ .

٣٧ - أبو بكر محمد بن علي المراغي ، تلميذ الزجاج . الكشف وإنباه
الرواة ١ : ١٩٦ والبغية ٨٤ .

٣٨ - ابن النحاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل (- ٣٣٨) . وهو
تلميذ المبرد . ومنه نسخة بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٦٣٥ أخذ منها ميكروفيلم
بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٥٧ نحو .

٣٩ - أبو بكر محمد بن علي ، المعروف بميمون (- ٣٤٥) . الكشف
وإنباه الرواة ٣ : ٩٠ والبغية ٧٥ .

- ٤٠ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (- ٣٨٠) .
كشف الظنون والبغية ٦٣ .
- ٤١ - ابن السيرافي ، ولّد السيرافي المشهور ، واسم ولده هذا يوسف بن الحسن بن عبد الله (- ٣٨٥) . الكشف والبغية ٤٢١ . ومنه نسخة بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٤٠١ أخذ منها ميكروفلم بمعهد المخطوطات برقم ٥٦ نحو (١) .
- ٤٢ - هارون بن موسى القرطبي (- ٤١٠) . كشف الظنون . وفي البغية ٤٠٦ باسم « تفسير عيون سيبويه » . ومنه نسخة في المتحف البريطاني ، كما ذكر بروكلمان في ٢ : ١٣٧ .
- ٤٣ - محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (- ٤٢٠) .
معجم الأدباء ١٨ : ٢١٥ والبغية ٦٣ .
- ٤٤ - الأعلام الشنتمرى ، يوسف بن سليمان (- ٤٧٦) . كشف الظنون ، ولم يذكر في ترجمته في معجم الأدباء ولا في بغية الوعاة . وهو مطبوع متداول ، نشر في أسفل كتاب سيبويه من طبعة بولاق .
- ٤٥ - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (- ٥٣٨) . ذكره في البغية ٣٨٨ . ونقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ٤١ ، ١٥٦ .
- ٤٦ - ابن هشام اللخمي محمد بن أحمد (- ٥٧٠) . له « نكت على شرح الأعلام للشواهد » .
- ٤٧ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين المكي (- ٦١٦) . الكشف والبغية ٢٨١ .
- ٤٨ - أبو عبد الله محمد بن علي الشلوين الصغير ، تلميذ ابن عصفور (- حدود ٦٦٠) . الكشف والبغية ٨٠ .
ومن اختصره أو اختصر شروحه :
- ٤٩ - الجرمي صالح بن إسحاق (- ٢٢٥) وهو أقدم مختصراته . جاء في طبقات الزيندي ٧٧ : « قال الجرمي : أنا لم أضع كتابا في النحو ، إنما اختصرت كتاب سيبويه » .

(١) طبع الكتاب بتحقيق محمد علي سلطانى بمطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦ .

٥٠ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (- ٦١٦) . له مختصر يسمى « لباب الكتاب » . الكشف والبغية ٢٨١ .

٥١ - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي المفسر (- ٧٤٥) له تلخيص لشرح الصفار للكتاب ، سماه « الإسفار ، الملخص من شرح سيويه للصفار » ذكره في الكشف والبغية ١٢٢ . وله أيضا كتاب سماه « التجريد لأحكام كتاب سيويه » . كشف الظنون والبغية ٢٦٣ .

ومن ألف في الاعتراض عليه ، أو رد على تلك الاعتراضات :

٥٢ - أبو العباس محمد بن يزيد الميرد (- ٢٨٥) . له « الرد على سيويه » . الكشف وإنباه الرواة ٣ : ٢٥١ والفهرست ٨٨ والبغية ١١٦ .

٥٣ - ابن الطراوة سليمان بن محمد المالقي (- ٥٢٨) . له « المقدمات على الكتاب » . وابن الطراوة تلميذ الأعلام الشنتمري ، قرأ عليه كتاب سيويه . البغية ٢٦٣ . ولابن الطراوة أيضا اعتراضات على الكتاب . كشف الظنون . والبغية ٣٥٤ . وربما كانت هذه الاعتراضات متضمنة فيما كتبه في المقدمات على الكتاب .

٥٤ - ابن الضائع ، علي بن محمد الكتامي الإشبيلي (- ٦٨٠) . له رد على اعتراضات ابن الطراوة . ذكره في الكشف والبغية ٣٥٤ .

٥٥ - الأسود الغندجاني ، وهو الحسن بن أحمد بن محمد (كان موجودا سنة ٤٣٠) له رد على السيوافي في شرحه على أبيات سيويه . ذكره ياقوت ٧ : ٢٦٤ والسيوطي في البغية ٢١٧ وقد سماه « فرحة الأديب » ، بضم الفاء ، ومنه نسخ بدار الكتب المصرية ٤٤٢١ ، و ٨٠ ش ، ٧٨ مجامع م أدب ^(١) .

(١) طبعت أخيرا بتحقيق محمد علي سلطان طبع دار تقيية بدمشق ١٤٠٠ هـ .

تاريخ نشر الكتاب

لم يكن نشر كتاب سيبويه بالأمر الهين ، بل كان شيعا جليلا له عظيم خطره وضخامة قدره ، وهو الذى اقتضانى أن ألقى هنا ضوءاً على تاريخ نشره فى تفصيل علمى ، دارساً للصور المختلفة التى أداها إلينا الناشرون فى قرابة قرن من الزمان ، منذ سنة ١٨٨١ إلى وقتنا الحاضر .

وقد ظهر الكتاب من قبل عن طريق المطبعة فى صور شتى ، هى كما يلى :

الطبعة الأولى

إن صاحب الفضل الأكبر فى إحياء هذا الكتاب هو الأستاذ المستشرق الفرنسى « هرتويغ درنبرغ »^(١) : (Hartuig Derenbourg) أستاذ اللغة العربية الفصحى بالمدرسة الخاصة للغات الشرقية فى باريس .

وهذه الطبعة فى مجلدين : الأول منهما فى ٤٦٠ صفحة مع مقدمة فرنسية فى ٤٤ صفحة ، والثانى فى ٤٨١ صفحة مع مقدمة فرنسية فى صفحتين . وعنوان هذه الطبعة : « كتاب سيبويه المشهور فى النحو ، واسمه الكتاب . وقد اعتنى بتصحيحه العبد الفقير إلى رحمة ربه هرتويغ درنبرغ . طبع فى مدينة باريس المحروسة بالمطبع العالمى الأشرف فى سنة ١٨٨١ المسيحية » .

(١) هكلما عرب اسمه بقلبه ، ولد فى باريس سنة ١٨٤٤ وتوفى بها سنة ١٩٠٨ . درس العربية فى جامعات ألمانيا ونيغ فيها . فحين استأذنها لى مدرسة اللغات الشرقية بباريس سنة ١٨٧٩ ، ثم فى مدرسة الدراسات العليا سنة ١٨٨٥ . وعمل بقسم المخطوطات فى مكتبة باريس الوطنية حيث قضى أعواما عديدة . ومن آثاره العلمية : تحقيق ديوان النابغة ، وكتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ ، والنكت المصرية لعمارة الجنى ، والجزء الثانى من فهرس المخطوطات العربية فى الإسكوريال . انظر المستشرقون ١ : ٢١٣ ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٨٩٩ - ٩٠٠ .

وقد ذكر في صدر مقدمته ما ترجمته ^(١) :

« منذ عام سنة ١٨٦٧ كان أستاذى الجليل فلاشر ^(٢) : Fleischer لا يفتأ يعلن على الملأ أن تلميذه الشاب أخذ على عاتقه تنفيذ ذلك المشروع الذى كان قد خطر له منذ تخرجه فى الجامعة ، وهو مشروع إخراج كتاب سيبويه حين يتم دراسته فى الجامعة . وقد أحاطنى برعايته الشديدة . ولم يكد يمضى على ذلك إلا بعض وقت قصير حين أتاحت لى فرصة سعيدة أن أفرغ من جميع الأبواب الخاصة بالجموع . ومنذ ذلك الحين أخذت أعمل وأمامى هدف لا بد لى من تحقيقه إن عاجلاً وإن آجلاً ، وإن اعترت عملى فترات انقطاع عنه . وكنت أؤثر دائماً أن تتأخر طبعتى هذه بضع سنوات كى تخرج إلى الناس قرية من الكمال .

والجزء الأولى يحتوى على نصف الكتاب ، والمواد التى جمعتها فيه بشق النفس تجعلنى آمل إلا يتأخر ظهور الجزء الثانى كثيراً ، نؤلا على رغبة أولئك الذين يهتمون بهذه الدراسات . وسيحتوى الجزء الثانى باقى كتاب سيبويه ودراسة لحياته ، وبحث نقدى لمكانته فى تاريخ النحو العربى بالنسبة إلى أسلافه ، وللأثر الكبير الذى تركه حتى عصرنا هذا إما بطريقة مباشرة ، وإما عن طريق من جاء بعده من النحاة . لقد حلَّ هؤلاء محلَّه لدى الرأى العام كما حلَّ هو محل الذين أخذ عنهم . ومع كثرة ما طبع من النصوص النحوية العربية فى الشرق وفى أوربا فإن أحداً لم يحاول حتى الآن أن يخرج « الكتاب » - الذى ألفه العالم والأستاذ من قبله ^(٣) ، على حين وجدت كتب تلاميذه منذ وقت طويل الناشرين من العلماء . لقد أفل نجم من سبقوه من النحاة ولم يبق من كتبهم سوى عناوينها ، أما كتابه فلم يسبقه قبل عام ١٥٠ هـ أى منتصف القرن الثامن الميلادى ، ما يعدّ عملة للدراسة للنحو العربى » .

(١) تفضل بترجمة هذه المقدمة الأخ الجليل الأستاذ عبد الحميد الدواخل الأستاذ بأداب القاهرة .
كأكرم الأخ الجليل الأستاذ الدكتور يحيى هويدى الأستاذ بكلية دارالعلوم بترجمة مقدمة الجزء الثانى من الكتاب .
(٢) فلاشر : تلميذ دى ساسى « وله : تاريخ العرب قبل الإسلام ، وترجمة ألف ليلة وليلة وغريهما » . وكان أستاذاً فى جامعة برلين . ولد سنة ١٨٠١ وتوفى سنة ١٨٨٨ .
(٣) إشارة إلى أسطورة غضب سيبويه على معاصريه وأمره أن يدفن كتابه معه فى قبره .

ومخطوطات كتاب سيبويه قد لقيت عناية شديدة في بلاد مختلفة ، بل ضبطت ضبطاً يشهد شهادة قاطعة ، بالاحترام الذى لقيته في كل مكان من صفوة ممتازة من رجال العلم . ونجد في معظم المخطوطات ملاحظات أصيلة تبدو كأنها شذرات من تاريخ الأدب ، وتقودنا وسط اجتماعات العلماء ، التى كان يدرس فيها الكتاب ويشرح . كما تتضمن الحواشى آثار مناقشات حادة ، وتنطوى على كثير من الملاحظات والشروح التى ترجع إلى عصور مختلفة . وكثيراً ما طغت على النص حتى أصبح من العسير فصلها عنه . وهذه الإضافات قد وضعتها أسفل الصفحات كلما تعرفت عليها . غير أنى في بعض الحالات تركتها حين أجدها قد دخلت في النص وأصبح من العسير فصلها عنه .

وقد عرفتُ الكتاب من مخطوطة باريس . وتعتبر هذه المخطوطة أساس هذه الطبعة . والبواعث التى دفعتنى إلى اختيارها هى وصف المخطوطات المختلفة ومقابلة بعضها ببعض . وأستطيع أن أسارع فأقول : إنه يبدو أنها أقرب المخطوطات إلى الأصل . ومع أن الأستاذ « سلفستر دى سامى ^(١) » قد تحدث عنها في عمق وفي شيء من الإطناب ، إنى أعتقد أنه ينبغي لى أن أتحدث بدورى عن هذه المخطوطة الثمينة ، لكى يرى القراء عامة مقدار أهمية هذه الطبعة بمراجعتها العديدة ، التى أتيت لى فرصة الاستفادة منها بفضل الرعاية الكريمة من الحكومات والمكتبات .

ثم شرع في بيان المخطوطات التى اعتمد عليها في صنع نسخته وهى :

١ - نسخة (A) وهى مخطوطة باريس برقم ١١٥٥ من المملوك العربى . وقد كتبها أحد العلماء وعنى بمقابلتها على أصول مختلفة ولاسيما في الثلث الأول والثانى من الكتاب . وأضاف إليها تعليقات وحواشى مختلفة ، يزرع بها صدر الجزء الأول . أما الجزء الثانى من النسخة فقد خلا من التعليقات . ولم يعرف تاريخ كتابة هذه النسخة ، وإن كان من المحتمل أن يرجع إلى منتصف القرن الثامن الهجرى . وكتب على ظهر الورقة الأولى من النسخة ما نصه :

(١) مختارات من النحو العربى ص ٣٨١ وما بعدها .

و نقلت هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبى على الفارسي مقروء عليه . وهذه الترجمة مثبتة فيه هكذا بخط كاتبه : نسختُ هذه الترجمة من أصل القصري الذى كان يعتمد عليه أبو على . اعلم أن ما كان علامته (ح) فهو فى نسخة المبرد بخط يده . وما كان علامته (ح) فهو نسخة أبى إسحاق الزجاج وهى نسخة وقعت إلى أبى على مُصلحة بخط الزجاج . وذلك أنه كان للزجاج نسختان : فالأولى عارض بها إسماعيل الوراق . وما كان فيها من زيادة فقد بينه إسماعيل الوراق . وعارض أبو على بالنسخة الثانية . وما كان فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته (ح) . وعارض أبو على أيضاً كتابه بنسخة أبى بكر بن السراج التى نسخها من نسخة أبى العباس ، وما كان فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته (س) . وقرأ أبو على أيضاً كتابه على أبى بكر وأبو بكر ينظر فى كتابه ، فما كان من زيادة فقد بينه وجعل علامته (عنده) . وما كان علامته (فا) فإنه من كلام أبى على . وإنما جعل هذه علامته لأنه يريد فسرته أنا . قال لنا أبو الحسن على بن عيسى : ما أراد هذا ، ولكنه علامة من فارس ^(١) . وأعلم أن إسماعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابذى بالبصرة ، ثم تمم باقى الكتاب إلى آخره من نسخة الزجاج وقرأها عليه . وما كان علامته (نسخة) فإنه من النسخ المجهولة ، منها شيء بفارس عارض أبو على به كتابه وهو معلم . ومنها ما ليس بفارس بل ببغداد ، عارض أبو على به كتابه فعلامته نسخة مهملة . وما كان علامته (هـ) فإنه من نسخة كانت عند بنى طاهر مقروءة على على بن عبد الله بن هاشم .

وفى هامش الصفحة نفسها نجد هذا النص : « ما كان علامته (ح) فهو من نسخة المبرد بخطه ، وما كان علامته (ح) نسخة الزجاج . وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبى بكر السراج . وما كان علامته (ق) فإنه من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضى . وما كان علامته (فا) فهو عن أبى على وما كان علامته (سح) فإنه من نسخة فى خزانة كتب أبى بكر الإخشيدى

(١) كلما فى الأصل . وانظر ما سأتى .

بخوارزم مقروية على الشيخين أبي سعيد السيرافي وعلى بن عيسى موثقة بتوقيعهما . وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة نقلت من خط الزمخشري .

يقول جوتنبرج : ويرى الأستاذ سلفستردى ساسي - وهو على حق في ذلك - أن هاتين الملاحظتين تشير إحداهما إلى مخطوطة أقدم عهداً نقلت عنها ^(١) . أما الثانية فترجع إلى مخطوطتنا .

واستعمال علامة (ط) هو الدليل البين على هذا الرأي . فهذه العلامة لا وجود لها في الثبوت الطويل للرموز التي وردت في الملاحظة الأولى ، وقد وردت في آخر الملاحظة الثانية . وبما أن مخطوطتنا تعد غنية بالشروح والاختلافات ففي وسعنا أن نقول : إن أكثر من نصف هذه وتلك ترجع أصلاً إلى علامة (ط) التي تربطها بالزمخشري عن طريق نسخة ابن طلحة .

وليس في هذه النسخة ما يدل على كاتبها ولا تاريخ كتابتها . ومعظم التعليقات التي يشار في الحواشي إليها إنما هي إشارة إلى حذف الحواشي التي أدخلت في صلب الكتاب ؛ لتنقيته منها .

ثم يقول المحقق : « واختلاف الروايات في مخطوطة باريس قد نقل في عناية كبيرة وبطريقة شاملة ، وغالباً ما تنقل هذه الروايات كما هي مع الاحتفاظ بما ورد فيها من أخطاء إملائية واضحة كل الوضوح . إن هذه المخطوطة هي المخطوطة (A) ولم أتركها إلا في المواضع التي تتعذر على » .

٢ - نسخة (B) وهي نسخة المتحف الآسيوي بالأكاديمية الإمبراطورية للعلوم بسانت بطرسبرج برقم ٤٠٣ . وهي خالية من الضبط ما عدا الشعر الوارد في النصف الثاني من المخطوطة . وفيها كثير من الأسقاط التي تتكرر حينما تكون أواخر الفقار متحدة الكلمات وذلك بانتقال النظر ^(٢) . ويرجع تاريخها إلى

(١) يعني بذلك أنه تسجيل لما كان في الأصل الذي نقلت عنه النسخة .

(٢) انظر تفسير هذا في كتابي تحقيق النصوص ص ٨٤ من الطبعة الثانية .

سنة ١١٣٨ . وتمتد هذه المخطوطة نسخة من مخطوطة ابن طلحة . وتمتاز هذه النسخة بأنها لم تقم عليها إضافات خارجية على حين تمتد نسخة (C) التالية الذكر قد أدخل عليها إضافات خارجية .

٣ - نسخة (C) وهى أيضا من مخطوطات سانت بطرسبرج ، ولكنها مودعة فى المكتبة الإمبراطورية العامة تحت رقم ١٦٦ . وهى أصح سائر النسخ بعد نسخة الإسكوريال . ومع إقحام إضافات فيها إن الكاتب قد احتاط فكتب « لا » فى أول الشروح أو التعليقات أو التأويلات ، وكتب « إلى » فى نهاية كل من ذلك .

وتعد هذه النسخة من فروع نسخة ابن طلحة . ويبدو أن كاتبها عارضها على نسخة أخرى تشبه مخطوطة (A) . وهى فى مجلد واحد يحتوى على نحو نصف الكتاب . وكتب فى آخرها : « آخر الجزء الأول من سيبويه » .

٤ - نسخة (D) وهى مخطوطة المكتبة الملكية بفينا ، وتحمل رقما مؤقتا هو ٧٦٩ . وتحتوى على الثلث الأخير من الكتاب . وكتب فى صدرها : « الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبى الحسن على بن عيسى بن على الرماني النحوى غفر الله له ولجميع المسلمين » . وتبدأ هذه النسخة بباب « الهمة ^(١) » وهذا الشرح - يعنى شرح الرماني - قد روى فيه روح الكتاب لا حرفيته . وهى نسخة صحيحة فى جملتها .

٥ - النسخ : (B) ، (F) ، (G) . وهذه النسخ لم ينتفع بها الناشر إلا بمقدار ضئيل من المقابلات . وكلها من نسخ المكتبة الخديوية بالقاهرة (وهى الآن دار الكتب المصرية) .

فالنسخة (E) : نسخة عتيقة ناقصة ربما رجع خطها إلى القرن الثالث الهجرى . وتقع فى ١٢٦ ورقة ^(٢) .

(١) تقابل ص ١٦٣ من الجزء الثانى من طبعة يولاق .

(٢) يشار إلى النسخة رقم ١٣٩ نحو بدار الكتب المصرية ، الجزء الأول منها فقط .

والنسخة : (F) نسخة كاملة غفلها حديث يرجع إلى القرن الماضي ، وعدد أوراقها ٤٦٥ ورقة ^(١) .

والنسخة : (G) وعدد أوراقها ١٥٩ (الصواب أنها ٢٠٩ ورقة) في كل صفحة ٣٥ سطرا وتمت كتابتها سنة ١١٣٩ ^(٢) .

وقد أرسل هذا الوصف إليه الدكتور شيببتا ^(٣) (بك) : (Spitta) .
٦ - شرح الكتاب للسوراني نسخة دار الكتب المصرية . وهي في ثلاثة مجلدات يرجع تاريخ المجلد الثاني منها إلى سنة ١١٤٥ ^(٤) . وقد امتنسخ منها نسخة بواسطة الدكتور شيببتا ، كان لها أكثر الأثر في طبعته .

٧ - نسختا الإسكوريال (L) ، (M) ولم يحصل عليهما دينبورغ إلا متأخرا ، ولذلك لم يقد منهما في الجزء الأول من كتابه . وهما في مكتبة ملك أسبانيا (يعنى فى ذلك الوقت) ، ومحفوظتان فى قصر سان لورنزو بالإسكوريال . أما المخطوطة (L) فهى مجلد من القطع الكبير فى ٧٢١ ورقة ، كتبت بخط مغربى جميل ، وبها ضبط كثير صحيح فى جملته .

وأما المخطوطة : (M) فهى شرح أبيات سيويه لمؤلف مجهول ، كتبت بخط مغربى أسباني . وتحمل رقم ٣١٠ بالإسكوريال ، وكتبت سنة ٨٨٢ ولم ينص فيها على اسم الكاتب أيضا .

ثم يحتمل دينبورغ مقدمته بعد أن أشار إلى المجهودات السابقة للأستاذين سلفستر دى سامى ^(٥) (S. de Sacy) الذى قدم نماذج من الكتاب ،

(١) يشير إلى النسخة رقم ١٤٠ نحو بدار الكتب المصرية .

(٢) يشير إلى النسخة رقم ١٤١ نحو بدار الكتب المصرية .

(٣) مستشرق ألماني ، وهو تلميذ فلاشر ، وقرين دينبورغ . عين فى سنة ١٨٧٥ مديرا لدار الكتب المصرية إثر تخرجه ، خلفا للدفيك شترن . ولا قامت ثورة عراقى أبعد عن مصر . ولد سنة ١٨٣٥ وتوفى سنة ١٨٨٣ .

(٤) يشير إلى النسخة رقم ١٣٦ نحو ، وهى شرح السوراني للكتاب .

(٥) أشهر المستشرقين الفرنسيين (١٧٥٨ - ١٨٣٨) . وله ترجمة مسهبة فى كتاب المستشرقون

١٧٩ : ١٨٢ .

وجورجواس (Guirguass) الذى نشر ثبثاً بالفصول التى يتكون منها كتاب سيويه ، فيقول فى تواضع العالم :

« وهنا يتوقف حديثى عن سبقونى إلى هذا العمل وإن كنت قد عدت نفسى فى زمريهم . وإنى لأجرؤ على أن آمل أن هذا الجزء الأول سيلقى ضوئاً كبيراً على أهمية هذا الكتاب الذى حاولت جاهدًا أن أرده إلى أصوله الأولى . أما صفحاته الأولى فهى تعكس فى وضوح تردداً وتخطباً لناشر غير خبير يحاول أن يجد طريقه . وحينما اعتقد أنه يسير فى الطريق السوى لم يعد يتردد فى أن يضبط الكلمات فى المواضع التى لا تستقيم قراءتها من غير ضبط حركاتها ، وأن يقطع برأى فى المسائل التى فيها قولان . والضبط قليل جداً فى الصفحات الأولى على حين نرى كثرتها فى الصفحات الأخيرة . وهنا ينبغى لى أن أشير إلى عدم التناسق هذا ، وأستطيع زملاؤى العلماء المعذرة والصفح .

وإنى لألح راجياً منهم أن يوافقوا بملاحظاتهم وتصويباتهم فيما ورد فى هذا الجزء حتى ألحقها بالجزء الثانى . وفى انتظار هذا التفضل لا يسعنى إلا أن أعترف بفضل أولئك الذين عاونونى معاونة صادقة فى هذا العمل الطويل ، وأخص بشكرى الأستاذين نولدكه ^(١) (Nooldeke) وبريم (Prym) لقد كانت مراجعتهم ذات قيمة كثيرة ، وكثيراً ما أصلحوا أخطاء لم أتنبه لها ، وأدخلوا فى النص ما كان قد سقط منه . »

باريس فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٨١ .

وتمضى ثمانى سنوات فيصدر الجزء الثانى من سيويه بتحقيقه فى ١١ من فبراير سنة ١٨٨٩ ويصدر هذا الجزء بمقدمة هذا نصها ^(٢) :

« لن يشعر ناشر كتاب سيويه ، المعروف بسيويه ، أنه قد أدى واجبه

(١) ثيودور نولدكه : من أشهر المستشرقين الألمانين ، ولد فى هلمبورج التى أطلقت اسمه على بعض شوارعها . وكان له مشاركة فى نشر تاريخ الطبرى ، كما نشر كثيراً من الدواوين العربية . ولد سنة ١٨٣٦ وتوفى سنة ١٩٣٠ . ومن تلاميذه زاخاو ، وبروكلمان .

(٢) أثرت إثباتها لتلقى ضوئاً واضحاً على تاريخ أول نشره لهذا الكتاب .

حقاً قبل أولئك الذين احتضنوا عمله وشجعوه منذ سنوات على المضى قدماً فيه ، إلا بعد أن يكون قد انتهى من نشر المقدمات الخاصة بالكتاب ، وكذلك من الدليل الضخم المتعلق . وقد جُمعت المواد الخاصة بالمقدمات ، وتوفر اثنان من تلاميذى القدامى ، وهما الآن أستاذان : الأستاذان مورييس جاسترو ، (Moriss Jastrow) ، وماير لامبير : (Mayar Lambert) على العمل بمجد وذكاء لإتمام الدليل . وإذا لم يحدث معوق ليس في الحسبان فإن هذا العمل المكمل لكتاب سيبويه لن يتأخر طويلاً عن الظهور ^(١) .

وفي هذه الفترة سيكون م . ج . يان : (Gustave Jahn) قد انتهى قطعاً من ترجمته الألمانية للكتاب ، وهى الترجمة التى أنجز حتى الآن ثلثها . وظهور الكتاب فى إحدى اللغات الأوربية سيكون فرصة كبرى لا شك فيها ، يستقيم فيها النص وتؤكد صحته . وآمل حينذاك أن يتلقى المشتغلون بالساميات ، سيبويه بعد أن تكون قد عادت مهمة قراءة عمله على هذا النحو ، فيكونون من بينهم شراحاً ومعجبين وقراءً له . ولا شك أنها خسارة كثيرة للثقافة الشرقية أن سلفستر دى سامى لم يعرف مخطوطة باريس إلا متأخراً ، ولم يستطع أن يقدم فى الطبعة الثانية للنحو العربى كل الفوائد التى كان من الممكن أن يستخلصها من هذه المخطوطة . ولو كان فلايشر كذلك قد وقعت هذه المخطوطة تحت يده إذن لاستغلها بمهارته التى لا توصف . لكنه قد قام بعمله قبل الفترة التى ظن أنه لم يعد بعدها مجال للحديث عن اكتشاف للمجهول .

وقد بدا لى أن ثمة فائدة من وراء إخراج هذا الجزء الثانى الآن ، وعدم الانتظار حتى ظهور المعدادات التى تساعد على البحث فيه ، وأعنى بها المقدمة النقدية ، ثم الفهارس التى ستسمح لعلماء اللغة بتكوين فكرة شاملة عن الكتاب ، وليس ذلك فقط ، بل ستمكنهم من استيعاب تفاصيله الجزئية كذلك . وذلك لأن فهرس الفصول الموجود فى هذا الجزء الثانى ^(٢) سيعين

(١) من المؤسف أنه لم يتمكن من إنجاز هذا العمل الضخم وإظهاره ، ومهما يكن فهو دليل على شغوره بضرورة الفهارس الفنية للممكن من دراسة الكتاب .

(٢) قد يفهم منه أنه لم يضع فهرساً للفصول الجزء الأول . ولكنه قد صنع ذلك من قبل .

الباحثين بصفة مؤقتة على الانتهاء في هذا التيه . وذلك حتى تتم الفهارس الثلاث الأبجدية التي ستجمع فيها تبعاً أسماء الأعلام ، وأوائل الشواهد ، والمصطلحات والنماذج ^(١) . أما الآيات القرآنية المشروحة فسيذكر بيانها وسيشار إلى أرقام السور الخاصة بها .

وقد تفضل صديقي الأستاذ م . ثوريكه ^(٢) (M - Thorbecke) الأستاذ في هال بقراءة إحدى تجارب هذا الجزء الثاني قراءة المتخصص في هذا الميدان وزودني بملاحظات مفيدة طوال المدة التي استغرقها الطبع . وتفضل صديق آخر لي - كما سبق أن تفضل في الجزء الأول - وهو الأستاذ بريم : (Prym) من بون ، وهو الذي أسهم منذ البدء في مشروع إخراج الكتاب مساهمة مستمرة تفضل بمراجعة الأشعار والشواهد ، وأتاح لي فرصة الاستفادة من مجموعة جليظة من الملاحظات أبدتها حول هذا الميدان . ولم يخل على بمساعدته كذلك الأستاذ : م . ج . يان من برلين . وكانت مساعدته مفيدة لي ولاسيما في النصف الأخير من هذا الجزء الثاني وإن كانت مساعدته لي قد تخللها فترات انقطاع .

وهكذا تجددني أتابع منذ العمل الذي تقدمت به إليك أيها القارئ عام ١٨٦٧ بنفس الطريقة مع بعض الفروق في اتجاهات متنوعة ، مشروع إخراج هذا العمل الذي فكرت فيه قديماً وحققته أخيراً . وإذ لم أكن قد استطعت أن أتقدم به أسرع من ذلك ، وعلى صورة أحسن من الصورة التي ظهر بها اليوم ، فإنني أشعر ألى قد بذلت فيه كل ما في وسعي » .

باريس في ١١ فبراير سنة ١٨٨٩ .

الطبعة الثانية

طبعة كلكتا سنة ١٨٨٧ أي قبل تمام ظهور الطبعة الأولى بستتين .

(١) معنى الأساليب العربية .

(٢) مستشرق ألماني . ولد سنة ١٨٣٧ وتوفي سنة ١٨٩٠ . ونشر درة الفواص ، والملاحن لابن دريد ، وشارك في نشر تاريخ الطبرى .

وعنوانها « هذا الكتاب اسمه الكتاب ، وهو في النحو مثل أم الكتاب ، بتصحيح المفترق إلى الله أحد ، كبير الدين أحمد » . وهي في ١١٠٥ صفحة من القطع المعتاد . ومنها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٩٤٧ . وهذه النسخة مخالفة لنسخة باريس ولم تنتفع بها أى انتفاع كان ، بل لها أصل مستقل لم يعرف ، لأن مصحح الطبعة لم يكتب لها مقدمة ولم يضع لها فهرساً ، وإنما كان عمله منصبا على بعض الضبط وتعليقات لا تتجاوز عدد أصابع اليدين هي إشارات إلى روايات أو تفسيرات يبدو أنها كانت على هامش نسخته . وبها كذلك كثير من أخطاء الضبط والطبع .

الطبعة الثالثة

هي الترجمة الألمانية الكاملة لنص الكتاب الذى حققه ديرنبورغ . وقد قام بهذه الترجمة الدكتور ج . يان ^(١) : (D. Gustave Jahn) . الأستاذ بجامعة كونيغسبرج . وعمله في هذه الترجمة يعد من المجهودات العلمية المذهلة . وكان يقوم بالترجمة في أثناء نشر ديرنبورغ للطبعة الأولى كما سبق القول ^(٢) . ونسخته في خمسة مجلدات طبعت من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٠ . وقد حرص على أن يهذى الكتاب قبل ظهوره إلى دار الكتب المصرية ، فقد قيدت أول قطعة منه في رصيد الدار في ٢٨ إبريل سنة ١٨٩٤ وظل يوالى الدار بسائر القطع في صورة كراسات متتالية ، حتى تم الكتاب سنة ١٩٠٠ . وقد عني في ترجمته بإثبات أرقام نسخة ديرنبورغ على جوانب الصفحات ، فاشتمل الجزء الأول على الترجمة الألمانية للقسمة الأول من الكتاب والثاني على تعليقات بالعربية على ذلك القسم ، مقتبسة من شرح السيرافي ^(٣) ، وشرح ابن يعيش على المفصل ، وشرح أبيات

(١) جوستاف يان : مستشرق ألماني ، هو تلميذ فلايشر ، ويستفلد ، وإيفالد . ولد سنة ١٨٣٧ وتوفى سنة ١٩١٧ . وهو الذى نشر شرح المفصل لابن يعيش وطبعه في لينينج ١٨٨٢ - ١٨٨٦ م .

(٢) انظر ص ٥٢ س ٩ .

(٣) نسخة القاهرة التى ائتمده عليها ديرنبورغ .

الكتاب لكل من السيرافي والشتيمري ، ومن خزانة الأدب ، وتاج العروس ، ومحيط المحيط وحاشية الصبان على الأشمونى ، وغيرها من المراجع . والجزء الثالث والرابع على ترجمة بقية النص على النهج المتقدم ، والخامس تعليقات على بقية الكتاب على النحو السالف . وهذه النسخة مودعة بالقسم الإفرنجى بدار الكتب تحت رقم (Ph. Ar. 272) . وبالمكتبة التيمورية نسخة أخرى برقم (٥٢٩ نحو) . كما أن بجامعة القاهرة نسخة ثالثة تحت رقم (492/75) .

ومما يسجل لهذا الأستاذ الجليل اعترافه بأن النحو العربى عاش فى شبه عزلة عن التأثير بنحو الشعوب الأخرى .

الطبعة الرابعة

وهى طبعة بولاق ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ (١٨٩٨ - ١٩٠٠ م) أى بعد طبعة باريس بنحو إحدى عشرة سنة . وقد أشرف على طبعها خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية « محمود مصطفى » بنفقة السيد « فرج الله كبشاشى الإيرانى » . وقد اتخذت هذه الطبعة نسخة باريس أصلا لها . وجاء فى حواشى ص ٣٢ ، ٣٥ من الجزء الأول منها : « الأصل المطبوع » . ويقول المصحح فى الموضع الثانى منهما : « كذا هو بهذا الضبط فى الأصل المطبوع ، ولسنا منه على ثقة فقد علمنا عليه تحريف الضبط فى عدة مواضع » .

وهكذا نلاحظ أن هذه الطبعة زادت فى دقة الضبط على النسخة الأوربية كما استعانت بمخطوطات أخرى لم يعينها مصصح النسخة ، والمعتقد أنها نسخ دار الكتب المصرية كما جاء فى حواشى ص ٣٤ ، ٤٤ ، ٧٩ ، ٤٥ من الجزء الأول و ٢١٦ ، ٢٩٩ ^(١) من الجزء الثانى من طبعة بولاق . كما أضيفت إلى هذه الطبعة شروح وتعليقات ثمينة من شرح السيرافي ، فى المواضع التى تحتاج إلى توضيح أو تعليق ، وهى بلا ريب غير الحواشى التى أوردها (ج . يان) فى نسخته الألمانية كما اتضح لى بالمقارنة .

(١) ورد فى الصفحة الأولى ما نصه : « كذا فى المطبوع ، وهو تكرير لما سبق ، وليس فى نسخ الخط التى بأيدينا » . كما ورد فى ص ٢٩٩ غبرة : « جميع نسخ الكتب التى بيدنا » .

وامتازت هذه الطبعة أيضا بان قد ذيل أسفلها بنص كامل لشرح أبيات الكتاب للأعلم الشنتمري ، المسمى « تحصيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب » ، في علم مجازات العرب » . ولم يبين كذلك الأصل المخطوط لهذا الكتاب الذى يبدو عجيب العنوان ، والراجح أنه نسخة دار الكتب برقم (٧١ ش أدب) . وهى نسخة مفعمة بالتحريف لم يتييسر للمصحح التغلب عليها ، وربما كان ذلك لأنها كتبت بالخط المغربى .

ومع هذا تمتعت هذه الطبعة بسمعة طيبة لدى العلماء المستشرقين ، ومنهم بروكلمان الذى يقول ^(١) : « وأصح طبعات الكتاب طبعة بولاق » .

والواقع أن الجهد الصادق الذى بذل فى ضبطها وتصحيحها والتعليق عليها جهد مشكور وإن كان بعض الضبط قد تطرق إليه بعض الخطأ الذى نهى على بعضه فى الحواشى وأغفلت سائره لئلا أثقل على الدارس . كما أن بعض التعليقات الثمينة قد أضرَّ بها الإيجاز ، وبعض النصوص لم يراقب مراقبة تامة ، كما فى الآية القرآنية الكريمة التى وردت فى ١ : ٣٧ من تلك الطبعة محرفة على هذا الوضع . « والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات » . وقد وجدت تلك الآية قد وردت كذلك على هذا التحريف الصارخ فى جميع مطبوعات الكتاب ومخطوطاته وشروحه ، ومنها شرح السيرافى نسخة التيمورية الحديثة ، وصوابها « والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » . وقد صححتها بذلك فى ص ٧٤ من نسختى هذه بتوفيق الله .

وقد وجدت أن بعض النصوص المقتبسة من السيرافى كان يعوزها التحقيق أو البسط ، فعالجتها هذا النقص فى طبعتى هذه .

الطبعة الخامسة

وقد علمت أن نسخة بولاق هذه نشر عنها نسخة مطابقة لها بالطباعة

(١) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢ : ١٣٦ .

التصويرية بالعراق في أثناء طبع الجزء الأول من نسختي هذه ، بعناية الأستاذ قاسم الرجب صاحب مكتبة المثنى ببغداد ، الذي لم يكن قد علم في البدء بأنى شرعت في إصدار هذه الطبعة السادسة .

نسختي هذه :

أما نسختي هذه فقد اعتمدت فيها على المخطوطات والأصول التالية :

١ - مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٦٥ نحو م) وهي من رواية الرهاحي عن أنى القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد ، ومن روايته عن ابن النحاس عن الزجاج عن المبرد . والمبرد يروى الكتاب عن المازني عن الأخفش عن سيبويه . وهي في ٣٩٨ ورقة من القطع الكبير تحتوى كل صفحة منها على ٢٩ سطراً بكل سطر نحو ١٣ كلمة . وهي مجهولة الكاتب والتاريخ ، وفي آخرها بخط مخالف : « بلغ هذا الكتاب مقابلة من أوله إلى آخره على نسخة صحيحة على يد الفقير عبد الله العمورى » . وهذه النسخة لم يطلع عليها ديرنبورغ . وهي التي عبرت عنها بكلمة « الأصل » إلى نحو ثلثي هذا الجزء الأول .

٢ - مخطوطة دار الكتب برقم (١٤١ نحو) وهي كسابقتها من رواية الرهاحي ، وتحمل في صدرها الإسناد السابق . وهي في ٢٠٩ ورقة من القطع الكبير تحتوى الصفحة منها على ٣٥ سطراً بكل سطر نحو ٢٤ كلمة . وهي من وقف الأمير أحمد أغاباش جالوش تفكجيان ، وجعل مقرها في خزانة جامع شيخون وتحت يد إمامه . وفي آخرها : « تم كتاب سيبويه بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، ووافق الفراغ من كتابته يوم الثلاثاء المبارك ثامن عشرين شهر جمادى أول (كذا) سنة تسع وثلاثين بعد مائة وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم » . وقد أفاد منها ديرنبورغ بعض المقابلات وأشار إليها بالرمز (G) .

وقد اتضح لى بعد المضى في الكتاب أنها أصح من النسخة السابقة ، ولذلك عدتها (الأصل الأول) مع استمرار الاستئناس بالنسخة السابقة التي رمزت لها بعد ذلك بالرمز (ب) .

٣ - النسخة رقم (١٤٠ نحو) بدار الكتب ، وهى بخط حديث فى مجلد واحد ، وقد وصفها ديرنبورغ وأشار إليها بالرمز (F) وانتفع بها بعدد قليل من المقابلات . وهذه النسخة كسابقتها من رواية الرهاى .

٤ - النسخة رقم (١٣٩ م نحو) وهى فى جزأين ، الأول منهما بخط قديم جدا فى ١٢٦ ورقة . وهى أوراق متناثرة بخطوط مختلفة بعضها أحدث من بعض ، وفيها كثير من القفزات ، وآخرها « باب ما يختار فيه أن تكون المصادر من الأسماء والصفات ^(١) » وكتب على صدرها : « الأول من كتاب سيبويه لأبى أحمد إسحاق بن محمد رواية أبى جعفر الطبرى أحمد بن رسم ^(٢) عن أبى عثمان المازنى » .

والثانى فى ١٢٠ ورقة بخط قديم أيضا يخالف للأول أوله « باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحقه ^(٣) » وآخره « هذا باب الأحيان فى الانصراف وعدم الانصراف ^(٤) » .

وقد اقتبس ديرنبورغ من الجزء الأول من هذه النسخة فقط وأشار إليها بالرمز (E) .

والانتفاع بهذه النسخة جد عسير ، ولا تصلح لغير الاستئناس .

٥ - قطعة من الكتاب تحمل رقم (١٢ نحو ش) وهى بخط حديث من أواخر الكتاب من باب « ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة الإضممار ^(٥) » إلى نهاية كتاب سيبويه . وهى قطعة حديثة بخط عبد اللطيف بن إبراهيم سلطان سنة ١٣٠٥ .

(١) يقابل ص ١٦٥ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

(٢) هو أحمد بن محمد بن يزداد بن رسم بن يزداد أبو جعفر النحوى الطبرى . سكن بغداد وحدث بها عن نصر بن يوسف وهاشم بن عبد العزيز : صاحبى على بن حمزة الكسائى ، كان يسمع منه فى سنة ٣٠٤ . تولى بغداد ٥ : ١٢٥ وإنهاء الرواة ١ : ١٢٨ وبغية الوعاة ١٦٩ . وكانت وفاة المازنى بكر بن محمد سنة ٢٤٩ .

(٣) يقابل ص ٣٥٦ من الجزء الأول من طبعة بولاق .

(٤) يقابل ص ٤٨ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

(٥) يقابل ص ٢٩٣ من الجزء الثالث من طبعة بولاق .

٦ - النسخة رقم (١٣٦ نحو) من شرح السيرافي للكتاب ، وقد وصفها ديرنبورغ واستفاد منها في بعض المواضع . وقد كتب عليها خطأ أنها لمحمد بن أحمد السيرافي ، والصواب أنها للحسن بن عبد الله السيرافي . وقد طبع عليها خاتم وقف نصبه : « وقف يوسف كاه بن سليمان بناه ١٢١٠ هـ » .

٧ - النسخة رقم (١٣٧ نحو) من شرح السيرافي للكتاب ، ذكر في صدرها أنها بخط موفق الدين عبد اللطيف البغدادي ^(١) فرغ من كتابتها سنة ٥٧٩ . وكتب في صدرها : « هذه النسخة بخط شيخنا موفق الدين رحمه الله تعالى ، كتبها ببغداد في ستة مجلدات وأتخفنى بها . وكتب محمد بن إسماعيل بن عبد الجبار بن أبي الحجاج نفعه الله بالعلم والعمل الصالح بمحمد وآله » . وهي الآن في خمسة مجلدات تنتهي بباب « ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة » ^(٢) ، وهذه النسخة أجد من سابقتها وإن كان ينقصها الجزء السادس الأخير الذي تم به . وهذه النسخة لم يشر إليها ديرنبورغ .

٨ - النسخة رقم (٥٢٨ نحو تيمور) وهي في ٧ مجلدات مستنسخة بأمر العلامة أحمد تيمور من نسختي دار الكتب ، ومقابلة عليهما بخط النساخ محمود حمدي . وقد ميز فيها متن سيبويه بالحرمة ، ووضع العلامة أحمد تيمور فهرساً لأبوابها مقارناً بفهرس أبواب طبعة بولاق من الكتاب وكتبه بخط في عناية فائقة ، والمجلد السابع منها يحتوي على فهرس فنية للشرح بقلم أحمد تيمور .

(١) موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي ، كان نحوياً لغوياً متكلماً طبيباً خبيراً بالفلسفة . وهو صاحب الرحلة المشهورة المسماة الإنفاذة والاعتبار في الأمور الشاذة والحوادث العارضة بأرض مصر . ولد في بغداد سنة ٥٥٧ وتوفي بها سنة ٦٣٩ . عيون الأنباء ٢ : ٢٠١ وفوات الوفيات ٢ : ٧ وبنية الوعاة ٣١١ .

(٢) يقابل ص ٣٣٥ من الجزء الثاني من طبعة بولاق . لكن جاء في حواشي ٢ : ٣٢٩ من تلك الطبعة ما نصه : « من هذا الباب إلى آخر الكتاب فقدنا منه نسخة شرح السيرافي » . وهو دليل على أن هذه النسخة هي التي اعتمد عليها في حواشي طبعة بولاق .

٩ - شرح الكتاب لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى ، وهى نسخة فى خمسة مجلدات فقد منها الجزء الأول وبقيت الأجزاء من ٢ - ٥ وقد علمت أنها النسخة الوحيدة فى العالم ، أصلها فى مكتبة فيض الله بتركيا برقم ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ومنها صورة فى مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة برقم (١٨٣ نحو) مأخوذة من ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم (٨٥ - ٨٨ نحو) وقد تفضل الأستاذ الجليل الدكتور إبراهيم مذكور الأمين العام للمجمع فأذن لى باستعارة أجزاء النسخة للمقابلة والاقتباس ، وقد أثبت منها بعض الحواشى على عسر القراءة فيها . والرمانى هو الذى قال فيه الفارسى : « إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء » (١) . يعنى بذلك إقحامه المنطق فى النحو .

١٠ - قطعة من شرح الصفار ، وهو القاسم بن على بن محمد البطلبوسى (- ٦٣٠) وهى من أول الكتاب إلى « باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع من عمله ومعناه » (٢) وهى فى ١٧٣ ورقة بخط أندلسى مضبوط محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٩٠٠ نحو) .

١١ - أما نسخة (ط) التى أشير إليها فى الحواشى فهى طبعة ديرنبورغ التى حظيت بأصح نسخة من كتاب سيبويه ، وقد جعلتها أساساً فى المعارضة ، وأثبت الزيادة التى وجدت فيها بين معكفين [بدون تنبيه ، كما انتفعت بالقراءات المثبتة فى حواشيتها عن أصولها فى توجيه النص .

هذا إلى شروح شواهد سيبويه بخطوطها ومطبوعها وخزانة الأدب ، والعينى ومجالس ثعلب ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ، وأمالى ابن الشجرى ، والإنصاف لابن الأنبارى ، وما اقتضاه التعليق والتحقيق من الرجوع إلى شتى المراجع التى تحتل مكان بيانها فى نهاية الكتاب إن شاء الله .

(١) بقية الوعلة ٣٤٤ . وانظر تعليق أبى حيان التوحيدي فى تأييد كلام الفارسى .

(٢) يقابل ص ٩٧ من الجزء الأول من طبعة بولات .

وقد امتازت طبعتي هذه بما يلي :

١ - الانتفاع بالمخطوطات والشروح التي لم يتح للناسر الأول أن يفيد منها .

٢ - العناية بضبط النسخة وتحليصها من أخطاء الضبط الطباعي القديم مع مراعاة علامات الترقيم التي خلت منها جميع الطباعات السالفة ، والتي تعين الدارس على توضيح المعنى أو تعيينه .

٣ - تخرج الشواهد من القرآن الكريم والأشعار والأرجاز والأمثال ونحوها ، وكان ذلك وسيلة إلى تصحيح آية قرآنية وردت في ص ٧٤ كما كان وسيلة إلى تصحيح كثير من نصوص الشعر والرجز ونسبته إلى قائله ، كما أمكنني الاهتداء إلى نسبة بعض الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ^(١) .

٤ - شرح غوامض الكتاب وتبيان أساليبه التي لم يألفها الدارسون المعاصرون ، مع تسجيل بعض الاعتراضات القديمة والحديثة .

٥ - إثبات جميع شرح أبي الحسن الأنخفش الذي امتازت به المخطوطات ٦٥ م و ١٤٠ و ١٤١ . وقد آثرت أن يكون ذلك مفرداً في الحواشي تنفية لأصل الكتاب ونخشية أن يختلط به .

٦ - إثبات صفحات طبعة بولاق على جوانب النسخة ، لكثرة النصوص التي اقتبست منها في أبحاث العلماء المعاصرين من شرقيين وغربيين .

٧ - تذليل الكتاب بالفهارس الفنية الحديثة ، ومنها فهرس مسائل العربية الذي وضعته مرتباً على حروف الهجاء ، تيسيراً للباحث الذي يتنقى الإلام بأطراف المسألة الواحدة . فالمعروف أن سيويوه كان يعالج الباب الواحد في عدة مواضع . ومن ذلك « باب الحال » الذي عالج في نحو عشرة أبواب . كما قمت

(١) انظر منها ص ٢٧ ، ص ٥٦ و ص ١١٥ و ص ١٢٩ و ص ١٥١ و ص ١٥٨ و ص ١٦٤ و ص ١٧١ و ص ٣٠٨ .

بترجمة تلك المسائل وأبوابها بالاصطلاحات المعروفة ، التي استقرت عليها أوضاع النحو ، إنقاذاً للباحث من صعوبة معالجة تلك العنوانات ذوات اللبس والغموض .

وأما بعد فهذا عمل متواضع أضيفه إلى تلك الجهود المتواضعة السابقة في سبيل خدمة العربية والعروبة ، راجياً أن يتقبله الله خالصاً لوجهه ، وأن يجزيه عنه خيراً .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

مصر الجديدة في ١٥ من رمضان سنة ١٣٨٥
٨ من يناير سنة ١٩٦٦

عهد السلام محمد هارون

مراجع الترجمة

مرتبة حسب وفیات المؤلفین

- المعارف ، لابن قتيبة (- ٢٧٦) ص ٢٣٧
- مراتب النحويين ، لأبي الطيب (- ٣٥١) ص ٦٥
- أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي (- ٣٦٨) ص ٤٨ - ٥٠
- مقدمة تهذيب اللغة ، للأزهري (- ٣٧٠) ١ : ١٩
- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي (- ٣٧٩) ص ٦٦ - ٧٤
- الفهرست ، لابن النديم (- ٣٨٥) ص ٧٦ - ٧٧
- تاريخ بغداد ، للمخطيب البغدادي (- ٤٦٣) ١٢ : ١٩٥ - ١٩٩
- نزهة الألباء ، لابن الأنباري (- ٥٧٧) ص ٧١ - ٨١
- معجم الأدباء ، لياقوت (- ٦٢٦) ١٦ : ١١٤ - ١٢٧
- إنباه الرواة ، للقفطي (- ٦٤٦) ٢ : ٣٤٦ - ٣٦٠
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان (- ٦٨١) ١ : ٣٨٥ - ٣٨٦
- تاريخ الإسلام ، للذهبي (- ٧٤٨) وفیات سنة ١٨٠
- الوفاء بالوفيات ، للصفدي (- ٧٦٤) ج ٥ مجلد ٣ : ٥٣٠ - ٥٣٧
- مرآة الجنان ، للياقوت (- ٧٦٨) ١ : ٣٤٨
- البداية والنهاية ، لابن كثير (- ٧٧٤) ١٠ : ١٧٦ - ١٧٧
- طبقات القراء ، لابن الجزري (- ٨٣٣) ١ : ٦٠٢
- طبقات النحاة ، لابن قاضي شهاب (- ٨٥١) ٢ : ٢٠٦ - ٢١١
- النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي (- ٨٧٤) ٢ : ٩٩ - ١٠٠
- بغية الوعاة ، للسيوطي (- ٩١١) ٣٦٦ - ٣٦٧
- شذرات الذهب ، لابن العماد (- ١٠٨٩) ١ : ٢٥٢ - ٢٥٥
- الفلاکة والمفلوکون ، للدجی (کان حیا سنة ١٢١٠) ص ٨٣
- روضات الجنات ، للموسوي (ولد سنة ١٢٢٦) ص ٥٠٢ - ٥٠٣
- تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان (- ١٩٥٦ م) ٢ : ١٣٤ - ١٣٧

کتاب سیبویہ

ابی بشر عمرو بن عثمان بن قنبر



وبه نستعين

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

قال أبو عبد الله محمد بن يحيى ^(١) : قرأت على ابن ولاد ^(٢) ، وهو ينظر

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي النحوي ، المعروف بالرباحي ، نسبة إلى قلعة رباح : مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة ، وكان يعرف بالقلطاط أيضاً . وأصله من جيان ، وكان يزعم أنه من ولد يزيد بن المهلب . سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ وغيره ، ورحل إلى المشرق فسمع بمكة من ابن الأعرابي ، وعصر من أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، وعلان بن الحسن ، وابن ولاد وغيرهم . وكان علمه الغالب عليه العربية . قال السمعاني : « ومحمد بن يحيى الرباحي نحوي مشهور بالأندلس » . وكان قسيساً إماماً موثقاً به ، أخذ كتاب سيبويه رواية عن ابن النحاس ، ثم قدم قرطبة فلزم التصبر لطلاب الإفادة في داره بها . وقرأ عليه كتاب سيبويه للمرة الأولى بالتدقيق والاستنباط ، والاعتراض والجواب ، فاستفاد منه المعلمون طريقته ، واعتمدوا ما سنه من ذلك . وكان يقول الشعر فيجيده ، وبرع في استخراج المعنى ، وبينه وبين الزبيدي صاحب الطبقات مفاوضات طويلة في ذلك . واستأذنه الناصر الأندلسي لابنه المغيرة ، ثم صار إلى خدمة المستنصر بالله لمقابلة الكتب التي جمعها في خزائنه التي لم يجتمع لأحد ما اجتمع له فيها . وتوفي في رمضان سنة ٣٥٣ . ابن الفرضي ٢ : ٧١ وبغية الوعاة ١١٣ والسمعاني ٢٤٧ وطبقات الزبيدي ٢١٥ - ٢٢٠ وإنباه الرواة ٣ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) يعني أبا القاسم بن أبي الحسين محمد بن ولاد ، الذي ستأتي ترجمته بعد هذا .

في كتاب أبيه ^(١) . وسميته يُقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد ، المعروف بابن النُّحاس ^(٢) .

وأخذه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد .

وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرد .

ورواه المبرد عن المازني عن الأخفش ^(٣) عن سيويه .

(١) هو أبو الحسين محمد بن ولاد - هكذا اشترى ، وقيل : هو ابن الوليد - التميمي النحوي . قال ياقوت : أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري ختن ثعلب ، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب . وله كتاب في النحو سماه « المنق » ، لم يصنع فيه شيئاً ، وكتاب « المقصور والمملود » ، وغير ذلك . مات سنة ٢٩٨ وقد بلغ الخمسين . معجم الأدباء ١٩ : ١٥٥ - ١٠٦ وبغية الوعاة ١١٢ .

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، المعروف بابن النحاس النحوي المصري . رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج ، ثم عاد إلى مصر وسمع بها النسائي وغيره . قال الداني في طبقات القراء : روى الحروف عن أبي الحسن بن شنبوذ ، وأبي بكر الداجوني ، وأبي بكر بن يوسف . وله كتب كثيرة منها : إعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، وشرح المعلقات ، وشرح الفضليات ، وشرح أبيات الكتاب . ويذكرون أنه جلس على درج المقياس بالنيل ، وهو في مله وزياته ، يقطع شيئاً من الشعر ، فسمعه جاهل فقال : هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ! فدفعه برجله ففرق في ذى الحجة سنة ٣٣٨ . إرشاد الأريب ٤ : ٢٢٤ - ٢٣٠ وإنباء الرواة ١ : ١٠١ - ١٠٤ وبغية الوعاة ١٥٧ .

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي ، مولا هم . أخذ النحو عن سيويه وكان أكبر منه . وكان قد صحب الخليل قبل سيويه كما كان معلماً لوليد الكسائي . وكان من أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، قدرباً على مذهب أبي هريرة ، وكان أبو الحسن أحذق أصحاب سيويه ، والطريق إلى كتاب سيويه هو الأخفش ، فإن كتاب سيويه لا يعلم أحد قرأه على سيويه ولا قرأه عليه سيويه ، ولكن لما مات قرئ على الأخفش -

الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابه ، وجعله آخر دعاء أهل الجنة فقال
جَلَّ ثَنَاهُ : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(١) 〉 . وصلى الله على
محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين .

قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد :

لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ؛
المعروف بسيبويه ، حتى لقد قال محمد بن يزيد : « لم يُعْمَلْ كتابٌ فى علم من
العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنفة فى العلوم مضطرة إلى
غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره » .

وقال : سمعت أبا بكر بن شقير ^(٢) يقول :

حدثنى أبو جعفر الطبرى ^(٣) قال : سمعت الجرمي ^(٤) يقول : أنا مُدَّ

= فشرحه وبينه . وكان الأخفش هذا كما ذكر ابن خلكان يلقب بالأخفش الأصغر ، فلما
ظهر على بن سليمان المعروف بالأخفش أيضا ، وهو تلميذ ثعلب والمبرد ، صار هذا
وسطا وصار على بن سليمان معروفاً بالأصغر . إرشاد الأريب ١١ : ٢٢٤ - ٢٣٠
وبغية الوعاة ٢٥٨ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦ - ٤٣ .

(١) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوى . بغدادى
فى طبقة ابن السراج ، روى كتب الواقدى عن أحمد بن عبيد بن ناصح . ويذكرون أن
الكتاب الذى ينسب إلى الخليل ، واسمه « المحلى » ، من تأليفه . توفى سنة ٣١٧ . معجم
الأدباء ٣ : ١١ وإنباه الرواة ١ : ٣٤ - ٣٥ ونزهة الألباء ٣١٥ وبغية الوعاة ١٣٠
وتاريخ بغداد ٤ : ٨٩ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى ، يروى عن المازنى والسجستانى
والجرمى . له ذكر فى مجالس العلماء للزجاجى ٦٣ ، ٦٥ ، ٥١ ، ٢٥٣ وآمالى الزجاجى
١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٣٨ .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمى البصرى ، مولى جرم بن ربان ، كان =

ثلاثون أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه .

قال : فحدثت به محمد يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال : « أنا سمعت الجرمي يقول هذا - وأوماً بيديه إلى أذنيه . وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث ؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش » . انتهى .

قال أبو جعفر : وقد حكى بعض النحويين أن الكسائي قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ودفع له مائتي دينار .

وحكى أحمد بن جعفر ^(١) أن كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها .

وأصل ما جاء به سيبويه عن الخليل .

قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق ^(٢) يقول : إذا قال سيبويه بعد قول

= يلقب بالكلب والنباح ، لصياحه حال منظره أبي زيد . أخذ عن الأخفش ويونس ، والأصمعي وأبي عبيدة . وحدث عنه المبرد . ومن تصانيفه كتاب غريب سيبويه . توفي سنة ٢٢٥ . بغية الوعاة ٢٩٨ وإرشاد الأريب ١٢ : ٥ - ٦ وإنباه الرواة ٢ : ٨٠ - ٨٣ .

(١) هو أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ، ختن ثعلب . أخذ عن المازني كتاب سيبويه بالبصرة ، كما أخذ عن المبرد . وكان يخرج من منزل ثعلب وهو جالس على باب داره فيتخطى ثعلب وطلته ويتوجه إلى المبرد ليقرأ عليه ، فيعاتبه ثعلب فلا يلتفت إليه . ودخل مصر فلما دخل إليها الأخفش الصغير عاد إلى بغداد ، فلما رجع إليها الأخفش عاد إلى مصر . وتوفي بمصر سنة ٢٨٩ . بغية الوعاة ١٣٠ ومعجم الأدباء ٣ : ٢٣٩ - ٢٤٠ وإنباه الرواة ١ : ٣٣ - ٣٤ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج . من شيوخ أبي جعفر النحاس . وكان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو فزوم المبرد وأخذ عنه . وكان =

الخليل : « وقال غيره » فإنما يعنى نفسه ، لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه . وإذا قال : « وسألته » فإنما يعنى الخليل .

وقال أبو إسحاق : إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبين أن أعلم الناس باللغة .

قال أبو جعفر : وحديثى على بن سليمان قال : حدثنى محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة ، تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة : منها الهنذليج ^(١) ، وهى بقلة . والدرداقس ، وهو عظم فى القفا ^(٢) . وشمنصير ، وهو اسم أرض ^(٣) .

وقال أبو إسحاق : حدثنى القاضى إسماعيل بن إسحاق ^(٤) قال : حدثنى

= الزجاج من شيوخ أبى على الفارسى . ومن تصانيفه شرح أبيات سيبويه . توفى سنة ٣١١ . بغية الوعاة ١٧٩ - ١٨٠ ومعجم الأدهاء ١ : ١٣٠ - ١٥١ وإنباه الرواة ١ : ١٥٩ - ١٦٦ .

(١) بضم الهاء وسكون النون بعدها . وفى الأصح : « هنذليج » بالثاء ، تصحيف .

(٢) قال الأصمعى : أحسبه روميا . قال : وهو طرف العظيم الناقء فوق القفا . اللسان .

(٣) قال ياقوت : اسم جبل فى بلاد هنديل . ثم قال : هو أحد فرائت كتاب سيبويه . وقال الأزهري : يقال فخصرت عليه ، إذا ضيق عليه .

(٤) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، من أهل البصرة . كان إماما فى العربية والفقه على مذهب مالك ، وولى قضاء جانبى بغداد فى خلافة المتوكل زمانا طويلا . ولد سنة ٢٠٠ وتوفى سنة ٢٨٢ . تاريخ بغداد ٦ : ٢٨٤ - ٢٩٥ ومعجم الأدهاء ٦ : ١٢٩ - ١٤٠ وبغية الوعاة ١٩٣ .

نصر بن علي^(١) قال : سمعت الأخفش يقول : يُعدُّ من أصحاب الخليل في النحو أربعة : سيبويه ، والنضر بن شميل ، وعلي بن نصر^(٢) - وهو أبو نصر بن علي - ومؤرِّج السلَّوسى .

قال : وسمعت نصراً يحكى عن أبيه قال : قال لى سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل .

قال أبو جعفر : وقد رأيت أبا جعفر بن رسم^(٣) يروى كتاب سيبويه عن المازنى^(٤) غير أن الذى اعتمد عليه أبو جعفر فى كتاب سيبويه إبراهيم بن السرى^(٥) ؛ لمعرفته به وضبطه إياه .

(١) هو أبو عمرو نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبى ، الجهمضى اللغوى البصرى . وقد أخطأ القفطى فى إنباه الرواة ٣ : ٣٤٥ حيث ظن أنه صاحب الخليل ، فإن صاحب الخليل هو والده علي بن نصر . روى نصر عن سفيان بن عيينة وغندر والطائسى والأصمى وغيرهم ، وعنه : مسلم فى صحيحه وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو القاسم البغوى وغيرهم . وهو من أهل البصرة ، قدم بغداد وحدث بها . وتوفى سنة ٢٥٠ . تاريخ بغداد ١٣ : ٢٨٧ - ٢٨٩ .

(٢) علي بن نصر بن علي الجهمضى ، والد المترجم السابق . قال السيوطى : قال الصفدى : كان من أصحاب الخليل فى العربية ورفقاء سيبويه . البنية ٣٥٨ . توفى سنة ١٨٧ .

(٣) أبو جعفر محمد بن رسم ، سبق فى ص ٥ . وفى الأصل : « أنا جعفر » ، تحريف .

(٤) فى الأصل : « على المازنى » .

(٥) إبراهيم بن السرى الزجاج ، سبقت ترجمته فى ص ٦ .

وذكر أن علي بن سليمان ^(١) حكى أن أبا العباس كان لا يكاد يقرئ أحدًا كتاب سيويه حتى يقرأه على أبي إسحاق ، لصحة نسخه ، ولذكر أسماء الشعراء فيها .

قال الجرمي : نظرت في كتاب سيويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا - فأما ألف فعرفت أسماء قائلها فأنبت أسماءهم ، وأما خمسون فلم أعرف قائلها .

قال أبو جعفر : وسمعت محمد بن الوليد ^(٢) يقول : نظرت في نسخة كتاب سيويه التي أُمليت بمصر فإذا فيها مائتا حرف خطأ . قال : ورأيت أبا إسحاق ^(٣) قد أنكر الإسناد الذي في أولها إنكاراً شديداً . وقال : لم يقرأ أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيويه كله على الجرمي ، ولكن قال أبو إسحاق : قرأته أنا على أبي العباس محمد بن يزيد ، وقال لنا أبو العباس : قرأت نحو ثلثة على أبي عمّر الجرمي ، فتوفي أبو عمّر فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني ، وقال أبو عثمان : قرأته على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، وقال الأخفش : كنت أسأل سيويه عما أشكل عليّ منه ، فإن تصعب ^(٤) عليّ الشيء منه قرأته عليه .

(١) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر ، تلميذ ثعلب والمبرد - وسمع منه أبو عبيد الله المرزباني ، والمعاني بن زكريا الجري . قدم مصر سنة ٢٨٧ وخرج منها سنة ٣٠٦ إلى حلب وتوفى ببغداد سنة ٣١٥ وهو ابن ثمانين سنة . ذكر المرزباني أنه لم يكن بالمتسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو . وكان إذا سئل عن مسألة في النحو ضجر وانتهر من يواصل مسألته . بغية الوعاة ٢٣٨ ومعجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ - ٢٥٧ وتاريخ بغداد ١٢ : ٤٣٣ وإنباه الرواة ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٢) انظر ما سبق في ترجمة محمد بن ولاد ص ٤ .

(٣) هو إبراهيم بن السري الزجاج المترجم في ص ٦ .

(٤) تصعب : صعب . وفي الأصل : تصعب .

وأما أبو القاسم بن ولاد فإنه حدثنا عن أبيه أني الحسين قال : حدثني أبو العباس المبرد قال : قرأ المازني كتاب سيبويه على الجرمي وسأله الأخفش عنه ، وقرأه الجرمي على الأخفش .

قال : وحدثني المبرد قال : قرأت بعض هذا الكتاب على الجرمي ، وبعضه على المازني ، ومنه ما قرأته عليهما جميعاً .

قال : وسمعت المبرد يقول : قد أدرك أبو عمر من أخذ عنه سيبويه ، واختلف لي حلقة يونس .

وحدثنا أبو القاسم بن ولاد عن أبيه قال : حدثنا أبو العباس قال : حدثني الزهادي أبو إسحاق ^(١) قال : عمدت إلى أبي عمر الجرمي أقرأ عليه كتاب سيبويه ، ووافيت المازني يقرأ عليه في أثناء « هذا باب ما يرتفع بين الجزأين » فكنا نعجب من جِدِّه وجوده ذهنه . وكان قد بلغ من أول الكتاب إلى هذا الموضع . قال أبو الحسين ^(٢) بن ولاد : يعني أن المازني كان قد بلغ على الأخفش إلى هذا الموضع .

وسمعت أبا القاسم بن ولاد يقول : كان أبي قد قدم على أبي العباس المبرد

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه . كان نحويًا لغويًا راويًا ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه . وروى عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وكان يشبه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه . ومن تصانيفه كتاب شرح نكت كتاب سيبويه ، وقد ذكرها أبو سعيد السمرائي في شرح الكتاب . توفي سنة ٢٤٩ . نزهة الألباء ٢٦٩ ومعجم الأدباء ١ : ١٥٨ - ١٦١ وبغية الوعاة ١٨٢ .

(٢) في الأصل : « أبو الحسن » ، تحريف .

ليأخذ منه كتاب سيبويه ، فكان المبرد لا يمكن أحداً من أصله ، وكان يضمن به ضيئة شديدة ، فكلّم ابنه علي أن يجعل له في كل كتاب منها جُعلاً قد سمّاه . فأكمل نسخته . ثم إن أبا العباس ظهر على ذلك بعد ، فكان قد سعى بأبي الحسين إلى بعض خدعة ^(١) السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك ، فامتنع أبو الحسين منه بصاحب خراج بغداد يومئذ - وكان أبو الحسين يؤذّب ولده - فأجاره منه . ثم إن صاحب الخراج أَلْظَ بأبي العباس ^(٢) يطلب إليه أن يقرأ عليه الكتاب حتّى فعل .

قال أبو عبد الله : فقرأته أنا على أبي القاسم وهو ينظر في ذلك الكتاب بعينه ، وقال لي : قرأته على أبي مراراً .

(١) الخدعة ، بالتحريك : جمع قياسى للخدام ، وإن كان لم ينص عليه في المطابع ..

(٢) أَلْظَ به إلطافاً : ألح عليه .

هذا بابُ علم ما الكَلِم من العربية ^(١)

فالكَلِم : اسمٌ ، وفَعَلَ ، وَحَرَّفَ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

فالاسمُ : رجلٌ ، وفرسٌ ، [وحائط] .

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وتُنبِث لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم يَنْقَطِع .

فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَثَ وَحُمِدَ ^(٢) . وأما بناء ما لم يقع فَإِنَّهُ قولك آمِراً : أَذْهَبَ وَأَقْتُلَ وَاضْرِبْ ، وَخَبِراً : [يَقْتُلُ و] يَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ . وكذلك بناء ما لم يَنْقَطِع وهو كائن إذا أُخْبِرَتْ .

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة مستبين إن شاء الله .

والأحداث نحو الضَرْبِ والحمد والقتل ^(٣) .

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : تُم ، وسَوْفَ ، و واو القسم ولَام الإضافة ، ونحوها ^(٤) .

(١) السيراني : أشار رحمه الله إلى ما في نفسه من العلم الحاضر ، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه : هذا الشتاء مقبل ، وهذه جهنم التي يكذب بها المجرمون .
والثالث : وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ مما يشير إليه : هذا ما شهد عليه الشهود . وقوله « ما الكلم » لم يقل الكلام لأنه للكثير . والكلم : جمع كلمة . ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخف ، ولأن الكلم اسم الذات والكلام المصدر . وأدخل « من » لوجهين : أحدهما تبيين الجنس . والثاني أنه قصد إلى الاسم والفعل والحرف وليس هو كل العربية ، ولذلك قال : هذا باب ، ولم يقل : هذا كتاب .

(٢) ط : « ومكث وحده » . ويقال مكث يمكث ، ومكث يمكث .

(٣) ط : « والقتل والحمد » .

(٤) ط : « ونحو هذا » .

هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية

وهي تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجَرِّ والرفع والجزم ، والفتح ٣ والضم والكسر ^(١) والوقف .

وهذه المجارى الثمانية يَجْمَعُهُنَّ فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضربٌ واحد ، والجَرُّ والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف .

وإنما ذكرتُ [لك] ثمانية مجارٍ لأفَرِّقَ بين ما يَدْخُلُهُ ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العاملُ - وليس شَيْءٌ منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يَبْقَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شَيْءٍ أَحْدَثَ ذلك فيه من العوامل ، التى لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرفُ حرف الإعراب .

فالرفع والجزم ^(٢) والنصب والجزم لحروف الإعراب . وحروف الإعراب للأسماء المتمكِّنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائد الأربع : الممزة ^(٣) ، والتاء ، والياء ، والنون . وذلك [قولك] : أَفْعَلُ أنا ، ونَفْعَلُ أنت أو هى ، وَيَفْعَلُ هو ، ونَفْعَلُ نحن .

(١) ط : « والكسر والضم » .

(٢) ط : « فالنصب والجزم والرفع » .

(٣) السيرافى : قوله الممزة ... الخ ، ألف أفعل همزة ، لأن الألف لا تكون متحركة فى حال ، وإنما سميت الممزة ألفاً لأنها تصور بصورتها ، لأن الممزة لا صورة لها ، وإنما تصور بصورة غيرها . واصلت هذه الحروف ، بمعنى نفعل ونفعل ونفعل وأفعل أول بالأفعال من غيرها لأن أولى الحروف بذلك حرف المد واللين المأخوذة منها الحركات . فلما كانت الألف لا تكون إلا ساكنة ولم يصح الإبداء بساكن ، جعل =

والنصب في الأسماء : رأيت زيدًا ، والجزم : مررت بزيد ، والرفع : هذا زيدٌ . وليس في الأسماء جزم ، فتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ^(١) ذهابه وذهاب الحركة .

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يفعل ، والرفع : سيفعل ، والجزم : لم يفعل . وليس في الأفعال المضارعة جزم كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال . وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيدًا لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحق هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق فعل اللام . وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك ^(٢) فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة .

ويُبين لك أنها ^(٣) ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك . ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا ، وأشباه هذا ، لم يكن كلاماً ؟ إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى . وسترى ذلك أيضاً في موضعه .

= عوضها أقرب الحروف منها ، وهو الهزمة ، لقربها من الألف ، ولكثرة وقوعها زائدة أو لا . ولما كانت الولا لا تقع زائدة أو لا أبدل منها حرف يبدل منها كثيراً ، وهو التاء ، مثل : والله ، وتالله .

وأما الياء فلا يحتاج إليه ، لأن أخذ الكسرة من الياء واضح لا يحتاج إلى تفسير . وكان الرابع التون لأنها غنة في الخيشوم تجري فيه كما تجري حروف المد واللين في مواضعها ، ويكون إعراباً في يفعلان ونحوه ، وضميراً لجماعة المؤنث : فعن ، وبدلاً منها الألف في الوقف في قولك : رأيت زيداً .

(١) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « لم يجمعوا عليه » .

(٢) ط : « ذاك » .

(٣) يعنى الأفعال المضارعة .

ولندخول اللام ^(١) قال الله جل ثناؤه : ﴿ وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) أى لحاكم .

ولما لحقها ^(٣) من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة ^(٤) .

وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة ^(٥) المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو سَوِّفَ وَقَدْ ، وللأفعال التى لم تَجْرَ مجرى المضارعة ، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تحيَ إلا لمعنى .

فالفتح فى الأسماء قولهم : حَيْثَ ^(٦) وَأَيْنَ وَكَيْفَ . والكسر فيها نحو : أولاءِ وَخَذَارِ وِدَادِ . والصمّ نحو : حَيْثُ وَقَبْلُ وبعْدُ . والوقف نحو : مَنْ وَكَمْ وَقَطْ وإِذْ .

(١) هذا وما بعده من علل المضارعة .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٣) فى الأصل : « لحقه » ، وأثبت ما فى ط .

(٤) أبو الحسن : « ليس الجر فى هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة ، وليست الأدلة بالشئ الذى يدل عليه . وأما زيد وعمرو وأشبه ذلك فهو الشئ بعينه ، وإنما يضاف إلى الشئ بعينه لا إلى ما يدل عليه . وليس يكون جر فى شئ من الكلام إلا بالإضافة » .

وقال أبو الحسن : « لا يدخل الأفعال الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والمضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة فى المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يميز أن تقيم الفعل مقام التنوين ، لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فلم يحتمل الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من قوة التنوين وهو واحد أن يقوم مقامه اثنان ، كما لم يحمل الاسم الألف واللام مع التنوين » .

(٥) يعنى الأسماء المبنية . وقد ساق بعده الأفعال المبنية والحروف .

(٦) حيث يفتح التاء : لغة فى حيث .

والفتح في الأفعال التي لم تُجَرِّ مجرى المضارعة ^(١) قولهم : ضَرَبَ ، وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ . ولم يُسْكُنُوا آخِرَ فَعَلٍ ^(٢) لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجلٌ ضَرَبْنَا ، قُصِفَ بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجلٌ ضارب . وتقول : إن فَعَلَ فَعَلْتُ ، فيكون في معنى إن يَفْعَلَ أَفْعَلَ ، فهي فَعَلَ كما أنَّ المضارع فَعَلَ وقد وقعت موقعها ^(٣) في إن ، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة [في الوصف] ، فلم يسْكُنوها كما لم يسْكُنُوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صيّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن . فالمضارع ^(٤) : مِنْ عَلٍ ، حَرَّكَوه لِأَنَّهُمْ قد يقولون من عَلٍ فيُحَرِّوْهُ . وأما المتمكن الذي يُجْعَل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك : ائْتِنَا بهذا أول ، وبِأَحْكُم .

(١) عن السويدي : إن قيل : لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح ؟ فالجواب عنه أن الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر ، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة . غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معربا ، وهو الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع . والضرب الثاني : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة ، وهو الماضي . والضرب الثالث : ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه ، وهو فعل الأمر . فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أولها المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب ، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقى على سكونه . وتوسط الماضي ففقد عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر ، ولم يعرب كالمضارع ، وبني على حركة إما أن المتحرك أمكن من الساكن . وكانت فتحة لما أنها أخف الحركات .

(٢) في الأصل : « الحرف » ، وأثبت ما في ط .

(٣) يعنى الأفعال المضارعة .

(٤) أى المضارع للمتمكن .

والوقف قولهم : اضرب ^(١) في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها .
ولا تقع موقع المضارعة ، فبُعِثْتُ من المضارعة بُعِثَ كم وإذ من المتمكنة ^(٢) .
وكذلك . كل بناء من الفعل كان معناه أَفْعَل .

والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال ، قولهم :
سوف ، وثم .

والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولأما : يزيد ، ولزيد .

والضم فيها : مُنْتُ ، فيمن جَرَّ بها ، لأنها بمنزلة مِنْ في الأيام .

والوقف فيها قولهم : مِنْ ، وَهَلْ ، وِإِل ، وقد .

ولا ضَمٌّ في الفعل ؛ لأنه لم يجيء ثالث سوى المضارع . وعلى هذين
المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع .

واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين
وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن وأوْ
ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياء مفتوحا
ما قبلها ، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . ويكون في
النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ، وكان مع ذا أن
يكون تابعا لما الجر منه أولى ، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى
الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى ^(٣) . وتكون الزيادة الثانية نونا

(١) ط : • اضربه • .

(٢) أبو الحسن : • إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل من عل • .

(٣) أبو الحسن : • ولم يتبع الرفع الجر لأنه أول ما يدخل الاسم ، فقد ثبت قبل
الجر • .

كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين ، وهى النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلَيْن (١) .

ولإذا جمعت على حدّ التننية لحقتها زائدتان (٢) : الأولى منهما حرف المدّ واللين ، والثانية نون . وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ، حال الأولى فى التننية ، ألا أنها واو مضمومٌ ما قبلها فى الرفع ، وفى الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنَّ حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلفٌ فيهما . وذلك قولك : المسلمون ، ورأيت المسلمين ، ومررت بالمسلمين . ومن ثمَّ جعلوا تاء الجمع (٣) فى الجرِّ والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون لأنها فى التأنيث نظيرة الواو والياء فى التذكير فأجروها مجراها (٤) .

(١) أبو الحسن : « ليس فى الاثنين ولا فى الجميع الياء ولا الواو ولا الألف بحرف إعراب ولا إعراب ، لأنه لا يكون إعراب فى غير حرف إعراب . ولو كان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفع ولا نصب ولا جر » . وقال أبو الحسن : « ولم يجعلوا الياء للرفع لأن الجر من الياء ، ولم يجعلوا الألف للنصب لأنه ليس إلا رجلاً ورجلين . وأول أحوال الاسم الرفع ، فجعلت الألف للرفع إذ كان الجر أغلب على الياء . فإن قلت : هلا جعلت الياء للرفع ، والألف للنصب ، وصار الجر تابعا لأحدهما ؟ فإن الجر أئزم للأسماء من الرفع والنصب ، والذى هو أئزم لا يكون تابعا » .

(٢) ط : « زائدتان » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « الجميع » .

(٤) أبو الحسن : « ليست تاء نظيرة الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة الياء ، والضمة نظيرة الواو . ألا ترى أنك لو سمعت مسلمات لم تدلّك التاء على رفع ولا جر كما تدلّك الواو والياء » .

واعلم أنَّ الثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني يُفَعَّلُ هذا البناء فَنُصِّمُ إليه يفعل ^(١) آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ، ولم تكن منوثة ، ولا يلزمها الحركة لأنه يذركها الجزم والسكون ، فتكون الأولى حرف الإعراب ، والثانية كالتنوين ^(٢) ، فكما كانت حالها ^(٣) في الواحد غير حال الاسم وفي الثنية لم تكن بمنزلة ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في الثنية علامة للرفع كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب .

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث ، وبمنزلة التاء في قلت وقالت ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد . ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هما يَفْعَلَانِ ، ولم يَفْعَلَا ، ولن يَفْعَلَا .

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أنَّ الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلة في الأسماء كما فعلت ذلك في الثنية ، لأنهما وقعتا في الثنية والجمع ههنا كما أنهما في الأسماء كذلك ^(٤) ، وهو قولك : هم يَفْعَلُونَ ولم يفعلوا ولن يفعلوا .

(١) ط : « يفعلا » .

(٢) ط : « فيكون الأول حرف الإعراب والآخر كالتنوين » .

(٣) ط : « فلما كان حال يفعل » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « كانا في الاسماء كذلك » .

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى بياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع ، [وهي] تكون في الأسماء في الجر والنصب ، وذلك قولك : أنت تفعلين ولم تفعل ولن تفعل .

وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا ، وكانت علامة الإضممار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث ، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الأعراب ، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْتَ وفَعَلْنَ ، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة ، كما أسكن فَعَلَ ، لأنه فَعَلَ كما أنه فَعَلَ ، وهو متحرك كما أنه متحرك ، فليس هذا بأبعد فيها - إذ ^(١) كانت هي وفَعَلَ شيئا واحدا - من يَفْعَلُ ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم ^(٢) ، وذلك قولك : هن يَفْعَلْنَ ولن يَفْعَلْنَ ولم يَفْعَلْنَ . وتفتحها لأنها نون جمع ، ولا تُحذف لأنها علامة إضممار وجمع في قول من قال : أكلوني البراغيث . فالنون ههنا [في يَفْعَلْنَ] بمنزلتها في فَعَلْنَ . وفعل بلام يَفْعَلُ ما فعل بلام فَعَلَ لما ذكرت لك ، ولأنها قد ثبتت مع ذلك على الفتحة في قولك هل تفعلن . والزموا لام فَعَلَ السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب ^(٣) لما ذكرت لك .

واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكنا ، فيمن تم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إذا » .

(٢) ط : « بأسماء » .

(٣) أي لأن الحركة في فعل الواحد ليست علامة إعراب في آخره .

والسكون ، وإلما هي من الأسماء ^(١) . ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا .

واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام وواقعه في البناء ^(٢) أجرى لفظه مجرى ما يستقبلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون . وذلك نحو أبيض وأسود وأخمر [وأصفر] ، فهذا بناء أذهب وأعلم ^(٣) فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، استقبلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء .

وأما مضارعه في الصفة فإنك لو قلت : أتاني اليوم قوى ، وألاً بارداً ومررت بجميل ، كان ضعيفاً ، ولم يكن في حسن أتاني رجل قوى وألاً ماءً بارداً ، ومررت برجل جميل . أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم ، لأن الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل . ومع هذا أنك ترى الصفة تجرى في معنى يفعل ، يعني هذا رجل ضارب زيداً ^(٤) ، [وتُنصب كما ينصب الفعل] . وسترى ذلك إن شاء الله .

فإن كان اسماً كان أخف عليهم ، وذلك نحو أفكل وأكلب ، ينصرفان في النكرة .

ومضارعة أفعل الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة

(١) أي الأفعال مشتقة من الأسماء ، فقتل مشتق من القتل وهكذا .

(٢) أي في الصيغة والوزن .

(٣) الكلام بعده إلى « في البناء » موضعه في ط بين « لما يستخفون » ، و « ذلك نحو أبيض » .

(٤) ما بعد « يفعل » ساقط من ط ، كما أن ما بعد « زيداً » إلى كلمة « الفعل » ساقط من الأصل .

كما يكون الفعل صفة ، وأما يشكر فإنه لا يكون صفة وهو اسم ، وإنما يكون صفة وهو فعل .

واعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة ، وهى أشدّ تمكناً ؛ لأنّ النكرة
 ٧ أول ، ثم يَدْخُلُ عليها ما تُعرَفُ به . فمن ثَمَّ أَكْثَرُ الكلام ينصرف فى النكرة .

واعلم أن الواحد أشدّ تمكناً من الجميع ^(١) ، لأنّ الواحد الأوّل ، ومن ثم لم يَصْرِفُوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مَسَاجِدَ ومَفَاتِيحَ ^(٢) .

واعلم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث لأنّ المذكر أوّل ، وهو أشدّ تمكناً ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى أنّ « الشئ » يقع على كلّ ما أخبر عنه [من قبل أن يُعْلَمَ أَذْكَرُ هو أو أنثى] ، والشئ ذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون . وسوف يُبَيِّنُ ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ ؛ لأنها

(١) ط : « الجمع » فى هذا الموضع وتاليه .

(٢) عند السيوطى : « ومصايب » . وقال : « فإن قيل : قد رأينا هذا البناء فى الواحد ، وهو قولهم للضبيح حضاجر ، قال الخطيئة :

هلا غضيت لرحل جا رك إذ تبيله حضاجر

قيل فى الجواب : حضاجر جميع حضاجر ، وهو العظيم البطن ، وإنما لقت الضبيح بهذا اللقب وصار علماً لها لعظم بطنها ، وبلغ فيه حتى كأنها ذات بطون عظام .

فإن قيل : إذا كنت تمنع الصرف فى الجمع الذى لا نظير له فى الواحد فينبغى ألا تصرف أكلها . قيل : لم يرد سبويه ما ذهب إليه المعترض ، وإنما أراد على مثال لا يجمع جمعاً ثانياً ، فإن ما كان على مثال يتأقّى فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد .

أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف . وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التووين . فجميع ما يترك صرْفُه مضارع به الفعل ، لأنه إنما قيل ذلك به لأنه ليس له تمكُّن غيره ، كما أنَّ الفعل ليس له تمكُّن الاسم .

واعلم أنَّ الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك لم يَرَمْ ولم يَغْز ولم يَحْش . وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمى ويغزو ويحشى .

هذا باب المسند والمستند إليه

وهما ما لا يفتنى ^(١) واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه ^(٢) . وهو قولك عبدُ الله أخوك : وهذا أخوك .

ومثل ذلك : يذهب عبد الله ^(٣) ، فلا بدُّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأولُ بدُّ من الآخر في الابتداء .

وما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدُ الله منطلقا ، ولَيْتَ زيدا منطلقا ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده .

واعلم أنَّ الاسم أولُ [أحواله] الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع

(١) ط : « يستغنى » .

(٢) يعنى الخبر .

(٣) بدله في ط : « قولك يذهب زيد » .

سوى الابتداء والجأز على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك ، إلا أن تدعه . وذلك أنك إذا قلت : عبد الله منطلق ، إن شئت أدخلت رأيث عليه فقلت : رأيث عبد الله منطلقا ، أو قلت : كان عبد الله منطلقا ، أو مررت بعبد الله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء ^(١) كما كان الواحد أول العدد ، والتكررة قبل المعرفة .

هذا باب اللفظ للمعاني

اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . وسترى ذلك إن شاء الله تعالى .

^٨ فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب . واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، وجدت إذا أردت وجدان الضالة . وأشباه هذا كثير .

هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ^(٢)

اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ^(٣) وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ،

(١) ط : « فالابتداء أول » فقط .

(٢) قال السيرافي : « يعنى ما يعرض في الكلام فيجىء على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه » .

(٣) السيرافي : « أراد ربما يحذفون . وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه . والعرب تقول : أنت مما يفعل كذا ، أى ربما تفعل » .

ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشئ عن الشئ الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا . وسترى ذلك إن شاء الله .

فمما حذف وأصله فى الكلام غير ذلك . لَمْ يَكْ وَلَا أَذِرْ ، وأشباه ذلك .

وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ فإنهم يقولون يَدْعُ وَلَا يقولون وَدَعْ^(١) ، استغنوا عنها بِتَرَكْ . وأشباه ذلك كثير .

والمعوض قوهم : زَنَادِقَةٌ وَزَنَادِيْقُ ، وَفَرَاذَنُ وَفَرَازِينُ ، حذفوا الياء وعوضوا الهاء . وقوهم أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ^(٢) وإِنَّمَا هِىَ أَطَاعَ يُطِيعُ ، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين من أَقْعَلَ . وقوهم أَلَلَهُمُ ، حذفوا « يَا » وألحقوا الميم عوضا .

هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أَتَيْتُكَ أَمْسَ وَسَاتِيكَ غَدًا .

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أَتَيْتُكَ غَدًا ، وَسَاتِيكَ أَمْسَ .

(١) لكن جاء فى الحديث : « ليتبين أقوام عن ودعهم الجمعات » ، كما جمع قول أبى الأسود :

سل أمرى ما الذى غيره عن وصالى اليوم حتى ودعه
وقول سويد بن أبى كاهل :

فسمى مسعاته فى قومه ثم لم يترك ولا عجزا ودع
انظر الشعراء ٧٠٨ والمفضليات ١٩٩ واللسان (ودع) .

(٢) انظر بحث هذا فى اللسان (طوع ١١٢ - ١١٣) .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلْتُ الجبلَ ، وشربت ماء البحر ، ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زهداً رأيت ، وكى زهداً يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ^(١) .

هذا باب ما يحتمل الشعر

اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء . وحذف ما لا يحذف ^(٢) ، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً ، كما قال المعجاج :
 • قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَبِيِّ ^(٣) •

(١) أبو الحسن : « ومنه الخطأ ، وهو ما لا تعمد ، نحو قولك : ضربني زيد ، وأنت تريد : ضربت زيدا . والخطأ ما لا تعمد . وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى ، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى . ألا ترى أنك إذا قلت : أتيتك غدا لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب » .

(٢) أى ومن حذف ما لا يحذف .

(٣) ديوان المعجاج ٥٩ واللسان (حم) . وفيه أوجه : أن يكون حذف الألف والميم وجر باقى الكلمة بالإضافة وألحقها الياء لوصل القافية . أو أن يكون حذف الألف فقط فصار الحميم ثم أبدل من الميم الثانية ياء استئقالا للتضعيف ، كما قالوا تظننت في تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لثلاثا تقلب ألفا فصار الحمى . أو أن يكون حذف الميم للترخيم في غير نداء وأبدل من الألف ياء . عن الشتمري واللسان .

يريد الحمام . وقال خُفَّاف بن ثُذْبَةَ [السُّلَمَى] :
 كَنُوجَ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللِّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمَةِ (١) ٩
 [وكَا قَالَ :

• دَارٌ لَسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ *]

وقال :
 فَطَرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا (٣)
 وكَا قَالَ النَّجَاشِي :
 فَلَسْتُ بِأَيِّهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكِ ذَا فَضْلٍ (٤)

(١) أراد كنواحي ريش ، فحذف الياء . يصف شفتي المرأة ، فشبهها بنواحي ذلك الريش في الرقة واللطف والحوه . وعصف الإثم : ما سحق منه . وفي البيت ما يسمونه الالتفات في « مسحت » ، وفيه القلب أيضا أراد : ومسحت اللتين بعصف الإثم . ويروى : « ومسحت » بضم التاء ، يريد عند تقيله إياها .

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة ١ : ٢٢٨ أن هذا البيت من أبيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميعة . ثم قال : ورأيت في حاشية الباب أن ما قبله :

• هل تعرف الدار على تبراكا •

وقد سكن الياء من « هي » للضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى تشبيها لما بعد : سكنوها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، كقولك : عليه ولديه ، وبالواو اللاحقة أيضا في نحو : منه وعنه .

(٣) وكذا ورد بدون نسبة في الخصائص ٢ : ٢٦٩ . ونسب في اللسان (يدى) لمضر بن ربيعي . ولم ينسب الشنتمري . وأراد « الأهدى » فحذف الياء للشعر . واليعلمة : الناقة القوية على العمل . والسرغ : جلود أو خرق تشد على الأعفاف حين تحفى الناقة .

(٤) من أبيات.رواها البغدادي في الخزانة ٤ : ٣٦٧ وابن قتيبة في المعاني الكبير ٢٠٧ وأمالى المرتضى ٤ : ٢١١ وحماسة ابن الشجري ٢٩٧ .

وَمَا قَالَ مَالِكُ بْنُ خُرَيْمٍ ^(١) الْهَمْدَانِي :
فَإِنْ يَكْ غَنَّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعُلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا ^(٢)

وقال الأعشى :

وَأَخُو الْعَوَالِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُنَّ وَيُعَدِّنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ ^(٣)

وربما ملؤا مثل مساجد ومناير ، فيقولون ^(٤) مساجيد ومناير ، شبهوه بما
جمع على غير واحد في الكلام ، كما قال الفرزدق :
تَنْفِي يَذَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَائِيرِ تَنْقَاذُ الصَّيَّارِفِ ^(٥)

= وفي البيت حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة . والبيت زعم على لسان
ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب ، فقبل الذئب الشراب ، واعتذر عن عدم قبوله
للطعام . ذا فضل ، أى فاضلا عن ريمك .

(١) في الأصل : « خديم » ، صوابه في ط . ويقال أيضا « خزيم » بالمهمله بعدها
زاي ، و « حريم » بالمهمله بعدها راء ، و « خزيم » بخاء معجمة مضمومة بعدها زاي .
سقط اللال ٧٤٨ .

(٢) من قصيدة في الأصمعيات ٦٢ والاقتضاب ٤٣٥ . أراد : لنفسه ،
فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيها بها في الوقف . وصف ضيفا قدم إليه ما عنده من
القرى وحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه فيقع بذلك .

(٣) ديوان الأعشى ٩٨ . وفيه وفي ط : « ويكن أعداء » . وأراد القوافي فحذف
الياء . ومعناه من كان مشغوقا بهن ومواصلا لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن إلى ذلك لقلة
وقائهن . أراد متى يشأ صرمهن يصرمه ، فحذف .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وربما ملؤا فقالوا » فقط .

(٥) البيت مفرد في ديوان الفرزدق ٥٧٠ . وهو من شواهد الخزانة ١ : ٢٥٥ .
يصف سرعة الناقة في سير الهواجر . والهجرة : وقت اشتداد الحر في الظهر . فبرأها لشدة
وقمها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كاللدنابير إذا انتقدتها الصيرى .
لئفى رديها عن بيئها .

وقد يَلْفَنون بالمعتل الأصل^(١) فيقولون : راددٌ في رادٍّ ، وضننوا في ضننوا ، ومررتُم بجوارِي قبل . قال فَعَنَبُ بن أمِّ صاحب :
مَهْلًا أَعَاذِلُ قَد جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّنُوا^(٢)

- ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل ، فإذا
كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على خاله في الوقف نحو : سَبَسَبًا وَكَلْكَلًا
[لأنهم قد يثقلونه في الوقف] ، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه
مقنعا^(٣) ، وإنما حذفه في الوقف . قال رؤبة :

• ضَحَّحُم يُجِبُّ الخُلُقُ الأَضْحَمًا^(٤) •

[يُروى] بكسر الهمة وفتحها . وقال بعضهم : « الضَحَّحُمَا » بكسر
الضاد^(٥) .

(١) أراد بالمعتل هنا ما يشمل المعتل والمضعف .

(٢) اللسان (ضنن) والاقضاب ٢٩٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٦
وسقط اللآلئ ٣٦٢ ، ٥٧٦ . وانظر الحماسة ١٤٥٠ بشرح المرزوقي . أراد ضَنَّنُوا فَاظْهَرِ
التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذل عن الجود ، وإن كان من يجود عليهم
بخلاء ، فليس يكفّه شيء عن سجيته .

(٣) انظر ما سبق في ص ٢٨ .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ من أرجوزة في ثلاثين شطرا . وصوابه
« ضَحَّحُمَا » بالنصب كما ذكر ابن بري ، لأن قبله في ديوانه :
• ثَمَّتْ جَعَتْ حَيَّةُ أَصَمَّا •

(٥) وعلى هذه الرواية فلا ضرورة فيه ، وكذا على رواية « الإضْحَمَا » بكسر
الهمزة وفتح الحاء ، لأن فعلا وإفعلا موجود في كلامهم ، كهزير ولزبد .

وقال أيضاً في مثله ^(١) ، وهو الشماخ :
له زَجَلٌ كأنه صوتٌ حادٍ إذا طلبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ ^(٢)

وقال حَنْظَلَةُ بن فَاتِك :
وَأَيَقُنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لَفَسِيلِ النَّحْلِ بَعْدَهُ آيَرُ ^(٣)

وقال رجلٌ من باهلة :
أو مُعَبَّرُ الظَّهْرِ يَنْبِئُ عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا آعْتَمَرَا ^(٤) ١٢

وقال الأعشى :
وما لَهُ من مجدٍ تليدٍ وما لَهُ من الرِّيحِ حَطَّ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا ^(٥)

(١) ط : « وقال أيضاً في مثل لنفسه مقنعاً » .

(٢) ديوان الشماخ ٣٦ . يصف حمار وحش هائجاً . يقول : إذا طلب وسيقته ، وهى أنثاه ، صوت بها في تطريب وترجيع ، كالخادى يتغنى بالإبل ، أو كأن صوته صوت زممار . وشاهده « كأنه » أصلها « كأنهو » بالمد .

(٣) يصف جباناً ، أيقن أنه إن التبتست به الخيل قتل فصار ماله لغيره ، فلذلك كعُ وانهمز . أو يكون وصف شجاعاً فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده ، وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت في الحرب ولم يبال . الفسيل : جمع فسيلة ، وهى صغار النخل . وآبر النخل : مصلحه والقائم عليه . وشاهده « بعده » .

(٤) أنشده في اللسان (عبر) . والظهر المعبر : الكثير الوبر . ينبئ عن وليته : يجعلها تنبئ عنه ، لسمنه ووفرة وبره . والولية : البرذعة . يصف لصاً يتحنى سرقة بعير لم يستعمله ربه ، أى صاحبه ، في سفر لحج أو عمرة ، فهو وادع بمثل . وشاهده « ربه » .

(٥) ديوان الأعشى ١٤ برواية : « وما عنده مجد تليد ولا له من الرِّيح فضل » وعلى هذه لا يكون فيه شاهد . وشاهده هنا « وماله » الأولى بمحذف واو الإشباع ضرورة . يهجو رجلاً أنه لم يوث مجداً قديماً ، وأنه ليس له حظ في الخير ، فإن الجنوب والصبا أكثر الرياح عندهم خيراً ، فالجنوب تلقح السحاب ، والصبا تلقح الأشجار .

وقال :

بيناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها حينًا يُعلِّنا وما نُعلِّله (١)
ويحملون (٢) قُبْحَ الكلامِ حتَّى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس
فيه نقضٌ (٣) . فمن ذلك قوله (٤) :
صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
وإنما الكلام : وَقُلْ ما يَدُومُ وَصَالَ .

وجعلوا ما لا يَجْرى في الكلامِ إِلَّا طَرَفًا بمنزلة غيوه من الأسماء ، وذلك قول
المرار بن سَلَامَةَ الجَلِّي :
ولا يَنْطَلِقُ الفَحْشاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (٥)

١٣

(١) يرى رجلا ، يقول : بينا هو في غير صلاح حال يعلننا بالطعام والشراب
والإفضال ذهبت به المنية . والصدق هنا : الخير والصلاح .

(٢) في الأصل : « ويحملون » ، وأثبت ما في ط .

(٣) ط : « نقص » بالصاد المهملة .

(٤) ط : « فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة » . وجعله يشتري من شعر المزار
الفقسي ، وكذا نسب في الخزائن ٤ : ٢٨٩ حيث أورد البيت ثاني أربعة أبيات . وفيه
تقديم « وصال » وهو الفاعل ، على فعله وهو « يلوم » لأن « قل » هنا مكفوفة بما
فلا تعمل في الفاعل . وجعله بعضهم فاعلا لفعل مقدر قبله ، أي قل وصال . وبعضهم
جعل « ما » بعد قل زائدة لا كافة فارتفع بها الفاعل .

(٥) أوردته العيني في شواهد ٣ : ١٢٦ - ١٢٩ . كما أوردته البغدادي ٢ : ٦٠
في أثناء شرحه . يصف نادى قومهم بالتوقير والتعظيم ، فيقول : لا ينطق الفحشاء من كان
في نادينا من قومنا ، وكذلك من كان من غير قومنا ، لا يفعلون ذلك إجلالا لنا
وتعظيما . وشاهده وضع « سواء » موضع « غير » وإدخال من عليها ، لأنها لا تستعمل
في الكلام إلا ظرفا .

وقال الأعشى :

« وما قصدت من أهلها لسوائكا ^(١) »

وقال خبطام المجاشعي :

« وصاليات ككما يؤثفين ^(٢) »

فعلوا ذلك لأن معنى سَوَاء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثلي .

وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأن هذا موضع جميل ، وسنبين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله ^(٣) .

(١) صدره في ديوان الأعشى ٦٥ والشتتري والخزاعة ٢ : ٥٩ :

« نجائف عن جو الهامة ناقتي »

نجانف : تنحرف . وشاهده « لسوائكا » كما مر في الشاهد السابق .

(٢) الخزاعة ١ : ٣٦٧ و ٢ : ٣٥٣ و ٤ : ٥٧٣ و شرح شواهد الشافية ٥٩ والاقتضاب ٤٣٩ و شرح شواهد المغني ١٧٢ . وصاليات : أثنى القدر ، لأنها صليت النار ، أي ولبتها وباشرتها . ككما يؤثفين ، أي كمثل حالها إذا كانت أثنى مستعملة . وشاهده استعمال الكاف الثانية موضع « مثل » ، فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها . (٣) ط : « يستقبل إن شاء الله » . أبو الحسن : « سمعت من العرب قول العجير السلولى :

فبيناه يشرى رحله قال قاتل لمن جهل رغو الملائم نجيب

وقال الفرزدق فوضع الكلام في غير موضعه .

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

وقال قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زباد

وقد تكفل الشنتري (سيبويه ١ : ١٣ - ١٥) بالكلام على هذه الشواهد معزوا إلى إنشاد الأخفش ، وهو دليل قراءته لنسخة الأخفش من الكتاب .

باب الفاعل

الذى لم يتعدَّ فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولا يتعدَّى (١) فعله إلى مفعول آخر ، وما يُعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمَل الفعل الذى يتعدَّى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجرى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التى تجرى مجرى الفعل المتعدَّى إلى مفعول مجراها (٢) ، وما أُجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقوَ قُوته ، وما جرى من الأسماء التى ليست بأسماء الفاعلين التى ذكرت لك ولا الصفات التى هى من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يَمْضُ ، وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التى تريد بها ما تريد بالفعل المتعدَّى إلى مفعول مجراها ، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التى ذكرت لك ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل .

هذا باب الفاعل

الذى لم يتعدَّ فعله إلى مفعول

والمفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعدَّ فعله إلى مفعول [آخر] والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل .

فأما الفاعل الذى لا يتعدَّاه فعله فقولك : ذَهَبَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عمرو .

(١) ط : « ولا تعدى » .

(٢) معنى مجرى أسماء الفاعلين والمفعولين .

والمفعول الذى لم يتعد فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : ضَرَبَ زيدٌ ويضربُ عمرو . فالأسماء المحدثُ عنها ، والأمثلة دليلاً على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء ، وهو الذهاب والجلوس والضرب ، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهى الأسماء .

هذا باب الفاعل

الذى يتعداه فعله إلى مفعول

وذلك قولك : ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا . فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ ، وشغلتُ ضَرَبَ به كما شغلتُ به ذَهَبَ ^(١) ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول ^(٢) تعدى إليه فعلُ الفاعل . فإن قدمتُ المفعولَ وأجرتُ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله ؛ لأنك إنما أردتُ به مؤخرًا ما أردتُ به مقدمًا ، ولم تُرد أن تشغلَ الفعلَ بأوَّل منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ . فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدمًا ^(٣) ، وهو عربىٌ جيدٌ ١٥ كثير ، كأنهم [إنما] يقدمون الذى بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعتى ، وإن كانا جميعًا يُهمَّانِهِم ويُعَيَّيانِهِم .

واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم المحدثان الذى أخذ منه ؛ لأنه إنما يُذكرُ كيدلَّ على الحدث . ألا ترى أن قولك : قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ . وإذا قلت : ضَرَبَ عبدُ الله لم يستين أن المفعول زيدٌ أو عمرو ، [ولا يدلُّ على صنفٍ كما أن ذَهَبَ قد دلَّ على صنف ، وهو

(١) هذا ما في ط . وفى الأصل : • وشغلت ذهب به كما شغلت به ضرب • .

(٢) ط : • مفعول به • .

(٣) ط : • كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما • .

الذَّهَابِ] ، وذلك قولك : ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ الذَّهَابَ الشَّدِيدَ ، وَقَعَدَ قِعْدَةً سَوْءَ ، وَقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ ، لَمَّا عَجَلَ فِي الْحَدَثِ عَمَلٌ فِي الْمَرَّةِ [مِنْهُ] وَالْمَرَّتَيْنِ ، وَمَا يَكُونُ ضَرْبًا مِنْهُ . فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّبَاءَ ، وَرَجَعَ الْفَهْقَرَى ، لِأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ .

وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ذَهَبَ ^(١) لِأَنَّهُ بُنِيَ لَمَّا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ يَمْضِ ، فَإِذَا قَالَ ذَهَبَ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ فِيمَا مَعْنَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَإِذَا قَالَ سَيَذْهَبُ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، فَفِيهِ بَيَانٌ مَا مَعْنَى وَمَا لَمْ يَمْضِ مِنْهُ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ اسْتِلْالًا عَلَى وَقُوعِ الْحَدَثِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَعَدَ شَهْرَيْنِ ، وَسَيَقَعِدُ شَهْرَيْنِ ، وَقَوْلُكَ : ذَهَبْتُ أُمْسِي ، وَسَأَذْهَبُ غَدًا ، فَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَجْعَلْهُمَا ظَرْفًا ، فَهُوَ يَجُوزُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ كَمَا جَازَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْحَدَثِ .

وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ ^(٢) اسْمًا لِلْمَكَانِ وَإِلَى الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ ذَهَبَ أَوْ قَعَدَ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ كَمَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبْتُ الْمَذْهَبَ الْبَعِيدَ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسًا حَسَنًا ، [وَقَعَدْتُ مَقْعَدًا كَرِيمًا] ، وَقَعَدْتُ الْمَكَانَ الَّذِي رَأَيْتَ ، وَذَهَبْتُ وَجْهًا مِنَ الْوَجْهِ . وَ [قَدْ] قَالَ بَعْضُهُمْ : ذَهَبْتُ الشَّامَ ، يَشْبِيهِه بِالْمَبْهَمِ ، إِذْ كَانَ مَكَانًا يَقَعُ عَلَيْهِ الْمَكَانُ وَالْمَذْهَبُ . وَهَذَا شَاذٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَهَبٍ دَلِيلٌ عَلَى الشَّامِ ، ١٦ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَالْمَكَانِ . وَمِثْلُ ذَهَبِ الشَّامِ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْنَةَ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « ذَهَبَ الْيَوْمَ » ، وَكَلِمَةُ « الْيَوْمَ » مُقَحَّمَةٌ .

(٢) ط : « وَيَتَعَدَّى هَذَا الْفِعْلُ إِلَى كُلِّ مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ » .

لَذَنْ يَهْرُ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ (١)

وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا فِي الْأَمْكَنَةِ (٢) [كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتًا فِي الْأَزْمَنَةِ] لِأَنَّهُ وَقْتُ يَقَعُ فِي الْمَكَانِ (٣) ، وَلَا يُخْتَصُّ بِهِ مَكَانٌ وَاحِدٌ ، كَمَا أَنَّ ذَاكَ وَقْتُ فِي الْأَزْمَانِ لَا يُخْتَصُّ بِهِ زَمَنٌ بَعِيْنُهُ ، فَلَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ فِي الزَّمَنِ كَانَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَفَعَّلَ بِالْأَمَاكِنِ مَا تَفَعَّلَ بِالْأَزْمَنَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَزْمَنَةُ أَقْوَى فِي ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذَا صَارَ فِيهَا هُوَ أَبْعَدُ نَحْوَ ذَهَبْتُ الشَّامَ (٤) ، وَهُوَ قَوْلُكَ : ذَهَبْتُ فَرَسَخِينَ ، وَسِرْتُ الْمِيلِينَ ، كَمَا تَقُولُ ذَهَبْتُ شَهْرَيْنِ وَسِرْتُ الْيَوْمَيْنِ . وَإِنَّمَا جُعِلَ فِي الزَّمَانِ أَقْوَى لِأَنَّ الْفِعْلَ بُنِيَ لَمَّا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ يَمْضِ ، فَبِهِ بَيَانٌ مَتَى وَقَعَ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْمَصْدَرُ [وَهُوَ الْحَدَثُ] . وَالْأَمَاكِنُ لَمْ يَتَّيَّنْ لَهَا فِعْلٌ ، وَلَيْسَتْ الْأَمَاكِنُ بِمَصَادِرٍ أُخِذَتْ مِنْهَا الْأَمْثَلَةُ ، وَالْأَمَاكِنُ إِلَى الْإِنْسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ أَقْرَبُ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَخْصُصُونَهَا بِأَسْمَاءِ كَرْدٍ وَعَمْرُو ، وَفِي

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٩٠ . وروايته فيه « لَذَ » أَيْ تَلَذَّذَ الْكَفُّ بِهِزِهِ . وَهُوَ فِي صِفَةِ رَحَى . وَرَوَاتِهِ فِي اللَّسَانِ (عَسَلَ) كَمَا هُنَا بَرَفَعَ « لَذَنْ » مَعَ أَنَّ الصِّفَاتِ الْوَاقِعَةَ قَبْلَهُ فِي الْقَصِيدَةِ كُلُّهَا مَجْرُورَةٌ . وَاللَّذَنْ : النَّاعِمُ اللَّيْنُ . وَالْعَسَلَانُ : سَرِيعٌ فِي اضْطِرَابٍ . وَضَمِيرٌ « فِيهِ » عَائِدٌ إِلَى اللَّذَنْ ، أَوْ الْهَزْ . وَشَاهِدُهُ عَسَلَ الطَّرِيقُ .

(٢) ط : « الْأَمَاكِنُ » . السَّرَافُ : يَرِيدُ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ مَقْدَرًا مَسَافَتِهِ مِنَ الْأَمْكَنَةِ ، نَحْوِ الْفَرَسَخِ وَالْمِيلِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَسَخَ وَالْمِيلَ وَمَا أَشْبَهَهُ يَصْلُحُ وَقُوعُهُ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ بِتِلْكَ الْمَسَافَةِ الْمَعْلُومَةِ الْمَقْدَرَةِ . وَسَمَلَهُ وَقْتًا لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَسْتَعْمِلُ التَّوْقِيتَ فِي مَعْنَى التَّقْدِيرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَمَنًا . أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقْتُ مَوَاقِيتِ الْحَيْجِ لِكُلِّ بَلَدٍ . فَجَعَلَهَا أَمَاكِنَ .

(٣) ط : « الْأَمَاكِنُ » .

(٤) ط : « وَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذَا صَارَ فِيهَا هُوَ أَبْعَدُ ، نَحْوَ ذَهَبِ الشَّامِ » .

قولهم مَكَّةٌ وعمان ونحوهما ، ويكون منها يَخْلَقُ لا تكون لكل مكان ولا فيه ،
كالجبل والوادي ، والبحر . والدَّهْرُ ليس كذلك . والأماكنُ لها جُئَةٌ ، وإنما الدهرُ
مُضَيٌّ الليل والنهار ، فهو إلى الفعل أَقْرَبُ .

هذا باب الفاعل

الذي يَتَعَدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرْتَ على المفعول الأول
إن شئت تعدَّى إلى الثاني كما تعدَّى إلى الأول .

وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهماً ، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ .
ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَ الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَاخْتَارَ
مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ^(١) ﴾ ، وسميته زيدا ، وكنتُ زيدا أباً عبد الله ، ودعوته
زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز
مفعولاً واحداً . ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ رَجْعُهُ وَالْعَمَلُ ^(٢)

١٧

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ ^(٣)

(١) بعده في ط : « ليقاتنا » . وهي الآية ١٥٥ من الأعراف .

(٢) هو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، كما في الخزانة
١ : ٤٨٦ . والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه . والوجه :
القصد والمراد . وأراد : من ذنب .

(٣) البيت في شعرين مختلفين أحدهما لأعشى طرود ، والآخر مختلف في قائله ، فقبل
عمرو بن معديكرب ، وقبل العباس بن مرداس ، وقبل زرعة بن السائب ، وقبل
خفاف بن نديبة . الخزانة ١ : ١٦٤ - ١٦٦ . والنسب : المال الثابت كالنضياء ونحوها ،
من نسب الشيء . والمال : الإبل ، أو هو عام . وشاهده « أمرتُك الخير » .

وإنما فُصِّلَ هذا أنها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة ، فتقول : اخترتُ [فلاناً] من الرُّجالي ، وسَمَّيته بفلان ، كما تقول : عرَفْتُهُ بهذه العلامة وأَوضَحْتُهُ بها ، وأَسْتَغْفِرُ اللهَ من ذلك ، فلَمَّا حَذَفُوا حَرْفَ الجرِ عَمِلَ الفَعْلُ . ومثل (١)

ذلك قول المتلمس :

أَلَيْتَ حَبَّ المِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ والحبُّ يَأْكُلُهُ في القَرِيَةِ السُّوسُ (٢)

يريد : على حَبِّ العراق .

وكما تقول : نُبِئتُ زَيْداً يقول ذاك ، أَى عن زيد (٣) . وليست عن وعلى ههنا . بمنزلة الباء في قوله : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٤) ، وليس بزيد ؛ لأنَّ عن وعلى لا يَفْعَلُ بها ذاك ، ولا بمن في الواجب (٥) .

وليست أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا وأَمْرُكُ الخَيْرَ أَكْثَرَ في كلامهم جميعاً ، وإنَّما يَتَكَلَّمُ بها بعضهم ، فأَمَّا سَمِيتُ وَكُنِيتُ فإنَّما دخلتها الباءُ على حَدِّ ما دخلتُ في عَرَفْتُ ، تقول : عَرَفْتُهُ زَيْداً ثم تقول : عَرَفْتُهُ بزيد ، [فهو سوى ذلك المعنى ، فإنَّما تُدْخِلُ في سَمِيتُ وَكُنِيتُ على حَدِّ ما دخلتُ في عَرَفْتُهُ بزيد] . فهذه

(١) ط : « ومن » .

(٢) ديوان المتلمس الورقة ٥ نسخة الشنقيطي . وكان عمرو بن هند قد أَسْمَ ألا يطعم المتلمس حب العراق لما خافه على نفسه ، وفر المتلمس إلى الشام ومدح ملوكها ، فقال لعمرو : أَلَيْتَ على ذلك ، وقد أَمَكْنِي منه بالقرية - يعني الشام - ما يعني عما عندك ، وما يَأْكُلُهُ السُّوسُ من كثرته .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « نُبِئتُ زَيْداً ، يريد عن زيد » .

(٤) الآية ٧٩ ، ١٦٦ من النساء و ٤٨ من الفتح .

(٥) يعني أن « عن » و « على » لا تستعملان زائدتين ، وكذلك من الواقعة في الإثبات . وأما من الواقعة في النفي فإنَّها تكون زائدة عرضة للحذف .

الحروف (١) كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة (٢) .

وليس كل الفعل يُفَعَّلُ به هذا ، كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ١٨
وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِينَ (٣) . ومنه قول الفرزدق :

مَنْ أَلَدَى اخْتِيَرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ (٤)

وقال الفرزدق أيضاً :

نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِكِهَا لَيْمًا صَمِيمًا (٥)

هذا باب الفاعل

الذى يتعداه فعله إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .

وذلك قولك : حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بَكْرًا ، وَظَنَّ عَمْرُو خَالِدًا أَبَاكَ ،
وخالَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ . ومثل ذلك : رأى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا صَاحِبَنَا ، ووجدَ
عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذَا الْجِفَافِ .

(١) بمعنى الكلمات ، وهى الأفعال هنا .

(٢) ط : هـ فى الاستعمال بحروف الإضافة .

(٣) أى ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين .

(٤) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية « وخيرًا إذا هب » ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ برواية « ومننا الذى » أى بدون الحرم . أراد : اختير من الرجال ، فحذف الجار وعدى الفعل . عنى أباه غالباً ، وكان غالب جواداً . وصفه بالجلود عند شدة الزمان وهبوب الزعازع ، وهى الرياح الشديدة ، واحدها زعرع ، وذلك زمن الشتاء ووقت الجلب .

(٥) لم أجده فى ديوان الفرزدق . ويرى سيبويه أن نبئت يتعدى بالحرف فقط مع أنه يتعدى بنفسه وبالحرف ، كما فى اللسان . وأراد يعبد الله القبيلة ، وهم عبد الله ابن دارم . والجو : اسم موضع . والصميم : الخالص نسبه .

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعليم الذي تُضيفُ إليه ما استقر له عندك [من هو] . فإثما ذكرت ظننتُ ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين ^(١) .

ومثل ذلك : علمتُ زيداً الطريف ، وزعم عبدُ الله زيدا أنحاك .

وإن قلت رأيتُ فأردت رؤية العين ، أو وجدتُ فأردت وجدان الضالة ، فهو بمنزلة ضربتُ ، ولكنك إنما تريد بوجدت علمتُ ، وبرأيت ذلك أيضاً . ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيتُ زيداً الصالح .

وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفتُ لا تريد إلا علم الأول . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ^(٢) ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ^(٣) ﴾ فهي ههنا بمنزلة عرفتُ كما كانت رأيت على وجهين .

وأما ظننتُ ذاك ^(٤) فإثما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول ظننت ، فتقتصر ، [كما تقول ذهبت] ، ثم تعمله في الظن . كما تعمل ذهبت في الذهاب . فذاك ههنا [هو] الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . وكذلك خلئت ١٩ وحسبت .

ويدلُّك على أنه الظن أنك لو قلت : خلئت زيدا وأرى زيدا لم يحجز .

(١) ط : هـ أو تعتمد عليه باليقين .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٤) يعني ذاك الظن ، قصد بالإشارة المصدر .

وتقول : ظننتُ به ، جعلته موضعَ ظنِّكَ كما قلتَ نزلتُ به ونزلتُ عليه .
ولو كانتِ الباءُ زائدةً بمنزلتها في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ لم يجر السكتُ
عليها ، فكأنَّكَ قلتَ : ظننتُ في الدارِ . ومثله شككتُ فيه .

هذا باب الفاعل

الذى يتعداهُ فعلُهُ إلى ثلاثة مفعولين ^(١) ولا يجوز أن تقتصر على مفعول
منهم واحدٍ دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذى قبله في
المعنى .

وذلك قولك : أَرَى اللهَ بشراً زيداً أباك ، وثبأتُ زيداً عمراً أبا فلان ، وأُعلِّمَ
اللهَ زيداً عمراً خيراً منك .

واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن
بعد ذلك متعدي ، تُعَدُّ إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذى لا يتعدى
الفاعل ، وذلك قولك : أَعْطَى عبدُ اللهَ زيداً المالَ إعطاءً جميلاً ، وسرقتُ عبدُ اللهَ
الثوبَ الليلةَ ، لا تجعله ظرفاً ، ولكن كما تقول : ياسارقُ الليلةَ زيداً الثوبَ ، لم
تجعلها ظرفاً .

وتقول : أَعْلَمْتُ هذا زيداً قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً ، وأدخل اللهَ عمراً
المُدْخَلَ الكريمَ إدخالاً ؛ لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى .

هذا باب المفعول الذى تعده فعله إلى مفعول

وذلك قولك : كُسىَ عبدُ اللهَ الثوبَ ، وأعطىَ عبدُ اللهَ المالَ . رفعتُ
عبدَ اللهَ ههنا كما رفعتَه في ضُرْبٍ حينَ قلتُ ضُرِبَ [عبدُ اللهَ ، وشغلتُ

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مفاعيل » . وانظر ما سأتى .

به كُسى وأُعطى كما شغلت به ضَرْبٍ . وانتَصَبَ الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان
تَعْدَى إليهما فعلٌ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل .

وإن شئتَ قَدِمْتَ وأُخِّرْتَ فقلتُ : كُسى الثوبُ زيدٌ ، وأُعطى المالُ
عبدُ الله كما قلتُ : ضرب زيدًا عبدُ الله . فأمره في هذا كأمر الفاعل ^(١) .

واعلم أنَّ المفعولَ الذى لا يتعداهُ فعله إلى مفعولٍ ، يتعدى إلى كلِّ شيءٍ
تَعْدَى إليه فعلُ الفاعلِ الذى لا يتعداهُ فعله إلى مفعولٍ ، وذلك قولك : ضربَ زيدٌ
الضربَ الشديدَ ، وضربَ عبدُ اللهَ اليومينَ اللَّذينِ تَعَلَّمُ ، لا تجعلهُ ظرفًا ، ولكن
كما تقول : يا مَضْرُوبَ اللَّيلةِ الضربَ الشديدَ ، وأَقْعِدَ عبدُ اللهَ الْمُقْعَدَ الكَرِيمَ .

فجميعُ ما تَعْدَى إليه فعلُ الفاعِلِ الذى لا يتعداهُ فعله إلى مفعولٍ يَتَعْدَى
إليه فعلُ المفعولِ الذى لا يتعداهُ فعله .

واعلم أنَّ المفعولَ الذى لم يَتَعَدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ^(٢) فى التَعْدَى والاقْتِصَارِ
بمنزلة إذا تَعْدَى إليه فعلُ الفاعلِ ^(٣) ؛ لأنَّ معناه متَعَدِّيًا إليه ^(٤) فعلُ الفاعِلِ وغيرِ
متَعَدٍِّّ إليه فعله سواءً . ألا ترى أنَّك تقول ضربتُ زيدًا ، فلا تُجاوِزُ هذا المفعولَ ،
٢٠ وتقولُ ضربَ زيدٌ فلا يَتَعَدَاهُ فعله ، لأنَّ المعنى واحدٌ .

(١) ط : « فالأمر فى هذا كالأمر فى الفاعل » .

(٢) يعنى الذى لم يسم فاعله ، وهو المعروف بنائب الفاعل .

(٣) يريد المفعول الذى سمى فاعله .

(٤) فى الأصل : « لأنه متَعَدٍِّّ إليه » ، وأثبت ما فى ط .

وتقول كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا فتجاوز إلى مفعول آخر ، وتقول : كَسَى زَيْدٌ ثَوْبًا ، فلا تجاوز الثوب ، لأنَّ الأوَّلَ بمنزلة المنصوب ، لأنَّ المعنى واحدٌ وإن كان لفظه لفظُ الفاعل .

هذا باب المفعول

الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ^(١) .

وذلك قولك : بُنِيَ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ . لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ تَعْدَى الْمَفْعُولُ إِلَى اثْنَيْنِ . وتقول : أَرَى عَبْدَ اللَّهِ أَبَا فَلَانٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَدَخَلْتَ فِي هَذَا الْفِعْلِ الْفَاعِلَ وَبَيَّنَّته لَهُ لَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ^(٢) .

واعلم أَنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا انْتَهَتْ ههنا فلم تجاوز ، تَعَدَّتْ إِلَى جَمِيعِ مَا تَعْدَى إِلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْمَفْعُولُ . وذلك قولك : أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ إِعْطَاءً جَمِيلًا ، وَبُنِيَ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ تَنْبِيْهًا حَسَنًا ، وَسُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوبَ اللَّيْلَةَ ، لَا تُجْعَلُهُ ظَرْفًا وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِكَ : يَا مَسْرُوقَ اللَّيْلَةِ الثَّوبَ ، صَيَّرَ [فَعْلٌ] الْمَفْعُولَ وَالْفَاعِلَ حَيْثُ انْتَهَى فَعْلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى فَاعِلُهُ وَلَا مَفْعُولُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ بِأَضْعَفَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى ^(٣) .

(١) ط : « على واحد منهما دون الآخر » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ثلاثة مفاعيل » .

(٣) لم يكونا بأضعف منه في تعديه إلى المصدر والظرف والحال ونحوها .

هذا باب ما يَفْعَلُ فيه الفَعْلُ يَنْتَصِبُ

وهو حالٌ وقع فيه الفَعْلُ ^(١) وليس بمفعول

كالثوب في قولك : كسوتُ الثوبَ ، وفي قولك : كسوتُ زيدًا الثوبَ ، لأنَّ الثوب ليس بحالٍ وقع فيها الفَعْلُ ، ولكنه مفعولٌ كالأول . ألا ترى أنه يكون معرفةً ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولًا إذا قلت : كسوتُ الثوبَ ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت : كسَى الثوبُ .

وذلك قولك : ضربتُ عبدَ الله قائمًا ، وذهبَ زيدٌ راكبًا . فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعلُ الفاعلِ نحو عبد الله وزيدٌ ما جاز في ذهبْتُ ، ولجاز أن تقول : ضربتُ زيدًا أباك ، وضربتُ زيدًا القائمَ ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة [ولا البَدَل] ، فالاسم الأول المفعول في ضربتُ قد جالَ بينه وبين الفعل أن يكونَ فيه بمنزلة ، كما حال الفاعلُ بينه وبين الفعل في ذهبَ أن يكونَ فاعلا ، وكما حالِ الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك : لي مثله رجلاً ، ولي ملوهُ غسلاً ، وكذلك ويحهُ فارسًا ؛ وكما منعَبُ الثوبُ في العشرين أن يكونَ ما بعدها جرًّا إذا قلت : له عشرون درهما . ففَعَلُ الفعلِ هنا فيما يكونُ حالاً كعمل مثله ^(٢) فيما بعده ، ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرةً كما أن هذا لا يكون

(١) قال السيرافي : ضمن سبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال ، وفرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ ، من قبل أن الحال إنما هي وصفٌ من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه .

(٢) ط : « كعمل لي مثله » . وكلية : « لي » مقحمة .

إلا نكرةً ، ولو كان هذا ^(١) بمنزلة الثوب وزيد في كسوت لما جاز ذهبُ راکبًا ، لأنه لا يتعدى إلى مفعول كزيد وعمرؤ . وإنما جاز هذا لأنه حالٌ ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعَمِلَ كعمِلِ غير الفعل ولم يكن أضَعَفَ منه ، إذ كان يتعدى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه .

٢١ هذا باب الفعل الذى يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول

واسمُ الفاعل والمفعول ^(٢) ، فيه لشيء واحد

فمن ثمَّ ذُكِرَ على جَدَّتِه ولم يُدَكَّرْ مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجوز في ظَنَنْتُ الاقتصارُ على المفعول الأول ، لأنَّ حالَكَ في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالكَ في الاحتياج إليه ثَمَّة . وسنبيِّن لك إن شاء الله .

وذلك قولُكَ : كَانَ وَيَكُونُ ، وصار ، وما دام ، وليس ^(٣) وما كان نحوهم من الفعل مما لا يَسْتغْنَى عن الخبر . تقول : كان عبدُ الله أخاك ، فإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عن الأخوة ، وأَدْخَلْتَ كَانَ لتَجْعَلَ ذلك فيما مضى ، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت . وإن شئت قلت : كان أخاك عبدُ الله ، فَقَدِمْتَ وَأَخَّرْتَ كما فعلت ذلك في ضَرَبَ لأنه فِعْلٌ مثله ، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِهِ في ضَرَبَ ، إِلَّا أَنَّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

(١) ط : : هذا الحال .

(٢) يقصد بهما الاسم والخبر . انظر مع المفردات ١ : ١١١ .

(٣) قال الرضى في كان وأخواتها : « لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس » . ثم قال : « والظاهر أنها غير محصورة » . الرضى ٢ : ٢٧٠ .

وتقول : كُتِّاهم ، كما تقول : ضربناهم . وتقول : إذا لم نكنهم فَمَنْ ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم تضربهم فَمَنْ يضربهم . قال أبو الأسود الدؤلي :
فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخْوَاهَا غَدَتْهُ أُمُّهُ يَلِيَانَهَا ^(١)
فهو كائن ومكُون ، كما تقول ضارب ومضروب .

وقد يكون لِكَانَ موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ^(٢) تقول : قد كان عبد الله ، أى قد خلُق عبد الله . وقد كان الأمر ، أى وقع الأمر . وقد دام فلان ، أى ثَبِت . كما تقول رأيتُ هذا تريد رؤية العين ، وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضالة ، وكما يكون أصبح وأمسى مرةً بمنزلة كان ، ومرةً بمنزلة قولك آسْتَيْقِظُوا ونأَمُوا .

فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعاً واحداً ^(٣) ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر .
فمما جاء على وَقَعَ قوله ، وهو مَقَاسُ العائِذِي ^(٤) :

(١) اللسان (لبن) والخزانة ٢ : ٤٢٦ . وقيله :

دع الحمر تشربها الفولة فإننى رأيت أخاها مجزياً بمكانها

يعنى بأخيها نبذ الزبيب ؛ لأن أصلهما الكرم . واللبان ، بالكسر : اللبن للآدميين خاصة . وشاهده تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو ضربنى .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « يقتصر عليه فيه » . وأراد نسبويه بهذا ما يسمى كان التامة . وكذلك دام التامة ، وأصبح وأمسى التامتان .

(٣) يعنى أنها جامدة لا تتصرف .

(٤) في الأصل : « العائِذِي » تحريف صوابه في ط . وانظر جمهرة أنساب العرب ١٢ ، ١٧٤ - ١٧٥ حيث سبق نسيه . وجعله السيرافي « مَقَاسُ العائِذِي » بالبدال المهمل ، وقال : « ويزعم بعض الناس أنه مَقَاسُ العائِذِي ، وهو خطأ » .

فَدَى لِبْنَى ذُهْلَ بْن شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمَ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ ^(١)

[أى إذا وقع] . وقال الآخر ، عمرو بن شُاس : ٢٢

بَنَى أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا ^(٢)

إِذَا كَانَتْ الْحَوَّ الطَّوَالُ كَأَنَّمَا كَسَاهَا السَّلَاحُ الْأَرْجَوَانُ الْمُضْلَعَا

أَضْمَرَ لَعَلَّ الْمُخَاطَبَ بِمَا يَعْنى ، وهو اليوم . وممعتُ بعض العرب يقول
أشنعاً ويرفع ما قبله ، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً .

واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعركة فالذى تَشْتَقِلُ به كان المعرفة ،
لأنه حدُّ الكلام ، لأنَّهما شيء واحد ^(٣) ، وليس بمنزلة قولك : ضربَ رجلٌ زَيْدًا
لأنَّهما شيخان مختلفان ، وهما في كان بمنزلة في الابتداء إذا قلت عبدُ الله
منطلق . تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زَيْدٌ حليماً ،
وكان حليماً زَيْدٌ ، لا عليك أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك في
قولك : ضربَ زَيْدًا عبدُ الله . فإذا قلت : كان زَيْدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف

(١) اللسان (شهب) ولم ينسب البيت فيه . وأشهب يعنى يوم الحرب ، جعله
كالليل تبدو فيه الكواكب ؛ ووصفه بالشبهة ، وهى البياض ، إما لكثرة السلاح الصقيلة
فيه ، وإما لما ذكره من النجوم . وذهل بن شيان من بكر بن وائل ، وكان مقاس نازلاً
فيهم . وشاهدته ورود « كان » بمعنى وقع .

(٢) أى إذا كان اليوم الذى يقع فيه القتال يوماً ذا كواكب . وانظر لتفسيره
ما قيل فى سابقه . والبيت التالى له ساقط من ط .

(٣) أى إذا قلت كان زيد قائماً ، فالوجه رفع يد المعرفة ونصب قائماً ، لأن حد
الكلام أن يغير عن يعرف بما لا يعرف . ولا يحسن أن تقول كان قائم زيدا .

عنده مثله عندك فأئماً ينتظر الخبر . فإذا قلت : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت . فإذا قلت كان حليماً فأئماً ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ . فإن قلت : كان حليماً أو رجلاً فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكهروا أن يقرؤوا باب لبس .

وقد تقول : كان زيد الطويل منطلقاً ، إذا خفت التباس الزيدتين ، وتقول : أسفها كان زيداً أم حليماً ، وأرجلاً كان زيداً أم صبيهاً ، تجعلها لزيد ، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثت عن خبر من هو معروف عندك فالمرعوف هو المبدوء به .

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنساناً حليماً أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنساناً هكذا ، فكهروا أن يتدعوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس .

وقد يجوز في الشعر وفي ضعيف من الكلام . حملهم على ذلك أنه يفعل بمنزلة ضرب ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة ٢٣ على ضعيف من الكلام ، وذلك قول خدش بن زهير :

فإنك لا ثبالي بعد حول أطبى كان أمك أم حمار^(١)

(١) الخزاعة ٣ : ٢٣٠ . يصف تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب . والمراد بالأم هنا الأصل . يقول : لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغاثك عن أبويك من انتسبت إليه . وإنما ذكر الحول لذكره الطيب والحمار ، لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول . وشاهده كون اسم « كان » نكرة .

وقال حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ يَتِيَتْ رَأْسِ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ^(١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ حَسَانَ عَنِّي أَسِحَّرَ كَانَ طِبُّكَ أَمْ جُنُونٌ ^(٢)

وقال الفرزدق :

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الرِّعَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ ^(٣)

فهذا إنشادٌ بعضهم . وأكثرُهم يُنصِبُ السكرانَ ويرفعُ الآخرَ على قطع

وابتداء :

وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار : أيُّهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبته

(١) ديوان حسان ٣ واللسان (سبأ) والخزانة ٤ : ٤٠ . السبيقة : الحمر . وفي رواية السيرافي والشتنمري : « كَأَنَّ سَلَاقَةً » . وبيت رأس : موضع بالشام . وخبر كأن في البيت بعده :

على أنيابها أو طعم غص من التفاح هصره اجتناء

(٢) اللسان (طيب) والخزانة ٤ : ٦٨ . والطب هنا العلة والسبب . يقول لحسان بن ثابت وكان يهاجيه : أسحرت فكان ذلك سبب هجائك أم جننت . يتوعدده بالمقارضة .

(٣) ديوان الفرزدق ٤٨١ واللسان (سكر) والخصائص ٢ : ٣٧٥ والخزانة ٤ : ٦٥ . ويعني بابن الرعافة جرير بن الحطفي ، لقب الفرزدق أمه بالرعافة ، وهي الأتان التي لا تمتنع من الفحول . وعنى بتميم ها هنا بني دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهم رهط الفرزدق من تميم . وجرير تميمي أيضا من كليب بن يربوع بن حنظلة . فلم يعتد الفرزدق برهط جرير في تميم ، احتقارا لهم .

الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب ، وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك .

وتقول : من كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل ، ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل . وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك .

وتقول : ما كان أخاك إلا زيد ، كقولك ما ضرب أخاك إلا زيد . ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(١) ﴾ : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(٢) ﴾ . وقال الشاعر :

وقد عَليمَ الأقوامِ ما كَانَ دَاءَهَا

بَنُهْلَانَ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا ^(٣)

وإن شئت رعت الأول كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيدا . و [قد] قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع ^(٤) .

ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التانيث على ما ، حيث كانت

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية . وقراءة « حجتهم » بالنصب هي قراءة الجمهور .

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأعراف .

(٣) يقول : لم يكن داء هذه الكتيبة وسبب انضمامها في جبل نهلان إلا جن قائدها . جعل الفعل للخزى ، والمراد صاحبه . ولم أجد للبيت نسبة .

(٤) وهي قراءة جماعة غير الجمهور في الآية الأولى . تفسر أي حيان ٨ : ٤٩ . وقراءة الحسن في الآية الثانية . تفسر أي حيان ٤ : ٣٣٤ .

الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت أمك ، حيث أوقع من على مؤث . وإنما صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم : « عسى الغوير أبوساً ^(١) » ، ولا يقال : عسيت أختنا . وكما جعلوا لذن مع غلوة منونة في قولهم : لذن غلوة . ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام ، وسترى مثل ذلك إن شاء الله .

ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتك ، كثير ، كما يقول من كانت أمك . ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا من كان أمك ، لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء ، كما اتفقوا على لعمر الله في اليمين ^(٢) .

٢٥

وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك ، فرفع ^(٣) .

ومثل قولهم : ما جئت حاجتك إذ صارت تقع على مؤث ، قراءة بعض القراء : « ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ^(٤) » و : « تلتقطه بعض السيار ^(٥) » . وربما قالوا في بعض الكلام : ذهب بعض أصابعه ، وإنما أت البعض لأنه أضافه إلى مؤث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤثته ، لأنه لو قال : ذهب عبد أمك لم يحسن .

(١) الغوير : ماء لكلب في ناحية السماوة . والأبوس : جمع بوس . يضرب المثل للرجل يقال له : لعل الشر يأتي من قبلك . اللسان (غور ، بأس) . والميلاني ١ : ٤٢٤ . وهو من قول الزباء .

(٢) أى في فضحهم العين جرياً على المثل ، ولم يضموها ، مع أن العمر والعمر سيلان بمعنى البقاء .

(٣) ط : « رفع » .

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام .

(٥) الآية ١٠ من سورة يوسف .

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر ، الأعشى :
وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

كَأَمْ شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدِّمِّ (١)

لأن صدر القناة من مؤنث . ومثله قول جرير :

إِذَا بَعْضُ السُّنَيْنِ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْإِيثَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمِ (٢)

لأن « بعض » ههنا مبنون . ومثله قول جرير أيضاً :

لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ (٣)

ومثله قول ذى الرمة :

مَشِينٌ كَمَا أَهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ الْتَوَاسِمِ (٤)

(١) ديوان الأعشى ٩٤ وشرح شواهد المغنى ٢٩٨ واللسان (شرق) . يخاطب يزيد بن مسهر الشيباني . الشَّرَقُ بالماء كالفصص بالطعام . أى يعود عليك مكروه ما أذعت عني من القول . ومجاز شَرِقَ صدر القناة ناجم عن مواصلة الطعن .

(٢) ديوان جرير ٥٠٧ والخزانة ٢ : ١٦٧ واللسان (عرق) . يعنى هشام بن عبد الملك . والسنة : الجذب . تعرقنا : ذهبت بأموالنا كما يتعرق الأكل العظيم فيذهب ما عليه من اللحم . أى كفى اليتيم فقد أبيه .

(٣) ديوان جرير ٣٤٥ والخزانة ٢ : ١٦٦ واللسان (سور) . خبر الزبير : مقتلُه حين انصرف يوم الجمل وقتل في طريقه غيلة . تواضعت : تضاءلت وخشعت . والخشع تسمية لها بما صارت إليه ، كما في « إني أراني أعصر حمرا » . وإلا فقد كانت شائعة .

(٤) ديوان ذى الرمة ٦٦٦ واللسان (سفه) . جعل النساء في اهتزازهن ، حين يشين ، بمنزلة الرماح تستخفها الرياح فتزعزعها . والتواسم : الضعيفة المبوب . وهرى : مَرَضَى الرياح « فلا شاهد فيه » .

وقال المجاج :

• طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ^(١) •

وسمنا من العرب من يقول ممن يوثق به ^(٢) : اجتمع أهل البمامة ، لأنه يقول في كلامه : اجتمعت البمامة ، يعنى أهل البمامة ، فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ للبمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام .

ومثله [في هذا] : ياطلحة أقبل ، لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها . ويائيم تيم عدي أقبل . وقال الشاعر جرير :

يا تيم تيم عدي لا أبالكُم لا يلقينكم في سوءة عمر ^(٣)

وسترى هذا مبيناً في مواضعه إن شاء الله .

وترك التاء في جميع هذا [الحد والوجه . وسترى ما] إثبات التاء فيه حسن إن شاء الله [من هذا النحو ، لكثرة في كلامهم . وسيبين في بابه] .
فإن قلت : من ضربت عبد أمك ، أو هذه عبد زينب لم يجز ،

(١) ملحقات ديوانه ٨٠ والخزانة ٢ : ١٦٨ . لكن نسب في الخزانة إلى الأغلب العجلي نقلاً عن المعمرين ٨٧ . وكذا في الأغاني ١٨ : ١٦٤ والعينى ٣ : ٣٩٥ .

(٢) ط : • وسمنا من يوثق به من العرب يقول • .

(٣) ديوان جرير ٢٨٥ والخزانة ١ : ٢٥٩ . وفي الديوان : • لا يوقعنكم • وهم تيم ابن عبد مناة . وعدي هذا هو عدى بن عبد مناة ، نسبة إلى أخيه . وعمر هو ابن لجأ ، كان ممن يهاجيه جرير . والسوءة : الفعلة القبيحة . أى امتنعوا من هجائي حتى تأمنوا أن ألقبكم في بلية . والشاهد فيه إقحام تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه ، فعامل الثانى في منع التنوين للإضافة معاملة الأول .

لأنه يس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تُلْفِظَ بها و [أنت] تريد العبد ^(١) .

هذا باب تحيُّرٍ ليه عن التكررة بتكررة

وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان ^(٢) أحدٌ خيراً منك ، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك .

وإنما حَسَنَ الإخبارُ ههنا عن التكررة حيث أردت أن تُبَيِّنَ أن يكونَ في مثل حاله شيءٌ أو فوقه ، لأنَّ المخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهُ مثل هذا .

وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهباً ، فليس في هذا شيءٌ تُعْلِمُهُ كان جهله .
 ٢٧ ولو قلت : كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً حَسَنٌ ؛ لأنه قد يحتاجُ إلى أن تُعْلِمَهُ أنَّ ذلك في آل فلانٍ وقد يجهله . ولو قلت كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا ^(٣) لم يحسن ؛ لأنه لا يُسْتَكْرَرُ أن يكونَ في الدنيا عاقلٌ وأن يكونَ من قومٍ . فعلى هذا النحو يحسنُ ويُشَبَّحُ .

ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضعٍ واجبٍ ^(٤) ، لو قلت كان أحدٌ من

(١) في الأصل : « الغلام » ، وأثبت ما في ط . وبعده في الأصل : « وتقول يا تيم تيم عدى كما تقول ياطلحة أقبل ، لأن أكثر ما يدعى مما فيه الماء بالترخيم في كلام العرب ، فلما اضطر إلى إلحاق الماء فصحها ؛ إذ كانت الماء مفتوحة ، وكأنه إنما يدعو هذا الاسم مفتوحاً لأنه مرخم . قال جرير :

يا تيم تيم عدى لا أبالكُم لا يلقينكم في سوعة عمر »
 وهو تكرار لما سبق .

(٢) ط : « وليس » .

(٣) ط : « فارساً » ثم « فارس » في الموضع التالي .

(٤) هذا إذا كان بمعنى المموم ، وأما إذا وضعته موضع واحد في العدد استعمل في موضع الواجب والمنفى ، نحو أحد وعشرون ، وقل هو الله أحد .

آل فلان لم يجز ، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًا . يقول الرجل : أتاني رجل ، يريد واحدًا في العدد لا اثنين فيقال : ما أتاك رجل ، أى أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول أتاني رجل لا امرأة فيقال : ما أتاك رجل ، أى امرأة أثنت . ويقول : أتاني اليوم رجل ، أى في قوته ونفاذه ، فتقول : ما أتاك رجل ، أى أتاك الضعفاء . فإذا قال : ما أتاك أحد صار نفيًا [عامًا] لهذا كله ، فإنما مجراه في الكلام هذا . ولو قال : ما كان مثلك أحدًا ، أو ما كان زيد أحدًا كان ناقصًا ؛ لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس . ولو قلت ما كان مثلك اليوم أحد فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله ، إلا أن تقول : ما كان زيد أحدًا ، أى من الأحدين . وما كان مثلك أحدًا على وجه تصغيره ، فتصير كأنك قلت : ما ضرب زيد أحدًا وما قتل مثلك أحدًا .

والتقديم والتأخير في هذا بمنزلة في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل . وحسنت التكررة [ههنا] في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأتكر . وهما متكافئان كما تكافأت المعرفة ، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرّف من ثغني بذلك كمعرفتك .

وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان أحد مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت فيها مستقرًا ^(١) ولم تجعله على قولك فيها زيد قائم ، أجريت الصفة على الاسم . فإن جعلته على قولك : فيها زيد

(١) قال ابن عيش . « سبويه يسمي الطرف الواقع خيرًا مستقرًا ، لأنه يقدر باستقر . وإن لم يكن خيرًا سماه لغوا » . عن الخزانة . ومستقر ، بفتح القاف ، كما في الصبان على الألفوز : ٢٠٠ وقال : « أى مستقرًا فيه ، لا بهيم في الضمير فيه » .

قائِم [نصبت] ، تقول : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك ، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها ، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكَلِّمًا أُخَرْتُ الذى تلغيه كان أحسن . وإذا أردت أن يكون مستقراً تكفى به فكَلِّمًا قَدَمْتَهُ كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً فى شئ قَدَمْتَهُ كما تَقْدِمُ أَطْنُ وأَحْسِبُ ، وإذا أَلْغَيْتُ أُخَرْتَهُ كما تَوَخَّرَهما ، لأنهما ليسا يعمَلانِ شيئاً

والتقديم ههنا والتأخير [فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً ، فى العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك فى باب الفاعل والمفعول . وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير] والإلغاء والاستقرار عربى جيد كثير ، فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كُفُوًا له أحدٌ ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة ^(١) . وقال الشاعر ^(٢) .

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا ما دامَ فِهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا ^(٣)

• فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهِيَا هِيَا ^(٤) •

٢٨

(١) وهكذا فى الخزانة ٤ : ٥٩ . وفى ط : « مستقر » .

(٢) هو ابن ميادة ، كما فى الخزانة ٤ : ٦٠ واللسان (جلد) . وأنشده فى (هيا) بدون نسبة .

(٣) قرب يقرب قرابة ، مثل كتب يكتب كتابة ، والاسم القرب ، بالتحريك وهو سير الليل لورد القد . والجلدى ، بالضم : السريع الشديد . وقيل « جلدى » منادى مرغم جلدية ، وهى اسم ناقته . فهين : فى الإبل ولم يجر لها ذكر . والفصيل : ولد الناقة . أى لا أعزرك ما دام فهين فصيل يطبق السير . وشاهد تقديم « فهين » وهى لغو .

(٤) دجا الليل : أظلم . وهيا هيا : زجر لها وتصويت ، بكسر الهاء وفتحها .

هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى نَيْسٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ

بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ

وذلك الحرف « ما » . تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً .
وأما بنو تميم فيُجْرَوْنَها مُجْرَى أَمَّا وَقَلْ ، أى لا يُعْمَلُونَهَا في شيء ^(١) . وهو القياس ، لأنه ليس بفعلٍ وليس ما كَلَيْسَ ، ولا يكون فيها إضمارٌ .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بَلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها لَاتٌ في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصةً ، لا تكون لَاتٌ إلّا مع الحين ، تُضْمَرُ فيها مرفوعاً وتُفْعَلُ الحين لأنه مفعول به ^(٢) . ولم تَمَكَّنْ تَمَكَّنْهَا ولم تستعمل ^(٣) إلّا مضمراً فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائبٍ ، تقول : لست [ولسيت] وليسوا ، وعبدُ الله ليس ذاهباً ، فتنبئ على المبتدأ وتُضْمَرُ فيه ، ولا يكون هذا في لَات ^(٤) لا تقول : عبدُ الله لَاتٌ منطلقاً ، ولا قومك لاثوا منطلقين .

ونُظِرُ لَاتٌ في أنه لا يكون إلّا مضمراً فيه : ليس ولّا يكون في الاستثناء ، إذا قلت أئتوني ليس زيدا ، ولا يكون يَشْرًا .

(١) أى لا يعملونها في شيء ، ليست في ط .

(٢) أى لأنه شبيه بالمفعول به ، إذ كان خبر ليس إنما ينصب تشبيهاً بالمفعول به عن السرياق .

(٣) ط : « وهذا لا يكون فيه ذاك » .

(٤) ط : « ولم يستعملوها » .

وزعموا أَنَّ بعضهم قرأ : ﴿ وَلَا تَجِئْ مِنْ صَاحِبِ الْمَقْدِسِ ﴾ (١) وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي (٢) :

مَنْ قَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ (٣)

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع (٤) .

ولا يجاوزُ بها هذا الحين (٥) رفعت أو نصبت (٦) ، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كتمكَّن ليس ، وإنما هي مع الحين ، كما أن لَدُنْ إنما يُنصَبُ بها

(١) قراءة الجمهور « ولات حين » بفتح التاء ونصب النون ، وأبى السمال يضم التاء ورفع النون ، وعيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون ، وروى عنه مع ذلك برفع النون وفتح مناص بعده ، وبكسر التاء ونصب النون . تفسير أبى حيان ٧ : ٣٨٤ . وهي الآية الثالثة من سورة ص .

(٢) في إحدى روايتي اللسان (برح) : « سعد بن ناشب » ، وهو خطأ ، وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، كما في الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوقي والخرانة ١ : ٢٢٣ - ٢٢٤ وإحدى روايتي اللسان .

(٣) وكذا في اللسان . نيرانها ، يعني نيران الحرب . وأضاف نفسه إلى جده الأعلى اعتزازاً به . وفي الحماسة والخرانة : « من صد » . البراح : كسحاب : أن يزول من مكانه ويبارحه . وجملة لا برّاح خير بعد خير ، أو حال كما في قوله :

« أنا ابن دارة مشهوراً بها نسي »

(٤) ط : « في هذا الوجه » فقط .

(٥) ط : « الموضع » .

(٦) أبو الحسن : « لات لا تعمل شيئاً في القياس ؛ لأنها ليست بفعل . فإذا كان ما بعدها رفعا فهو على الابتداء . ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت » .

مع غُلُوةً ، وكما أَنَّ التاء لا تَجُرُّ في القسم ولا في غيرةِ إِلَّا في الله ، إذا قلت تاللهِ
لَأَفْعَلَنَّ^(١) .

ومثل ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ^(٢) ﴾ في لغة أهل الحجاز .
وبنو تميم يرفعونها إِلَّا من دَرَى ^(٣) كيف هي في الْمُصْحَفِ . فإذا قلت :
ما منطلق عبد الله ، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ ، رفعت . ولا يجوز أن يكونَ
٢٩ مقدِّمًا مثله مؤخرًا ، كما أَنَّهُ لا يجوز أن تقول : إِنَّ أَخَوَكِ عبدَ الله على حدِّ قولك :
إِنَّ عبدَ الله أَخَوَكِ ، لأنها ليست بفعل ، وإِنَّمَا جُعِلَتْ بمنزلة فكما لم تنصرف
إِنَّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كُلُّ ما يجوز فيه ^(٤) ولم تَقَوَّ قُوَّتَهُ فكذلك ما .

وتقول : ما زيد إِلَّا منطلقٌ ، تَسْتَوِي فِيهِ اللَّغَتَانِ . ومثله قوله عَزَّ وَجَلَّ :
﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ^(٥) ﴾ لم تَقَوَّ ما حيثُ نَقَضَتْ معنى ليس كما لم تَقَوَّ حين
قَدِّمْتَ الخبرَ . فمعنى ليس النفي كما أَنَّ معنى كان الواجبُ ، وكل واحدٍ منهما ،
يعنى كان وليس ، إذا جَرَّدَتْهُ فهِذَا معناه ^(٦) . فَإِنْ قُلْتَ : ما كان ، أَدْخَلْتَ
عليها ما يُنْفَى به . فَإِنْ قُلْتَ : ليس زيدٌ إِلَّا ذَاهِبًا ، أَدْخَلْتَ ما يَوْجِبُ كما
أَدْخَلْتَ ما يُنْفَى . فلم تَقَوَّ ما في بابِ قَلْبِ المعنى كما لم تَقَوَّ في تقديم الخبر .

(١) لكن قال السيوطي في المجمع ٢ : ٣٩ : « وشذت في الرحمن ، وارب
الكعبة ، ورى ، وحياتك . سمع : تالرحمن ، وترب الكعبة ، وترف ، وتحياتك » .

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٣) ط : « من عرف » .

(٤) ط : « كل ما يكون في الفعل » .

(٥) الآية ١٥ من سورة يس .

(٦) ط : « فكل واحدة .. جردتها .. معناها » .

وزعموا أَنَّ بعضَهُم قال ، وهو الفرزدق :

فأَصْبَحُوا قد أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (١)

وهذا لا يكاد يُعْرَف ، كما أَنَّ « لَأَتْ حِينَ مَنَاصِر » كذلك . ورُبَّ شَيْءٍ هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ ، في القِلَّةِ (٢) .

وتقول : ما عبدُ الله خارجًا ولا مَعْنًى ذَاهِبٌ ، تُرْفَعُ على أَنَّ لا تُشْرِكُ الاسمَ الآخِرَ في ما ولكن تَبْدِئُهُ ، كما تقول : ما كان عبدُ الله منطلقًا ولا زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، إذا لم تجعله على كَانٍ وجعلته غير ذاهب الآن . وكذلك ليس . وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب (٣) كما تقول في كان : ما كان زَيْدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا . وذلك قولك : ليس زَيْدٌ ذاهبا ولا أخوك منطلقا ، وكذلك : ما زَيْدٌ ذاهبا ، ولا مَعْنًى خارجا .

وليس قولهم لا يكون في ما إِلَّا الرفعُ بشيء ، لأنهم يَحْتَجُونَ بِأَنَّكَ لا تستطيعُ أَنْ تقول ولا ليس ولا ما ، فأنت تقول ليس زَيْدٌ ولا أخوه ذَاهِبِينَ وما عمرو ولا خالِدٌ مُنْطَلِقِينَ ، فَتُشْرِكُهُ مع الأول في ليس وفي ما .

(١) ديوان الفرزدق ٢٢٣ والخزانة ٢ : ١٣٠ . وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . أى أعاد لقریش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان واليًا عليهم . استشهد به على تقديم خبر ما منصوبا ، والفرزدق تيمى برفعه مؤخرًا فكيف إذا تقدم .

(٢) وذلك لأن فِعْلًا بمعنى مفعول حكمه إلا تلحقه هاء التأنيث إذا ذكر موصوفه . وجديد في معنى مجلود أى مقطوع ، أى حين جُلِّها الخالك أى قطعها .

(٣) في الأصل : « وكذلك ليس فإن جعلتها لا التي في العطف التي تكون في ليس نصبت » . وأثبت ما في ط .

فما يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان ، إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت
فالمعنى أنك تنفي شيئاً غير كائني في حال حديثك . وكان [الابتداء] في كان
أوضح ، لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن . وليس يمتنع أن يراد به
الأول كما أردت في كان .

ومثل ذلك قولك : إن زيدا ظريفاً وعمرو ، وعمراً ، فالمعنى في الحديث
واحد وما يراد من الإعمال مختلف [في كان وليس وما] .

وتقول : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه ، تجعله كأخيه للأول بمنزلة كريم لأنه
ملتبس به ، إذا قلت أبوه تُجرى عليه كما أُجريت عليه الكريم ، لأنك لو قلت :
ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً .

وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت ما زيد عاقلاً عمرو
لم يكن كلاماً ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ،
كأنك قلت : وما عاقل عمرو . ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمار كالهاء
في الأب ونحوها ، ولم يجوز نصبه على ما ، لأنك لو ذكرت ما ثم قدمت الخبر لم
يكن إلا رفعاً . وإن شئت قلت : ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه ، إن ابتدأته ولم
تجعله على ما ، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم .

ولكن ليس وكان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر ولم يكن ملتبساً^(١)
لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدماً مثله مؤخرًا ، وذلك قولك : ما كان زيد
ذاهباً ولا قائماً عمرو .

(١) ولم يكن ملتبساً ، ليس في ط .

وتقول : ما زيد ذاهبا ولا مُحسِنٌ زيدٌ ، الرُّفْعُ أَجْوَدُ ^(١) وإن كنت تريد الأول ^(٢) ، لأنك لو قلت : ما زيدٌ منطلقا زيدٌ لم يكن حدُّ الكلام ، وكان ههنا ضعيفا ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقا هو ، لأنك قد استغنييت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تُضْمِرَهُ . ألا ترى أنك لو قلت : ما زيدٌ مُنْطَلَقاً أبو زيد لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقا أبوه ، لأنك قد استغنييت عن الإظهار ، فلما كان هذا كذلك أُجْرِيَ مُجْرَى الأَجْنَبِيِّ واستُؤْنِفَ على حاله ^(٣) حيثُ كان [هذا] ضعيفا فيه . وقد يجوز أن تُنْصَبَ . قال الشاعر ، وهو سَوَادُ بنِ عَدَى ^(٤) :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً نَعْصَرَ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا ^(٥)

(١) قال السرياني ما ملخصه : اعلم أن الاسم الظاهر متى احتجج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره نحو زيد ضربته وزيد ضربتُ أباه وزيد مررت به . ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كناية . أما إذا أعدت لفظه في جملة أخرى فذلك جائز حسن نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسَلُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ . ومن إعادة الظاهر في جملة واحدة قولك : ما زيد ذاهباً ولا محسناً زيد ، والمختار ولا محسناً هو بالضمير . ولذلك كان رفع محسن أجود حتى تكون جملة أخرى .

(٢) في الأصل : « وإن كان يريد الأول » ، وأثبت ما في ط .

(٣) ط : « حياله » .

(٤) كذا في الأصل وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٩٦ : سواد بن عدى ، وفي ط والخزانة ١ : ١٨٣ : « سودة بن عدى » . ويروى أيضاً لأبيه عدى بن زيد ، كما في الخزانة ، ولأمية بن أبي الصلت كما في الشتتمري .

(٥) شاهده إعادة الظاهر موضع المضمير ، وفيه قبح ؛ إذ كان تكريره في جملة واحدة ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة .

[فاعاد الإظهار ^(١) . وقال الجعدي :

إذا الوحش ضمَّ الوحش في ظللائها سواقط من حرٍ وقد كان أظهرًا ^(٢)

والرفع الوجه . وقال الفرزدق :

لعمرك ما مَنّ بتارك حقّه ولا منسى مَنّ ولا مُتيسّر ^(٣)

وإذا قلت : ما زيد منطلقا أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجوز ، لأنك لم تُعرفه به ولم تُذكر له إضمارًا ولا إظهارًا فيه ، فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل له [فيه] سببًا .

وتقول : ما أبو زَيْنَبَ ذاهبًا ولا مقيمة أمها ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زَيْنَبَ مقيمة أمها لم يجوز ، لأنها ليست من سببه وإنما عَمِلَتْ ما فيه لا في زَيْنَبَ . ومن ذلك ^(٤) قول الشاعر ، وهو الأعور الشَّيْ :

(١) البيت لم يرد في قصيدة النابتة الجعدي من جمهرة أشعار العرب ١٤٥ - ١٤٨ لكن أنشده في اللسان (سقط) .

(٢) القول في شاهده كالقول فيما قبله . يصف سيوه في الهجرة في الوقت الذي تستكنُّ فيه الوحش من الحر . والظلال : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به ، فك الإدغام وحركه تحريك غير المضعف كما في ظلمات وغرفات . أو تكون جمع ظُلُل ، وهذه جمع ظليل كجديد وجدد ، فهو جمع الجمع . وسواقط الحر : ما يسقط منه . أظهر : صار في وقت الظهيرة .

(٣) ديوان الفرزدق ٣٨٤ والخزانة ١ : ١٨١ وأمالى القالى ٣ : ٧٢ . وذكر القالى أن معنى هذا كان رجلاً كلاًء بالبادية ، يبيع بالكأء أى بالنسيئة ، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضى . وخطأ صاحب الخزانة شراح أبيات الكتاب في قولهم إنه يعنى به ممن بن زائدة الشيبان ، فإن هذا متأخر عن زمن الفرزدق . منسى : يؤخر المدين بدينه . متيسر : يتساهل مع مدينه .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (١)
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَنَهِئُهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى . و [قد] جَرَّه قَوْمٌ فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها ، فأجراه [وأثَّه] ، كما قال جرير :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّفْنَا كَفَى الْأَيَّامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ (٢)

ومثل ذلك قول الشاعر ، النابغة الجعدي :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تُرَدُّهَا صَبَاحًا وَلَا مُسْتَكْرَرٌ أَنْ تُعْقَرَا (٣)

كأنه قال : ليس بمعروف لنا رُدُّها صباحا ولا مُسْتَكْرَرٌ عَقْرُها ، والمُعْقَرُ ٣٣ ليس للرد . وقد يجوز أَنْ يَجْرَّ وَيَحْمَلْهُ عَلَى الرَدِّ (٤) [وَيُوَثِّقُ] لأنه من الخيل ، كما قال ذو الرمة :

(١) البيتان في شرح شواهد المغنى ١٤٦ ، ٢٩٥ وذكر أنهما في الحماسة البصرية ، وأن عمر بن الخطاب كان كثيرا ما يخطب ويتمثل بهما . ويروى : « خفض عليك » . قاصر عنك : مقصر عن إتيانك . والبيت شاهد على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنبيا ، لأن ليس تعمل في الخبر مقدما ومؤخرا لقوتها . ووجه أنه أجنبى أن حق الكلام ليس منهيها أتيك ولا قاصرا مأموره ، ولكنه قال « مأمورها » فأعاد الضمير من مرفوع الخبر المعطوف على الخبر إلى غير الاسم . وللتشتمري كلام طويل في هذا الشاهد وما يليه .

(٢) سبق في ص ٥٢ .

(٣) البيت في جبهة أشعار العرب ١٤٨ برواية : « وما كان معروفا » . والتعقير مبالغة من العقر ، وهو النحر . وقيل : كانوا إذا أرادوا نحر البعير عقروه ، أى قطعوا أحد قوائمه ثم غروه ، يفعل ذلك به كى لا يشرذ عند النحر .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أَنْ نَجْرَ وَنَحْمَلْهُ عَلَى الرَدِّ » .

مَشِينٍ كَمَا أَهْتَرْتِ رِمَاحَ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ التَّوَالِيمِ (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : تَسْفَهَتْهَا الرِّيحُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ بِأَتَيْتِكَ مِنْهُيْهَا وَلَيْسَ بِمَعْرُوفَةٍ رُدُّهَا ، حِينَ كَانَ مِنَ الْخَيْلِ وَالْخَيْلُ مُؤْتَنَةٌ فَأَتَتْ .

وَمِثْلَ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى جَدَّهُ : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٢) ، أَجْرِي الْأَوَّلَ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ وَالْآخِرَ عَلَى الْمَعْنَى . هَذَا مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ تُكَلِّمَ بِهِ مَذْكَرًا ثُمَّ أَنْتَ ، كَمَا جَمَعَ ههنا ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ : لَيْسَ بِأَتَيْتِكَ مِنْهُيْهَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ بِأَتَيْتِكَ الْأُمُورُ . وَفِي لَيْسَ بِمَعْرُوفَةٍ رُدُّهَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ بِمَعْرُوفَةٍ خَيْلُنَا صَبَاحًا .

وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ فَقُلْتَ : وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعْقِرَا وَلَا قَاصِرًا عَنْكَ مَأْمُورًا ، عَلَى قَوْلِكَ : لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا عَمْرُوٌ مُنْطَلِقًا ، [أَوْ] وَلَا مُنْطَلِقًا عَمْرُو (٣) .

وَقَوْلُ : مَا كُلُّ سَوَادَةٍ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءُ شَحْمَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ

(١) سبق الكلام عليه في ص ٥٢ .

(٢) الآية ١١٢ من سورة البقرة .

(٣) أبو الحسن : « هذا كله يجوز فيه النصب وإن كان الآخر ليس من سبب الأول ، لأن ليس قدمت فيها الخير أو أخرته فهو سواء . وليس هذان البيتان على ما زعم سيويوه - بمعنى في الجر - لأنه يجوز عنده العطف وإن لم يكن الثاني من سبب الأول » . وبعده في الأصل : « فزعم أبو الحسن أنهما غلط منه ، وأن العطف على عاملين جائز مثل قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس : وفي خلقكم وما يبت من دابة آيات . فجَزَّ الآيات وهي في موضع نصب . ومثله : لعل هدى أو في صلال ميين » .

[شحمة] . وبيضاء في موضع جرّ ، كأنك أظهرت كلّ ^(١) فقلت : ولا كلّ
بيضاء . قال الشاعر أبو ذؤاد :

أَكُلُّ أَمْرِيءَ تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارِي تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ^(٢)

فاستغنيت عن تثنية كلّ لذكرك إتياء في أول الكلام ^(٣) ولقلة التباسه على
المُخاطَبِ . وجاز كما جاز في قولك : ما مثّل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن
شئت قلت : ولا مثّل أخيه . فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه .
وتفريقه أن تقول : ما مثّل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يَكْرَهُ ذاك . ومثّل ذلك
ما مثّل-أخيك ولا أهلك يقولان ذاك ^(٤) . فلمّا جاز في هذا جاز في ذلك .

هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله

وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك .

(١) ط : « لفظت بكل » . وقال السوراني : احتج بعض الناس أن هذا عطف على
عاملين ، وذلك أن ببيضاء جر عطفًا على سوداء والعامل فيها كل ، وشحمة نصب عطفًا
على ثمرة خبر ما ، فقال سيويه : ليس ذلك عطفًا على عاملين ، وتأوله على أن ببيضاء مجرور
بكل أخرى مقدرة بعد لا ، وليست بمعطوفة على سوداء . ومثّل ذلك تأول سيويه في قول أبي
ذؤاد التالي .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٦ بدون نسبة . وفي كامل المبدع ١٦٣ : « وأنشد
سيويه لعدي بن زيد العبادي » . وفي حواشيه : « الصحيح أنه لأبي ذؤاد الإبادي » .
وكذا نسب إلى عدى في الكامل ٤٨٩ .

(٣) ط : « فاستغنيت عن تثنيتة بذكره إياك في أول الكلام » . والمراد بالتثنية
ذكره ثانيا .

(٤) ما بعده من الكلام ليس في ط .

والوجه فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بينَ الخبْرَيْنِ ، وليس ينقضُ إجرأؤه عليك
 المعنى ^(١) . وأن يكونَ آخِرُهُ على أولِهِ أولى ، ليكون ^(٢) حالُهُما في الباءِ سواءَ
 كحالهما في غيرِ الباءِ ، مع قُرْبِهِ منه .

٣٤

وقد حَمَلَهُم قُرْبُ الجَوَارِ على أنْ جَرُّوا : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ حَرْبٌ ، ونحوه ،
 فكيف ما يَصِحُّ معناه .

ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأَسَدِيِّ ^(٣) :
 مُعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَّرَ فَأَسْجِجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ ^(٤)

لأنَّ الباءَ دخلتْ على شيءٍ لو لم تَدْخُلْ عليه لم يُخَلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجَّ إليها
 وكان نصباً . ألا ترى أنَّهم يقولون : حسبُك هذا ، وحسبك هذا ، فلم تَغَيِّرِ الباءَ

(١) ط : « عليه المعنى » .

(٢) في الأصل : « يكون » وأثبت ما في ط .

(٣) في الأصل : « عقيلة » ، صوابه في ط والخزاعة ١ : ٣٤٣ .

(٤) أسجج : ارفق وسهل . يشكو إلى معاوية بن أبي سفيان جُورَ عماله . وقد
 رُدَّ على سيبويه رواية البيت بالنصب هذه ؛ لأنَّ البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده
 ما يدل على ذلك ، وهو قوله :

أَكَلَمَ أَرْضَنَا فَجَرَزْغَمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَالَمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ

قال الشنتمري : « وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز
 أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذي أنشده رده إلى لنته
 فقبله منه سيبويه منصوبة ، فيكون الاحتجاج بلفظ المنشد لا بقول الشاعر » . وانظر
 التصحيف للعسكري ٢٠٧ . وبعده في ط :

أَدِيرُوهَا بِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغُرُضَ الْبَعِيدَا

مَعَتَى ^(١) . وجرى هذا مجراه قبل أن تَدْخُلَ الباءُ ، لأنَّ بحسبك في موضع ابتداء . ومثل ذلك قول لييد :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالْذَا وَدُونَ مَعِدٍّ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَاضِلُ ^(٢)

وَالْجَرُّ الْوَجْهَ .

ولو قلت : ما زيد على قومنا ولا عندنا كان النصب ليس غير ، لأنه لا يجوز حملُه على على . ألا ترى أنك لو قلت : ولا على عندنا لم يكن ، لأنَّ عندنا لا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظرفاً ، وإنما أردت أن تُخْبِرَ أنه ليس عندكم .

وتقول : أخذتُنا بالَجُودِ وَفَوْقَهُ ، لأنه ليس من كلامهم وَفَوْقَهُ .

ومثل « وَدُونَ مَعِدٍّ » قول الشاعر ، وهو كعب بن جُعَيْل :

أَلَا حَيُّ ثُلَمَانِي عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا ^(٣)

(١) ط : « ألا تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى » .

(٢) في الأصل : « فليسمعك العواذل » ، صوابه في ط وديوان لييد ٢٥٥ والخزانة ٣٣٩ : وشرح شواهد المغنى ٥٥ ، ٢٩٣ . وقيله :

فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

يقول : انتسب إلى عدنان أو معد ، فإن لم تجد من بينك وبينهما من الآباء باقيا فاعلم أن مصيرك مصيرهم ، فوجب أن تنزع عما أنت عليه . ترعك : تكفك . وأراد بالعواذل ما يزعجه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره . وأصل العدل اللوم . وفي البيت حمل « دون » الأخيرة على موضع الأولى ، إذ « من » قبل الأولى زائدة .

(٣) الثدمان : المجلس على الشراب ، يقال للواحد والجمع . وشاهده عطف « غدا » على « محل » اليوم ، لأنه مسبوق بمن الزائدة .

وقال المعجّاج :

كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ جِدَارًا ^(١)

وتقول : ما يزيدُ كعمرو ولا شبيهها به ، وما عمرو كخالد ولا مُفْلِحًا ،
النصبُ في هذا جيّد ، لأنك إنما تريد ما هو مثلُ فلانٍ ولا مُفْلِحًا . هذا وجه
الكلام ^(٢) . فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يُشبهه جررت ، وذلك قولك :
ما أنت كزيد ولا شبيه به ، فإنما أردت ولا كَشَبِه به .

وإذا قلت ما أنت بزيد ولا قريبًا منه فإنه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن
قبل أن تجيء بها ^(٣) ، وأنت إذا ذكرت الكاف ثُمّ ثُلّ . وتكون قريبًا ههنا إن
شئت ظرفًا . فإن لم تجعل قريبًا ظرفًا جاز فيه الجرُّ على الباء والنصب على
الموضع ^(٤) .

هذا باب الإضمار في ليسَ وكانَ كالإضمار في إنَ

إذا قلت : إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ ، وَإِنَّ أُمَّةَ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ .

(١) ديوان المعجّاج ٢١ . يصف ثوراً وحشياً أو حماراً خرج من بلد إلى بلد يأسأ
من مرعى كان فيه ، أو خوفاً من صائد أحس به . والكشع : الجنب أو الخصر . ويقال
لكل من أضمر شيئاً ونواه : طوى عليه كشحاً ، وإنما نوى الثقله مختاراً لذلك . وشاهده
كالذي قبله في زيادة من ؛ لأن معناه يَأْسَةُ الْيَائِسِ .

(٢) ط : معنى الكلام .

(٣) يعني أنها زائدة .

(٤) أبو الحسن : « والفصل بين الجر والنصب في قولك : ما أنت كزيد ولا شبيهها
به ، أنك إذا جررت الشبه فقد أثبت شبيهها . وإذا نصبت فلم تثبت ها هنا شبيهها بزيد . »

فمن ذلك قول [بعض] العرب : ليس خَلَقَ الله مثله . فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تُعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في لائه .

وسوف نبين حال هذا في الإضمار وكيف هو ، إن شاء الله . قال الشاعر ، وهو حميد الأرقط :

فأصبَحُوا والنوى عالي مُعْرِسِيهِمْ

وليس كل النوى تُلقى المساكين^(١)

٣٦ فلو كان كل على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كل ، ولكنه انتصب على تُلقى . ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت^(٢) فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول ، وهذا لا يحسن^(٣) . لو قلت : كانت هذا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجوز ، وكان قبيحا .

(١) أمالي ابن الشجري ٢٠٣ ، ٢٠٤ والأزمنة والأمكنة للمرزوق ٢ : ٣١٧ . يصف أضيافا جياعا نزلوا به . المعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل . يقول : أكلوا كثيراً من التمر ، وألقوا كثيراً من النوى ، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضه . وقوله كما في ط :

باتوا وجلتنا السُّهريز بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

(٢) ط : « تقدمت » . قال السيرافي : يعني لا يجوز أن ترفع المساكين بليس وقد جعلت الذي يلى ليس لفظ كل ، وهو منصوب بتلقى . وكان وليس وأخواتها لا يلين منصوب بغيرهن ، لا يجوز كانت زيدا الحمى تأخذ أو كانت زيدا تأخذ الحمى . وذلك أن كان وبابها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلا شيء تعمل فيه أو في موضعه .

(٣) بعده في الأصل : « ولا يجوز » .

ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء ، العَجَبُ ، سمعناه مَن يوقُّ بعريته :

إذا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ

وَأَخَرُ مُتْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ (١)

[أضمرَ فيها (٢)] . وقال بعضهم : كَانَ أَنْتَ حَيْرٌ مِنْهُ [كأنه قال : إنه أنت خيرٌ منه] . ومثله : ﴿ كَذَّ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ (٣) ﴾ ، [وجاز هذا التفسير لأنَّ معناه كادَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَزِيغُ ، كما قلت : ما كَانَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ عَلَى إِعْمَالٍ مَا كَانَ الْأَمْرُ الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، فجاز هذا إذ كَانَ معناه مَا الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ .

وقال هشامٌ أَخُو ذِي الرُّمَّةِ :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُولُ (٤)

ولا يجوز ذا في ما في لغة أهل الحجاز ؛ لأنَّه لا يكون فيه إضمارٌ .

ولا يجوز أن تقول : مَا زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ضَارِبًا ، وَمَا زَيْدًا أَنَا قَاتِلًا ، لأنَّه لا يَسْتَقِيمُ ، كما لم يَسْتَقِمْ في كَانَ وَلَيْسَ ، أَنْ تَقْدِّمَ مَا يَقَعُ فِيهِ الْآخِرُ . فَإِنْ رَفَعْتَ الْخَبَرَ حَسَنَ حَمْلِهِ عَلَى اللُّغَةِ التَّمِيمَةِ ، كما قلت : أَمَا زَيْدًا فَأَنَا ضَارِبٌ ،

(١) أمال ابن الشجري ٢ : ٣٣٩ .

(٢) أى في كَانَ .

(٣) هذه قراءة جمهور القراء . وقرأ حمزة وحفص : ﴿ تَزِيغُ ﴾ بالياء . تفسر أَيْ حَيَان ٥ : ١٠٩ في الآية ١١٧ من التوبة .

(٤) شرح شواهد المغنى ٢٤٠ . وذكر السيوطي أنه برمته من قصيدة كعب بن زهير « بابت سعاد » .

كأنك لم تذكر أما وكأنك لم تذكر ما ، وكأنك قلت : هذا أنا ضارب .

وقال مُزاحِمُ الْعُقَيْلِي :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنَى أَنَا عَارِفٌ ^(١)

وقال بعضهم :

• وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنَى أَنَا عَارِفٌ •

لِزِمَ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ فَرَفَعَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا عَارِفٌ ، فَأَضْمَرَ الهاءَ فِي عَارِفٍ . وَكَانَ الْوَجْهُ عَارِفُهُ حَيْثُ لَمْ يُعْمَلْ عَارِفٌ فِي كُلِّ ، وَكَانَ هَذَا أَحْسَنَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَدْعُونَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي كَلَامِهِمْ وَفِي الشَّعْرِ كَثِيرًا ، وَذَلِكَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَا يَكَادُ يَكُونُ فِي شَعْرِ . وَسَتَرَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٣٧

هذا باب ما يُعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ

وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ تَمَكُّنُهُ

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ . زَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ . وَهَذَا تَمْثِيلٌ وَلَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ .

(١) شرح شواهد المغنى ٣٢٨ . ذكر أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدوها ، فسأل عنها فقالوا له : تعرفها ، أى تطلبها وسل عنها في منازل الحج من منى . فقال : لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل . وشاهده نصب كلاً بعارِفٍ مع جعل ما تميمية . وفي رواية رفع « كل » تكون ما حجازية والجملة بعدها خير لما ، وليس فيها إضمار لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار في ما كما أمكن في ليس لنصب كلاً بعارِفٍ كما نصب كل النوى بيلقى .

ولا يجوز أن تُقَدَّمَ عَبْدُ اللَّهِ وتَوَخَّرَ ما ولا تَزِيلُ شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحَسِّنُ ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا .

وبناؤه أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ وَافْعَلَ ، هذا ؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف ، فجعلوا له مثلاً واحداً يَجْرَى عليه ، فشَبَّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو لَأَتْ وما . وإن كان من حَسَنَ وَكَرَّمَ وَأَعْطَى ، كما قالوا أَجْدَلُ فجعلوه اسماً وإن كان من الجدَل وأَجْرَى مُجْرَى أَفْكَلَ .

ونظير جعلهم ما وحدها اسماً قول العرب : إئِى مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ ، أى من الأمر أَنْ أَصْنَعُ ، فجعل مَأْ وحدها اسماً .

ومثل ذلك غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا ، أى نِعَمَ الغَسْلِ .

وتقول : ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا ، فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى ^(١) .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلَيْنِ وَالْمَفْعُولَيْنِ

اللَّذِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ بِفَاعِلِهِ مِثْلَ الَّذِي يَفْعَلُ بِهِ

وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ ^(٢)

وهو قولك : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ ، وَضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، تَحْمِلُ الْإِسْمَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَلِيهِ . فَالْعَامِلُ فِي اللَّفْظِ أَحَدُ الْفَاعِلَيْنِ ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى

(١) بعده في الأصل : « قَالَ الْأَخْفَشُ : وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ أَحْسَنَ صِلَةٍ لِمَا وَأَضْمَرْتَ الْخَبَرَ . فَهَذَا أَقْبَسُ وَأَكْثَرُ . وَقَالُوا : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا . وَزَعَمَ أَبُو عَمْرٍو أَنَّ مَا بَعْدَ الدَّارَةِ لَيْسَ عَنْ سَيِّوِيهِ وَأَنَّهُ خَطَأٌ . يَعْنِي قَوْلُهُ وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ . وَقَالَ : هَذَا كَلَامُ الْأَخْفَشِ . وَقَوْلُهُ : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ » .

(٢) هو ما سَمِيَ فيما بعد بِبَابِ التَّنَازُعِ .

فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع^(١) إلاَّ أنه لا يُعمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٍ ورفعٍ .
 وإنَّما كان الذى يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقضُ معنى ، وأنَّ
 المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأول قد وقع بزيِّد ، كما كان تحسَّنتُ^(٢) بصدريه وصدري
 زيد ، وجه الكلام ، حيث كان الجرُّ فى الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من
 الفعل ولا تنقض معنى . سوَّوْا بينهما فى الجرِّ كما يستويان فى النصب .

ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطَبِ ، قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَالْحَافِظِينَ
 فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾^(٣) فلم يُعمَلِ الآخر فيما
 عمل فيه الأول استغناءً عنه^(٤) ومثُل ذلك : ﴿ وَخَلَعُوا ثِيَابَهُمْ مِنْ يُفُجْرُكٍ ﴾ .
 وجاء فى الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا ، وذلك قول قيس بن
 الخطيم :

(١) يعنى وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٢) كذا فى ط والسيرافى . وفى الأصل : « حسنت » . وفى اللسان : « خشنت
 صدره تخشيتا : أو غرت ، قال عنترة :
 لعمرى لقد أعذرت لو تعلريننى وخشنت صدرأ جيبه لك ناصح »

(٣) فى الأصل و ط والسيرافى أيضاً : « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات
 والحافظين فروجهم والحافظات » وهو تحريف للآية ٣٥ من سورة الأحزاب رددته إلى
 نصابه بحمد الله . انظر ما كتبت فى تحقيق النصوص ٣٩ . ومن عجب أن تمر القرون
 ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء .

(٤) حذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم . والتقدير
 والحافظات والذاكرات . تفسير أبى حيان ٧ : ٢٣٢ .

- ٣٨ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (١)
 وقال ضابئُ البرجُمي :
 فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغْرِيبٌ (٢)
 وقال ابنُ أحمَر :
 رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٣)

(١) ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٣ - والصواب نسبه إلى عمرو بن امرئ القيس كما في الخزانة ٢ : ١٩٣ وجمهرة أشعار العرب ١٣٧ في قصيدة له . ونسب إلى درهم بن زهد الأنصاري في الإنصاف ٦٥ . وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٦ ، ٣١٠ . والمراد نحن بما عندنا راضون . فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت وما يليه مقويا لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضلة ، لأن حذف خبر المبتدأ وهو عمدة أشد من حذف الفضلة .

(٢) الخزانة ٤ : ٨١ ، ٣٢٣ والكامل ١٨١ وشواهد المغني ٢٩٣ وشرح المرزوقي للحماسة ٩٣٦ والإنصاف ٦٥ واللسان (قير) . قاله في السجن حينما حبسه عثمان لهجائه قوما من بني جرول بن نهشل . وقيار : اسم فرسه . والرحل : المنزل . أراد : فإني بها لغريب . وإن قيارا بها لغريب .

(٣) البيت يروى أيضاً للأزرق بن طرفة القراصي ، كما في اللسان (جول) إذ يروى أيضاً : « ومن جول الطوي » . والصواب « ومن أجل الطوي » كما ذكر ابن بري ، قال : لأن الشاعر كان بينه وبين خصمه حكومة في بحر ، فقال خصمه : إنه لص ابن لص ، فقال هذا الشعر . وبعده :

دعاني لصاً في لصوص وما دعا بها والدي فيما مضى رجلاً

وانظر شرح المرزوقي للحماسة ٩٣٦ . والطوي : البئر المطوية بالحجارة . رماني ، أي قذفني بأمر أكرهه .

فَوَضَعَ [في] موضع الخبر لفظَ الواحد لأنه قد عَلِمَ أَنَّ مخاطَبَ
سَيَسْتَدَلُّ [به على أن الآخرين في هذه الصفة] . والأوَّلُ أجودُ ^(١) لأنه لم يَضَعْ
واحدًا في موضع جمع ، ولا جمعًا في موضع واحد .

ومثله قولُ الفرزدق :

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى

وَأَنبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غُلُورٍ ^(٢)

ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر ^(٣) لعلمِ المخاطَبِ أن الأول
قد دخل في ذلك . ولو لم تُحْمَلِ الكلامُ على الآخرِ لقلت : ضربتُ وضربوني
٢٩ قومك ، وإنما كلامهم : ضربتُ وضربني قومك . وإذا قلت ضربني ، لم يكن
سبيلٌ للأوَّلِ ، لأنك لا تقول ضربني وأنت تجعلُ المضمرَ جميعًا ، ولو أعملت
الأوَّلَ لقلت مررتُ ومرَّ بي يزيد . وإنما قُبِحَ هذا أنهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا
لم يَنْقُضْ معنى . قال [الشاعر ، وهو] الفرزدق :

(١) أى حذف المفعول من نحو ضربت وضربني زيد ، ونخلع وتترك من
يفجرك . أما حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني في الأمثلة الأخرى فقد ترتب عليه
وضع الواحد في موضع الجمع ، ووضع الجمع في موضع الواحد كما رأيت .

(٢) وكلنا نسب إلى الفرزدق في الإنصاف ٦٦ ، ولم أجده في ديوانه . أى
ضمنت له جنايته . وغير سيبويه يقدر هذه الشواهد كلها إلا الأول منها على التقديم
والتاخير ، أى على الحذف من الثاني لا الأول . وتقدير سيبويه أولى لاطراده في جميع هذه
الشواهد .

(٣) ط : « استغناء بالآخر ولعلم ... » .

وَلَكِنْ نَصَفَا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَيَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ ^(١)

وقال طفيل الغنوي :

وَكَمْثًا مُثَمَّاةً كَأَنَّ مُتَوْنَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ ^(٢)

وقال رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى ثَغْنِي بِهِ سَيْفَانَةً تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ ^(٣)

فالفعل الأول في كل هذا مُثَمَّلٌ في المعنى وغير مُثَمَّلٌ في اللفظ ، والآخِرُ مُثَمَّلٌ في اللفظ والمعنى .

(١) ديوان الفرزدق ٨٤٤ برواية « ولكن عدلا » ، وهما سواء ، فإن النصف بالكسر معناه العدل . وأنشده برواية سيويه في الإنصاف ٦٣ . وقوله في الديوان . وليس يعدل أن سببت مقاعسا بأبائي الشم الكرام الخضارم

يقول : ليس من الإنصاف أن أسأت مقاعسا بأبائي ، وذلك لضعفهم وشرى ، فلا أذم عرضي بدم أعراضهم ، ولكن الإنصاف أن أسب أشراف قريش وتسيني . وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف بن قصي . وهاشم وعبد شمس أخوان توأمان . جهرة أنساب العرب ١٤ . فهاشم في البيت معطوف على عبد شمس لا على مناف . وهو شاهد على إعمال العامل الثاني أيضاً :

(٢) وهذا شاهد كذلك على إعمال الثاني . والبيت في ديوان طفيل ٧ والإنصاف ٦٣ وأساس البلاغة (شعر) واللسان (دمي) . والحيل الكمت : المشربة حمرة ، جمع كمت . وللمداعة : الشديدة الحمرة . متونها : ظهورها ، جمع متن . استشعرت : كأنها لبست منه شعاراً .

(٣) الإنصاف ٦٣ . وصف منزلا خلا من أهله . تغنى به : تقيم . والسيفانة : المشوكة الشبيهة بالسيف في إرهافه . تصبي الحليم : تدعوه إلى الصبا . أراد : لقد أرى سيفانة تغنى به سيفانة .

فإن قلت : ضربت وضربوني قومك نصبت ، إلا في قول من قال : أكلوني
البراغيث ، أو تحمله على البذل فتجعله بدلاً من المضمر ، كأنك قلت : ضربت
وضربني ناس بنو فلان .

وعلى هذا الحد تقول : ضربت وضربني عبد الله ، تضير في ضربتي كما
أضمرت في ضروني .

فإن قلت : ضربتي وضربتهم قومك ، رفعت لأنك شغلت الآخر
فأضمرت فيه ، كأنك قلت ضربتي قومك وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن
تجعل ههنا البذل كما جعلته في الرقع . فإن فعلت ذلك لم يكن بد من ضروني ،
لأنك تضير فيه الجمع . قال عمر بن أبي ربيعة :
إذا هي لم تستك بعود أراكه

تُخل ، فاستأثت به ، عود إسجيل (١)

لأنه أضمر في [آخر] الكلام . وقال المزار الأسدي :

فرد على القواد هوى عميداً وسؤل لو يبين لنا سؤالا (٢)

وقد نعتي بها ونرى عصوراً بها يقتدنا الخرد الخدالاً (٣)

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٩٠ . والصحيح نسبه إلى طفيل الغنوي في ديوانه
٣٧ من قصيدة طويلة له . وقد نبه الأصمعي إلى ذلك كما في الشتمرى . يصف امرأة
تستعمل سواك الأراك والإسحل ، حسب تنقلها في المواضع التي تنبت . أو هي تداول
بينهما لا تفارق أحدهما . تنخل : اختير .

(٢) ط والشتمرى : ه السؤال . وثاني البيتين في الإنصاف ٦٤ بدون نسبة .
وقد أنشد سيويه الأول ليرى أن القوافي منصوبة . وصف منزلا . العميد : الشديد
البالغ . بين السؤال أى جواب السؤال .

(٣) بها ، أى بالمنزل ، أنه لما أنه في معنى الدار . والمصور : الدهور . نصبه على
الظرف . يقتدنا : يمل بنا إلى الصبا . والخرد : جمع خريدة ، وهي الخفرة الحثية .
والخدال : جمع خدلة ، وهي الغليظة الساق الناعمة .

حدثنا [به] أبو الخطاب عن شاعره .

وإذا قلت : ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلا من هم ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل ، والفاعل هنا جماعة وضمير الجماعة الواو .

وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك ، إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل^(١) . وإنما قلت : ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل .

وقال امرؤ القيس^(٢) :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفايني ولم أطلب قليل من المال^(٣)
فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده المالك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى .

وقد يجوز : ضربت وضربني زيدا ؛ لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً ، والوجه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً .

ومثل ذلك في الجواز : ضربت وضربت قومك ، والوجه أن تقول : ضربوني وضربت قومك ، فتحمله على الآخر . فإن قلت : ضربت وضربت قومك

(١) ط : « لأن الفعل لا يخلو من فاعل » .

(٢) ط : « وأما قول امرئ القيس » .

(٣) ديوان امرئ القيس ٣٩ والخزانة ١ : ١٥٨ والإنصاف ٦٤ . يصف بعد

فجائز وهو قبيح : أَنْ تَجْعَلَ اللفظ كالواحد كما تقول : هو أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ وَأَكْرَمُ بَنِيهِ وَأَنْبَلُهُ ^(١) .

ولا بد من هذا ، لأنه لا يخلو الفعل من مضمَرٍ أو مظهرٍ مرفوعٍ من الأسماء ، كأنك قلت إذا مثله : ضربني مَنْ ثُمَّ وضربتُ قومَكَ . وترك ذلك أجود وأحسن ، للتيان الذي [يعني] بعده ، فأضمر مَنْ لذلك .

قال الأخفش ^(٢) : فهذا ردىءٌ في القياس يَدْخُلُ فِيهِ ^(٣) أَنْ تقول : أَصْحَابُكَ جَلَسَ ، تضرع شيئاً يكون في اللفظ واحداً . فقوهم : هو أَظْرَفُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْجَمَاعَةَ : هَذَا غَلَامُ الْقَوْمِ وَصَاحِبُهُ لَمْ يَحْسَنْ .

هذا باب ما يكون فيه الاسم مبتدأ على الفعل قلّم أو أحرز

وما يكون فيه الفعل مبتدأ على الاسم

فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربتُ زيداً ، وهو الحدُّ ، لأنك تريد أن تُعْمِلَهُ وتَحْمِلَهُ عليه الاسم ، كما كان الحدُّ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمراً ، حيث كان زَيْدٌ أَوَّلَ ما تشغَلُ به الفعل ^(٤) . وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فِيهِ . وإن قَدِمَتِ الاسمُ فهو عربيٌّ جيّدٌ ، كما كان ذلك عربيّاً جيّداً ، وذلك قولك : زَيْدًا ضَرِبْتُ ، والاهتمام

(١) انظر لهذا الأسلوب اللسان (ثقل ٩٣ وحنا ٢٢١) قال ابن الأثير : إنما واحد الضمير ذهاباً إلى المعنى ، أى من وجد أو خلق .

(٢) قال الأخفش ، ليست في ط . جعل الكلام بعده من صلب كلام مسبوقة .

(٣) ط : عليه .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : حيث كان زيد يشغل يشغل عنه الفعل .

والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءً ، مثله في ضَرَبَ زيدٌ عمرا وضَرَبَ عمرا زيدٌ .

فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ : زيدٌ ضربه ، فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك ^(١) مبنًى عليه الفعلُ أنه في موضع منطلقٍ إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ ، فهو في موضع هذا الذي بُنى على الأول وارتفع به ، فإنما قلتَ عبدُ الله فنسبته له ^(٢) ثم بنيتَ عليه الفعلَ ورفعته بالابتداء .

ومثلُ ذلك قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ^(٣) ﴾ . وإنما حَسُنَ أن يبنى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعَمَّلاً في المَضْمَرِ وشَقَلَتْ به ، ولولا ذلك لم يحسنَ ؛ لأنك لم تشغله بشيء .

وإن شئت قلت : زيدًا ضربه ، وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره ^(٤) ، كأنتك قلتَ : ضربتُ زيدًا ضربه ، إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعلَ هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسمُ ها هنا مبنًى على هذا المضمر .

ومثلُ تركِ إظهار الفعلِ ها هنا تركُ الإظهار في الموضع الذي تَقَلَّمَ فيه الإضمار ^(٥) . وستراه إن شاء الله .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وإنما يريد بقوله » .

(٢) ط : « فنبهته له » .

(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت ، وهي قراءة الجمهور . وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين . والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش : ثمودًا ، منونة منصوبة . تفسير أبي حيان ٧ : ٤٩١ .

(٤) ط : « تفسيره » .

(٥) ورد في الأصل بعد نهاية البيت التالي ما يتعين أن يكون حاشية لهذا الكلام ، وهو « وقوله ترك الإظهار في هذا الموضع الذي تقدم فيه الإضمار ، يعني نعم رجلا ، لأن في نعم اسمًا مقدما مضمرًا لا يجوز إظهاره » .

وقد قرأ بعضهم : ﴿ وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾ . وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع ، قال بشر بن أبي حازم :

فَأَمَّا نَعِيمٌ نَعِيمٌ بِنُ مَرٍّ فَالْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوَى نِيَامًا ^(١)

ومنه ^(٢) قول ذى الرمة :

إِذَا أَبْنُ أُمَى مُوسَى يَلَالُ بَلْعَتِهِ فَقَامَ بَفَاسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرٌ ^(٣)

فالنصب عربى كثير ، والرفع أجود ^(٤) ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب

(١) ديوان بشر ١٩٠ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٤٨ والمعالى الكبير ٩٣٧ واللسان (روب) . ابن الشجرى : الروى : الذين استقلوا نوما ، الواحد روبان . ومثله فى اللسان ، وقال : وقال الأصمعى واحداهم رائب ، مثل مائق وموق وهالك وهلكى . قال الشنترى : « استشهد به على أن حكم الاسم بعد أما حكمه فى الابتداء ، لأنها لا تعمل شيئا ، فكأنها لم تذكر قبله » .

(٢) ط : « ومثله » .

(٣) ديوان ذى الرمة ٢٥٣ والخزانة ١ : ٤٥٠ وشواهد المغنى ١١٨ والكمال ٦٢٠ . مخاطب ناقته فيقول : إذا بلغتنى المملوح ، وهو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، فقد استغنيت عنك لأنى سأحل عنده فى خصب وسعة واستقرار ، فلا أحتاج إلى الرحيل . والوصل بالكسر : واحد الأوصال ، وهى المفاصل . ودخول الفاء على الفعل ها هنا لأنه فى معنى الدعاء على الناقاة .

(٤) يعنى على الابتداء لا على إعمال فعل مفسر ، كأن مذهبه جواز الرفع والنصب بعد إذا ، وإن كان فيها معنى الشرط ، لأنها غير عاملة ، فيكتفى بما فى جملة الابتداء من ذكر الفعل ، فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل . وهذا أحد توجيهين للشنترى . وكان الأخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، كما فى المغنى . وقال الزجاج : الرفع فيه بمعنى إذا بلغ ابن أبى موسى . يعنى على النيابة عن الفاعل .

إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدا وزيدا ضريت ، ولا يُعْمَلُ الفعلُ في مضمر ، ولا يتناول [به] هذا المتناول البعيد . وكلُّ هذا من كلامهم . ومثل هذا : زيدا أعطيت ، وأعطيت زيدا ، وزيدا أعطته ؛ لأن أعطيت بمنزلة ضريت . وقد بين المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب ^(١) .

فإن قلت : زيد مررت به فهو من النصب أبعد من ذلك ، لأن المضمر [قد] خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء ، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ ، فصار يقولك : زيد لقيت أخاه . وإن شئت قلت : زيدا مررت به تريد أن تُفسر به مضمرًا ^(٢) ، كأنك قلت إذا مثلت ذلك : جعلت زيدا ٤٣ على طريق مررت به ، ولكنك لا تظهر ^(٣) هذا الأول لما ذكرت لك .

وإذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به . والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهدت زيدا ياهانتك أخاه ، وأكرمته بإكرامك أخاه . وهذا النحو في الكلام ^(٤) كثير ، يقول الرجل إنما أعطيت زيدا ، وإنما يريد لمكان زيد أعطيت [فلانا] . وإذا نصبت زيدا لقيت أخاه ، فكأنه قال : لا هنت زيدا لقيت أخاه . وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، فجرى هذا على ما جرى عليه [قولك] أكرمت زيدا ، وإنما وصلت الأثر إلى غيره ^(٥) .

(١) انظر ما سبق في ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) أي بالفعل المذكور فعلا مقدرا . وفي ط : « له مضمرًا » خلافا للأصل والسيراق .

(٣) ط : « ولكنه لا يظهر » .

(٤) ط : « كلامهم » .

(٥) الأثر بالضم ، والمآثرة والمآثرة ، بفتح التاء وضمتها : المكرمة .

والرفع في هذا أحسن وأجود ، لأنَّ أقربَ إلى ذلك أن تقول : مررتُ بزيد
ولقيتُ أبا عمرو .

ومثل هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه « أيهم » وذلك قولهم :
أيهم تر يأتك ، وأيهم تره يأتك . والنصبُ على ما ذكرتُ لك ، لأنه كأنه قال :
أيهم تر تره يأتك ، [فهو] مثلُ زيد في هذا الباب ^(١) . وقد يفارقهُ في أشياء
كثيرةً متىَّ إن شاء الله .

هذا باب ما يجرى ممَّا يكون ظرفاً هذا المجرى

وذلك [قولك] : يومُ الجمعة ألقاك فيه ، وأقلُّ يومٍ لا ألقاك فيه ، وأقلُّ يومٍ
لا أصومُ فيه ، وخطيئةُ يومٍ [لا] أصيدُ فيه ^(٢) ، ومكانكم قمتُ فيه . فصارت
هذه الأحرُفُ ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله ، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء
الفعل على الاسم الأول ، فكأنك قلتُ : يومُ الجمعة مباركٌ ومكانكم حسنٌ ،
وصار الفعلُ في موضع هذا ^(٣) .

وإنما صار هذا كهذا حين صار في الآخرِ إضمارُ اليوم والمكان ، فخرج
مِن أن يكونَ ظرفاً كما يخرجُ إذا قلتُ : يومُ الجمعة مباركٌ ، فإذا قلتُ : يومُ
الجمعة صمتهُ ، فصمتهُ في موضع مباركٍ حيثُ كان المضمَرُ هو الأولُ كما كان
المباركُ هو الأولُ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « على ما ذكرتُ فقولهم أيهم تره يأتك مثل زيد
في هذا » .

(٢) خطيئة يوم ، أي طيل يوم . اللسان (خطأ ٦١) .

(٣) بعده في الأصل بدون نيبة إلى الأخفش : « يعني مبارك ، كما كان زيد
ضربته بمنزلة زيد منطلق » .

ويَدْخُلُ النَّصْبُ [فيه] كما دخل في الاسم [الأول] ، ويجوز في ذلك :
يَوْمَ الْجُمُعَةِ آتَيْكَ فِيهِ وَأَصُومُ فِيهِ ، كما جاز في قولك : عَيْدَ اللَّهِ مَرِثَ بِهِ ، كَأَنَّهُ
قال : أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَنَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ ثُمَّ فُسِّرَ فَقَالَ أَلْقَاكَ فِيهِ . وإن شاء
نصبه على الفعل نفسه كما أَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، كُلُّ
ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . أَوْ نَصَبَهُ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ [لفعل] أَضْمَرَهُ ، وَكَأَنَّهُ قال : يَوْمَ
الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ .

والنَّصْبُ فِي : يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمِّمَتْ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرِّتُهُ ، مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ :
عَيْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ نَصَبَهُ بِأَنَّهُ ظَرَفٌ ^(١) ، وَإِنْ شَاءَ أَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلَ
كَأَنَّهُ أَعْمَلُهُ فِي عَيْدِ اللَّهِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ .

وَلَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مَبْنِيًّا عَلَى الْاسْمِ وَلَا يَذْكُرُ عِلْمًا
إِضْمَارِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ لَفْظِ الْإِعْمَالِ فِي الْأَوَّلِ وَمِنْ حَالِ بِنَاءِ الْاسْمِ عَلَيْهِ
وَيَشْفَقُهُ بَغِيرِ الْأَوَّلِ ، حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَعْمَلُ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي
الشَّعْرِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ . قال الشاعر ، وَهُوَ أَبُو النَّجْمِ الْعِجْلِيُّ :
قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ ^(٢)

فَهَذَا ضَعِيفٌ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ لَا يَكْسِرُ الْبَيْتَ ،
وَلَا يُجِلُّ بِهِ تَرْكُ إِظْهَارِ الْهَاءِ . وَكَأَنَّهُ قال : كُلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ . وقال
أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : إِنْ شَاءَ نَصَبَ فَإِنَّهُ ظَرْفٌ .

(٢) الْخِزَانَةُ ١ : ١٧٣ وَشرح شواهد المغنى ١٨٥ وَأَمَّا ابْنُ الشَّعْرَى ١ : ٨ ،

٩٣ ، ٣٢٦ . أُمُّ الْخِيَارِ : زَوْجَتُهُ . وَيَعْنَى بِالذَّنْبِ الشَّيْبَ وَالصَّلْبَ وَالشَّيْخُوخَةَ .

فَأَقْبَلْتُ زَحْماً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوَبَّ لِيَسْتَ وَيَتَوَبَّ أَجْرٌ^(١)

وقال النجاشي بن تَوَلَّى^(٢) :

فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرُّ^(٣)

سمعناه من العرب ينشدونه . يريدون : نُسَاءُ فِيهِ وَنُسَرُّ فِيهِ .

وزعموا أَنَّ بعض العرب يقول : « شَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ

مَرْغَى^(٤) » ، يُريد : ثَرَى فِيهِ . وقال :

ثَلَاثَ كُلْهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأُخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ^(٥)

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب ، وإنما شبهوه بقولهم :

(١) ديوان امرئ القيس ١٥٩ والخزانة ١ : ١٨٠ وابن الشجري ١ : ٩٣ ، ٣٢٦ . ط : « فتوب على » ، وأشير في حواشيه إلى رواية « نسيت » . وشاهده حذف الضمير من الخبر ، كالذي قبله . وصف أنه طرق محبوبته في ذهول على خيفة من الرقباء ، فجعل يزحف ، أي يمشي رويداً لئلا يشعر به .
(٢) بعده في ط هنا : « وسمعناه من العرب ينشدونه » . وموضعه في الأصل بعد البيت .

(٣) الشنتمرى : « هذا كالذي قبله عند سيويه ، ويجوز عندي فيه وجه آخر ، وهو ما جاز في البيت المتقدم من جعل الفعل نعتاً للاسم » .

(٤) في أماني ابن الشجري ١ : ٣٢٦ : « أي شهر ذو ثرى . والثرى : التراب الندى . والثاني حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول ، أي شهر ترى فيه أطراف العشب . والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ، أي شهر ذو مرغى » .

(٥) البيت من الخمسين التي لا يعرف قائلها . الخزانة ١ : ١٧٧ . قال ابن خلف : « يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن . ويجوز . أن يريد ثلاث نسوة هوينه قتلهن هواه . أو يعني غير ذلك مما يحتمله المعنى » .
وهذا لأنه لا يعرف للبيت سابق ولا لاحق .

الذى رأيتُ فلانَ ، حيثُ ^(١) لم يذكروا الهاء . وهو فى هذا أحسن ^(٢) ، لأنَّ ١٥
 رأيتُ تمامَ الاسمِ ، به يتِمُّ ، وليس بخبر ولا صفةٍ ، فكروهوا طولَه حيثُ كان بمنزلة
 اسمٍ واحدٍ ، كما كرهوا طولَ اشهبابٍ فقالوا : اشهباب . وهو فى الوصف أمثلُ
 منه فى الخبر ^(٣) وهو على ذلك ضعيفٌ ، ليس كحُسْنِه بالهاء ، لأنَّه فى موضع ما
 هو من الاسم وما يجرى عليه ، وليس بمنقطعٍ منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأً ،
 فضايرٌ ما يكون من تمامِ الاسم وإن لم يكن تمامًا له ولا منه فى البناء . وذلك
 قولك : هذا رجلٌ ضربه ، والناسُ رجلانِ : رجلٌ أكرمه ورجلٌ أهنته ، كأنه
 قال : هذا رجلٌ مضروبٌ ، والناسُ رجلانِ : رجلٌ مُكرَّمٌ ورجلٌ مُهان ^(٤) . فإن
 حذفَ الهاء جاز وكان أقوى ممَّا يكون خبرًا . وممَّا جاء فى الشعر من ذلك قولُ
 جرير :

أُبَحِّثُ حَمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شئٌ حَمِيَّتْ بِمُسْتَبَاحٍ ^(٥)

(١) ط : « حين » .

(٢) عن السمرائى : حذف الهاء يكون فى ثلاثة مواضع : فى الصلة ، والصفة
 والخبر . فحذفها فى الصلة حسن وليس بدون إثباتها . وقد ورد بهما القرآن . وحذفها فى
 الصفة دون حذفها فى الصلة وإثباتها أحسن . وحذفها فى الخبر قبيح .

(٣) بعده فى الأصل : « يعنى حذف الهاء » مع عدم نسبتِه إلى الأخفش .

(٤) ط : « وهذا رجل مكرم ورجل مهان » ، صوابه ما أثبت من الأصل .

(٥) ديوان جرير ٩٩ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ . وهو شاهد
 لجواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملة نعت ، لأنه مع للنعت كالصلة مع الموصول .
 وحذفها فى الصلة حسن فضايرها النعت فى ذلك .

يخاطب عبد الملك بن مروان قائلاً : ملكك العرب وأبحت حماها بعد إبانها عليك ،
 وما حميت لا يستطيع أحد أن يستبيحها ، لقوة سلطانك . وتهامة : ما تسفل من بلاد
 العرب ، ونجد : ما ارتفع منها ، كنى بهما عن جميع بلاد العرب .

يريد الهاء . وقال الشاعر ، [الحارث بن كَلْدَةَ] :
فَمَا أَذْرِي أَغَيَّرَهُمْ نَتَاءٍ وَطُولَ الْقَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ^(١)

يريد : أصابوه ، ولا سبيل إلى النصب وإن تركت الهاء لأنه وصف ، كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم ، يعنى الصلة . فمن ثم كان أقوى مما يكون في موضع المبنى على المبتدأ ، لأنه لا يُنصب به . وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمام الاسم ، ألا ترى [أن] قولك: مررتُ بزيد الأحمري كقولك مررتُ بزيد ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت : مررتُ بزيد وأنت تريد الأحمر وهو لا يُعرف حتى تقول الأحمر ، لم يكن ثم الاسم ، فهو يجري منعوتاً مجرى [مررت] بزيد ، إذا كان يُعرف وحده ، فصار الأحمر كأنه من صلاته .

هذا باب ما يُختار فيه إعمال الفعل

٤٦

ما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل

[وذلك قولك : رأيتُ زهداً وعمراً كلمته] ، ورأيتُ عبد الله وزهداً مررتُ به ، ولقيتُ ^(٢) قيساً وبكرًا أخذتُ أباه ، ولقيتُ خالدًا وزهداً اشتريتُ له ثوباً .
وإنما أختير النصب ههنا لأنَّ الاسم الأول مبنى على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبنى على الفعل ، ليجرى الآخر على ما جرى عليه الذى يليه قبله ، إذ كان

(١) أمالي ابن الشجرى ١ : ٥ ، ٣٢٦ و ٢ : ٣٣٤ وتفسير أبى حيان ٨ : ٢١٩ والشاهد فيه كما قبله . والتناؤ : التباعد .

(٢) في الأصل : هـ ورأيت هـ ، وأثبت ما فى ط .

لا ينقض المعنى لو بنيت على الفعل . وهذا أولى أن يُحمَل عليه ما قَرَّبَ جِوَاهِرُه منه ، إذ كانوا يقولون : ضربوني وضربتُ قومَكَ ، لأنَّه يليه ، فكان أن يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ - إذا كان لا يمتنعُ الآخرُ من أن يكونَ مبنياً على ما بُنى عليه الأولُ - أقربُ في المأخذ .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ يُدْخِلْ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ^(١) 》 . وقوله عز وجل : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ آلِ رَسٍّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ^(٢) 》 . ومثله : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ^(٣) 》 . وهذا في القرآن كثير .

ومثل ذلك : كنتُ أخاك وزيدا كنتُ له أخًا ، لأنَّ كنتُ أخاك بمنزلة ضربتُ أخاك . وتقول : لستُ أخاك وزيدا أعتك عليه ، لأنها فعلٌ وتَصَرَّفٌ في معناها كتصَرَّفٌ كانَ . وقال الشاعر ، وهو الربيعُ بن ضُبَيْجٍ الْفَزَارِيُّ ^(٤) :
أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ الْبَلَاخَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا ^(٥)

(١) الآية ٣١ من سورة الإنسان .

(٢) الآية ٣٨ - ٣٩ من سورة الفرقان . وقرئ : « وَثَمُودٌ » بمنع الصرف .

(٣) الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

(٤) في الأصل : ابن ضبيج « صوابه » في ط وجمهرة أنساب العرب ٢٥٥ والمعبرين ٦ والخزانة ٣ : ٣٠٨ . ويقولون : إنَّ الربيعَ يُثَفُّ على مائتي عام .

(٥) البيتان في المراجع السابقة . وفي ط : « وَلَا أَرُدُّ رَأْسَ الْبَعِيرِ » . وصف انتهاء شببيته وذهاب قوته فلا يطيق حمل السلاح لحرب ، وأنه لا يملك رأس البعير إن نفر من شيء ، وإذا خلا بالذئب خشيته على نفسه ، ولا يحتمل العواصف ويردها وأذى المطر لذلك . ويرى : « إِنْ يَفَرَا » من الوقار ، أي لا يملك توقير يعو عند النفار . والرأس هو الموضع الذي يملكه منه ويحاول تسكينه .

وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخِجْدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا

وقد يُتَنَبَّأُ فَيُحْمَلُ عَلَى مِثْلِ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ ، وَهُوَ عَرِي جَيِّدٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَقَيْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو كَلِمَتَهُ ^(١) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَقَيْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو أَفْضَلُ مِنْهُ . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ فِعْلًا . فَإِذَا جَاز أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ ^(٢) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ جَازٌ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ^(٣) . وَأَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الرُّفْعِ : عَبْدُ اللَّهِ لَقَيْتُ وَعَمَرُو لَقَيْتُ أَخَاهُ ، [وَخَالِدًا رَأَيْتَ] وَهَذَا كَلِمَتُ ٤٧ أَبَاهُ . هُوَ هَا هُنَا إِلَى الرُّفْعِ أَقْرَبُ ، كَمَا كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنَ النَّصْبِ أَبْعَدُ ^(٤) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ^(٥) ﴾ ، فَإِنَّمَا وَجَّهَهُ عَلَى [أَنَّهُ] يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ [الْحَالِ] ، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ وَقْفًا وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَجْعَلَهَا وَائٍ عَطِيفٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ وَائٍ الْإِبْتِدَاءِ .

وَمَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ [لِنَصْبِ الْأَوَّلِ] قَوْلُهُ : مَا لَقَيْتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقَيْتُ أَبَاهُ ، تُجَرِّبُهُ عَلَى قَوْلِكَ : لَقَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ ، يَكُونُ الْآخِرُ فِي أَنَّهُ يُدْخِلُهُ فِي الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ هَذَا حَيْثُ

(١) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ : « لَقَيْتَهُ » .

(٢) أَى فِي إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ .

(٣) ط : « الْكَلَامِ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، وَوَضَحَ أَنَّهُ مِنَ الْخَوَاشِي : « يَعْنِي أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْ أَخَاهُ أَبْعَدُ مِنَ النَّصْبِ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبَتْهُ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي ضَرَبَتْهُ وَاقِعٌ بِهِ وَهُوَ فِي ضَرَبَتْ أَخَاهُ غَيْرُ وَاقِعٍ بِهِ » .

(٥) آلِ عِمْرَانَ ١٥٤ .

لم يُدْخِلْهُ ، لأن بل ولكن لا تَعْمَلَانِ شيئاً وتشركانِ الآجَرَ مع الأول ، لأنهما كالواو وثُمَّ والفاء ، فَأَجْرُهَا ^(١) مُجْرَاهُنَّ فِيمَا كَانَ النِّصَبُ فِيهِ الْوَجْهَ ^(٢) وَفِيمَا جَاز فِيهِ الرِّفْعُ .

هَذَا بَابُ يُحْمَلُ فِيهِ الْأِسْمُ عَلَى اسْمِ بُنَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَرَّةً

وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِ مَبْنَى عَلَى الْفِعْلِ

أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ جَاز . فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا بَنَيْتَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ مُبْتَدَأً ، يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ ، إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِي بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ اخْتِيارَ فِيهِ النِّصَبُ كَمَا اخْتِيارَ فِيهِ قَبْلَهُ ، وَجَاز فِيهِ مَا جَاز فِي الَّذِي قَبْلَهُ :

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمَرُو لَقَيْتُهُ وَزَيْدٌ كَلَّمْتُهُ ، إِنْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْأَوَّلِ . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْآخِرِ قُلْتَ : عَمَرُو لَقَيْتُهُ وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ لَقَيْتُ أَبَاهُ وَعَمَرَا مَرَرْتُ بِهِ ، إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَبِّ . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ رَفَعْتَ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرِّفْعَ وَالنِّصَبَ جَائِزٌ كِلَاهُمَا ، أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ لَقَيْتُ أَبَاهُ وَعَمَرًا ، إِنْ أَرَدْتَ أَنَّكَ لَقَيْتَ عَمَرًا وَالْأَبَّ . وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ لَقَيْتَ أَبَا عَمَرٍ وَلَمْ تَلْقَهُ ^(٣) رَفَعْتَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : زَيْدٌ لَقَيْتُهُ وَعَمَرُو ، إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدٌ لَقَيْتُهُ وَعَمَرًا . وَتَقُولُ أَيْضًا : زَيْدٌ أَلْقَاهُ وَعَمَرًا وَعَمَرُو . فَهَذَا يُقَوِّى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي الْوَجْهَيْنِ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « فاجروهن » .

(٢) ط : « فيما كان فيهن النصب الوجه » .

(٣) أى لم تلق عمراً ، وإنما لقيت أبا زيد وأبا عمرو .

ونقول : زَيْدٌ ضَرَبَنِي وَعَمَرُو مَرَرْتُ بِهِ ، إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى زَيْدٍ فَهُوَ مَرْفُوعٌ ^(١) لأنه مبتدأ والفعلُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَنْصُوبِ قُلْتُ : زَيْدٌ ضَرَبَنِي وَعَمَرُوا مَرَرْتُ بِهِ ^(٢) لَأَنَّ هَذَا الْإِضْمَارَ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ فِي ضَرَبْتَهُ . فَإِنْ قُلْتُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ وَعَمَرُوا مَرَرْتُ بِهِ ، فَالْوَجْهُ النَّصْبُ لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَبْتَدَأً ، وَإِنَّمَا هُوَ ههنا بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي ضَرَبْتَهُ ، وَذَكَرْتُ الْمَفْعُولَ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، فَحَمَلْتَهُ عَلَى مِثْلِ مَا حَمَلْتُ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ وَكَانَ الْوَجْهُ ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ يَكُونُ فِيهِ [فِي] الْإِبْتِدَاءِ .

وَإِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمَرُوا مَرَرْتُ بِهِ ، نَصَبْتُ وَكَانَ الْوَجْهُ ، لِأَنَّكَ بَدَأْتَ بِالْفِعْلِ وَلَمْ تَبْتَدِئْ اسْمًا تَبْنِيهِ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّكَ قُلْتَ : فَعَلْتُ ثُمَّ بَنَيْتُ عَلَيْهِ الْمَفْعُولَ وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِحَرْفِ الْإِضَافَةِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ زَيْدًا . وَلَوْلَا أَنَّهُ كَذَلِكَ مَا كَانَ وَجْهُ الْكَلَامِ زَيْدًا ^(٣) مَرَرْتُ بِهِ ، وَقُمْتُ وَعَمَرُوا مَرَرْتُ بِهِ . وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : تَحَسَّنْتُ بِصَدْرِهِ ^(٤) فَالْصَّدْرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَقَدْ عَمِلْتَ الْبَاءَ . وَمِثْلُهُ : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ^(٥) ﴾ إِنَّمَا هِيَ كَفَى اللَّهُ ، وَلَكِنَّكَ لَمَّا أَدْخَلْتَ الْبَاءَ عَمِلْتَ ، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ نَصْبٍ وَفِي مَعْنَى النَّصْبِ ^(٦) . وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(١) ط : : رفع .

(٢) الكلام بعده إلى ممررت به التالية ساقط من ط ، وهو ضروري لصحة الكلام .

(٣) ط : : أزيدا .

(٤) في الأصل : : حسنت بصدرة صوابه في ط . وانظر ما سبق في حواشي ص ٧٤ .

(٥) الإسراء ٩٦ . وفي ط : : ومثله : قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم .

(٦) ط : : والمعنى معنى النصب .

وإذا قلت : عبد الله مررت به أجريت الاسم بعده مجراه بعدد : زيد لقيته ، لأن مررت بعبد الله يُجرى ^(١) مُجرى لقيت عبد الله . وتقول : هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به إن حملته على المنسوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت . فإن ألقى النون وأنت تريد معناها ^(٢) فهو بتلك المنزلة ، وذلك قولك : هذا ضارب زيد غدا وعمرا سيضربه : ولولا أنه كذلك لما قلت : أزيذا أنت ضاربه وما زيدا أنا ضاربه . فهذا نحو مررت بزيد ، لأن معناه منونا وغير منون سواء ، كما أنك إذا قلت : مررت بزيد فكأنك قلت : مررت زيدا .

وتقول : ضربت زيدا وعمرا أنا ضاربه ، يُختار هذا كما يُختار في الاستفهام .

ومما يُختار فيه النصب قول الرجل : من رأيت وأبهم رأيت ، فتقول : زيدا رأيت ، تُنزل منزلة قولك : كلمت عمرا وزيدا لقيته . ألا ترى أن الرجل يقول : من رأيت فتقول : زيدا على كلامه ، فيصير هذا بمنزلة قولك : رأيت زيدا وعمرا ، يجرى على الفعل كما يجرى الآخر على الأول بالواو . ومثل ذلك قولك : أرأيت زيدا ، فتقول : لا ولكن عمرا مررت به . ألا ترى أنه لو قال لا ولكن عمرا ، لجرى على رأيت . فإن قال : من رأيت وأبهم رأيت فأجبتة قلت : زيد رأيت ، إلا في قول من قال زيدا رأيت في الابتداء ، لأن هذا كقولك : أبهم منطلق ومن رسول ؟ فيقول فلان . وإن قال : أعبد الله مررت به أم زيدا قلت : زيدا مررت به ، كما فعلت ذلك في الأول . فإن قلت : لا بل زيدا فأنصب أيضا كما تقول زيدا إذا قال : من رأيت ؟ لأن مررت به تفسيو لقيته ونحوها .

(١) ط : تجريه .

(٢) يعني الإضافة وإرادة المفعولة .

فإنما تُخِيلُ الاسمَ على ما يُخِيلُ السائلُ^(١)، كأنهم قالوا: أيهم أثبت؟ فقلتُ زيدا .
ولو قلت: مررتُ بعمرو و زيدا لكانَ عريبا ، فكيف هذا ؟ لأنه فِعْلٌ
والجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ ، ومعناه أثبتُ ونحوها ، تحمل الاسمُ إذا كان
العاملُ الأوَّلُ فعلا وكان الجرورُ في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى .
كما قال جرير :

جِئْتُ بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أو مثْلُ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ^(٢)
٤٩ ومثله قول العجاج :

يَذْهَبِينَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا^(٣) .

[كأنه قال : ويسلكن غورا غائرا] ، لأنَّ معنى يَذْهَبِينَ فيه يسلكُن .
ولا يجوز أن تُضْمِرَ فعلاً لا يَصِلُ إلَّا بحرف جرٍ ، لأنَّ حرف الجرِّ
لا يُضْمَرُ ، وسُتِرى بيان ذلك . ولو جاز ذلك لقلت : زيد ، تريد مُرَّ يزيد .

(١) ط : « يحمل عليه السائل » .

(٢) ديوان جرير ٣١٢ . وتقديره أو هات مثل أسرة منظور ، حملا على معنى
جئني ، التي هي بمنزلة هاتني .. يخاطب الفرزدق مفتخرا عليه بسادات قيس لأنهم أحواله .
وبنو بدر من فزارة وهم بنو بدر بن عمرو بن جوية بن لوزان بن ثعلبة بن عدى بن
فزارة ، وهم بيت فزارة وعددهم . ومنظور بن زبان بن سيار بن عمرو ، من فزارة
أيضا . جهمرة ابن حزم ٢٥٦ - ٢٥٨ . وأسرة الرجل : رهطه الأدنون ، لأنه يتقوى
بهم ؛ من الأسر وهو الشد .

(٣) لم أجد في ديوانه ولا ديوان رؤبة ، إذ لرؤبة أرجوزة على هذا الروي في
ديوانه ٥٠ - ٥٧ . وصف ظعائن مرة يأتين نجدا ، وهو ما ارتفع من بلاد العرب ،
وأخرى يسلكن الغور ، وهو تامة وهي ما انخفض من بلاد العرب .

ومثل هذا ﴿ وَخُورًا عَيْنًا ^(١) ﴾ في قراءة أبي بن كعب .

فإن قلت : لقيت زيدا ^(٢) وأما عمرو فقد مررت به ، ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع ، إلا في قول من قال ، زيدا رأيته وزيدا مررت به ، لأن أماً وإذا يُقَطَّعُ بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يَدْخُلَ عليهما ما ينصب ^(٣) ، ولا يُحْمَلُ بواحد منهما آخر على أول كما يُحْمَلُ بئُم والفاء ، ألا ترى أنهم قرءوا : ﴿ وَأَمَّا تُمُودُ فَهَذَيْنَاهُمْ ^(٤) ﴾ وقبله نصب ^(٥) ، وذلك لأنها تُصَرِّفُ الكلام إلى الابتداء ، إلا أن يُوقَعَ بعدها فعل ، نحو أما زيدا فضربت .

ولو قلت : إن زيدا فيها أو إن فيها زيدا وعمرو أدخلته أو دخلت به ، رفعت إلا في قول من قال : زيدا أدخلته وزيدا دخلت به ، لأن إن ليس بفعل وإثما هو مشبهة به . ألا ترى أنه لا يُضْمَرُ فيه فاعل ولا يُؤَخَّرُ فيه الاسم ، وإثما هو بمنزلة الفعل كما أن عشرين درهما وثلاثين رجلا بمنزلة ضاربين عبد الله ^(٦) وليس بفعل [ولا فاعل] .

(١) الواقعة ٢٢ . والقراءة لأبي وعبد الله بن مسعود أيضا . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٠٦ . وفي الآية قراءات أخرى .

(٢) ط : « قد لقيت زيدا » .

(٣) يعني إلا أن يدخل على ما بعد أما وإذا ما ينصب ، فتقول : لقيت زيدا وأما عمرا فضربت . أو ما يجز فتقول وأما بعمرو فمررت . ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه بك . فما بعدهما بمنزلة المبتدأ حتى يدخل عليهما ما ينصب أو يجز . عن السيرافي .

(٤) سبق الكلام على الآية في ص ٨١ .

(٥) وهو قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ .

(٦) في الأصل : « ضارب عبد الله » ، وأثبت ما في ط .

وكذلك ما أحسنَ عبدَ اللهَ وزيدٌ قد رأيناه ، فإنما أجرته - يُعْنَى أحسن -
 في الموضع ^(١) مُجْزَى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ولم يَجِئْ على أمثله
 ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه ، وإنما هو بمنزلة لَدُنْ غُدْوَةً
 وَكَمْ رَجُلًا ، فقد عَمِلَ الفاعل وليس بفعل ولا فاعل .

وما يُختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول
 والآخر بمنزلة الواو والفاءِ وثُمَّ قولك : لقيتُ القومَ كلَّهم حتى عبدَ اللهَ لقيته ،
 وضربتُ القومَ حتى زيدا ضربتُ أباه ، وأتيتُ القومَ أجمعين حتى زيدا مررتُ به ،
 ومررتُ بالقوم حتى زيدا مررتُ به . فحتى تجرى مجرى الواو وثُمَّ ، وليست بمنزلة
 أمّا لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْتَدَأُ . ونقول : رأيتُ القومَ حتى
 عبدَ الله ، [وتسكت] ، فإنما معناه أنك قد رأيت عبدَ الله مع القوم كما كان
 . رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك . وكذلك ضربتُ القومَ حتى زيدا أنا ضاربهُ .
 ونقول : هذا ضاربُ القوم حتى زيدا يضربه ، إذا أردت معنى التنوين ،
 فهي كالواو إلا أنك تجرّ بها إذا كانت غايةً والمجرورُ مفعولٌ ، كما أنك إذا قلت
 هذا ضاربُ زيدٍ غداً تجرّ بكفّ التنوين ^(٢) . وهو مفعولٌ بمنزلة منصوباً منونا
 ما قبله .

ولو قلت : هلكَ القومُ حتى زيدا أهلكته ، آخِيرُ النصب ، لِيُنَى على
 الفعل كما بُنِيَ ما قبله مرفوعاً كان أو منصوباً ، كما فُعلَ ذلك بعد ما بُنِيَ على
 الفعل وهو مجرورٌ .

(١) ط : « في هذه المواضع » .

(٢) ط : « كما أنك قد تجرّ في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وتكفّ النون » .

فإن قلت : إنما هو لنصب اللفظ ، فلا تنصب بعد مررت يزيد وانصب
بعد إن فيها زيدا . وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترتفع بعد
عبد الله إذا قلت عبد الله ضربته إذا كان بعده : وزيدا مررت به ^(١) .

وقد يحسن الجر في هذا كله ، وهو عربى . وذلك قولك لقيت القوم حتى
عبد الله لقيته ، فإنما جاء بليقته توكيدا بعد أن جعله غاية ، كما تقول مررت بزيد
وعبد الله مررت به . قال الشاعر [وهو ابن مروان النحوى ^(٢)] :
الْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى تَعْلِيهِ ، أَلْقَاهَا ^(٣)

والرفع جائز كما جاز في الواو وثم ، وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله
لقيته ، جعلت عبد الله مبتداً وجعلت لقيته مبنياً عليه كما جاز في الابتداء ،
كأنك قلت : لقيت القوم حتى زيد ملقى ، وسرحت القوم حتى زيد مسرح ،
وهذا لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلاً ، فإذا كان في الابتداء زيد لقيته
بمنزلة زيد متعلق جاز ههنا الرفع .

(١) يقول : من ذهب إلى اختيار النصب هنا مراعاة لنصب ما قبله لفظاً لا مراعاة
البناء على الفعل منصوباً أو مرفوعاً ، وجب عليه أن لا ينصب في نحو مررت بزيد وعمراً
كلمته ، مراعاة لما قبله ، لأنه غير منصوب . ومن ذهب إلى اختياره مراعاة للمعنى وجب
نصبه لزيداً مررت به ، بعد عبد الله ضربته ، لأن عبد الله في معنى المفعول المنصوب .

(٢) الصواب أنه مروان النحوى ، كما في معجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية الوعاة
٢٩٠ والخزانة ١ : ٤٤٥ . وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أقي
صفرة ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين الميزين في النحو .

(٣) الشعر في قصة التلمس حين فر من عمرو بن هند فألقى صحيفته التي فيها
الأمر بقتله في نهر الحيرة . وفي ذلك يقول التلمس :

قلقت بها في الثنى من جنب كافر كذلك أقنو كل قط مضلل

وبعد بيت مروان في الخزانة :

ومضى يظن بريد عمرو خلفه خوفاً ، وفارق أرضه وقلاها

هذا باب ما يُختار فيه النصب

وليس قبله منصوبٌ يُبنى على الفعل ، وهو باب الاستفهام

وذلك أنَّ من الحُرُوف حُرُوفًا لا يُدَكَّر بعدها إلَّا الفعل ولا يكون الذى يليها غيره ، مُظهرًا أو مُضمرًا .

فمما لا يليه الفعل إلَّا مظهرًا : قَدْ ، وَسَوْفَ ، وَلَمَّا ، وَخَوْهِنَّ . فإن اضطرَّ شاعرٌ فَقَدِمَ الاسمَ وقد أوقع الفعلَ على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلَّا النصب ، وذلك نحو : لم زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، [إذا اضطرَّ شاعرٌ فَقَدِمَ لم يكن إلَّا النصب فى زيد ليس غير ، لو كان فى شعر] ، لأنَّه يُضْمِرُ الفعلَ إذا كان ليس ممَّا يليه الاسمُ ، كما فعلوا ذلك فى مواضع سترها إن شاء الله .

وأما ما يجوز فيه الفعلُ مضمرًا ومظهرًا ، مَقْدَمًا ومؤخَّرًا ، ولا يستقيم أن يُتَقَدَّمَ بعده الأسماء ، فَهَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمًا وَالْآ . لو قلت : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ ، وَلَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتُ ، وَالْآ زَيْدًا قَتَلْتُ جاز ^(١) . ولو قلت : أَلَا زَيْدًا وَهَلَّا زَيْدًا على إضمار الفعل ولا تذكُّره جاز . وإنَّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر ، فجاز فيه ما يجوز فى ذلك .

ولو قلت : سَوْفَ زَيْدًا أَضْرِبُ لم يحسن ، أو قد زَيْدًا لَقِيتُ لم يحسن ، لأنَّها إنما وُضِعَتْ للأفعال ، إلَّا أنَّه جاز فى تلك الأحرف التأخيرُ والإضمارُ ، لما ذكرت لك من التحضيض [والأمر] .

وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلَّا الفعل ^(٢) إلَّا أنَّهم قد توسَّعوا فيها .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) ط : « كذلك بنيت للفعل » .

فابتدعوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك . ألا ترى أنهم يقولون : هل زيدٌ منطلقٌ ، وهل زيدٌ في الدار ، [وكيف زيدٌ آخذٌ] . فإن قلت : هل زيدٌ رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قُبْحٌ ولم يَجْزُ إلا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدم الاسم نصبٌ كما كنتَ فاعلاً ذلك بقَدِّ ونحوها . وهو في هذه أحسنٌ ، لأنه يبتدأ بعدها الأسماء . وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب^(١) ، وأنه يريد [به] من المخاطب أمراً لم يَسْتَقِرَّ عند المسائل . ألا ترى أن جوابه جَزَمٌ^(٢) . فلهذا أختير النصب وكرهوا تقديم الاسم ، لأنها حروف ضارعة بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه^(٣) . وقد يصير معنى حديثها إليه^(٤) . وهي غير واجبة كالجزاء ، ففتح تقديم الاسم [لهذا] . ألا ترى أنك إذا قلت : أئِن عبد الله آتٍ ، فكانتْ قلتُ : حيثما يَكُن آتٍ .

وأما الألف فقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ كما جاز ذلك في هَلَا ، [وذلك] لأنها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول [عنه] إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره . وإنما تركوا الألف في مَنْ ، ومتى ، وهل ، ونحوهن حيث أمِنُوا الالتباس . ألا ترى أنك تُدْخِلُهَا على مَنْ إذا تَمَّتْ بصلتها ، كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٥) . ونقول :

(١) معنى غير واقع ، يجوز أن يقع وألا يقع .

(٢) السرياني : معنى ألا ترى أن جواب الاستفهام جزم كما يكون جواب الأمر .
نقول أئِن زيد آتٍ ، كما تقول انتنى آتاك .

(٣) أي جواب الجزاء . وفي الأصل : « كجوابها » وأثبت ما في ط .

(٤) أي إذا قلت أئِن زيد آتٍ ، فأئِن زيد استفهام بمنزلة الشرط لأن بعده جزاء كما بعد الشرط جزاء .

(٥) الآية ٤٠ من فصلت .

أَمْ هَلْ ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَدْ ، وَلَكِنَّهُمْ تَرَكَوا الْأَلْفَ اسْتِغْنَاءً ، إِذْ كَانَ هَذَا [الْكَلَامُ] لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الاسْتِفْهَامِ . وَسَوْفَ تَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَبَيِّنًا أَيْضًا . فَهِيَ ههنا بِمَنْزِلَةِ إِنْ فِي بَابِ الْجَزَاءِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُ الْأَسْمِ فِيهَا ، كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ : إِنْ اللَّهُ أَمَكَّنَنِي مِنْ فَلَانٍ فَعَلْتُ [كَذَا وَكَذَا] . وَيُخْتَارُ فِيهَا النِّصْبُ ، لِأَنَّكَ تُضْمِرُ الْفِعْلَ فِيهَا ، لِأَنَّ الْفِعْلَ أَوَّلَى إِذَا اجْتَمَعَ هُوَ وَالْأَسْمُ . وَكَذَلِكَ كُنْتَ فَاعِلًا فِي إِنْ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ لِلْفِعْلِ . وَسَتَرَى بَيَانَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٥٢ فالألف إذا كان معها فعل ، بِمَنْزِلَةِ لَوْلَا وَهَلَّا ، إِلَّا أَنَّكَ إِنْ شَعْتَ رَفَعْتَ فِيهَا . وَهُوَ فِي الْأَلِفِ (١) أَمْثَلُ مِنْهُ فِي مَتْنِي وَنَحْوِهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِيهَا مَعَ أَنَّكَ تُبْتَدِئُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءَ أَنَّكَ تُقَدِّمُ الْأَسْمَ قَبْلَ الْفِعْلِ (٢) ، وَالرُّفْعَ فِيهَا عَلَى الْجَوَازِ (٣) .

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي هَلَّا وَلَوْلَا ، لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ (٤) . وَلَيْسَ جَوَازُ الرُّفْعِ فِي الْأَلِفِ (٥) مِثْلَ جَوَازِ الرُّفْعِ فِي ضَرِيئَتِ زَيْدَا وَعَمْرَأَ كَلِمَتِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ هَا هُنَا حَرْفٌ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ هَذَا عَلَى الْجَوَازِ ، وَلِيَكُونَ مَعْنَى وَاحِدًا

(١) ط : « وَالرُّفْعَ مَعَ الْأَلِفِ » .

(٢) أَيْ الْأَسْمَ الْمَنْصُوبَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ .

(٣) أَيْ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ لَا عَلَى أَنَّهُ مُخْتَارٌ .

(٤) أَيْ فَلَا تَقُولُ هَلَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَجَائِزٌ أَنْ تَقُولَ هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَيْ هَلَا أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ « فِي الاسْتِفْهَامِ » ، وَوَجْهُهُ مَا أَثْبَتَ مِنْ ط .

فهذا أقوى . والذي يُشبهه من حروف الاستفهام الألف^(١) .

[واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت : هل زيدٌ قام وأين زيدٌ ضربته ، لم يجوز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يُتبدأ بعدها الاسم . فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو ضارب ، جاز في الكلام ، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر ، لو قلت : هل زيدٌ أنا ضاربه لكان جيّدا في الكلام ، لأن ضاربا اسم وإن كان في معنى الفعل . ويجوز النصب في الشعر^(٢)] .

هذا باب ما ينصب^(٣) في الألف

تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيدا مررت به ، وأعمرا قتلنا أخاه ، وأعمرا اشتريت له ثوبا . ففي كلّ هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام . قال جرير :

(١) بعده في الأصل نص أرى أنه ليس من صلب الكتاب ، وهو : « وقوله ليس جواز الرفع في ضربت زيدا وعمرا كلمته مثله في الألف . يعني أن قوله أزيد ضربته أقبح من لقيت زيدا وعمرو ضربته ، لأنه ليس في هذا حرف هو بالفعل أولى . وقولك : أزيد ضربته فيه حرف هو بالفعل أولى ، وهو الألف » .

(٢) هذه الفقرة كلها ساقطة من الأصل .

(٣) ط : « ينصب » .

أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيحاً عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا (١)

فإذا أوقعت عليه [الفعل] أو على شيء من سببه نصبته ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذى فُسِّرَ فى الابتداء : أُنْكَتْ تُضْمِرُ فِعْلاً هَذَا تَفْسِيرُهُ . إِلَّا أَنَّ النصب هو الذى يُختار ههنا ، وهو حُدُّ الكلام . وأما الانتصابُ ثُمَّ وههنا فمن وجهٍ واحدٍ . ومثُل ذلك : أَعْبَدَ اللهَ كُنْتُ مِثْلَهُ ، لَأَنَّ كُنْتُ فِعْلٌ وَالْمِثْلُ مضافٌ إليه وهو منصوبٌ . ومثله : أُنْهَذَا لَسْتُ مِثْلَهُ ، لَأَنَّهُ فِعْلٌ ، فصار بمنزلة قولك : أُنْهَذَا لَقِيتُ أَخَاهُ . وهو قول الخليل .

ومثُل ذلك : مَا أَذْرِي أُنْهَذَا مَرَرْتُ بِهِ أَمْ عَمراً ، وما أَبَالِي أَعْبَدَ اللهَ لَقِيتُ أَخَاهُ أَمْ عَمراً ، لَأَنَّهُ حَرْفُ الاستفهام ، وهى تِلْكَ الْأَلْفُ الَّتِى فى قولك : أُنْهَذَا لَقِيتَهُ أَمْ عَمراً .

وتقول : أَعْبَدُ اللهَ ضَرَبَ أَخُوهُ زَيْداً ، لا يكون إلَّا الرفعُ ، لَأَنَّ الذى ٥٣ من سبب عبيد الله [مرفوعٌ] فاعِلٌ ، والذى ليس من سببه مفعولٌ ، فيرتفع إذا ارتفع الذى من سببه ، كما ينتصب إذا انتصب (٢) ، ويكون المضمَرُ ما يَرْفَعُ كما

(١) ديوان جرير ٦٦ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٣١ و ٢ : ٣١٧ . وثعلبة هم ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . ورياح من يربوع بن حنظلة . وطهية : ابن مالك بن حنظلة . والخشاب : قبائل من أبناء مالك بن حنظلة . جمهرة ابن حزم ٢٢٤ - ٢٢٨ . وتقديره : أظلمت ثعلبة عدلت بهم طهية ، أو نحو ذلك . يهجو الفرزدق فاحراً عليه برهطه الأدنى إليه من تميم ، لَأَنَّ ثعلبة ورياحاً من بنى يربوع ، وجرير ابن كليب بن يربوع . وأما طهية والخشاب فمن بنى مالك بن حنظلة ، والفرزدق من بنى دارم بن مالك بن حنظلة ، فهم أدنى إلى الفرزدق .

(٢) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « حُرفَع ... كما انتصب ... » .

أَضْمَرْتُ فِي الْأَوَّلِ مَا يَنْصِبُ ، فَإِنَّمَا جُعِلَ هَذَا الْمَظْهَرُ بَيَانًا مَا هُوَ مِثْلُهُ .
فَإِنْ جَعَلْتَ زَيْدًا الْفَاعِلَ قُلْتَ : أَعْبَدَ اللَّهُ أَخَاهُ زَيْدًا .

وتقول : أَعْبَدُ اللَّهُ ضَرْبَ أَخُوهِ غُلَامَهُ إِذَا جَعَلْتَ الْغُلَامَ فِي مَوْضِعِ زَيْدٍ
حِينَ ^(١) قُلْتَ : أَعْبَدُ اللَّهُ ضَرْبَ أَخُوهِ زَيْدًا ، فَيَصِيرُ هَذَا تَفْسِيرًا لشيءٍ رَفَعَ
عَبْدُ اللَّهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ ^(٢) مَوْضِعًا الْفِعْلَ بِمَا يَكُونُ مِنْ سَبَبِهِ كَمَا يَوْقَعُهُ بِمَا لَيْسَ مِنْ
سَبَبِهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ فِي التَّمَثِيلِ وَإِنْ كَانَ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ : أَعْبَدُ اللَّهُ أَهَانَ غُلَامَهُ
أَوْ عَاقَبَ غُلَامَهُ ، أَوْ صَارَ فِي هَذِهِ الْحَالِ [عِنْدَ السَّائِلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ] ، ثُمَّ
فُسِّرَ .

وَإِنْ جَعَلْتَ الْغُلَامَ فِي مَوْضِعِ زَيْدٍ رَفَعْتَ زَيْدًا نَصَبًا فَقُلْتَ :
أَعْبَدُ اللَّهُ ضَرْبَ أَخَاهُ غُلَامَهُ ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ تَفْسِيرًا لِفِعْلِ غُلَامُهُ أَوْقَعَهُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ
قَدْ يُوقَعُ الْفِعْلُ عَلَيْهِ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ كَمَا يَوْقَعُهُ هُوَ عَلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : أَعْبَدُ اللَّهُ ضَرْبَ أَبَاهُ ، وَأَعْبَدَ اللَّهُ ضَرْبَهُ أَبُوهُ ، فَجَرَى ^(٣) جَرَى أَعْبَدَ اللَّهُ
هُوَ ضَرْبَ زَيْدًا ، وَأَعْبَدَ اللَّهُ ضَرْبَهُ زَيْدًا ، كَأَنَّهُ فِي التَّمَثِيلِ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ : أَعْبَدَ اللَّهُ
أَهَانَ أَبَاهُ غُلَامَهُ ، وَأَعْبَدَ اللَّهُ ضَرْبَ أَخَاهُ غُلَامَهُ ^(٤) ، وَلَا عَلَيْكَ أَقْدَمْتَ الْأَخَ أَمْ
أُخْتَرَهُ ، أَمْ قَدَّمْتَ الْغُلَامَ أَمْ أُخْتَرَهُ ، أَيْمًا مَا جَعَلْتَهُ كَزَيْدٍ مَفْعُولًا فَالْأَوَّلُ رَفَعَ .
وَإِنْ جَعَلْتَهُ كَزَيْدٍ فَاعِلًا فَالْأَوَّلُ نَصَبٌ .

وتقول : أَلَسَوْطَ ضَرْبٍ بِهِ زَيْدًا ، وَهُوَ كَقَوْلِكَ : أَلَسَوْطَ ضُرِبَ بِهِ .
وَكَذَلِكَ : أَلْخِيَوَانُ أَكْبَلَ اللَّحْمَ عَلَيْهِ ، وَ [كَذَلِكَ] : أَزَيْدًا سَمِعْتَ بِهِ أَوْ سَمِعْتَ بِهِ

(١) ط : : حَيْثُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَكُونُ » ، وَوَجْهُهُ مِنْ ط .

(٣) هَذَا مَا فِي ط ، وَفِي الْأَصْلِ : « ضَرْبُهُ أَخُوهُ » ، جَرَى .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ أَعْبَدَ اللَّهُ أَهَانَهُ غُلَامَهُ ضَرْبَ أَخَاهُ غُلَامَهُ » .

عمرو ، لأنّ هذا في موضع نصب ، وإنّما تعتبه أنك لو قلت : أَسَوِّطَ ضَرْبَتْ
فكان هذا كلامًا ، أو آخِوَانُ أُكِلَتْ ، لم يكن إلّا نصبا ، [كما أنك لو قلت :
أَنَذَا مَرَرْتُ فكان كلامًا لم يكن إلّا نصبا] . فمن ثَمَّ جُعِلَ هذا الفعل الذي
لا يظهر تفسيره تفسير ما يُنْهَب .

فاعتبر ما أَشْكَلَ عليك من هذا بهذا . فإن قلت : أَنَيْدُ ذَهَبٌ به أو أَنَيْدُ
أَنْطَلِقُ به ، لم يكن إلّا رفعا لأنك لو لم تُقَلِّ « به » فكان كلامًا لم يكن إلّا رفعا ،
كما قلت : أَنَيْدُ ذَهَبٌ أَخُوهُ ، لأنك لو قلت : أَنَيْدُ ذَهَبٌ لم يكن إلّا رفعا .
وتقول : أَنَيْدَا ضَرْبَتْ أَخَاهُ ، لأنك لو أَلْقَيْتَ الْأَخَ قلت : أَنَيْدَا ضَرْبَتْ .
فاعتبر هذا بهذا ، ثم اجْعَلْ كُلَّ واحدٍ جِثَّتْ به تفسير [ما هو] مثله .

واليوم والظروف بمنزلة زيد وعبد الله ، إذا لم يكن ظروفًا . وذلك [قولك] :
أَيُّومَ الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ ، كقولك : أَعْمَرًا تَكَلَّمَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ ، وَأَيُّومَ
الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ ، كقولك : أَنَيْدُ يَنْهَبُ به .

وتقول : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرْبَتْهُ ، تُجْرِيهِ هَا هُنَا مُجْرَى أَنَا زَيْدُ ضَرْبَتْهُ ، لأنّ
الذي يَلِي حَرْفَ الاستفهام أَنْتَ ثُمَّ أَتَدَأَتْ هَذَا وَلَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفُ استفهام
ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أَوَّلَى . إلّا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيدًا
ضَرْبَتْهُ ، فهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وأمره [هَا] هُنَا عَلَى قولك : زَيْدُ ضَرْبَتْهُ ^(١) .

فإن قلت : أَكُلُّ يَوْمٍ زَيْدًا تُضْرِبُهُ فهو نصب ، كقولك : أَنَيْدَا تُضْرِبُهُ

(١) أبو الحسن : « أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرْبَتْهُ النصب أجود ، لأن أَنْتَ يَنْبَغِي أَنْ تَرْفَعَ
بفعل مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الفعل الذي يَرْفَعُ به أَنْتَ
ساقطًا على عبد الله » .

كُلَّ يَوْمٍ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَفْصِلُ فِي قَوْلِكَ : مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا ، وَإِنَّ الْيَوْمَ عَمْرًا مُنْطَلِقًا ، فَلَا يَحْجُزُ هَا هُنَا كَمَا لَا يَحْجُزُ ثَمَّةٌ .

وتقول : أَعْبَدُ اللَّهَ أَخُوهُ تَضْرِيهِ ، كَمَا تَقُولُ : أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِيهِ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ هَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَأٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ . وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدًا تَضْرِيهِ قُلْتَ : أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِيهِ ، لِأَنَّكَ نَصَبْتَ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ بِفِعْلِ هَذَا تَفْسِيرُهُ ^(١) .

ومن [قَالَ : زَيْدًا تَضْرِيهِ] قَالَ : أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِيهِ ، فَإِنَّمَا نَصَبَ زَيْدًا لِأَنَّ أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي مِنْ سَبَبِهِ مَنْصُوبٌ . وَقَدْ يَجُوزُ الِرْفَعُ فِي أَعْبَدُ اللَّهَ مَرَرْتُ بِهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَأَعْبَدُ اللَّهَ تَضْرِيَتْ أَخَاهُ . [وَأَمَّا قَوْلُكَ : أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ فَبِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَزَيْدًا تَضْرِيَتْهُ] . وَالِرْفَعُ فِي هَذَا أَقْوَى مِنْهُ فِي أَعْبَدُ اللَّهَ تَضْرِيَتْهُ ، وَهُوَ أَيْضًا قَدْ يَجُوزُ إِذَا جَازَ هَذَا كَمَا كَانَ [ذَلِكَ فِيمَا] قَبْلَهُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ، وَمَا جَاءَ بَعْدَ مَا بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ ابْتَدَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَجَعَلَ الْفِعْلَ فِي مَوْضِعٍ

(١) أَبُو الْحَسَنِ : « أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِيهِ الْوَجْهَ النَّصْبُ ، لِأَنَّ زَيْدًا يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ يَقَعُ عَلَى أَخِيهِ . وَأَمَّا أَزَيْدُ أَخُوهُ يَضْرِيهِ فليس الْفِعْلُ مِنْ زَيْدٍ فِي شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْأَخِ . وَلَيْسَ الْفِعْلُ لَزِيْدٍ إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ زَيْدًا تَضْرِيَتْهُ . وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ أَزَيْدًا أَخَاهُ يَضْرِيهِ ، فَيَنْصَبُ الْأَخَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَيَنْصَبُ زَيْدًا بِفِعْلِ آخَرٍ هَذَا فِي الْمَضْمَرِ تَفْسِيرُهُ . وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : لَا تَقُولُ فِي زَيْدٍ إِلَّا الِرْفَعُ وَإِنْ نَصَبْنَا الْأَخَ ، لِأَنَّ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْأَخِ مُضْمَرٌ ، فَيَكُونُ تَفْسِيرًا لِمُضْمَرٍ يَقَعُ عَلَى زَيْدٍ . فَتَقُولُ : أَلَيْسَ الْمَضْمَرُ الَّذِي وَقَعَ عَلَى الْأَخِ قَدْ فَسَّرَهُ الْفِعْلُ الْآخَرُ الظَّاهِرُ ، وَقَدْ اسْتَبَانَ حَتَّى صَارَ كَالظَّاهِرِ ، فَكَيْفَ لَا يَفْسِّرُ الْمَضْمَرُ الْأَوَّلَ ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ تَفْسِيرًا لِهَذَا جَمِيعًا ، إِذْ كَانَا فَعْلَيْنِ وَكَانَا فِي مَعْنَى هَذَا الظَّاهِرِ » .

المبتنى عليه ، فكأنه قال : أعبد الله أخوك ^(١) .

فمن زعم أنه إذا قال : أنيذا مررت به إنما ينصب بهذا الفعل فهو يتنبهى له أن يجزئه ، لأنه لا يصل إلا بحرف إضافة .

وإذا عملت ^(٢) العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع ؛ تقول : ولبد ، تريد : ورب بلد . وتقول : زيذا ، تريد : عليك زيذا . وتقول : الهلال ، تريد : هذا الهلال ، فكله يعمل عمله مظهراً .

وما يقيح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا ، وحيث . تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ،

(١) قال أبو الحسن : « تقول أنيذا لم يضربه إلا هو ، لا يكون فيه إلا نصب وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل من الفعل ، وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل ، لأن المنفصل يعمل كمثل سائر الأسماء ويكون في مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك أنيذا لم يضرب إلا إياه ، لأن فعل زيذ إذا كان مع اسم ، يعنى ضمير الفاعل الذى في يضرب ، غير منفصل لم يتعد إلى زيذ ولم يتعد فعل زيذ إليه . ألا ترى أنك لا تقول أنيذا ضرب وأنت تريد أنيذا ضرب نفسه . ولا أنيذا ضربه وأنت تريد أن توقع فعل زيذ على الماء والماء لزيد ، فلذلك لم تعمل في زيذ . فإن قيل : أخوان أكل عليه اللحم ، فتصيب الإخوان ، وأنت لا تقول : أخوان أكل اللحم ؟ فلأن اللحم اسم منفصل والأسماء المنفصلة يعمل فعلها في الأول ، فجرت كلها على ذلك كما تقول الدرهم أعطيته زيذا . فاللحم اسم منفصل إلا أنه لا يقع على الإخوان إلا بحرف جر ، والأسماء غير المنفصلة لم تجر مجراها ، لأن المنفصلة إن كان فيها ما لا يجوز أن يلفظ به فقد يكون من المنفصلة ما يلفظ به كثير على أن تعمل أحدهما في الآخر ، شبهت ما لا يحسن في التقديم بهذا الذى يحسن . وأما غير المنفصلة فلم يكن فيها شيء تشبه به » .

(٢) في الأصل و ط : « وإذا عملت » .

وحيث زيدا تجده فأكرمه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة . ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل . لو قلت : اجلس حيث زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلسُ ^(١) كان أقبح من قولك : إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ ، وحيث [يجلسُ ، وحيث] جلس . والرفع بعدها جائز ، لأنك قد تبتدئ بعدها فتقول : اجلس حيث عبد الله جالسٌ ، واجلس إذا عبد الله جَلَسَ .

ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ^(٢) . تقول : نظرت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيدٌ يذهب ، لأحسن . وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها . تقول : جئت إذ عبد الله قائمٌ ، و [جئت] إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في فعلٍ قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ عبد الله قام . ولكن [إذ] إنما يقع في الكلام الواجب ، فاجتمع فيها هذا وأنت تبتدئ الاسم بعدها ، فحسن الرفع .

وما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول ، قوله : أزهذا ضربت عمراً وأخاه ، وأزهذا ضربت رجلاً يحبه ، وأزهذا ضربت جارتين يحبهما ، وإنما نصبت الأول لأن الآخر ملتبس به ، إذ كانت صفته ملتبسة به ^(٣) . وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله في الباب الذي تقدم فيه الصفة ، فما حسن تقديم صفته فهو ملتبس بالأول ، وما لا يحسن فليس ملتبسا به . ألا ترى أنك تقول : مررت برجل منطلقٍ جارتان يحبهما ، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه ؛ لأنك لما أشركت

(١) ط : « أو اجلس إذا زيد يجلس » .

(٢) يعني إذا الفجائية .

(٣) هذا الصواب من ط ، وفي الأصل : « إذ كان صفة متلبسة به » .

بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبساً بالأخ فالتبسَ برجل ، ولو قلت : أزيدا ضربتَ عمرا ، وضربت أخاه لم يكن كلاما ، لأنَّ عمرا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسا به . ألا ترى أنَّك لو قلت : مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه لم يجر ، لأنَّ أحدهما ملتبس بالأول والآخر ليس ملتبسا ^(١) .

هذا باب ما يجري في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين

مَجْرَى الفعل كما يَجْرَى في غيره مَجْرَى الفعل

وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربُه ، وأزيدا أنت ضاربٌ له ، وأعمرا أنت مُكْرِمُ أخاه ، وأزيدا أنت نازلٌ عليه . كَأَنَّكَ قلت : أنت ضاربٌ ، وأنت مُكْرِمٌ ، وأنت نازل ، كما كان ذلك في الفعل ، لأنه يَجْرَى مجراه وَيَعْمَلُ في المعرفة كُلِّهَا والنكرة ، مقدما ومؤخرا ، ومظهرا ومضمرا .

(١) بعده في الأصل نص لعله تعليق ، مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو : وهذه مسائل متصلة بقوله أزيدا لم يضربه إلا هو :

تقول : أخواك ظناهما منطلقين ، فلاأخوين ههنا سببان : مرفوع ومنصوب ، وهما جميعاً غير منفصلين ، فحملت الأول على المرفوع ، من قِيلَ أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو ظننهما أخواك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما . ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر في هذا الباب ، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل قولك : أظنني ذاهباً وظننتي ذاهباً . وتقول : إياهما ظنا منطلقين لأنك تقول : إياهما ظن أخواك منطلقين ، إذا كانا ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب في هذا الباب في الشك والعلم .

وتقول : آئت حسبتك متطلقاً وإليك حسبتك متطلقاً . وتقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما فعلت ذلك في قولك : آئت زيد تضربه ، لأن الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء ، فإن نصبته على قولك : زيداً تضربه قلت : أزيدا أخاه تضربه .

وكذلك آلدَارَ أَنْتَ نازِلٌ فِيهَا .

وتقول : أَعْمَرًا أَنْتَ وَاجِدٌ عَلَيْهِ ، وَأَخَالِدًا أَنْتَ عَالِمٌ بِهِ ، وَأَزِيدًا أَنْتَ رَاغِبٌ فِيهِ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَلْقَيْتَ عَلَيْهِ وَهَبَ وَفِيهِ مِمَّا هَاهُنَا لَتَعْتَبِرَ ، لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ إِلَّا مِمَّا يَنْتَصِبُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَعْبَدَ اللَّهَ أَنْتَ تَرْغَبُ فِيهِ ، وَأَعْبَدَ اللَّهَ أَنْتَ تَعْلَمُ بِهِ ، وَأَعْبَدَ اللَّهَ أَنْتَ تَجِدُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّمَا اسْتَفْهَمْتَهُ عَنْ عِلْمِهِ بِهِ وَرَغْبَتِهِ فِيهِ فِي حَالِ مَسْأَلَتِكَ .

ولو قال : آلدَارُ أَنْتَ نازِلٌ فِيهَا ، فَجَعَلَ نازِلًا اسْمًا رَفَعَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : آلدَارُ أَنْتَ رَجُلٌ فِيهَا .

ولو قال : أُنْهَيْدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ فِجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : [أُنْهَيْدُ] أَنْتَ أَخُوهُ ، جاز .

ومثل ذلك في النصب : أُنْهَيْدَا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ ، وَأُنْهَيْدَا أَنْتَ مُكَابَّرٌ عَلَيْهِ . وإن لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رَفَعَ .

وكذلك جميعُ هذا ، فمفعولٌ مثلُ يُفَعِّلُ ، وفاعِلٌ مثلُ يَفْعَلُ .

ومِمَّا يُجْرَى مجرى فاعِلٍ من أسماء الفاعلين فَوَاعِلُ ^(١) ، أَجْرُوهُ مُجْرَى فَاعِلَةٍ حَيْثُ كَانُوا جَمْعَهُ وَكُسْرُوهُ عَلَيْهِ ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِفَاعِلَيْنِ وَفَاعِلَاتٍ . فمن ذلك قولهم : هُنَّ حَوَاجٌّ بَيْتِ اللَّهِ . وقال أبو كبير الهذلي :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النُّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَيَّبٍ ^(٢) ٥٦

(١) ط : « وما تجر به مجرى أسماء الفاعلين فواعل » .

(٢) ديوان الهذليين ٢ : ٩٢ والخزاعة ٣ : ٤٦٦ والعيني ٣ : ٥٥٨ والإنصاف ٢٨٧ . وشاهده إعمال « عواقد » لأنه جمع عاقدة . يصف رجلا شهيم الفؤاد ماضياً ، وأن علة نجاته أن النساء حملن به وهن عواقد لتطققهن . وحبك النطاق : مثبته ، واحدها حباك . والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها وترسل أعلاه على أسفله تقيمه مقام =

وقال المعجّاج :

• أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَزْرِ الْحَبِي (١) •

وقد جعل بعضهم فعلاً بمنزلة فواعِل ، فقالوا : قُطِّانَ مَكَّةَ ، وَسُكَّانَ البلد الحرام ، لأنه جمع كفواعِل .

وأجروا اسمَ الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر ، مُجْراه إذا كان على بناء فاعِل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يُحْدِثَ عن المبالغة . فَمَا هو الأصل الذي عليه أَكْثَرُ هذا المعنى : فَعُولٌ ، وفعال ومفعال (٢) ، وفَعِلٌ . وقد جاء : فَعِيلٌ كَرَحِيمٍ وَعَلِيمٍ وَقَدِيرٍ وَسَمِيعٍ وَبَصِيرٍ ، يجوز فيهِ ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير ، والإضممار والإظهار (٣) . لو قلت : هذا ضَرْبٌ رِجْسٍ الرجالِ وَسَوْقٌ الإِبلِ ، على : وضروبٌ سَوْقُ الإِبلِ جاز ، كما تقول : [هذا] ضَارِبٌ زَيْدٍ وعمرًا ، تُضْمِرُ وضاربٌ عمرًا .

وما جاز فيه مقدّمًا ومؤخّرًا على نحو ما جاء في فاعِلٍ ، قول ذى الرِّمَّة : هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يَرْمِ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّيْخِ يَنْهَضُ (٤)

= السراويل . والمهلل : الثقيل ، كأنه المدعو عليه بالهيل ، أى فقد أمه له . والولد إذا حملت أمه به كرها خرج مذكراً نحيباً فيما تزعم العرب . « وما » هى رواية الأصل والديوان ومعظم أصول ط . ويروى : « بمن » . وفى ط والديوان والخزانة والإنصاف : فغشب .

(١) سبق لإنشاده والكلام عليه فى ص ٢٦ برواية « قواطنا » .

(٢) ط : « ومفعال وفعال » .

(٣) ط : « والإظهار والإضممار » .

(٤) ديوان ذى الرمة ٣٢٤ . يصف ظليماً ، وهو ذكر النعام . يقول : يهجم نفسه على البيض ، أى يلتقيها عليها حاكضاً لها ، فإذا فوجئ بشيخ أى شخص ، فارق بيضه ونهض هارباً . والشيوخ بسكون الباء : لغة فى الشيخ بفتحها . وشاهده إعمال هجوم مبالغة هاجم .

وقال أبو ذؤيب الهذلي :

قَتَلِي دِينَهُ وَأَهْتَاَجَ لِلشُّوْقِ إِثْنَاهَا عَلَى الشُّوْقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ ^(١)

٥٧

وقال القلاخ :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَهَاهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بِيَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَغْقَلًا ^(٢)

وسمعنا من يقول : « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » . وقال :

بَكَيْتُ أَخَا اللُّأْوَاءِ يُحَمَّدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ ، رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ ^(٣)

وقال أبو طالب بن عبد المطلب :

ضُرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوَى سِمَانِيهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَائِرُ ^(٤)

(١) لم أجده في ديوان الهذليين ولا في شرح أشعار الهذليين ، والصواب أنه للراعي كما في اللسان (هيج) والمعنى ٣ : ٥٣٧ . وصف امرأة أنها لو نظر إليها راهب لأبغض دينه وتركه واحتاج ، شوقاً إليها . وأنها لإفراط حسنها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء عزاءهم وتحملهم على الصبا .

وشاهده إعمال « هيوج » وهو مبالغة ، عمل مؤخرأ كعمله مقدماً .

(٢) المعنى ٣ : ٥٣٥ . أخو الحرب ، الملازم لها المتبهي المستعد . والجلال : جمع جل ، بالضم ، وأصله ما يلبسه الفرس ، فجعله لما يلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها . والللاج : الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها ، لضعف همته وعجزه . والخوالف ، جمع خالفة ، وهي عمود في مؤخر البيت . والأعقل : الذي تصطلك ركبتاه في المشي ضعفاً أو خلقة .

(٣) وُصف شجاعاً كريماً . اللأواء : الشدة . عنى أنه يكفى قومه الشدة ومغرة الزمان . يحمده يومه ، أى تحمده أيامه ، أما في الحرب فليسانته ، وأما في السلم فلعطائه وبذله . والدارع : لايس النرع .

(٤) ديوان أبى طالب الورقة ١١ والخزانة ٣ : ٤٤٦ وابن الشجرى ٢ : ١٠٦ . والمعنى ٣ : ٥٣٩ . يرى أباً أمة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب . نصل السيف : شفرته . وكانوا إذا أكرادوا نحر الناقة ضربوا بساقها بالسيف فخرت ثم نحرها .

وقد جاء في فعل وليس في كثرة ذلك ، قال ، وهو عمرو بن أحر^(١) :
 أو مستحل شنيج عضادة سمنحج بسراته نذب لها وكُلوم^(٢)
 وقال : « إته لمنحار بوائكها »^(٣) .

٥٨

وفعل أقل من فعل بكثير .

وأجروه حين بنوه للجمع كما أجرى في الواحد^(٤) ليكون كفواعل حين
 أجرى مثل فاعل ، من ذلك قول طرفة :

(١) ط : « وليس ككثرة ذلك ، قال الشاعر » ، فقط . على أن نسبه إلى عمرو
 ابن أحر خطأ ، وإنما هو للبيد في ديوانه ١٢٥ من قصيدة طويلة . وانظر الخزانة ١ :
 ٣٣٤ و ٣ : ٤٥٦ والعي ٣ : ٥١٣ واللسان (عضد ، عمل) .

(٢) شاهده لإعمال « شنيج » في عضادة . وشنج مبالغة شانج ، أى ملازم .
 والمبسجل : الحمار الوحشى ، وسحيله : نهاقه كأنه سحل المبرد . والعضادة : الجانب ،
 أو معناه إلى جانب عضدها . والسمنحج : الأثان الطويلة الظهر . والسرّة : أعلى الظهر .
 والنذب : آثار الجراح ، جمع ندبة . والكُلوم : الجراح جمع كلم . يقول : هى ترجمه
 وتكلمه تخلفا من حمله عليها . وفي ط : « بسرّاتها نذب له » ، وكذلك في الديوان ،
 وأثبت ما في الأصل ومعظم المراجع . وقد خولف سيبويه في هذا بجعل « عضادة »
 منصوبا على الظرفية . والظرفية مع رواية « بسرّاتها » لا بأس بها ، ولكن مع رواية
 « بسرّاته » تصور العمر بصورة الذليل المعضض الماجز ، فلا يستقيم معها التشبيه .

(٣) في اللسان : « ومن كلامهم إنه لمنحار بوائكها » . ناقة بائكة : سمينة خيار
 فية حسنة .

(٤) ط : « وأجروه حين بنوه للجمع يعنى فعولا ، كما كان أجرى في الواحد » .
 ولا ريب أن عبارة « يعنى فعولا » دخيلة ، من تعليق قارىء ، ثم إن القضية تعليل لإعمال
 جمع المبالغة منها تكن صحتها ، لا لإعمال صيغة فعول .

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفِرَ ذنبُهُمْ غيرُ فُجِرَ^(١)
ومما جاء على قول قوله :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ^(٢)
ومن هذا الباب قول رؤية :

• برأس دَمَاحٍ رَعُوسَ الْعِزِّ^(٣) •
ومنه قول ساعدة بن جُوَيَّةَ :

(١) ديوان طرفة ٦٨ والمعنى ٣ : ٥٤٨ . ورواية « فجر » ، وهي رواية الأصل ، نص عليها الشنتمري . ويروى : « غير فخر » بالخاء . وصف قومه أنهم زادوا على قبيلهم بأنهم ينفرون ذنوبهم بالصفو والصفح ، وأنهم لا يفجرون ، أى لا يكذبون ، أو لا يفخرون بما أسدوا من صنيع ، سترًا لمعرفتهم . وشاهده إسماعيل « غفر » ، وهي جمع غفور .

(٢) زعم بعضهم أن هذا البيت مصنوع وقال : يروى عن اللاحقى أنه قال : « سألتني سيويوه عن شاهد في تعدى فَعِلَ ، فعملت له هذا البيت » . الخزانة ٣ : ٤٥٦ . وانظر المعنى ٣ : ٥٤٣ حيث قال : « قاله أبو يحيى اللاحقى » . وساق خبر أنه مصنوع . وأنشده ابن الشجرى ٢ : ١٠٧ بدون نسبة . ط والمعنى وابن الشجرى : « أموراً لا تضير » أى لا تضر .

يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة ، وأنه يحذر مالا ينبغي أن يحذر ، ويأمن مالا يصح أن يؤمن . وإعمال فعل وقيل مذهب لسيويوه ، لأنهما عنده محولان من « فاعل » المتعدى لإرادة المبالغة ، فيعملان عمله قياساً على فعول وفَعَّلَ . وعورض سيويوه في إعمالهما لأنهما بناءان لما لا يتعدى كيطر وأشر ، وكريم ولقيم .

(٣) ديوان رؤية ٦٤ . من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي . والدماغ : مبالغة دماغ ، وهو الذى يبلغ بالشجعة إلى الدماغ . رعوس العز ، أى رعوس أهل العز .

حَتَّى شَاهَا كَلِيلَ مَوْهِنًا عَمِلَ باتت طِرَابًا وِياتَ اللَّيْلَ لَمْ يَتَمَّ ^(١)
وقال الكُمَيْت :

٥٩

شَمَّ مَهَايِنَ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا مِيصَ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورَ وَلَا قَزَمَ ^(٢)

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٩٨ والخزاعة ٣ : ٤٥٠ واللسان (عمل، شأى) . وشاهده نصب « موهنا » بكلیل ، لأنه بمعنى مُكَلَّل ، مغير منه عند المبالغة . وفعل بمعنى مُفْعِل كثير ، كبصير وألم وسميع ، بمعنى مبصر ومؤلم ومسمع ، فإذا كان بمعناه عمل عمله لأنه مغير منه للمبالغة . وقد رد على سيبويه مذهبه بما سبق في الشاهد السالف ، فعليه يكون « موهنا » ظرفاً عاملاً « شأها » أو « كليل » ، ومعناه على ذلك أن البرق ضعيف الميؤب كليل في نفسه . وفي هذا الرد هنا نظر ، إذ لو كان كليل بمعنى ضعيف لم يقل معه « عمل » وهو الكثير العمل لا ريب . وشأها : ساقها وأزعجتها من موضعها . والمعنى على مذهب سيبويه أنه وصف حماراً وأتانا نظرت إلى برق مستطير منبئ بالغيث بكلّ الموهن - وهو وقت من الليل - بروقه لمعانها ، وهو مجاز ، كما تقول : أتيت ليلى ، إذا سرت فيه سيراً حثيثاً ، فطربت تلك الحمر للبرق منساقة إليه في أماكنه ، ويات البرق ليله لم يتم ، أى استمر في لمعانه .

(٢) الخزاعة ٣ : ٤٤٨ والعينى ٣ : ٥٦٩ . ومهاوين : جمع مهوان ، مبالغة في مهين . فهو من إعمال جمع صيغة المبالغة إعمال الواحد . وصفهم بأنهم شم الأنوف ، والشمم : ارتفاع في قصبه الأنف مع استواء أعلاه ، كناية عن العزة . ثم ذكر أنهم يهينون للضيف والمسكين أبدان الجزور ، جمع بدنة ، وهى الناقة المسمنة المتخذة للنحر . وكذلك الجزور . ويروى : « أبداء الجزور » ، جمع بدء ، وهو أفضل الأعضاء . مخاميص : جمع غمصاص ، وهو الشديد الجوع . أى يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم . والخور : جمع أخور ، وهو الضعيف . والقزم بالتحريك : رذال الناس وسفلتهم ، يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع .

قال البغدادي : والأوصاف جميعها مجرورة في البيت ؛ لأن قبله :

يَأْوِي إِلَى مَجْلَسِ بَادِ مَكَارِمِهِم لَا مَطْمَعِي ظَلَمَ فِيهِمْ وَلَا ظَلَمَ

أى فلا عبرة بما ورد من ضبط هذه الأوصاف في بعض نسخ الكتاب بالرفع ؛ لأنه ليس في كلام سيبويه ما يشعر بذلك .

ومنه قَدِيمٌ وَعَلِيمٌ وَرَحِيمٌ ، لأنه يريد المبالغة [في الفعل] .

وليس [هذا] بمنزلة قولك : حسن وجه الأخ ، لأن هذا لا يُقْلَبُ ولا يَضْمَرُ ^(١) ، وإنما حده أن يُتَكَلَّمُ به في الألف واللام أو نكرة ، ولا تغنى به أنك أوقعت قبلاً سلف منك إلى أحد .

ولا يَحْسُنُ أن تفصل بينهما فتقول : هو كريم فيها حسَبَ الأب .

وما أجرى مجرى الفعل ^(٢) من المصادر قول الشاعر ^(٣) :

يَمُرُّونَ بِالْدهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنَ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ ^(٤)

(١) هذه موازنة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة ، فالأولى تتعدى تعدى الفعل ، ويقدم معمولها ويؤخر ، وتضمير هي تفصل مضمرة في قوله : « إخوان الغزاة هوج » وكما في قوله :

هل أنت باعث ديتارٍ لحاجتنا أو عبد ربِّ أخنا عون بن مخراقٍ

أى : أو أنت باعث عبد ربِّ . وأما الصفة المشبهة فلا يتقدم معمولها ، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله : « لا يقلب » ، وكذلك لا تعمل مضمرة كما يعمل اسم الفاعل وصيغة المبالغة مضمرين .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مجرى فاعل » .

(٣) هو أعشى همدان ، كما في المعنى ٣ : ٤٦ . وذكر المعنى أيضاً أنه يروى للأحوص ، ورواه الجوهري لجرير .

(٤) وصف تجاراً ، وقيل لصوباً ، فيقول : يَمُرُّونَ بالدهن - وهي رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصّر - وقد صفرت عيابهم من المتاع ، ثم يعودون من دارين - وهو موضع في البحرين ينسب إليه المسك فيقال مسك دارى - وحقايقهم بحر ، أى مختلفة ، جمع بجراء . والعيبة : ما يجعل فيه الثياب . والحقيبة : وعاء يجعل فيه الرجل زاده ويحتقيه الراكب خلفه في سفره . وإنما قال : « ويخرجن » لإزادة الرواحل ، فلذلك أنث . وهذا ما في الأصل والسيرافي . وفي ط : « ويرجن » .

على حِينِ اللَّهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلَا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَلُ الثَّعَالِبِ (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : أُنَدَلُ . وَقَالَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُحْلِسِ (٢)

وَقَالَ (٣) :

بَضْرَبَ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهْنَ عَنِ الْمَقِيلِ

(١) يقول : يفتتمون فرصة شغل الناس عنهم بما هم فيه من شتى أمورهم فيسلبونهم ، وذلك على أنهم لصوص . أو ينتهزون شغل الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم ومنازعاتهم عن منازعتهم في الكسب ، وذلك على أنهم تجار . وندلا ، أى اختطافا ، أو أخذاً باليدين . وزريق ، بالتصغير : قبيلة في الأنصار ، وأخرى في طيء . ويقال في المثل « أكسب من ثعلب » ؛ لأنه يدبغ لنفسه ويأق على ما يعدو عليه من حيوان إذا أمكنه .

(٢) الحزانة ٤ : ٤٩٣ وابن الشجري ٢ : ٢٤٢ . وشاهده نصب « أم الوليد » بقوله : « علاقة » ؛ لأنها بدل من الفعل « تعلق » فعلت عمله . يصف علو سنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه فلا يليق به اللهو والصب . وأفنان الرأس : خصل شعره ، جمع فنن ، وأصل الفنن الغصن . والثغام ، كسحاب : نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نور أبيض . والمخلص : ما اختلط فيه السواد بالبياض . وقد أضاف « بعد » إلى الجملة بعدها لأن « ما » وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المقدر ، وهيأتها للإضافة إلى الجملة .

(٣) هو المرار أيضاً . العينى ٣ : ٤٩٩ . الهام : جمع هامة وهى الرأس . والضمير فيه يرجع إلى الرؤوس السالفة الذكر ، وإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان جائز للتوكيد ، كما في « حبل الوليد » ، و « حب الحصيد » . أو الضمير راجع إلى « قوم » والقوم يذكر ويؤنث . ومقيل الرأس هو العنق . وأصل المقيل مكان القيلولة في الظهيرة . ومثله قول ابن رواحة :

اليوم نضربكم على تنزيله ضربا يزيل الهام عن مقيله

وتقول : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ رَسُولُ لَهُ وَرَسُولُهُ ، لَأَنَّكَ لَا تَرِيدُ بِفَعُولٍ ههنا ما تريد به في ضَرْوبٍ ، لَأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُوقِعَ مِنْهُ فِعْلاً عَلَيْهِ ، فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ [قَوْلِكَ] : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ عَجُوزٌ لَهُ ^(١) . وتقول : أَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ لَهُ عَدِيلٌ وَأَعْبُدُ اللَّهَ أَنْتَ لَهُ جَلِيسٌ ، لَأَنَّكَ لَا تَرِيدُ بِهِ مِبَالِغَةً فِي فِعْلٍ ، وَلَمْ تَقُلْ : مُجَالِسٌ فَيَكُونُ كِفَاعِيْلٍ ، فَإِنَّمَا هَذَا اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَزْهَدُ أَنْتَ وَصِيْفٌ لَهُ أَوْ غُلَامٌ لَهُ . وكذلك : آتَبَصْرَةٌ أَنْتَ عَلَيْهَا أَمِيرٌ .

فَأَمَّا الْأَصْلُ الْأَكْثَرُ الَّذِي جَرَى بِجَرَى الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَعَايِلٌ . وَإِنَّمَا جَازَ فِي الَّتِي بُنِيَتْ لِلْمِبَالِغَةِ لِأَنَّهَا بُنِيَتْ لِلْفَاعِلِ مِنْ لَفِظِهِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَلَيْسَتْ بِالْأَبْنِيَةِ الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ أَنْ تُجْرِيَ بِجَرَى الْفِعْلِ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا قَلِيلَةٌ . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مِبَالِغَةُ الْفِعْلِ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ غُلَامٍ وَعَبْدٍ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ فَاعِلٌ ، وَعَلَى فُعِلَ يَفْعُلُ مَفْعُولٌ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَا الَّذِي لِلْمِبَالِغَةِ الْفَاعِلُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ .

وتقول : أَكُلُ يَوْمَ أَنْتَ فِيهِ أَمِيرٌ ، تَرْفَعُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ ، وَقَدْ خَرَجَ « كُلٌّ » مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ اللَّهِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَكُلُ يَوْمَ يُنْطَلَقُ فِيهِ ، صَارَ كَقَوْلِكَ : أَزْهَدُ يُذْهَبُ بِهِ . وَلَوْ جَازَ أَنْ تُنْصَبَ كُلُّ يَوْمٍ وَأَنْتَ تَرِيدُ بِالْأَمِيرِ الْأِسْمَ لَقُلْتَ : أَعْبُدُ اللَّهَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ لَأَنَّكَ تَقُولُ : أَكُلُ يَوْمَ لَكَ

(١) موازنة بين رسول وضروب . فأنت لا تقول هذا رسول زيد كما تقول : هذا ضروب زيداً ، فالرسول اسم للمرسل لا مبالغة في المرسل ، فهو بمثابة عجزوز التي لا تجرى بِجَرَى الْفِعْلِ ، فَلَا تُنْصَبُ عِندَ اللَّهِ الَّذِي وَلِيَ حَرْفَ الْأَسْطِغْهَامِ لِأَنَّهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ لِلتَّفْسِيرِ ، لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ إِمَّا فَعَلَ أَوْ شَبَّهَ بِهِ .

ثوب^(١) ، فيكونُ نصيبًا . فإن قلت : أكلُ يوم لك فيه ثوب فنصبت ، وقد جعلته خارجاً من أن يكون ظرفاً ، فإنه ينبغي أن تنصب : أعبد الله عليه ثوب . وهذا لا يكون ، لأن الظرف هنا لم ينصبه فعل ، إنما عليه ظرف للثوب ، وكذلك فيه^(٢) .

هذا باب الأفعال التي تُسعملُ وتُلقي

٦١

فهى طَنَنْتُ ، وَحَسِيتُ ، وَخِلْتُ ، وَأَرَيْتُ وَأَرَيْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وما يتصرف من أفعالهن .

(١) قال السيرافي : يعنى أن الأمير ليس يجرى مجرى الفعل ، فهو بمنزلة الثوب ولا ينصب الاسم الأول وإن كان في الكلام ضمير يعود إليه متصل منصوب ؛ لأن ذلك المنصوب نصبه كنصب الظروف بمعنى استقر . فإذا قلت : أعبد الله عليه ثوب فتقديره أعبد الله استقر عليه ثوب ، كما تقول : أعبد الله عليه ثوب . ولو أظهرت الاستقرار لنصبت عبد الله ، كقولك : أعبد الله استقر عليه ثوب ، وقولك أكل يوم لك ثوب ، تنصب كل يوم بالظرف والعامل فيه لك بمعنى الاستقرار ، فإذا شغلت الظرف بضمير اليوم خرج اليوم من أن يكون ظرفاً ، ووضعت بالابتداء فقلت : كل يوم لك فيه ثوب ، ولا تنصب اليوم لأنه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل . قال - يعنى سيبويه - : ولو جاز أن تقول : أكل يوم لك فيه ثوب لجاز أن تقول أعبد الله عليه ثوب ، لأنه عليه في موضع نصب مثل فيه ، وهذا لا يجوز فهما جميعاً لأنك لم تأت بفعل .

والكلام بعده إلى « وكذلك فيه » ساقط من ط ثابت في الأصل ونسخة ١٣٩ .

(٢) بعده في ط : « فإذا شغلت الفعل نصبت فقلت أكل يوم لك فيه ثوب » . وفي النسخة ١٣٩ : « قال أبو الحسن : إذا كان الذى من سبب الأول ظرفاً لفعل نصبت ، نحو قولك أكل يوم تنهب فيه ؛ لأن الفعل مما يضمـر ، ولا يضمـر الاسم ، فتقول : أكل يوم يُنهب فيه فرفع ، لأن فيه في موضع رفع » .

فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الأعمال والبناء على الأول ، في الخبر والاستفهام وفي كل شيء . وذلك قولك : أظنّ زيدا منطلقا ، وأظنّ عمرا ذاهبا ، وزيدا أظنّ أخاك ، وعمرا زعمتُ أباك .

وتقول : زهدَ أظنّته ذاهبا . ومن قال : عبد الله ضربته نصبتُ [فقال] : عبد الله أظنّته ذاهبا .

وتقول : أظنّ عمرا منطلقا وبكرا أظنّته خارجا ، كما قلتُ : ضربتُ زيدا وعمرا كلمته ، وإن شئتُ رفعتُ على الرفع في هذا ^(١) .

فإن أنيت قلتُ : عبد الله أظنّ ذاهباً ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك . وكلما أردتُ الإلغاء فالتأخير أقوى ^(٢) . وكلّ عربيّ [جيّد] .

وقال اللعين يهجو العجاج ^(٣) :

(١) أي رفعت « بكر » على ما أجيز من الرفع في « عمرو » .

(٢) أي إن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط . وقد أجاز الكوفيون والأخفش إلغاء المتقدم مستندين إلى بعض الشواهد ، كقوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
وقوله :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب
وعرجه البصريون على تقدير ضمير الشأن أو لام الابتداء ، أي إخاله ، أو رأيته ، أو لّدينا ، أو أيلاك . وفي هذا يقول ابن مالك :

واتو ضمير الشأن أو لام ابتداء في موهب إلقاء ما تقدما

(٣) بهذا في ط : « قال الشاعر وهو اللعين » . وذكر المعنى خلافاً في المهجور ، أهر رؤية ، أم العجاج .

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا أَبْنَ اللَّؤْمِ تَوَعَّدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوَرُ (١)

أَنْشَدَنَاهُ يُونُسُ مَرْفُوعًا عَنْهُمْ . وَإِنَّمَا كَانَ التَّأَخِيرُ - أَقْوَى لِأَنَّهُ [إِنَّمَا] يَجِيءُ
بِالشَّكِّ بَعْدَمَا يَمْضِي كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، أَوْ بَعْدَ مَا يَتَدَيَّرُ وَهُوَ يَرِيدُ الْيَقِينَ ثُمَّ
يُذَكِّرُهُ الشَّكَّ ، كَمَا تَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ صَاحِبُ ذَلِكَ بَلَّغَنِي ، وَكَأَنَّ قَالَ : مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ
تَدْرِي ، فَأَتَخَّرَ مَا لَمْ يَتَعَمَّلْ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ . وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ فِيهِمَا بَلْغَةً
بَعْدَ مَا مَضَى كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، وَفِيهِمَا يَدْرِي .

فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نَيْتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ ، كَمَا
قَالَ : نَهَذَا رَأَيْتُ ، وَرَأَيْتُ نَهَذَا .

وَكَلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعَّفَ التَّأَخِيرَ إِذَا أَعْمَلْتَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهَذَا أَخَاكَ
أَطْنُ ، فَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا يَضَعُفُ نَهَذَا قَائِمًا ضَرِيفٌ ، لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
مَبْتَدَأً إِذَا عَمِلَ (٢) .

(١) ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ ٢ : ٤٠٤ عَنْ أَبِي الْحِجَاجِ أَنَّ كَلِمَةَ اللَّعِينِ لَامِيَّةٌ ، وَأَنَّ عَجْزَ هَذَا
الْبَيْتِ : « اللَّؤْمُ وَالْفِشَلُ » عَلَى الْإِقْوَاءِ . وَقَبْلَهُ :

إِنِّي أَنَا ابْنُ جَلَا إِنْ كُنْتُ تَعْرِفُنِي يَا رُؤْبَ وَالْحِيَةَ الصَّمَاءِ فِي الْجَبَلِ
مَا فِي الدَّوَابِّ فِي رَجَلِي مِنْ عَقَلٍ عِنْدَ الرَّهَانِ وَلَا أَكْوَى مِنَ الْعَقْلِ
وَنَسَبَ الْبَيْتَ عَلَى أَنَّهُ لَامِيٌّ الرَّوْيُ إِلَى الْمَكْبَرِ الضَّبِّيِّ فِي حِمَاةِ الْبَحْرَى ، وَعَجْزُهُ
فِيهِ : « إِنَّ الْأَرَاجِيزَ رَأْسَ النُّوْكِ وَالْفِشَلُ » . وَانْظُرِ الْحَيَوَانَ ٤ : ٢٦٦ - ٢٦٧ إِذْ نَسَبَهُ إِلَى
الْعَيْنِ يَقُولُهُ لِرُؤْبَةٍ . وَعَجْزُهُ فِيهِ : « جَلِبَ اللَّؤْمُ وَالْكُفْلُ » .
يُرِيدُ : أَتَوَعَّدُنِي بِأَرَاجِيزِكَ وَأَنْتَ لَا تَحْسِنُ الشَّعْرَ وَالتَّصَرُّفَ فِي أَنْوَاعِهِ ، وَأَيْنَ رَجُوكَ
مِنَ الشَّعْرِ ، إِنَّ الْأَرَاجِيزَ مَظَنَّةُ لُؤْمِ الطَّبِيعَةِ وَضَعْفِ النَّفْسِ . ط وَالْحَيَوَانَ :
« أَبَا الْأَرَاجِيزِ » ، أَيُّ يَا صَاحِبَ الْأَرَاجِيزِ .

(٢) يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ وَيَتَبَدَأُ بِهِ . ط : « أَعْمَلَ » .

ومما جاء في الشعر معملا في زعمت قول أبي ذؤيب^(١) :

فإن تزعمني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل^(٢)

٦٢

وقال النابغة الجعدي :

عددت قشرا إذ عددت فلم أسأ بذاك ولم أزعمك عن ذاك معزلا^(٣)

وتقول : أين ترى عبد الله قائما ، وهل ترى زيدا ذاهبا ، لأن هل وأين كأنك لم تذكرهما ، لأن ما بعدهما ابتداء ، كأنك قلت : أترى زيدا ذاهبا ، وأظن عمرا منطلقا .

فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة ' فيها ' إذا استغنى بها الابتداء^(٤) ، قلت : أين ترى زيدا ، وأين ترى زيدا^(٥) .

(١) ط : « قول الشاعر ، وهو أبو ذؤيب » .

(٢) ديوان الهذليين ١ : ٣٦ والعيني ٣٨٨٢ . أجهل ، أى أستعمل الجهل ، بحبي إياك . شريت الحلم بالجهل ، أى استبدلت بالجهل حلما . يذكر رجوعه عن الصبا لما زجره الشيب .

(٣) ط : « إذ فخرت » ، وما أثبت من الأصل يوافق الشتمري والتسويقي . يخاطب رجلا من قشير ، وهم إخوة جعلة قبيل النابغة ، أبوهما كعب بن ربيعة بن عامر ابن صمصمة كما في الجمهرة ٢٨٩ . يقول : إن عدت سادات قشير مفاخرا فإن ذلك لن يسوءني ، ولم أظنك ذا معزل عن ذلك ، لو بمعزل . فمعزلا منصوب على المفعولية بتقدير مضاف ، أو على الظرف الواقع موقع المفعول الثاني . وشاهده إعمال « زعم » .

(٤) معنى وقمت خيرا للمبتدأ .

(٥) أى على الإلغاء والإعمال ، كقولك قائم ظننت زيد ، وقائما ظننت زيدا .

واعلم أنّ « قلت » إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها ، وإنما تُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول ، نحو قلت : زيدٌ منطلقٌ لأنه ^(١) يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل « قلت » . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه ^(٢) .

وتقول : قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس ^(٣) . وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾ ، ولولا ذلك لقال : « أنّ [الله] » .

وكذلك [جميع] ما تصرف من فعله ، إلا « تقول » في الاستفهام ، شبهوها بتظنُّ ، ولم يجعلوها كيظن وأظن في الاستفهام ، لأنه لا يكاد يُستفهم المخطب عن ظنٍّ غيره ولا يُستفهم هو إلا عن ظنه ، فإنما جعلت كتظنُّ ، كما أنّ ما كَلِّسَ في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيّرت عن ذلك أو قدّم الخير رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلفة تميم .

ولم تُجعل « قلت » كظننتُ لأنها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيًا ، فلم تُدخل في باب ظننتُ بأكثر من هذا ^(٤) ، كما أنّ « ما » لم تقو قوة

(١) ط : « ألا ترى أنه » .

(٢) أى لم يدخل عليه القول . وفي الأصل : « عليه » . والكلام من « ولا تدخل » إلى « تقول » التالية ساقط من ط . وبدله في ط : « فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك » .

(٣) بدله في ط : « قال زيد عمرو خير الناس » . وما في الأصل يطابق الخزائن ٢٣ : ٤ .

(٤) الآية ٤٢ من آل عمران . وفي ط : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ ﴾ ، وهي الآية ٤٥ من آل عمران .

(٥) أى لم تستعمل قال بمعنى ظن إلا على صورة « أقول » .

ليس ، ولم تقع في كل مواضعها ؛ لأن أصلها [عندهم] أن يكون ما بعدها مبتدأ .

وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله ، وقد بين بعضه فيما مضى ^(١)

وبذلك قولك : متى تقول زيدًا منطلقًا ، وأقول عمرًا ذاهبًا ، وأكل يوم تقول عمرًا منطلقًا ، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في : أكل يوم زيدًا تضر به ^(٢) . فإن قلت : أنت تقول زيدًا منطلقًا رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أنت زيدًا مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت ^(٣) على الأصل . قال الكمي :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لَوْيَ لَعَمْرُأَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ ^(٤)

(١) انظر ما مضى في الصفحة السابقة وكلها ص ٩٦ .

(٢) أى لا يعدد بالفصل بالطرف بين الاستفهام وفعل القول كما لم يعدد به في المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام . فقوله « لا يفصل بها » معنى « كل يوم » لا تحجب فاصلا . وانظر مع المواضع ١ : ١٥٧ .

(٣) ط : « وأقرت » . والمراد أن الفصل بالأجنبي يعمد القول إلى ما كان عليه .

(٤) الخزائن ٤ : ٢٣ والمعنى ٢ : ٤٢٩ . أراد ببني لؤي جمهور قريش ؛ لأن أكثرهم ينتمى إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها . يفخر على اليمن ويذكر فضل مضر عليهم فيقول : أظن قريشا جاهلين حين استعملوا اليمنيين في ولاياتهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم . والمتجاهل : من يستعمل الجاهل وليس من أهله . وقال ابن المستوفى : أنشده سيويه للكمي ولم أره في ديوانه . والذي في ديوان شعره :

أَتَوَّأَمَا تَقُولُ بَنِي لَوْيَ لَعَمْرُأَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
عن الراسي الكنانة لم يردّها ولكن كاد غير مكابدينّا

وفسر البيتين تفسيرًا يخالف ما أثبت هنا عن الشتمري . وشاهده إعمال القول بمعنى الظن هنا ، وأنه لا بأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمضمون القول .

وقال عُمَرُ بن أُمِّ ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تُجْمَعُنَا ^(١)

وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية ^(٢) .

وزعم أبو الخطّاب - وسأله عنه غير مرّة - أنّ ناسا من العرب يُوثّق بعريّتهم ، وهم بنو سُليّم ، يجعلون باب قلّت أجمّع مثل ظننت .

واعلم أنّ المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زهد ظنّك ذاهب ، وزهد ظنّي أخوك ، وزهد ذاهب ظنّي . فإن ابتدأت فقلت : ظنّي زهد ذاهب . كان قبيحا ^(٣) ، [لا يجوز البتّة ، كما ضَعُفَ ظنُّ زهد ذاهب . وهو في متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنّك زهد ذاهب] ، ومتى تُظنُّ عمرو منطلق ، لأنّ قبله كلاماً . وإنّما ضعف ^(٤) هذا في الابتداء كما يَضَعُفُ : غير شلّ زهد ذاهب ، وحقّا عمرو منطلق .

(١) ديوان عمر ٣٩٤ والعينى ٢ : ٤٣٤ . دون بعد غد ، معناه غدا . ولم يرد دارا بعينها ، إنّما أراد موضعا يجمعه ومن يحب .

(٢) السيرافى : قال أبو عثمان : غلط سيويه في قوله وإن شئت رفعت إلخ ، لأنّ الرفع بالحكاية ، والنصب بإعمال الفعل . يريد أبو عثمان أنك إذا قلت زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وإذا قلت أتقول زيدا منطلقا ، فهو منصوب بالفعل . فقال الجيب : إنّما أراد سيويه وإن شئت رفعت في الموضع الذى نصبت ، ولم يعرض للذكر العامل ، كما تقول : زيد بالبصرة ، وإنّما تريد في البصرة . وقد يجوز أن يكون المعنى رفعت بما نصبت ، والباء زائدة ، قال تعالى : ﴿ تبت بالدهن ﴾ ، أى تبت الدهن .

(٣) ط : « ضعيها » .

(٤) ط : « يضعف » .

وإن شئت قلت : متى ظنك زهداً أميراً ، كقولك : متى ضربك عمراً .
وقد يجوز أن تقول : عبد الله أظنه منطلق ، تجعل هذه الهاء على ذاك ،
كأنك قلت : زهداً منطلقاً أظنُّ ذاك ، لا تجعل الهاء لعبد الله ، ولكنك تجعلها ذاك
المصدر ، كأنه قال : أظنُّ ذاك الظنُّ ، أو أظنُّ ظنِّي . فإنما يَضَعُ هذا إذا
ألغيت ، لأنَّ الظنَّ يُلغى في مواضع أظنُّ حتى يكون بدلاً من اللفظ به ، فكَرِهَ
إظهار المصدر ههنا ، كما قَبِحَ أن يظهر ما انتصب عليه سقياً . [ومترى ذلك
إن شاء الله مبيناً] .

ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظنِّي . فإذا قلت : زهداً أظنُّ ذاك
عاقلاً ، كان أحسن من قولك : زهداً أظنُّ ظنِّي عاقلاً ^(١) ذاك أحسن ، لأنه ليس
بمصدر ، وهو اسمٌ مُبْتَهَمٌ يقع على كل شيء . ألا ترى أنك لو قلت : زهداً ظنِّي
منطلق ، لم يحسن ولم يجوز أن تضع ذاك موضع ظنِّي . وترك ذاك في أظنُّ إذا كان
لغواً أقوى منه إذا وقع على المصدر [لأنَّ ذاك إذا كان مصدراً فإنك لا تجيء به ،
لأنَّ المصدر يقبح أن تجيء به ههنا ، فإذا قَبِحَ المصدر فمجيئك بذاك أقبح لأنه
مصدر ^(٢)] . وإذا ألغيت فقلت : عبد الله أظنُّ منطلق ، فهذا أجمل من
قولك : أظنه . وأظنُّ بغير هاء أحسن ^(٣) لئلا يلتبس بالاسم ، وليكون أئين في
أنه ليس يَقَعُ .

فأما ظننت أنه منطلق فاستغنى بغير أن ، تقول : أظنُّ أنه فاعلٌ كذا

(١) ما بعد كلمة « مبيناً » إلى هنا ساقط من ط .

(٢) أى لأن ذاك بمنزلة المصدر وإن لم تكن بلفظه . وما بعد هذه الكلمة إلى كلمة
« أظن » ساقط من ط .

(٣) ط : « بغير الهاء أحسن » وفي الأصل : « بغيرها أحسن » بالعين المهملة ،
وصواب الأصل ما أثبت .

وكذا ، فستغنى (١) . وإنما يُقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغنٍ بخبر أن .

وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زيدًا ، إذا قال : من تظنُّ ، أى من تثبهُم ؟
فقول : ظننتُ زيدًا ، كأنه قال : أَتَهَمْتُ زيدًا . وعلى هذا قيل : ظننن [أى
مُتَّهَم] . ولم يَجْعَلُوا ذاك فى حَسِيَّتْ وَخِلْتُ وَأَرَى ، لأن من كلامهم أن يُدْخِلُوا
المعنى فى الشيء لا يُدْخِل فى مثله .

وسألتُه (٢) عن أَهْم ، لِمَ لَمْ يَقُولُوا : أَهْمُ مررتُ به ؟ فقال : لأن أَهْمُ
[هو] حرف الاستفهام ، لا تدخل عليه الألف (٣) وإنما تُرِكَتِ الألفُ
استغناءً (٤) فصارت بمنزلة الابتداء (٥) . ألا ترى أن حَدَّ الكلام أن تُوَخَّرَ الفعلُ
فتقول : أَهْمُ رأيتُ ، كما تُفَعَّلُ ذلك بالألف (٦) ، فهي نفسها بمنزلة الابتداء .

وإن قلت : أَهْمُ زيدًا ضَرَبَ قَبَحَ ، كما يقع فى متى ونحوها ، وصار أن
يَلِيهَا الفعلُ هو الأصلُ ، لأنّها من حروف الاستفهام ، ولا يُحتاجُ إلى الألف ،

(١) ط : « ففسر » .

(٢) يعنى أبا الخطاب الأَخْفَش . انظر ص ١٢٤ س ٤ .

(٣) أى لا تدخل عليه همزة الاستفهام ، لأن الاستفهام لا يدخل على مثله ، فلو لم
تكن للاستفهام لصح دخول همزة عليها .

(٤) لأن أبا فى هذا الموضع أفادت الاستفهام ، كما توضع من وما فى موضع
الاستفهام أحيانا ونحوه فلا تدخل عليها همزة الاستفهام . وهذه الكلمات جميعا إذا لم
تكن فى موضع استفهام صح دخول همزة عليها كما تقول : أَمِنْ يؤمن كمن يكفر ؟
(٥) يعنى صار لها الصدارة .

(٦) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « كما تفعل ذلك فى أما » .

فصارت كائين^(١) .

وكذلك مَنْ وما ، لأنهما يجريان معها ولا يُفارقانها . تقول : مَنْ أَمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا ، وما أَمَّةَ اللَّهِ أَتَاهَا ، نُصِبَ في كُلِّ ذَا ، لِأَنَّهُ أَنْ يَتَلَى هذه الحروف الفعل أولى ، كما أنه لو اضطرَّ شاعرٌ في متى وأخواتها نصب ، فقال : متى زيداً رأيته^(٢) .

هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً

لأنك تبعده تشبّه انقطاع ، ثم تستفهم بعد ذلك

وذلك قولك : زيدٌ كم مرة رأيته ، وعبدُ الله هل لقيته ، وعمرٌو هلاً لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ؛ فالعاملُ فيه الابتداء ، كما أنك لو قلت : أُرأيْتُ زيداً هل لقيته ، كان أُرأيْتُ هو العامل ، وكذلك [إذا قلت : قد علمتُ زيداً كم لقيته ، كان علمتُ هو العامل ، فكذلك] هذا . فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره .

فإن قلت : زيدٌ كم مرة رأيْتُ ، فهو ضعيف ، إلا أن تُدْخِلَ الهاء ، كما ضَعُفَ في قوله : « كَلْهُ لَمْ أَصْنَعْ »^(٣) .

ولا يجوز أن تقول : زيداً هل رأيْتُ ، إلا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه قَرَفَعَ ، لأنك قد فَصَلْتَ بين المبتدأ وبين الفعل ، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام . ولو حَسَنَ هذا أو جاز لقلت : [قد علمتُ زيدٌ كم ضُرب ،

(١) ط : « كمتى وأين » .

(٢) بدله في ط : « كما أنه لو اضطر شاعر في متى زيداً ضربته » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٨٥ .

ولقلت [: أرايتَ زيدٌ كم مرةً ضربَ على الفعل الآخر . فكما لا تجدُ بُدًا من
إعمال الفعل [الأول] كذلك لا تجد بُدًا من إعمال الابتداء ، لأنك إنما تحيى
بالاستفهام بعد ما تفرغ من الابتداء . ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم ، ألا
ترى أنك تقول : زيدٌ هذا أعمرو ضربه أم بشر ، ولا تقول : عمراً أضربت .
فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك . فحرفُ الاستفهام لا يفصلُ به بين العامل
والمعمول ، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولاً ، وإنما يدخل على الخبر .
ومما لا يكون إلّا رفعا قولك : أأخوك اللذان رأيتُ ، لأنّ رأيتُ صلةً
للذين وبه يتم اسماً ، فكأنك قلت : أأخوك صاحبانا . ولو كان شيئاً من هذا
يتصّب شيئاً في الاستفهام لقلت في الخبر : زيداً الذى رأيتُ ، فنصبتُ كما
تقول : زيدا رأيتُ .

وإذا كان الفعلُ في موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : أزيد أنت
رجلٌ تضربه ، وأكل يوم ثوبٌ ثلبسه . فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه
الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال^(١) ، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل^(٢) ،
لأنه في موضع ما يكون من الاسم^(٣) ولم تكن لتقول : أزيدا أنت رجلٌ تضربه ،
وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه ، لأنه ليس بمبنى على الفعل ، ولكن

(١) وذلك لأنك لم تشغل الفعل بضمير اسم سابق لو حذف الضمير لعمل الفعل
في الاسم السابق .

(٢) يعنى الوصل بمجمله الصلة .

(٣) أى لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لأن الصفة بعض الموصوف .

الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر .

فمن ذلك قول الشاعر (١) :

أَكُلُّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونُهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَتَجَوَّنُهُ (٢)

وقال زهد الحَير (٣) :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا أَنتُمْ تَبْعَثُونَهُ عَلَى مَحْمَرٍ تَوْتَمُوهُ وَمَا رَضَا (٤)

(١) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثي ، كما في الخزائنة ١ : ١٩٨ .

(٢) النعم : الإبل ، اسم مفرد بمعنى الجمع ، يذكر ويؤنث . تحوونه ، من حويت الشيء ، إذا ضمته واستوليت عليه وملكته . يلقحه قوم ، أى يمحلون الفحولة على النوق . ونتج الدابة : استولدها . يصف قوما بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم ، فكلما ألحق عدوهم إبله أغاروا عليها ففتحت عندهم .

والشاهد فيه رفع « نعم » لأن « تحوونه » في موضع الصفة فلا يعمل فيه ، لأن النعم من تمام المنعوت كالصلة من الموصول ، ومالا يعمل لا يفسر عاملا . وخبر نعم هو الظرف : « كل عام » بتقدير المبتدأ « إحراز نعم » ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان . وانظر الإنصاف ٤٧ .

(٣) هذا هو اسمه في الإسلام ، سماه به رسول الله ﷺ . الشعراء ٢٤٤ والإصابة ٣ : ٣٤ - ٣٥ والأغاني ١٦ : ٤٦ - ٥٦ والخزائنة ٢ : ٤٤٦ - ٤٤٨ . وفي ط : « زيد الخيل » ، وهو اسمه في الجاهلية .

(٤) المأثم : النساء يجتمعن في الخير والشر ، وأراد هنا الشر . والحمر ، كمنبر : الفرس المجين ، أحلاقه كأخلاق الحمير . توتموه : جعلتموه لنا ثوابا ، أى جزاء على يد قدمت . ورَضَا بمعنى رَضَى في لغة طيء ، يكرهون مجيء الياء متحركة بعد كسرة ، فيفتحون ما قبلها لتتقلب إلى الألف لختفها ، فيقولون في بَقَى بَقَى ، وفي رَضَى رَضَى ، وفي قوى قَوَى .

يقولون : ندتم على ما أهديت لنا من ذلك الفرس ثوابا منكم على يد قدمناها إليكم ، وحرزتم حزن من فقد حميما فجمع له مأثما ، مع أن فرسكم لم يكن مرضيا لنا . والشاهد فيه رفع « مأثم » ، والكلام في توجيهه هو الكلام في سابقه .

وقال جريرٌ فيما ليس فيه الهاء ^(١) :

أُبَحَّتْ حِمَى بَهَامَةٍ بعد نَجْدٍ وما شئٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ ^(٢)

وقال آخر ^(٣) :

فما أذرى أَعْيَزَهم ثَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ أم مَالٌ أَصَابُوا ^(٤)

ومما لا يكون فيه إلا الرفعُ قوله : أَعْبَدُ اللهَ أَنْتَ الضَّارِبُ ؛ لأنَّك إنما تريد معنى الذى ضَرَبَهُ . وهذا لا يجرى مجرى يَفْعُلُ . ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول : ما زهدًا أنا الضَّارِبُ ولا زهدًا أَنْتَ الضَّارِبُ ^(٥) ، [وإنما تقول : الضَّارِبُ زهدًا ، على مثل قولك الحسنُ وجهًا] . ألا ترى أنَّك لا تقول : أَنْتَ المائَةُ الواهبُ كما تقول : أَنْتَ زهدًا ضاربٌ .

وتقول : هذا ضاربٌ كما ترى ، فيجئُ على معنى هذا يَضْرِبُ وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول : هذا ضاربٌ فيجئُ على معنى هذا سَيَضْرِبُ . وإذا قلت : هذا الضَّارِبُ فإنَّما تعرَّفُهُ على معنى الذى ضَرَبَ ^(٦) فلا يكون إلا رفعًا ، كما أنَّك لو قلت : أُنْهَدُ أَنْتَ ضاربُهُ إذا لم تُرِدْ بضاربِهِ الفعلَ وصار

(١) ط : « ليست فيه الهاء » .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ٨٧ . والشاهد هنا رفع « شئ » ، لأن « حِميت » صفة له .

(٣) ط : « وقال الشاعر » .

(٤) سبق الكلام عليه في ص ٨٨ . والشاهد هنا رفع « مال » ، لأن « أصابوا » صفة له .

(٥) وذلك لأن « أل » بمنزلة الموصول بمعنى الذى ، ولا يعمل شئ من الصلة فيما قبله .

(٦) ط : « يضرِب » .

معرفة [رفعت] ، فكذلك هذا الذى لا يجرى إلا على هذا المعنى ، فإمّا يكون بمنزلة الفعل نكرة .

وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة ، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة .
ألا ترى أنك لو قلت : أكل يوم زيداً تضربه لم يكن إلا نصباً ، لأنه ليس بوصف . فإذا كان وصفاً فليس بمبنى عليه الأول ، كما أنه لا يكون الاسم مبنياً عليه فى الخبر ، فلا يكون ضارب بمنزلة يفعل وتفعل إلا نكرة .

وتقول : أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنتى ، كأنه قال : أذكر نتاجها أحب إليك أم أنتى . فإن تلد اسم ، وتلد به يتم الاسم كما يتم « الذى » بالفعل ، فلا عمل له [هنا] كما ليس يكون لصلة « الذى » عمل .

وتقول : أهد أن يضربه عمرو أمثل أم بشر ، كأنه قال : أهد ضرب عمرو إياه أمثل أم بشر ، فالمصدر مبتدأ ^(١) وأمثلة مبنى عليه ، ولم يترد منزلة يفعل ، فكأنه قال : أهد ضاربه خير أم بشر . وذلك لأنك ابتدأته وبنيت عليه فجعلته اسماً ، ولم يلتبس زهد بالفعل إذ كان صلة له ^(٢) ، كما لم يلتبس به الضاربه حين قلت : زهد أنت الضاربه ، إلا أن الضاربه فى معنى الذى ضربته ، والفعل تمام هذه الأسماء ، [فالفعل لا يلتبس بالأول إذا كان هكذا] .

وتقول : أن تلد ناقتك ذكراً أحب إليك أم أنتى ، لأنك حملته على المفعول الذى هو صلة أن ، فصار فى صلبه ، فصار كقولك ^(٣) : الذى رأيت أخاه

(١) ط : « مبنى على المبتدأ » .

(٢) هذا ماق ط . وفى الأصل : « بالفعل إذا كان ضارب اسماً » .

(٣) أى فصار فى صلة أن . وفى ط : « فصار فى صلة أن مثل قولك » .

زَيْدٌ . ولا يجوز أن تبتدىء بالأخ قبل الذى وتُعمل فيه رأيتُ [أخاه زيد] .
فكذلك لا يجوز النصب فى قولك : أذكرُ أن تِلْدَ ناقضك أحب إليك أم أنثى .
وذلك أنك لو قلت : أخاه الذى رأيتُ زيد لم يجوز ، وأنت تريد : الذى رأيتُ
أخاه زيد .

٦٧

ومما لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعاً [قولك] : أعبدُ الله أنت أكرمُ عليه
أم زيد ، وأعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بشر ، كأنك قلت : أعبدُ الله أنت أخوه أم
بشر ، لأنَّ أَفْعَلَ ليس بفعل ، ولا اسمٌ يجرى مجرى الفعل ^(١) ، وإنما هو بمنزلة
حسنٍ وشديد ونحو ذلك . ومثله : أعبدُ الله أنت له خيرُ أم بشر .

وتقول : أنهذ أنت له أشدُ ضرراً أم عمرو ، فإنما انتصابُ الضربِ
كانتصاب زيد فى قولك : ما أحسنَ زيدا ، وانتصابِ وجهٍ فى قولك : حسنَ وجهه
الأخ . فالمصدرُ هنا كغيره من الأسماء ، كقولك : أنهذ أنت له أطلق وجهها أم
فلان . وليس له سبيلٌ إلى الإعمال ، وليس له وجهٌ فى ذلك .

ومما لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعاً قولك : أعبدُ الله إن تره تضرره ،
وكذلك إن طرحتُ الماءَ مع ثُبَحْه فقلت : أعبدُ الله إن تر تضررب ، فليس للآخِر
سبيلٌ على الاسم ، لأنه مجزوم ^(٢) ، وهو جوابُ الفعل الأول ، وليس للفعل
الأول سبيلٌ ، لأنه مع إن بمنزلة قولك : أعبدُ الله حين يأتينى أضرب ^(٣) ، فليس

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أم عمرو ، لأن الفعل ليس مجرى الفعل » ،

تحريف .

(٢) ط : « جزم » .

(٣) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « حين تأتى تضررب » . وكذلك « تأتى »

بالموضع التالى .

لعبد الله في يأتي حَظَّ ، لأنه بمنزلة قولك : أعبد الله يوم الجمعة أضرب . ومثل ذلك : زيد حين أضرب يأتيني ؛ لأنَّ المعتمد على زيد آخر الكلام وهو يأتيني . وكذلك إذا قلت : زيدا إذا أتاني أضرب ، وإنما هو بمنزلة حين .

فإن لم تجزِ الآخِرَ نصبت^(١) ، وذلك قولك : أنهذا إن رأيت تضرب . وأحسنه أن تُدْجِلَ في رأيت الهاء ، لأنه غير مُسْتَعْمَلٍ^(٢) ، فصارت حروف الجزاء في هذا بمنزلة قولك : زيد كم مرة رأيته . فإذا قلت : إن تر زيدا تضرب ، فليس إلا هذا ، صار بمنزلة قولك : حين ترى زيدا يأتيك ، لأنه صار في موضع المضمر حين قلت : زيد حين تضربه يكون كذا وكذا . ولو جاز أن تجعل زيدا مبتدأ على هذا الفعل لقلت : القتال زيدا حين تأتي ، ترهد : القتال حين تأتي زيدا .

(١) السمراني : اعلم أن الفعل جواب الشرط إذا رفع فله مذهبان عند سيبويه : أحدهما أن ينوي به التقديم ، والآخر : أن يرفع على إضمار الفاء . كقولك : إن تأتي أكرمك ، على معنى أكرمك إن تأتي ، أو على معنى : إن تأتي فأكرمك ، أي إن تأتي فأنا مكرم لك . فإذا قدرت الفاء والفعل مرفوع لم يجوز أن تنصب به ما قبله ، فلا تقول أنهذا إن تره فتضرب ، على معنى إن تر زيدا فتضرب زيدا ، كما لا تقول أخاك إن يأتي فأكرم ، على معنى إن يأتي فأكرم أخاك ، لأن ما بعد الفاء لا ينوي به التقديم على حرف الشرط . وإذا كان النية في الفعل التقديم جاز أن تنصب به ما قبل حرف الشرط ، نحو زيدا إن رأيت تضرب ، تقديره أنضرب زيدا إن رأيت . وأحسنه أن تقول : أنهذا إن رأيته تضرب ، تقديره أنضرب زيدا إن رأيته ؛ ليشغل الفعل بضمير الأول ، لأنك لم تعمله في شيء وهو فعل متعد وقد ذكر مفعوله .

(٢) أراد : لأنه غير عامل في ضمير المتقدم على أسلوب الاشتغال .

وتقول في الخبر وغيره : إن زيدا ثَرَه تضرب ، تنصب زيدا ، لأن الفعل ^(١) أن يَلَى إن أولى ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهي أبعد من الرفع لأنه لا يثنى فيها الاسم على مبتدئ .

وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أمّ الجزء ولا نزول عنه ، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجر في الحروف الأخرى .
وقال الثوري بن ثولب :

لا تجزعي إن مُنفساً أهلكته وإذا هلك فتعند ذلك فاجزعي ^(٢)

وإن اضطر شاعر فأجرى إذا مجرى إن فجازى بها قال ^(٣) : أُنْزِدَ إذا ثَر
تضرب ، إن جعل تضرب جَوَابًا . وإن رفعها نصب ، لأنه لم يجعلها جواباً .
وترفع الجواب حين يذهب الجزء من الأول في اللفظ . والاسم ههنا مبتدأ إذا
جزمت ، نحو قولهم : أنهم يأتك تضرب ، إذا جزمت ، لأنك جئت بتضرب
مجزوما بعد أن عمل الابتداء في أنهم ولا سبيل له عليه . وكذلك هذا حيث جئت
به مجزوما بعد أن عمل فيه الابتداء . وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة

(١) ط : : إلا أن الفعل .

(٢) الخزائن ١ : ١٥٢ والمعنى ٢ : ٥٣٥ وابن الشجري ١ : ٣٣٢ و ٢ : ٣٤٦
وشراهد المعنى ١٦١ ، ٢٨١ . والنفس : النفس يتنافس فيه ويرغب . لامته امرأته على
إتلاف ماله خشية الفقر ، فأجابها : لا تجزعي فإني كفيل بإخلافه بعد التلف مادمت
حيا ، فإذا أتى المقدار حق لك أن تجزعي .

وشاهده نصب متفس بإضمار فعل دل عليه ما بعده ، لأن حرف الشرط يقتضى
فعلاً مظهراً أو مضمراً .

(٣) ط : : وإن اضطر شاعر فجازى إذا ، أجراها في ذلك مجرى إن فقال .

حينَ وسائر الظروف (١) .

وإن قلت : زيد إذا يأتيني أُضربُ ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدا أُضربُ إذا يأتيني ، ولكنك تضع أُضربُ ههنا مثل أُضربُ إذا جرمت وإن لم يكن مجزوماً ؛ لأنَّ المعنى معنى المجازاة في قولك : أُنْهَيْدُ إن يأتِكَ أُضربُ ولا تريد به أُضربُ زيدا ، فيكونَ على أول الكلام ، كما لم تُرَدِّ بهذا أول الكلام ، رفعت (٢) . وكذلك حينَ ، إذا قلت : أُنْهَيْدُ حين يأتِكَ تضربُ .

وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جعلت تضربُ وأُضربُ جواباً ، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه ، ولم يرجع إلى الأول . وإنما تُرَدِّه إلى الأول فيمن قال : إن تَأْتِنِي آتِيكَ ، وهو قبيحٌ ، وإنما يجوز في الشعر .

وإذا قلت : أُنْهَيْدُ إن يأتِكَ تضربه فليس تكون الهاء إلا لزيد ، ويكونُ الفعلُ الآخرُ جواباً للأول . ويدلُّك على أنها لا تكون إلا لزيد أنك لو قلت : أُنْهَيْدُ إن تَأْتِكَ أُمَّةُ اللَّهِ تضربها لم يجز ، لأنك ابتدأت زيدا ولا بد من خبر ، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضميره .

وإذا قلت : زيدا لَمْ أُضربُ ، أو زيدا لن أُضربُ ، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنك لم توقع بعد لَمْ وَلَنْ شيئاً يجوز لك أن تقدِّمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما [كما كان ذلك في الجزاء] . ولن أُضربُ نفى لقوله :

(١) عن السيرافي : يعني أن فعل الشرط الذي بعد « إذا » وهو « ترى » رفعت أو جرمت لا يعمل فيما قبل إذا ، لأنه وإذا كشيء واحد ، بمنزلة حين ، ولا يصلح تقديمه ، فلم يصح على كل حال أن يعمل فيما قبل إذا .
(٢) ط : « على أول الكلام رفعت عنده فعيد كما لم ترد بهذا أول الكلام » ، فقط .

سَأَضْرِبُ ، كما أَنَّ [لَا تُضْرِبُ نَفِي لِقَوْلِهِ : أَضْرِبْ] ، ولم أَضْرِبْ نَفِي لِضَرْبٍ .
وتقول : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَاضْرِبْ ، [نَصَبٌ] لِأَنَّ يَأْتِيكَ ههنا صِفَةً ،
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ صَالِحٍ اضْرِبْ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضْرِبْ ، رَفَعْتَهُ لِأَنَّهُ جَعَلَ جَاءَكَ فِي مَوْضِعِ
الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ : فَاضْرِبْ فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ ، وَأَيُّ مِنْ حُرُوفِ الْمَجَازَةِ ،
وَكُلُّ رَجُلٍ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْمَجَازَةِ . وَمِثْلُهُ : زَيْدٌ إِنْ أَتَاكَ فَاضْرِبْ ، إِلَّا أَنْ تَرِيدَ
أَوَّلَ الْكَلَامِ ، فَتَنْصِبُ وَيَكُونُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : زَيْدًا إِنْ أَتَاكَ تُضْرِبْ ، وَأَيُّهُمْ يَأْتِيكَ
تَضْرِبْ ، إِذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ^(١) .

وتقول : زَيْدًا إِذَا أَتَاكَ فَاضْرِبْ . فَإِنْ وَضَعْتَهُ فِي مَوْضِعِ زَيْدٍ إِنْ يَأْتِيكَ
تَضْرِبْ رَفَعْتَ ، فَارْفَعْ إِذَا كَانَتْ تَضْرِبُ جَوَابًا لِيَأْتَاكَ ، وَكَذَلِكَ حِينَ . وَالنَّصَبُ فِي
زَيْدٍ أَحْسَنُ إِذَا كَانَتْ الْمَاءُ يَضْعُفُ تَرْكُهَا وَيَقْبَحُ ^(٢) .

فَاعْمَلْهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْقِيَاسِ ^(٣) لِأَنَّهَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ حِينَ ،
وَإِذَا وَحِينَ لَا يَكُونُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا خَيْرًا لَزِيدٍ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : زَيْدٌ حِينَ
يَأْتِيَنِي ، لِأَنَّ حِينَ لَا تَكُونُ ظَرْفًا لَزَيْدٍ .

وتقول : الْخَرُّ حِينَ تَأْتِيَنِي ، فَيَكُونُ ظَرْفًا ، لَمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ . وَجَمِيعُ
ظُرُوفِ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ ظُرُوفًا لِلْجُثْثِ .

(١) ط : « فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي » .

(٢) بعده في ط : « كما أَنَّ الْفِعْلَ يَقْبَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَفْعُولٌ مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهِرٌ » .
وهذا الكلام إنما هو تعليلٌ لَأَيِّ الْحَسَنِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ وَبَدَلَهُ فِي الْأَصْلِ : « يَقُولُ إِنْ الْفِعْلُ يَقْبَحُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَفْعُولٌ مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهِرٌ » .

(٣) أَبُو الْحَسَنِ : « يَعْنِي إِذَا لَمْ تَحْزَمْ بِهَا » .

فإن قلت : زيدًا يوم الجمعة أضرب^(١) ، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنه ليس ههنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلا على قوله :
 * كله لم أصنع^(٢) .

ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ يوم الجمعة فأنا أضربه لم يكن^(٣) ، [ولو قلت : زيدٌ إذا جاءني فأنا أضربه ، كان جيدًا] . فهذا يدلُّك على أنه يكون على غير قوله : زيدًا أضرب حين يأتيك^(٤) .

هذا باب الأمر والنهي

والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يُتَنى عليه الفعل ويُتَنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ؛ لأنَّ الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ، لأنَّهما لا يقعان إلا بالفعل ، مظهرًا أو مضمرا .
 وهما أقوى في هذا من الاستفهام ؛ لأنَّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها^(٥)

(١) عن السرايى : يعنى أن يوم الجمعة لغو ، كأنك قلت : زيدًا أضرب ، فيجب النصب ، إلا أن تحذف الهاء على الوجه القبيح ، نحو زيد ضربت ، وكله لم أصنع ، برفع زيد وكل ، والنصب أحسن على نية التقديم ، لضعف ترك الهاء العائدة إلى الابتداء .
 (٢) لأنَّ النجم . وقد سبق الكلام عليه في ص ٨٥ .

(٣) ط : * لم يجز .

(٤) بعده في الأصل : * وهو عندنا غير جائز * إلا أن يكون الأول مجزومًا في اللفظ ، ولعله من قول الأخفش .
 (٥) ط : * قد تستعمل .

وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك : أُنْهَذَا أَخُوكَ ، ومتى نَهَذَا منطلق ، وهل عمرو ظريفٌ . والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل ، وذلك قولك : نَهَذَا أَضْرِبُهُ ، وعمراً أَمْرُزْ بِهِ ، وخالداً أَضْرِبْ أَبَاهُ ، ونَهَذَا اشْتَرِ لَهُ ثَوْباً . ومثُلُ ذلك : أُمَّا نَهَذَا فَاقْتُلْهُ ، وَأُمَّا عَمْرًا فَاشْتَرِ لَهُ ثَوْباً ، وَأُمَّا خَالِداً فَلَا تُشْتِمْ أَبَاهُ ، وَأُمَّا بَكْرًا فَلَا تَمُرْ بِهِ . ومنه : نَهَذَا لِيُضْرِبْهُ عَمْرُو ، وبشراً لِيَقْتُلْ أَبَاهُ بَكْرٌ ، لأنه أُمِرَ للغائب بمنزلة افْعَلْ للمخاطب .

وقد يكون في الأمر والنهي أن يُنْتَى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبُدْ الله أَضْرِبْهُ ، ابتدأت عبَدَ الله فرفعته بالابتداء ، ونُبِهْتَ المخاطبَ له لِتَعْرِفَهُ باسمه (١) ، ثم بنيت الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر . ومثُلُ ذلك : أَمَّا نَهَذَا فَاقْتُلْهُ . فإذا قلت : زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ ، لم يَسْتَقِمْ أَنْ تُحْمَلْهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ لَمْ يَسْتَقِمْ ، فهو دليلٌ على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً . فَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى شَيْءٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شِئْتَ عَلَى عِلَيْكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَلَيْكَ زَيْدًا فَاقْتُلْهُ .

وقد يَحْسَنُ وَيَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ : عبُدْ الله فَاضْرِبْهُ ، إذا كان مَبْنِيًّا عَلَى مَبْتَدَأٍ مُظْهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ . فَأَمَّا فِي الْمَظْهَرِ فَقَوْلُكَ : هَذَا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ ، وإن شِئْتَ لَمْ تُظْهِرْ « هَذَا » وَيَعْمَلُ كَعَمَلِهِ إِذَا أَظْهَرْتَهُ (٢) ، وذلك قولك : الْهَلَالُ وَاللَّهُ فَاَنْظُرْ إِلَيْهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا الْهَلَالُ ، ثُمَّ جِئْتَ بِالْأَمْرِ .

وَمَا يَذَلُّكَ عَلَى حُسْنِ الْفَاءِ هَهُنَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ فَحَسَنٌ جَمِيلٌ ،

(١) ط : « ليعرفه باسمه » .

(٢) ط : « إذا كان مظهرا » .

كان [كلامًا] جيدًا . ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

وقائلةٌ غولانٌ فانكح فئاتهم وأكرمته الحيين يخلو كما هيا ^(٢)
هكذا ^(٣) سُمِعَ من العرب تَنشِئُهُ .

وتقول : هذا الرجل فاضله ، إذا جعلته وصفًا ولم تجعله خبرًا . وكذلك :
هذا زيدًا فاضله ، إذا كان معطوفاً على « هذا » أو بدلاً .

وتقول : اللذين يأتينك فاضلهما ، تنصبه كما تنصب زيدًا ، وإن شئت
رفعه على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر . وإن شئت كان مبتدأً ، لأنه
يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت : الذى
يأتينى فله درهم ، والذى يأتينى فمكرمٌ محمودٌ ^(٤) ، كان حسناً . ولو قلت : زيدٌ
فله درهم لم يجز ^(٥) . وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذى يأتينى فله درهم ، فى

(١) لم يعرف . والبيت من الخمسين التى لم يعرف قائلوها . وانظر الخزانة ١ :
٢١٩ و ٣ : ٣٩٥ و ٤ : ٤٢١ ، ٥٥٢ والعينى ٢ : ٥٢٩ وشواهد المغنى ١٥٩ ، ٢٩٥
وتفسير أئى حيان ٣ : ٤٧٧ .

(٢) غولان : حى من اليمن ، وهم غولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة
ابن أدد بن زيد بن يشجب . والفتاة : الشابة من النساء . والأكرمة : أصلها الفعلة
الكريمة ، والمراد الكريمة . والحيان : حى أبيا وحى أمها . عنى أنها كريمة الطرفين .
خلو ، أى خالية من زوج . كما هى : كمثلك من بكارتها .
وشاهده رفع « غولان » على تقدير مبتدأ ، ولا يصح أن يكون « غولان » مبتدأً
دخلت الفاء على خبره لأنه لا يجوز زيد فمتطلق .

(٣) ط : « فهنا » .

(٤) ط : « محمول » أى على دابة ونحوها .

(٥) عن السيوطى : لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ، لأن الكلام إنجاز محض
ولا مذهب للمجازاة فيه .

معنى الجزاء ، فدخلت الغاء في خبوه كما تدخل في خبر الجزاء .

ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١) .

ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتلك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ، لأن معنى الحديث الجزاء .

وأما قول عدي بن زيد :

أرواحٌ مُودَّعٌ أم بُكورُ أنت فانظرُ لأى ذاك نصيرُ (٢)

(١) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

(٢) أمال ابن الشجري ١ : ٨٩ وشواهد المعنى ١٦٠ . أرواح : أراد : أذو رواح ، أو ألك رواح ، أو أرواحك رواح مودع . والرواح : السير بالعشي . والبكور : السير بكرة في أول النهار . المودع : هو كقولهم : ليل نائم وقوله تعالى : ﴿ والنهار مبصر ﴾ . قال ابن الشجري : ولو أنشد « مودع » جاز وكان التقدير مودع فيه : وقال : « لأى ذاك » ولم يقل ذينك ، لأنهم قد يوقعون « ذاك » « وذلك » على الجمل . يقول : إن الموت لا يفوته شيء ، إن لم يفجأ نهاراً فجأ بكورا ، وليس يدرى المرء ما قدر له .

وشاهده « أنت فانظر » . قال السيرافي : وهو : يشبه زيد فاضربه . وهو لم يجوزه إلا على إضمار سبب دخول الغاء ، وقد دخلت في فانظر . فتأول ذلك على وجوه ثلاثة أراد بها تصحيح دخولها .

الأول : أن ترفع أنت بفعل مضمر يفسره المظهر .

والثاني : أن تجعل أنت مبتدأ وتضمير خبرا والفاء جواب للجملة ، كأنه قال : أنت الراحل فانظر ، نحو قولك : إذا ذكرت الشجاعة قال الناس : أنت .

الثالث : أن تجعل أنت خبرا وتوى المبتدأ .

٧١ . فإنه على أن يكون في الذى يرفع على حالة المنصوب في النصب (١) .
يعنى (٢) أن الذى من سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسره ، كما كان المنصوب
ما هو من سببه ينتصب ، فيكون ما سقط على سببهِ تفسيره في الذى ينصب
على أنه شيء هذا تفسيره . يقول : ترفع [أنت] على فعل مضمر ، لأن الذى
من سببه مرفوع ، وهو الاسم المضمر الذى في انظر .

وقد يجوز [أن يكون] أنت على قوله : أنت الهالك ، كما يقال : إذا ذكر
إنسان لشيء ، قال الناس : زيد . وقال الناس : أنت . ولا يكون على أن تضمر
هذا ، لأنك لا تُشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنما تُشير له إلى
غيره . ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت : هذا أنت ، لم يستقم .

ويجوز هذا أيضاً على قولك : شاهدك ، أى ما ثبت لك شاهدك (٣) .
قال الله تعالى جده : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٤) . فهو مثله . فإنما أن يكون
أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة [وقول معروف] ، أو
يكون لأضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل (٥) .

(١) ط : « في الذى يرفع على حال المنصوب في الذى ينصب على أنه على شيء
هذا تفسيره » .

(٢) الكلام يشعر بأن ما بعده من تفسير الأخفش . ويدل هذه العبارة التالية في
ط إلى آخر هذه الفقرة : « يقول ترفع أنت على فعل مضمر لأن الذى من سببه مرفوع
وهو الاسم المضمر الذى في انظر » .

(٣) ط : « أى شاهدك ما يثبت لك ، أو ما يثبت لك شاهدك » .

(٤) الآية ٢١ من سورة محمد .

(٥) بعده قال أبو الحسن : « تقول زيداً فاضرب ، فالعامل اضرب هذه ، والقاء
معلقة بما قبلها . ويدل على أن هذه هي العاملة قولك : زيد فامرر ، كما تقول : أما زيد
فامرر . فهذه القاء أضافت الفعل الذى معه القاء إلى زيد » .

واعلم أنَّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى ، وإنما قيل : « دعاء » لأنه استُعْظِمَ أنَّ يقال : أمر أو نهى . وذلك قولك : اللهم زهدًا فاغفر ذنبه ، وزهدًا فأصلح شأنه ، وعمرًا لينجزه الله خيرًا . وتقول : زهدًا قطع الله يده ، وزهدًا أمر الله عليه العيش ، لأن [معناه معنى] زهدًا ^(١) ليقطع الله يده .

وقال أبو الأسود الدؤلى :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي سِلاهَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا قُلَّ ^(٢)

ويجوز فيه من الرفع ما جاز فى الأمر والنهى ، ويقبح فيه ما يقبح فى الأمر والنهى .

وتقول : أما زهدًا فجهدًا له ، وأما عمرًا فسقيًا له ؛ لأنك لو أظهرت الذى انتصبَ عليه سقيًا وجدعا لنصبت زهدًا وعمرًا ، فإضمامه بمنزلة إظهاره ، كما تقول : أما زهدًا فضريرًا .

وتقول : أما زهدًا فسلامًا عليه ، وأما الكافر فللعنة الله عليه ؛ لأن هذا ارتفع بالابتداء .

وأما قوله عز وجل : ﴿ الزَّائِنَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٣) ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(٤) ﴾ ، فإن

(١) هذا ماق ط . وفى الأصل : « وزهدًا » .

(٢) لم أجده فى ديوان أبى الأسود من نفائس المخطوطات ، ولا فى ملحقات ديوانه . ذكر أميرين من أمراء قريش آخياه وأحسننا إليه ، فدعا لهما بحسن الجراء . وشاهده نصب « كل » بإضمام فعل يفسره ما بعده .

(٣) الآية ٢ من سورة النور .

(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

هذا لم يَنْ عَلَى الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ^(١) ﴾ . ثُمَّ قَالَ بَعْدُ : ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾ ، فيها كذا وكذا . فَإِنَّمَا وُضِعَ الْمَثَلُ للحديث الذى بعده ، فلذكر أخباراً وأحاديث ^(٢) ، فكانه قال : ومن القصص مَثَلُ الجنة ، أو مما يَقْصُ عَلَيْكُمْ مَثَلُ الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار [ونحوه] . والله تعالى أعلم .

وكذلك ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ، [كأنه] . لَمَّا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ^(٣) ﴾ . قال : فى الفرائض الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، [أو الزانية والزانى فى الفرائض] . ثم قال : فَاجْلِدُوا ^(٤) ، فجاء بالفعل بعد أن مَضَىَ فِيهِمَا الرِّفْعُ ، كما قال :

• وقائلة : خَوْلَانُ ، فَالْكَيْحُ فَتَاهِم ^(٥) •

فجاء بالفعل بعد أن عَمَلَ فِيهِ الْمَضَرُّ ^(٦) . وكذلك : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [كأنه قال : و] فيما فرض الله عليكم [السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم] . فَإِنَّمَا دَخَلَتْ ^(٧) هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث . ويحمل على نحو من هذا [ومثل ذلك] : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا ^(٨) ﴾ .

(١) الآية ١٥ من سورة محمد .

(٢) ط : « وذكر بعد أخبار وأحاديث » .

(٣) الآية الأولى من سورة النور .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ثم جاء فاجلدوهما » .

(٥) انظر ما سبق فى ص ١٣٩ .

(٦) يعنى عمل « هذه » المضمره ، فى « خولان » .

(٧) ط : « فَإِنَّمَا جَاءَتْ » .

(٨) الآية ١٦ من سورة النساء .

وقد يَجْرَى هذا في زيد وعمرو على هذا الحدّ ، إذا كنت تُخَيِّرُ [بأشياء]
أو تُوصِي . ثم تقول : زيدٌ ، أى زيدٌ فيمن أوصى به فأخمين إليه وأكرّمه .

وقد قرأ أناسٌ : « والسارق والسارقة ^(١) » و « الزانية والزاني ^(٢) » ، وهو في
العربية على ما ذكرت لك من القوة . ولكن أبَتِ العامةُ إلّا القراءة بالرفع .

وإنما كان الوجهُ في الأمر والنهى النصبُ لأنّ حدّ الكلام تقديمُ الفعل ،
وهو فيه أوجبٌ ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ، لأنهما لا يكونان
إلا بفعل .

وفتحُ تقديمُ الاسم في سائر الحروف ، لأنها حروفٌ تُحْدِثُ قبل الفعل .
وقد يصير معنى حديثهنّ إلى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلّا خبراً ، وقد يكون فيهنّ
الجزاء في الخير ، وهى غيرُ واجبة كحروف الجزاء فأجريتْ مُجرأها . والأمر ليس
يُحْدِثُ له حرفٌ سوى الفعل ، فيضارع حروفَ الجزاء ، فيقبح حذفُ الفعل منه
كما يقبح حذفُ الفعل بعد حروف الجزاء . وإنما يقبح حذفُ الفعل وإضماره
بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروفَ الجزاء .

وإنما قلت : زيداً اضربه ، واضربه مشغولةً بالهاء ، لأنّ الأمر ^(٣) والنهى
لا يكونان إلّا بالفعل ، فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهر ^(٤) .

(١) هى قراءة عيسى بن عمر ، وابن أبى عيلة . تفسير أبى حيان ٣ : ٤٧٦ :

(٢) هى قراءة عيسى ، وعيسى بن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبو جعفر ، وشيبة ،
وأبو السمال ، ورويس . تفسير أبى حيان ٦ : ٤٢٧ .

(٣) ط : « وإنما قلت زيدا اضربه لأن اضربه مشغولة بالهاء ، والمأمور لابد له من
أمر ، والأمر » .

(٤) ط : « فلم يستغن عن الإضمار إذا لم يظهر » .

هذا باب حروف أُجريت مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي

وهي حروف النَّهي ، شَبَّهَها بِحروف ^(١) الاستفهام حيث قُدِّمَ الاسمُ قبل الفعل ، لأنَّهُنَّ غَيْرُ واجبات ، كما أَنَّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة ، وكما أَنَّ الأمر والنهي غير واجبتين .

وسَهِّلَ تقديم الأسماء فيها لأنها نفى لواجب ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء ، وإنما هي مضارعة ، وإنما تجيء لخلاف قوله : قد كان .

وذلك قولك : ما زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ولا زَيْدًا قَتَلْتُهُ ، وما عَمْرًا لَقِيتُ أباه ولا عَمْرًا مررتُ به ولا بِشرا اشتريتُ له ثوبا . وكذلك إذا قلت : ما زَيْدًا أَنَا ضارِبُهُ ، إذا لم تجعله اسمًا معروفًا . قال هُذَيْفَةُ بْنُ الْحَشْرَمِ الْعُدْرِيُّ :

فلا ذا جَلالٍ هَبْنِهْ لجلالِهِ ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ ^(٢)

وقال زُهَيْرٌ :

لا الدَّارَ غَيْرُها بَعْدِي الأُنَيْسُ ولا بالدارِ لو كَلَّمْتُ ذا حاجَةٍ صَمَمَ ^(٣)

(١) في ط : بألف الاستفهام .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٣٣٤ . ذكر المنايا وعمومها للخلق ، فيقول : لا يتركن الجليل هبة لجلاله ، ولا الضائع الفقير إشفاقا على ضياعه وفقره . والضياع : الإهمال والهووان . وشاهده نصب « ذا » في الموضعين بإضمار فعل مفسر ، تقديره : فلا هبن ذا جلال ، ولا يتركن ذا ضياع .

(٣) ديوان زهير ١٤٦ . الأُنَيْسُ : من يؤنس به من الناس . يصف دارا دخلت من أهلها ولم يخلقهم غيرهم فيها فيغيروا ما عرفه من آثارها ورسومها . ويروى : « بعد الأُنَيْس » أي لم يغيرها بعد أهلها عنها . ويقول : ليس بها صمم عن تحيتي ، لأنني تكلمت بقدر ما تسمع ، ولكنها لم تكلمني ولا ردت جوابي . وشاهده نصب « الدار » بتقدير فعل مفسر .

وقال جرير :

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ نَتِيمٌ وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجُدُودُ ^(١)

وإن شئت رفعت ، والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام ^(٢) ، لأنهن نفى واجب يتبدأ بعدهن ويبنى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شبهن به ^(٣) .

فإن جعلت « ما » بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع ، لأنك نجى بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع ، كأنك قلت : ليس زيد ضربه .

وقد أنشد بعضهم هذا البيت رفعا ، [قول مُزاحم المُعَلِّي] :

وَقَالُوا تَعْرِقُهَا السَّائِلُ مِنْ مِئِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِئِي أَنَا عَارِفٌ ^(٤)
فإن شئت حملته على ليس ، وإن شئت حملته على « كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ » ^(٥) .
فهذا أبعد الوجهين .

(١) ديوان جرير ١٦٥ والخزانة ٤٤٧ . يخاطب عمر بن لجأ التيمي ، من تيم عدى . يقول : لم تكسب لهم حسبا يفخرون به ، ولا لك جد شريف تعزز به إذا ازدحم الناس للمفاخر . أى ليس لك قديم ولا حديث . وقيل : الجدد هنا : الحظ ، أى ليس لتيم حظ في علو المرتبة وجميل الذكر .

والشاهد فيه نصب « حسبا » بفعل يدل عليه الفعل المفسر ، تقديره : ولا ذكرت حسبا .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إذ كان في ألف الاستفهام » . أراد : لأنه يكون مع ألف الاستفهام .

(٣) أى لم تبلغ حروف النفى في القوة ما بلغته أدوات الاستفهام التى شبهت بها حروف النفى .

(٤) انظر ما سبق في ص ٧٢ .

(٥) انظر ما مضى في ٧٥ ، ١٣٧ .

وقد زعم بعضهم أنَّ ليس يجعل كما ^(١) ، وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف ،
فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه ^(٢) ، وليس قالها زيد .
قال حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُرْسِيهِمْ وليس كُلُّ التَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ ^(٣)
وقال هشامٌ أخو ذى الرُّمَّة :
هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وليس مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ ^(٤)

هذا كله سُمِعَ من العرب . والوجه والحدُّ أن تَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّ فِي لَيْسَ
إِضْمَارًا وَهَذَا مَبْدَأٌ ، كَقَوْلِهِ : إِنَّهُ أَمَةُ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ . إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ
قَالَ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْبِيسُكُ ، وَمَا كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَنَا زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ، رَفَعْتَ إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ نَصَبٍ زَيْدًا لَقَيْتُهُ ، لِأَنَّكَ
قَدْ فَصَلْتَ كَمَا فَصَلْتَ فِي قَوْلِكَ : أَنْتَ زَيْدٌ لَقَيْتُهُ . [وَإِنْ كَانَتْ مَا الَّتِي هِيَ بِمَنْزِلَةِ
لَيْسَ ، فَكَذَلِكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَسْتُ زَيْدٌ لَقَيْتُهُ] ، لِأَنَّكَ شَغَلْتَ الْفِعْلَ
[بِأَنَا] ، وَهَذَا مَبْدَأٌ بَعْدَ اسْمٍ ، وَهَذَا الْكَلَامُ فِي مَوْضِعٍ خَبَرٍ ، وَهُوَ فِيهِ أَقْوَى
لَأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ ^(٥) . وَأَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَمَا فِي لُغَةٍ بَنَى تَعْمِمْ ،
يَفْصِلُنَ فَلَا يَتَعَمَّلَنَّ . فَإِذَا اجْتَمَعَ أَنَّكَ تَفْصِيلٌ وَتَعْمَلُ ^(٦) الْحَرْفُ فَهُوَ أَقْوَى .

(١) ط : « وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما » .

(٢) ط : « فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق مثله أشعر منه » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٧٠ .

(٤) انظر ما مضى في ص ٧١ .

(٥) في الأصل : « في الاسم يريد أن ما قد عمل الذي بعده » . وعبارة « يريد أن

ما قد عمل » تعليق من الأخفش أو أحد الرواة .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وعمل » .

وكذلك : إني زيدا لقيته ، وأنا عمرو ضربته ، وليتني عبد الله مررت به ، لأنه إنما هو اسم مبتدأ [ثم أتبدى بعده] ، أو اسم قد عمل فيه عامل ثم ابتدئ بعده والكلام في موضع خبره .

فأما قوله عز وجل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ^(١) ﴾ ، فإنما هو على قوله : زيدا ضربته ، وهو عربي كثير . وقد قرأ بعضهم : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ، إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة ^(٢) .

ونقول : كنت عبد الله لقيته ، لأنه ليس من الحروف التي ينصب ما بعدها كحروف الاستفهام وحروف الجزاء ولا ما شبه بها ، وليس بفعل ذكرته ليحمل في شيء فيتصيه أو يرفعه ، ثم يضم إلى الكلام الأول الاسم بما يشارك [به] ، كقولك : زيدا ضربت وعمرا مررت به ، ولكنه شيء عمل في الاسم ، ثم وضعت هذا في موضع خبره ، مانعا له أن ينصب ، كقولك : كان عبد الله أبوه منطلقا . ولو قلت : كنت أخاك وزيدا مررت به نصبت ، لأنه قد أنفذ إلى مفعول ونصب ثم ضمنت إليه اسما وفعل .

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر . قال السيرافي ما ملخصه : فإن قال قائل : قد زعمت أن نحو : إني زيد كلمته الاختيار فيه الرفع ، لأنه جملة في موضع الخبر ، فلم اختر النصب في إنا كل شيء خلقناه بقدر ، وكلام الله تعالى أولى بالاختيار ؟ فالجواب أن في النصب ها هنا دلالة على معنى ليس في الرفع ؛ فإن التقدير على النصب إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر : فهو يوجب العموم . وإذا رفع فليس فيه عموم ؛ إذ يجوز أن يكون خلقناه نعتا لشيء ، و « بقدر » خبراً لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر . وانظر التصريح ١ : ٣٠٢ والأهموني ٢ : ٨٠ .

(٢) ط : « لأنها السنة » .

وإذا قلت : كنتُ زيدٌ مررتُ به ^(١) ، فقد صار هذا في موضع أخاك ،
وَمَنْعُ الْفِعْلِ أَنْ يَحْتَمَلَ .

وكذلك : حَسِبْتَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَرُوتٌ به ، لأنَّ هذا الْمَضْمَرُ الْمَنْصُوبُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ فِي كُنْتُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ كاحتِياجِ الاسمِ فِي كُنْتُ ، واحتِياجِ الْمَبْدُأِ ، فَإِنَّمَا هَذَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، كَمَا كَانَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ كَانَ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : كُنْتُ هَذِهِ حَالِي ، وَحَسِبْتَنِي هَذِهِ حَالِي ، كَمَا قَالَ : لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، فَإِنَّمَا قَالَ : لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ هَذِهِ حَالُهُ ، وَلَمْ يَقْطِعْهُ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ لِيَكُونَ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَقُولَ : فَعَلْتُ وَفَعَلَ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يُرِدْهُ فِي الْأَوَّلِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُتَقَبَلِ الْفِعْلُ فِي كُنْتُ إِلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي بِهِ يَسْتَفْنِي الْكَلَامُ كاستغناء كُنْتُ بِمَفْعُولِهِ . فَإِنَّمَا هَذِهِ فِي مَوْضِعِ الْإِخْبَارِ ، وَبِهَا يَسْتَفْنِي الْكَلَامُ .

وإذا قلت : زيدا ضريتُ وعمراً مررتُ به ، فليس الثاني في موضع خبر ، ولا تريد أن يستغنى به شيء ^(٢) لا يتم إلا به ، فَإِنَّمَا حَالُهُ كحالِ الْأَوَّلِ [فِي أَنَّهُ مَفْعُولٌ] ، وَهَذَا [الثَّانِي] لَا يَمْنَعُ الْأَوَّلُ مَفْعُولُهُ أَنْ يَنْصِبَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، فَكَيْفَ يُخْتَارُ فِيهِ التَّنْصِبُ ، وَقَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْعُولِهِ ، وَكَانَ فِي مَوْضِعِهِ ، إِلَّا أَنْ تُنْصِبَهُ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَيْتُهُ .

ومثل ذلك : قد علمتُ لَعَبْدُ اللَّهِ تَضْرِبُهُ ، فَدْخُولُ اللَّامِ بِذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا

(١) بعده في الأصل عبارة مقحمة ليس هذا موضعها ، وهي : « معناه ليس شيء إلا الطيب كأنه قال : ليس إلا الطيب المسك ، الرفع ليس أقوى منه في الاستفهام » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أن يستغنى بشيء » .

أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء ، لأنها ليست مما يُضَمُّ به الشيء إلى الشيء
 كحروف الاشتراك ، فكذلك ترك الواو في الأول هو كدخول اللام هنا . وإن شاء
 نصب ، كما قال الشاعر ، وهو المرار الأسدي :

فلو أنها إياك عَضَّتْكِ مِثْلُهَا جَرَزَتْ على ماشتت نَحْرًا وَكَلَكَلًا (١)

هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم

ثم يُبدَل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيُفَعَّل فيه كما عَمِلَ في الأول (٢)

وذلك قولك : رأيتُ قومك أكثرهم ، ورأيتُ بنى زيد ثلثتهم ، ورأيتُ
 بنى عمك ناسًا منهم ، ورأيتُ عبد الله شخصه ، وصرفتُ وجوهها أولها (٣) .
 فهذا يجيء على وجهين :

على أنه أراد : رأيتُ أكثر قومك ، و [رأيتُ] ثلثي قومك ، وصرفتُ
 وجوه أولها ، ولكنه تَنى الاسم توكيدًا ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ

(١) يصف داهية شديدة ، يقول مخاطبه : لو أصابك مثلها لصرعت على
 الأرض ، وتجررت على ما شئت منها تحرك وكللك ، ولم تستطع القيام منها . والنحر :
 أعلى الصدر . والكلكل : الصدر . وشاعده : نصب « إياك » بفعل فسر ما بعده يقدر
 بعد « إياك » ، لأنه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل .

(٢) السيراف : أعلم أن البديل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه
 كأنه لم يذكر . وقول النحويين إن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البديل مكانه ليس
 على معنى إلغائه وإزالة فائدته ، بل على أن البديل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبين
 النعيب للمنعوت ، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك زيد رأيت أبا عمرا في تقدير :
 زيد رأيت عمرا . وهذا فاسد محال .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وضربت وجوه أولها » ، وكذا في الموضع

التالي .

أَجْمَعُونَ^(١) ﴿ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ
الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ^(٢) 〉 . وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

وَذَكَرْتُ تَقْتَدِرُ بِرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلَ عَلَى أَنْسَائِهَا ^(٤)

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : رأيتُ
قومك ، ثم يثبته أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثتهم أو ناساً منهم .
ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيدا أباه ، والأب غير زيد ، لأنك لا تبيته بغيره
ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تثني الاسم ^(٥) توكيداً وليس بالأول ولا شئ
منه ، فإنما تثني وثوكده مثنى بما هو منه أو هو هو . وإنما يجوز رأيتُ زيدا أباه

(١) الآية ٣٠ من الحجر و ٧٣ من سورة ص .

(٢) الآية ٢١٧ من البقرة .

(٣) لم ينسب في مخطوطات سيويه ولم ينسبه الشنمري كذلك ، ووجدت نسبه
في معجم البلدان (تقتد) إلى أبي وجزة الفقمسي في تسعة أشطار رواها ياقوت . فيضاف
هذا إلى ما عرفت نسبه من الخمسين .

(٤) عند ياقوت :

حتى إذا ماتم من أظمائها وعتك البول على أنسائها

تذكرت تقتد برد مائها

وتقتد : ركية في شق الحجاز ، من مياه بني سعد بن بكر بن هوازن . وعتك
البول : أن يضرب إلى الحمرة ، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت . والأنساء : جمع
نساء ، وهو عرق يستوطن الفخذ والساق . وإذا قل ورود الإبل للماء خمر يولها وغلظ
واشتدت صفوته .

وشاهده : نصب « برد » على البذل من « تقتد » لاشتغال الذكر عليها .

(٥) أي لا تذكره مرة ثانية .

ورأيت زهدا عمرا ، أن يكون أراد أن يقول : رأيت عمرا أو رأيت أبا زهد ، فقلبط أو نسي ، ثم استترك كلامه بعد ؛ [وإما أن يكون أضرب عن ذلك فتحاه وجعل عمرا مكانه] .

فأما الأول فجيّد عرى ، مثله قوله عز وجل : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ ﴾^(١) ، لأنهم من الناس . ومثله إلا أنهم أعدوا حرف الجر : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٢) .

٧٦

ومن هذا الباب [قولك] : بعث متاعك أسفله قبل أعلاه ، واشتريت متاعك أسفله أسرع من اشتراي أعلاه ، واشتريت متاعك بعضه أعتجل من بعض ، وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقيي كبارها ، وضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا ، فهذا لا يكون فيه إلا النصب ؛ لأن ما ذكرت بعده^(٣) ليس مبنيا عليه فيكون مبتدأ^(٤) ، وإنما هو من نعت الفعل ، زعمت أن يبعه أسفله كان قبل بيعه أعلاه ، وأن الشراء كان في بعض أعتجل من بعض ، وسقيي الصغار كان أحسن من سقيي الكبار ، ولم تجعله خبرا لما قبله^(٥) .

ومن ذلك قولك : مررت بمتاعك بعضه مرفوعا وبعضه مطروحا ، فهذا

(١) الآية ٩٧ من آل عمران .

(٢) الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(٣) بعده في الأصل : « يريد بعد هذا الاسم » ، وهو تعليق .

(٤) هذا ماقى ط . وفي الأصل : « ليس مبنيا على الاسم فيكون الاسم مبتدأ » .

(٥) ط : « خيرا لما قبله من المبدل » .

لا يكون مرفوعاً ؛ لأنك حملت النعت على المرور فجعلته حالاً [للمرور] ولم تجعله مبنياً على المتبدا . وإن لم تجعله حالاً للممرور جاز الرفع .

ومن هذا الباب : ألزمت الناس بعضهم بعضاً ، وخوفت الناس ضعيفهم قويهم . فهذا معناه في الحديث المعنى [الذى] فى قولك : خاف الناس ضعيفهم قويهم ، ولزم الناس بعضهم بعضاً ، فلما قلت : ألزمت وخوفت صار مفعولا ، وأجريت الثانى على ما جرى عليه الأوّل وهو فاعل ، فصار فعلا تعدى إلى مفعولين .

وعلى ذلك : دفعت الناس بعضهم ببعض ، على قولك : دفع الناس بعضهم بعضاً . ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك : ألزمت ، كأنك قلت فى التمثيل : أذفعت ، كما أنك تقول : ذهبت به [من عندنا] وأذهبته من عندنا ، وأخرجته [معك] وخرجت به معك . وكذلك ميزت متاعك بعضه من بعض ، وأوصلت القوم بعضهم إلى بعض ، فجعلته مفعولا على حدّ ما جعلت الذى قبله ^(١) وصار قوله إلى بعض ومن بعض ، فى موضع مفعول منصوب .

ومن ذلك : فضلت متاعك أسفله على أعلاه ، [فإلما جعله مفعولا من قوله : خرّج متاعك أسفله على أعلاه] ، كأنه قال فى التمثيل : فضل متاعك أسفله على أعلاه ، [فعلى أعلاه فى موضع نصب] .

ومثل ذلك : صككت الحجرين أحدهما بالآخر ، على أنه مفعول ، من اضطك الحجرين أحدهما بالآخر . ومثل ذلك [قوله عز وجل] : ﴿ وَتَوَلَّوْا دِفَاعُ

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : مفعولا كما جعلت الذى قبله .

اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ يَبْعُضُ ^(١) .

وهذا ما يَجْرَى منه مجرورا كما يَجْرَى منصوبا ، وذلك قولك : عَجِبْتُ من
دَفَعَ الناس بعضهم ببعض ، إذا جعلت الناس مفعولين كان بمنزلة قولك :
عَجِبْتُ من إذهاب الناس بعضهم بعضًا ، لأنك إذا قلت : أَفَعَلْتُ ، استغنيَتْ
٧٧ عن الباء ، وإذا قلت : فَعَلْتُ احتجَّت إليها ^(٢) ، وجرى في الجرِّ على قولك :
دَفَعْتُ الناس بعضهم ببعض . وإن جعلت الناس فاعلين قلت : عَجِبْتُ من دفع
الناس بعضهم بعضًا ، جرى في الجرِّ على حدِّ مجراه في الرفع ، كما جرى في الأول
على مجراه في النصب ، وهو قولك : دفعَ الناسُ بعضهم بعضًا .

وكذلك جميع ما ذكرنا إذا أعملت فيه المصدرَ فجرى مجراه في الفعل ^(٣) .
و [من] ذلك قولك : عَجِبْتُ من موافقة الناس أسودهم أحمرهم ، جرى على
قولك : وافقَ الناسُ أسودهم أحمرهم . وتقول : سمعتُ وَقَعَ أنيابه بعضها فوق
بعض ، جرى على قولك : وقعتُ أنيابه بعضها فوق بعض . وتقول : عَجِبْتُ من
إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض ، على حدِّ قولك : أوقعْتُ أنيابه بعضها فوق
بعض .

هذا وجهُ اتِّفَاقِ الرفع والنصب في هذا الباب ، واختيارِ النصب ، واختيارِ
الرفع .

(١) هي قراءة نافع ويعقوب وسهل . وقرأ سائر القراء : « دفع » . تفسير أبي
حيان ٢ : ٢٦٩ في الآية ٢٥١ من البقرة . وتماها « لفسدت الأرض » وكذا وردت هذه
القراءة في الآية ٤٠ من سورة الحج ، وتماها : « لهدمت صوامع وبيع » . منسوبة إلى نافع
والحسن وأبي جعفر . تفسير أبي حيان ٦ : ٣٧٣ .

(٢) ط : « إلى الباء » .

(٣) ط : « يجرى مجراه في الفعل » .

تقول : رأيتُ متاعك بعضه فوق بعض ، إذا جعلت فوقاً في موضع الاسم المبنى على المبتدأ وجعلت الأول مبتدأ ، كأنك قلت : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، ففوق في موضع أحسن .

وإن جعلته حالا بمنزلة قولك : مررتُ بمتاعك بعضه مطروحا وبعضه مرفوعا ، نصبته لأنك لم تثبت عليه شيئا فتبدلته . وإن شئت قلت : رأيتُ متاعك بعضه أحسن من بعض ، فيكون بمنزلة قولك : رأيتُ بعض متاعك الجيد ، فوصلته ^(١) إلى مفعولين لأنك أبدلت ، فصرت كأنك قلت : رأيتُ بعض متاعك . والرفع في هذا أعرف ، لأنهم شبهوه بقولك : رأيتُ هذا أبوه أفضل منه ، لأنه اسم هو للأول ومن سببه ، [كما أن هذا له ومن سببه] ، والآخر هو المبتدأ الأول ، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأول . وإن نصبته فهو عربى جيد .

ومما جاء في الرفع قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ ^(٣) .

ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعريته يقول : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافَةَ يَدَيَّهَا أطول من رجليها .

وحدثنا يونس أن العرب تُنشِدُ هذا البيت ، وهو لعبد بن الطليب :

(١) ط : « فتوصله » .

(٢) ط : « فمما جاء رفعاً قوله عز وجل » .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الزمر .

فَمَا كَانَ قَيْسٌ مُلْكُهُ مُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا (١)
وقال رجل من بَجِيلَةَ أَوْ خَثْعَمٍ :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتِي حِلْمِي مُضَاعَا (٢) ٧٨
وقال آخر في البذل :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تَوَخَّذْ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا (٣)
فهذا عربيٌّ حَسَنٌ ، والأوَّلُ أعرف وأكثَر .

وتقول : جعلتُ متاعك بعضه فوق بعض ، فله ثلاثة أوجه في النصب :
إن شئت جعلت فوق في موضع الحال ، كأنه قال : علمت (٤) متاعك
وهو بعضه على بعض أى في هذه الحال ، كما جعلت (٥) ذلك في رأيك في رؤية

(١) البيت من أبيات رواها أبو تمام في الحماسة ٧٩٠ - ٧٩٢ بشرح المرزوق
وأبو الفرج في الأغاني ٩ : ٩٣ و ١٢ : ١٤٨ يرثي بها قيس بن عاصم المقرئ . يقول :

مات بموته خلق كثير ، وتقوض بتقوض بنيته وعزه بنيان رفيع .
والشاهد فيه رفع « هلكه » بدلا من قيس . فعلى ذلك يكون « هلك » منصوبا على
خبر كان . ويجوز رفعه على أنه مبتدأ و « هلك » خبره مرفوعا .

(٢) الخزانة ٢ : ٢٦٨ والعيني ٤ : ١٩٢ مع نسبته إلى عدى بن زيد ، وابن
يعرب ٣ : ٦٥ . يقول لمن تعذله على إتلاف ماله : ذريني فلن أطيع أَمْرَكَ ، فإن عقل
يأمرني بإتلاف المال في اكتساب الحمد ، وما عهدتني مضيق الحلم .

وشاهده إبدال « حلمي » من ياء المتكلم قبله بدل اشتغال .

(٣) هو من الأبيات الخمسين ، وانظر الخزانة ٢ : ٣٧٣ والعيني ٤ : ١٩٩ . على
الله : أى على والله ، فلما حذف واو القسم نصب على نزع الحافض . تباع ، من البيعة ،
بيعة السلطان وطاعته . يريد أن تباع كرها أو طوعا .

وشاهده إبدال « تَوَخَّذْ » بالنصب من « تباع » .

(٤) ط : « عملت » .

(٥) ط : « كما فعلت » .

العين . وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه رأيت زيدا وجهه أحسن من وجه فلان ، [تريد رؤية القلب] .

وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت : جعلت متاعك يدخله معنى ألقى ، فيصير كأنك قلت : ألقى متاعك بعضه فوق بعض ؛ لأن ألقى قولك : أسقطت متاعك بعضه على بعض ، وهو مفعول من قولك : سقط متاعك بعضه على بعض ، فجري كما جرى صككت الحجرين^(١) أحدهما بالآخر . فقولك « بالآخر » ليس في موضع اسم هو الأول ، ولكنه في موضع الاسم الآخر في قولك : صكك الحجرين أحدهما الآخر ، ولكنت أوصلت الفعل بالباء ، كما أن مررت بزيد الاسم منه في موضع اسم منصوب .

ومثل هذا : طرحت المتاع بعضه على بعض ، لأن معناه أسقطت ، فأجرى مجراه وإن لم يكن من لفظه فاعل . وتصديق ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(٢) .

والوجه الثالث : أن تجعله مثل : ظننت متاعك بعضه أحسن من بعض . والرفع فيه أيضاً عربى كثير . تقول : جعلت متاعك بعضه على بعض ، فوجه الرفع فيه على ما كان في رأيت .

وتقول : أبكى قومك بعضهم على بعض ، وحزنت قومك بعضهم على بعض ، فأجريت هذا على حد الفاعل إذا قلت : بكى قومك بعضهم على بعض ، [وحزن قومك بعضهم على بعض] ، فالوجه هنا النصب ؛ لأنك

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « اصطك الحجرين » .

(٢) الآية ٣٧ من سورة الأنفال .

٧٩ إذا قلت : أَحَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَأَبَكَيْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، لم ترد أن تقول : بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي عَوْنٍ ، وَلَا أَنَّ أَجْسَادَهُمْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، فَيَكُونُ الرَفْعُ الْوَجْهَ ؛ وَلَكِنَّكَ أَجْرَيْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ : بَكَى قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَإِنَّمَا أَوْصَلْتَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَسْمِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَالْكَلامُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ وَمَعْنَاهُ مَرَرْتُ زَيْدًا .

فَإِنْ قِيلَ : حَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ ، [وَأَبَكَيْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ أَكْرَمَ مِنْ بَعْضٍ] ، كَانَ الرَفْعُ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ هُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ . وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ : حَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ قَائِمًا وَبَعْضُهُمْ قَاعِدًا عَلَى الْحَالِ ، لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ : رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ وَحَزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ ، فَإِذَا جَازَ هَذَا أَثْبَتَهُ مَا يَكُونُ حَالًا . وَإِنْ كَانَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَنْفَذْتَهُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ كَانَ لَمْ تَذْكُرْ قَبْلَهُ شَيْئًا ، كَأَنَّهُ ^(١) رَأَيْتُ قَوْمَكَ ، وَحَزَنْتُ قَوْمَكَ . إِلَّا أَنَّ أَعْرَبَهُ وَأَكْثَرَهُ إِذَا كَانَ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ أَنْ يَمْتَدًّا . وَإِنْ أَجْرَيْتَهُ عَلَى التَّصْبِ فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ .

هذا باب من الفعل يُتَدَلُّ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ وَيُجْزَى عَلَى الْأَسْمِ
كَمَا يُجْزَى أَجْمَعُونَ عَلَى الْأَسْمِ ، وَيُنْتَصَبُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ

فَالْبَدَلُ أَنْ تَقُولَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، وَضَرَبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنُ ، وَقَلَبَ عَمْرُو ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، وَمُطِرْنَا سَهْلَنَا وَجَبَلَنَا ، وَمُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ . وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْأَسْمِ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ تَوْكِيدًا ^(٢) .

(١) ط : « وَكَأَنَّكَ قُلْتَ » .

(٢) بعده في الأصل : « يَقُولُ : يَصِيرُ الْبَطْنُ وَالظَّهْرُ تَوْكِيدًا لِعَبْدِ اللَّهِ ، كَمَا يَصِيرُ أَجْمَعُونَ تَوْكِيدًا لِلْقَوْمِ إِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : ضَرَبَ كُلَّهُ » .

وإن شئت نصبت ، تقول : ضَرَبَ زَيْدُ الظُّهَرِ والبطنَ ، ومُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ ، وَقَلَّبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وبطنَهُ . فالمعنى أَنَّهُمْ مُطِرُوا فِي السَّهْلِ والجبلِ ، وَقَلَّبَ عَلَى الظُّهْرِ والبطنِ . وَلَكِنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا ، كَمَا أَجَازُوا [قَوْلَهُمْ] : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ . وَالْعَامِلُ فِيهِ الْفَعْلُ ، وَلَيْسَ الْمُنْتَصِبُ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : [قَلَّبَ] هُوَ ظَهْرُهُ وبطنَهُ وَأَنْتَ تَعْنِي عَلَى ظَهْرِهِ ^(١) لَمْ يَجْزِ .

وَلَمْ يُجِيزُوهُ ^(٢) فِي غَيْرِ السَّهْلِ والجبلِ ، وَالظُّهْرِ والبطنِ ، كَمَا لَمْ يَجْزِ دَخَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ، فَجَازَ هَذَا فِي ذَا وَحْدِهِ ، كَمَا لَمْ يَجْزِ حَذَفُ الْجَرِّ ^(٣) إِلَّا فِي الْإِمَاكِنِ ، فِي مِثْلِ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ . وَاخْتَصَّتْ بِهَذَا ، كَمَا أَنَّ لَدُنَّ مَعَ غُلُوَّةٍ لَهَا حَالٌ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَكَأَنَّ عَسَى لَهَا فِي قَوْلِهِمْ : « عَسَى الْغَوِيرُ أَيْبُوسًا » ^(٤) حَالٌ لَا تَكُونُ فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ .

وَنَظِيرُ هَذَا أَيْضًا فِي أَنَّهُمْ حَذَفُوا حَرْفَ الْجَرِّ لَيْسَ إِلَّا ، قَوْلُهُمْ : ثَبُتَ زَيْدًا قَالَ ذَاكَ ، إِنَّمَا يَرِيدُ عَنْ زَيْدٍ ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ مَعْنَى الْإِمَاكِنِ .
وَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مُطِرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ .

(١) ط : « وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْعًا عَلَى ظَهْرِهِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « بِمَعْنَى حَذَفِ حَرْفِ الْجَرِّ » .

(٣) ط : « كَمَا لَمْ يَجْزِ دَخَلْتُ » .

(٤) الْمَثَلُ فِي الْمِيدَانِ ١ : ٢٤ ، وَاللِّسَانُ (بَأْسٌ ، غَوْرٌ) ، وَمَعْجَمُ الْبَلَدَانِ (الْغَوِيرُ) . وَالْغَوِيرُ : مَاءٌ لِكَلْبٍ بِأَرْضِ السَّمَاءِ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ . وَالْأَيْبُوسُ : جَمْعُ بَأْسٍ ، وَهُوَ الشَّلَّةُ . وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الزَّبَاءِ حِينَ قَالَتْ لِقَوْمِهَا عِنْدَ رَجُوعِ قَصِيرٍ مِنَ الْعِرَاقِ وَمَعَهُ الرِّجَالُ وَقَدْ بَاتَ بِالْغَوِيرِ عَلَى طَرِيقِهِ . تَعْنِي لَعْلَ الشَّرِّ يَأْتِيكُمْ مِنْ قَبْلِ هَذَا الْمَكَانِ . يَضْرِبُ لِلرَّجُلِ يُقَالُ لَهُ : لَعْلَ الشَّرِّ جَاءَ مِنْ قَبْلِكَ .

وإن شئت رفعت على البدل وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً^(١) .
 فإن قلت : ضُربَ زَيْدَ الْيَدِ وَالرَّجُلِ ، جاز [على] أن يكون بدلاً ، وأن
 يكون توكيداً . وإن نصبته لم يحسن ؛ لأنَّ الفعل إنما أُثِفِدَ في هذه الأسماء خاصة
 إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر ، إلا أن تُسمع العرب تقول في غيره ،
 وقد سمعناهم يقولون : مَطَرَتْهُمْ ظَهْرًا وَبَطْنًا^(٢) .

وتقول : مَطَرِ قَوْمُكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، على الظرف وعلى الوجه الآخر . وإن
 شئت رفعت على سَعَةِ الكلام ، كما قال : صَيَدَ عَلَيْهِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، وهو^(٣) نهاره
 صائمه وليله قائم ، وكما قال جرير :

لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنَمِيتَ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ^(٤)
 فكأنه في كلِّ هذا جعل الليل بعض الاسم . وقال آخر^(٥) :

(١) ط : « توكيداً » .

(٢) بعده في الأصل : « قال الجرمي : دخلت البيت لم يحذف منه حرف الجر ،
 ولا من الأفعال ما يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر نحو جئتكَ وجئت إليك . قال :
 غلط في هذا سيويه » .

(٣) بدله في ط : « وكما قال » .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ والخزانة ١ : ٢٢٣ وابن الشجري ١ : ٣٦ ، ٣٠١ .
 والإنصاف ١٥١ والكامل ٧٠٠ . وأم غيلان هي بنت جرير . والسرى : سير الليل .
 والمطى : جمع مطية ، وهي الراحلة يمتطي ظهرها ، أى يركب . وأراد ليل ركاب المطى .
 يقول : دعي عنك اللوم ، فنحن لما نرجو من غيب السرى لا نصفي إلى لومك وكذلك .
 والشاهد فيه وصف الليل باليوم اتساعاً ومجازاً .

(٥) ط : « وكما قال الشاعر » . والبيت من الخمسين . ونسبه المبرد في الكامل
 ٧٠٠ إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص .

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَفَرٍ مَنْحَوِّتٍ مِنَ السَّاجِ (١)
فَكَأَنَّهُ جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدٍ وَاللَّيْلَ فِي بَطْنٍ مَنْحَوِّتٍ ، أَوْ جَعَلَهُ الْأَسْمَ
أَوْ بَعْضَهُ .

وإن شئت قلت : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرَهُ ، وَمُطِيزَ قَوْمِكَ سَهْلَهُمْ ، عَلَى
قَوْلِكَ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَكْثَرَهُمْ ، وَرَأَيْتُ عَمْرًا شَخْصَهُ ، كَمَا قَالَ (٢) :
فَكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيَّةٌ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ (٣)
[يريد : كَأَنَّ حَاجِبِيَّهُ ، فَأَبْدَلَ حَاجِبِيهِ مِنَ الْمَاءِ الَّتِي فِي كَأَنَّهُ ،
وَمَا زَائِدَةٌ] .

٨١

وَقَالَ الْجَعْدِيُّ :

مَلَكُ الْخَوَرَنْقِ وَالسِّدِيرِ وَدَائِهِ مَا بَيْنَ جَمِيرٍ أَهْلِيهَا وَأَوَالٍ (٤)

(١) وصف سجينا يقيد بالنهار ويفل في سلسلة ، ويوضع بالليل في بطن محبس
منحوت ، أى حفور من الساج ، وهو شجر من شجر الهند .
وشاهده الجواز في جعل النهار في سلسلة ، وإنما السجين هو المجهول فيها .
(٢) ط : « قَالَ الْأَعَشَى » مع أن البيت ليس في ديوانه . ونص في الخزائن ٢ :
٣٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل . وانظر ابن بعيش ٣ : ٦٧ واللسان
(عين ١٧٧) .

(٣) يصف ثورا وحشيا شبه به بعيره في حدة ونشاطه . واللق : الأبيض
والسراة : أعلى الظهر . والمعين : الثور بين عينيه سواد . والشاهد في « حاجبيه » أنها بدل
من الماء في « كَأَنَّهُ » مع زيادة « مَا » .

(٤) اللسان (أول ٤١) . أراد بجمير البلدة ، سماها باسمه لنزوله بها . يذكر بعض
ملوك لخم أنه ملك الخورنق والسدير ، وهما قصران بالعراق قرب الحيرة . دانه : أى
أطاعه ، والدين : الطاعة . وأوال : كغراب : اسم موضع مما يلي الشام ، وهى ممنوعة من
الصرف ، وصرفها هنا للضرورة كما في اللسان .
وشاهده إبدال « أَهْلِيهَا » من « حَمِير » .

[يريد : ما بين أهل حمير ، فأبدل الأهل من حمير] .

ومثل ذلك قولهم : صرَفَتْ وجوهها أولها . و [مثله] : مالى بهم علم أمرهم .

وأما قول جرير :

مَشَّقَّ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا ^(١)

فإنما هو على قوله : ذَهَبَ قُدَمَا ، وَذَهَبَ أُخْرًا .

وقال عمرو بن عمار التَّهْدِي :

طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنَى أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشَقُّ رَحِيبَ الْجَوْفِ مُعْقِلُ الْجَزْمِ ^(٢)

(١) ديوان جرير ٢٩٠ . وصف رواحل أمزها دحوب السير في المواجر مع الليل ، حتى ذهبت لحم كلاكلها وصُدورها ونحلت . وكأنه أراد بالكلاكل أهل الصدر فلذلك ذكر معه الصدر ، أو يكون قال ذلك على الترادف . ومَشَّقَّ : أذهب ، ومنه المشقوق : الخفيف الجسم .

وشاهده نصب « كلاكلا وصُدورا » على الحال ، في حد عبارة سيويه ، وهو إنما يريد التمييز ، وكثيرا ما يعبر سيويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام ، كما فعل في قوله : « هذه جيتك خزا » فسمى الخز حالا . ويعنى أنها لم تنصب على التشبيه بالظرف .

(٢) اللسان (تل ٨٣) . المثل : العنق الطويل الغليظ المفرز ، أضافه إلى العنق لتمييز نوع المثل ، كأنه قال : طويل الشيء المثل الذى هو العنق . والكاهل : فروع الكتفين . والأشقى : الطويل ، كأنه طويل الشق ، وهو الجانب . والرحيب : الواسع . والجزم : الجسم .

والشاهد فيه نصب « كاهلا » على التمييز أو على الحال ، في حد عبارة سيويه ، لا على التشبيه بالظرف .

كأنه قال : ذهب صُعْدًا ، فإِذَا خَبِرَ أَنَّ الذَّهَابَ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ . ٨٢

ومثله : [قول رجل من عُثْمَانَ] :

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوْلًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا (١)

فإِذَا شَبَّهَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْمَصَادِرِ .

وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل :

فَلَا بُعَيْنَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَا قِيلَنُ الْحَيْلَ لِأَنَّهُ ضَرَعَدِ (٢)

لأنَّ قَنَا وَعَوَارِضَ مَكَانَانِ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ : بَقْنَا وَعَوَارِضَ ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ شَبَّهَهُ بِدَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَقُلِبَ زَهْدُ الظَّهَرِ وَالْبَطْنِ .

(١) مجالس ثعلب ٢١٧ واللسان والمقاييس (فرض) والخصص ١١ : ١٣٤ والفرض : ضرب من التمر صغار ، لأهل عمان ، من أجود تمرهم . والطول والعرض : كتابة عن جميع الجسد .

وشاهده نصب « طولاً وعرضاً » على التمييز ، لأن المعنى ذهب طول وعرضي ، أى اتسماً .

(٢) ديوان عامر ١٤٤ والمفضليات ٣٦٣ والخزانة ١ : ٤٧٠ وابن الشجري ٢ : ٢٤٨ ومعجم البلدان (ضرغد) . لأبغينكم : لأطلبينكم ، ويروى : « فلأبغينكم » أى لأذكرن معانيكم وقبح أفعالكم . وقنا : جبل في ديار بني ذبيان . وعوارض : جبل لبني أسد . واللابة : الحرة ذات الحجارة السود . وضرغد : حرة ، أو جبل بعينه . لأقيلن الحيل : لأوردنّها . يتوعد أعداءه بتبعضهم والإيقاع بهم حيث حلوا من منبع الموضع .

والشاهد فيه نصب « قنا وعوارض » بحذف الحائض للضرورة لأنهما مكانان مختصان لا يتصان نصب الظرف ، فهما بمنزلة ذهب الشام في الشلوف .

هذا باب من اسم الفاعل [الذى] جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ المضارع

في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى

ما أردت في يَفْعَلْ كان نكرة منونا

وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا . فمعناه وعمله مثل هذا يَضْرِبُ زيدًا [غدًا] . فإذا حَدَّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطعٍ كان كذلك . وتقول : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل [هذا] يَضْرِبُ زيدًا الساعة . وكان [زيدٌ] ضاربًا أباك ، فإِذَا تُحَدِّثُ أيضًا عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه ^(١) . وكان مُوَافِقًا زيدًا ، فمعناه وعمله كقولك : كان يَضْرِبُ أباك ، ويوافقُه زيدًا . فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا .

ومما جاء في الشعر : منونا [من هذا الباب قوله ^(٢)] :

إِنِّي بِخَبْلِكَ وَاصِلٌ خَبْلِي وَيَرِيشُ ثَبْلِكَ رَائِشُ ثَبْلِي ^(٣)

وقال [عُمَرُ] بن أُمَيَّةَ ربيعة :

٨٣

(١) ط : « في حين وقوعه » .

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ٢٣٩ ، ويروى للنمر بن تولب .

(٣) راش السهم يريشه : ركب فيه الريش . والنبل : السهم ، لا واحد له من لفظه . يقول لها : أَمَرِي من أَمْرِكَ ، وهوأى من هواك . وهذان مثلان ضربهما للمودة والمواصلة .

وشاهده توين واصل ورائش ونصب ما بعدها تشبيها بالفعل المضارع ، لأنهما في معناه ومن لفظه ، فجريا مجراه في العمل ، كما جرى مجراهما في الإعراب .

ومن مالىء عينيه من شئ غيره إذا راح نحو الجمرۃ البيضاء كالنمى (١)

وقال زهير :

بدا لى أنى لست مذرك مامضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا (٢)

وقال الأئصوص الرهاى (٣) :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعيا إلا بين غرابها (٤)

واعلم أن العرب يستخفون فيحلفون التثوين والنون ، ولا يتغير من المعنى

(١) ديوان عمر ٤٥١ والعينى ٣ : ٥٣١ . وقوله :

وكم من قتل لا ياء به دم ومن غلق رهنا إذا ضمه منى

ومن شئ غيره ، يعنى نساء غيره . والجمرۃ : موضع رمى الجمار بمنى ، وسمت
جرۃ العقبة ، والجمرۃ الكبرى ، وهى آخر منى مما يلى مكة . والبيض : النساء البيض .
والدمى : صور الرخام ، شبه النساء بها لأن الصانع لا يدخر جهدا فى تحسينها وتلطيفها ،
ولما لهن من السكنة والوقار .

والشاهد فيه إعمال « مالىء » على ما تقدم .

(٢) ديوان زهير ٢٨٧ والخزانة ٣ : ٦٦٥ وشرح شواهد المغنى ٩٨ ، ٢٣٧ .

يقول : إن المرء لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا .

والشاهد فيه إعمال « سابق » المنون .

(٣) الأئصوص ، هذا بالخاء المعجمة ، وهو زيد بن عمرو بن قيس اليربوعى
اليمى . وفى الأصل : « الأئصوص » صوابه فى ط والمؤتلف ٤٩ والخزانة ١ : ٢٣٤
و ٢ : ١٤٢ .

(٤) الخزانة ٢ : ١٤٠ والبيان ٢ : ٢٦١ وشواهد المغنى ٢٩٥ والإنصاف

١٢٢ ، ٢٤٠ . يهجو بنى يربوع ينسبهم لى الشؤم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم
لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم ، فغرابهم لا ينعب إلا بالبين والفرقة .

والشاهد فيه إعمال « مصلحين » ؛ لأن النون بمثابة التثوين .

شَيْءٌ وَيَنْجُرُ الْمَفْعُولُ لِكَيْفِ التَّنْوِينِ مِنَ الْاسْمِ ، فَصَارَ عَمَلُهُ فِيهِ الْجُرُّ ، وَدَخَلَ فِي الْاسْمِ مُعَاقِبًا لِلتَّنْوِينِ ، فَجَرَى بِجَرَى غُلَامٍ عَبْدَ اللَّهِ فِي اللَّفْظِ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ .

وليس يَغْيَرُ كَفَّ التَّنْوِينِ ، إِذَا حَذَفَتْهُ مُسْتَحْفًا ، شَيْئًا مِنَ الْمَعْنَى ، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً . فَمِنْ ذَلِكَ [قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ] : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(١) ، وَ : ﴿ إِنَّا مُرْسَلُوا نَذَارَةً ﴾ ^(٢) ، وَ : ﴿ لَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ ﴾ ^(٣) ، وَ : ﴿ غَيْرَ مُجِلَّى الصِّيدِ ﴾ ^(٤) . فَالْمَعْنَى مَعْنَى ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٥) .

[وَ] يَزِيدُ هَذَا عِنْدَكَ بَيَانًا قَوْلُهُ تَعَالَى جَدُّهُ : ﴿ هَذَا بِأَلِ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٦) ، وَ : ﴿ عَارِضٌ مُنْطَرِفًا ﴾ ^(٧) . فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فِي مَعْنَى التَّنْكِيرِ وَالتَّنْوِينِ لَمْ تَوْصَفْ بِهِ التَّنْكِيرُ .

وَسْتَرَاهُ مُفَصَّلًا أَيْضًا ^(٨) فِي بَابِهِ ، مَعَ غَيْرِ هَذَا مِنَ الْحَجَجِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَالَ الْخَلِيلُ : هُوَ كَائِنٌ أَجْنَحُك ، عَلَى الْإِسْتِخْفَافِ ، وَالْمَعْنَى : هُوَ كَائِنٌ أَجْنَحُك .

وَمِمَّا جَاءَ فِي الشُّعْرِ غَيْرَ مَنْوُونٍ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

(١) الْآيَةُ ١٨٥ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ وَ ٣٥ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ ٥٧ مِنَ الزُّكُورِ .

(٢) الْآيَةُ ٢٧ مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ .

(٣) الْآيَةُ ١٢ مِنْ سُورَةِ السَّجْدَةِ .

(٤) الْآيَةُ الْأُولَى مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٥) الْآيَةُ ٢ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٦) الْآيَةُ ٩٥ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٧) الْآيَةُ ٢٤ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ .

(٨) ط. : أَيْضًا مَفْسَرًا .

أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلٍ وَطِبِهِ بِرَجُلَيْ لَيْمٍ وَأَسْتَبِيدُ تُعَادِلُهُ (١)

يبريد : عادلاً وطبهِ . وقال الزُّبْرَانُ بن بذر :

مُسْتَحْقَبِي خَلَقَ الْمَاضِي يَحْفِزُهُ بِالْمَشْرِقِيِّ وَغَابَ فَوْقَهُ حَصِيدُ (٢)

وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَةِ (٣) :

تَرَاهَا مِنْ يَيْسِي الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ (٤)

(١) ديوان الفرزدق ٧٢٧ : القعساء : الناقة المحدودة من الهزال . والوطب : سقاء اللبن . عدل وطبه برجله واسته ، أى جعلهما عدلاً له ، أى جعل وطبه في ناحية من الراحلة معادلاً له . والميدلان : ما يوضعان على جنبى البعير .

وشاهده حذف التنوين من « عادل » وإضافته إلى ما بعده استخفافاً .

(٢) وصف جيشاً وفرسانه . استحقبوا الخلق : جعلوه في حقائبهم ، وهى مأخوذة من الرحال ، والمراد لبسهم للدروع ، كأنه استحقاب . والخلق : جمع حلقة . والماضى : الدروع الصافية الحديد ، اللينة الملمس ، واحده ماذية . يحفزه : أراد يحفز الماضى : يرفعه ويشمره . والضمير المستتر للجيش ، ولذلك وحده الضمير . بالمشرقى ، أى بالسيف المنسوب إلى المشارف ، وهى قرى بالشام يطبع بها السيوف . وأراد : يحفزه بمخاميل المشرقى ، يرفع بها الدروع . والغاب : الرماح ، سميت بمبنتها ، وهو الغاب : جمع غابة . والحصيد : الصلب الشديد المحكم .

والشاهد فيه كنحو ما قبله في « مستحقبي » حيث حذف النون كما حذف التنوين هناك .

(٣) كذا ، وردت النسبة ، وإنما هو لبشر بن أبى خازم في ديوانه ٧٥ والمفضليات ٣٤٣ . والمعانى الكبير ١٠ واللسان (يس) .

(٤) الماء : العرق . والشبهة : البياض . والدرّة ، أراد بها غزارة العرق . والغرار : القلة ، وهو تبجس العرق شيئاً بعد شيء . يصف الخيل باعتدال العرق يقول : لا ينقطع عرقها ولا يكثر فيضعفها . وقيل المراد وصف سيرها ، ترواح فيه بين السرعة والتحمل فلا ينهكها السير .

وشاهده حذف التنوين من « مخالط » ومعناه نصب ما بعده ، يدل على ذلك ارتفاع غرار به ، والتقدير : يخالط درعها غرار .

[يريد : عَرَقَ الخيل] .

ومما يَزِيدُ هذا البابَ إيضاحاً [أنه] على معنى المنُون قول النابغة :

أَحْكُمُ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَإِرْدِ الثَّمَدِ ^(١)

[فوصف به النكرة] . وقال المزار الأسدي :

سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطِ صُفْهَةٍ مُتَعَيِّسٍ ^(٢)

فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصل التنوين ؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة . ولو كان الأصل ههنا تركَّ التنوين لَمَّا دخله التنوين ولا كان ذلك نكرةً ، وذلك أنه لا يجرى مجرى المضارع فيما ذكرت لك .

(١) ديوان النابغة ٢٣ . يخاطب النعمان بن المنذر ، يقول له : كن حكيماً في أمرى مصيباً للحق والعدل ، كما أصابت فتاة الحى ، وهى زرقاء اليمامة ، فى حزرها للحمام الذى مر بها طائراً ، فقدرت عدده فأصابت الحقيقة . والشرع ، بالشين المعجمة : الواردة ، من الشريعة ، وهى المورد . ويروى : « سراع » بالسين من السرعة . والثمد : الماء القليل على وجه الأرض .

والشاهد فيه إضافة « وارد » إلى « الثمد » إضافة غير محضة كذلك ، لم تكنسب تعريفاً ، فوصفت بها النكرة قبلها وهى « حمام » .

(٢) سبق بيت آخر من قصيدته فى ص ١١٦ ، معطى رأسه : ذلول . منقاد ، يعنى البعير . ناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك نجار الكرم والعق . المتعيس والأعيس : الأبيض تخالطه شقرة . يقول : سَلَّ همك اللازم لك بفراق من تهوى ونأيه عنك ، بكل بعير ترحله للسفر هذا نعتة .

قال الشنتمرى : وبعده فى بعض النسخ :

مفتال أحبله مبين عنقه فى متكب زين المطى عرندس

وشاهده إضافة « معط » إلى الرأس مع نية التنوين والنصب ، والدليل عليه إضافة « كل » إليه ، لأنَّ كلاهما لا تضاف إلا إلى نكرة .

وزعم عيسى أن بعض العرب يُنشد هذا البيت ، [لأبي الأسود
الدؤلي] :

فَالْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(١)

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء
الساكنين ، [كما قال : رمى القوم] . وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذي
ذكرت [لك] .

وتقول في هذا الباب : هذا ضاربٌ زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر
والأول في الجار ؛ لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يُشرك بينه
وبين مثله . وإن شئت نصبت على المعنى وتضمنر له ناصباً ، فتقول : هذا ضاربٌ
زيد وعمراً ، كأنه قال : ويضربُ عمراً ، أو وضاربُ عمراً .

ومما جاء على المعنى قول جرير :

(١) الخزانة ٤ : ٥٥٤ ، وابن السجري ١ : ٣٨٣ ، والأغانى ١١ : ١٠٧ .
ويروى أن أبا الأسود أغرته امرأة بجملها ، وزعمت أنها صناع الكف حسنة التدبير ،
وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، فألفاها قد أسرع في ماله ومدت يدها إلى خيانتها ،
فهبجها بذلك من أبيات أولها :

أُرَيْتُ امْرَأَةً كُنْتُ لَمْ أَهْلَهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا

مستعتب ، أى راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل ، يعنى تلك المرأة .

والشاهد فيه حذف التنوين من « ذاكِر » لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وإن كان
الوجه الإضافة . قال الشنتمري : « وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما
أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل ، تريد اضربن .
والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبٍ مضاف إلى
علم ، كقولك رأيت زيد بن عمرو . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل
هذا قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن التمت والمنصوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف
والمضاف إليه » .

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَنَرٍ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ ^(١)

وقال كعبُ بن جُعيل [التَّغْلِيْبُ] :

أُعِنِّي بِخَوَارِ الْعِنَانِ نَحَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمَدَجِّجِ أَحْرَدًا ^(٢)

وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السُّطَامِ مُهَنَّدًا وَذَا حَلَقِي مِنْ نَسِيجِ دَاوُدَ مُسَرَّدًا ^(٣)

فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَأُعْطِنِي أَبْيَضَ مَصْقُولِ السُّطَامِ ، وَقَالَ :
هَاتِ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ [بِنِ سَيَّارٍ] .

وَالنَّصَبُ فِي الْأَوَّلِ أَقْوَى وَأَحْسَنُ ، لِأَنَّكَ أَدْخَلْتَ الْجُرَّ عَلَى الْحَرْفِ
النَّاصِبِ وَلَمْ تَجْعَلْ هَهُنَا إِلَّا بِمَا أَصْلُهُ الْجُرُّ وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ . وَهُوَ
عَلَى ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . وَالْجُرُّ أَجْوَدُ . وَقَالَ [رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ عِيلَانَ] :

(١) سبق في ص ٩٤ . والشاهد فيه هنا نصب « مثل » على المعنى ، أى بإضمار
فعل .

(٢) المخصص ٦ : ١٧٣ بدون نسبة : يعنى بخوار العنان فرسا متقادا لين العنان .
والخوار : الضعيف اللين . يردى ، من الرديان ، وهو أن يضرب يديه عند السير ضرباً ،
لمرحه . والمدجج ، بفتح الجيم المشددة وكسرها : اللابس للسلح . والأحرد ، بالحاء
المهمله : الذى يميل يديه عن القصد لمرحه .

(٣) الأبيض : السيف . والسطام : حد السيف . وفي الحديث : « العرب سظام
الناس » . والمهند : المنسوب إلى الهند ، ولا فعل له . والحلق : حلق الدرع . ونسبها إلى
داود لأنه أول من عمل الدروع ، والمُسَرَّد : المتتابع النظم ، والمعروف مسرود ، فلم يرد
في اللغة أسرده ، ولكن هذا شاهد لقوى على جوازه .

والشاهد في البيت حمل « أبيض » على معنى أعطى ، أى بتأويلها بمعنى أعطى
وناولنى . كأنه قال : أعطنى خوار العنان وأبيض .

بيننا نحن نطلبه أتاناً مُعَلَّقٌ وَفَضِيَّةٌ وَزِنَادٌ رَاجٍ^(١)

وزعم عيسى أنهم يُنشدون هذا البيت :

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدُ رَبِّ أَخَاعُونِ بنِ مَخْرَاقٍ^(٢)

فإذا أَخْبَرَ أَنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين الكثرة ، لأنه إنما أُجْرِيَ مُجْرَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ له ، كما أَشَبَّهه الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سيوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شَبَّهَ بما ضَارَعَهُ من الفعل كما شَبَّهَ به في الإعراب . وذلك قولك : هذا ضاربُ عبيد الله وأخيه . وجه الكلام وحلله الجر ، لأنه ليس موضعاً للتنوين . وكذلك قولك : هذا ضاربُ زيد فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمرو أُمَيٍّ وعبيد الله ، وهذا ضاربُ عبيد الله ضَرَبًا شديدًا وعمرو . ولو قلت : هذا ضاربُ عبيد الله وزيندا ، جاز على إضمارِ فعل ،

(١) ابن يعيش ٤ : ٩٧ والمجم ١ : ٢١١ . وكذا ورد بالحرم عند ابن يعيش . وللمجم : « بينا نحن » فلا حرم فيه . والفضة : الكثافة توضع فيها السهام . والشاهد فيه نصب « زناد » حملا على موضع « فضة » ، لأن معناه يعلق وفضةً وزناد راج .

(٢) الخزائن ٣ : ٤٧٦ والمعنى ٣ : ٥٦٣ . والبيت نسبته ابن خلف إلى جابر بن رآلان السنبسى . ونسب أيضا إلى جرير ، وإلى تأبط شرا . وقيل إنه مصنوع . والاستفهام هنا للاستحاث . وبعث : موقظ ، أو مرسل . ودينار وعبد رب : رجلان . وأراد عبد ربه ولكنه ترك الإضافة وهو يريد بها . وأخا عون عطف بيان أو نعت ، ويجوز أن يكون تعنيبه على النداء .

والشاهد فيه نصب « عبد رب » حملا على موضع « دينار » .

وبعد في الأصل : « قال أبو الحسن : سمعته من عيسى » .

أى وضربَ زهداً . وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث فى قولك هذا ضاربٌ زهد : هذا ضربَ زهدا ، وإن كان لا يعمل عمله ، فحمل على المعنى ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ وَلَحِمَّ طَيْرٌ مِّمَّا يَشْتَبُونَ . وَحُورٌ عِينٌ ^(١) ﴾ لما كان المعنى فى الحديث على قوله ^(٢) : لهم فيها ، حمل على شئ لا ينقض الأول فى المعنى . وقد قرأه الحسن ^(٣) . ومثله قول الشاعر ^(٤) :

يَهْدِي الْخَمِيسَ نِجَادًا فى مَطَالِعِهَا إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةً رُغْبٌ ^(٥)

حملة على شئ لو كان عليه الأول لم ينقض المعنى .

(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الواقعة .

(٢) ط : « قولهم » .

(٣) الحق أن قراءة الرفع فى « حور عين » هى قراءة الجمهور . وقرأ الحسن والسلمى وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة ، والأعمش وطلحة ، والمفضل وأبان ، وعصمة والكسائى بجرهما . تفسير أبى حيان ٨ : ٢٠٦ .

(٤) هو مزاحم العقيل كما عند الشنتمرى . ونسب فى اللسان (مصع) إلى الزبرقان .

(٥) الخميس : الجيش . هذاه النجاد : عرفه بها وأرشده . يقال : هديته الطريق والبيت هداية ، أى عرفته به فى لغة أهل الحجاز ، وقال الله تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ و ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ . وقال الشنتمرى : « نصب النجاد يهذى على إسقاط حرف الجر ، والتقدير يهذى الخميس إلى النجاد » وقد عرفت ما فيه . والنجاد : جمع نجد . وهو ما ارتفع من الأرض ، وهو أيضاً الطريق فى الجبل . والمصاع : المجالدة بالسيف . والضربة الرغب : الواسعة ، مصدر : وصف به .

وشاهده عطف « ضربة » على « المصاع » على معنى : إما أمره المصاع وإما ضربة . وأما نصب المصاع فعلى أنه مصدر نائب عن فعله « مصاع » .

ومثله قول كعب بن زهير :

فلم يجداً إلا مُناخَ مطيئة نجافى بها زورَ نبيلٍ وكلُّكُلٍ (١)
ومُفَصَّصها عنها الحصى بيجرائها ومثنى نواجٍ لم يخفهنَّ مفصيل (٢)
وسُمِّرَ ظمَاءٌ واثرتهنَّ بعدما مضت هجعةً من آخر الليل ذُبُل (٣)

كأنه قال : وثَمَّ سُمِّرَ [ظمَاءٌ] . وقال :

بادت وغير آهَنَ مع البلى إلا رواكد جمرهنَّ هباء (٤)

(١) ديوان كعب بن زهير ٥٢ - ٥٤ . فلم يجدا ، يعنى الغراب والذئب ، وقد ذكرهما فى قوله قبل ذلك بيتين :

غراب وذئب ينظران متى أرى مناخ مبيت أو مقبل لمنزل

يقول : لم يجدا بالمنزل إلا موضع إناخة مطيئة ، وقد نجافى بها عن أن يمس بعنقا الأرض ، لضجرتها ، زورها المشرف الواسع . والزور : ما بين ذراعيها من صدرها .
(٢) المفحص : موضع فحصها الحصى عند البروك ، والفحص : البحث . أى تفحص الأرض عنها بيجرائها ، وهو ما ولى الأرض من عنقها . والمثنى : موضع الثنى ، يعنى موضع قوائمها حين تثنيها للبروك . والنواجى : السريعة ، وهى قوائمها لم يخفهن المفصيل ، أى مفاصلها قوية تمنع أرجلها التماسك والشدة .

(٣) هذا البيت هو الشاهد . والسمر ، يعنى البحر . ظمَاء ، أى يابسة ، وذلك لأن الناقة قد عذمت المرعى الرطب ، ولم تشرب الماء أباماً ، لأنها فى فلاة . واثرتهن : تابعت يبين عند ابتعائها . والهجعة : النوم فى الليل ، يعنى نومة المسافر فى آخر الليل . والذبل : جمع ذابلة ، أراد به اليس أيضاً ، وهو من صفة السمر . والشاهد فيه رفع « سمر » حملاً على المعنى ، كأنه قال : فى ذلك المكان كنا وكذا . وكان الوجه النصب لو أمكنه .

(٤) بادت : تغيرت وبليت . أى : غير البيود آهين . والآى : جمع آية ، وهى آثار الدبار وعلاماتها . والبلى : تقادم العهد . والرواكذ : الأثافي ، لركودها وثبوتها . والهباء : الغبار ، جعل الجمر كالحباء لقدمه وانسحاقه .

وَمُشَجَّجٌ أَمَا سَوَاءٌ قَدْالَهُ قَبْدًا وَغَيْرَ سَارَةٍ الْمَرْءُ (١)

لأنَّ قوله : « أَلَا رَوَاكِدٌ » هى فى معنى الحديث : بها رَوَاكِدٌ ، فحمله على شئ لو كان عليه الأول لم ينقض الحديث . والجُرُّ فى هذا أقوى ، يعنى هذا ضاربُ زيد وعمرو وعمراً بالنصب (٢) . وقد فعل لأنه اسم وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه . والنصبُ فى الفصل (٣) أقوى ، إذا قلت : هذا ضاربُ زيد فيها وعمراً ، كلُّما طال الكلام كان أقوى ، وذلك أنَّك لا تفصل بين الجار وبين ما يمتثلُ فيه ، فكذلك صار هذا أقوى .

فمن ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا (٤) ﴾ .

(١) هذا موضع الشاهد . والمشجج : الود من أوتاد الخباء ، وتشجيجه : ضرب رأسه لتثيبته . والقذال عنى به أعلى الود ، وهو من الدابة معقد العذار بين الأذنين . وسوائه : وسطه . وساره : سائرته أى جميعه ، وهى لفة فى سائرته . وفى اللسان (سر) : « وساره : جميعه ، يجوز أن يكون من الباب لسعة باب سى ر ، وأن يكون من الواو لأنها عين . وكلاهما قد قيل » . قال الشنتمرى : « حذف عين الفعل لاعتلاله ، ونظيره هار بمعنى هائر ، وشاك بمعنى شائك » . والمَرْءاء ، بالفتح : الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة ، جمعها الأماعر . وكانوا يتحررون النزول فى الصلاة ليكونوا بمحمل عن السبيل . وضبطت « المرءاء » فى ط بكسر الميم خطأً . والشاهد فيه رفع « مشجج » على المعنى ، كأنه قال : بها رَوَاكِدٌ ومشجج .

(٢) وعمراً بالنصب ، ساقط من ط .

(٣) ط : « الفعل » ، وما هنا صوابه ، يعنى مع الفصل ، ففى المثال التالى فصل بين المخطوفين بالطرف ، وفى الآية الكريمة فصل بلفظ « سكتنا » .

(٤) الآية ٩٦ من سورة الأنعام . وهذه قراءة جمهور السبعة ، وقرأ الكوفيون : عاصم وحزمة والكسائى : « وَجَعَلْ » ، فلا شاهد فى هذه القراءة . تفسير أى حيان . ١٨٦ : ٤ .

وكذلك إن جئت باسم الفاعل الذى تتعدى فعله إلى مفعولين ، وذلك قولك : هذا مُعْطَى زَيْدٍ درهما وعمرو ، إذا لم تُجرِه على الدرهم ، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله . وتقول : هذا مُعْطَى زَيْدٍ وعبد الله . والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى ، لأنك [قد] فصلت بينهما .

وإن لم ترد بالاسم الذى يتعدى فعله إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع أجرته مجرى الفعل الذى يتعدى إلى مفعول فى التنوين وتترك التنوين وأنت تريد معناه ، و [فى] [النصب والجزم وجميع أحواله . فإذا نَوَّتَ فقلت : هذا مُعْطَى زَيْدًا درهما لا تبالى ^(١) أيهما قَدِّمْتَ ، لأنه يَحْتَمِلُ عَمَلُ الفعل . وإن لم تنوِّن لم يجر هذا مُعْطَى درهما زَيْدٍ ، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور ، لأنه داخل فى الاسم فإذا نَوَّتَ انفصل كأنفصاله فى الفعل . فلا يجوز إلّا [فى قوله] هذا مُعْطَى درهم زَيْدًا ، كما قال تعالى جلّه : ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ ^(٢) .

هذا باب جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين
فى اللفظ لا فى المعنى

وذلك قولك :

• يا سَارِقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ ^(٣) •

(١) ط : لم تبال .

(٢) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم . وفى الأصل بعد هذه الآية زيادة ليس هذا موضعها ، وسأنبه على موضعها فيما يأتى . انظر ص ١٧٦ .

(٣) الخزانة ١ : ٤٨٥ وابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ . والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة ، فهو مفعول مضاف ، وذلك على التوسع . وسرق من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ، يقال سرقه مالا كما يقال سرق منه مالا .

[و] تقول على هذا الحدّ : سَرَقَتِ اللَّيْلَةُ أَهْلَ الدَّارِ ، فَتَجْرِي اللَّيْلَةُ عَلَى الْفَعْلِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ ، كما قال : صَبَدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ ، وَوُلِدَ لَهُ سِتُونَ عَامًا . فَالْفِعْلُ يَجْرِي عَلَى قَوْلِهِ : هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ دَرَهْمًا ، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ فِي اللَّيْلَةِ ، وَصَبَدَ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمَيْنِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَوْقَعُوا الْفَعْلَ عَلَيْهِ لِسَعَةِ الْكَلَامِ .

وكذلك لو قلت : هَذَا مُخْرِجُ الْيَوْمِ الدَّرْهَمَ وَصَائِدُ الْيَوْمِ الْوَحْشَ . ومثل ما أُجْرِيَ مُجْرَى هَذَا فِي سَعَةِ الْكَلَامِ وَالِاسْتِخْفَافِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ^(١) ﴾ . فَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لَا يَمْكُرَانِ ، وَلَكِنَّ الْمَكْرَ فِيهِمَا . فَإِنْ نَوَيْتَ فَقُلْتُ : يَأْسَارُقُ اللَّيْلَةُ أَهْلَ الدَّارِ ، كَانَ حَدُّ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الدَّارِ عَلَى سَارِقٍ مَنْصُوبًا ، وَيَكُونُ اللَّيْلَةُ ظَرْفًا ، لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعُ انْفِصَالٍ . وَإِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ عَلَى الْفَعْلِ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ .

وَلَا يَجُوزُ : يَأْسَارُقُ اللَّيْلَةُ أَهْلَ الدَّارِ إِلَّا فِي شِعْرِ ^(٢) ، كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَفْصُلُوا

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٢) هنا موضع الزيادة التي أشرت إليها من قبل في ص ١٧٥ لا كما وردت في الأصل . ونصها : « قال أبو الحسن : إلا في الشعر ، سمعت عيسى بن عمر ينشد :

فَرَجَّحْتُهَا بِزَجَجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَيْ مَزَادَهُ

لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش ، وهو عنده وعند أصحابنا خطأ . وهذا الشاهد الذي أورده الأخفش أورده صاحب الخزائن ٢ : ٢٥١ والتشتمري أيضاً وقال : « وما أنشد الأخفش في الباب » . وأنشده كذلك ابن الأنباري في الإنصاف ٢٤٩ والمعنى ٣ : ٤٦٨ . زججتها ، بمعنى الناقة ، رماها بشيء في طرفه زج كالخربة ، والمرجة ، بكسر الميم : ما يزج به من رخ ونحوه . والقلوص : الناقة الفتية . وأبو مزادة : كنية رجل . والشاهد فيه الفصل بين « زج » و « أَيْ مَزَادَهُ » بالمفعول ، وهو « القلوص » .

بين الجارّ والمجرور ^(١) . فإذا كان متوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيه منفصلة . قال الشاعر ، وهو الشماخ .

رُبُّ ابْنِ عَمٍّ لَسْتُ لِمَى مُشْتَمِلٌ طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسْلَ ^(٢)

[هذا على : يا سارقَ الليلة أهل الدار] . وقال الأخطل :

وَكِرَارٍ خَلِيفَ الْمُجَحَّرِينَ جَوَادُهُ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَكْثَى خَلِيلِهَا ^(٣)

فإن قلت : كرار وطباخ ^(٤) ، صار بمنزلة طبخت وكررت ، تُجرى مجرى السارق حين نوتت ، على سعة الكلام .

(١) يريد المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوان الشماخ ١٠٩ ، ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار ، وهو ابن أختي الشماخ ، واخته ٢ : ١٧٣ والكامل ١١٣ . والمشمعل : الجاد في الأمر الخفيف في جميع ما أخذ فيه من عمل . والكرى : النعاس . والكسل ، بكسر السين : الكسلان . وأراد بـ ابن عم سليمي زوجها الشماخ ، كانت سليمي زوجا له ، وهذا مما يصحح نسبة الشعر لجبار بن جزء .

والشاهد فيه : إضافة « طباخ » إلى « ساعات » على تشبيهه بالمفعول به لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يمد « زاد الكسل » مفعولا ثانياً .

(٣) ديوان الأخطل ٢٣٥ من قصيدة يمدح بها همام بن مطرف التغلبي ، واخته الأدب ٣ : ٤٧٤ . والمجهر : الملجأ إلى الضيق . ويروى : « خلف المرهقين » . والمرهق : الذي غشيه السلاح . والجواد : الفرس الكريم ، لم يحام : لم يدافع . والخليل : الزوج . والخليلة : الزوجة ؛ لأن كلا منهما يحمل للآخر دون غيره . يقول : إذا فر الرجال عن نساءهم وأسلموهن للعدو ، قاتل عن هؤلاء القوم وحمامهم . ينعت هماما بالشجاعة والإقدام .

والشاهد فيه : إضافة « كرار » إلى « خلف » ، ونصب « جواده » به ، كما قيل في البيت السابق .

(٤) أى إن نوتت ولم تُنصف .

وقال : [رجل من بنى عامر] :

ويوم شهذناه سَلَيْمًا وَعَامِرًا قليل سيوى الطعن النّهل نوافله^(١)

[وكأ قال : ثمانى جَجِجَ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ] .

ومما جاء فى الشعر قد فُصِّلَ بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَمِيْة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا آسْتَقْبِرَتْ لله درُّ اليومِ مَنْ لَامَهَا^(٢)

٩١

وقال أبو حَيَّة التَّمِيْزِيُّ :

(١) ابن الشجرى ١ : ٦ والكامل ٢١ . وفى الكامل : « ويوما » . وسليم وعامر : قبيلان من قيس بن عيلان . والطعن : جمع طعنة . ومنه قول الهذلى :

فإن ابن عيسى قد علم مكانه أذاع به ضرب وطعن جوائف

والنّهل : المرتوية بالدم ، وهى جمع نَهْلٍ بالتحريك ، ونَهْلٌ جمع ناهل ، كخدم وخادم ، وخرس وخراس . يقول : لا ينال فى ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك .

والشاهد فيه نصب ضمير « يوم » بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعاً ومجازاً .

(٢) ديوان عمرو بن قميّة ٦٢ ، والخزانة ٢ : ٢٤٧ ومعجم البلدان

(ساتيكمَا) . رأت ، يعنى بنته التى ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

قد سألتنى بنت عمرو عن الـ أَرْضِ التى تنكر أعلامها

وساتيدما : جبل بين ميفارقين وسعرت . استعبرت : بكّت من وحشة الغربة

ولبعدها عن أراضى أهلها . وكان عمرو بن قميّة قد خرج مع امرئ القيس ، ومعه بنته إلى ملك الروم .

والشاهد فيه إضافة « ذَرَّ » إلى « من » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة . وامتنع

نصب « من » لأن « در » ليس باسم فاعل ولا اسم فعل .

كما حُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ ^(١)
وهذا لا يكون فيه إلّا هذا ، لأنّه ليس في معنى فِعْلٍ ولا اسمِ الفاعِلِ الذي
يجرى مَجْرَى الفعل .

ومما جاء مفصّلاً بينه وبين المجرور قولُ الأعشى :
ولا نُقَاتِلُ بِالْعَصْرِ سِىَّ ولا تُرَامِي بالحجارة ^(٢)
إلّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَةَ قَارِجَ نَهْدِ الْجَزَاةِ
وقال ذو الرّمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ يُغَالِهَنَّ بَنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ ^(٣) . ٩٢

(١) ابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ والمعنى ٣ : ٤٧٠ والإنصاف ٢٥١ . شبه رسوم
الدار بالكتاب في دقتها أو في الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب . وجمله
يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلاً لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد البعض .
والشاهد فيه الفصل بالظرف ، وهو « يومًا » بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوانه ١١٥ - ١١٦ والمعنى ٣ : ٤٥٣ وابن يعيش ٣ : ٢٢ مع خلاف في
ترتيب البيتين بالديوان . يقول : نحن أصحاب حرب نقاتل على الخيل ، ولسنا أصحاب
إبل يرعونها ومعهم عصيهم فيقاتل بعضهم بعضاً بالعصى والحجارة . والعلالة : آخر جرى
الفرس ، والبداهة : أوله . والقارح : الذي انتهت أسنانه ، وذلك في خمس سنين . والنهد :
الغليظ . والجزارة بالضم : القوائم والرأس ، سميت بذلك لأن الجزار يأخذها عمالة له .
والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضى الإضافة أيضاً ، وهو « بداهة »
فأنزلنا منزلة اسم واحد مضاف .

(٣) ديوان ذى الرمة ٧٦ والخزانة ٢ : ١١٩ وابن يعيش ٣ : ٧٧ والإنصاف
٢٥١ والحجاسة ١٠٨٣ بشرح المازوقي . يقال أوغل في الأرض ، إذا أبعد فيها ، معنى
الإبل ، و « من » قبله للتعليل . والأواخر : جمع آخرة الرجل ، وهى العود في آخره
يستند إليه الراكب . والميس ، بالفتح : شجر يتخذ منه الرجال والأقتاب . والفرايج :
جمع فروج ، وهى صفار الدجاج . ويروى « إنقاض الفرايج » أى تصويتها . وذلك من
شدة السير . والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه ، وهو
« أصوات أواخر » فصل بينهما « من يغالهنّ بنا » .

فهذا قبيح .

ويجوز في الشعر على هذا : مرث بخير وأفضل من ثم .

وقالت دُرُناً بنت عَمْبَةَ ، من بنى قيس بن ثعلبة ^(١) :

هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَذَعَاها ^(٢)

وقال الفرزدق :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ ^(٣)

وأما قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ ^(٤) ﴾ فَإِنَّمَا جاء لأنه ليس

(١) الأصوب نسبته إلى عمرة الحنظلية ترضى ابنها ، كما في الحماسة ١٠٨٢ بشرح

المرزوقي .

(٢) الحماسة ١٠٨٣ والمعنى ٤٧٢ : ٣ وابن يعيش ٣ : ٢١ والإنصاف ٢٥١ .

يقول : كانوا ينصرون من لا ناصر له من القوم إذا خشى نبوءة من نبوات الدهر ، أو خشى أن ينبو عن مقاومة عدوه فدعاها مستغيثا . والشاهد فيه الفصل بالجاء والمجرور ، وهو « في الحرب » بين المضاف والمضاف إليه .

(٣) ديوان الفرزدق ٢١٥ رواية عن الكتاب ؛ وانظر : الخزائن ١ : ٣٦٩ والمعنى

٣ : ٤٥١ وابن يعيش ٣ : ٢٠ . يَأْمَنُ ، هو نداء المذكور ، وهو « من » أو يا للتنبيه ، ومن للاستفهام ، والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان ، يقال لإحداها المقبوضة لأنها انقبضت عن صاحبها ، وهي التي ينسب إليها النوء ، فأشرك الثانية معها على غرار قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ، أى من البحرين الملح والعذب ، وإنما يخرجان من الملح منها فقط . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج . وهما جميعا من أنواء العرب وأحمد أنوائهم ، إذا ناءا وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يسر به . والشاهد فيه الفصل بلفظ « جبهة » بين المضاف والمضاف إليه كما سبق في شاهد الأعشى ص ١٧٩ .

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

لـ « ما » معنًى ميبى ما كان قيل أن نجى^(١) إلا التوكيد ، فمن ثم جاز ذلك ، إذ لم تُرد به أكثر من هذا ، وكأنا حرفين أحدهما فى الآخر عامل^(٢) . ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز .

وأما قوله : أَدْخَلَ فَوْهَ الْحَجَرِ ، فهذا جرى على سعة الكلام [والجيد أدخل فاه الحجر] ، كما قال : أَدْخَلْتُ فى رَأْسِ الْقَلَنْسُوَةِ ، [والجيد أَدْخَلْتُ فى الْقَلَنْسُوَةِ رَأْسِ] . وليس مثل اليوم والليله لأنهما ظرفان ، فهو مخالف له فى هذا ، مُوافق [له] فى السعة . قال الشاعر :

تَرَى الثَّوَرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسُهُ وسائره ياد إلى الشمس أجمع^(٣)

٩٣

فوجه الكلام فيه هذا ، كراهية الانفصال^(٤) .

وإذا لم يكن فى الجرِّ فحذُّ الكلام أن يكون الناصب مبدوءاً به .

هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فَعَلَ فى المعنى ، وما يَتَعَمَلُ فيه

وذلك قولك : هذا الضاربُ زهدًا ، فصار فى معنى [هذا] الذى ضَرَبَ

(١) ط : « نجى به » .

(٢) يعنى أن الباء عملت فى « نقضهم » وفصلت بينهما « ما » الزيدة للتوكيد .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٤٨ وأمالى المرتضى ١ : ٢١٦ حيث ذكر كثيرا من شواهد القلب . وهذا البيت من الخمسين التى لم يعرف لها قائل . وصف هاجرة ألجأت الثيران إلى كتسها ، فهى تدخل رعوسها فى الظل لما تجهد من شدة القيظ . والشاهد فيه إضافة « مدخل » إلى « الظل » ونصب « الرأس » به على الاتساع والقلب . وكان الوجه : مدخل رأسه الظل .

(٤) أى إنه أجرى كلامه على القلب ؛ لأنه لو أجراه على سنته فقال : مدخل فى الظل رأسه ، للزم الفصل بالجاء والمجرور بين المتضامتين .

زَيْدًا ، وَعَوَّلَ عَمَلَهُ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَنَعَتَا الْإِضَافَةَ وَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ .
وكذلك : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلَ ، وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ .

وقد قال قومٌ من العرب تُرَضَى عَرِيَّتُهُمْ : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلَ ، شَبَّهَهُ
بِالْحَسَنِ الْوَجِيهِ ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَلَا فِي أَحْوَالِهِ إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ ، وَقَدْ
يَجْرُ كَمَا يَجْرُ وَيَنْصِبُ أَيْضًا كَمَا يَنْصِبُ ، وَسَيَبِينُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ [إِنْ شَاءَ اللَّهُ] .
وقد يُشَبِّهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، وَاسْتَرَى ذَلِكَ فِي
كَلَامِهِمْ كَثِيرًا . وَقَالَ الْمَرَّارُ الْأُسْدِيُّ :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّمَرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا (١)

سَمِعْنَاهُ مِمَّنْ يَرَوِيهِ عَنِ الْعَرَبِ ، وَأَجْرَى بَشَرًا عَلَى مَجْرَى الْمَجْرُورِ ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ
بِمَنْزِلَةِ مَا يُكْفَى مِنْهُ التَّنْوِينُ .

ومثل ذلك فِي الْإِجْرَاءِ عَلَى مَا قَبْلَهُ : هُوَ الضَّارِبُ زَيْدًا وَالرُّجُلَ ، لَا يَكُونُ
فِيهِ إِلَّا النِّصْبُ ، لِأَنَّهُ عَمِلَ فِيهِمَا عَمَلُ الْمُنَوَّنِ ، وَلَا يَكُونُ : هُوَ الضَّارِبُ عَمْرُو كَمَا
لَا يَكُونُ : هُوَ الْحَسَنُ وَجِيْ . وَمَنْ قَالَ : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلَ ، قَالَ : هُوَ
الضَّارِبُ الرَّجُلَ وَعَبِيدُ اللَّهِ .

(١) الْخِرَازَةُ ٢ : ١٩٣ وَالْعَيْنِيُّ ٤ : ١٢١ وَابْنُ يَعِيشَ ٣ : ٧٢ . وَبَشَرٌ هَذَا هُوَ
بَشَرُ بْنُ عَمْرُو بْنِ مَرْثَدَ ، قَتَلَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُسْدَ . تَرْقُبُهُ الطَّمَرُ : أَيْ تَنْتَظِرُ مَوْتَهُ بِفَارِغٍ
الصَّبْرِ لَتَنْقُضَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَا تَنْقَعُ عَلَى الْقَتِيلِ وَبِهِ رَمَقٌ . وَالْوَقُوعُ : جَمْعٌ وَقَعَ ضِدُّ الطَّائِرِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةٌ « التَّارِكِ » إِلَى « الْبَكْرِيِّ » تَشْبِيهًُا بِالْحَسَنِ الْوَجِيهِ ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي
الْإِقْرَانِ بِاللَّامِ . وَلِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ فِي مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ هَذَا .

ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قولَ الأعشى :

الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عُرْدًا تُزْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا ^(١)

وإذا تَنَبَّتَ أو جَمَعْتَ فَأَتَيْتَ النَوْنَ قَلْتَ : هَذَا الْضَارِبَانِ نَهْدًا ، وَهَوْلًا
الضَارِبُونَ الرَّجُلَ ، لَا يَكُونُ فِيهِ غَيْرُ هَذَا ، لِأَنَّ النَوْنَ ثَابِتَةٌ .

ومثل ذلك ^(٢) قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ ^(٣) 〉 . وقال ابنُ مُقْبِلٍ :

(١) ديوان الأعشى ٢٥ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب . يقول : يهب
المائة الهجان من الإبل ومعهما عبدها ، أى راعيها . والهجان : البيض ، يستوى فيه الواحد
والجمع . وهى أكرم الإبل عليهم . والعوذ : جمع عائد ، وهو جمع نادر ، مثلَ حول
وحائل ، وهى الحديثات النتاج ، لأن ولدها يعوذ بها لصفه . تزجى : تسوق سوقًا
رفيقًا . والطفل : كل صغير من ولد الحيوان . واستشهد به سيبويه على عطف « عبدها »
على « المائة » . واعترض عليه بأنه ليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن « عبدها »
ليس أجنبيًا لأنه بمثابة « عبد المائة » لأن الضمير فيه عائد إلى المائة . وأما الضارب الرجل
وعبد الله فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول فهو أجنبي . وأجيب بأن سيبويه لم يقصد
ذلك ، وإنما عني أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلة في الجر .

وبعد البيت في الأصل : « قال أبو إسحاق : قال أبو العباس : أصبت للفردق مثل
الضارب الرجل . قال أبو إسحاق : قال :

أَبَانَا بِهَا قَتْلِي وَمَا فِي دِمَائِهَا وَفَاءُ وَهْنِ الشَّافِيَاتِ الْحَوَامِ »

وأبو إسحاق هذا هو الزجاج شيخ أئى جعفر النحاس وتلميذ المبرد . وأبو العباس
هو المبرد . والبيت في ديوان الفردق ٨٥٤ وشرح الشنتمرى منسوبًا إلى إنشاد الزجاج
عن المبرد أيضًا .

(٢) ط : « فمن ذلك » .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء .

يَاغْنِي بَكَّى حُنْفًا رَأْسَ حِيْهِمُ الكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ (١)

فإن كُفِّتْ النون جررت وصار الاسم داخلًا في الجار ، [و] بدلًا من الثَّوْن ، لأنَّ النون لا تعاقب الألف واللام (٢) ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبت فيه الألف واللام ؛ لأنَّه لا يكون واحدًا معروفًا ثم يثنى (٣) ؛ فالتنوين قبل الألف واللام ، لأنَّ المعرفة بعد النكرة ، فالتَّوْنُ مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون ، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربان زيد ، والضاربون عمرو .

وقال الفرزدق :

٩٥

(١) ديوان نعيم بن أبي بن مقبل ٨٢ . وعجزه في اللسان (دبر ٣٥٣) .
وحنيف ، بالتصغير : قبيلة من قيس ، وهو أحد جدود ابن مقبل ، وهو حنيف بن قتيبة ابن العجلان بن كعب بن ربيعة . يرقى هذه القبيلة ، يقول : كانوا سادة حيهم بمثابة الرأس منهم ، وكانوا إذا شهدوا الحرب فانكسر جيشهم كروا وقاتلوا دونهم وكسروا رماحهم ، في سبيل حفظ عورتهم وحمايتها من عدوهم . والقنا : الرماح . وكل ما أتبع فهو عورة .
والدبر : الأديار ، عبر بالواحد عن الجمع ، كما تقول : هو كثير الدرهم والدينار .
والشاهد فيه : إثبات النون مع « أل » في الكاسرين ، بخلاف التنوين فإنه لا يثبت مع « أل » : لأنَّ النون قوية بحركتها ، والتنوين ضعيف بسكونه . ومع ثبات النون وجب نصب اسم الفاعل المجموع ما بعده .

(٢) أى ليست كالتنوين تعاقب الألف واللام ولا يجتمعان معاً .

(٣) يعنى أن التننية لا تقع على الاسم إلا بعد تنكيره ، فلا تثنى المعرفة إلا بعد تنكيرها .

أَسِيدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَاراً

مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقَمَامِ^(١)

وقال رجلٌ من بني ضَبَّةَ :

• الْفَارِجِيُّ بَابِ الْأَمِيرِ الْمُتَبَهِّمِ^(٢) •

وقال رجل من الأنصار^(٣) :

(١) ديوان الفرزدق ٨٣٥ واللسان (قرد) . وقبله :

سَيُلْفَهُنَّ وَحَى الْقَوْلِ عَتَى وَيُدْخِلُ رَأْسَهُ تَحْتَ الْقِرَامِ

أَسِيدُ ، أى إنسان أسود ، وهو تصغير أسود . وفى اللسان : « يعنى بالأسيد هنا سوداء . وقال : من المتلقطى قرد القمام ليثبت أنها امرأة ، لأنه لا يتبع قرد القمام إلا النساء » . عنى أنه يدهسها إلى من يحب . والخُرَيْطَةُ : تصغير خريطة ، وهى هَنَّةٌ مثل الكيس تحمل من خرق وأدم تشرح على ما فيها . والقرد ، بالتحريك : نفاية الصوف والوبر والشعر والكتان مما يغزل . والقمام : جمع قمامة ، وهو ما كنس . يقول : من اللأى يتبعن القرد فى القمامات ، يلتقطنه ليغزله بعد أن يفنى غزلهن .

والشاهد فيه كما فيما قبله .

(٢) ينعت أقواماً أشرافاً لا يحجبون عن الأمراء ، ولا تُغلق دونهم أبوابهم .

والفارج : الفاتح . والمبهم : الملقق . ونحوه فى معناه قوله :

من الثغر البيض الذين إذا اعتزوا وهاب الرجال حلقة الباب فمقعوا .

والشاهد فيه مثل ما قبله .

(٣) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . جهرة أشعار العرب ١٢٧ والخزانة

٢ : ١٨٨ . وقال الشنتمرى : « يقال هو قيس بن الخطيم » . وليس فى ديوانه .

الحافظون عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ ^(١)

لم يَحذف النون للإضافة ، ولا لِيُعاقِبَ الاسمُ التَّوْنَ ، ولكن حذفوها كما
حذفوها من اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ وَكَانَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ مُتْنَاهُ الْاسْمُ
الْآخِرُ . وقال الأَخْطَلُ :

أَتَيْتُ كُلَيْبَ إِنْ عَمِيَ اللَّذَا سَلَبَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا ^(٢)

لأن معناه [معنى] الذين فعلوا ^(٣) وهو مع المفعول بمنزلة اسم مُفْرَدٍ لم
يَحْمَلْ في شيء ، كما أَنَّ الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم .
وقال أَشْهَبُ بْنُ رُمَيْلَةَ :

٩٦

(١) يقول : يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ، ويحمونها من عدوهم ،
ولا يخللونهم فيكونوا نطفين في فعلهم . وأصل العورة المكان الذي يخاف منه العدو .
والعشيرة : القبيلة . والنطف : التلطيخ بالعيب . ويروى : « وكف » وهو العيب والإثم .
وشاهده كالذي قبله في إعمال الحافظين مع حذف نونها على نية إثباتها لأنها
لا تعاقب الألف واللام .

(٢) ديوان الأَخْطَلِ ٤٤ والخزانة ٢ : ٤٩٩ وابن الشجري ٢ : ٣٠٦ . يهجو
جريرا ، وهو من كليب بن يربوع . وعماه هو عمر ومرة ابنا كلثوم . « سلبا الملوك »
هي رواية الأصل : وفي ط وسائر المراجع « قتل الملوك » . أما عمرو بن كلثوم فقتل عمرو
ابن هند . وأما مرة فقتل المنذر بن النعمان بن المنذر . والأغلال : جمع غل ، وهو طوق من
حديد يحمّل في عنق الأسير . مدحهم بفك الأسرى .

والشاهد فيه حذف النون من « اللذان » تخفيفا ، لطول الاسم بالصلة .

(٣) بعده في الأصل : « يعنى الحافظون عورة العشيرة » .

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كل القوم بالأمم خاليد^(١)

وإذا قلت : هم الضاريك وهما الضاريك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : الحافظو عورة العشية .

ولا يكون في قولهم : هم ضاريك ، أن تكون الكاف في موضع النصب ، لأنك لو كفت النون في الإظهار^(٢) لم يكن إلا جراً . ولا يجوز في الإظهار : هم ضاريو زيداً ، لأنها ليست في معنى الذى ، [لأنها] ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذى .

واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل ، لأنه لا يُتكلّم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ، لأنهما لا يكونان إلا زوائد ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف . والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل ، لأنه اسمٌ يتفصيل ويتّداً ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون

(١) الخزنة ٢ : ٥٠٧ وشواهد المعنى للسيوطى ١٧٥ وابن الشجرى ٢ : ٣٠٧ . وفلج : واد بين البصرة وحى ضرية . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص . هم القوم كل القوم ، أى القوم الكاملون في قوميتهم . وشاهده : حذف النون من « الذين » استخفاً ؛ لطول الاسم بالصلة . ويروى : « وإن الألى » فلا شاهد فيه . وقيل إن « الذى » مفرد عبر به عن الجمع ، فساد الضمير إليه محمولا على المعنى ، كما في قوله تعالى : ﴿ والذى جاء بالصديق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ .

(٢) أى مع المظهر ، كقولك : ضاريو زيد .

والتنوين ، فهي أقرب إليها من المظهر ، اجتمع فيها هذا والمعاقبة ..

وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع :

هُمْ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ

إذا ما حَشُوا من مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١)

وقال :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُعْتَضِرُونَهُ

جميعًا وَأَيَّدَى الْمُعْتَنِينَ رَوَاهُ (٢)

(١) الخزانة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . ويروى : « الأمرون الخير والفاعلون » . ومحدث الأمر : حادثه . ويروى : « من حادث الدهر » . والمعظم : الأمر بعظم دفعه . ورواه الجوهري : « من معظم الأمر مفعلاً » . والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير في « الأمرونه » . مع أن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلة ما في الضعف والاتصال ، وقد عاقب المظهر النون والتنوين مع قوته وانفصاله ، فالضمير أولى بالمعاقبة .

(٢) الخزانة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . الارتفاق : الالتقاء على المرفق ، كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفق بماله ، أي لم يبدله بالرفق ، بل جار عليه بالجدود . محتضرونه ، أي حاضروه . والمعتفون : الذين يطلبون المعروف والإحسان ، جمع معتف . رواه : جمع راهقة ، يقال رهقه ، إذا غشيه وأتاه . والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله ، إذ جمع بين النون والضمير في « محتضرونه » . وقد حل هذا وما قبله على أن الهاء في « الأمرونه » و « محتضرونه » هي هاء السكت ، أتت بها بياناً لحركة النون ، إجراء للوصل بجرى الوقف ضرورة ، وحركت هاء السكت كذلك تشبيهاً لها في الحركة بهاء الإضمار للضرورة أيضاً .

وقد جاء بعد هذا الشاهد في الأصل : « وذكر أبو عثمان والزيادي أن الأخفش كان يقول : لا يكون الكاف في الضاريك إلا في موضع نصب ؛ لأن المضمير لا يمكن معه إظهار النون ، فهو يعاقب ، مثل الواحد . والجرمي والملازني لا يروونه إلا مجروراً . وهو مذهب أبي العباس » .

هذا باب من المصادر جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع في عمله ومعناه ٩٧

وذلك قولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدَا ، [فمعناه أَنَّهُ يُضْرَبُ زَيْدَا .
وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدَا [بَكْرٌ ، ومن ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، إذا كان هو
الفاعل ، كَأَنَّهُ قَالَ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّهُ يُضْرَبُ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَيُضْرَبُ عَمْرًا زَيْدٌ .
وإنما خَالَفَ هذا الاسمَ الذى جرى مَجْرَى الفعل المضارع في أَنَّ فيه
فَاعِلًا ومفعولًا ، لَأَنَّكَ إذا قلت : هذا ضَارِبٌ فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا
قلت : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ فَائِكَ لم تذكر الفاعلَ ، فالمصدرُ ليس بالفاعل وإن
كان فيه دليلٌ على الفاعل ، [فلذلك احتججت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج
حين قلت : هذا ضَارِبٌ زَيْدَا إلى فاعل ظاهر ، لأنَّ المضمر في ضارب هو
الفاعل] .

فمما جاء من هذا قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا
ذَا مَقْرَبَةٍ ^(١) ۝ . وقال :

فولوا رَجَاءَ النَّصْرِ منك ورَهْبَةً عِقَابِكَ قد صاروا لنا كالموارد ^(٢)

وقال :

أُخِذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهْنٍ إِخَاءَ الذَّمَامِ ^(٣)

(١) الآية ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

(٢) ابن يعيش ٦ : ٦١ . يقول : ولولا رجائنا لنصرنا إيانا عليهم ، ورهبتنا
لعمقناك لنا إن انتقمنا منهم بأيدينا ، لوطنناهم وأذللتناهم كما توطأ الموارد ، وهى الطرق إلى
الماء . وخصها بالذكر لأنها أعمر الطرق وأكثرها استعمالا .

والشاهد فيه لإعمال « رهبة » مع تنوينها .

(٣) السجل : الدلو مَلَأِي ماء . نفحت : أعطيت . إخاء الذمام : أى إخاء
الذمام .. والذمام : الحق والحرمة . والتقدير :: لأن حافظتُ إخاء الذمام ، أى راعيته
وقارضت به . والمعنى أَنَّهُ يقارضهن بما فعلن .

وقال :

يَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ ^(١)

وإن شئت حذفْتَ التَّنوينَ كما حذفت في الفاعل ، وكان المعنى على حاله ،
٩٨ إِلَّا أَنْكَ تَجْرُ الَّذِي عَلَى الْمَصْدَرِ ، فاعلا كان أو مفعولا ، لأنه اسمٌ قد كُفِفَتْ
عنه التَّنوين ^(٢) ، كما فعلت ذلك بفَاعِلٍ ، ويصير المحرورُ بدلًا من التَّنوين معاقبًا
له . وذلك قولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ زَيْدًا ، إن كان فاعلا ؛ ومن ضَرْبِهِ زَيْدٌ ، إن
كان المَضْمَر مفعولا .

وتقول : عَجِبْتُ مِنْ كُسُوفِ زَيْدِ أَبِيهِ ، وعَجِبْتُ مِنْ كُسُوفِ زَيْدِ أَبِيهِ ،
إذا حذفت التَّنوين .

ومما جاء لا يَنْوَنُ قَوْلُ لَبِيد :

عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ ^(٣)

(١) المعنى ٣ : ٤٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٢ . ونسبه العيني للمرار بن منقذ .
الهام : الرؤوس ، جمع هامة . ومقيل الرؤوس هو الأعناق ، لأنها موضع استقرارها . وقد
أضاف الهام إلى ضمير الرؤوس اتساعا ومجازا ، وذلك لاختلاف اللفظين . أو الضمير
ضمير القوم ، أَيْ لِأَنَّ الْقَوْمَ اسم جمع ، وأسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا
كانت للآدميين تذكر وتؤنث ، مثل رَهط ونفر . قال تعالى : ﴿ وَكَلَبَ بِهِ قَوْمًا ﴾
فذكر ، وقال : ﴿ كَذَبْتَ قَوْمَ نوح ﴾ فَأُنْثِ .

والشاهد فيه تنوين « ضرب » ونصب الرؤوس به .

(٢) ط : « منه النون » .

(٣) ديوان لبيد ٢٨٨ وابن يعيش ٦ : ٦٢ واللسان (حضر) . الجميع :
الجميعون . والميسر : القمار على الجزور ليمود نفعه على المعوزين . والندام : الندامة .
أو الندام جمع نديم أو ندمان . وعهدي مبتدأ سد الحال مسد حيو ، وهو جملة « وفهم
ميسر » كما تقول جلوسك متكئا ، أو أكلك مرتقفا .

والشاهد فيه نصب الحى بعهدى وهو ، أى العهد ، مصدر غير منون .

ومنه قولهم : « سَمِعْتُ أَذْنِي نَهْدًا يَقُولُ ذَلِكَ » . قال رؤبة :

وَرَأَى عَيْتِي الْفَتَى أَحَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلِيكَ ذَاكَ^(١)

وتقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرو ، إذا أشركتَ بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل . وَمَنْ قال هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً قال : عجبتُ له من ضربِ زيدٍ وعمراً ، كأنه أضمرَ : وَضَرَبَ عَمْرًا ، [أو وَضَرَبَ عَمْرًا] . قال رؤبة :

قَدْ كُنْتُ دَائِبْتُ بِهَا حَسَانًا خَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا^(٢)

(١) مع الموامع ٢ : ٩٣ وملحقات ديوان رؤبة ١٨١ . وقبله :

تقول بتي قد ألى إنكا يا أبنا علك أو عساكا

وانظر الخزانة ٢ : ٤٤١ - ٤٤٣ . وغير « رأى » هو الحال السادة مسد الحفر ، وهو جملة « يعطى الجزيل » . والجزيل : المعطاء العظيم . ويروى : « الفتى إياكا » .

(٢) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ وابن يعيش ٦ : ٦٥ والمعنى ٣ : ٥٢٠ . وذكر المعنى أنه ينسب أيضا إلى زياد العنبري . وكلنا نسبه ابن يعيش إلى زياد . دأبت من المدائنة ، وهي البيع بالدين . بها ، أى بالإبل . وحسان : اسم رجل . والليان مصدر لويته بالدين ليا وليانا ، إذا طَلَقَتْ ، وهو مصدر نادر لم يسمع نظيره على قَمَلَانٍ إلا « شَنَانٌ » في لغة إسكان التون ، ليس في المصادر غيرها على هذا الوزن . يقول : دأبن بالإبل حسان لأنه رجل ملء لا يماطل ، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بجلىء ، فيماطل لإفلاسه .

والشاهد فيه نصب « الليان » بإضمار عامل تقديره « وأن خفت » . وقيل : يجوز أن يكون معطوفا على « مخافة » ، والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، ثم حذف المضاف وهو « مخافة » الثانية وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

• يَخْسِينُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا ^(١) •

٩٩

وتقول : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا ، كَمَا قُلْتُ : عَجِبْتُ مِنَ الضَّارِبِ
زَيْدًا ، يَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ . وقال الشاعر :

ضَعِيفُ النَّكَائِيَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاحِي الْأَجَلَ ^(٢)

وقال المَرَار [الْأَسَدِيُّ ^(٣)] :

(١) البيع ، أراد به الشراء . وهو من الأضداد . والأصل : أصل المال ، ولعله
يعنى به الإبل ، لأن الإبل كانت أصل أموالهم . والقِيَان : جمع قينة ، وهى الأمة مغنية
كانت أو غير مغنية .

والشاهد فيه إضمار عامل ، أى « وَأَنْ يَبِيعَ » . ويجوز أن يكون نصب « الْقِيَان »
على حلوله محل المضاف المنصوب الذى قد حذف ، وأصله « وَبَيْعُ الْقِيَان » ، فلما حذف
البيع حل المضاف إليه محله .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٣٩ والمعنى ٣ : ٥٠٠ وابن يعيش ٦ : ٥٩ ، ٦٤ . وهو من
الخمسون التى لم يعرف لها قاتل . والنكاية : مصدر نكيت العدو ، ونكيت فيه ، إذا
أثرت . يتعدى ولا يتعدى . قال أبو النجم :

• يَنْكِي الْعَدُوَّ وَيَكْرُمُ الْأَضْيَافَا •

يرأى الأجل : يباعد ويطلعه . يهجو رجلا ، يقول : هو ضعيف عن أن يَنْكِي
أعداءه ، وجبان فلا يثبت لقرنه ، فيلجأ إلى الفرار يظنه مؤخرا لأجله .

والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل
عمل المتنون .

(٣) كذا وردت نسبته فى الكتاب والشتمرى . ونسب فى الخزانة وابن يعيش إلى
مالك بن زغبة الباهلى .

لقد عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغْيِرَةِ أَتَى

لَحَقْتُ فَلَمْ أَكْثِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(١)

ومن قال : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلُ لم يقل : عَجِبْتُ له من الضَّرْبِ الرَّجُلِ ؛
لأنَّ الضَّارِبَ الرَّجُلَ مَشَبَّهٌ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ ، لأنه وصِفٌ لِلْإِسْمِ كما أَنَّ الْحَسَنَ
وَصِفٌ ، وليس هو بِمَحْدٍ الْكَلَامِ مع ذلك^(٢) .

وقد ينبغي في قياس من قال : الضَّارِبُ الرَّجُلُ أن يقول : الضَّارِبُ أُخَى
الرَّجُلِ ، كما يقول : الْحَسَنُ الْأَخُ وَالْحَسَنُ وَجْهُ الْأَخِ . وكان الخليل يراه .

وإن شئت قلت : هذا ضَرْبُ عَبْدِ اللَّهِ ، كما تقول : هذا ضارب عبد
الله ، فيما انقطع من الأفعال .

وتقول : عَجِبْتُ من ضَرْبِ الْيَوْمِ زَهْدًا ، كما قال :

• يَا سَارِقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣) •

(١) الخزائن ٣ : ٤٣٩ والعينى ٣ : ٥٠١ وابن يعيش ٦ : ٦٤ . أول المغيرة :
أولها . والمغيرة : الخيل تخرج للغارة ، والمراد فرسانها . والنكول : التكويس والرجوع جنباً
وخوفاً ، يقال نكل عنه ينكل ، كضرب ونهر وعلم « نكولا » . ومسمع هو يسمع بن
شيبان ، أحد بني قيس بن ثعلبة . يقول : قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم
عن وجوههم هازماً لهم ، ولحقت عميدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفي . ط : « كررت
فلم أنكل » .

والشاهد فيه إعمال المصدر المقرون بآل ، وهو « الضرب » ، عمل في
« مسمعا » ، كنحو ما سبق . والبيت برواية « كررت » يحتمل هذا ، ويحتمل أن يكون
من باب التنازع بإعمال « لحقت » في « مسمعا » . وعلى هذا الأخير من الاحتمالين
لا شاهد فيه هنا .

(٢) ط : « وهو ليس بمحد في الكلام » فقط .

(٣) انظر ما سبق في ص ١٧٥ .

وليس مثل :

• لله دَرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا ^(١) .

لأنهم لم يجعلوه فعلا أو فَعَلَ شيئا في اليوم ، إنما هو بمنزلة : لله بلادك .

ويجوز : عجبتُ له من ضَرْبِ أخيه ، يكون المصدر مضافاً فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ ، ويكونُ منونا وليس بمنزلة ضارب ^(٢) .

هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه

ولم نَقُوْ أَنْ نَعْمَلَ عَمَلَ الْفَاعِلِ ^(٣) لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنما شَبَّهَتْ بالفاعل فيما عملت فيه . وما نَعْمَلُ فيه معلوم ، إنما نعمل فيما كان من سببها مُعْرِفاً بالألف واللام أو نكرة ، لا تُجَاوِزُ هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه .

والإضافة فيه أَحْسَنُ وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان هذا أَحْسَنَ عندهم أَنْ يَتَبَاعَدَ منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوَّتِهِ في الأشياء ^(٤) . والتنوين عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . ومع هذا أنهم

(١) سبق في ص ١٧٨ .

(٢) لأن اسم الفاعل يضمَر فيه ، والمصدر لا يضمَر فيه .

(٣) يعنى عمل اسم الفاعل .

(٤) السيوطي : « يعنى أن قولك حسن الوجه لم يمر مجرى حَسَنَ ، كما جرى ضارب مجرى ضرب . فكان الأحسن عندهم في « حسن » الإضافة لبعْد الإضافة من الفعل في اللفظ ، كما تباعد حسن الوجه من الفعل وما جرى مجراه في المعنى » . والكلام كله تعليل لكثرة الإضافة في الصفة المشبهة لمُنَاسِبَتِهَا للأسماء وعدم مُنَاسِبَتِهَا للأفعال .

لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله متوناً^(١) . فلما كان ترك التنوين فيه والنون^(٢) لا يُجاوِزُ به معنى النون والتنوين ، كان تركهما أخفَّ عليهم ، فهذا يقوى [أن] الإضافة [أحسن] ، مع التفسير الأول^(٣) .

فالمضاف قولك : هذا حسن الوجه ، وهذه حسنة الوجه . فالصفة تقع على الاسم الأول ثم توصيلها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه على ما ذكرت لك ، كما تقول : هذا ضارب الرجل ، وهذه ضاربة الرجل ؛ إلا أن الحسن في المعنى للوجه والضرب ههنا للأول .

ومن ذلك قولهم : هو أخمر بين العينين ، وهو جيد وجه الدار .

ومما جاء متوناً قول زهير :

أهوى لها أسفع الخدين مطرق
ريش القوادم لم تنصب له الشبك^(٤)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ترك النون والتنوين فيه » .

(٢) يعنى أن الإضافة في الصفة المشبهة لا تخرجها عن التكثير ، ولا تكسبها تعريفاً ، وهى مع التنوين والنون نكرة كذلك ، فكان ترك التنوين وإلحاقه سواء ، فاستغفروا ترك التنوين لذلك ، لأنه لا يضيف شيئاً جديداً .

(٣) ط : « من التفسير الأول » .

(٤) ديوان زهير ١٧٢ . يصف صقرا قد انقض على قطاة . أهوى : انقض . لها : للقطاة . والأسفع : الأسود . والمطرق ، من الأطراق ، وهو تراكب الريش . والقوادم : جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح . والشبك : جمع شبكة ، وهى شركة الصائد يصيد بها فى البر والماء . ط : « لم ينصب » ، وفى الديوان : « لم تنصب له الشرك » . عنى أن ذلك الصقر وحشى لم يُصد ولم يذل ، وذلك أشد له وأسرع لطيرانه .

والشاهد فيه نصب « ريش » مطرق ، وهى الصفة المشبهة باسم الفاعل .

وقال العجاج :

• مُحْتَبِكٌ ضَحَمَ شَعُونَ الرَّأْسِ ^(١) •

وقال أيضاً النابغة :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ ^(٢)

وهو في الشعر كثير .

١٠١

واعلم أَنَّ كينونة ^(٣) الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام ، لأنَّ الأوَّل في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل ، فكان إدخالهما أحسن وأكثر ، كما كان ترك التنوين أكثر ، وكان الألف واللام أولى لأنَّ معناه حسن وجهه . فكما لا يكون

(١) ملحقات ديوان العجاج ٧٩ . يصف بعيرا . المحتبك : الشديد . وشعون الرأس : قبائله وملتهى أجزائه ، وإذا ضحمت وتأت كان أشد له وأوثق وأعظم ثماته .

والشاهد فيه نصب « شعون » بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي « ضخم » .

(٢) ديوان النابغة ٧٥ والخزانة ٤ : ٩٥ والعينى ٣ : ٥٧٩ وابن يعيش ٦ :

٨٣ ، ٨٥ . يذكر مرض النعمان ، وأنه إن هلك صار الناس بعده إلى شر حال . والذَنَاب ، بالكسر : الذئب . والأَجَب : الذى لا سنام له من الهزال . شبه العيش بذلك البعير الهزيل الذى لا يحير فيه .

والشاهد فيه نصب « الظهر » بأَجَب على نية التنوين فيه . ولو كان غير منوي تنوينه لا نجر ما بعده بالإضافة ، وجر هو أيضا بالكسرة لإضافته إلى ما بعده ، ولكنه جر هنا بالفتحة نالبة عن الكسرة لأنه لم ينصب .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط .

هذا ^(١) إلا معرفة اختاروا في ذلك المعرفة . والأخرى عريضة ، كما أن التنوين [والنون] عريضة مطردة .

فمن ذلك قوله : « [هو] حديث عهد بالوَجَّح » . وقال عمرو بن شأس :
 أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَأَيَّةَ مَا كَانُوا ضِعْفًا وَلَا غَزْلًا ^(٢)
 وَلَا سَيْئِي زَيْ إِذَا مَا تَلَّكِسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَزْلًا ^(٣)
 وقال حُمَيْدُ الْأَرْقُطُ :

• لِأَجْقُ بَطْنٌ يَقْرَأُ سَمِينٌ ^(٤) •

(١) بعده في الأصل : « يعنى وجهه » . يقول : لما كان معنى « الوجه » هو « وجهه » استحسّن أن يكون معمول الصفة المشبهة معرفة بأل .

(٢) شواهد المغنى للسيوطى ٢٨٢ والعينى ٣ : ٥٩٦ . أَلِكْنِي : بلغ عنى وكن رسولاً ، من الألوكة ، وهى الرسالة . والآية : العلامة . والعزل : الذين لا سلاح معهم ، جمع أعزل . يذكر غربته عن قومه بنى أسد ، وقد اقتضاه ذلك أن يوفد إليهم رسولاً ليحمل إليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفة بهم ما نعتهم به من القوة والعدة ، وحسن زينهم إذا ما وفدوا على الملوك .

(٣) الخَيَّسَةُ : المذلة بالركوب ، يعنى الإبل . والبزل : جمع بازل ، وهو من غريب الجمع ، والبازل : المسن .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهى « سيمى » ، إلى « زى » وهو نكرة ، على تقدير إثبات أل وحذفها للاختصار .

(٤) ابن يمشى ٦ : ٨٣ ، ٨٥ واللسان (رزن) . وقبله في اللسان :

أَحْقَبَ مِيقَاءَ عَلَى الرِّزُونِ حَذَّ الرِّيحِ أَرْنُ أَرُونِ

• لَا خَطْلَ الرَّجْعِ وَلَا قُرُونِ •

اللاحق : الضامر ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . والقرا : الظاهر . وصف فرساً بأنه ضامر البطن لا من هزال ، بدليل قوله : « بقراً سمين » .
 والشاهد فيه إضافة « للاحق » إلى « بطن » مع حذف أل ، كما تقدم في سابقه .

وما جاء منونا قول أَيْ زُنَيْدَ [يَصِفُ الْأَسَدَ] :

كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَيَاءِ هُدَابَا^(١)

وقال أيضاً :

هَيْهَاءَ مُقْبِلَةً عَجَزَاءَ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةً جُدِلَتْ ، شَتْبَاءُ أُنْيَابَا^(٢)

١٠٢

وقال عدى بن زيد :

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أُخَى ثَقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا^(٣)

(١) مجالس ثعلب ٢٨٠ واللسان (نقد) . الثقاد : صاحب جلود النقد ، وهو ضرب من الغنم صغار الأجسام . قدرن : جعلن على قدر جسمه . يعلو بخملتها ، أى يعلو محلتها ، والباء معاقبة للهمزة من أعلى . والخملة : ثوب غملم من صوف كالأكساء . والكهياء : التى تضرب إلى غيرة . والهداب : هذب الثوب ، وهو طرفه الذى لم ينسج . والشاهد فيه نصب « هدايا » بقوله « كهياء » ، لما فيه من نية التنوين الذى لم يظهر لمنع الصرف .

(٢) المعنى ٣ : ٥٩٣ وابن يعيش ٦ : ٨٣ - ٨٤ . الهيفاء : الضامرة الحصر . والمجزاء : العظيمة العجيزة . والمخطوطة : اللساء الظهر . جدلت : أحكم خلقها وأطلف . والشنباء ، من الشنب ، وهو يريق الثفر ويرده . ينعتها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن وكبر العجيزة ، وحسن الخلق ، وطيب الثفر .

والشاهد فيه نصب « أنيابا » بشتباء على نية التنوين ، كما تقدم .

(٣) المعنى ٣ : ٦٢١ . أخى ثقة ، يوثق به فى الشدائد والعون عليها . والشاحط : البعيد ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . يصف الدهر أنه يعم بنوائيه الصديق والعدو ، والقريب والبعيد .

والشاهد فيه نصب « دارا » بشاحط .

وقد جاء في الشعر حسنةً وَجْهَهَا ، شَبَّهَهُ بِحَسَنَةِ الْوَجْهِ ، وذلك ردئاً^(١) [لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام] . قال الشماخ :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهِمَا
بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا^(٢)
أَقَامَتْ عَلَى رَيْعَتَيْهِمَا جَارِئًا صَفًّا
كُمَيْتًا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٣)

واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يَدْخُلُ عليه الألف واللام غيرُ المضاف ١٠٣

(١) السيوطي : « من قبل أن في حسن ضميرا يرتفع به يعود إلى زيد ، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في الوجه ، لأن الأصل كان : زيد حسن وجهه ، والهاء تعود إلى زيد ، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى حسن فجعلناها في حال رفع فاستكنت فيه فلا معنى لإعادتها » .

(٢) ديوان الشماخ ٨٦ والعيني ٣ : ٥٨٧ وابن يعيش ٦ : ٨٦ والمجم ٢ : ٩٩ . الدمنتان : مثني دمنة ، وهي ما بقي من آثار الدار . عرس ، من التعريس ، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل . والركب : اسم جمع للراكب . وحقل الرخامي : موضع ، والرخامي : شجر مثل الضال . عفا : درس وتغير . والطلل : ما شخص من علامات الدار وأشرف .

(٣) الربع : موضع النزول . وجارئا صفاً ، هما الأثفتان من أثافي القدر . والصفاء : أراد به الجبل ، وهو ثلاثة الأثافي . والكُميت : مالونه بين الحمرة والسواد . وإنما لم تسود لبعدها عن مباشرة النار . والجون : الأسود . والمصطلى : موضع الصلا ، وهو النار .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهي « جونتاً » إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف . وذلك ردئاً .

إلى المعرفة في هذا الباب ^(١) ، وذلك قولك : هذا الحسن الوجه ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه ، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً ، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ، ولا يجاوز به معنى التنوين . فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهها ، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين ، لأنك لو قلت : حديث عهد ، أو كريم أب ، لم تُخلل بالأول في شيء فتحتمل له الألف ^(٢) واللام ، لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه ^(٣) . قال رؤية :

• الحزنُ باباً والعقورُ كلباً ^(٤) •

(١) يعنى باب الصفة المشبهة . وحمل اسم الفاعل عليها ، كما في الشافيات الحوام .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « محتمل له الألف واللام » .

(٣) السراي : « يعنى أنك إذا أدخلت الألف واللام في الصفة ونكرت ما بعدها لم تجز إضافتها . فإن قيل : لم لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسن وجه ؟ يقال : من قبل أن إذا أعطيناها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجز أن يكون خارجاً لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة ، لأنها سميناها بها . وليس في شيء من الإضافات لفظاً أو حقيقة ما يكون المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة ، فلم يحسن أن تقول مررت بزيد الحسن وجه ، فيجرى على خلاف ألفاظ الإضافة التي سميناها به » .

(٤) ديوان رؤية ١٥ والخزانة ٣ : ٤٨٠ والعينى ٣ : ٦١٧ .

من أرجوزة له يمدح بها المصطفى ، وهز آخر شطر فيها . وقوله .

• فذاك وعجم لا يبالى السبا •

والحزن : الغليظ . وصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف ، كأن بابه وثيق لا يستطيع فتحه ، وأن كلبه عقور لمن نزل مساحته باغيا معروفة .

والشاهد فيه نصب « باباً » و « كلباً » على حد قولهم : الحسن وجهها .

وزعم أبو الخطّاب أنه سمع قوما من العرب يُشدّون هذا البيت للحارث
ابن ظالم ^(١) :

فما قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابَا ^(٢)
فإنّما أَدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعملته ، كما قال : الضاربُ
زيدا . وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، وهي عريّة جيّدة . قال
الشاعر :

فما قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى الرُّقَابَا ^(٣)
وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، على [قوله] : هو
الضاربُ الرَّجُلُ ، فالجُرُّ في هذا الباب من وجهين : [من الباب الذي هو له وهو
الإضافة ، ومن إعمال الفعل ثم يُستخفّ فيضاف] .
فإذا ثَبِتَ أو جمعت فاثْبِتَ النون فليس إلّا النصبُ ، وذلك قولهم : هم
الطيبونُ الأَخْيَارُ ، وهما الحسنانِ الوجوهُ . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ
بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ^(٤) ﴾ .

(١) ط : « ينشدون قول الحرث بن ظالم » .

(٢) العيني ٣ : ٦٠٩ وابن الشجرى ٢ : ١٤٣ والإنصاف ٨٤ والأغانى ١٠ :
٢٧ . الشعري مؤنث الأشعر ، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس ، فهذا عندهم ما
يتشاع به ، ويحمدون التزع ، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس . يصف ما كان من
انتقاله عن ذبيان وقاتلهم : ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، وفزارة بن ذبيان . وهو من مرة بن
عوف بن سعد بن ذبيان .

والشاهد فيه نصب « الرقابا » بالشُعْرَى ، على حد قولهم : الحسن وجهاً .
(٣) رواية أخرى في البيت السابق ، شاهدة على إعمال الصفة المقرونة بأل في
منصوب مقرون بها .

(٤) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

وقالت يخرئق ، [من بنى قيس ^(١)] :

لا يَمْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
التَّازِلُونَ بِكَلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ ^(٢)

فإن كفت النون جررت ، كان المعمول فيه نكرة أو فيه ألف ولام ، كما
قلت : هؤلاء الضاربون زيد ، وذلك قولهم : هم الطيبون أخبار . وإن شئت نصبت
على قوله :

• الحافظون عورة العشيرة ^(٣) •

وتقول فيما لا يقع إلا منوناً عاملاً في نكرة [وإنما وقع منوناً] لأنه فصيل
فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً ، وذلك قولك :
هو خير منك أباً ، و [هو] أحسن منك وجهاً . ولا يكون المعمول فيه إلا من

(١) هي خرنق بنت هفان ، من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابة .

(٢) الخزانة ٢ : ٣٠١ والعيني ٣ : ٦٠٢ وابن الشجري ١ : ٣٤٤ والجمع ٢ :
١١٩ . لا يَمْعَدَنَّ ، بفتح العين ، أى لا يهلكن . سم العداة ، أى هم كالسم لأعدائهم
يقضون عليهم . والعداة : جمع عادٍ ، كقاض وقضاة . والآفة : العلة والمرض . والجذر :
جمع جزور ، وهى الناقة تجزر . جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها . والمعتك :
موضع ازدحام القوم في الحرب . والأزر : جمع إزار ، وهو ما يستر النصف الأسفل من
البدن ، والرداء : ما ستر النصف الأعلى منه . والمعاهد : جمع معقد ، حيث يعقد الإزار
ويثنى . وطيب المعاهد كناية عن العفة وأنها لا تُحَلَّ لفاحشة .

والشاهد فيه نصب « معاهد » بالطيبون ، وأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة
بأل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما النون .

(٣) انظر ما سبق في ص ١٨٩ .

سببه . وإن شئت قلت : هو خيرٌ عملاً وأنت ثنوى « منك » . وإن شئت
أُخِرتَ الفصلُ في اللفظ وأصلهُ التقديم ، لأنه لا يَمْنَعُهُ تأخيره عَمَلَهُ مقدماً ، كما
قال : ضَرَبَ نَهْداً عمروٌ ، فعمروٌ مؤنَّخَرٌ في اللفظ مبدوءٌ به في المعنى ، وهذا
مبدوءٌ به في أنه يُثَبِّتُ التَّنْوِينَ ثم يُعْمِلُ . ولا يَمَعْلُ إِلَّا في نكرة ، كما أنه لا يكون
إِلَّا نكرة ^(١) ، ولا يَقْوَى قُوَّةُ الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ ، فالزَّمُ فيه وفيما يَمَعْلُ فيه وجهها
واحداً . ويعمل في الجمع كقولهم : هو خيرٌ منك أعمالاً . فإن أضفت قلت :
[هذا] أوَّلُ رَجُلٍ ، اجتمع فيه لزومُ النكرة وأن يَلْفَظَ بواحدٍ [وهو يريد
الجمع] ، وذلك لأنه أراد أن يقول : أوَّلُ الرِّجَالِ ، فحذف استخفاً
واختصاراً ، كما قالوا : كُلُّ رجلٍ ، يريدون كُلَّ الرجال . فكما استخفوا بحذف
الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام ، وعن قولهم :
خيرُ الرجالِ وأوَّلُ الرجالِ .

ومثلُ ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع ، قولهم : عِشْرُونَ درهماً ،
إنما أرادوا عِشْرِينَ من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا . ولم يَكُنْ دُخُولُ الألف
واللام يغيِّرُ العِشْرِينَ عن نكرته ، فاستخفوا بترك ما لم يُحْتَجَّ إليه .

ولم تَقْوِ هذه الأحرفُ قُوَّةَ الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ . ألا ترى أنك تؤثِّلها ١٠٥
وتذكِّرها وتجمعهما كالفاعل ، تقول : مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ أبوه ، [كما
تقول : مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ، وهو [مثل قولك : مررت برجلٍ ضاربٍ

(١) السمرقاني : « إن قال قائل : لم لا يكون أفضل وبابه إلا نكرة وخالف باب
الصفة المشبهة ؟ فالجواب أن أفضل حين مُنِعَ التثنية والجمع بمحلولة عمل الفعل لسبب دلالة
على المصدر والزيادة ، منع التعريف وغيو ، كما لا يكون الفعل معرّفاً ، ولا متنى
ولا مجموعاً » .

أبوه^(١) . فإن جئت بخير منك ، أو عشرين ، رفعت ، لأنها مُلْحَقَةٌ بالأسماء [لا تعمل عمل الفعل] ، فلم تَقَوَّ قُوَّةَ المُشَبَّهَةِ ، كما لم تَقَوَّ المُشَبَّهَةُ قُوَّةَ ما جرى مجرى الفعل .

وتقول : هو خيرُ رَجُلٍ في النَّاسِ وأَفْرَهُ عبيد في النَّاسِ^(٢) ؛ لأنَّ الفأْرَةَ هو العبد ، ولم تُلقِ أَفْرَةً ولا خَيْرًا على غيره ثم تختصُّ شيئًا ، فالمعنى مختلف . وليس هنا فصل^(٣) . ولم يَلْزَمَ إِلَّا تركُّ التَّنوين ، كما أنَّ عشرين وخيرًا منك لم يَلْزَمَ فيه إِلَّا التَّنوين . ولم يُدْخِلُوا الألفَ واللام ، كما لم يُدْخِلُوهُ في الأوَّل ، وتفسيرُهُ تفسيرُ الأوَّل . وإلما أرادوا : أَفْرَةَ العبيد . وخير الأعمال .

وإلما أثبتوا الألفَ واللام في قولهم : أفضلُ النَّاسِ ، لأنَّ الأوَّلَ قد يصير به معرفةً ، فأثبتوا الألفَ واللام وبناء الجميع ولم يَنْوِنْ ، وفرَّقوا بترك النون والتَّنوين بين معنيين .

وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقَوَّ قُوَّةَ غيره مما قد تَعَدَّى إلى مفعولٍ ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتَفَقَّأتُ شَحْمًا ، ولا تقول : امتلأته

(١) السرياني : فإن قال قائل : ما هذا التشبيه ؟ وكيف تقدير هذا الكلام ؟ فالجواب : أنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه ، ففى حسن ضمير من رجل قد نقل إليه من الوجه ، كما أنك إذا قلت مررت برجل ضارب زيد ففى ضارب ضمير للرجل إلا أنه غير منقول . فإذا قلت مررت برجل حسن الوجه أخوه نقلت ذلك الضمير إلى الأخ لأنه من سببه ، كما تقول : مررت برجل ضارب زيد أبوه ، فتجعل أبوه مكان الضمير الذى كان فى ضارب من رجل ، لأن الصفة المشبهة تجرى مجرى اسم الفاعل كما بيَّنا .

(٢) ط : « وأفره عبد فهم » .

(٣) يعنى الفصل بكلمة « من » التفضيلية وانظر ٢٠٣ س ٢ .

ولا تَفْعَلُهُ ، ولا يَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ ، ولا يَقْدُمُ الْمَفْعُولُ فِيهِ فَعْمَلٌ : ماءً امْتَلَأْتُ ، كما لا يَقْدُمُ الْمَفْعُولُ فِيهِ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبُوهَةِ ^(١) ، ولا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، لأنها ليست كالفاعل . وذلك لأنه فَعْلٌ لا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ^(٢) ، لا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، نحو كَسَرْتَهُ فَاَنْكَسَرَ ، ودَفَعْتَهُ فَاَنْدَفَعَ . فهذا النحو إنما يكون فِي نَفْسِهِ ولا يَقَعُ عَلَى شَيْءٍ ، فصار امْتَلَأْتُ مِنْ هَذَا الضَرْبِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : مَلَأْتُ فَاَمْتَلَأْتُ . ومثله : دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَجَ . وإنما أَصْلُهُ امْتَلَأْتُ مِنَ الْمَاءِ ، وَتَفْعَلْتُ مِنَ الشَّحْمِ ، فَحُذِفَ هَذَا اسْتِخْفَافًا ، وَكَانَ الْفَعْلُ أَجْدَرَ أَنْ يَتَعَدَّى ^(٣) إِنْ كَانَ هَذَا خُفْذٌ ^(٤) ، وهو - فِي أَلْهَمِ ضَعْفُوهُ - مَثْلُهُ .

وتقول : هو أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا ، وَهُمَا خَيْرُ النَّاسِ اثْنَيْنِ ^(٥) . فالجُرُورُ هُنَا بمنزلة التثنية ، وانْتَصَبَ الرَّجُلُ وَالْإِثْنَانِ ، كما انْتَصَبَ الْوَجْهُ فِي قَوْلِكَ : هو أَحْسَنُ مِنْهُ وَجْهًا . ولا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، كما لم يَكُنْ ثَمَّةً إِلَّا نَكْرَةً . وَالرَّجُلُ هُوَ الْأَسْمُ الْمَبْتَدَأُ وَالْإِثْنَانُ كَذَلِكَ ^(٦) . إنما معناه هو خَيْرُ رَجُلٍ فِي النَّاسِ ، وَهُمَا خَيْرُ اثْنَيْنِ

(١) ط : « فِي الصِّفَاتِ الْمَشْبُوهَةِ » .

(٢) الكلام بعده إلى « تَدَحْرَجَ » ثابت فِي الْأَصْلِ ، ساقط من ط .

(٣) بعده فِي الْأَصْلِ : « يَمْنَى امْتَلَأْتُ » .

(٤) بعده فِي الْأَصْلِ : « يَمْنَى عَشْرِينَ » .

(٥) قال أبو الحسن : « هو جميع الرجال ، لأنك إنما أردت من الرجال فكان رجلًا . إنما يدل على هذا المعنى . وكذلك اثنان ، هما كل اثنين ، لأنك أردت : هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين » .

(٦) يَمْنَى أَنْ « رَجُلًا » هو بعينه كلمة « هو » الواقعة مبتدأ . وكلمة « اثنين » هي بعينها كلمة « هو » الواقعة مبتدأ كذلك .

في الناس . وإن شئت لم تجعله الأول^(١) . فتقول : هو أكثر الناس مالا .

ومما أُجرى هذا المُجرى أسماءُ العدد : تقول فيما كان لأدنى العِدَّة بالإضافة إلى ما يثنى لجمع أدنى العدد ، إلى أدنى العقود^(٢) ، وتُدخِل في المضاف إليه الألف واللام ، لأنه يكون الأول به معرفة . وذلك قولك : ثلاثة أبواب وأربعة أنفُس وأربعة أثواب^(٣) . وكذلك تقول : فيما بينك وبين العَشْرَة ؛ وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة الأجمال . فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزمه أمر واحد ، لما ذكرت لك . فإذا زدت على العَشْرَة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يُجعل مع الأول اسماً واحداً استخفاً ، ويكون ١٠٦ في موضع [اسم] منون . وذلك قولك : أخذَ عَشْرَ درهمًا ، وأثنا عشرَ درهمًا ، وأخذتُ عَشْرَةَ جاريةً . فعل هذا يُجرى من الواحد إلى التسعة . فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسمٌ من لفظه ولا يثنى المُقدَّم . ويُجرى ذلك الاسمُ مُجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للثنية ، ويكون حرفُ الإعراب الواو والياء ، وبعدهما النون ؛ وذلك قولك : عِشْرُونَ دَهِمًا . فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسمٌ من لفظ الثلاثة يُجرى مجرى الاسم الذي كان للثنية^(٤) ،

(١) يعني أن المنصوب وهو « مالا » لا يحمل معنى المبتدأ هنا . وهو كلمة « هو » . اختلف معناهما ، فليس هذا المثال من قبيل المثالين السابقين .

(٢) أدنى العقود ، هو العشرة . وما بعدها من العقود إلى المائة إنما هو ثنية لها وتثليث وتجميع .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ثلاثة أثواب أو أربعة أثواب وأربعة أنفُس » .

(٤) يعني الثني ، فيعرب إعرابه .

وذلك قولك : ثَلَاثُونَ عِدًّا . وكذلك إلى أن تَمَسَّعَهُ ، وتَكُونُ النُّونُ لازِمةً له ، كما كان تركُّ التَّنوينِ لازِماً للثَلَاثَةِ إلى العِشْرَةِ ^(١) . وإلَّما فعلوا هذا بهذه الأَسْمَاءِ وَالزُّمُوهَا وَجْهًا وَاحِدًا ^(٢) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالصِّفَةِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَلَا الَّتِي شَبَّهَتْ بِهَا ، فَلَمْ تَقَوِّ تِلْكَ الْقُوَّةَ ، وَلَمْ يَجْزِ حِينَ جَاوَزَتْ أَدْنَى الْعُقُودِ فِيمَا تُبَيِّنُ بِهِ مِنْ أَى صِنْفِ الْعَدِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ وَاحِدًا ، وَلَا تَكُونَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ .

وكذلك هو إلى التَّسْعِينَ فِيمَا يَمْتَمُّ فِيهِ وَيَبَيِّنُ بِهِ مِنْ أَى صِنْفِ الْعَدِّ . فَإِذَا بَلَغْتَ الْعَقْدَ [الَّذِي يَلِيهِ ^(٣)] تَرَكْتُ التَّنوينَ وَالنُّونَ وَأَضَفْتُ ، وَجَعَلْتُ الَّذِي يَمْتَمُّ فِيهِ وَيَبَيِّنُ بِهِ الْعَدُّ مِنْ أَى صِنْفٍ هُوَ وَاحِدًا ، كَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فِيمَا نَوْنْتُ فِيهِ ، إِلَّا أَلَّاكَ تُلْخِصُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَكُونُ بِهِ مَعْرِفَةٌ . وَلَا يَكُونُ الْمُنُونُ بِهِ مَعْرِفَةٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَمِائَةُ الدَّرْهَمِ . وَذَلِكَ إِنْ ضَاعَفْتَهُ قُلْتُ : مِائَتَا دِرْهَمٍ ^(٤) وَمِائَتَا الدِّينَارِ .

وكذلك الْعَقْدُ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ مِثْنَى ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَأَلْفًا دِرْهَمٍ .

(١) السيرافي : « يعنى أن النون والهميز لازم للعشرين إلى التسعين ، كما كان ترك التنوين والإضافة لازما للثلاثة إلى العشرة » .

(٢) السيرافي : « يعنى إنما أُلزِمَها النون ولم يَجْزِوا إِضَافَتَهَا إِلَى الْجِنْسِ فَيَقُولُوا : عِشْرُو دِرْهَمٍ ، كَمَا قَالُوا فِي الصِّفَةِ : ضَارِبُونَ زَيْدًا وَضَارِبُو زَيْدٍ ، وَحَسَنُونَ وَجْهًا وَحَسَنُو وَجْهٍ ، لِأَنَّ عِشْرِينَ لَمْ تَقَوِّ قُوَّةَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ ، وَلَمْ تَتَصَرَّفْ تَصَرُّفَهَا وَأُلْزِمَتْ طَرِيقًا وَاحِدًا » .

(٣) يعنى عقد المائة .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مائتا الدرهم » .

وقد جاء في الشعر بعضُ هذا متوناً . قال الرُّبَيْعُ بن ضُبَيْح الغَزَارِيُّ (١) :

إذا عاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عامًا فقد أودى المَسْرَةَ والْفَتَاءَ (٢)
وقال (٣) :

أُتِعْتُ عَيْرًا من حَجِيرِ خَنْزَرَةٍ في كُلِّ عَيْرٍ مائَتانِ كَمَرَةٌ (٤)

(١) الربيع بهيئة التصغير ، كما في القاموس . وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٥٥ واللائحة ٨٠٢ . وضبط في ط بفتح الراء ..

(٢) الخزانة ٣ : ٣٠٦ والمعنى ٤ : ٤٨١ والمجمع ١ : ٢٥٣ وابن يعيش ٦ : ٢١ ، ٢٣ والمعمرين ٧ . أودى : ذهب وانقطع ، وأصل معنى أودى هلك . ويروى : « فقد ذهب للذئابة » . والفتاء : الشباب ، مصدر فتى يفتى .

والشاهد فيه إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها للضرورة . ويروى : « تسعين عاما » فلا شاهد فيه .

(٣) وكذا لم ينسبه الأعلام . وقد وجدت نسبه إلى الأعور بن براء الكلبي بهجو أم زاجر ، وهما عبدان ، كما في معجم البلدان ٣ : ٤٧١ - ٤٧٢ في الكلام على « خنزرة » .

(٤) معجم البلدان وابن يعيش ٦ : ٢٤ واللسان (خنزور) . والعير ، بالكسر : قافلة الحمير ، وكثرت حتى سميت بها كل قافلة ، فكل قافلة عير ، كأنها جمع عير . كذا في اللسان . وقال : قال أبو الهيثم في قوله « ولما فصلت العير » : « كانت حُمْرًا » . وقد ضبطت خطأ في ط بفتح العين في الموضعين ، وكذا أخطأ الشنتمري وتحمل في تفسير البيت تمحلا ظاهرا . وزعم أن « عير » الثانية ، أصلها « أير » فغيرت إلى العين استقباحا لذكره . وقال : « ذكر أن في غرموله وهي الكمرة مائتي كمره » . وخنزرة : هضبة طويلة عظيمة في ديار الضباب . والكمرة : رأس الذكر . وبعده في معجم البلدان : لاقين أم زاجر بالمرودة وكُنَّها مقبلة ومديره

بهجو أم زاجر بأن تلك الحمير وثين عليها ، وهن مائتان في العدد .

والشاهد فيه كما في اللئى قبله .

وأما ثلثمائة إلى تسعمائة^(١) فكان ينبغي أن تكون في القياس^(٢) مئتين أو مئتين ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأخذ عشر ، حيث جعلوا ما بين به العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم في الشعر [من ذلك] ما لا يستعمل في الكلام . وقال علقمة بن عبدة :

بها جئف الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب^(٣)
وقال^(٤) :

لا تُنكروا القتل وقد سبينا في خلقكم عظم وقد شجينا^(٥)

(١) كذا في ط . وفي الأصل : « وأما تسعمائة وثلثمائة » .

(٢) في القياس ، ساقط من ط . قال السيرافي : يعني أن القياس في تسعمائة كان يجمع المائة ، فكان ينبغي أن تقول ثلاث مئات وثلاث مئتين ، وذلك أن ثلاثاً وتسعاً تضاف إلى جماعة في الآحاد ، فأنبغي أن تكون هاهنا أيضاً مضافة إلى جماعة . غير أنهم أضافوها إلى واحد ، وبينوها كما بينوا أحد عشر وعشرين بواحد .

(٣) ديوان علقمة الفحل ١٣٢ والمفضليات ٣٩٤ . الحسرى : جمع حسير ، وهي المعية يتركها أصحابها فتموت . وابيضت عظامها لما أكلت السباع والطيور ما عليها من لحم ، فبدت وصارت بيضا . صليب : بابس لم يدغ . يصف أرضاً فلاة قطعها إلى المملوح .

والشاهد فيه أن « جلدها » مفرد أريد به الجمع ، أي جلودها .

(٤) هو المسيب بن زيد مناة الغنوى ، كما في الشتمرى واللسان (شجا) .

(٥) اللسان وابن يمش ٦ : ٢٢ وحواشي شرح الحماسة للمرزوقي ١٩٦ نقلًا عن التنبيه لابن جنى . وفي ط والأصل : « لا تنكر القتل » ، صوابه ما أثبت من المراجع المتقدمة . يقول : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سببنا منا خلقاً ، فقد شجيتم بقتلنا لكم ، كما شجينا نحن من قبل بمن سببنا منا . فهذا بذاك . يقال شجيت بالعظم ، إذا اعترض في حلقة وأغصه .

وشاهده استعمال « خلقكم » مفرداً مراداً به الخلق .

فاختَصَّ [التثنية] بهذا الباب إلى تسعمائة ^(١) .

كما أَنَّ لَدُنْهَا في غُدُوَّةٍ حَالٌ ليست في غيرها تُنصَّبُ بها ، كَأَنَّهُ الْحَقُّ التَّوَهُُّنَ في لغة من قال : لَدُ . وذلك قولك : [من] لَدُنْ غُدُوَّةٌ . وقال بعضهم : لَدَا ^(٢) غُدُوَّةٌ كَأَنَّهُ أُسْكِنَ الدَّالَّ ثُمَّ فَتَحَهَا ، كما قال : اضْرِبْ زَيْدًا ، ففتح الباء لِمَا جاء بالنون الخفيفة . والجُرُّ في غُدُوَّةٍ هو الوجه والقياس . وتكون النون من نفس الحرف بمنزلة نونٍ مِنْ وَعَنْ ؛ فقد يشدُّ الشيء من كلامهم عن نظائره ، ويستخفون الشيء في موضع [و] لا يَسْتَخَفُّونه في غيره . وذلك قولهم : ما شَعَرْتُ به شِعْرَةً ، وَلَيْتَ شِعْرِي . ويقولون : العَمْرُ والعُمَرُ ، لا يقولون في اليمين إِلَّا بالفتح ، يقولون كُلُّهُمْ : لَعَمْرُكَ . وسترى أَشْبَاهَ هذا أيضًا في كلامهم إِنَّ شاءَ الله .

١٠٨

ومما جاء في الشُّعْر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

كُلُّوا في بَعْضٍ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ تَحْمِيصُ ^(٣)

ومثل ذلك [في الكلام] قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ^(٤) ﴾ ، وَفَرَرْنَا بِهِ عَيْنًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَعَيْنُنَا وَالنَّفْسَا ،

(١) ط : تسع المائة .

(٢) كذا في الأصل والقاموس ، قال : « وَلَدَا ، كَقَفَا » . ورسمت في ط : « لَدَن » . وانظر ابن يعيش ٤ : ١٠٢ .

(٣) الحزاة ٣ : ٣٧٩ وابن يعيش ٦ : ٢١ - ٢٢ . والبيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل . يقال أكل في بعض بطنه ، إذا كان دون الشبع . وأكل في بطنه ، إذا امتلأ وشبع . والحميص : الجائع ، أي زمان جذب وغمصة .

والشاهد فيه استعمال « بطن » بمعنى الجمع ، أي بعض بطونكم .

(٤) الآية ٤ من سورة النساء .

كما قلت : ثلثائة وثلاث مئتين ومِئَاتٍ ، ولم يُدْخِلُوا الألف واللام ، كما لم يُدْخِلُوا في امْتَلَأْتُ ماءً ^(١) .

هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى

للتساعيم في الكلام ، والإيجاز والاختصار

فمن ذلك أَنْ تقولَ على قول السائل : كَمْ صَيِدَ عليه ؟ وَكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز ، فتقول : صَيِدَ عليه يومان . وإنما المعنى صَيِدَ عليه الوحش في يومين ، ولكنه أوسع واختصر . ولذلك أيضًا وَضَعَ السائل كَمْ غَيْرَ ظَرْفٍ .

ومن ذلك أَنْ تقول : كَمْ وُلِدَ له ؟ فيقول : ستون عاما . فالمعنى وُلِدَ له الأولاد وُولِدَ له الولد سِتِينَ عامًا ، ولكنه أوسع وأوجز .

ومن ذلك أَنْ تقول : كَمْ سِيرَ عليه ؟ وَكَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ ، فيقول : يومَ الجُمُعَةِ ، ويومان . فكما هاهنا بمنزلة قوله : ما صَيِدَ عليه ، وما وُلِدَ له من الدهر والأيام ؟ فليس كم ظرفًا كما أَنَّ « ما » ليس بظرف .

(١) بعده في الأصل : « يعني أنهم لم يدخلوا الألف واللام في طبت به نفسا ونحوه . المازني يرى ، وهو القياس في التمييز ، ما يراه في الحال من التقديم إذا كان العامل فعلا ، فيقول : شحمتا تفقات وعرقا تصببت . وأنشدني أبو عثمان للمخبل في تقديم التمييز :

أعجز ليل للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

قال أبو إسحاق : الرواية : وما كان نفسى » .

والتعليق إلى كلمة « نحوه » وجدته للسرياق أيضًا في شرحه .

وقد أورد الشنتمري هذا الشاهد معزوا إلى إنشاد المازني .

ومن ذلك أن يقول : كم ضُربَ به ؟ فتقول : ضُربَ به ضربتان ، وضُربَ به ضُربٌ كثيرٌ .

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جلَّه : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِمْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ^(١) ﴾ إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعَمَلَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا .

ومثله : ﴿ بَلْ مَكْرُ الْكَلِيلِ وَالنَّهَارِ ^(٢) ﴾ ، وإنما المعنى : بل مَكْرُكم في الليل والنهار ^(٣) . وقال عز وجل : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ^(٤) ﴾ ، وإنما هو : ولكنَّ البرُّ من آمن بالله واليوم الآخر ^(٥) .

ومثله في الاتساع [قوله عز وجل] : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتِجَرَّ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ^(٦) ﴾ ، فلم يشبهوا بما يتجَرَّ ، وإنما شَبَّهوا بالمنعوق به . وإنما المعنى : مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمَثَلِ الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى... ١٠٩

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٣) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : بل مكرهم .

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٥) السراي : وفي هذا وجه آخر ، وهو أن يجعل البر في معنى البار ، فكأنه قال تعالى : ولكن البار من آمن بالله .

(٦) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

ومثل ذلك [من كلامهم] : بنو فلان يَطْلُوهم الطريق ، يريد (١) : يَطْلُوهم أهل الطريق . وقالوا : صيدنا قنوتين ، وإنما يريد صيدنا بقتوتين ، أو صيدنا وحش قنوتين ، وإنما قنوتان : اسم أرض (٢) .

ومثله في السعة : أنت أكرم على من أن أضربك ، وأنت أنكذ من أن تتركه . إنما تريد : أنت أكرم على من صاحب الضرب ، وأنت أنكذ من صاحب تركه ؛ لأن قولك : أن أضربك وأن تتركه ، هو الضرب والترك ، لأن أن أسم ، وتتركه [وأضربك] من صلته ، كما تقول : يسوءني أن أضربك ، أي يسوءني ضربك ، وليس يريد : أنت أكرم على من الضرب ، ولكن أكرم على من صاحب الضرب (٣) .

وقال الجعدي (٤) :

(١) ط : « وإنما » .

(٢) قنوتان : جبلان تلقاء الحاجر لبني مرة . وقال بعضهم : قنوتان: تنبئة قنات وعوارض ، كما قالوا : القمران ، للشمس والقمر .

(٣) ط : « من الذي أوقع به الضرب » . وقال السيرافي ما موجزه : قال أبو إسحاق الزجاج : إن قدرته : أنت أكرم على من ضربك لم يميز ؛ لأنك لا تريد هذا ، وإن حمل المعنى عليه بطل . وتبذير الكلام هو كأن قال قال : أنت تضربني ، فنسب الضرب إلى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم على من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك وليس لك ، فكأنه قال : أنت أكرم على من يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى نفسك .

(٤) نسب ابن يرى بيت الجعدي هذا إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلي .
اللسان (فوق) .

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ سَيْلِي نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ ^(١)
 العذير : الصوت ^(٢) . ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :
 فَلَا بُعَيْتَكُمْ قَنَّا وَعُورِضًا وَلَا قِبْلَنُ الْحَيْلَ لَابَةً ضَرْغِدٍ ^(٣)
 إنما أريد : عذير نعام . وقنَّا وعوراض ، يريد : بقنَّا وعوراض ، ولكنه حذف وأوصل الفعل ^(٤) .

[ومن ذلك قول ساعدة :

لَدُنْ بِهِزِّ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ ^(٥)
 يريد : في الطريق] .

ومن ذلك قولهم : أكلتُ أرضَ كذا وكذا وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا ، إنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب . وهذا الكلام كثير ، منه

(١) الإنصاف ٤٧ واللسان (فوق) . والعذير : الصوت ، كما في التعليق التالي ، وكما ذكر الشنتمري . ولم أجد له سندا . إنما العذير : الخال ، كما ذكر ابن الأنباري ، وهو المطابق لما في القاموس واللسان . يذكر قوما قد انهزموا وأخذ منهم السلاح فجعلوا يصيحون صباح النعام ، ويشردون شروده . ومبئى ، بكسر أوله وتشديد اللام المفتوحة : ماء لبنى ضبة بناحية الإمامة . قاق النعام يقوق : صَوْت . وإنما وصف البلد ، وهو مفرد بالقفار ، نظرا إلى أجزائه ومواضعه ، كل منها قفر ، أى خال لا نبات به ولا ماء .
 والشاهد فيه حذف المضاف من الثاني ، أى عذير نعام .

(٢) كذا ورد هذا التعليق في الأصل ، ولا إخاله إلا من الرواة . وانظر ما سبق - من تحقيق .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ١٦٣ .

(٤) بدل هذا كله في ط : « إنما يريد بقنَّا ، ولكنه حذف وأوصل الفعل »

(٥) سبق الكلام عليه في ص ٢٦ .

ما مضى ، وهو أكثر من أحصيه . ومنه ما ستره أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله ^(١) .

ومنه قولهم : « هذه الظُّهُرُ أو العَصْرُ أو المغرب » ، إنما يريد : صلاة هذا الوقت . و « اجتمع القَيْظُ » ، يريد : اجتمع ^(٢) الناس في القيظ . وقال الحطّية :
وشرّ المنايا مَيِّتٌ بينَ أهله كهلك الفتى قد أسلم الحى حاضرة ^(٣)
يريد : مَيِّتٌ مَيِّتٌ .

١١٠

وقال النابغة الجعدي :

وكيف ثوابيلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلالته كَأبي مَرْحَبٍ ^(٤)

(١) بدله في ط عبارة موجزة ، وهى : « إنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب ، وأصاب من خيرها . وهذا أكثر من أن يحصى » .

(٢) هذا ما في ط . وفى الأصل : « اجتماع الناس » .

(٣) الإنصاف ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٤٥١ بدون نسبة فيهما . ولم أجده في ديوان الحطّية من رواية السكرى . لكنه من أبيات أربعة رواها ابن سلام في الطبقات ٩٤ - ٩٥ . يفضل فيها عينة بن حصن على زهان بن سيار . يقول :
شر المنايا موت الإنسان على فراشه بين أهله قد أسلمه إلى الموت من حضره من أهله . ط
والطبقات : « وسط أهله » ، ورواية الأصل تطابق الشتمرى . وفى الطبقات : « كهلك الفتاة أيقظ الحى حاضره » ، أى حاضره الهلك .

والشاهد فيه الخلف ، أى منية ميت .

(٤) أمالى القالى ١ : ١٩٢ والآل ٤٦٥ واللسان (خلل ٢٣٠ ، رجب ٤٠٠)
وهو فى الإنصاف ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال ٤٥١ بغير نسبة فيهما . والخلالة ، بتثنية الحاء : الصداقة ، من الخليل . وأبو مرحب : كنية الظل ، ويقال هو كنية عرقوب الذى قيل عنه : « مواعيد عرقوب » . اللسان (خلل) . وقال ابن الأعرابى : « يقال للرجل الحسن الوجه لا باطن له : أبو مرحب » . سمط الآل .

والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف ، أى كخلالة أبى مرحب .

يريد : كخلالة أى مَرَحِب .

هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى

فمن ذلك قولك : متى يُسَارُ عليه ؟ وهو يجعله ظرفًا . فيقول : اليوم أو غدًا ، أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة . وتقول : متى سيرَ عليه ؟ فيقول : أمس أو أول من أمس ، فيكون ظرفًا ، على أنه كان السيرَ في ساعة دون سائر ساعات اليوم ، أو حين دون سائر أحيان اليوم . ويكون أيضًا على أنه يكون السيرُ في اليوم كله ، لأنك قد تقول : سيرَ عليه في اليوم ويسارُ عليه في يوم الجمعة ، والسيرُ كان فيه كله .

وقد تقول : سيرَ عليه اليوم ، فترفعُ وأنت تعنى في بعضه ، كما تقول في سعة الكلام : الليلةُ الهلالُ ، وإنما الهلالُ في بعض الليلة ، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال ، ولكنه أوسع وأوسع . وكذلك أيضًا هذا كله ، [كأنه قال : سيرَ عليه سيرَ اليوم . والرفعُ في جميع هذا عربى كثير في جميع لغات العرب ، على ما ذكرته لك من سعة الكلام والإيجاز ، يكونُ على كَم غير ظرف وعلى مَتى غير ظرف] . كأنه قال : أى الأحيان سيرَ عليه أو يسارُ عليه .

ومما لا يكون العملُ فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله ، قولك : سيرَ عليه الليل والنهار ، والدَّهر ، والأبد . وهذا جوابٌ لقوله : كَم سيرَ عليه ؟ إذا جعله ظرفًا ، لأنه يريد : في كَم سيرَ عليه . فتقول مجيباً له : الليل والنهار [والدَّهر] والأبد ، على معنى في الليل والنهار وفى الأبد .

ويدلُّك على أنه لا يكون ^(١) أن يُجْعَلَ العملُ فيه في يوم دون الأيام

وفي ساعة دون الساعات ، أنك لا تقول : لقيته الدهر [والأبد ، وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لِقَاءَهُ في ساعة دون الساعات ، وكذلك النهار ، إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع والليل [كله ، على التكثير . وإن لم تجعله ظرفاً فهو عربى كثير ^(١) في كلامهم . وإنما جاء هذا على جواب كَمْ ، لأنه ^{١١١} جعله ^(٢) على عدة الأيام والليالي ، فجرى على جواب ما هو للعدد ، كأنه قال : سيرَ عليه عدة الأيام ، أو عدة الليالي .

ومن ذلك ، [مما يكون متصلاً] ، قولك : سيرَ عليه يومين ، [أو ثلاثة أيام ، لأنه عددٌ . ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعله ظرفاً وتعمل اللقاء في أحدهما دون الآخر . ولو قلت : سيرَ عليه يومين] ، وأنت تعنى أن السير كان في أحدهما ، لم يجز . هذا على أن تجعل كَمْ ظرفاً وغير ظرف .

وأما متى فأما تريد [بها] أن يُوقَّت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً ، فأما الجواب [فيه] : اليوم أو يوم كذا ، أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حيثئذ وأشباهُ هذا .

ومما أُجرى مجرى [الأبد] والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر [وجمادى] ، وسائرُ أسماءِ الشهور إلى ذى الحجة ؛ لأنهم جعلوهن جملةً واحدة لعدة أيام ^(٣) ، كأنهم قالوا : سيرَ عليه الثلاثون يوماً . ولو قلت : شهر رمضان أو شهر ذى الحجة لكان ^(٤) بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ،

(١) ط : « فهو العربى الكثير » .

(٢) ط : « حمله » .

(٣) ط : « لعدة الأيام » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل « صار » .

ولصار جوابَ متى . وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى ، يكون مجزئ على كم ظرفاً وغير ظرف .

وبعض ما يكون في كم لا يكون في متى ، نحو الليل [والنهار] ، والدَّهر^(١) ؛ لأنَّ كم [هو] الأوَّلُ فجعلَ الآخِرُ تَبَعاً له . ولا يكون الدَّهرُ والليل والنهار إلا على العِدَّة ، جواباً لكم^(٢) .

وتقول : سِرَ عليه الليل ، تعنى ليل ليلتك ، وتجرى على الأصل^(٣) . كما تقول في الدهر : سِرَ عليه الدَّهرُ ، وإنما تعنى بعض الدهر ، ولكنه يكثر^(٤) . كما يقول الرجل : جاءني أهل الدنيا ، وعسى أن لا يكونَ جاءه إلا خمسة^(٥) ، فاستكثرهم .

وكذلك شهرًا ربيع ، حين ثنيت جاء على العدد عندهم ، لا يجوز أن تقول : يضرب شهرَي ربيع ، وأنت تريد في أحدهما ، كما لا يجوز لك في اليومين وأشباههما . فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تُجرِّبَها على ما أجروها ، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا .

(١) ط : « وإنما جاز أن يُتخلَّلَ كم على متى لأن » .

(٢) السيرافي : يعنى أن الدهر والليل والنهار قد تكون جواباً لكم لما فيه من التكثير ، ولا يكون جواباً لمتى لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه . وقوله : لأن كم الأول ، يعنى لأنه دلالة على المقدار في الزمان وغيره .

(٣) ط : « وقد يقول الرجل سير عليه الليل ، يعنى ليل ليلته ويجزئ على الأصل » .

(٤) بعده في الأصل : « يعنى أنه يجزئ كأنه في الدهر كله » .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل : « كما تقول : أتاني أهل الدنيا وعسى أن لا يكون أتاه إلا خمسة » .

وتقول : ذهبَ الشتاءُ ويضربُ الشتاءُ ^(١) . وسَمِعْنَا الْعَرَبَ الْفَصَحَاءَ يَقُولُونَ : انْطَلَقْتُ الصَّيْفَ ، أَجْرُوهُ عَلَى جَوَابِ مَتَى ، لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَلَمْ يُدِ الْعَدَدَ وَجَوَابَ كَمْ .

وقال ابن الرِّقَاع ^(٢) :

فَقَصِّرَنَّ الشِّتَاءَ بَعْدَ عَلَيْهِ وَهَوَّ لِلنَّوْدَانِ يُقْسِمَنَّ جَارُ ^(٣)

فهذا يكون على متى ويكون على كَمْ ، ظرفين وغير ظرفين ^(٤) . ١١٢

واعلم أَنَّ الظُّرُوفَ مِنَ الْأَمَاكِنِ مِثْلَ الظُّرُوفِ مِنَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ ، فِي الْاِخْتِصَارِ وَسِعَةُ الْكَلَامِ .

فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ ؟ فَنَقُولُ : فَرَسَخَانِ أَوْ مِيلَانِ أَوْ بَرِيدَانِ ، كَمَا قُلْتُ : يَوْمَانِ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : كَمْ صَيَّدَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ ؟ يَجْرِي [عَلَى] هَذَا الْمَجْرَى . وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتُ وَجَعَلْتُ كَمْ ظَرْفًا ، كَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فِي الْيَوْمَيْنِ ، [فَلَا يَكُونُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ إِلَّا عَلَى كَمْ ، لِأَنَّهُ عَدَدٌ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْيَوْمَيْنِ] .

وَنَظِيرُ مَتَى مِنَ الْأَمَاكِنِ : « أَيْنَ » . وَلَا يَكُونُ أَيْنَ إِلَّا لِلأَمَاكِنِ ، كَمَا

(١) ط : « وتقول : ذهب زيد الشتاء وانطلقت الصيف » .

(٢) كذا وردت النسبة . وفي اللسان (قصر ٤٠٩) سبته إلى أبي داود الإيادي . ولكل من أبي داود وعدى بن الرقاع شعر على هذا الروي والوزن ، وليس فيه هذا البيت . انظر الخيل لأبي عبيدة ١٤٣ - ١٤٥ .

(٣) يصف فرسا يقول : قُصِرَتْ أَلْبَانُ النُّوقِ عَلَيْهِ لِمَقْعِهِ وَكَرْمِهِ ، وَلِأَنَّهُ يَحْمِيهَا مِنْ أَنْ يَغَارَ عَلَيْهَا فَتَقْسَمَ بَيْنَ الْأَعْدَاءِ . وَإِنَّمَا خَصَّ الشِّتَاءَ لِأَنَّهُ زَمَنُ الْجَدْبِ وَالشَّدَةِ عِنْدَهُمْ وَقِلَّةِ الْأَلْبَانِ . وَالْجَارُ فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى الْجِيرِ .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « فهذا يكون على كم ومتى ظرفين » .

لا يكون مَتَّى إِلَّا لِلْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي . فَإِنْ قُلْتَ : أَيْنَ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : سِيرَ عَلَيْهِ
مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا ، وَسِيرَ عَلَيْهِ الْمَكَانَ الَّذِي تَعْلَمُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : يَوْمَ كَذَا
وَكَذَا ، وَالْيَوْمَ الَّذِي تَعْلَمُ . فَأَجْرٌ « كَمْ » فِي الْأَمَاكِنِ مُجْرَاهَا فِي الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي ،
وَأَجْرٌ أَيْنَ فِي الْأَمَاكِنِ مَجْرَى مَتَّى فِي الْأَيَّامِ .

ويقال : أين سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فتقول : خَلَفَ دَارَكَ وَفَوْقَ دَارَكَ . فَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ
ظَرْفًا وَجَعَلْتَهُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ رَفَعْتَهُ عَلَى [أَنْ] كَمْ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وَعَلَى [أَنَّ] أَيْنَ
غَيْرُ ظَرْفٍ ، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي مَتَّى .

وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ طَوِيلٌ وَسِيرَ عَلَيْهِ نَهَارٌ طَوِيلٌ . وَإِنْ لَمْ تَذْكُرِ الصِّفَةَ
وَأَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى رَفَعْتَ ، إِلَّا أَنَّ الصِّفَةَ تَبَيَّنَ بِهَا مَعْنَى الرِّفْعِ وَتَوَضَّحَ ، وَإِنْ
شَعْتَ نَصَبْتَ عَلَى نَصْبِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَرَمَضَانَ .

وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمٌ ، فَرَفَعْتَهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : يَوْمَانِ ، [وَتَنْصِبُهُ
عَلَيْهِ] . وَإِنْ شَعْتَ قُلْتَ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمًا أَتَانَا فِيهِ فُلَانٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَتَّى سِيرَ
عَلَيْهِ ؟ فَيَقُولُ : يَوْمًا كُنْتُ فِيهِ عِنْدَنَا . فَهَذَا يَحْسَنُ فِيهِ عَلَى مَتَّى ، وَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ
يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ؛ لِأَنَّكَ قَدْ وَفَّقْتَهُ وَعَرَّفْتَهُ بِشَيْءٍ .

وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ غُدْوَةٌ [بِأَقْبَى] وَبُكْرَةٌ ، فَرَفَعْتَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعْتَ
مَا ذَكَرْنَا . وَالنَّصْبُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ ^(١) ، لِأَنَّكَ [قَدْ] تُجْرِيهِ وَإِنْ لَمْ يَنْصَرَفْ ^(٢)
مُجْرَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، تَقُولُ : مَوْعِدُكَ غُدْوَةٌ أَوْ بُكْرَةٌ ، [فَرَفَعْتَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعْتَ
مَا ذَكَرْنَا ، وَالنَّصْبُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ] .

و [تَقُولُ] : مَا لَقِيتُهُ مَذًى غُدْوَةً أَوْ بُكْرَةً ، وَكَذَلِكَ : غَدَاةُ أَمْسٍ وَصَبَاحُ

(١) ط : « والنصب في ذلك على الظرف » .

(٢) ط : « ينصرف » .

يوم الجمعة والعشية وعشية يوم الجمعة وساء ليلة الجمعة . وتقول : سير عليه
جَيْتِيذٌ وَيُوتِيذٌ ، والنصب على ما ذكرت لك .

وكذلك : نصفُ النهار ، لأنك قد تقول في هذا : بعد نصف النهار ،
وموعذك نصفُ النهار .

وكذلك : سواءُ النهار ، لأنك تقول : هذا [سواءُ النهار ، إذا أردت
وسطه ، كما تقول : هذا] نصفُ النهار .

وأما سَراةُ اليوم فبمنزلة أولِ اليوم .

وتقول : سير عليه ضَحْوَةٌ من الضَحَوَاتِ ، إذا لم تكن ضَحْوَةٌ يوميةً ،
لأنها بمنزلة قولك : ساعة من الساعات . وكذلك [قولك] : سير عليه عَقَمَةٌ من
الليل ، لأنك تقول : أتانا بعد ما ذهبَ عَقَمَةٌ من الليل .

وتقول : قد مضىَ لذلك ضَحْوَةٌ وضَحْوَةٌ ، والنصب فيه وجهه على ١١٣
ماتصًى .

وتقول في الأماكن : سيرَ عليه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمالِ ، لأنك تقول :
دَارُهُ ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال . والنصب على ما ذكرت لك .

وتقول : سير عليه أُيْمُنٌ وأُشْمَلٌ ، وسير عليه اليمينُ والشمالُ ، لأنه
يتمكن . تقول : على اليمين وعلى الشمال ، ودارك اليمينُ ودارك الشمال . وقال
أبو النجم :

• يَا قِيَّ لَهَا مِنْ أُيْمُنٍ وَأُشْمَلٍ ^(١) •

(١) الخزائن ١ : ١٠٤ وأم الرجز المنشورة بمجلة المجمع العلمي العربي ٨ : ٤٧٢
- ٤٧٩ سنة ١٩٢٨ واللسان والمقاييس (فحل) وأمالى ابن السجري ١ : ٣٠٦ .
ويروى : « يرضى لها » أى يمرض لها وهو في صفة الراعى وإبله ، يمرض لها يميناً وشمالاً ،
مزججاً لها .

وإن شئت جعلته ظرفاً كما قال عمرو بن كلثوم :

« وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا ^(١) » .

ومثل ذات اليمين وذات الشمال : شَرَفِي الدَّارَ وَغَرَبِي الدَّارَ ، تجعله ظرفاً
وغير ظرف . قال [جرير] :

هَبْتُ جَنْوِيًّا فِدَكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَفِي حَوْرَانَا ^(٢)

وقال بعضهم : داره شرقى المسجد .

ومثل : « مَجْرَاهَا الْيَمِينَا » . قوله : « الْبُقُولُ يَمِينَهَا وَشِمَالَهَا » .

هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حيناً لسعة الكلام والاختصار

١١٤

وذلك قولك : مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فيقول : مَقْدَمَ الْحَاجِّ ، وَخُفُوقَ النَجْمِ ،
وِخْلَافَةَ فَلَانٍ ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ . فإلما هو : زَمَنَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ ، وَحِينَ تُخْفِقُ
النَّجْمُ ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار .

(١) مع الموامع ١ : ٢٠١ . وهو من معلقة عمرو بن كلثوم . وصدده :

« صلدت الكأس عنا أم عمرو » .

ويروى البيت أيضاً لعمرو بن عدى ابن أخت جذيمة الأبرش ، وذلك لما وجده
مالك وعقيل في البرية وكانا يشربان ، وأم عمرو هذه جارتهما تصد الكأس عن عمرو بن
كلثوم وتسقيهما . ولم يرو ابن الأنباري هذا البيت لعمرو بن كلثوم ، ورواه التبريزي ونبه
على روايته لعمرو بن عدى .

(٢) ديوان جرير ٥٩٦ برواية : « هبت شمالاً » . يقول : كلما هبت الرياح من
قبل الجنوب ذكر أهله وأحبابه لميوبا من ناحيتهم . وحوران ، بفتح الحاء : بلد بالشام .
والضمير في « هبت » لغو مذكور ، يعني الريح لدلالة الجنوب عليها . و « ما » في
« ما ذكرتكم » زائدة مؤكدة ، أي فذكرتكم ذكرى . والصفة : الصخرة المساء .

وإن قال : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ ، فكذلك .

وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً . ويتنصب على أن تجعل كَمْ ظرفاً .
وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من : صَيَّدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ ، وَوُلِدَ لَهُ
سِتُونَ عَامًا ^(١) .

وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ ، لَأَنَّكَ شَغَلْتَ الْفَعْلَ بِالْفَرَسَخَيْنِ ،
فصار كقولك : سِيرَ عَلَيْهِ بَعِيرُكَ يَوْمَيْنِ . وإن شئت قلت : [سِيرَ عَلَيْهِ]
فَرَسَخَيْنِ يَوْمَانِ ، أَيْ هُمَا رَفَعْتَهُ صَارَ الْآخَرُ ظَرْفًا . وإن شئت نصبته على الفعل في
سعة الكلام لا على الظرف ، كما جاز : يَاضَارِبُ الْيَوْمَ زَيْدًا ، أَوْ يَاضَارِبُ الْيَوْمَ
فَرَسَخَيْنِ .

وتقول : صَيَّدَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً [يَا فَتَى] ، وإن شئت جعلته
ظرفاً ^(٢) ؛ لَأَنَّكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : السَّيْرُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ . وإن
شئت قلت : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً ، كما تقول : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
صَبَاحًا ، أَيْ سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ . وإنما المعنى كان ابتداءً
السَّيْرِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ .

ومثل ذلك : مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ صَبَاحًا ، أَيْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ ، وَإِنَّمَا
معناه أَنَّهُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَقَعَ الْإِقَاءُ ، كما كان ذلك في : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
غُدُوَّةً .

وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً ، تجعل غُدُوَّةً بَدَلًا مِنَ الْيَوْمِ ، كما
تقول : ضَرَبَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ .

(١) انظر ما مضى في ص ٢١١ .

(٢) يعني « غُدُوَّةً » . وفي ط : « وإن شئت جعلتها جميعاً ظرفاً » .

وتقول : إذا كان غَدًا فَأَتِنِي ، وإذا كان يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَلْقِنِي ؛ فالفعل لغِدِ واليوم ، كقولك : إذا جاء غَدًا فَأَتِنِي . وإن شئت قلت : إذا كان غَدًا فَأَتِنِي ، وهى لغة بنى تميم ، والمعنى أَنَّهُ لَقِيَ رجلاً فقال [له] : إذا كان ما نحن عليه من السَّلامَةِ أو كان ما نحن عليه من البَلَاءِ فى غِدِّ فَأَتِنِي ، ولكنَّهم أَضْمَرُوا استخفافاً ، لكثرة كَانٍ فى كلامهم ، لأنَّه الأَصْلُ لما مضى وما سَيَقَعُ . وحذفوا كما قالوا : حَيْثُذِ الآنَ ، وإِنما يريد : حَيْثُذِ واسْتَمَعَ إِلَى الآنَ ، فَحَذَفَ « واسمع ^(١) » ، كما قال : تالله ما رأيتُ كالْيَوْمِ رَجُلًا ، أى كرجلٍ أراه اليومَ رَجُلًا .

وإنما أَضْمَرُوا ما كان يَقَعُ مُظْهَرًا استخفافاً ، ولأنَّ المخاطَبَ يعلم مايعنى ، فعجى بمنزلة المثل ، كما تقول : لا عليك ، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تعنى ، أَنَّهُ لا بأسَ عليك ، [ولا ضَرَّ عليك] ، ولكنَّه حُذِفَ لكثرة هذا فى كلامهم . ولا يكون هذا فى غير لا عليك .

وقد تقول : إذا كان غَدًا فَأَتِنِي ، كأنَّه ذكر أمرًا إِنَّمَا خُصُومَةٌ وَإِنَّمَا صَلُحًا ، فقال : إذا كان غَدًا فَأَتِنِي .

فهذا جائزٌ فى كُلِّ فِعْلٍ ، لأنَّكَ إِنَّمَا أَضْمَرْتَ بعد ما ذكرتَ مُظْهَرًا ، ^{١١٥} والأوَّلُ محذوفٌ منه لفظُ المظهر ، وأضْمَرُوا استخفافاً ^(٢) .

فإن قلت : إذا كان اللَّيْلُ فَأَتِنِي ، لم يَجُزْ ذلك ، لأنَّ اللَّيْلَ لا يكون

(١) ط : « فاحذف واسمع منى الآن » .

(٢) بعده فى الأصل : « يعنى بقوله : الأوَّل محذوف منه لفظ المظهر ، إِنَّمَا أَضْمَرُ السَّلامَةَ أو البلاء الذى هو فيه ، ولم يذكره ولم يحتج إلى ذكره إذا كان فيه تلك الساعة ، فاحذف اللفظ به » .

ظرفاً إلا أن تُغْنِيَ اللَّيْلُ كُلَّهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ [من التَّكْثِيرِ ^(١)] ؛ فَإِنْ وَجَّهْتَهُ عَلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ قَدْ ذَكَرْتَ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ جَازٌ ، وَكَذَلِكَ : أَخَوَاتُ اللَّيْلِ .

ومِمَّا لَا يَحْسَنُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ قَوْلُهُمْ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ ، لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ ، بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، يَقُولُونَ : هَذَا السَّحَرُ ، وَبِأَعْلَى السَّحَرِ ، وَإِنَّ السَّحَرَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . إِلَّا أَنْ تُجْعَلَهُ نَكْرَةً فَتَقُولَ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ مِنَ الْأَسْحَارِ ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ فِي الْمَوْضِعِ ^(٢) . وَكَذَا تَحْقِيرُهُ إِذَا عَنِيَتْ سَحَرَ لَيْلِكَ ، تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرًا . وَمِثْلُهُ : سِيرَ عَلَيْهِ ضُحًى ، إِذَا عَنِيَتْ ضُحًى يَوْمِكَ ، لِأَنَّهُمَا لَا يُمْكِنَانِ مِنَ الْجَرِّ ^(٣) فِي هَذَا الْمَعْنَى ، لَا تَقُولُ : [مَوْعِدُكَ ضُحًى ، وَلَا] عِنْدَ ضُحًى وَلَا مَوْعِدُكَ سُحَيْرٍ ، إِلَّا أَنْ تَنْصَبَ .

ومِثْلُ ذَلِكَ : صَيَّدَ عَلَيْهِ صَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَعَشِيَّةً ، وَعِشَاءً ، إِذَا أُرِدْتَ عِشَاءَ يَوْمِكَ وَمَسَاءَ لَيْلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا ظَرْفًا . وَلَوْ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ مَسَاءً ، أَوْ أَتَانَا عِنْدَ عِشَاءٍ ، لَمْ يَحْسُنَ .

ومِثْلُ ذَلِكَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتَ مَرَّةٍ ، نَصَبٌ ، لَا يَجُوزُ إِلَّا هَذَا . أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : إِنَّ ذَاتَ مَرَّةٍ كَانَ مَوْعِدُهُمْ ، وَلَا تَقُولُ : إِنَّمَا لَكَ ذَاتَ مَرَّةٍ ، كَمَا تَقُولُ : إِنَّمَا لَكَ يَوْمٌ .

وَكَذَلِكَ : إِنَّمَا يُسَارُّ عَلَيْهِ بُعِيدَاتٍ تَيْنِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ذَاتِ مَرَّةٍ .

(١) انظر ص ٢١٨ س ٨ .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « المواضع » . والمراد في هذا الموضع .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « في الجر » .

ومثل ذلك : سير عليه بَكْرًا . ألا ترى أنه لا يجوز : موعذك بَكْرًا ، ولا مُذْ بَكْرًا . فالبَكْرُ لا يَتِمَكَّنُ في يومك ، كما لم يَتِمَكَّنْ ذاتَ مَرَّةٍ وَبُعِيدَاتٍ بَيْنَ .

وكذلك : ضَحْوَةٌ في يومك الذي أنت فيه ، يجرى مجرى عَشِيَّةِ يَوْمِكَ الذي أنت فيه . وكذلك : سير [عليه] عَتَمَةً ، إذا أردتَ عَتَمَةَ لَيْلِكَ ، كما تقول : صَبَاحًا وَمَسَاءً وَبَكْرًا .

وكذلك : سير عليه ذاتَ يَوْمٍ ، وسِيرَ عليه ذاتَ لَيْلَةٍ ، بمنزلة ذاتِ مَرَّةٍ . وكذلك : سير عليه لَيْلًا ونهارًا ، إذا أردتَ لَيْلَ لَيْلِكَ ونهارَ نهارِكَ ، لأنه إنما يُجْزَى على قولك : سير عليه بَصْرًا ، وسير عليه ظَلَامًا ، إلا أن تَرَهِّدَ [معنى] سير عليه لَيْلٌ طَوِيلٌ ونهارٌ طَوِيلٌ ، فهو على ذلك الحَدِّ غَيْرُ مَتِمَكَّنٍ ، وفي هذا الحال مَتِمَكَّنٌ ، كما أَنَّ السَّحَرَ بِالألفِ واللامِ مُتَصَرِّفٌ في المواضع التي ذَكَرْتُ ، وبغيرِ الألفِ واللامِ غَيْرُ مَتِمَكَّنٍ فيها .

وذو صَبَاحٍ بمنزلة ذاتِ مَرَّةٍ . تقول : سير عليه ذا صَبَاحٍ ، أَخْبَرْنَا بِذَلِكَ يُونُسُ عن العرب ، إلا أنه قد جاء في لَفَةٍ لِحَقْنَمٍ مفارقةً لِدَاثِ مَرَّةٍ وَذَاثِ لَيْلَةٍ ^(١) . وَأَمَّا الْجِدَّةُ الْعَرَبِيَّةُ فَأَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَتِهَا ^(٢) .

وقال رجل من حَقْنَمٍ ^(٣) :

(١) هذا ما في ط ، وفي الأصل : « في لغة لحقنم ذات مرة وذات ليلة » . وانظر مع المواع ١ : ١٩٧ .

(٢) بعله في الأصل : « يريد بمنزلتها : ظرفا » .

(٣) هو أنس بن مدركة الحقنمي ، كما في الخزائن ١ : ٤٧٦ .

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودٍ^(١)

١١٦

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع .

وجميع ما ذكرنا من غير التمكن إذا ابتدأت اسماً لم يجوز أن تبنيه عليه وترفع إلا أن تجعله ظرفاً ، وذلك قولك : موعِدُكَ سَحِيرًا ، وموعِدُكَ صباحاً . ومثل ذلك : إنه ليسارٌ عليه صباحٌ مساءً ، وإنما معناه صباحاً ومساءً ، وليس يريد بقوله صباحاً ومساءً صباحاً واحداً ومساءً واحداً ، ولكنه يريد صباحاً أيّامه ومساءًها . فليس يجوز هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وضعت للحين وغيرها من الأسماء أن تُجرى مجرى يوم الجمعة وتُفوق النجم ونحوهما .

وما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويُقْبَحُ أن يكون غير ظرف ، صفةُ الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً ، وسير عليه كثيراً ، وسير عليه قليلاً ، وسير عليه قديماً . وإنما نُصِبَ صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجوز الرفع لأنَّ الصُّفَّةَ لا تقع مَوَاقِعُ الاسم^(٢) ، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله : ألا ماءً ولو بارداً ، لأنه لو قال : ولو أتاني باردٌ ، كان قبيحاً . ولو قلت : آتيتك^(٣) بجيدٍ ، كان قبيحاً حتى تقول : بِلِرْهَمٍ جيدٍ ، وتقول : آتيتك به جيداً . فكما

(١) الخزانة ١ : ٤٧٦ وابن يعيش ٣ : ١٢ وابن السجري ١ : ١٨٦ والمعم ١ : ١٩٧ . أى عزمت على أن أقيم صباحاً وأؤخر الغارة على العدو إلى أن يعلم النهار ، لغة منى يقرى وظفرى بهم . فإن الذى يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم وخصلة عالية يلمسونها فيه ، وهو جدير بالسيادة لذلك . وكان العرب يختارون الصباح للغارة ، التماساً لفضلة العدو ، فخالفهم هو لاعتزازه بشجاعته .

والشاهد فيه جر ذى صباح بالإضافة اتساعاً ومجازاً ، والوجه فيه الظرفية .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) ط : « آتيتك » فى هذا الموضع وتاليه .

لا تقوى الصفة في هذا إلا حالاً أو تجرى على اسم ، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفاً أو تجرى على اسم . فإن قلت : دهرٌ طويل ، أو شيءٌ كثيرٌ أو قليلٌ ، حسنٌ .

وقد يحسن أن تقول : سير عليه قريبٌ ، لأنك تقول : لقيته مذهب قريبٌ . والنصب عربى جيد كثير .

وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم ، فإذا كان كذلك حسنٌ . فمن ذلك : الأبرق والأبطح وأشباههما ، ومن ذلك ملى من النهار والليل ، تقول : سير عليه ملى ، والنصب فيه كالنصب في قريب .

وما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا ، أن سألنا لو سألنا فقال : هل سير عليه ؟ قلنا : نعم سير عليه شديداً ، وسير عليه حسناً ، فالنصب في هذا على أنه حال . وهو وجه الكلام ، لأنه وصف السير . ولا يكون فيه الرفع لأنه لا يقع موقع ما كان اسماً . ولم يكن ظرفاً ، لأنه ليس بمحين يقع فيه الأمر . إلا أن تقول : سير عليه سيرٌ حسنٌ ، أو سيرٌ عليه سيرٌ شديداً . فإن قلت : سيرٌ عليه طويلٌ من الدهر وشديداً من السير ، فأطلت لكلام ووصفت ، كان أحسن وأقوى وجاز ، ولا يبلغ في الحسن الأسماء . وإنما جاز حين وصفت وأطلت ، لأنه ضارع الأسماء ، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء .

هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً

فترفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به ، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره (١) .

(١) معنى أن تقيم غيره مقام الفاعل ، نحو ضرب زيد ضرباً .

وإنما يجيء ذلك [على] أن تبين أي فعل فعلت أو توكلدا (١) .

فمن ذلك قولك على قول السائل : أي سير سير عليه ؟ فتقول : سير عليه سير شديد ، وضرب به ضرب ضعيف . فأجريته مفعولا ، والفعل له . فإن قلت : ضرب به ضربا ضعيفا ، فقد شغلت الفعل بغيره عنه . ومثله : سير عليه سيرا شديدا . وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة ، تقول : سير عليه سير وضرب به ضرب ، كأنك قلت : سير عليه ضرب من السير ، أو سير عليه شيء من السير .

وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها .

وتقول : سير عليه أيما سيرا شديدا ، كأنك قلت : سير عليه بعيرك سيرا شديدا .

وتقول : سير عليه سيران أيما سير ، كأنك قلت : سير عليه بعيرك أيما سير ، فجرى مجرى ضرب زيد أيما ضرب ، وضرب عمرو ضربا شديدا .

وتقول على قول السائل : كم ضربة ضرب به ، وليس في هذا إضمار شيء سوى كم والمفعول كم ، فتقول : ضرب به ضربتان ، وسير عليه سيران ، لأنه أراد أن يبين له العدة ، فجرى على سعة الكلام والاختصار ، وإن كانت الضربتان .

(١) ط : « تأكيذا » : قال السيوطي ما ملخصه : يعني إنما يجيء المصدر منصوبا أو مرفوعا على أحد وجهين : إما لبيان صفة المصدر الذي دل عليه ، كقولك : ضربت زيدا ضربا شديدا : وإما للتأكيد كقولك : ضربت زيدا ضربا ، وحركة تحريكها . وإنما صار تأكيدا لأنه ليس فيه من الفائدة إلا ما في قولك : ضربت وحركت .

لا تُضْرَبَان ، وإنما المعنى : كَمْ ضُرِبَ ^(١) الذى وقع به الضَرْب من ضربة ، فأجابه على هذا المعنى ، ولكنه أوسع واختصر .

وكذلك هذه المصادر التى عَمِلَتْ فيها أفعالها إنما يُسأل عن هذا المعنى ، ولكنه يتسع ويَحْزُلُ ^(٢) الذى يقع به الفعل اختصارًا واتساعًا . وقد عُلِمَ أَنَّ الضرب لا يُضْرَبُ .

ومن ذلك : سير عليه خُرْجَتَانِ ، وصيّد عليه مَرْتَانِ . وليس ذلك بأبعد من قولك : وَلَدَ لَهُ مَتَوْنٌ عَامًا .

وجمعتُ من أَيْقَى به من العرب يقول : بُسِطَ عليه مَرْتَانِ ، وإنما يريد : بُسِطَ عليه العذاب مَرَّتَيْنِ .

وتقول : سير عليه طَوْرَانِ : طَوَّرَ كذا وطَوَّرَ كذا ، والنصبُ ضعيف جدًا إذا ثَبِتَ كقولك : طَوَّرَ كذا وطَوَّرَ كذا . وقد يكون فى هذا النصبُ إذا أضمُرت .

وقد تقول : سير عليه مَرَّتَيْنِ ، تجعله على الدَّهر ، أى ظرفًا . وتقول : سير عليه طَوْرَتَيْنِ ، وتقول : ضُرِبَ به ضربَتَيْنِ ، أى قَدَرَ ضربَتَيْنِ من الساعات ، كما تقول : سير عليه ثَرْوَتَيْنِ . فهذا على الأحيان .

ومثل ذلك : انتظر به نَحَرَ جَزْوَتَيْنِ ، إنما جعله على الساعات ، كما قال : مَقْدَمَ الحَاجِّ وخَفَوَقَ النجم ، فكذلك جَعَلَهُ ظرفًا . وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلت به الفعل .

وإن جعلتَ المرتين ، وما أشبههما مثل السَّير ^(٣) رفعتَ ونصبتَ إذا أضمُرت .

(١) ط : « كَمْ ضُرِبَ بالسوط » .

(٢) كذا فى الأصول ، أى يَحْزُلُ ويقتطع .

(٣) ط : « من السير » . وما بعده ساقط من ط .

وبما يجيء توكيداً ويُعَصَّبُ قوله : سِيرَ عليه سَيِّراً ، وانطَلَقَ به انطلاقاً ،
وضُرِبَ به ضَرْباً ، فَيُنْصَبُ على وجهين :

أحدهما على أنه حال ، على حدِّ قولك : ذُهِبَ به مَشْتِياً وَقُتِلَ به صَبْرًا .
وإن وصفته على هذا الحدِّ كان نصباً ، تقول : سِيرَ به سيرا عَنيفًا ، كما تقول :
ذُهِبَ به مَشْتِياً عَنيفًا .

وإن شئت نصبته على إضمار فعلٍ آخر ، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل
فقول : سِيرَ عليه سَيِّراً وضُرِبَ به ضَرْباً ، كأنتك قلت بعد ما قلت : سِيرَ عليه
وضُرِبَ به : يَسِيرُونَ سَيِّراً وَيَضْرِبُونَ ضَرْباً ، وَيَنْطَلِقُونَ انْطِلَاقاً ، ولكِنَّه صار
المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل ، نحو يَضْرِبُونَ وَيَنْطَلِقُونَ ، وجرى على قوله : إنما
أنت سَيِّراً سَيِّراً ، وعلى قوله : الْحَذَرَ الْحَذَرَ . وإن أنت ^(١) قلت على هذا
المعنى : سِيرَ عليه السَّيْرَ وضُرِبَ به الضَّرْبَ جاز ، على قوله : الْحَذَرَ الْحَذَرَ ،
وعلى ما جاء فيه الألف واللام [نَحْوُ الْعِرَاكِ] ^(٢) وكان بدلاً من اللفظ بالفعل ،
وهو عربى جيد حسن .

ومثله : سِيرَ عليه سَيْرَ التَّهْرِيدِ ، وإن وصفت على هذه الحال لم يَغْيَرِ
الوصف كما لم يَغْيَرِ الوصف ما كان حالاً .

ولا يجوز أن تُدْخِلَ الألف واللام في السَّيْرِ إذا كان حالاً ، كما لم يجوز أن
تقول : ذُهِبَ به المَشْتِى العَنيفَ وأنت تريد أن تجعله ^(٣) حالاً . قال الرَّاعِي :

(١) ط : « وإن شئت » .

(٢) إشارة إلى قولهم : « أرسلها العراك » .

(٣) السراى : يعنى أن المصدر إذا كان فى معنى الحال فالقياس بمنع دخول الألف
واللام عليه ، كما لا تدخُلُ الألف واللام على الحال ، لا تقول مررت بزيد قائم ، على
الحال .

نَظَّارَةٌ حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا طَرَحًا يَحْتَمِي لِنَاجٍ فِيهِ تَحْدِيدٌ ^(١)
 فأكد بقوله « طَرَحًا » وشدّد ، لأنه يعلم المخاطب حين قال : « نَظَّارَةٌ »
 أنها تطرح ^(٢) .

وإن شئت قلت : سيرَ عليه السيرُ ، كما قلت : سيرَ عليه سيرَ شديد .
 وإن وصفته كان أقوى وأبين ، كما كان ذلك في قوله : سيرَ عليه ليلَ طويلٍ ونهارَ
 طويلٍ .

وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعلٍ قد عمل في
 الاسم ^(٣) ، لأنك لا تُلفِظُ بالفعل فارغًا ، فمن ثم لم يكن فيه الرفع في
 كلامهم ، لأنه إنما يعمَلُ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به ^(٤) إلا أنه صار كأنه فَعَلَ قد
 لَفِظَ به ، فأوّلَى ما عَمِلَ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به .

ومما يسبق في الرفع من المصادر لأنه يراد به أن يكون في موضع غير
 المصدر قوله : قد خِيفَ منه خَوْفٌ ، وقد قيل في ذلك قول . إنما يريد : قد

(١) طرحا ، أى تطرح بصرها يمينا وسمالا ، يعنى ناقتة : وإنما تعلق الشمس
 الراكب في الهاجرة إذا صارت الشمس في قمة الرأس . واللياح ، بالفتح والكسر : الأبيض
 اللّاح . شبه عينها يعنى هذا الثور . والتحديد : حدة النظر ، أو حدة النشاط .
 ويروى : « تجديد » بالجيم ، من الجُدَّة ، وهى خطة سوداء تخالف لون الدابة . نعتها
 بالنشاط وحدة البصر في شدة الهاجرة ، وهى مظنة الكلال والنصب .

والشاهد فيه « طرحا » ، فهو مصدر مؤكد لفعل لم يذكر ، كما أنه يدل من اللفظ
 بالفعل لوجود ما يدل عليه وهو « نظارة » .

(٢) أى تطرح بصرها .

(٣) ط : « في اسم » .

(٤) ط : « ما هو بدل من اللفظ به » .

خِيفَ مِنْهُ أَمْرٌ أَوْ شَيْءٌ ، وَقَدْ قِيلَ فِي ذَلِكَ تَخَيَّرَ أَوْ شَرَّ . وَمِثْلُ هَذَا فِي الْمَعْنَى كَانَ مِنْهُ كَوْنٌ ، أَيْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا حَمَلْتَ عَلَيْهِ السَّيْرَ وَالضَّرْبَ فِي التَّوَكُّيدِ ، حَالاً وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ ، أَوْ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، نَصَبْتُ (١) .

وَأِنْ (٢) كَانَ الْمَفْعَلُ مُصَدِّراً أَجْرَى مُجْرَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الضَّرْبِ وَالسَّيْرِ وَسَائِرِ الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْنَا ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنْ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمْضَرَبًا ، أَيْ إِنْ فِيهَا لَمْضَرَبًا ؛ فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ بِهِ ضَرْبًا ، قُلْتَ : ضَرَبْتُ بِهِ مَضْرَبًا ، وَإِنْ رَفَعْتَ رَفَعْتُ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : سَرَّخَ بِهِ مُسَرَّخًا ، أَيْ تَسَرَّخًا . فَالْمُسَرَّخُ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبِ وَالْمَضْرَبِ . قَالَ جَرِيرٌ :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بَيْنَ وَلَا اجْتِلَابًا (٣)
أَيْ تَسَرَّجِي الْقَوَافِي .

وكَذَلِكَ تُجْرَى الْمُعْصِيَةُ بِمَجْرَى الْعِصْيَانِ ، وَالْمَوْجِدَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ لَوْ كَانَ

(١) قَالَ السِّيرَاقُ : يَعْنِي إِنْ جَعَلْتَ خِيفَ مِنْهُ هُوَ الْخَوْفُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ ، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ قَوْلِكَ سِيرَ بِهِ سِيرَ .
(٢) ط : « وَإِذَا » .

(٣) دِيوَانُ جَرِيرٍ ٦٢ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٤٢ وَالْكَامِلُ ١١٥ . يُخَاطَبُ الْعَبَّاسُ ابْنُ يَزِيدَ الْكُتَيْبِيُّ مَفْتَحُراً . يَقُولُ : إِنَّهُ يَسْرَحُ الْقَوَافِي وَيَطْلُقُهَا مِنْ عَقْلِهَا سَهْلَةً لَيْتَهُ اقْتَدَارَا عَلَيْهَا ، فَلَا يَمَيَّا بَيْنَ وَيَعْجَزُ ، وَلَا يَجْتَلِبُهَا مِنْ شَعْرِ غَيْرِهِ سَاطِئاً عَلَيْهَا . وَسَكَنَ الْبَاءَ مِنْ « الْقَوَافِي » لِلزَّرُورَةِ ، وَحَقَّقَهَا النَّصَبُ بِالْمَصْدَرِ الْمَيِّمِ قَبْلُهَا ، وَهُوَ « مَسْرَحِي » . وَهَذَا مَوْضِعُ الشَّاهِدِ ، إِذْ أَجْرَى الْمَسْرَحُ مَوْضِعَ التَّسْرِيعِ .

الْوَجْدُ يُتَكَلَّمُ بِهِ (١) .

قال الشاعر ، وهو ابن أحرر :

تَدَارَكُنْ حَيًّا مِنْ ثُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ أَسَارَى ثَسَامُ الدُّلَّ قَتْلًا وَمَحَرَّبًا (٢)

فإن قلت : ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبٌ ، أَوْ سِيلُكَ بِهِ مَسَلُّكَ ، رَفَعْتَ لِأَنَّ الْمَفْعَلَ ههنا ليس بمنزلة الذَّهَابِ وَالسُّلُوكِ ، وَإِنَّمَا هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي يُسَلُّكَ فِيهِ وَالْمَكَانُ الَّذِي يُذْهِبُ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ذُهِبَ بِهِ السُّوقُ وَسِيلُكَ بِهِ الطَّرِيقُ .

وكذلك الْمَفْعَلُ إِذَا كَانَ حَيًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَتَيْتِ النَّاقَةَ عَلَى مَضْرِبِهَا (٣) ،

١٢٠ أَى عَلَى زَمَانٍ ضَرَبَ بِهَا . وَكَذَلِكَ مَبْعُوثُ الْجِيُوشِ ، تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَبْعُوثُ الْجِيُوشِ ، وَمَضْرِبُ الشُّوْلِ . قَالَ حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ :

(١) السِّيرَاقُ : يَعْنِي الْمَوْجِدَةَ فِي الْغَضَبِ سَبِيلُهَا الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مِمٌّ . وَلَا يُتَكَلَّمُ بِالْوَجْدِ فِي مَعْنَى الْمَوْجِدَةِ ، يُقَالُ وَجَدْتُ عَلَيْهِ مَوْجِدَةً ، إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْهِ . وَوَجَدْتُ بِهِ وَجِدًا إِذَا أَحْبَبْتَهُ ... فَالْمَوْجِدَةُ فِي الْغَضَبِ تَجْرِي تَجْرِي الْوَجْدِ فِي الْحُبِّ .

(٢) أَنَشَدَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ ٤٢٦ : بِدُونِ نِسْبَةٍ . يَذْكُرُ أَنَّ خَيْلَهُ أَدْرَكَتْ حَيًّا مِنْ ثَمِيرٍ وَقَعُوا أَسْرَى وَسَيَمُوا الدُّلَّ بِالْقَتْلِ وَالسَّلْبِ ، فَاسْتَقْبَلْتَهُمُ الْخَيْلُ مِنْ أَيْدِي أَعْدَائِهِمْ وَفَكَتْ إِسَارَهُمْ . وَعَمَرُوهُ بِنَ أَحْمَرَ مِنْ بَاهِلَةٍ بِنِ أَحْمَرَ وَهُمْ مِنْ قَيْسِ ، وَثَمِيرُ بْنُ عَامِرٍ أَيْضًا مِنْ قَيْسِ ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَ إِغَاثَتَهُمْ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ إِخْوَتُهُمْ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « يَجْرِبَا » فَهُوَ مُصْدَرٌ مِمَّى لِلحَرْبِ ، يَجْرِي جَرَاهُ . وَالْحَرْبُ ، بِالتَّحْرِيكِ : السَّلْبُ ، حَرْبُهُ يَجْرِبُهُ حَرْبًا ، مِثْلُ طَلَبِهِ يَطْلُبُهُ طَلَبًا . وَالْحَرْبُ أَيْضًا ، بِالتَّحْرِيكِ : الْخَصُومَةُ وَالْغَضَبُ ، حَرْبٌ يَجْرِبُ حَرْبًا .

(٣) ط : « مَضْرِبُهَا » بِفَتْحِ الرَّاءِ ، صَوَابُهُ بِالْكَسْرِ كَمَا فِي اللِّسَانِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ .

وما هي إلا في إزارٍ وعلقةٍ مُغارَ ابنِ هَمَامٍ على حَيٍّ خُفَعَمَا^(١)
فَصِيرَ « مُغَارًا » وَقَتًا ، وَهُوَ ظَرْفٌ .

هذا باب مالا يَحْمَلُ فيه ما قبله من الفعل
الذي يَتَعَدَّى إلى المفعول ولا غَيْرُهُ^(٢)

لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه
شيءٌ قبله ، لأنَّ ألف الاستفهام تَمْنَعُهُ من ذلك .

(١) ليس في ديوان حميد ولا في ملحقاته ، وقد أثبتته في استدرأكي على الأستاذ
الميمنى ص ١٧٣ نقلا عن هذا الموضع من سيبويه . وهو في اللسان (علق ١٤١)
والكامل ١١٥ ليسك بدون نسبة فيهما ، لكن نسب في حواشي الكامل إلى حميد بن
ثور . وأشد قبله :

تطول القصار والقصار يطلنها فمن زها لا ينسها ما تكلمها

الإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلقة ، بالكسر : ثوب قصير
بلا كمين تلبسه الجارية ، وقيل أول ثوب يلبسه المولود . ينعت المرأة بأنها كانت صغيرة
السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من الجن ، وهو خثعم . وقد غَلَطَ بعضهم سيبويه
في جملة « مغار » ظرفا وقد تعدى إلى « حى » بعل والظرف لا يتعدى ، وقال : إنه
منصوب على المصدر التشبيهي والعامل فيه معنى « وما هي إلا في إزار وعلقة » ، لأنه دال
على العرى وقلة الثياب ، وكان ابن همام في زعمه لا يغير إلا عريانا ، فالمعنى : وما هي إلا
صغيرة تنمرى تمرى ابن همام إذا أغار . وهذا الكلام على ما فيه من ضعف وسوء فهم ،
لا يبطل ما ذهب إليه سيبويه من جملة ظرفا متصديا ، لأن تقديره وقت إغارة ابن همام ، كما
تقول : خفوق النجم ، أى وقت خفوق النجم .

والشاهد فيه نصب « مغار » على الظرفية ، وهو في أصله مصدر ميمي .

(٢) ولا غيره بالجذر ، عطف على « الفعل » ، وبالرفع عطف على « ما » الثانية
وهذا الباب يتناول الكلام في تعليق الأفعال ونحوها .

وهو قولك : قد علمتُ أَعْبُدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو من زيدٌ ، وقد عرفتُ أيُّهم أبوه ^(١) ، وأما ترى أيُّ بَرِّقِ هاهنا . فهذا في موضع مفعول ، كما أنك إذا قلت : عبدُ الله هل رأيته ، فهذا الكلامُ في موضع المبتدأ الذي يَعْمَلُ فيه فِرْعُهُ .

ومثل ذلك : لَيْتَ شِعْرِي أَعْبُدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شِعْرِي هل رأيته ، فهذا في موضع خبرٍ لَيْتَ . فإنما أدخلتَ هذه الأشياءَ على قولك : أزيدُ ثُمَّ أم عمرو وأيُّهم أبوك ، لِمَا احتجَّتْ إليه من المعاني ^(٢) . وسنذكر ذلك في باب التسوية .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أُخِصِيَ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ ^(٤) .

ومن ذلك : قد علمتُ لَعْبُدُ اللهَ خيرٌ منك . فهذه اللامُ تمنعُ العملَ ، كما تمنعُ أَلْفُ الاستفهامِ ، لأنها إنما هي لامُ الابتداء ، وإنما أدخلتُ عليه علمتُ لَتُؤَكِّدُ ^(٥) وتجعله يقيناً قد علمته ، ولا تُحيلُ على علم غيرك . كما أنك إذا قلت : قد علمتُ أزيدُ ثُمَّ أم عمرو ، أردتَ أن تُخَيِّرَ أنك قد علمتُ أيُّهما ثُمَّ ، وأردتَ أن تسوَّى عِلْمَ المخاطبِ فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيدُ ثُمَّ

(١) ط : « أبوك » .

(٢) ط : « المعنى » .

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٤) الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وإنما أدخلت علمت للتركيد » .

أم عمرو . ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ (١) .

ولو لم تستفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء لأعملت « علمت » كما تُعْمِلُ عرفت ورأيت ، وذلك قولك : قد علمت زيداً خيراً منك ، كما قال تعالى جُذُهُ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ (٢) ، وكما قال جل ثناؤه : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ (٣) ، كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم . وقال سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (٤) .

وتقول : قد عرفت زيداً أبو من هو ، وعلمت عمراً أبوك هو أم أبو غيرك ، فأعملت الفعل في الاسم الأول لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أبوك هو أم أبو غيرك ، أو زيد أبو من هو ، فالعامل في هذا الابتداء ثم استفهمت بعده .

وما يَقْوَى النصب [قولك] : قد علمته أبو من هو ، وقد عرشتك أي رجل أنت . وتقول : قد دُرِّتُ عبد الله أبو من هو ؛ كما قلت ذلك في علمت . ولم يُؤَخَّرْ ذلك إلّا من العرب . ومن ذلك : قد ظننتُ زيداً أبو من هو .

وإن شئت قلت : قد علمتُ زيداً أبو من هو ، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول (٥) ، وذلك قولك : اذْغَبْ فانظرْ زيداً أبو من هو ،

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة .

(٥) السراfi : يعنى أنه يجوز لك ألا تعمل « علمت » في زيد للاستفهام الذى بعده ؛ إذ كان هذا الاستفهام يجوز أن يقع على زيد ، فتقول : قد علمت أبو من زيد ، فلما جاز أن يتقدم زيداً الاستفهام ولا يتغير المعنى ، صار بمنزلة ما قد وقع الاستفهام عليه ، ومنع من أن يعمل فيه .

ولا تقول : نظرت زيدا . واذهب فسل زيد أبو من هو ، وإنما المعنى : اذهب فسل عن زيد ، ولو قلت : اسأل زيدا ، على هذا الحد لم يجوز .
ومثل ذلك : « دَرَيْتُ » في أكثر كلامهم ، لأن أكثرهم يقول : ما دَرَيْتُ به ، مثل : ما شعرتُ به .

ومثل ذلك : لَيْتَ شِعْرِي زيد أعنك هو أم عند عمرو .

[ولا بُدَّ مِنْ « هُوَ » لأنَّ حرف الاستفهام لا يَسْتَفْنِي بما قبله ، إنما يَسْتَفْنِي بما بعده] ، فألما جئت بالفعل قبل مبتدأ^(١) قد وُضِعَ الاستفهام في موضع المبنى عليه الذي يرفعُه ، فأدخلته عليه كما أدخلته على قولك : قد عرفتُ لَزَيْدٍ خَيْرٌ منك .

وإنما جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنه في المعنى مستفهم عنه^(٢) ، كما جاز لك^(٣) أن تقول : إن زيدا فيها وعمرو . ومثله : « أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ »^(٤) . فابتدأ لأنَّ معنى الحديث حينَ قال : إن زيدا منطلق : زيد منطلق ، ولكنه أَكَّدَ [بِإِنَّ] ، كما أَكَّدَ فَأَظْهَرَ زيدا وأَضْمَره .
والرفع قولُ يُوُسَّ .

فإن قلت : قد عرفتُ أبو من زيد لم يجوز إلاَّ الرفع ، لأنك بدأت بما

(١) ط : « بعد مبتدأ » .

(٢) بعده في الأصل : « يعني قوله قد عرفت أبو من هو ، إذا قلت زيد أبوك هو أم أبو عمرو ، فمعناه في الحديث معنى زيد أبوك أم أبو عمرو » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وكما كان لك » .

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة .

لا يكون إلا استفهاما وابتدأته ثم بيّنت عليه ^(١) ، فهو بمنزلة قولك : قد علمتُ
أبوك زيدٌ أم أبو عمرو .

فإن قلت : قد عرفتُ أبا من زيدٌ مكْنِيٌّ ، انتصب على مكْنِيٍّ ، كأنك
قلت : أبا من زيدٌ مكْنِيٌّ ، ثم أدخلتُ عَرَفْتُ عليها . ومثله قولك : قد علمتُ
أبا زيدٌ تُكْنِي أم أبا عمرو ، كأنك قلت : أبا زيدٌ تُكْنِي أم أبا عمرو ، ثم
أدخلتُ عليه علمتُ كما أدخلته عليه حين لم يكن ما بعده إلا مبتدأ ،
فلا ينتصب إلا بهذا الفعل الآخر ، كما لم يكن في الأول إلا مبتدأ .

وإذا قلت : قد عرفتُ زيدا أبو من هو ، قلت : قد عرفتُ زيدا أبا من هو
مَكْنِيٌّ . ومن رفع [زيد] ثَمَّةَ رَفَعَ زيدا ها هنا . ونَصَبَ الآخرَ كما نصبه حين
قال : قد عرفتُ أبا من أنت مَكْنِيٌّ ، وكأنه قال : زيدٌ أبا من هو مَكْنِيٌّ . ثم
أدخل الفعل عليه ، وكأنه قال : زيدٌ أبا بشرٍ يُكْنِي أم أبا عمرو ، ثم أدخل الفعل
عليه ، وعيّلَ الفعل الآخرَ حين كان بعد ألف الاستفهام .

وتقول : قد عرفتُ زيدا أبو أيُّهم يُكْنِي به ، وعلمتُ بشرا أيُّهم يُكْنِي به ،
ترفعه كما ترفع أيُّهم ضريرته .

وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدا أبو من هو ، وأَرَأَيْتَكَ عمرا أعندك هو أم عند
فلان ، لا يحسن فيه إلا النصبُ في زيد . ألا ترى أنك لو قلت : أَرَأَيْتَ أبو من
أنت ، أو أَرَأَيْتَ أزيدٌ ثم أم فلان ، لم يحسن ، لأنَّ فيه معنى أُخْبِرْنِي عن زيد ،
وهو الفعل لا يَسْتَفْنِي السكوتُ على مفعوله الأول ، فدخولُ هذا المعنى فيه لم

(١) هنا ما في ط . وفي الأصل : « ثم بيّنته عليه » .

يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ أَخْبَرْنِي فِي الْاسْتِغْنَاءِ ^(١) ، فَعَلِيَ هَذَا أُجْرِي وَصَارَ الْاسْتِغْنَاءُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي .

وَقُولُ : قَدْ عَرَفْتُ أَيَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَتَنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ ، لَا عَلَى عَرَفْتُ . وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ ظَرْفًا رَفَعْتَ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينٍ عُقِبْتِي ^(٢) ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينٍ عُقِبْتِي . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ وَالدَّهْرُ أَتَمَّا حَالِ دَهَارِهِ ^(٣)

(١) السِّرَافِي : يَمْنَى دُخُولَ مَعْنَى أَخْبَرْنِي فِي أَرَأَيْتَ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَفْعُولَانِ ، كَمَا كَانَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَعْنَى أَخْبَرْنِي . وَقِيلَ : أَرَادَ دُخُولَ أَخْبَرْنِي فِي أَرَأَيْتَ لَمْ يَجْعَلْهُ مَقْتَصِرًا بِهِ عَلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى النَّوْنِ وَالْيَاءِ فِي قَوْلِكَ أَخْبَرْنِي . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : فِي النِّسْخِ غَلَطٌ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ بِمَنْزِلَةِ رَأَيْتَ فِي الْاسْتِغْنَاءِ .

(٢) الْعُقْبَةُ ، بِالضَّمِّ : النَّوْبَةُ فِي الرُّكُوبِ ، يَقَالُ تَعَاقَبَ الْمَسَافِرَانِ عَلَى الدَّابَّةِ : رَكِبَ كُلُّ مِنْهُمَا عُقْبَةً .

(٣) قَائِلُهُ عَثِرَ بْنِ لَبِيدٍ الْعُزْرِيُّ ، وَقِيلَ عَثَانَ بْنِ لَبِيدٍ الْعُزْرِيُّ ، وَقِيلَ حَرِثُ بْنُ جَبَلَةَ ، وَقِيلَ ابْنُ عَيْنَةَ الْمَهْلَبِيُّ . مِنْ أَيْيَاتٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ ٢٦٥ - ٢٦٦ وَعَيُونُ الْأَخْبَارِ ٢ : ٣٠٥ وَالْمَعْرَمِينَ ٤٠ - ٤١ وَنَزْهَةُ الْأَلْيَاءِ ٣٤ - ٣٦ حَيْثُ رُوِيَ قِصَّةُ الشَّعْرِ . وَانْظُرْ دُرَةَ الْفَوَاصِلِ ٣٣ وَاللِّسَانَ (دَهْر) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَعْنَى ٨٦ . وَقَبْلَهُ :

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُقْتَبِطًا إِذْ صَارَ فِي الرَّمْسِ تَعَفُّوهُ الْأَعَاصِيرُ

يَقُولُ : يَصِيرُ فِي الرَّمْسِ وَيَفْنَى حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا ذِكْرُهُ .

وَالدَّهَارِيرُ : الدَّهْرُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ كَمَا بَدِيدٌ ، أَوْ وَاحِدُهُ دَهْرٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، نَحْوُ ذِكْرِ زَمَنَّا كَثِيرٍ . وَمَعْنَاهُ : الدَّهْرُ دَهْوَرٌ مُتَقَلِّبَةٌ بِالنَّاسِ مُتَصَرِّفَةٌ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ . وَقِيلَ الدَّهَارِيرُ : الدَّوَاهِي .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبٌ « أَيُّهَا » عَلَى الظَّرْفِ ، وَعَامِلُهُ « دَهَارِيرُ » .

فإنما هو بمنزلة قولك : والدهرُ دَهارِرُ كُلِّ حالٍ وكلُّ مرّةٍ ، أى فى كُلِّ حال وفى كُلِّ مرّةٍ ، فانتصب لأنه ظرف ، كما تقول : القتالُ كُلُّ مرّةٍ ، وكلُّ أحوالِ الدَّهرِ .

هذا باب من الفعلِ سَمِيَ الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تؤخذ من أمثلة

الفعل الحادث (١)

وموضعها من الكلام الأَمْرُ والتَّهْنِئَةُ ، ومنها ما يَتَعَدَّى المأمورَ إلى مأمورٍ به ، ومنها مالا يَتَعَدَّى المأمورَ ، ومنها ما يَتَعَدَّى المَنْهَى إلى مَنْهِيٍّ عنه ، ومنها مالا يَتَعَدَّى المَنْهَى .

أما ما يَتَعَدَّى فقولك : رُوِّدَ زيدا ، فإنما هو اسم قولك (٢) : أُرُوِّدُ زيدا . ١٢٣
ومنها هَلُمَّ زيدا ، إنما تريد هاتِ زيدا . ومنها قول العرب : حَيَّهَلْ الثَّريدُ . وزعم أبو الخطَّاب أنَّ بعض العرب يقول : حَيَّهَلْ الصَّلَاةُ ، [فهذا اسمُ اثبِ الصلاة] ، أى اتوا الفريضة [واتوا الصلاة] .
ومنه قوله :

• تراكبها من إبل تراكبها (٣) •

(١) هو المعروف باسم فعل الأمر .

(٢) هذه ساقطة من ط .

(٣) الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي كما فى الخزائنة ٢ : ٣٥٤ . وانظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ١١١ ، ١٣٥ والإنصاف ٣٠٨ وابن عيش ٤ : ٥٠ . واختلف فى تفسيره ، فقال ابن السكيت : أغبر على إبل قوم من العرب فلحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يمدنو منها أحد إلا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الإبل ذلك . وقيل على أن قاتله طفيل : إنه لما أغارت كندة على نعمه لحقهم وجعل يقول ذلك مهددا . وبعده :

• أما ترى الموت لدى أوراكبها •

فهذا اسم لقوله له : اتركها . وقال :

« مناعها من إيل مناعها ^(١) » .

وهذا اسم لقوله له : امتعها .

وأما مالا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه ، فنحو قولك : مَهْ مَه ، وصَهْ صَه ^(٢) ، [وآه] وإيه ، وما أشبه ذلك .

واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك أنها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومك ، ولكن المأمور والمنهى مضمران في النية . وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولي به ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه ^(٣) .

وهي أسماء الفعل ، وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام ، نحو : النجاء ، فعلاً يخالف لفظاً ما بعدها لفظاً ما بعد الأمر والنهي ^(٤) . ولم تُصَرَّفْ تُصَرَّفْ

(١) الخزانة ٢ : ٣٥٤ وابن الشجري ٢ : ١١١ وابن يعيش ٤ : ٥١ والإنصاف

٣٠٨ . ويحده :

« أما ترى الموت لدى أرباعها » .

وهو وما قبله مثلاً من أمثلة اسم الفعل .

(٢) ط : « فحق قولك مه وصه » .

(٣) السيرافي : يعني أن هذه الأسماء التي ذكرها في هذا الباب لا تقع إلا في الأمر والنهي ، لا يجوز أن تقول : أعجبنى منع زيد ، ولا هذا رويد زيد كما تقول : أعجبنى منعك زيد .

(٤) السيرافي : يعني أنها جعلت مفردة غير مضافة ، كما أن النجاء مفرد غير مضاف ، حتى لا ينخفض ما بعدها ، ويتنصب ما بعد الأمر والنهي ولا ينخفض .

المصادر ، لأنها ليست بمصادر ، وإنما سُمي بها الأمر والنهي ، فعملت عملهما ولم تجاوز ، فهي تقوم مقام فعليهما .

هذا باب مصروف رُوَيْدَ

تقول : رُوَيْدَ زيداً ، وإنما تريد أُرْوِدَ زيداً .

قال الهذلي (١) :

١٢٤

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدْ مَا تَدَى أُمُهُمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغَضُهُمْ مُتَمَائِنٌ (٢)

وسمعتنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رُوَيْدَ ما الشعر . يريد : أُرْوِدَ الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر .

فقد تبين لك أَنَّ رُوَيْدَ في موضع الفعل .

ويكون رُوَيْدَ أيضاً صفةً ، كقولك : ساروا سَيْرًا رُوَيْدًا . ويقولون

(١) هو المعطل الهذلي . ديوان الهذليين ٣ : ٤٦ .

(٢) ديوان الهذليين واللسان (جدد ، مين) ، وابن يعيش ٤ : ٤٠ . علي : اسم لعدة قبائل أشهرها علي بن مسعود بن مازن . تختلف القبائل لابن حبيب ١٠ والجمهرة ١٨٠ . وذكر الشنتمري أنهم حي من كنانة بن خزيمه ، والشاعر من هذيل بن مدركة . وكذا قال الأزهرى إن علياً قبيلة من كنانة . جد : قطع . قال الأزهرى : جُدْ تَدَى أُمُهُمُ إِلَيْنَا ، أى بيننا وبينهم خثولة رحم وقربة من قبل أُمهم ، وهم منقطعون إلينا بها ، وإن كان في وذهم لنا مِئْنٌ ، أى كذب وملق . يذكر قطعة كانت بينهم وبين هؤلاء ، على ما بينهم من قرابة وأخوة .

وشاهده نصب . « عليا » يرويد على أنه اسم فعل أمر .

أيضاً : ساروا رُوَيْدًا ، فيحذفون السَّيْرَ ويجعلونه حالاً به. وَصَفَ كلامه ، واجتزأ^(١) بما في صدر حديثه من قول « ساروا » ، عن ذكر السَّيْر .

ومن ذلك قول العرب : ضَعَهُ رُوَيْدًا ، أى وَضَعًا رُوَيْدًا . ومن ذلك قولك للرجل تراه يُعالِج شيئاً : رُوَيْدًا ، إنما تريد : عِلاجًا رُوَيْدًا . فهذا على وجه الحال إِلَّا أَنَّ يَظْهَرُ الموصوفُ فيكونَ على الحال وعلى غير الحال .

واعلم أن رُوَيْدًا تلحقها الكافُ وهى فى موضع افْعَلْ ، وذلك قولك : رُوَيْدَكَ زَيْدًا ، ورُوَيْدَكُم زَيْدًا . وهذه الكافُ التى لحقت رُوَيْدًا^(٢) إنما لحقت لتَبَيَّنَ المَخاطَبُ المخصوصُ ، لأنَّ رُوَيْدًا تقع للواحد والجميع ، والمذكر والأنثى ، وإنما أدخل الكافَ حين خاف التباسَ مَنْ يَعْنى بمن لا يعنى ، وإنما حذفها فى الأول استغناءً بعلم المَخاطَبِ أَنَّهُ لا يَعْنى غيره .

فلَحَاقُ الكافِ كقولك : يا فلانُ ، للرجل حتى يُقْبِلَ عليك . وتركها كقولك للرجل : أنتَ تَفْعَلُ ، إذا كان مُقْبِلًا عليك بوجهه مُنْصِتًا لك . فتركتَ يا فلانُ حين قلت : أنتَ تَفْعَلُ ؛ استغناءً بِإِقْبَالِهِ عليك . وقد تقول أيضاً : رُوَيْدَكَ ، لمن لا يُخاف أن يَلْتَبِسَ بغيره ، توكيدًا ، كما تقول للمقبل عليك المُنْصِتُ لك : أنتَ تَفْعَلُ ذاك يا فلانُ ، توكيدًا . وذا بمنزلة قول العرب : هاءُ وهاءُكَ ، [وهأُ وهأُكَ] ، وبمنزلة قولك : حَيِّهْلَ وَحَيِّهْلَكَ ، وكقولهم : التَّجَاءُكَ . فهذه الكاف لم تَقْبِءْ عَلَمًا لِلْمَأْمُورِينَ وَالتَّنَبِّهِينَ الْمُضْمِرِينَ ، ولو كانت عَلَمًا لِلْمُضْمِرِينَ لكانت^(٣) خطأً ، لأنَّ المضميرين ها هنا فاعِلون ، وعلامة المضميرين

(١) ط : « اجتزاء » .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٣) ط : « لكان » .

الفاعلين الواو كقولك : افعلوا . وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً
وتخصيصاً ^(١) ، ولو كانت اسماً لكان النجاءك مُحالاً ، لأنه لا يُضاف الاسم
الذى فيه الألف واللام .

وينبغي لمن زعم أنهم أسماء أن يزعم أن كاف « ذاك » ^(٢) اسم ، فإذا قال
ذلك لم يكن له بدٌّ من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبةً انبغى
له أن يقول : ذاك نفسك زيدٌ ، إذا أراد الكاف ، وينبغي له أن يقول : إن كانت
مجرورة ذاك نفسك زيدٌ ، وينبغي له أن يقول : إن تاء « أنت » اسمٌ ؛ وإنما تاء
أنت بمنزلة الكاف .

^١ ومما يدلُّك على أنه ليس باسم قول العرب : أُرَأَيْتَكَ فلاناً ما حاله ، فالتاء
علامة المضمَر المخاطَب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك
حين كان المخاطَب مَقْبِلاً عليك [عن قولك : يازيدُ] ، ولحاقُ للكاف كقولك :
بازيدُ ، لمن لو لم تقل له يازيدُ استغنيت . فإِثْمًا جاءت الكاف في أُرَأَيْتَ والنداء
في هذا الموضع توكيداً . وما يجيء في الكلام توكيداً لو طُرِحَ كان مُستغنى عنه ،
كثير .

وحَدَّثنا من لا تَنهِيهم أنه سمع من العرب من يقول : رُوَيْدَ نَفْسِيهِ ، جعله
مصدرًا كقوله : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ » ^(٣) . وكقوله ^(٤) :

(١) هذا ما في ط ر وفي الأصل : « أو تخصيصاً » . وانظر ٢٤٦ ص ٤ .

(٢) ط : « ذلك » .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد . وبדله في الأصل : « كقولك ضرب الرقاب » .

(٤) هو فو الإصبع العلواني . وفي ط : « كقولك » .

• عَذِيرَ الْحَيِّ ^(١) •

ونظيرُ الكاف في رُوَيْدَ في المعنى لا في اللفظ : « لك » التي تحيى بعد هَلُمَّ ؛ في قولك : هَلُمَّ لك ، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام ، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رُوَيْدَ وأشباهاها ^(٢) كأنه قال : هَلُمَّ ، ثم قال : إرادتي بهذا لك ، فهو بمنزلة سَقِيًا لك . وإن شئت قلت : هَلُمَّ لى ، بمنزلة هاتِ لى ، وهَلُمَّ ذاك [لك] ، بمنزلة أُوذِنَ ذاك منك ^(٣) .

وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمر في النية وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .

أما المعطوف فكقولك : رُوَيْدَكُمُ أنتم وعبدُ الله ، كأنتك قلت : افعَلُوا أنتم وعبدُ الله ، لأنَّ المضمر في النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذى يبين

(١) قطعة من بيت لذي الإصباح العدواني ، في الأصمعيات ٧٢ والحيوان ٤ : ٢٣٣ والخزانة ٢ : ٤٠٨ . وتماهه :

عذير الحى من عُدوا ن كانوا حية الأرض

أى هات عذراً لى عدوان ، كانوا حية الأرض ، في شدة شكيمتهم وحمائيتهم لحوزتهم .

(٢) ط : « وما أشبها » .

(٣) ط : « لك » . السيرافي : يعنى أنك إذا قلت رويد فالمعنى تام ، فإذا زدت الكاف زدتها بعد تمام المعنى لتبيين المخاطب ، وإن كانت رويد قد أغنتك عن ذلك . كما أنك إذا قلت هلم للمخاطب استغنى الكلام به وتم ، فإذا قلت هلم فجفت بلك فإنما تحيى بها بعد استغناء الكلام عنها وتماهه دونها ، حرصاً على تبين المخاطب . وكذا الحال في : سقياً لك ، غير أن الكاف في هلم إليك وسقياً لك مجرورة ، وفي رويدك لا موضع لها من الإعراب .

علامته في الفعل ^(١) . فإن قلت : رُوِيْدَكُمْ وَعَبُدُ اللَّهَ ^(٢) ، فهو أيضًا رفع وفيه قُبْحٌ ، لأنك لو قلت : اذهب وَعَبُدُ اللَّهَ كان فيه قُبْحٌ ، فإذا قلت : اذهب أنت وَعَبُدُ اللَّهَ ، حَسَنٌ . ومثل ذلك في القرآن : ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٣) ، و ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٤) .

وتقول : رُوِيْدَكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، فيحسن الكلام ^(٥) ، كأنك قلت : افعَلُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ . [فإن قلت : رُوِيْدَكُمْ أَنْفُسُكُمْ ، رفعت وفيها قُبْحٌ ، لأن قولك : افعَلُوا أَنْفُسُكُمْ فيها قُبْحٌ ، فإذا قلت : أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ حَسَنَ الكلام] .
وتقول : رُوِيْدَكُمْ أَجْمَعُونَ ، وَرُوِيْدَكُمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ ، كُلٌّ حَسَنٌ لِأَنَّهُ يَحْسَنُ فِي الْمَضْمَرِ الَّذِي لَهُ عِلَامَةٌ فِي الْفِعْلِ ^(٦) . [ألا ترى أنك] تقول : قُومُوا أَجْمَعُونَ ، وقوموا أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ ^(٧) .

(١) يعني أن الضمير الظاهر في الفعل ، يجري المستتر مجراه فلا يعطف عليه إلا بعد الفصل . ط : « الذي ثبت علامته » ، فلعلها « بينت » .

(٢) ط : « فعبد الله » ، تحريف .

(٣) الآية ٢٤ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة ، و ١٩ من سورة الأعراف .

(٥) فيحسن الكلام ، ساقطة من ط .

(٦) في الفعل ، ساقطة من ط .

(٧) وذلك لأنه لا يشترط توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل قبل التوكيد

بألفاظ التوكيد إلا في النفس والعين ، تقول قم أنت نفسك . وأما سائر ألفاظ التوكيد فلا يشترط فيها ذلك ، نحو أجمع ، وكل ، وجميع . يقول ابن مالك :

وإن تؤكد الضمير المتصل . بالنفس والعين فيبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع ، وأكلوا بما سواهما والقيد لن يلتزما

وكذلك : رُوَيْدٌ إذا لم تُلْحَقْ فيها الكاف ، تُجرى هذا الجرى . وكذلك الحروفُ التي هي أسماءٌ للفعل جميعاً ، تُجرى هذا الجرى ، لحقتها الكاف أو لم تلحقها ، إلاَّ أنَّ هَلُمَّ إذا لحقتها لك ، فإن شئت حملت أجمعين ونفسك على الكاف المجرورة ، فتقول : هَلُمَّ لكم أجمعين وهَلُمَّ لكم أنفسكم . ولا يجوز أن تُعْطِفَ على الكاف المجرورة الاسم ، لأنك لا تُعْطِفُ الْمُظْهَرَ على المضمَر المجرور . ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول : هذا لك نفسك ولكم أجمعين ، ولا يجوز أن تقول : هذا لك وأخيك . وإن شئت حملت المعطوف والصفة (١) على المضمَر المرفوع في النية ، فتقول : هَلُمَّ لك أنت وأخوك ، وهَلُمَّ لكم أجمعين . كأنك قلت : تعالوا أنتم أجمعون ، وتعال أنت وأخوك . فإن لم تُلْحَقْ « لك » جرت مجرى رُوَيْدٍ .

وهذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماءٍ مضافة (٢)

ليست من أمثلة الفعل الحادث ، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل ، نحو رُوَيْدٌ وَحَيْهَلٌ ، ومجران واحد ، وموضعهن من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهى :

وإنما استوت هي ورُوَيْدٌ وما أَشْبَهَ رُوَيْدٌ كما استوى المَفْرَدُ والمُضَافُ إذا كانا اسمين ، نحو عبد الله وزيد ، مجراهما في العربية سواء .

ومنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما يتعدى المنهى إلى المنهى عنه (٣) ، ومنها مالا يتعدى المأمور ولا المنهى .

(١) ط : « جعلت الصفة والمعطوف » .

(٢) يعني أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف أو جار و مجرور .

(٣) ط « إلى منى عنه » .

فَأَمَّا مَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ فَهُوَ قَوْلُكَ : غَلَيْكَ زَيْدًا ، وَذَوْتُكَ زَيْدًا ، وَعِنْدَكَ زَيْدًا ، تَأْمُرُهُ بِهِ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ .

وَأَمَّا مَا تَعَدَّى الْمَنْهَى إِلَى مَنْهَى عَنْهُ فَقَوْلُكَ ^(١) : حَذَرَكَ زَيْدًا ، وَحَذَارِكَ زَيْدًا ، سَمِعْنَاهُمَا مِنَ الْعَرَبِ ^(٢) .

وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ وَلَا الْمَنْهَى فَقَوْلُكَ : « مَكَائِكَ » و « بَعْدَكَ » ، إِذَا قُلْتَ : تَأَخَّرَ أَوْ حَذَرْتَهُ شَيْئًا خَلَفَهُ . وَكَذَلِكَ « عِنْدَكَ » ، إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ « فَطَلَكَ » ، إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ . وَمِثْلُهَا « أَمَامَكَ » ، إِذَا كُنْتَ تُحَذِّرُهُ أَوْ تُبْصِرُهُ شَيْئًا . وَ « إِلَيْكَ » إِذَا قُلْتَ : تَتَحَّ . وَ « وَرَاءَكَ » إِذَا قُلْتَ ^(٣) : افْطُنْ لِمَا تَخْلُفُكَ ^(٤) .

حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ [مِنَ الْعَرَبِ] مَنْ يَقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ،

(١) ط : « فَنَحُو قَوْلَكَ » .

(٢) السِّيرَاقِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : رَدَّ عَلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ هَذَا اللَّفْظَ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ قَوْلَكَ حَذَرَكَ إِنَّمَا هُوَ احْذَرِ ، وَقَدْ جَعَلَهُ سَبِيحِيَّةً نَهْيًا . فَإِنْ قِيلَ فَمَعْنَى احْذَرِ لَا تَدْنُ ، قِيلَ وَكَذَلِكَ عَلَيْكَ مَعْنَاهُ لَا يَفُوتُكَ ، وَكُلُّ أَمْرٍ أَمَرْتَ بِهِ فَأَنْتَ نَاهٍ عَنْ خِلَافِهِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّفْصِيلِ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنَّهُ وَضَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَمْ يُوْخَذَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ ، وَحَذَرَكَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحَذَرِ ، فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ . وَقَالَ السِّيرَاقِيُّ رَدًّا عَلَى الْمُبَرَّدِ فِي ذَلِكَ : إِنَّ أَلْفَاظًا مِنَ أَلْفَاظِ الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ فِي عَادَةِ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنْ يَقَالَ نَهَى وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ ، كَقَوْلِكَ تَجَنَّبْ وَاحْذَرْ وَابْعَدْ ، فَإِنَّمَا يَقَالُ نَهَاهُ عَنْهُ ، فَجَرَى سَبِيحِيَّةً عَلَى اللَّفْظِ الْمُحْتَادِ . وَأَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ فَإِنَّمَا غَرَضُ سَبِيحِيَّةٍ فِي هَذَا الْبَابِ تَفْصِيلُ الْمُضَافِ مِنَ الْمَفْرُودِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبَابَ بِقَوْلِهِ بِأَسْمَاءٍ مُضَافَةٍ .

(٣) ط : « إِذَا أَرَدْتَ » .

(٤) فُطِنَ لَهُ مِنْ بَابِ فَرَحَ ، وَنَصَرَ ؛ وَكِرِمَ .

فيقول : إني . كأنه قيل له : تَنَحَّ . فقال : أَتُنَحِّي . ولا يقال إذا قيل لأحدهم : دونك : دوني ولا علي^(١) . هذا النحو^(٢) إنما سمعناه في هذا الحرف وحده ، وليس لها قوَّة الفعل فتقاس .

واعلم أنَّ هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات ، وفيما قَبَّحَ فيها وحَسَّنَ ، لأنَّ الفاعل المأمور والفاعل المنهى في هذا الباب مضميران في النية .

ولا يجوز أن تقول : رُوِّدَهُ زَيْدًا وَتُوِّتَهُ عَمْرًا وَأَنْتَ تريد^(٣) غير المخاطَب ، لأنَّه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه . وحَدَّثَنِي من سمعه أنَّ بعضهم قال : عليه رجلًا نَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شَبَّهه بالفعل .

وقد يجوز أن تقول : عليكم أنْفُسِكُمْ ، وأجمعين ، فتحمَله على المضمر المجرور الذي ذكرته للمخاطب^(٤) ، كما حمَلته على « لك » حين ذكرتها بعد ١٢٧ هَلُمَّ ، ولم تحمِل على المضمر الفاعل في النية ، فجاز ذلك .

وبذلك على أنَّك إذا قلت : عَلَيَّكَ فَقَدْ أَضْمَرْتَ فاعلاً في النية ، وإِنَّمَا الكافُ للمخاطبة ، قولُك : عَلَيَّ زَيْدًا ، وإِنَّمَا أَدْخَلْتَ الياءَ على مِثْلِ قولك للمأمور : أَوَّلِييْ زَيْدًا . فلو قلت : أَنْتَ نَفْسُكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا ، ولو قال : أَنَا نَفْسِي لَمْ يَكُنْ إِلَّا جَرًّا . أَلَا تَرَى أَنَّ الياءَ والكافَ إِنَّمَا جَاءَا لِتَفْصِيلِ بَيْنَ المأمور والأمر في المخاطبة . وَإِذَا قَالَ : عَلَيْكَ زَيْدًا] فَكَأَنَّهُ قَالَ له : أَتَيْتَ

(١) ط : « ولا يقال دوني ولا علي » فقط .

(٢) كلمة « النحو » ساقطة من ط .

(٣) ط : « يريد به » موضع « وأنت تريد » .

(٤) ط : « للمخاطبة » ، أي للمخاطب .

نهدا [. ألا ترى أن للمأمور اسمين : اسماً للمخاطبة مجروراً ، واسمَهُ الفاعل المضمر في النية ، كما كان له اسمٌ ^(١) مضمر في النية حين قلت : على . فإذا قلت : عليك فله اسمان : مجرورٌ ومرفوعٌ . ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما لا يحسن أن تقول : هَلُمَّ لك وأخيك .

وكذلك : « حَذَرَكَ » ، يدلُّك على أنَّ حَذَرَكَ بمنزلة عليك ، قولك : تحذيري نهدا ، إذا أردتَ حَذَرُنِي نهدا . فالمصدرُ وغويو في هذا الباب سواء .

ومن جعل رُوَيْدًا مصدرًا ، قال : رُوَيْدَكَ نفسك ، إذا أراد أن يحمل نفسك على الكاف ، كما قال : عليك نفسك حين حَمَلَ [الكلام على] الكاف . وهي مثلُ : حَذَرَكَ سواءً ، إذا جعلته مصدرًا ^(٢) ؛ لأنَّ الحَذَرَ مصدرٌ وهو مضافٌ إلى الكاف . فإن حملتَ نفسك على الكاف جررت ، وإن حملته على المضمر في النية رفعت . وكذلك : رُوَيْدُكُمْ ، إذا أردت الكاف تقول : رُوَيْدُكُمْ أَجْمَعِينَ .

وأما قولُ العرب : رُوَيْدَكَ نفسك ، فإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ النَّفْسَ بمنزلة عبد الله إذا أمرت به ^(٣) ، كأنك قلت : رُوَيْدَكَ عبدَ الله ، إذا أردت : أُرِيدُ عبدَ الله .
وأما حَيْلَلُكَ وهَايَكَ وأَخَوَاتُهَا ، فليس فيها إلَّا ما ذكرنا ، لأنهن لم

(١) ط : « كما كان اسم فاعل » .

(٢) ط : « جُعِلْتَ مصدرًا » .

(٣) ط : « أمرته به » .

يُجْعَلْنَ مُضَادَرٌ (١) .

واعلم أن ناسا من العرب يجعلون هَلَمْ بمنزلة الأمثلة التي أُتِيذَتْ من الفعل ، يقولون : هَلَمْ وَهَلَمْى وَهَلَمْا وَهَلْمُوا .

واعلم أنك لا تقول : دُونى ، كما قلت : عَلَى (٢) ، لأنه ليس كل فعل يجرى بمنزلة أولى قد تعدى إلى مفعولين ، فإنما عَلَى بمنزلة أولى ، ودُونك بمنزلة تُجَذ . لا تقول : آخِذْنى درهما ولا تُخِذْنى درهما .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عَلَيْهِ زَيْدًا (٣) ، تريد به الأمر ، كما أردت ذلك فى الفعل حين قلت : لِيَضْرِبْ زَيْدًا ، لأنَّ عَلَيْهِ ليس من الفعل ، وكذلك حَذَرُهُ زَيْدًا قَبِيحَةٌ ، لأنها ليست من أمثلة الفعل . فإنما جاء تحذيرى زَيْدًا لأنَّ المصدر يَتَصَرَّفُ مع الفعل ، فيصيرُ حَذَرَكَ فى موضع الحَذَرُ ، وتحذيرى فى موضع حَذَرْنى ؛ فالمصدر أَبَدًا فى موضع فِعْلِهِ . ودُونك لم يُؤْخَذ من فعل ، ولا عِنْدَكَ ، فإنما يُتَنَهَى (٤) فيها حيث انتهت العرب .

واعلم أنه يَجِبُ : زَيْدًا عَلَيَّكَ ، وزَيْدًا حَذَرَكَ ، لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فَيَجِبُ أَنْ يَجْرَى ما ليس من الأمثلة مجراها ، إِلَّا أَنْ تقول : زَيْدًا ،

(١) السيرافى : معنى أن الكاف فى هذه الأشياء لا موضع لها ، وإنما هى للخطاب . أراد الفرق بين رويدك وحَيْهَلِك بأن رويدك قد تكون الكاف فيه مرة للخطاب فتكون بمنزلة حَيْهَلِك ، ومرة فى موضع جر فتكون بمنزلة عليك وحَذَرَكَ .

(٢) أى لا تأمر نفسك بقولك دُونى ، كما تأمر المخاطب بقولك دُونك ، بخلاف « عَلَى » فإنها يجوز فيها ذلك . وانظر ما سبق فى س ١٣ - ١٤ من ص ٢٥٠ .

(٣) اعترض على سيبويه بقوله تعالى : « عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » ، وقوله عَلَيْهِ : فعليه بالصوم : انظر لهذا الاعتراض والرد عليه الصبان ٣ : ٢٠١ .

(٤) ط : « تنهى » .

١٢٨ فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا ^(١) قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذى فى معنى يفعل .

هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره
إذا غلبت أن الرجل مستغن عن لفطك بالفعل ^(٢)

وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسه . وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيداً ، أى أوقف عملك بزيد . أو رأيت رجلاً يقول : أضرب شر الناس ، فقلت : زيداً . أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعته فقلت : حديثك . أو قديم رجل من سفر فقلت : حديثك . استغنيت عن الفعل بعلمه ^(٣) أنه مستغنى ، فعل هذا يجوز هذا وما أشبهه .

وأما النهى فإنه التحذير ، كقولك : الأسد الأسد ، والجدار [الجدار] ، والصبي [الصبي] ، وإنما نهته أن يقرب الجدار المخوف [المائل] ، أو يقرب الأسد ، أو يوطئ الصبي ^(٤) . وإن شاء أظهر فى هذه

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « هنا » . والكلام فى إضمار الفعل الناصب فى الإغراء والتحذير ونحوهما .

(٢) قال السراف ما ملخصه : اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه :

وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار ، مثل قولك : إياك وأن تقرب الأسد ، فلا يحسن إظهار ما نصب إياك . ووجه لا يجوز أن تضر العامل فيه ، كأن تقول مبتدئاً : زيداً ، من غير سبب يجرى ولا حال دالة على معنى . ووجه يجوز فيه الإضمار وعدمه وهو ما عقد له الباب .

(٣) ط : « بعمله » .

(٤) يعنى أن يوطئ دابته التى يركبها ، الصبي .

الأشياء ما أضمر من الفعل ، فقال : اضرب زيدا ، وأشتم عمرا ، ولا توطئ الصبي ، وأحذر الجدار ، ولا تقرب الأسد . ومنه أيضا قوله : الطريق الطريق ، إن شاء قال : خَلَّ الطريق ، أو تَنَحَّ عن الطريق . قال جرير :

خَلَّ الطريق لمن يَشِي المَنَارَ به

وأبرز ببرزة حيث أضطرك القدر ^(١)

ولا يجوز أن تُضْمِرَ تَنَحَّ عن الطريق ، لأنَّ الجارَ لا يُضْمَرُ ، وذلك أنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارِ غيرَ مُتَفَصِّلٍ ، فصار كأنه شيءٌ من الاسم لأنه مُعَايَبٌ للثنتين ، ولكِنَّك إن أضمرت أضمرت ما هو في معناه ممَّا يَصِلُ بغير حرف إضافة ، كما فعلت فيما مضى .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد ، وأنت تريد أن تقول : لِيَضْرِبْ زيد ، أو لِيَضْرِبْ زيد إذا كان فاعلا ، [ولا زيدا ، وأنت تريد لِيَضْرِبْ عمرو زيدا] . ولا يجوز : زيد عمرا ، إذا كنت لا تُخاطِبُ زيدا ، إذا أردت لِيَضْرِبْ زيد عمرا ، وأنت تخاطِبُني ، فإلما تريد أن أُبَلِّغَهُ أنا عنك أنك قد أمرته أن يَضْرِبَ عمرا ، وزيدا وعمرو غائبين ، فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائب . وكذلك لا يجوز زيدا ، وأنت تريد أن أُبَلِّغَهُ أنا عنك أن يَضْرِبَ زيدا ؛ لأنك إذا أضمرت [فعل] الغائب

(١) ديوان جرير ٢٨٤ من قصيدة يهجو بها عمر بن لُجأ ، والمعنى ٤ : ٣٠٧ واللسان (برز) . وأنشده بلون نسبة في أمالي ابن الشجرى ١ : ٣٤٢ وابن يعيش ٢ : ٣ . المنار : جمع منارة ، وهي أعلام الطريق . وبرزة : أم عمر بن لُجأ ؛ أو إحدى جداته . وأخطأ المعنى حيث زعم أن البرزة الأرض الواسعة . يقول له : تنح عن سبيل الشرف والفخر ، ودعه لمن هو أجدر به منك ممن نهمره وبنى مناره وأعلامه ، وأبرز بأملك برزة هذه ، حيث اضطرك القدر من لزوم وضعة .

والشاهد فيه إظهار الفعل « خَلَّ » ، وكان يستطيع إضماره أيضا .

ظَنَّ السامِعُ [الشاهدُ إذا قلت : زَيْدًا] أَنَّكَ تَأْمُرُهُ هُوَ بَزِيدٍ ، فَكَرِهُوا الِاتِّبَاسَ هُنَا كَكِرَاهَتِهِمْ فِيمَا لَمْ يُؤْخَذْ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلَيَّكَ ، أَنْ يَقُولُوا عَلَيْهِ زَيْدًا ، لِأَنَّ يَشِبُّهُ مَا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ . وَكَرِهُوا هَذَا فِي الِاتِّبَاسِ وَضَعْفَ حَيْثُ لَمْ يُخَاطَبِ الْمَأْمُورُ ^(١) ، كَمَا كُرِهَ وَضَعْفُ أَنْ يَشِبُّهُ « عَلَيَّكَ » وَ « رُوَيْدٌ » بِالْفِعْلِ .

وهذه حُجَجٌ سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ وَمِمَّنْ يُوْتَقَى بِهِ ، يُزْعَمُ أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنَ الْعَرَبِ . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي مَثَلٍ مِنْ أَمْثَالِهِمْ : « اللَّهُمَّ ضَبِّعًا وَذُبِّيَّا » إِذَا كَانَ يَدْعُو بِذَلِكَ عَلَى غَنِمٍ رَجُلٌ ^(٢) . وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَا يَعْنُونَ قَالُوا : اللَّهُمَّ أَجْمَعُ [أَوْ أَجْعَلْ] فِيهَا ضَبِّعًا وَذُبِّيَّا . وَكُلُّهُمْ يَفْسِّرُ مَا يَنْوِي . وَإِنَّمَا سَهَّلَ تَفْسِيرَهُ عَنْدهُمْ لِأَنَّ الْمُضْطَرَّ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَنْدهُمْ بِإِظْهَارِهِ .

حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ الْعَرَبِ وَقِيلَ لَهُ : لِمَ أَفْسَدْتُمْ مَكَانَكُمْ هَذَا ؟ فَقَالَ : الصَّبْيَانِ بَأَى . كَأَنَّهُ حَزِنَ أَنْ يُلَامَ فَقَالَ : لِمَ الصَّبْيَانِ .

وَحَدَّثَنَا مِنْ يُوْتَقَى بِهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قِيلَ لَهُ : أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا

(١) ط : « حِينَ لَمْ تُخَاطَبِ الْمَأْمُورُ » .

(٢) السيرافي : ذَكَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُرِيدُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ هَذَا دَعَاءٌ لَهُ لَا دَعَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ وَالذَّبَّ إِذَا اجْتَمَعَا تَقَاتَلَا فَأَقْلَتِ الْغَنَمُ . قَالَ : وَأَمَّا مَا وَضَعَهُ عَلَيْهِ سَبِيحُهُ فَإِنَّهُ يَرِيدُ ذُبِّيَّا مِنْ هَا هُنَا وَضَبْعًا مِنْ هَا هُنَا .

وَقَالَ ابْنُ رَشِيْقٍ فِي الْعَمْدَةِ ٢ : ١٥٢ وَقَدْ أُنْشِدَ قَوْلُ الْقَائِلِ :

تَفَرَّقَتْ غَنَمِي يَوْمًا فَقُلْتُ لَهَا يَارَبِّ سَلِّطْ عَلَيْهَا الذَّبَّ وَالضَّبْعَا

قِيلَ : إِنَّمَا إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يُؤْذِيَا وَشَغَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، وَإِذَا تَفَرَّقَا آذَيَا . وَقِيلَ لَنْ مَعْنَاهُ فِي الدَّعَاءِ عَلَيْهَا قَتَلَ الذَّبَّ الْأَحْيَاءَ غَنِيًّا وَأَكَلَتِ الضَّبْعُ الْأَمْوَاتَ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ .

وَجَدَ ؟ وهو موضعُ يُمسِكُ الماءَ . فقال : بلى ، وجادًا . [أى فأعْرِفُ بها
وجادًا] . ومن ذلك قول الشاعر ، [وهو المسكين ^(١)] :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ ^(٢)
كَأَنَّهُ يَرِيدُ : الزَّمَّ أَخَاكَ .

ومن ذلك قولك : زيدًا وعمرا ، كأنك تريد ^(٣) : اضربَ زيدًا وعمرا ، كما
قلت : زيدًا وعمرا رأيتُ .

ومنه قول العرب : « أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ لَا أَمَرَ مَضْحِكَاتِكَ » ^(٤) ، و « الطَّبَاءُ
عَلَى الْبَقْرِ » ^(٥) . يقول : عليك أَمَرُ مَبْكِيَاتِكَ ، وَتَحُلُّ الطَّبَاءُ عَلَى الْبَقْرِ .

(١) الخزائن ١ : ٤٦٥ والعينى ٤ : ٣٠٤ والأغانى ١٨ : ٦٩ . وذكر الشنتمرى
أنه إبراهيم بن هرمة الفهرى . وليس بذلك . وأنشده في الجمع ١ : ١٧٠ بدون نسبة .
(٢) يقول : استكثر من الخلال ، فإنهم عون على الزمان . وفي الحديث : « المرء
كثير بأخيه » . وقد جعل مَنْ عَدِمَ الإخوانَ كَمَنْ شَهِدَ الحربَ وَلَا سِلَاحَ مَعَهُ . والهيجا :
الحرب ، يمد ويقصر .

والشاهد فيه نصب « أَخَاكَ » بإضمار فعل تقديره : الزم أو احفظ .
(٣) ط : « كأنك قلت » .

(٤) السيرافى : أى اتبع أمر من ينصح لك فإرشدك وإن كان مرًا عليك صعب
الاستعمال ، ولا تتبع أمر من يشير عليك بهوك ، لأن ذلك ربما أدى إلى العطب .
وتجد أصل المثل في أمثال الميداني ١ : ٣٠ . وقال « ويروى أمر بالرفع ، أى أمر
ميكياتك أولى بالقبول والاتباع من غيره » .

(٥) ذكر الميداني ١ : ٤٤٤ أنه يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة
والصداقة . وأن « الطَّبَاءُ » منصوب على معنى اخترت أو أختار الطباء على البقر . والبقر
كناية عن النساء . وكان الرجل في الجاهلية إذا قال ذلك لامرأته بانته منه ، وكان طلاقا .
وكان أجدر بسميويه أن يذكر المثل الآخر ، وهو « الكلاب على البقر » . انظر الميداني ٢ :

هذا باب ما يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

وذلك قولك ، إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وَجْهَهُ الْحَاجَّ ، قاصداً في هيئة الْحَاجَّ ، فقلت : مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ . حيث رُكِنَتْ أَنَّهُ يريد مَكَّةَ ، كَأَنَّكَ قلت : يريد مَكَّةَ وَاللَّهِ .

ويجوز أن تقول : مَكَّةَ وَاللَّهِ ، على قولك : أَرَادَ مَكَّةَ وَاللَّهِ ^(١) ، كَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِهِذِهِ الصَّفَةِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا أَمْسٍ ، فقلت : مكة وَاللَّهِ ، أَيْ أَرَادَ مَكَّةَ إِذْ . ذاك .

ومن ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ بَلِّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ^(٢) ﴾ ، أَيْ بَلِّ تَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ : اتَّبِعُوا ، حِينَ قِيلَ لَهُمْ : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ .

أَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا يَسْلُدُ سَهْمًا قَبْلَ الْقِرطَاسِ فقلت : الْقِرطَاسَ وَاللَّهِ ، أَيْ يُصِيبُ الْقِرطَاسَ ، وَإِذَا سَمِعْتَ وَقَعَ السَّهْمِ فِي الْقِرطَاسِ قلت : الْقِرطَاسَ وَاللَّهِ ، أَيْ أَصَابَ الْقِرطَاسَ .

ولو رَأَيْتَ نَاسًا يَنْظُرُونَ الْهِلَالَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ بَعِيدٌ فَكَبِّرُوا لقلت : الْهِلَالَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ ، أَيْ أَبْصَرُوا الْهِلَالَ . أَوْ رَأَيْتَ ضَرْبًا فقلت على وَجْهِ التَّفَاوُلِ : عَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ يَقَعُ بَعِيدُ اللَّهِ أَوْ بَعِيدُ اللَّهِ يَكُونُ .

ومثل ذلك أَنَّ تَرَى رَجُلًا يريد أَن يُوَقَعَ فِعْلًا ، أَوْ رَأَيْتَ فِي حَالِي رَجُلًا قد أَوْقَعَ فِعْلًا ، أَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِفِعْلٍ ، فَتَقُولُ : نَهْدًا . تريد : اضْرِبْ نَهْدًا ، أَوْ أَضْرِبْ نَهْدًا .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « على إرادة مكة والله » .

(٢) الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

ومنه أن ترى الرجل أو تُخَبِّرَ عنه أنه قد أتى أمراً [قد فعله] فتقول : أَكُلَّ هذا [بُخْلًا] ، أى أَتَفَعَّلُ كُلَّ هذا بُخْلًا . وإن شئت رفعته فلم تحمله على الفعل ، ولكنك تجعله مبتدأ .

وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت مخاطبٌ لأنَّ المخاطبَ المُخَبِّرَ لست تجعل له فعلاً آخرَ يعمل في المُخَبِّرِ عنه . وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخرَ يعمل ، كأنك قلت : قُلْ له لِيَضْرِبَ زيدًا ، أو قل له : أَضْرِبْ زيدًا ، أو مُرَّه أن يَضْرِبَ زيدًا ، فَضَعُفَ عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمرٍ واحد أن يُضَمَّرَ فيه فِعْلَانِ لِشَيْئَيْنِ ^(١) .

هذا باب ما يُضَمَّرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف

وذلك قولك : « الناسُ مَجْزُيُونَ بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ » ، و : « المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنَجَرًا فخنجرٌ وإن سيقاً فسيفٌ » .

وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خَنَجَرًا فخنجرٌ وإن كان شراً فشرٌ . ومن العرب من يقول : إن خَنَجَرًا فخنجرًا ، وإن خيراً فخيرًا وإن شراً فشرًا ، كأنه قال : إن كان [الذى عمل] خيراً جُزئ خيراً ، وإن كان شراً جُزئ شراً ، وإن كان الذى قَتَلَ به خنجرًا كان الذى يُقَتَلُ به خنجرًا .

والرفعُ أَكْثَرُ وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسنت أن تقع بعدها الأسماء .

(١) يعنى أن إضمار الفعل مع إرادة الأمر إنما يكون مع المخاطب ، ولا يصح إضماره مع إرادة الأمر للغائب ، إذا قلت زيدًا وأنت تريد ليضرب زيدًا ، لأنه يصير بمنزلة قولك : قل له ليضرب زيدًا .

وإنما أجازوا النصب حيث كان [النصب] فيما هو جوابه ، لأنه يُجزم كما يُجزم ، ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر ، فشبهوا الجواب بحر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة ، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ^(١) ، وسنذكره أيضاً إن شاء الله .

وإذا أضمرت فإن تُضمر الناصب أحسن ، لأنك إذا أضمرت الرفع ١٣١ أضمرت له أيضاً خيراً ، أو شيئاً يكون في موضع خبره . فكلما كثر الإضمار كان أضعف .

وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن ، وذلك قولك : إن خيرٌ فخير ، وإن خنجرٌ فخنجر ، كأنه قال : إن كان معه خنجر حيث قتل فالذي يُقتل به خنجر ، وإن كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجزون به خير . ويجوز [أن تجعل] إن كان خير ، على : إن وقع خير ، كأنه قال : إن كان خيرٌ فالذي يُجزون به خير .

وزعم يونس أن العرب تُشيد هذا البيت لهذبة [بن تحشرم] :

فإن تك في أموالنا لا تُضيق بها ذراعاً ، وإن صبر فتصبر للصبر ^(٢)

(١) انظر ص ١٨٢ ص ٧ - ٨ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٣٦ برواية : « إن العقل في أموالنا لا تضيق به » . والعقل : الدية . وكان هذبة قد قتل ابن عم له يدعى زيادة بن زيد ، ثم اعترف بقتله ، يقول : إن طولنا بدية لم تضيق بها ذراعاً ، ولم تعجز أموالنا عنها ، وإن أوجبوا علينا النار والقتل صبرنا لذلك . وانظر تفصيل القصة وأبيات الشاهد في الأغاني ١ : ١٧٣ والكمال ٧٦٥ - ٧٦٦ . وقد سبق بيت منها في ص ١٤٥ .

والنصبُ فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأول ، والرفعُ على قوله : وإن وقع صبرٌ أو إن كان فينا صبرٌ فإنّا نصبرُ . وأمّا قول الشاعر ، لثعمانَ بنِ المُنْذِرِ (١) :

قد قيل ذلك إنَّ حقًّا وإنَّ كَذِبًا فما اعتذارُكَ من شيءٍ إذا قِيلَا (٢)
فالنصبُ فيه على التفسير الأول ، والرفعُ يجوزُ على قوله [إنَّ كان فيه حقٌّ وإن كان فيه باطلٌ ، كما جاز ذلك في : إن كان في أعمالهم خيرٌ . ويجوز أيضًا على قوله] : إنَّ وقع حقٌّ وإن وقع كذبٌ .

ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (٣) . ومثل ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ مِنْ أمثالها : « إنَّ لا حظَّيةَ

(١) كذا في الأصل وط . وليس معناه أن الشاعر يخاطب لثعمان ، بل هي حاشية لنسبة البيت ، أى هذا القول والشعر لثعمان بن المنذر ، وانظر لنسبة البيت إلى الثعمان الخزانة ٢ : ٧٨ والعينى ٢ : ٦٦ والأغانى ١٤ : ٩٣ و ١٦ : ٢٢ والفاخر ١٧٣ وابن السجري ١ : ٣٤١ و ٢ : ٣٤٧ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٦٨ .

(٢) المراجع المتقدمة وجمع الموامع ١ : ١٢٠ وابن يعيش ٢ : ٩٧ . يخاطب بذلك الربيع بن زياد الحامصي ، وكان ليبد قد اتهمه في رجز قاله للثعمان بأنه أبرص ، وذلك ليكف الثعمان عن مناداة الربيع ومؤاكلته . فترك الثعمان منادته وأمره بالمودة إلى قومه ، فمضى الربيع وتجرّد وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء ، وأرسل إلى الثعمان بأبيات منها :

لئن رحلت ركائى لا إلى سعة ما مثلها سعة عرضا ولا طولا
فأجابه الثعمان بأبيات منها هذا البيت . ذلك ، أى التهمة بالبرص . ويروى : « قد قيل ما قيل » .

والشاهد فيه نصب « حقا » و « كذبا » بإضمار فعل يقتضيه الشرط ، تقديره « كان » .

(٣) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

فلا أَلِيَّةٌ ^(١) ، أى إن لا تكن له فى الناس حَظِيَّةٌ فَإِنِ غَيْرُ أَلِيَّةٍ ، كأنها قالت فى المعنى : إن كنت ممن لا يُحْطَى عنده فَإِنِ غَيْرُ أَلِيَّةٍ . ولو عنت بالحظيَّة نفسها لم يكن إلّا نصبا إذا جعلت الحظيَّة على التفسير الأول .

ومثل ذلك : قد مررتُ برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً ، وأمرزُ بأيَّهم أفضَلُ إن زيداً وإن عمراً ، وقد مررتُ برجلٍ قبلُ إن زيداً وإن عمراً ؛ لا يكون فى هذا إلّا النصبُ ، لأنَّه لا يجوز أن تحملَ الطويلَ والقصيرَ على غير الأول ، [ولا زيداً ولا عمراً] . وأما إن حقَّ وإن كَذِبَ ، فقد تستطيع أن لا تحمله على الأول ، ١٣٢ فقول : إن كان فيه حقٌّ أو كان فيه كَذِبٌ ، أو إن وَقَعَ حقٌّ أو باطلٌ . ولا يستقيم فى ذا أن تريد غير الأول إذا ذكرته ، ولا تستطيع أن تقول : إن كان فيه طويلاً أو كان فيه زيداً ، ولا يجوز على إن وَقَعَ .

وقالت لى الأَخْيَلِيَّةُ :

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ إن ظالمًا أَبَدًا وإن مظلومًا ^(٢)

(١) اللسان (حطا) حيث أفاض فى تفسيره . والحظيَّة : المرأة تحظى عند زوجها وتصير ذات مكانة وإعزاز . غير أَلِيَّة : أى غير مقصورة فيما يلزمها لزوجها . وقبل معناه : إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تأل أن تتردد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد .

(٢) المصح ١ : ١٢١ وابن الشجرى ١ : ٣٤١ و ٢ : ٣٤٧ والمعنى ٢ : ٤٧ ، تمدح قومها من بنى عامر وتنتعهم بالقوة ، تقول : لا تقربهم ظلماً فإنك لا تستطيعهم ، ولا مظلوماً فيهم طالباً للانتصار منهم ، فإنك لا تستطيع مقاومتهم ؛ لعزيم ومنتعهم . قال الشنتمرى : « ويروى إلَّ مطرف ، وهو الصحيح » . والإل : العهد والخلف .

والشاهد فيه نصب « ظالماً » و « مظلوماً » بنحو ما تقدم .

وقال : [ابن همام السُّلَوِيُّ] :

وَأَحْضَرْتُ عُثْرِي ، عَلَيْهِ الشُّهُو دُ ، إِنْ عَاذَرَا لِي وَإِنْ تَارَكَا ^(١)

فَنَصَّبَهُ لِأَنَّهُ عَنِ الْأَمِيرِ الْخَطَاطَبِ . وَلَوْ قَالَ : إِنْ عَاذَرْتُ لِي وَإِنْ تَارَكْتُ ،
يُرِيدُ : إِنْ كَانَ لِي فِي النَّاسِ عَاذَرٌ أَوْ غَيْرُ عَاذِرٍ ، جَاز .

وقال النابغة الذبياني :

حَدِبْتُ عَلَى بَطُونٍ ضِيئَةً كُلِّهَا إِنْ ظَالَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا ^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ، وَإِنْ لَا صَالِحًا فَطَالِحٌ .
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ لَا صَالِحًا فَطَالِحًا ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنْ لَا يَكُنْ صَالِحًا
فَقَدْ [مَرَرْتُ بِهِ أَوْ] لَقِيتُهُ طَالِحًا .

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ لَا صَالِحٍ فَطَالِحٌ ، عَلَى : إِنْ
١٣٣ لَا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ فَطَالِحٍ ^(٣) وَهَذَا قَبِيحٌ ضَعِيفٌ ^(٤) ، لِأَنَّكَ تُضْمِرُ بَعْدَ إِنْ
لَا فِعْلًا آخَرَ فِيهِ حَذَفٌ غَيْرَ الَّذِي تُضْمِرُ بَعْدَ إِنْ لَا فِي قَوْلِكَ : إِنْ لَا يَكُنْ

(١) يَقُولُ لِأَمْرِهِ مُسْتَشْهِدًا عَلَى بَرَاءَتِهِ : لَقَدْ أَحْضَرْتُ عُثْرِي وَعَلَيْهِ شَهْوِدٌ
يُحَقِّقُونَهُ ، إِنْ كُنْتَ عَاذَرًا لِي أَوْ تَارَكًا لِلذَّكَاءِ .

(٢) دِيوَانُ النَّابِغَةِ ٧٠ وَالْمَعْمُ ١ : ١٢١ . حَدِبْتُ : أَشْفَقْتُ وَعَظَفْتُ . وَضِنَةٌ
بِكَسْرِ الضَّادِ وَبَعْدَهَا نُونٌ مُشَدَّدَةٌ : بَطْنٌ مِنْ قَضَاعَةٍ ثُمَّ مِنْ عَذْرَةٍ ؛ وَكَانَ النَّابِغَةُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ
يُنْتَسِبُونَ إِلَيْهَا وَيَنْتَفُونَ عَنْ بَنِي ذِيانٍ . وَفِي الْأَصْلِ « ضِبَّةٌ » بِالْبَاءِ ، وَهِيَ رَوَايَةٌ نَبِيهَا عَلَى
خَطِّهَا .

(٣) ط : « فَطَالِحٌ » .

(٤) قَالَ السَّيْرَتِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : قَبَحٌ سَيِّئٌ يَقُولُ يُونُسُ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّكَ
تَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ أَشْيَاءَ ، وَحُكْمِ الْإِضْمَارِ أَنْ يَكُونَ شَيْعًا وَاحِدًا . وَالثَّانِيَةُ : أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ
يَقْبَحُ إِضْمَارُهُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَدْ جُعِلَ مِنْهُ عَوْضٌ .

صالحاً فطالَح . ولا يجوز أن يضمَر الجارُ ^(١) ، ولكنهم لما ذكروه في أوَّل كلامهم شبهوه بغيره [من الفعل] . وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رُب ونحوها في قولهم :

• وتَلَدَ ليس بها أنيس ^(٢) •

ومن ثَمَّ قال يونس : امرؤ على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو . يعنى : إن مرث يزيد أو مرث بعمر .

واعلم أنه لا يتصَبُّ شئٌ بعد إن ولا يَرْفَعُ إلَّا بفعل ، لأنَّ إن من الحروف التى يُتْبَى عليها الفعل ، [وهى إن المجازة] ، وليست من الحروف التى يُتَبَدَأُ بعدها الأسماء لِيُتْبَى عليها الأسماء . فإنما أراد بقوله : إن زيد وإن عمرو ، إن مرث يزيد أو مرث بعمر ^(٣) ، فجزى الكلام على فعل آخر ، وانجر الاسم [بالباء] لأنه لا يَصِلُ [إليه الفعل] إلَّا بالباء ، كما أنه حين نصبه كان مَحْمُولاً على كَانِ أخرى لا على الفعل الأوَّل . وَمَنْ رَأَى الجرَّ فى هذا قال : مرث برجل

(١) ط • تضر الجار •

(٢) لجران العود فى ديوانه المطبوع ٥٢ برواية : « ساساً ليس به أنيس » . لكن فى الخزانة ٤ : ١٩٧ عن ديوانه : « وبلدة ليس بها أنيس » . وانظر ابن عيش ٢ : ٨٠ والمعنى ٣ : ١٠٧ . والبلدة : القلاة . والأنيس : ما يؤنس به من إنسان أو حيوان . وبعده :

• إلا اليعافير وإلا العيس •

والشاهد فيه إضمار « رب » بعد الواو . وجعله سيويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته ، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضمحه .

(٣) ط : « وإن مرث بعمر » .

إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو ، يريد : إِنْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِعَمْرٍو ^(١) .

ولو قلت : عِنْدَنَا أَيُّهُمْ أَفْضَلُ أَوْ عِنْدَنَا رَجُلٌ ، ثُمَّ قُلْتُ : إِنْ زَيْدًا وَإِنْ عَمْرًا ، كَانَ نَصِبُهُ عَلَى كَانَ ، وَإِنْ رَفَعْتَهُ رَفَعْتَهُ عَلَى كَانَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنْ كَانَ عِنْدَنَا زَيْدٌ أَوْ كَانَ عِنْدَنَا عَمْرٌو . وَلَا يَكُونُ رَفَعُهُ عَلَى عِنْدَنَا ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ عِنْدَنَا لَيْسَ بِفَعْلٍ ، وَلَا يَجُوزُ بَعْدُ إِنْ أَنْ تَبْنَى عِنْدَنَا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَلَا الْأَسْمَاءُ تُبْنَى عَلَى عِنْدِهِ ، كَمَا لَمْ يَجْزُ لَكَ أَنْ تُبْنَى بَعْدَ إِنْ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْأَسْمَاءِ .

واعلم أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : غَبَدَ اللَّهُ الْمَقْتُولَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ ^(٢) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فَعْلًا يَصِلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَلِأَنَّكَ لَسْتَ تُشِيرُ لَهُ إِلَى أَحَدٍ .

ومن ذلك قولُ العرب : ١٣٤

« مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَاثِهَا » ^(٣) .

(١) ط : « وَإِنْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِعَمْرٍو » .

(٢) قَالَ السِّيْرَافِيُّ فِي تَعْلِيلِهِ : لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ وَلَا فِي الْحَالِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى : تَوَلَّى عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ ، وَأَجِبْهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَضْمُرُونَ مَا عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ مِنَ الْكَلَامِ أَوْ شَاهِدٌ مِنَ الْحَالِ .

(٣) الْخَزَائِنَةُ ٢ : ٨٤ وَالْعَيْنِيُّ ٢ : ٥١ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٢٢٢ . وَهُوَ مِنَ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَمْ يَعْرِفْ لَهَا قَائِلٌ وَلَا تَعْرِفُ تَمَتُّهُ .

وَهُوَ فِي نَعْتِ إِبْلِ . وَالشَّوْلُ : الَّتِي ارْتَفَعَتْ أَلْبَانُهَا وَجَفَتْ ضَرْوَعُهَا وَأَتَى عَلَيْهَا مِنْ نَتَاجِهَا سَبْعَةُ أَشْهُرٍ وَثَمَانِيَةٌ ، وَاحِدُهَا شَائِلَةٌ . وَقِيلَ شَوْلًا هُنَا مُصْدَرٌ شَالَتْ النَّاَقَةُ بِذَنْبِهَا : رَفَعَتْهُ لِلضَّرَابِ ، فَهِيَ شَائِلٌ ، وَجَمْعُ هَذِهِ شَوْلٌ كَرَاعٍ وَرَكْعٍ . وَحَذَفَ نُونُ « لَدُنْ » لِكُرَّةِ الْاسْتِعْمَالِ . وَالْإِتْلَاءُ : أَنْ تَصِيرَ النَّاَقَةُ مُتْلِيَةً ، أَيْ يَتْلُوهَا وَلَدُهَا بَعْدَ الْوَضْعِ

نَصَبَ لَأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا . وَالشُّوْلَ لَا يَكُونُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَيَجُوزُ فِيهَا الْجُرْ
كَقَوْلِكَ : مِنْ لَدُّ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا ، وَكَقَوْلِكَ : مِنْ لَدُّ الْحَائِطِ إِلَى
مَكَانٍ كَذَا ، فَلَمَّا أَرَادَ الزَّمَانَ حَمَلَ الشُّوْلَ عَلَى شَيْءٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا إِذَا
عَمِلَ فِي الشُّوْلِ ، وَلَمْ يَحْسُنْ إِلَّا ذَا كَمَا لَمْ يَحْسُنْ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَمَلَ
أُضْمِرَتْ مَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا عَامِلًا فِي الْأَسْمَاءِ . فَكَذَلِكَ هَذَا ، كَأَنَّكَ
قُلْتَ : مِنْ لَدُّ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَاقِهَا ^(١) .

وَقَدْ جَرَّهُ قَوْمٌ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ ^(٢) حِينَ جَعَلُوهُ عَلَى
الْحَيْنِ ^(٣) ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ حِينَ كَذَا وَكَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قُوَّةِ الْمَصَادِرِ لِأَنَّهُ
لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا ^(٤) .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ يَظْهَرُ بَعْدَهُ الْفِعْلُ يُحْذَفُ فِيهِ الْفِعْلُ ، وَلَكِنَّكَ
تُضْمِرُ بَعْدَ مَا أُضْمِرَتْ فِيهِ الْعَرَبُ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْمَوَاضِعِ ، وَتُظْهِرُ مَا أَظْهَرُوا ،

(١) قَالَ السَّيْرَافِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : الْمَعْنَى أَنَّ « لَدُّ » إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى مَا يَلْحَقُ مِنْ زَمَانٍ
مُتَّصِلٍ بِهِ أَوْ مَكَانٍ إِذَا اقْتَرَنْتَ بِهِ إِلَى ، كَقَوْلِكَ : جَلَسْتُ مِنْ لَدُّ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ
الْمَغْرَبِ ، فَلَمَّا كَانَ الشُّوْلُ جَمْعَ النَّاقَةِ الشَّائِلِ لَمْ تَصْلَحْ أَنْ تَكُونَ زَمَانًا ، فَأُضْمِرُ مَا يَصْلَحُ
أَنْ يَقْدَرَ زَمَانًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مِنْ لَدُّ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا . وَالْكَوْنُ مَصْدَرٌ ، وَالْمَصَادِرُ تَسْتَعْمَلُ
فِي مَعْنَى الْأُمُورِ ، كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ ، وَخِلَافَةُ الْمُقَدِّمِ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، عَلَى
مَعْنَى أَوْقَاتِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .

قُلْتَ : وَفِي تَقْدِيرِ « أَنْ » بَعْدَ « لَدُّ » بَحْثٌ طَوِيلٌ فِي خِرَازَةِ الْأَدَبِ .

(٢) بَعْدَهُ فِي ط ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ مِنَ الرِّوَاةِ : « أَيْ جَعَلُوا الشُّوْلَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ
كَأَنَّهُ قَالَ : شَالَتْ شَوْلًا ، فَأُضَافُوا لَدُّ إِلَى الشُّوْلِ وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَيْنِ ، كَمَا يَقُولُ لَدُّ مُقَدِّمُ
الْحَاجِّ ، فَتَقَدَّمَ مَصْدَرٌ » .

(٣) بَدَلَهُ فِي ط : « قَدْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَيْنِ » .

(٤) ط : « لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا » .

وتُجَرَى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أُجْرُوا ، فليس كل حرف يَحْذَفُ منه شيء ويُنْبِثُ فيه ، نحو : يَكُ وَيَكُنْ ، ولم أَتَلْ وأَبالِ ، [لم] يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ، ولا يحملهم إذا ^(١) كانوا يُمَيِّتُونَ فيقولون : في مُرٍّ أومُرٌ ، أن يقولوا : في خُذْ أَوْخُذْ ، وفي كُلٍّ أَوْكُلْ .

فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر ^(٢) .

وأما قول الشاعر ^(٣) :

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْتَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ ^(٤)
فهذا على إِمَّا ، وليس إِنْ الجزاء ، كقولك ^(٥) : إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا .

١٣٥

(١) ط : « ولا يحملهم إذ » .

(٢) ط : « ثم فس بعد » . والمراد بالتفسير التعليل .

(٣) هو دريد بن الصمة كما في الخزائن ٤ : ٤٤٤ وكذا نسبه الشنتمري . وهو من

قصيدة يرى بها معاوية أخا الخنساء .

(٤) كلنا ورد في النسخ وكلنا في الكامل ١٦٤ . ونبه البغدادي على أن صوابه

« فاكذبها » والخطاب للمؤنث . وقال : لم يتنبه له من شراح أبيات سيبويه غير ابن السرياني ، وأنشد البيتين قبله كلنا :

أَسْرَكَ أَنْ يَكُونَ الدَّهْرُ وَجْهًا عَلَيْكَ بِسِيَّهٍ يَغْلُو وَيَسْرَى
وَلَا تَرْزُقُ أَهْلًا وَمَالًا يَضْرِكُ هَلَكَةً وَيَطُولُ عَمْرَى

يقول لعاذلته أو امرأته العاذلة : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف

ما أجِدُ من الحزن عليه ، فاكذبي نفسك فلما أن أجزع عليه جزعا فلي العذر في ذلك ، ولما أن أجمل الصبر إجمالا فأمدح بذلك . وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل ، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق .

والشاهد في البيت صرح به سيبويه واضحا

(٥) ط : « وليس على قولك » .

فهذا على «إما» محمول . ألا ترى أنك تُدخِلُ الفاء ، ولو كانت على إن الجزاء ، وقد استقبلت الكلام ، لاحتجت إلى الجواب ^(١) . فليس قوله : فإن جزعاً كقوله : إن حقاً وإن كذباً ، ولكنه على قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا مَنَا بُعْدٌ وَإِذَا مُدَّةٌ ^(٢) ﴾ .

ولو قلت : فإن جزع وإن إجمال صبر ، كان جائزاً ، كأنك قلت : فإذا أمرى جزع وإما إجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : إما ^(٣) جاز ذلك فيها . ولا يجوز طرح « ما » من إما إلا في الشعر . قال الثجرب بن ثولب :
سَقَنَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَبْعَدَمَا ^(٤)
وإما يريد : وإما من خريف . ومن أجاز ذلك في الكلام دَخَلَ عليه

(١) أى لو جملنا إن هاهنا للجزاء لاحتجنا إلى جواب ، لأن جواب «إن» يكون فيما بعدها ، وقد يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف ، كقولك : أكرمك إن جئتني . فإن أدخلت عليها فاء أو ثم ، بطل أن يكون ما قبلها مغنياً ، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة . عن السوراني .
(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) أى لو قلنا على وجه الصحة كاملة ، ولم تقل «إن» بطرح «ما» كما ورد في هذا الشعر .

(٤) الخزانة ٤ : ٤٣٤ والخصائص ٢ : ٤٤١ قال ابن جني : « مذهب صاحب الكتاب أنه أراد : وإما من خريف . وخولف فيه » . يذكر وعلاً نعته بأنه لا ينجو من الخطف . والرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة ذات الرعد . والصيف : المطر الذى يجرى فى الصيف . ويقول أيضاً : إنه لا يعلم ماء الخريف ، فهو فى رى دائم .

والشاهد فيه حذف «إما» قبل «من صيف» ، وحذف «ما» بعد «إن» . أما حذف إما فى أول البيت فضرورة للدلالة إما الثانية عليها لأن إما لا تقع إلا مكررة فى الكلام . وكذلك حذف «ما» بعد «إن» ضرورة أيضاً .

أن يقول : مررتُ برجلٍ إن صالح وإن طالح ، يريد إما . وإن أراد إن الجزاء فهو جائزٌ ، لأنه يُضمَرُ الفعلُ ^(١) ، و « إما » يجرى ^(٢) ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأول ، ألا ترى أنك تقول : قد كان ذلك إما صلاحاً وإما فساداً ، كأنك قلت : قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً . ولو قلت : قد كان ذلك إن صلاحاً وإن فساداً كان النصبُ على كأن أُخرى ، ويجوز الرفعُ على ما ذكرنا .

وما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، قولك : هلاً خيراً من ذلك ، وألاً خيراً من ذلك ، أو غير ذلك . كأنك قلت : ألا تفعل خيراً من ذلك ، أو ألا تفعل غير ذلك ، وهلاً تأتي خيراً من ذلك . وربما عُرِضَتْ هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب ، كمقولك : هلاً أقفل ، وألاً أفعل .

وإن شئت رفعته ، فقد سمعنا رَفَعَ بعضه من العرب ، ومن سَمِعَهُ من العرب . فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب .

ومن ذلك قولك : أو فرقاً خيراً ^(٣) من حب ، أى أو أفرقك فرقاً

(١) بعده في ط : « الذى يصل بحرف » ، يعنى مررت وأشابهه .

(٢) ط : « وأما إما فيجرى » .

(٣) الفرق ، بالتحريك : الخوف . قال السيرافي : هذا كلام تكلم به عند الحجاج رجل قد فعل له فعلاً فاستجاده ، فقال الحجاج : أكل هذا حباً ؟ أى فعلت كل هذا حباً لى ؟ قال الرجل جيباً له : أو فرقاً خيراً من حب ؟ أى أو فعلت هذا فرقاً فهو أنبل لك وأجل ١٩

وقد ضبطت واو « أو » في طبعة بولاق فقط بإسكان الواو في هذا الموضع ومايلوه ، والوجه فتحها كما في طبعة باريس ، فإنها همزة الاستفهام تلتها واو العطف على محذوف . أو هو من باب تقديم الاستفهام على واو العطف ، كما قيل في نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ .

خَيْرًا مِنْ حُبٍّ . وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى الْفِعْلِ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فِعْلِهِ فَأَجَابَهُ عَلَى الْفِعْلِ
الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ . وَلَوْ رَفَعَ جاز ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ أُمِرَى فَرَّقَ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ .

وَإِنَّمَا انْتَصَبَ هَذَا النَحْوُ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ الرَّجُلُ فِي فِعْلٍ فَيُرِيدُ أَنْ يَنْقُلَهُ
أَوْ يَنْتَقِلَ [هُوَ] إِلَى فِعْلٍ آخَرَ . فَمَنْ نَمَّ نَصَبَ أَوْ فَرَقًا ؛ لِأَنَّهُ أَجَابَ عَلَى
أَفْرَقَكَ ^(١) وَتَرَكَ الْحُبَّ .

وَمِمَّا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ قَوْلُكَ : أَلَا طَعَامٌ
وَلَوْ تَمَّرًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَوْ كَانَ تَمَّرًا ، وَأَتَيْتَنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا . وَإِنْ شِئْتَ
قُلْتَ : أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَّرًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَوْ يَكُونُ عِنْدَنَا تَمَّرًا ، وَلَوْ سَقَطَ إِلَيْنَا
تَمَرًا .

وَأَحْسَنُ مَا يُضَمَّرُ مِنْهُ ^(٢) أَحْسَنُهُ فِي الْإِظْهَارِ . وَلَوْ قُلْتَ : وَلَوْ حِمَارًا ،
فَجَرَرْتَ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي إِنْ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ بِدَرْهَمٍ : فَهَلَّا
دِينَارٌ . وَهُوَ ^(٣) بِمَنْزِلَةِ إِنْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُتَنَّى عَلَيْهَا الْأَفْعَالُ . [وَالرَّفْعُ قَبِيحٌ فِي :
فَهَلَّا دِينَارًا ، وَفِي : وَلَوْ حِمَارًا ؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَحْمِلْهُ عَلَى إِضْمَارٍ يَكُونُ فِعْلُ
الْمُخَاطَبِ أَوَّلَى بِهِ . وَالرَّفْعُ فِي هَذَا وَفِي : وَلَوْ حِمَارًا ، بَعِيدٌ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : وَلَوْ يَكُونُ
مِمَّا يَأْتِينِي بِهِ حِمَارًا .

وَلَوْ بِمَنْزِلَةِ إِنْ ، لَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ ؛ فَإِنْ سَقَطَ بَعْدَهَا اسْمٌ فَفِيهِ
فِعْلٌ مُضَمَّرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُتَنَّى عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ . فَلَوْ قُلْتَ : أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا ،

(١) ط : « أفرق » . وفي اللسان : « وتقول فرقت منك ولا تقل فرقتك » ، لكن
استعمال سيبويه لهذا التمدى هنا وفيما قبله دليل على جوازه .

(٢) ط : « تضر فيه » .

(٣) هذا ما في ط . يعني « هلّا » بمَنْزِلَةِ إِنْ . وفي الأصل : « ولو » .

لم يحسن إلا النصب ، لأن باردًا صفة ^(١) . ولو قلت : اثنتى يبارد كان فيهما ،
[ولو قلت : اثنتى بتمير كان حسنًا] ، ألا ترى كيف قبح أن يصنع ^(٢) الصفة
موضع الاسم .

ومن ذلك قول العرب : اذقع الشر ولو أصبعا ، كأنه قال : ولو دفعته
إصبعا ، ولو كان إصبعا . ولا يحسن أن تحمله على ما يرفع ، [لأنك إن لم تحمله
على إضمار يكون ففعل مخاطب المذكور أولى وأقرب ، فالرفع في هذا وفي اثنتى
هداية ولو حار ، بعيد ، كأنه يقول : ولو يكون مما تأتيني به حار ، ولو يكون
مما تدفع به إصبعا] .

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، أن ترى الرجل قد قديم
من سفر فتقول : خير مقدم . أو يقول الرجل : رأيت فيما يرى النائم كذا
وكذا ، فتقول : خيرا وما سر ، وخيرا لنا وشرا لعدونا ^(٣) . وإن شئت قلت :
خير مقدم ، وخير لنا وشرا لعدونا .

أما النصب فكأنه بناه على [قوله] : قديم ، [فقال : قديم] خير
مقدم ، [وإن لم يسمع منه هذا اللفظ ، فإن قديمه ورؤيته إياه بمنزلة قوله :
قديم . وكذلك إن قيل : قديم فلان ، وكذلك إذا قال : رأيت فيما يرى النائم
كذا وكذا ، فتقول : خيرا لنا وشرا لعدونا . فإذا نصب فعل الفعل] .

وأما الرفع فعل أنه مبتدأ أو مبنى على مبتدأ ^(٤) ولم يرد أن يحمله

١٣٧

(١) أى بمنزلة قولك ولو ماء باردًا .

(٢) ط : « تضع » .

(٣) ط : « خيرا لنا وشرا لعدونا وخيرا وماسر » .

(٤) ط : « فعل أنه جعل ذلك أمرا ثابتا » .

على الفعل ، ولكنه قال (١) : هذا خيرٌ مُقَدَّم ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌ لعدونا ، وهذا خيرٌ وما سُر . ومن ثمَّ قالوا : مصاحَبٌ مُعَانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مصاحَبٌ ، وأنت مبرور .

فإذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذى فى نفسك ما أظهرتَ ، وإذا نصبتَ فالذى فى نفسك غيرُ ما أظهرتَ (٢) ، وهو الفعل ، والذى أظهرتَ الاسمُ (٣) . وأما قولهم : راشداً مهدياً ، فإنهم أضمرُوا اذْهَبْ راشداً مهدياً . وإن شئتَ رفعتَ كما رفعتَ مصاحَبٌ مُعَانٌ ، ولكنه كثرَ النصبُ فى كلامهم ، لأنَّ راشداً مهدياً بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظِ بالفعل ، كأنه لَفَظَ بِرَشِيدَةٍ وَهْدِيَةٍ . وسترى بيان ذلك إن شاء الله . ومثله : هنيئاً مَرِيئاً .

وإن شئتَ نصبتَ فقلت : مبروراً مأجوراً ، ومصاحباً مُعَاناً . حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما ، كأنه قال : رجعتُ مبروراً ، وأذهبَ مصاحباً .

وما يَنْتَصِبُ أيضاً على إضمارِ الفعلِ المستعملِ إظهاره ، قول العرب : حَدَّثَ فُلَانٌ بَكْذَا وَكَذَا ، فَقَوْلٌ : صَادِقًا [والله] . أو أَنَشَدَكَ شِعْرًا (٤) فَقَوْلٌ : صَادِقًا وَاللَّهِ ، أَيْ قَالَهُ صَادِقًا . لِأَنَّكَ إِذَا أَنَشَدَكَ فَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ كَذَا .

(١) بدل هذه الكلمة فى ط : « وجعله مبتدأ أو مبنياً على مبتدأ » .

(٢) السيواسى : « يعنى أنك إذا رفعتَ فالذى أضمرتَ مبتدأ ، والذى ظهر هو خبره ، والمبتدأ هو الخبر . وإذا نصبتَ فالذى أضمرتَ فعل ، والفعل غير الاسم ؛ لأنَّ تقدير مصاحباً مُعَاناً : اذهب مصاحباً مُعَاناً » .

(٣) ط : « والذى أظهرته الاسم » .

(٤) هنا ماقى ط . وفى الأصل : « تقول أَنَشَدَكَ شِعْرًا » .

ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول :
« متعرضاً لعنن لم يعنه ^(١) » ، أى دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنن لم يعنه . وترك
ذكر الفعل لما يورى من الحال .

ومثله : [« يبيع المَلطى لا عهد ولا عقد ^(٢) » ، وذلك إن كنت في حال
مساومة وحال بيع ، فتدعُ أبايعك استغناء لما فيه من الحال . ومثله] :
« مواعيد عرقوب أخاه يثرب ^(٣) » .

كأنه قال : وأعدتني مواعيد عرقوب أخاه ، ولكنه ترك « وأعدتني »
استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف ، واكتفاء بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل
ذلك .

(١) العنن : الأمر . وكذا النص عند الميداني ٢ : ٣٢٠ . وفي اللسان : « وفي
المثل : مُعرض لعنن لم يعنه » . قال الميداني : « يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه » .
(٢) المَلطى : البيع بغير رجوع . والمعروف في روايته : « لا عهدة » كما في اللسان
(ملس ، ملط ، عهد) وأمثال الميداني ٢ : ٢٨٣ . والمهدة : التبعة في العيب . ويروى
أيضاً « المَلسى » بمعنى المَلطى .

(٣) ابن يعيش ١ : ١١٣ والخزانة عرضاً في ١ : ٢٧ ومعجم البلدان (يهرب)
وأمثال الميداني ٢ : ٣١١ واللسان (ثرب) ونسب فيها جميعاً إلى الأشجعي ، وهو ابن
عبيد الأشجعي كما في الخزانة . وقد نص البغدادي وياقوت على أنهم أجمعوا على روايته :
« يثرب » بالناء المثناة وفتح الراء ، وهو موضع قريب من اليمامة . وصدّره :

« وعدت وكان الخلف منك سجية » .

وعرقوب هذا رجل من الممالقي يضرب به المثل في خلف الوعد ، وله قصة
مشهورة . وقد وردت الرواية هنا « يثرب » ، وهو اسم للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة
والتسليم .

ومن العرب من يقول : مُتَعَرِّضٌ ، ومنهم من يقول : صادقٌ والله . وكلٌّ عربى .

ومثله : « غَضِبَ الخيل على اللُجْم » ، كأنه قال : غَضِبْتُ ، أو رآه غَضِبَانٌ فقال : غَضِبَ الخيل ، فكأنه بمنزلة قوله : غَضِبْتُ غضبَ الخيل على اللُجْم . ومن العرب من يرفع فيقول : غَضِبَ الخيل على اللُجْم ، فرفعه كما رفع بعضهم : « الظُّبَاءُ عَلَى الْبَقَرِ ^(١) » .

ومثله أَنْ تسمعَ الرجلَ ذكرَ رجلا فتقول : أَهْلَ ذاكَ وأهله ، أى ذكرتَ أهله ، لأنك فى ذكره ، تحمله ^(٢) على المعنى . وإن شاء رَفَعَ على هو . ونصبه وتفسيره تفسيرٌ خَيْرٌ مَقْدَمٌ .

هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المخروك إظهاره استغناء عنه
وسأمله لك مظهرًا لتعلم ما أرادوا ، إن شاء الله تعالى .

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير

وذلك قولك إذا كنتَ تحذُرُ : إِيَّاكَ . كإِنَّكَ قلتَ : إِيَّاكَ نَحْ ، وإِيَّاكَ باعِدْ ، وإِيَّاكَ اتَّقِ ، وما أشبه ذا . ومن ذلك [أَنْ تقول] : نفسك يا فلان ، أى اتَّقِ نفسك ، إلاَّ أَنْ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت ، ولكن ذكرته لأمثل لك مالا يُظهر إضماره .

ومن ذلك أيضًا قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّائِى وَالشَّرَّ ، كأنه قال :

(١) انظر ما سبق فى ص ٢٥٦ .

(٢) ط : « فحمله » .

إِيَّاكَ فَاتَّقِينِ وَالْأَسَدَ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّائِي لِاتَّقِينَ وَالشَّرَّ . فَإِيَّاكَ مُتَّقِيً ، وَالْأَسَدَ
وَالشَّرَّ مُتَّقِيَانِ ، [فكلاهما مفعول ومفعول معه ^(١)] .

ومثله : إِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الرَّتَبَ . ومثله : إِيَّاكَ ، إِيَّاهُ ، وَإِيَّائِي ،
وإِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّاكَ بَاعِذْ ، وَإِيَّاهُ ، أَوْ نَحْ .

وزعم أن بعضهم يقال له : إِيَّاكَ ، فيقول : إِيَّائِي ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّائِي
أُخْفِظُ وَأُحْذِرُ .

وحذفوا الفعل من إِيَّاكَ لكثرة استعمالهم إِيَّاهُ في الكلام ، فصار بدلاً من
الفعل ، وحذفوا كحذفهم : « حَيْثُذُ الْآنَ » ^(٢) ، فكأَنَّهُ قَالَ : احْذِرِ
الْأَسَدَ ^(٣) ، ولكن لابد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر .

ومن ذلك : رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : نَحْلُ أَوْ دَغُ رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ ^(٤) ،
فَالرَّأْسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، فانتصباً جمعاً .

ومن ذلك قولهم : شَأْنُكَ وَالْحَيِّجُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : عَلَيْكَ شَأْنُكَ مَعَ الْحَيِّجِ .
ومن ذلك : أَمْرًا وَنَفْسَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دَعِ أَمْرًا مَعَ نَفْسِهِ ، فصاربت الواو في معنى
مَعَ كما صارت في معنى مَعَ في قولهم : مَا صَنَعْتَ وَأَخَاكَ . وإن شئت

(١) في الأصل : « مَعَهُ » .

(٢) السمراني : قولهم حَيْثُذُ الْآنَ ، كلام جرى للعرب محذوفاً من حيثُذُ ومن
الآن . ومعنى ذلك أن ذاكرةً ذَكَرَ شيئاً فيما مضى يستدعي مثله في الحال ، فقال له
المخاطب : حَيْثُذُ ، الْآنَ . معناه كان هذا الذي ذكرت حَيْثُذُ في الوقت الذي ذكرت ،
واسمع الآن غير ذلك ، أو نحوه من التقدير . ولا يستعملون الفعل الذي حذف ، وكذلك
لا يستعملون الفعل الناصب لإِيَّاكَ .

(٣) أى في قولهم : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

(٤) ط : « مَعَ الْحَائِطِ » .

لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربيٌ جيّد ، كأنه قال : عليك رأسك وعليك الحائط ، وكأنه قال : دَعَ امرأ ودع نفسه ؛ فليس يَنْقُضُ هذا ما أردت في معنى مَعَ من الحديث .

ومثل ذلك : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » ، كأنه قال : باذِرْ أَهْلَكَ قبل الليل ، [وإِنَّمَا المعنى أن يحذره أن يُدْرِكَه اللَّيْلُ . وَاللَّيْلُ مُحذَرٌ منه ، كما كان الأسدُّ محتفظاً منه .

ومن ذلك [قولهم : « مازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ » ، كما تقول : رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ وهو يحذره ^(١) ، كأنه قال : اتَّقِ رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ .

وإِنَّمَا حذفوا الفِعْلَ في هذه الأشياءِ حينَ تَنَوَّأَ ^(٢) لكثرتها في كلامهم ، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعولُ الأوَّلُ بدلاً من اللفظِ بالفعل ، حين صار عندهم مثل : إِيَّاكَ ، ولم يكن مثل : إِيَّاكَ ١٣٩ لو أفردته ، لأنه لم يَكْثُرْ في كلامهم كَثْرَةُ إِيَّاكَ ، فشَبَّهَتْ بِإِيَّاكَ حيث طال الكلامُ وكان كثيراً في الكلام .

فلو قلت : نفْسَكَ ، أو رَأْسَكَ ، أو الجِدَارَ ، كان إظهارُ الفعلِ جائزاً نحو قولك : اتَّقِ رَأْسَكَ ، واحفظْ نفْسَكَ ، واتَّقِ الجِدَارَ . فلَمَّا ثَبِتَ صار بمنزلة إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ بدلاً من اللفظِ بالفعل ، كما كانت المصادرُ كذلك ، نحو : الحَذَرُ الحَذَرُ .

وبما جُعِلَ بدلاً من اللفظِ بالفعل قولهم : الحَذَرُ الحَذَرُ ، والثَّجَاءُ الثَّجَاءُ ، وضَرْبًا ضَرْبًا ، فَإِنَّمَا انْتَصَبَ [هذا] على الزَّمِ الحَذَرُ ، وعليك النِّجَاءُ ،

(١) ط : « يحلوه »

(٢) يعني ذكروا بعدها شيئاً ثانياً .

ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة أفعَل . ودخول الزم وعليك على أفعَل مُحال .

ومن ثم قالوا ؛ وهو لعمرو بن مغديكرب^(١) :

أريدُ جِباءَه ويُريدُ قَتْلِي عَذِيرِكَ من عَليِّكَ من مُرادٍ^(٢)

وقال الكُميت :

نعاٍ جُذامًا غيرَ موتٍ ولا قَتْلٍ ولكن فراقًا للُدُعائم والأَصْل^(٣)

(١) ط : ١ ومن ثم قال عمرو بن مغديكرب .

(٢) الكامل ٥٥٠ والعقد ١ : ١٢١ و ٢ : ١٥٢ والأغاني ١٤ : ٣٢ . يقوله الأبي المرادي ، كما في الأغاني . وهو الوجه لأن قبله في القصيدة : تمنائي ليلقائي ألى وددت وأبنا منى ودادي

أو لقيس بن مكشوح المرادي كما في الكامل والشتمرى . والجِباء : ما يحب به الرجل صاحبه ويكرمه به ، والجِباء أيضاً : النصرة والاختصاص بالتكريم . عذيرك ، أى هات عذرك ، ومذهب سبويه أن العذير مصدر ، وهو الوجه ؛ لأن المصدر يطرد وضعه موضع الفعل . وجعل غيره العذير بمعنى العاذر . ويروى : « أريد حياته » كما نص الشتمرى .

والشاهد . نصب « عذيرك » على تقدير فعل ووضعه موضعه . فهو مصدر نائب عن فعله .

(٣) ابن عيش ٤ : ٥١ والإنصاف ٣٠٩ واللسان (نعا) . ينكر على جذام انتسابها إلى عدى بن عمرو بن سبأ ، ومؤاخذتها للخم بن عدى بن عمرو . والكُميت من أسد بن خزيمه ، وكان متحصباً لمضر هجاءً لليمن . وأصل جذام من أسد بن خزيمه لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم ، فقال الكُميت : انع جذاماً غير ميتين ولا مقتولين ، ولكن مفارقين لأصلهم ودعائهم من مضر ، ومتنسبين إلى غيرهم من اليمن .

والشاهد فيه « نعا » ووضعها موضع الفعل ، ومعناه : انع جذاماً .

وقال ذو الإصْبَعِ [العَلَوَانِي] :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدَوَا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ (١)

فلم يميز إظهارُ الفعلِ وَقِيحَ ، كما كان ذلك مُحالاً (٢) .

١٤٠

هذا باب ما يكونُ مَعطوفاً في هذا الباب على الفاعلِ المضْمَرِ

في النيةِ ويكونُ معطوفاً على المفعولِ ، وما يكونُ صفةً

المرفوعِ المضْمَرِ في النيةِ ويكونُ على المفعولِ

وذلك قولك : إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وإِيَّاكَ نَفْسُكَ أَنْ تَفْعَلَ . فَإِنْ عَمِيَتِ الْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ فِي النِّيَّةِ قُلْتَ : إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِيَّاكَ نَحْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَحَمَلْتَهُ عَلَى الْإِسْمِ الْمُضْمَرِ فِي نَحْ . فَإِنْ قُلْتَ : إِيَّاكَ نَفْسُكَ تَرِيدُ الْإِسْمَ الْمُضْمَرُ الْفَاعِلُ فَهُوَ قِيحٌ ، وَهُوَ عَلَى قُبْحِهِ رَفَعَ ، [وَ] يَدُلُّكَ عَلَى قُبْحِهِ أَلَّاكَ لَوْ قُلْتَ : أَذْهَبَ نَفْسُكَ ، كَانَ قَبِيحًا حَتَّى تَقُولَ : أَنْتَ نَفْسُكَ . فَمَنْ تَمَّ

(١) العيني ٤ : ٣٦٤ والخزانة ٢ : ٤٠٨ عرضا واللسان (حيا) والحيوان ٤ : ٢٣٣ من أبيات في الأصمعيات ٧٢ . وقد سبقت قطعة من البيت في ص ٢٤٦ . ذكر تفرق عدوان بن عمرو بن سعد بن قيس عيلان ، وتشتبهم في البلاد مع كزيمهم وعزيمهم ، وبعد أن كانوا يُخشون ويُهابون كما يُحذر الحية المنكرة . يقال فلان حية الوادي ، إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته .

والشاهد فيه كالشاهد في بيت عمرو بن معديكرب السابق .

(٢) بعله في الأصل : « يريد إدخال الزم عليك على الفعل ، أنه محال » .

كان نصيباً (١) ، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز ، تقول : رأيْتُكَ نفسَكَ ولا تقول : انطلقْتَ نفسَكَ . وإذا عطفْتَ قلت : إِيَّاكَ وزَيْدًا والأسَدَ ، وكذلك : رأسَكَ ورِجْلَيْكَ والضَرْبَ . وإنما أمرته أن يَتَّقِيَهُمَا جميعاً والضَرْبَ .

وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لأنك لو قلت : اذْهَبْ وزَيْدٌ كان قبيحاً ، حتى تقول : اذْهَبْ أنت وزَيْدٌ . فإن قلت : إِيَّاكَ أنت وزَيْدٌ فأنت بالخيار ، إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على المرفوع المضمر ، لأنك لو قلت : رأيْتُكَ قلتَ ذاك أنت وزَيْدٌ جاز ، فإن قلت : رأيْتُكَ قلتَ وزَيْدًا فالنصب أحسن ، لأنَّ المنصوب يُعْطَفُ على المنصوب المضمر ، ولا يُعْطَفُ على المرفوع المضمر إلا في الشعر ، وذلك قبيح .

أنشدنا يونس الجهمي :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ أَنْ تُقَرَّبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (٢)

(١) ط : « كان النصب أحسن » . السيوطي : إنما لم يحسن في المرفوع إلا بتقديمه توكيد قبل النفس ، لأنَّ المرفوع يكون في النية بغير علامة ، والمنصوب لا يكون إلا بعلامة . وقد يقع في المرفوع اللبس في بعض الأحوال ، كما إذا قلت : هند خرجت نفسها ، وجعلت النفس توكيداً للضمير في « خرجت » فإنه يتوهم أن الفعل للنفس . فإذا قلت : خرجت هي نفسها علم أنها توكيد . والعطف بهذه المنزلة .

(٢) قصيدة البيت في ديوانه ١٢٧ والنفاض ٧٩٨ وليس من بينها هذا البيت . وبهذه فيها وفي الأغاني ١٩ : ٢١ ، ٥٢ والخصائص ٢ : ٤٣٤ :

نفاك الآخر ابن عبد العزيز وحققك تنقَى من المسجد

ويعنى بهد المسيح الأخطل . يخاطب التزددق لميله مع الأخطل .
والشاهد فيه عطف « عبد المسيح » على « إِيَّاكَ » .

أُنشَدناه منصوباً ، [وزعم أن العرب كنّا تُنْشِده] :

واعلم أنّه لا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَهْدًا ، كما أنّه لا يجوز أن تقول : رَأْسُكَ
الْجِدَارَ ، حتّى تقول : من الجِدَارِ أَوْ الْجِدَارِ . وكذلك أَنْ تَفْعَلَ ، إذا أُرِدَتْ إِيَّاكَ ١٤١
وَالْفِعْلَ . فإذا قلت : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، تريد إِيَّاكَ أُعْطِ مَخَافَةً أَنْ تَفْعَلَ ، أو من
أَجْلِ أَنْ تَفْعَلَ جاز ، لأنّك لا تريد أن تُضْمَهُ إلى الاسم الأول ، كأنك قلت :
إِيَّاكَ نَحْ لِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا .

ولو قلت : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، تريد من الأسد ، لم يجر كما جاز في أَنْ ، إلّا
أنّهم زعموا أنّ ابنَ أُمَيٍّ إِسْحَاقَ أَجَازَ هَذَا الْبَيْتَ [في شعر] :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْيَمْرَأَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ ^(١)

كأنّه قال : إِيَّاكَ ، ثم أَضْمَرَ بعد إِيَّاكَ فعلاً آخرَ ، فقال : اتَّقِ الْيَمْرَأَ .
وقال الخليل : لو أنّ رجلاً قال : إِيَّاكَ نَفْسِيكَ لم أُعْطَهُ ، لأنّ هذه الكاف
مجرورة .

وحدّثني من لا أُنْهِمُ عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجلُ
السَّيِّئَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَّ ^(٢) .

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، يقول لابنه القاسم ، كما في الخزانة
١ : ٤٦٥ . وأورده المعنى ٤ : ١١٣ ، ٣٠٨ ولم ينسبه ، وكذا ابن عيش ٢ : ٢٥ .
المراء ؛ المجادلة ، والمخالفة في الكلام والملازمة فيه .

والشاهد فيه نصب « المراء » بعد « إِيَّاكَ » مع حذف حرف العطف ضرورة ، لكن
قال المازني : « لما كرر إِيَّاكَ مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو » .
(٢) انظر بحثاً في هذه الكلمة في اللسان (أياً ٣٢٤) والأصحونى ٣ : ١٩٢ وقال
الصبيان : « ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية ، جمع سوعة » . والشوَاب : جمع
شابهة .

هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل

وذلك قولك : « هذا ولا زَعَمَاتِكَ » . أى : ولا أَتَوْهُمْ زَعَمَاتِكَ . ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرُّمَّة ، وذَكَرَ الدِّيارَ والمَنَازِلَ :

دِيَارَ مَيَّةٍ إِذْ مَيَّ مُسَاعِفَةٌ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ ^(١)

كأنه قال : أَذْكَرُ دِيَارَ مَيَّةٍ . ولكنه لا يَذْكَرُ أَذْكَرُ لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إِيَّاه ، ولَمَّا كان فيه من ذكر الدِّيار قبل ذلك ، ولم ^(٢) يَذْكَرُ : وَلَا أَتَوْهُمْ زَعَمَاتِكَ لكثرة استعمالهم إِيَّاه ، ولا استدلاله مما يَرَى من حاله . ١٤٢
أَنَّهُ يَنْتَهِاهُ عَنْ رَعْمِهِ .

ومن ذلك قول العرب : « كِلَيْهِمَا وَثَرًا ^(٣) » ، فهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ

(١) ديوان ذى الرمة ٣ والخزانة ١ : ٣٧٨ والكامل ٤٥٢ . مساعفة : مواتية . ويروى : « تساعفنا » ورغم مية فقال « مى » في غير النداء ضرورة . وقيل كانت تسمى ميا ومية .

والشاهد فيه نصب : « ديار » بفعل مقدر تقديره : أَذْكَرُ دِيَارَ مَيَّةٍ وَأَعْنِيهَا ، ولا يذكر هنا الفعل لكثرة في كلامهم .

(٢) بين هذه الكلمة وتاليها في ط : « يستعمل إظهاره :

لقد خَطَّ رومى ولا زَعَمَاتِيه لَمَيَّةٍ خَطًّا لم تَبَيَّنْ مَفَاصِلُهُ

أَضْمَرُ : ولا أَرْعَمُ زَعَمَاتِهِ ولا أَتَوْهُمْ . هذا في قولك ولا زَعَمَاتِكَ ولم . وهذا الكلام ساقط من الأصل ومن السيرافي والشتتري ، ولا يبدو أن يكون مقحما على الكتاب .

وهذا البيت لذى الرمة في ديوانه ٤٧٦ . وبهذا نسبه ابن عيش ٢ : ٢٧ . وروايته فيها : « لحنه خطا » .

(٣) أمثال الميداني ٢ : ١٥١ حيث ذكر قصة المثل .

في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل إما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه يقول : أعطني كِلَيْهِمَا ونمراً .

ومن ذلك قولهم : « كل شيء ولا هذا » و « كل شيء ولا شتيمة حر » ، أى ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكوة استعمالهم إياه ، فأجرى مجرى : ولا زعمائك . ومن العرب من يقول : « كلاهما ونمراً » ، كأنه قال : كلاهما لى ثابتان وزدنى نمرا . و « كل شيء ولا شتيمة حر » . كأنه قال : كل شيء أتم ولا شتيمة حر ، وترك ذكر الفعل بعد لا ، لما ذكرت لك ، ولأنه يستدل بقوله : كل شيء ، أنه ينهيه .

ومن العرب من يرفع الديار ، كأنه يقول : تلك ديار فلانة ^(١) .

وقال الشاعر ^(٢) :

اعتاد قلبك من سئلتي عوائده . وهاج أهوايك المكنونة الطلل ^(٣)
رتع قواء أذاع المصبرات به . وكل خيران سار مائه خضيل ^(٤)

(١) ط : « كأنه قال : تلك ديار مية » .

(٢) هو عمر بن أبى ربيعة ، كما في شرح شواهد المغنى للبغدادي في الشاهد ٨٣٤ . وانظر حواشي الخصائص ١ : ٢٩٦ و ٣ : ٢٢٦ ، وليس في ديوانه . والبيتان في شواهد المغنى للسيوطي ٣١٢ بدون نسبة .

(٣) عوائده : ما يعتاده من ذكريات . والمكنونة : الخفية المستورة .

(٤) الربيع : المنزل . والقواء : القفر . أذاع المصبرات به : أذهبه وطمس معالمه ، كما في اللسان (ذبح) عند إنشاد صدر هذا البيت . والمصبرات : السحاب ذوات المطر . والخيران عنى به سحاباً تردد بمطره عليه ولازمه ، فهو كالخيران . والسارى : الذى يسير ليلاً . والخضيل : الرطب ، عنى غزارة الماء .

وشاهده رفع « ربيع » على تقدير مبتدأ قبله . قال السرياق : ويجوز أن يكون « ربيع قواء » بدلاً من الطلل ، كأنه قال : وهاج أهوايك ربيع قواء .

كَأَنَّهُ قَالَ : وَذَاكَ رَيْعٌ ، أَوْ هُوَ رَيْعٌ ، [رَفَعَهُ عَلَى ذَا وَمَا أَشْبَهَهُ ، سَمِعْنَاهُ
مِمَّنْ يَرْوِيهِ عَنِ الْعَرَبِ] .

ومثله [لعمر بن أبي ربيعة] :

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسَمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا

كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّبَقِلِ الْخِلَلَا ^(١)

دَارَ لَمْرُوءَةٍ إِذْ أَهْلَسَى وَأَهْلَهُمْ

بِالْكَانِسِيَّةِ تَرْغَى اللَّهُوَ وَالغَزَلَا ^(٢)

فَإِذَا رَفَعْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ ، وَإِذَا نَصَبْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ
غَيْرُ مَا أَظْهَرْتَ ^(٣) .

وَمَا يَتَنَصَّبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ : ﴿ أَتَتْهُوَ خَيْرًا
لَكُمْ ^(٤) ﴾ ، وَ « وَرَأَيْكَ أَوْسَعَ لَكَ » ، وَحَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ ، إِذَا كُنْتَ تَأْمُرُ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
[الشَّاعِرِ ، وَهُوَ] ابْنُ أَبِي رِبْعَةَ :

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٨٩ ولم ينسبه الشنتمري . وأنشد البيت الثاني في
اللسان (كنس) بدون نسبة . شبه رسوم الدار في اختلافها أو حسنها في عينه بخلل جفون
السيوف التي صنعها الصبقل . والخلل : جمع خلة بالكسر ، وهي بطانة يمشي بها تنقش
بالذهب . والصبقل : شحاذ السيوف وجللها .

(٢) مروة : اسم صاحبتها . والكانسية : موضع . ترعى اللهو والغزل : تلتزمهما
وتحافظ عليهما .

وهو موضع الشاهد . قال السيوطي : كأنه قال : تلك دار لمروءة . وهو يقوى
التفسير في ربيع قواء ، لأنه يحتمل البذل .

(٣) انظر مثال هذه العبارة وتفسيرها في ص ٢٧١ م ٤ - ٥ .

(٤) الآية ١٧١ من سورة النساء .

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتْنِي مَالِكٌ أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا (١)

وَأَمَّا نَصَبْتُ خَيْرًا لَكَ وَأَوْسَعَ لَكَ ، لَأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ : « إِنَّهُ » فَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ فِي آخَرَ .

وقال الخليل : كَأَنَّكَ تَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنَّهُ وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ ، فَنَصَبْتَهُ لَأَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَهُ : إِنَّهُ ، أَنَّكَ تَحْمِلُهُ عَلَى أَمْرٍ آخَرَ ، فَلِذَلِكَ انْتَصَبَ ، وَحَلَفُوا الْفِعْلَ لِكُنُوفِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ ، وَلَعَلَّمِ الْمُخَاطَبُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ حِينَ قَالَ لَهُ : إِنَّهُ ، فَصَارَ بَدَلًا مِنْ

(١) ديوان عمر ٣٤١ برواية :

وَوَاعِدِيهِ سَدَرْتُ مَالِكٌ أَوْ ذَا الَّذِي بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

والخزانة ١ : ٢٨٠ وابن الشجرى ١ : ٣٤٤ . يحكى عمر أن صاحبه قالت لأمتها : واعد به الليلة أن يقصد السرحين أو الرق التي بينهما . ثم لما علم أن ذلك مزعج لها حين تأتى أحدهما قال : ليلتمس أسهل الأمرين . وروى هذا البيت وما بعده في الأغاني ٨ : ١٤٤ هكذا :

سَكَنِي عِيْدِيهِ سَرَحَتْنِي مَالِكٌ أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

إِنْ جَاءَ فَلْيَأْتِ عَلَى بَغْلَةٍ إِلَى أَعَافِ الْمَهْرِ أَنْ يَصْهَلَا

والمواعدة : مفاعلة من الوعد . وسرحتى مالك منصوب على الظرفية ، أى مكان سرحتى مالك ، وهما شجرتان للمالك لا اسم مكان . والسرحة : واحدة السرح ، وهو كل شجر عظيم لا شوك له . والرُّبَا : جمع روبة بتثنية الرء ، وهو المكان المرتفع . والشاهد فيه نصب « أسهل » بإضمار فعل دل عليه ما قبله تقديره : لِيَأْتِ أسهل الأمرين عليه .

قوله : **إِنَّهُ خَيْرًا [لك]** ، **وَأَدْخُلْ فِيهَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ** ^(١) .

ونظير ذلك في الكلام قوله : **إِنَّهُ يَافِلَانُ أَمْرًا قَاصِدًا** . **فَإِنَّمَا قُلْتَ** ^(٢) :
إِنَّهُ وَأَبْ أَمْرًا قَاصِدًا ، **إِلَّا أَنْ هَذَا يَجُوزُ لَكَ فِيهِ إِظْهَارُ الْفِعْلِ** ، **فَإِنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ**
ذَا لَمْ تَكُنْ لَكَ الْأَوَّلُ بِهِ ، **لَأنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ** ،
فَحُذِفَ كَحَذْفِهِمْ : **مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا** .

ومثل ذلك قول القطامي :

فَكَرَّثُ تَبْتِغِيهِ فَوَافَقْتُهُ عَلَى دَمِيهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا ^(٣)

(١) قال السيرافي ما ملخصه : للنحويين في توجيه النصب في هذه الأمثلة ثلاثة أقوال : قولاً سيبويه والخليل اللذان ذكرهما . وقال الكسائي : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم . وأنكره الفراء وقال قولاً قريباً منه فقال في قوله تعالى : ﴿ فَاَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ : إن خيراً متصل بالأمر ، واستدل على ذلك بأننا نقول : اتق الله هو خير لك ، فإذا حذفنا « هو » وصل الفعل إليه فتصبه .

والملاحظ أن قول سيبويه وقول الخليل متقاربان .

(٢) ط : « إِنَّمَا أَرَدْتُ » .

(٣) الخصائص ٢ : ٤٢٦ وديوان القطامي ٤٥ . وروايته في الديوان ، وهي الرواية التي ذكرها أبو زيد في النوادر ٢٠٤ وقال : إنها التي لا اختلاف بين الرواة فيها :

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَرْصَعِ السَّبَاعَا

قال الشنتمري : **وغيروا يرويه** :

فَكَرَّتْ ذَاتُ يَوْمٍ تَبْتِغِيهِ فَأَلْفَتْ فَوْقَ مَصْرَعِ السَّبَاعَا

وذكر أبو زيد أن الرواية التي رواها سيبويه من تغيير النحاة .

وصف بقره فقدت ولدها فجعلت تطلبه فوافقت السباع عليه وقبله :

عَلَى وَحْشِيٍّ خَلَّجَتْ خُلُوجَ وَكَانَ لَهَا طَلًّا طِفْلٌ فُضَاعَا

كَرَّتْ : رَجَعَتْ . تَبْتِغِيهِ : تَطْلُبُهُ وَتَتَلَمَّسُهُ . وَمَصْرَعُهُ : مَوْضِعُ هَلَاكِهِ . =

ومثله قوله ، [وهو ابن الرقيات] :

لن تَراها ولو تَأَمَّلْتَ إِلَّا ولها في مَفَارِقِ الرَّاسِ طِيًّا^(١)

ولأما نَصَبَ هذا لأنه حين قال وافقته [و.] قال : لن تَراها ، فقد عَلِمَ أَنَّ الطَّيْبَ والسَّبَّاحَ قد دخلا في الرُّؤْيَةِ والمُوافَقَةِ ، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى .

ومثل ذلك قول ابن قَمِيَّةَ :

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أُخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا^(٢)

= والشاهد فيه نصب « السباع » على إضمار « وافقت » لما جرى ذكرها في أول البيت . وقد عطفوا سيبويه في هذا لأن الحمل إنما يكون بعد تمام الكلام ، كقولك وافقت زيدا وعنده عمرو وبشراً ، تريد ووافقت بشراً ، لأن المعنى قد تم عند قوله « وعنده عمرو » . ولو قلت : وافقت زيدا وعنده عمرا لم يجز عند غير سيبويه في شعر ولا غيره ، لنقصان الكلام ، لأن « عنده » لم تتم بمبتدئها . واعتذر لسيبويه بأن الشعر موضع ضرورة ، وإذا جاز الحمل على المعنى مع التمام في الكلام جاز مع النقصان في الشعر ضرورة .

(١) ملحقات ديوان ابن قيس الرقيات ١٧٦ عن سيبويه . وهو في ابن يميح ١ : ١٢٥ والخصائص ٢ : ٤٢٩ بدون نسبة . والمفارق : جمع مفريق ، وهو حيث ينفرق الشعر . والمعنى إلا ورأيت لها طيبا . وهذا هو الشاهد أن تنصب « طيبا » بفعل دل عليه ما قبله .

(٢) ديوان عمرو بن قميئة ٦٢ وابن يميح ١ : ١٢٦ والخزانة ٢ : ٢٤٨ عرضا والخصائص ٢ : ٤٢٧ . وقوله :

قد سألتني بنت عمرو عن الـ لأرض التي تنكر أعلامها
لما رأيت سائيدا استعبرت لله در اليوم من لامها

وقد سبق البيت الأخير في ص ١٧٨ . والشاهد في البيت كما في الذي قبله ، أي تذكرت أخوالها وأعمامها .

لأنَّ الأحوال والأعمام قد دخلوا في التذكُّر .

ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا نَعْنَى الحَمَامُ الْوُرُقُ هَيَّجَنِي ولو تَغَرَّبْتُ عنها أُمُّ عَمَّارٍ ^(١)

قال الخليل رحمه الله : لَمَّا قَالَ هَيَّجَنِي عُرِفَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ثُمَّ تَذَكَّرَ لِتَذَكُّرَةِ
الحَمَامِ وَتَهَيَّجِهِ ، فَالْقَى ذَلِكَ الَّذِي قَدْ عُرِفَ مِنْهُ عَلَى أُمِّ عَمَّارٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
هَيَّجَنِي فَذَكَّرَنِي أُمُّ عَمَّارٍ .

ومثل ذلك أيضًا قول الخليل رحمه الله ، وهو قول أبي عمرو : أَلَا رَجُلٌ ^(٢)
إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ، لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ : أَلَا رَجُلٌ ، فَهُوَ مُتَمَنِّ شَيْئًا يَسْأَلُهُ وَيُرِيدُهُ ،
فَكَأَنَّهُ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، أَوْ وَفَّقْ لِي زَيْدًا أَوْ عَمْرًا .

وإن شاء أَظْهَرَ فِيهِ وَفِي جَمِيعِ هَذَا الَّذِي مُكِّلَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ اكْتَفَى فَلَمْ
يَذْكُرِ الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ مُتَمَنِّ سَائِلٌ شَيْئًا وَطَالِبُهُ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، [وهو عبيد بنى عيس] :

١٤٥

(١) لم ينسب الشنتمرى أيضًا ، وكذا لم ينسب ابن جنى في الخصائص
٢ : ٤٢٤ . وهو للناطقة الذبياني من قصيدة عددا القرشي في جبهة أشعار العرب ٥٢ -
٥٦ من المملقات . والورق : جمع أوراق وورقاء . والورقة : سواد وبياض كدخان
الرمث . تغربت : صرت في دار غربة .

والشاهد فيه نصب « أم عمار » بفعل دل عليه ما قبله ؛ لأن « هيجنى » تدل على
« فذكرنى » .

(٢) هذا ما في ط ، وهو الصواب . وفي الأصل : « رجلا » في هذا الموضع
وتاليه .

قد سألَمَ الحَيَّاتُ منه القَدَمَا الأَفْعَوَانَ والشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا^(١)

• وذاتَ قرْنَيْنِ ضَمُورًا ضَرِيرًا^(٢) •

فإنَّما نصب الأَفْعَوَانَ والشُّجَاعَ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ القَدَمَ ههنا مَسالِمَةٌ كما أنها مَسالِمَةٌ ، فَحَمَلَ الكلامَ على أنَّها مَسالِمَةٌ .

ومثُلُ هذا البيتِ إنشادٌ بعضهم ، لأوس بن حَجَر :

تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيَّةِ رَادِفٌ^(٣)

(١) العنبي ٤ : ٨٠ وشواهد المغنى ٣٢٩ والخصائص ٢ : ٤٣٠ . ونسبه الشنتمري إلى المجاج . والعنبي إلى أبي حيان الفقمعي ، وذكر أنه ينسب إلى مساور العنبي ، وإلى الديري . ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند العنبي . وصف رجلا بمشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات لا تؤثر فيهما . والأفعوان : الذكر من الأفاعي . والشجاع : ضرب منه . والشجعم : الطويل .

(٢) ذات قرنين : ضرب من الحيات لها شبه قرنين . والضُمور : الساكنة المطرقة لا تصير لشدة خبثها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثيا . والضرزم ، كزبرج : المسنة ؛ وذلك أحبب لها وأسرع لسمها .

والشاهد في الرجز نصب « الأفعوان » وما بعده حملا على المعنى ؛ لأنه لم يعلم أن الحيات قد سالت القدمَ علم أيضا أن القدم مسألة للحيات ، فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية . أى سالت القدمَ الأفعوان .

(٣) ديوان أوس بن حجر ٧٣ والخصائص ٢ : ٤٢٥ والآل ٧٠٠ واللسان (وهق) . يصف أتان وحش يقودها العير إلى الوجه الذي يريده ويرجعها نحوه ويلازمها . فرأسه لها بمثابة القتب الرادف خلف الحقيية ، والقتب : إكاف البعير على قدر السنام . والحقيية : كالبرذعة تحت المجلس .

ويروى : « يداها » وهو الأجود ، ويروى : « فوق الحقيية » . وتواحق : تساور ، والمواحقه : المسيرة .

والشاهد فيه رفع « يداها » على تقدير فعل لأنه مفاعلة ، وتأويله : وتواحق يداها رجلا ، لأن الدين مواحقان كما أنهما مواحقان

وإنشأ بعضهم للحارث بن هبيل^(١) :

لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَانِحُ^(٢)

لَمَّا قَالَ : لَيْتَكَ يَزِيدُ ، كَانَ فِيهِ مَعْنَى لَيْتَكَ يَزِيدُ ، كَمَا كَانَ فِي الْقَدَمِ أَنَّهَا مَسَالِمَةٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْتَكَ ضَارِعٌ .

ومن ذلك قول عبد العزيز [الكلبي^(٣)] :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَابٌ وَعَيْنًا سُلْسَبِيلًا^(٤)

لَأَنَّ الْوُجْدَانَ مُشْتَمِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْجَزَاءِ ، فَحَمَلَ الْآخِرَ عَلَى الْمَعْنَى .
ولو نصب الجزاء كما نصب السباع لجاز . وقال :

(١) الصواب أنه لنهشل بن حري . الخزانة ١ : ١٥٢ حيث ذكر نسبته أيضا إلى لييد ، وإلى مزدو ، وإلى الحارث بن ضرار النهشل .

(٢) الخزانة ١ : ١٤٧ والمعنى ٢ : ٤٥٤ وابن يعيش ١ : ٨٠ . ويزيد هذا هو يزيد بن نهشل الذي رثاه بهذا الشعر . والضارع : الدليل الخاضع . لخصومة ، أى لأجل الخصومة ، فهو ينصره ويؤيده . والمختبط : طالب العرف . تطيح : تذهب وتهلك . والطوانح ، أراد المطاوح لأنه جمع مطيحة ، فجمعه على حذف الزيادة ، كقوله تعالى : ﴿ لَوَاقِحٌ ﴾ وواحدتها مُلْقَحَةٌ .

والشاهد فيه رفع « ضارع » بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، تقديره : لييك يزيد ضارع .

(٣) هو عبد العزيز بن زرارة الكلبي ، أحد شعراء العرب وأشرفهم . توفي في عهد معاوية . انظر حواشي البيان والتبيين ٢ : ٧٥ .

(٤) السلسيل : السلس العذب ، وفي قول عبد الله رواحة :

إنهم عند ربهم في جنان يشربون الرحيق والسلسيل

والتقدير : في الشاهد : وجدنا لهم جنات وعنا .

أَسْقَى الْإِلَٰهَ غُلُوبَاتِ الْوَادِي وَجَوَّفَهُ كُلَّ مُلْبِثٍ غَادِي ^(١)
 • كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكٍ السَّوَادِ ^(٢) •

كأنه قال : سقاها كلُّ أجشٍّ ، كما حُمِلَ ضارِعٌ لخصومة على ليلتك
 يزيد ، لأنَّ فيه ^(٣) معنى سقاها كلُّ أجشٍّ .

ولا يجوز أن تقول : يَنْتَهِي خَيْرًا له ، ولا أُنْتَهِيَ خَيْرًا لي ^(٤) ؛ لأنك إذا
 نهيت فأنْتَ تَرْجِيهِ إلى أمر ، وإذا أُخْبِرْتَ أو اسْتَفْهِمْتَ فأنْتَ لست تريد شيئاً
 من ذلك ، إنما تُعْلِمُ خَيْرًا أو تُسْتَرْشِدُ مُخْبِرًا ، وليس بمنزلة وافقته على دمه
 ومصرعه السباعا ^(٥) ؛ لأنَّ السَّبَاعَ داخل في معنى وافقته ، كأنه قال : وافقت
 السَّبَاعَ على مصرعه ، [والخير والشر لا يكون معمولاً على ينتهى وشبهه ،
 لا تستطيع أن تقول : انتهيت خيراً ، كما تقول : قد أصبْتُ خيراً] .

وقد يجوز أن تقول : أَلَا رَجُلٌ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو ، كأنه قيل له : من هذا
 المتضمن ؟ فقال : زَيْدٌ أو عَمْرُو .

(١) المعنى ٢ : ٤٧٥ وقد نسبته لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه . وأنشده في
 الخصائص ٢ : ٤٢٥ بدون نسبة .

والغلوبات : شواطئ الوادي ، جمع غلوة بتثنية العين . وجوفه ، يروى أيضاً
 « جوزه » أي وسطه . والمثلث : السحاب يلوم أهماً فلا يقطع ، من الإلثام . والغادي :
 الذي يكون في الغداة .

(٢) الأجش : الشديد صوت الرعد الجهمه . والحالك : الشديد السواد .
 والشاهد فيه رفع « كل » لأن « أسقى » تدل على « سقاها » .

(٣) كنا في ط ، وفي الأصل : « يريد أن فيه » .

(٤) السوراني : إنما يجوز هذا في الأمر لأن الأمر إنما يسوق للأمور إلى أمر يحدته ،
 فله قوة الإضمار وحكم ليس لغيره .

(٥) انظر ما سبق في ص ٢٨٤ .

ومثل : لَيْتَكَ يَزِيدُ ، قراءة بعضهم ^(١) : ﴿ وَكَذَلِكَ زُنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ^(٢) ﴾ رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى [مثل] مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ ^(٣) .

هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره

في غير الأمر والنهي

وذلك قولك : أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فِصَاعِيًا ^(٤) ، وَأَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فِرَاطِيًا . حذفوا الفعل لَكِنِةً اسْتِعْمَالُهُمْ إِلَيْهِ ، وَلَاغُهُمْ أَمِنُوا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَاءِ ، لَوْ قُلْتَ : أَخَذْتَهُ بِصَاعِيٍّ كَانَ قَبِيحًا ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَلَا تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فِرَاطٍ الثَّمَنُ صَاعِيًا ، أَوْ فَذَقَبَ صَاعِيًا .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : وَصَاعِيٍّ ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّ الدِّرْهَمَ مَعَ صَاعِيٍّ ثَمَنٌ لَشَيْءٍ ، كَقَوْلِكَ : بِدِرْهَمٍ وَزِيَادَةٍ ، وَلَكِنَّكَ أَخْبَرْتَ بِأَدْنَى الثَّمَنِ فَجَعَلْتَهُ

(١) هِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ، وَالسَّلْمِيِّ ، وَأَبْنَى عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ عَامِرٍ . تَقْسِيرُ أَبِي حَيَّانَ ٤ : ٢٢٩

(٢) الْآيَةُ ١٣٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٣) أَيْ زَيْنَهُ شُرَكَاءُهُمْ . وَخَرَجَهُ قَطْرِبُ فَاعِلًا لِلْمَصْدَرِ وَهُوَ « قَتَلَ » فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، كَمَا تَقُولُ حُبُّ لِي رَكُوبُ الْفَرَسِ زَيْدٌ ، أَيْ أَنَّ يَرْكَبُ الْفَرَسَ زَيْدٌ . قَالَ أَبُو حَيَّانَ : فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيُوبِهِ الشُّرَكَاءُ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ ، وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ الشُّرَكَاءِ قَاتِلُونَ .

(٤) قَالَ السِّيْرَاقِيُّ : لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ فِصَاعِيٍّ لِأَنَّ صَاعِدًا نَمَتْ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَعْلِفَ عَلَى الدِّرْهَمِ إِلَّا الْمَنْعُوتَ ، وَلِأَنَّ الثَّمَنَ لَا يَمْلَفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ بِالْفَاءِ ، لَا تَقُولُ أَخَذْتُ الثَّرْبَ بِدِرْهَمٍ فَذَانِقٌ ، لِأَنَّ الثَّمَنَ يَقَعُ جَمْلَةً عَوْضًا عَنِ الْمَبِيعِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا يَمْلَفُ بِالْوَاوِ ، لِأَنَّهَا لِلْجَمِيعِ .

أولاً ، ثم قرئت (١) شيئاً بعد شيء لأتضمن شيئاً . فالواو لم تُرَدِّ فيها هذا المعنى ، ولم تُلْزِمِ الواو الشيعين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بزيد وعمرو ، لم يكن في هذا دليلٌ أنك مررت بعمرٍو بعد زيد . وصاعِدٌ بدلٌ من زاد وَيَزِيدُ .

وَتُمُّ بمنزلة الفاءِ ، تقول : تُمُّ صاعداً ، إِلَّا أَنَّ الفاءَ أَكْثَرُ في كلامهم .

ومما يَنْتَصِبُ في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والتَّداءُ كُلُّهُ . وَأَمَّا يا زَيْدُ فله عِلَّةٌ سترها في باب التَّداءِ إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعلَ لَكثرةِ استعمالهم هذا في الكلام ، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يَا ، أُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ ، فحذَفَ أُرِيدُ وصارت يا بدلاً منها ، لأنَّك إذا قلت : يا فلانٌ ، عَلِمَ أَنَّكَ تريدُه .

ومما يدلُّك على أَنَّهُ يَنْتَصِبُ على الفعل وَأَنَّ « يا » صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قولُ العرب : يا إِيَّاكَ ، إِنَّمَا قلتُ : يا إِيَّاكَ أَعْنَى ، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ وصار يا وَأَيَّاءُ وَأَيَّ بَدَلًا من اللفظ بِالْفِعْلِ (٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّهُ سمِعَ بعضَ العرب يقول : يا أَنتَ (٣) . فزَعَمَ أَنَّهُم جعلوه موضعَ المفرد . وإن شئت قلت : « يا » فكان بمنزلة يا زَيْد ، ثم تقول : إِيَّاكَ . أَيْ إِيَّاكَ أَعْنَى . هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين .

(١) كذا في ط . وهو الصواب . قروت : قصدت ، قرأه يقرؤه . وفي الأصل : « قررت » .

(٢) الكلام بعده إلى آخر الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه في حواشيها .

(٣) منه قول سالم بن دلالة ، كما في الخزائنة ١ : ٢٨٩ .

يا مر يا ابن واقع يا أتنا أنت الذي طلقت عام جعتا

ومن ذلك قول العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ^(١) ، فزعم يونس أنه على قوله : مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرَ زَيْدًا ، ولكنه كثر في كلامهم واستعملوا استغنى عن إظهاره ، فإنه قد علم أنَّ زَيْدًا ليس خبرًا [ولا مبتدأ] ، ولا مبنياً على مبتدأ ، فلا بدَّ من أن يكونَ على الفعل ، كأنه قال : مَنْ أَنْتَ ، معرِّفاً ذا الاسم ، ولم يحمل زَيْدًا على مَنْ ولا أَنْتَ . ولا يكون مَنْ أَنْتَ زَيْدًا إلا جواباً ، كأنه لما قال : أنا زَيْدٌ ، قال : فَمَنْ أَنْتَ ذَاكِرًا زَيْدًا .

وبعضهم يرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ أَوْ ذَكَرُكَ زَيْدٌ : وإثما قلَّ الرفع لأنَّ إعمالهم الفعل أحسنُّ من أن يكون خبراً لمصدرٍ ليس له ^(٢) ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالمثل الجارى ، حتَّى إنهم ليسألون الرجلَ عن غيره فيقولون للمسئول ^(٣) : مَنْ أَنْتَ. زَيْدًا ، كأنه يَكَلِّمُ الذى قال : أنا زَيْدٌ ، أى أَنْتَ عندى بمنزلة الذى قال : أنا زَيْدٌ ، فقيل له : من أَنْتَ زَيْدًا ، كما تقول للرجل : « أَطْرَى إِيَّاكَ نَاعِلَةً وَاجِمَعِي ^(٤) » . أى أَنْتَ عندى بمنزلة التى يقال لها هذا .

(١) ابن يمش ٢ : ٢٨ : « أصله أن رجلاً غير معروف بفضيل تسمي يزيد ، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دُفع عن ذلك فقيل له : من أَنْتَ زَيْدًا ؟ على جهة الإنكار ، كأنه قال : من أَنْتَ تذكر زَيْدًا ، أو ذاكراً زَيْدًا ، لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر في كلامهم حتَّى صار مثلاً » . ثم قال : « ويجوز أن تقول : من أَنْتَ زَيْدًا ؟ لمن ليس اسمه زَيْدًا على سبيل المثل ، أى أَنْتَ بمنزلة الذى يقال له ذلك » .

(٢) ط : « به » .

(٣) ط : « فيقول القائل منهم » .

(٤) ط : « واحقَى » تحريف . « واجمعي » ، مرادف لأطرى ، كما فى اللسان =

سمعنا رجلاً منهم يذكّر رجلاً ، فقال لرجل ساكت لم يذكّر ذلك الرجل : مَنْ أَنْتَ فُلَانًا .

ومن ذلك قول العرب : أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، وَأَمَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ١٤٨ ذَهَبْتُ مَعَهُ^(١) .

وقال الشاعر ، وهو عباس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٢)

فإلما هي « أَنْ » ضُمَّتْ إِلَيْهَا « مَا » وهى ما التوكيد ، ولزمت كراهية أَنْ يُجْحِفُوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضاً

= (طرر ١٧٢) حيث يقول : « وقيل أطرى : اجمى الإبل » . ناعلة : عليها نعلان ليستهما ، أو عنى بالنعلين غلظ جلد قدميها كما فسره الجوهري . وانظر ابن يعيش ٢ : ٢٨ والمليدي ١ : ٤٣٠ والمثل يضرب للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث . ويضرب لمن يؤمر بركوب الأمر الشديد لاقتلاره عليه .

(١) قال السيرافي ما ملخصه : اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في هذا ونحوه ، واختلفوا في المعنى . فالكوفيون يقولون : هو بمعنى أَنْ ، وإنَّ أَنْ المفتوحة فيها معنى إنَّ التي للمجازاة ، ويحملون قوله تعالى : ﴿ أَنْ تُضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ الآية عليه . والبصريون يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى لأن كنت منطلقاً انطلق معك . وشبهوها بإذْ ، ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب .

(٢) الخزانة ٢ : ٨٠ والعينى ٢ : ٥٥ وابن يعيش ٢ : ٩٩ وشواهد المفنى ٤٣ وابن الشجرى ١ : ٣٤ ، ٣٥٢ و ٢ : ٣٥٠ . أبو خراشة : كنية خفاف بن ندبة . والنفر : رهط الرجل . والضبع : السنة المجذبة ، وإذا أجذبوا ضعفوا وسقطت قواهم فعالت فيهم الضباع والذئاب . أى إن كنت عزيزاً كثير القوم فأنى مثلك ، قومي موفورون لم تتطع بهم السنون .

والشاهد فيه نصب « ذَا نَفَرٍ » خبراً لكان المحلوفة التى عوض عنها « مَا » تعويضا لازما .

في الزنادقة واليماني من الياء (١) .

ومثل أن في لزوم « ما » قولهم إنما لا ، فألزموها ما عوضاً . وهذا أخرى أن يلزموا فيه إذ كانوا يقولون : آثراً ما ، فيلزمون ما ، شبهوها بما يلزم من التونات في لأفعلن^(٢) ، واللام في إن كان ليفعل ، وإن كان ليس مثله ، وإنما هو شاذ كتحوي ما شبه بما ليس مثله ، فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ويتبدئوه بعدها كقبح كنى عبد الله يقول ذاك ، حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا : إذ صرت منطلقاً فأنا أنطلق [معك] ، لأنها في معنى إذ في هذا الموضع وإذ في معناها أيضاً في هذا الموضع ، إلا أن إذ ، لا يُحذف معها الفعل .

و « أما » لا يُذكر بعدها الفعل المضمر ، لأنه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركيهم ذلك في النداء وفي مَنْ أنت بهذا . فإن أظهرت الفعل قلت : إنما كنت منطلقاً انطلقت ، إنما تريد : إن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجوز ثم إظهاره ، لأنَّ أما كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالثلث المستعمل .

وليس كل حرف هكذا ، كما أنه ليس كل حرف بمنزلة لم أبُل ولم يَلِك^(٣) ، ولكنهم حذفوا هذا لكثيره وللاستخفاف ، فكذلك حذفوا الفعل من أما .

ومثل ذلك قولهم : إنما لا ، فكأنه يقول : أفعل هذا إن كنت لا تفعل

(١) من ألياء ، ساقطة من ط وأصلهما الزناديق واليماني .

(٢) ط : « ليفعلن » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٢٦٦ س ٣ .

غيره ، ولكنهم حذفوا [ذا] لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرفهم ^(١) حتى استغنوا عنه بهذا .

ومن ذلك قولهم : مَرَحَبًا ، وَأَهْلًا ، وإن تأتني فَأَهْلُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ .

وزعم الخليل رحمه الله حين مثله ، إنه بمنزلة رَجُلٍ رَأَيْتَهُ قد سَدَّدَ سهمه ^(٢) فقلت : الْقِرطاسَ ، أَى أَصَبْتُ الْقِرطاسَ ، أَى أَنْتَ عِنْدِي مِمَّنْ سَهْمِيهِ . وإن أَثَبْتُ سهمَه قلت : الْقِرطاسَ ، أَى قد اسْتَحَقَّ وَقُوعَهُ بِالْقِرطاسِ ^(٣) . فَإِنَّمَا رَأَيْتُ رَجُلًا قاصداً إلى مكانٍ أَوْ طالِباً أَمْرًا فقلت : مَرَحَبًا وَأَهْلًا ، أَى أَدْرَكَتُ ذَلِكَ وَأَصَبْتُ ، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه ، وكأنه صار بدلاً من رَحِبْتُ بِلَاذِكُ وَأِهْلْتُ ، كما كان الْحَلَزَرُ بَلَاً من اخْلَزَ . ويقول الرادُّ : وبك وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وبك أَهْلًا . فإذا قال : وبك وَأَهْلًا ، فكأنه قد لَفَظَ بِمَرَحَبًا بِك وَأَهْلًا . وإذا قال : وبك أَهْلًا فهو يقول : ولك الأهلُ إذا كان عندك الرَّحْبُ والسعة ^(٤) . فإذا رددتُ فَإِنَّمَا تقول : أَنْتَ عِنْدِي مِمَّنْ يُقالُ لَه هَذَا لو جِئْتَنِي . وَإِنَّمَا جِئْتُ بِبِكَ لِتُبَيِّنَ مَنْ تُعْنِي بعد ما قلت : مَرَحَبًا ، كما قلت : لك ، بعد سَقَبًا . ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضْمِرُهُ هو ما أَظْهَرَ . وقال طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ :

(١) ط : « وتصرفوا » .

(٢) ط : « رأيت سدد سهماً » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وقفه بالقرطاس » .

(٤) قال السرياني ما ملخصه : هذا الكلام تقديره أن يقول الرجل الذي يدخل إذا قال له المدخول : مرحباً وأهلاً ، فرددَ فيقول : وبك وأهلاً . وإنما هذه تحية المزور ومن يدخل عليه ، يحیی بها الزائر المزور ، على معنى إنك أصبت عندي سعة وأنسا . وإذا قال الزائر : وبك أهلاً فيحمل على إنك لو جئتني لكنت عندي بهذه المنزلة .

وبالسَّهْبِ تَمِينُونَ النَّقِيَّةِ قَوْلُهُ

لَمُتَمِيسٍ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ ^(١)

أى هذا أهل ومرحب . وقال أبو الأسود :

إِذَا جِئْتُ بَوَائِبًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا

أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ ^(٢)

فَاعْرِفْ فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَجْرَى فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَجَارٍ :
فِعْلٌ مُظْهَرٌ لَا يَحْسَنُ إِضْمَارُهُ ، وَفِعْلٌ مُضَمَّرٌ مُسْتَعْمَلٌ إِظْهَارُهُ ، وَفِعْلٌ مُضَمَّرٌ
مَتْرُوكٌ إِظْهَارُهُ .

فَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَحْسَنُ إِضْمَارُهُ فَإِنَّهُ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ فِي
ذِكْرِ ضَرْبٍ وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا . فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ تَقُولَ لَهُ ^(٣) :

(١) ديوان طفيل ص ١٩ وابن يمش ٢ : ٢٩ ومعجم البلدان (السهب)
والأغانى ١٤ : ٨٧ . والسهب : سبخة بين الحمتين والمضياعة ، تبيض بها النعام .
والميمون : المبارك . والنقية : الطليعة . يرى رجلا دفن بهذا الموضع .

والشاهد : رفع « أهل » و « مرحب » بتقدير مبتدأ ، أى هذا أهل ومرحب .
(٢) ديوان أوى الأسود ٢٩ من نفاثات المخطوطات . يذكر أبا ماعز ، وهو عامل
كان لعبيد الله بن زياد على جنديسابور ، وكان صديقاً لأبى الأسود فقضده فأكرمه
وألفظه وأحسن جائزته . وقبله فى الديوان :

جزى الله رب الناس خير جزائه أبا ماعز من عامل وصديق
قضى حاجتى بالحق ثم أجازها بصدق وبعض القوم غير صدوق
وصدرة فى الديوان : « ولما رآنى مقبلاً قال مرحباً » . والمضيق : مكان الضيق .
وضبطت فى طبعة بولاق : « مُضَيِّقٌ » وهو خطأ لا يسائر روى الأبيات . وجاء على
الصواب فى ط .

(٣) ط : « أَنْ يَقُولَ » ، فقط .

اضربَ زيداً ، وتقولُ له : قد ضربتَ زيداً . أو يكونَ مَوْضِعاً يَقْبَحُ أَنْ يَعْرِىَ من الفعل نحو أَنْ وَقَدْ وما أشبه ذلك .

وَأَمَّا المَوْضِعُ الذِى يُضْمَرُ فِيهِ وإظهارُهُ مستَعْمَلٌ ، فنحو قولك : زيداً ، لرجلٍ في ذِكْرِ ضَرْبٍ ، تريد : اضربَ زيداً .

وَأَمَّا المَوْضِعُ لا يستعملُ ^(١) فِيهِ الفعلُ المتركُ إظهارُهُ فِيهِ البابُ الذِى ذُكِرَ فِيهِ إِيَّاكَ إِلَى البابِ الذِى آخِرُهُ ذِكْرُ مَرْجَبٍ وَأَهْلًا . وسرى ذلك فيما يُستقبل إن شاء الله .

هذا باب ما يَظْهَرُ فِيهِ الفعلُ وَيَتَنَصَّبُ فِيهِ الاسمُ

لأنَّهُ مفعولٌ معه ومفعولٌ به ، كما انتصبَ نَفْسُهُ في قولك : امرأً ونفسَهُ . وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ ، ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِّلُهَا لَرَضِعَهَا ، إِنَّمَا أُرِدَتْ : ما صَنَعْتَ مع أَيْبِكَ ، ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ مع فَصِيلِهَا . فالفَصِيلُ مفعولٌ معه ، والأَبُّ كذلك ، والواوُ لم تَغَيِّرْ المعنى ، وَلَكِنَّهَا تُعْمَلُ في الاسمِ ما قَبْلَهَا ^(٢) .

(١) ط : « الذِى يَضْمَرُ » .

(٢) السِيرَاقُ : مذهبُ سيبويه أَن ما بعد الواو منصوبٌ بالفعل لأنها بمعنى مع ، وهى الواو يتقاربان ، فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقامَ مع لأنها أخف في اللفظ ، وجعلوا الإعرابَ الذِى كان في مع في الاسمِ الذِى بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا في المستثنى بإلا فأظهروا الإعرابَ فيما بعدها . وخالفه الزجاج فقال : إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل ، كأنه قال : ما صَنَعْتَ ولا بَسْتَ أَبَاكَ . وزعم أَن ذلك من أجل أَنه لا يعملُ الفعلُ في المفعولَ وبينهما الواو .

وانظر بقية القول في السِيرَاقِ .

ومثل ذلك : مازِلْتُ وزَهَدًا [حتى فَعَلْ] ، أى ما زِلْتُ بزيد حتى فَعَلْ ، فهو مفعولٌ به . ومازِلْتُ أُسِيرُ والنَّيْلُ ^(١) ، أى مع النَّيْلِ ، واستَوَى الماء والخَشْبَةَ ، أى بالخَشْبَةِ . وجاء البَرْدُ والطَّيَالِسَةُ ، أى مع الطَّيَالِسَةِ . وقال :

فَكُونُوا أَنْثَمُ وَبَنَى أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ^(٢)

وقال :

وَكَانَ وَلِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفَقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْلَدَا ^(٣)

وبذلك على أَنَّ الاسم ليس على الفعل فى صنعتْ ، أنك لو قلت : أَقْعُدْ وَأَعْوِكَ كَانَ قَبِيحًا حَتَّى تقول : أَنْتَ ، لَأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُضْمَرِّ . فإذا قلت : مَا صَنَعْتَ أَنْتَ ، وَلَوْ تَرَكْتُ هِىَ ، فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَعْتَ حَمَلْتَ الْآخِرَ عَلَى مَا حَمَلْتَ عَلَيْهِ الْأَوَّلَ ، وَإِنْ شَعْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ .

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « والليل » وفيما بعده « مع الليل » ، تحريف . وانظر ابن يحيى ٤٨ : ٢ .

(٢) المعنى ٣ : ١٠٢ وابن يحيى ٤٨ : ٢ ولم ينسب فيهما ، وكذا لم ينسب فى مجالس ثعلب ١٢٥ وجمع الموامع ١ : ٢٢١ . يحضهم على الائتلاف والتقارب فى المذهب ، وضرب لهم مثلا بقرب الكلبيين من الطحال واتصال بعضهما ببعض . وقال ثعلب : « أى تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه » . والشاهد فيه نصب « بنى » بالفعل الذى قبله الذى فُوتَهُ الواو النائية عن « مع » .

(٣) البيت لكعب بن جعيل كما نسبهُ الشنتمرى . يقول : كان غرضاً إليها فلما لقيها قتلته الحب ضرورا بها . والحمران : الشديد العطش . لم يفق عن الماء : لم يقلع عنه لشدة عطشه ، كما يقال أفاق عنه النعاس ، أى أقلع . تقدد : انقذ بطنه وتشقق من شدة الامتلاء .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله .

هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول

إلا أنها تُعْطِفُ الاسمَ هنا على مالا يكونُ ما بعده إلا رَقْعاً على كلِّ حال .

وذلك قولك : أنت وشائِك ، وكلُّ رجل وضِيعَتُهُ ، وما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وقَصْصَةٌ من ثريد ، وما شائِك وشأنُ زيد . وقال [الْمُخَلِّ] : ١٥١
يا زَبْرَقَانُ أخا بني خَلَفٍ ما أنت وثَبَّ أبِيكَ وَالْفَخْرُ ^(١)
وقال جَمِيل :
وأنت امرؤ من أهل نَجْدٍ وأهلنا نَهَامٍ فما النَجْدِيُّ والمُتَغَوَّرُ ^(٢)

(١) الخزانة ٢ : ٥٣٥ وابن يمش ١ : ١٢١ و ٢ : ٥١ . يهجو ابن عمه الأعلى ، الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس بن خلف بن عوف بن كعب ، وهو غير الزبرقان بن بدر الفزاري . والمُخَلِّ هو ربيع بن ربيعة بن عوف بن قحط بن أنف الناقة بن قريع بن عوف بن كعب . ويقولون : يا أخا العرب ، يريدون واحدا منهم . ويب أبيك ، تحقير له وتصغير ، وويب كلمة مثل ويل ، ويروى : « ويل أبيك » .

(٢) ديوان جميل ٩١ والخزانة ١ : ٥٠١ والمعنى ٤ : ٤٠٨ عرضاً وشواهد . المعنى للسيوطي ١٧٠ ، والكامل ١٨٨ بدون نسبة فيه ، واللسان (غور) .

نهام ، بفتح التاء : نسبة إلى نهامة بكسر التاء ، خففوا ياء النسب لزيادتهم الألف ، كما قالوا شَامَ ويمان في المنسوب إلى الشام واليمن لما زادوا الألف . وفتح التاء على شلوذ النسب . قال سيبويه : منهم من يقول نَهَامِيَّ ويماني وشَامِيَّ بالفتح مع التشديد . ويقال رجل نَهَامٍ وامرأة نِهَامِيَّة . والنجدى : المنسوب إلى نجد . والمتغور : الذي نزل الغور ، وهو غور نهامة ، يقال لها نهامة والغور ، اسمان لمسمى واحد . تقول له : أنت موضع رية عند أهل لأنك غريب ، فيحسن أن تتجنبهم وتعرض عنى .

والشاهد فيه كالذى قبله من عطف « المتغور » على « النجدى » .

وقال :

وكنْتَ هناك أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسُ فَمَا الْقَيْسِيُّ بِعَدِكَ وَالْفَخَارُ ^(١)
وإنَّما فُرُق بينَ هذا وبينَ البابِ الأوَّلِ لأنَّه اسْمٌ ، والأوَّلُ فَعْلٌ فاعْمَلْ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ فِي الأوَّلِ : مَا صَنَعْتَ أَخَاكَ ، وهذا مُحَالٌ ، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُمَثِّلَ
لَكَ .

ولو قُلْتَ : مَا صَنَعْتَ مَعَ أَخِيكَ وَمَا زِلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ ، لَكَانَ مَعَ أَخِيكَ
وَبِعَبْدِ اللَّهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ . ولو قُلْتَ : أَنْتَ وَشَأْنُكَ كُنْتَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْتَ
وَشَأْنُكَ مَقْرُونَانِ ، وَكُلُّ امْرِيٍّ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ ؛ لِأَنَّ الْوَائِ فِي مَعْنَى مَعَ هُنَا ،
يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا مَا عَمِلَ فِيهَا قَبْلُهَا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْمَبْتَدَأِ .

ومثله : أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكٌ ، فَإِنَّمَا أُيِّدَتْ : أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ مَالِكٍ . وَأَنْتَ
أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ . وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِكُمَا . فَإِنْ قُلْتَ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ
فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ فَإِنَّمَا أَيْضاً يُعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا الْإِبْتِدَاءُ ^(٢) ، كَمَا أَعْمَلْتُ فِي مَا
صَنَعْتَ وَأَخَاكَ ، « صَنَعْتَ » . فَعَلِ أَيْ الْوَجْهَيْنِ وَجْهَتَهُ ^(٣) صَارَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ،

(١) ابنِ عَمِيشٍ ١ : ١٢١ و ٢ : ٥٢ . وَهُوَ مِنَ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُهَا
قَاتِلٌ . يَبْرُئُ رَجُلًا مِنْ سَادَاتِ قَيْسٍ فَيَقُولُ : كُنْتَ كَرِيمَهَا وَمَتَعَمِدَ فَخَرَهَا ، فَلَمْ يَبْقَ لَقَيْسِي
بِعَدِكَ فَخَر . وَالْفَخَارُ بِكَسْرِ الْفَاءِ : مَصْدَرُ فَاخِرِهِ مَفَاخِرُهُ وَفِيخَارًا . وَالْفَخَارُ بِفَتْحِ الْفَاءِ
مَوْلَدٌ ، كَمَا فِي التَّكْمِلَةِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَمَا قَبْلَهُ مِنْ عَطْفِ « الْفَخَارِ » عَلَى « الْقَيْسِيِّ » .

(٢) ط : « يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ » .

(٣) بِعَدِهِ فِي الْأَصْلِ : « أَيْ إِنْ كَانَ الْوَائِ بِمَعْنَى مَعَ ، أَوْ كَانَ عَلَى بَابِهِ فَالْفَرْعُ ،
لأنَّه لَيْسَ فَعْلٌ » . وَهُوَ تَعْلِيْقُ مِنَ الرَّوَاةِ .

لأنَّ الواو في المعنيين جميعًا يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي تعطفه عليه. ^(١)

وكذلك : ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وعبدُ الله ، كأنك قلت : ما أنت وما عبدُ الله ، وأنت تريد أن تحقر أمره أو ترفع أمره ^(٢) . ١٥٢

و [كذلك] : كيف أنت وعبدُ الله ، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما ، لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى مع على كيف ، وكيف بمنزلة الابتداء ، كأنك قلت : وكيف عبدُ الله ، فعملت كما عيّل الابتداء. ^(٣) لأنها ليست بفعل ، ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلا رفعاً . يذكّر على ذلك قول الشاعر ، [وهو زهّد الأعجم ، ويقال غيره] :

تكلّفني سويقَ الكرمِ جرّم وما جرّم وما ذاك السويق ^(٤)

(١) ط : « تعطف عليه » .

(٢) أو ترفع أمره ، ساقط من ط .

(٣) ط : « ما عمل الابتداء » .

(٤) الشعراء ٣٩٩ واللسان (سوق) . والسويق : طعام يتخذ من مدقوق الخنطة والشعير ، يشرب في الأكر ممزوجاً بالماء ونحوه ، سمي بذلك لانسياقه في الحلق . وعنى بسويق الكرم هنا الخمر . يقول هذا محظراً لقبيلة جرم منكراً عليهم شرب الخمر . وبعد البيت :

وما عرفت سويقَ الكرمِ جرّم ولا أغلت به مذ قام سوق

فلما أنزل التحريم فيها إذا الجرّم منها لا يفيق

والشاهد فيه : إظهار « ما » قبل « ذاك » تقوية لرفع المعطوف ، كما تقول في ما أنت وزهّد : ما أنت وما زهّد . وكان يستطيع أن يقول : وما جرّم وذاك السويق .

ألا ترى أنه يرهّد معنى مَعَ ، والاسمُ يَعْمَلُ فيه ما .

ومثل ذلك قول العرب : إِنْكَ مَا وَخَيْرًا ، ترهّد : إِنْكَ مع خَيْرٍ .

وقال ، وهو لأبى عنترة العسقى ^(١) :

فَمَنْ يَنْكَ سَائِلًا عَنِّي فَأَنِّي وَجِرَّةٌ لَا تُرَوِّدُ وَلَا تُعَارِ ^(٢)

فهذا كله يَنْتَصِبُ انتصاباً إلى وَهَذَا منطلقان ، ومعناه مَعَ ، لأنَّ إلى
ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل .

وكيف أنت وزهّد ، وأنت وشأنك ، مثالهما واحد ، لأنَّ الابتداء وكيف
وما وأنت ، يَعْمَلْنَ فيما كان معناه مَعَ بالرفع فيحسن ^(٣) ، ويُحْمَلُ على [المبتدأ
كما يُحْمَلُ على] الابتداء . ألا ترى أنك تقول : ما أنت وما زهّد فيحسن ،
ولو قلت : ما صنعت وما زهّد ، لم يَحْسُنْ ولم يَسْتَقِمَّ إذا أردت معنى ما صنعت
وهذا ، ولم يكن لَتَعْمَلَ ما أنت وكيف أنت ، عَمَلٌ صنعت ، وليستا بفعل ، ولم

(١) أى لشديد أبى عنترة . وفى ط . « وهو شداد أبو عنترة » وعند ابن الأعرابي :
« شداد بن معاوية عم عنترة » . وفى الشعراء ٢٠٤ : « وقال غيره : شداد عمه وكان
عنترة نشأ فى حجره فنسب إليه دون أبيه » . فهذا وجه ما ذكره ابن الأعرابي . وأما من
لم يقل إنه عمه فاختلّفوا فقيل : هو أبوه ، وقيل : هو جده ، واسمه هو عنترة بن عمرو بن
شداد .

(٢) نسب الخيل لابن الكلبي ٢٢ وأسماء خيل العرب لابن الأعرابي ٧٠ والأغاني
١٦ : ٣٢ من أبيات خمسة والنقائض ٩٧ واللسان (ج ١٥٢) . وجروة : اسم
فرسه . ترود : تحبىء وتذهب ، ومعناه أنها مرتبطة بالفيء لاحتقها وكرمها ، لا تهمل
وتترك ولا تعار وتبتل .

والشاهد فيه عطف « جروة » على منصوب « إن » مع أن الولو للمعية .

(٣) ط : « فيما كان معناه مَعَ الرفع » فقط .

تَرْهَمُ أَعْمَلُوا شَيْئاً مِنْ هَذَا كَذَا . فَإِذَا نَصَبْتَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا صَنَعْتَ زَيْدًا مِثْلَ ضَرِيتَ زَيْدًا وَرَأَيْتَ . وَلَمْ تَرَ شَيْئاً مِنْ هَذَا لَيْسَ بِفَعْلٍ فُعِلَ بِهِ هَذَا فَتُجْرِيَةُ مُجْرَى الْفَعْلِ .

- ٣ وزعموا أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا ، وَمَا أَنْتَ وَزَيْدًا . وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلَمْ يَحْمَلُوا الْكَلَامَ عَلَى مَا وَلَا كَيْفَ ، وَلَكِنْهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى الْفِعْلِ ، عَلَى شَيْءٍ لَوْ ظَهَرَ حَتَّى يُلْفَظُوا بِهِ لَمْ يَنْقُضْ ^(١) مَا أَرَادُوا مِنَ الْمَعْنَى حِينَ حَمَلُوا الْكَلَامَ عَلَى مَا وَكَيْفَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وَقَصِيعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ، وَمَا كُنْتُ وَزَيْدًا ؛ لِأَنَّ كُنْتُ وَتَكُونُ يَقَعَانِ هَا هُنَا كَثِيرًا وَلَا يَنْقُضَانِ مَا تَرِيدُ مِنَ مَعْنَى الْحَدِيثِ . فَمَضَى صَدْرُ الْكَلَامِ وَكَأَنَّهُ قَدْ تَكَلَّمَ بِهَا [وَإِنْ كَانَ لَمْ يُلْفَظْ بِهَا ، لَوْ قَوَّعَهَا هَهُنَا كَثِيرًا] . وَمَنْ تَمَّ أَنْشُدَ بَعْضُهُمْ :
- فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَثَلِيفٍ يَرَّحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِيطِ ^(٢)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ولم تنقض » .

(٢) لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي ، في ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩ وابن يمش ٢ : ٥٢ والمعنى ٣ : ٩٣ والششمري ، وقد اختصر الششمري اسمه فجعله أسامة بن حبيب ، نسبه إلى جده . وأنشده في معجم المواع ١ : ٢٢١ بدون نسبة . وانظر لترجمة أسامة بن الحارث الشعراء ٦٤٩ والآل ٨١ والإصابة ٤٤٢ .

المثلف : القفر الذي يتلف فيه من سلكه . يقال برح به : إذا جهده . والذكر : الجمل ، وهو أقوى من الناقة . والضابط : القوى . قال السكري : « يقول : ما أنا وذا ، أي لست بأبلى السير في مهلكة » . وقال المعنى : ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المثلف الذي يهلك الإبل فيه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر » .

والشاهد فيه نصب « السير » على تقدير « ما كنت » لاشتغال الكلام على معناه .

لأنهم يقولون : « ما كنت » هنا كثيرا ولا يُنْقَضُ هذا المعنى . وفي
 « كيف » معنى يكون ، فعجى « ما أنت » مجرى « ما كنت » ، كما أنَّ كيف
 على معنى يكون .

ولذا قال : أنت وشأنك ^(١) . فإنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن ، لا
 يريد كان ولا يكون . وإن كان حمله على هذا ودعاه إليه شيء قد كان بلغه فإنما
 ابتداء وحمله على ما هو فيه الآن ، وجرى على ما يتنى على المبتدأ . ولذلك لم
 يستعملوا ههنا الفعل من كان ويكون ، لما أرادوا من الإجراء على ما ذكرت لك .
 وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ^(٢) يُنشد [هذا
 البيت نصبا] :

أتوعدني بقومك يا ابنَ حَجَلٍ أشاباتٍ يُخالونَ العبادَا ^(٣)
 بما جُمعتُ من حَضَنٍ وعَمْرٍو وما حَضَنَ وعَمْرٍو والجِبادَا ^(٤)

(١) السرايى : لا يجوز في الثاني غير الرفع ، لأن العرب لا تضم في مثل هذا .
 وقوله : أنت وشأنك ، إنما يريد به الحال . فإن حملته على فعل فإنما تحمله على شيء ماض
 أو مستقبل لم يدل عليه دليل .

(٢) ط : « الموثوق بمرجم » .

(٣) أمالي ابن الشجرى ١٥٣ . الأشابات : الأخطا من الناس هاهنا : جمع
 أشابة بالضم ، ونصبها على الهم . والعباد : جمع عبد ، قال ابن الشجرى يقولون : نحن
 عباد الله ، لا يكادون يضيفونه إلى الناس . ولكنه جعل العباد هنا بمعنى العبيد .

(٤) حَضَن : بطن من بنى القين ، كما في تاج العروس ٩ : ١٨٢ . وعمر : قبيلة
 أيضا . والجِباد : جمع الجواد من الخيل . أى ليسا من الجياد وركوبها في شيء ، ليسوا
 فرسانا معروفين .

والشاهد فيه نصب « الجِباد » حملا على معنى الفعل ، أى وملابستهما الجِباد .

وزعموا أنَّ الراعى كان يُتَشَدُّ هذا البيت نصيباً :

أُزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَتَّعَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(١)

كأنه قال : أُوْزْمَانٌ كان قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ ، فحملوه على كان . أنها تقع في هذا الموضع كثيراً ، ولا تُنْقَضُ ما أرادوا من المعنى حين يَحْمِلُونَ الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال : أُوْزْمَانٌ قَوْمِيَّ ، كان معناه : أُوْزْمَانٌ كانوا قَوْمِيَّ^(٢) وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي ، وما كان حَضَنَ وعَمَرُو وَالْجِيَادَا . ولو لم يقل : أُوْزْمَانٌ كان قَوْمِيَّ لكان معناه إذا قال : أُوْزْمَانٌ قَوْمِيَّ ، أُوْزْمَانٌ كان قَوْمِيَّ ؛ لأنه أمرٌ قد مضى^(٣) .

وَأَمَّا أَنْتَ وَشَأْنُكَ ، وَكُلُّ أَمْرِيٍّ وَضِيعَتُهُ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ، فَكَلِّهِ رَفْعٌ لَا يَكُونُ فِيهِ النِّصَبُ^(٤) ، لِأَنَّكَ إِذَا تَرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ بِالْحَالِ الَّتِي فِيهَا الْمُحَدَّثُ عَنْهُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ ، فَقُلْتَ : أَنْتَ الْآنَ كَذَلِكَ ، وَلَمْ تَرِدْ أَنْ تُجْعَلَ ذَلِكَ فِيْمَا مَضَى وَلَا فِيْمَا يُسْتَقْبَلُ ، وَلَيْسَ مَوْضِعًا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْفَعْلُ .

(١) جَهْرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ١٧٦ وَالْخَزَانَةُ ١ : ٥٠٢ وَالْمَعْنَى ٢ : ٥٩ وَ ٣ : ٩٩ .
وَصَفَّ مَا كَانَ مِنْ اسْتَوَاءِ الزَّمَانِ وَاسْتِقَامَةِ الْأُمُورِ قَبْلَ خِنَةِ عَثَانَ ، وَأَنْ قَوْمَهُ التَّزَمُوا الْجَمَاعَةَ وَتَمَسَّكُوا بِهَا تَمَسَّكَ مِنْ لَزَمِ الرَّحَالََةَ وَمِنْهَا أَنْ تَمِيلَ فَتَسْقُطَ . وَالرَّحَالََةُ : الرَّحْلُ ، وَهِيَ أَيْضًا السَّرَجُ . وَيُرْوَى : « أَيَّامٌ قَوْمِيَّ » .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ « الْجَمَاعَةُ » عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ تَقْدِيرُهُ : أُوْزْمَانٌ كان قَوْمِيَّ مَعَ الْجَمَاعَةِ .

(٢) ط : « كان قَوْمِيَّ » . وَالْكَلامُ بَعْدَهُ إِلَى « قَدْ مَضَى » سَاقِطٌ مِنْ ط ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي سَقْطُ ط الَّذِي نَبِهْتُ عَلَيْهِ .

(٤) ط : « لَا يَجُوزُ فِيهِ النِّصَبُ » .

وأما الاستفهام فإلّهم أجازوا فيه التّصّب ، لأنهم يستعملون الفعل في ذلك
الموضع كثيراً ، يقولون : ما كنت ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى مع . ومن ثمّ
قالوا : أزمان قومي والجماعة ، لأنّه موضع يدخل فيه الفعل كثيراً ، يقولون :
أزمان كان وحين كان .

وهذا مثبته ^(١) بقول صرمة الأنصاري ^(٢) :

بَدَا لِي أَكِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً ^(٣)

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً .

ومثله [قول الأحرص ^(٤)] :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا ^(٥)

فحملوه على ليسوا بمُصلِحِينَ ، ولست بمُدْرِكٍ .

١٥٥

ومثله لعامر بن جُوَيْنٍ الطائِي :

(١) ط : « شيء » .

(٢) كذا وردت النسبة هنا . وقد سبق في ص ١٦٥ نسبه إلى زهير حيث سبق
القول فيه .

(٣) واستشهد به سيويه هنا تقوية للحمل على المعنى ؛ فإن معناه لست بمُدْرِكٍ
ولا سابق .

(٤) في الأصل ، وهو هنا ط فقط : « الأحرص » ، صوابه بالخاء المعجمة كما سبق
في ص ١٦٥ .

(٥) انظر الكلام عليه في ص ١٦٥ .

فلم أرَ مثلها حُبَّاسَةً وَاحِدٍ

وَنَهَتْهُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ (١)

فحملوه على أَنَّ (٢) ، لَأَنَّ الشعراءَ قد يَسْتَعْمِلُونَ أَنَّ ههنا مضطربين كثيرا .

هذا بابٌ منه يُضْمِرُونَ فِيهِ الْفِعْلَ لِقَبْحِ الْكَلَامِ

إِذَا حُمِلَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ

وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأئك وعمرًا . فإِذَا حُدَّ الْكَلَامُ ههنا :
ما شأئك وشأنُ عمرو . فَإِنْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْكَافِ الْمَضْمَرَةِ فَهُوَ قَبِيحٌ ،
وإن حملته على الشأنِ لم يَجُزْ لَأَنَّ الشَّأْنَ لَيْسَ يَلْتَبِسُ بِعَبْدِ اللَّهِ ، إِنَّمَا يَلْتَبِسُ بِهِ
الرَّجُلُ الْمَضْمَرُ فِي الشَّأْنِ . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ قَبِيحًا حَمَلُوهُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَقَالُوا : مَا
شأئك وزيدا ، أَى مَا شأئك وتناولك زيدا . قال المسكينُ الدارميُّ :

(١) المعنى ٤ : ٤٠١ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٠١ والإنصاف ٣٢٨ وقد
أخطأ في نسبته لعامر بن الطفيل . واللسان (خيس) . وهو من أبيات في معجم البلدان
(ملكان) . وقبله :

ألم ترَ كَمَ بِالْجَزْعِ مِنْ مَلَكَاتِنَا وما بالصعيد من هجان مؤبله
والحُبَّاسَةِ : الغنيمة . « وَفَسَّرَهَا ياقوت على روايته « جباية » بأن الجباية الغنيمة .
ووهم الشنتمرى في تفسيره الحُبَّاسَةَ هنا بأنها الظلامه . نهت : كفت . وذكر الضمير
في « أفعله » لأنَّ الفعلة والفعل بمعنى واحد . وانظر التعليق التالى .
والشاهد فيه نصب « أفعله » بتقدير « أن » قبله .

(٢) قال السيراقي ما ملخصه : غير سيبويه يقول : إنهم أرادوا بعد ما كدت
أفعلها . والعرب قد تحذف في الوقف الألف التى بعد الهاء وتلقى فتحة الهاء على
ما قبلها . وهذا في مذهب البصريين يخرج على طرح النون الخفيفة .

فما لك والتلذذ حَوْلُ نَجْدٍ وقد غصبت بهامة بالرجال^(١)

وقال :

وما لكم والفرط لا تغزبونه وقد خلته أذنَى مَرَدٍ لعاقِل^(٢)

ويدلّك أيضاً على قبحه إذا حمل على الشَّانِ ، أنك إذا قلت : ما شأنك وما عبدُ الله ، لم يكن كحسني ما جرّم وما ذاك السَّوءُف^(٣) ، لأنك تؤهّم أن الشَّان هو الذي يلتبس بزيد ، [وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد] .
ومن أراد ذلك فهو مُلغِزٌ^(٤) تاركٌ لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم .

(١) ابن عيش ٢ : ٥٠ . التلذذ : الذهاب والجمي . حرة . غصبت : تملأت ، وأصل الغمص الاختناق بالطعام . يقول : مالك تقيم بنجد وتردد فيها مع جديها ، وترتك بهامة وقد غصت بمن فيها لحصبا وطيبها .

والشاهد فيه نصب « التلذذ » بتقدير الملازمة .

(٢) لم ينسبه الشنمري ، وقد وجدت نسبته إلى عبد مناف بن ربيع الهذلي في ديوان الهذليين ٢ : ٤٦ وشرح أشعار الهذليين للسكري ٦٨٦ ، ومعجم البلدان (الفرط) . والفرط : طريق بهامة . يقول : قد عجزتم أن تقرّبوا هذا المكناك ولو قرّبتموه لمحتكم منه وقتلتكم . خلته أى علمته . وتأقّ خال بمعنى علم كما في اللسان من قول ابن أحرر :

ولرب مظل قد رشلت بفيه وإخال صاحب بفيه لم يرشد
والعاقِل : المتحصن في المعقل . يعنى أن هذا المكان يرد عن المتحصن فيه أعداءه .
ورواية جميع المراجع السابقة : « أدنى مأب لقافل » .

والشاهد فيه نصب « الفرط » على نحو ما تقدم .

(٣) انظر ما سبق في ص ٣٠١ .

(٤) يقال ألغز الكلام وألغز فيه : عنى مراده وأضمره على خلاف ما أظهره .

فإذا أظهر الاسم فقال : ما شأن عيد الله وأخيه يشتمه ^(١) فليس إلا الجُرّ ، لأنه قد حسن أن تُحمَل الكلام على عبد الله ، لأن المظهر المجرور يُحمَل عليه المجرور .

وسمنا بعض العرب يقول : ما شأن عيد الله والعرب يشتمها ^(٢) . وسمنا أيضاً من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول ^(٣) : ما شأن قيسي والبر تُسرِّقه . لما أظهرنا الاسم حسن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر .

فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسة زيدا ، أو وملابستك زيدا ، فكان أن يكون زيد على فِعْل وتكون الملابس على الشأن ، لأن الشأن ^(٤) معه ملابسة له ، أحسن من أن يُجرّوا المظهر على المضمر ^(٥) .

فإن أظهرت [الاسم في الجرّ] عَمِلَ عَمَلٌ كَيْفَ في الرفع .

ومن قال : ما أنت وزيدا ، قال : ما شأن عيد الله وزيدا . كأنه قال : ما كان شأن عيد الله وزيدا ، وحمله على كان لأن كان تقع ههنا .

والرفع أجود وأكثر [في : ما أنت وزيد] ، والجر في قولك : ما شأن عيد الله وزيد ، أحسن وأجود ، كأنه قال : ما شأن عيد الله وشأن زيد ^(٦) ومن

(١) السوراني : جملة « يشتمه » في موضع نصب على الحال ، فإن شئت جعلته حالا من الأول ، وإن شئت جعلته حالا من الثاني .

(٢) ط : « يسبها » .

(٣) ط : « من العرب من يوثق بعريته . يقول » .

(٤) ط : « شأنك » .

(٥) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أن يُجرّ المظهر على المضمر » .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وشأن أخيه » .

نصب في : ما أنت وزيداً أيضاً قال : ما لزيد وأخاه ، كأنه قال : ما لزيد وأخاه ،
كأنه قال : ما كان شأن زيد وأخاه ^(١) ؛ لأنه يقع في هذا المعنى ههنا ، فكأنه قد
كان تكلم به .

ومن ثم قالوا : حسبك وزيداً ؛ لما كان فيه معنى كفاك ، وفتح أن
يحملوه على المضمر ، تَوَوَّأَ الفعل ، كأنه قال : حسبك ويُحْسِبُ أخاك درهم .
وكذلك : كَفَيْكَ ^(٢) ، [وَقَدْكَ ، وَقَطْلَكَ] .

وأما وثلاً له وأخاه ، ووثله وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه ،
كأنك قلت : ألزمه الله وثله وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه ، فلما
كان كذلك - وإن كان لا يَظْهَرُ - حَمَلَهُ على المعنى .

وإن قلت : وثل له وأباه نصبت لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن حسبك
يرتفع ^(٣) بالاتِّدَاءِ وفيه معنى كفاك . وهو نحوُ مررتُ به وأباه ^(٤) ، وإن كان
أَقْوَى ، لأنك ذكرتَ الفعل ، كأنك قلت : ولقيتُ أباه .

وأما هذا لك وأباك ، فقبیح [أن تنصب الأب] ، لأنه لم يَذْكُرْ فعلاً .
ولا حرفاً فيه معنى فِعْلٍ حَتَّى يَصِيرَ كأنه قد تكلم بالفعل .

(١) ط : « ومن نصب أيضاً قال : ما لزيد وأخاه ، يريد : ما كان لزيد وأخاه
يريد ما كان شأن زيد وأخاه » .

(٢) كفيك مثله الكاف ، كما في القاموس ، أي كافيك .

(٣) ط : « مرتفع » .

(٤) ط : « وزيداً » .

هذا باب ما يُنصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهاره

وذلك قولك : سَقِيَا وَرَعِيَا ، ونحو قولك : خَبِيَّةٌ ، وَدَقْرًا ، وَجَدَعًا وَعَقْرًا ، ١٥٧
وَبُوسًا ، وَأَفَّةً وَثَقَّةً ، وَيُعَدًّا وَسُحْقًا . ومن ذلك قولك : نَعَسًا وَثَبًا ، وَجُوعًا
[وَجُوسًا ^(١)] . ونحو قول ابن مَيَّادَةَ :

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبْعُونُ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا ^(٢)
أَيُّ ثَبًا ^(٣) .

[وقال :

ثُمَّ قَالُوا : لُجْبُهَا قَلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ النُّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ ^(٤)

(١) الجوس ، بالضم : الجوع . يقال جوعا له وبوسا ، كما يقال جوعا له ونوعا .

(٢) اللسان (فقد ، بهر) والكامل ٣٨١ . ونسبه المبرد إلى ابن مفرغ . بعدها ،
أى بعد الفعلة التى فعلوا . يقول : فقد قومي بعضهم بعضاً إذا لم يعينوا على جارية
شغقت بمحبا ، فكأنهم باعوا مهجتي . دعا عليهم بالتفاقد وبالغلبة والقهر .

والشاهد فيه أن « بهراً » بدل من اللفظ بفعله .

(٣) التفسير ساقط من ط ، لكن اعترف به الشتمري في شرح الشواهد .

(٤) لمصر بن أبى ربيعة في ديوانه ٤٤٣ والكامل ٣٧٨ وابن يعيش ١ : ١٢١ .
المبرد : « قوله عدد النجم والحصى والتراب ، فيه قولان : أحدهما أنه أراد بالنجم النجوم
وموضع الواحد في موضع الجمع لأنه للجنس ... والوجه الآخر أن يكون النجم ما نجم من
النبت ، وهو ما لم يقم على ساق » . ويروى « عدد الرمل والحصى والتراب » .

كَأَنَّهُ قَالَ : جَهْدًا ، أَيْ جَهْدِي ذَلِكَ ^(١)] .

وَأَمَّا يَنْتَصِبُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ إِذَا ذُكِرَ مَذْكُورٌ فِدْعَوْتُ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ ، عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا ، وَرَعَاكَ [اللَّهُ] رَعِيًّا ، وَخَيَّيَكَ اللَّهُ خَيِّئَةً . فَكُلُّ هَذَا وَمَا أَشْبَاهَهُ عَلَى هَذَا يَنْتَصِبُ .

وَأَمَّا اخْتِزَلَ الْفِعْلُ هَا هُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ ، كَمَا جُعِلَ الْحَذَرُ بَدَلًا مِنْ احْذَرُ . وَكَذَلِكَ هَذَا كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ سَقَاكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ [اللَّهُ] ، وَمِنْ خَيَّيَكَ اللَّهُ .

وَمَا جَاءَ مِنْهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ فِعْلٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ بَهْرًا بَدَلًا مِنْ بَهَّرَكَ اللَّهُ ، فَهَذَا تَمْثِيلٌ وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ .

وَمِمَّا يَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْفِعْلِ نُصَبٌ ، أَنَّكَ لَمْ تُذَكِّرْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ لِتُنَبِّئَ عَلَيْهِ كَلَامًا كَمَا يَتَنَبَّأُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ إِذَا ابْتَدَأْتَهُ ، وَأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِيًّا عَلَى اسْمٍ مُضْمَرٍ فِي يَتَنَبَّأُ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى دُعَائِكَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ ^(٢) .

وَأَمَّا ذَكَرَهُمْ لَكَ « بَعْدَ سَقِيًّا فَإِنَّمَا هُوَ لِيُبَيِّنُوا الْمَعْنَى بِالْإِعْدَاءِ . وَرُبَّمَا تَرَكُوهُ اسْتِفْنَاءً ، إِذَا عَرَفَ الدَّاعِيَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مَنْ يَعْنَى . وَرُبَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى

(١) الَّذِي فِي ابْنِ عِيْشٍ : « وَيُقَالُ بِهَرًا لِفُلَانٍ إِذَا دَعَى عَلَيْهِ بِسُوءٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ تَعْسًا لَهُ . وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَعْرِضُ لَتَفْسِيرِ ذَلِكَ إِلَّا سَبِيحِيَّةً ، وَذَلِكَ عِنْدَ إِشَادِ الْبَيْتِ . وَقَالَ قَبْلَهُ : « وَيُقَالُ بِهَرًا فِي مَعْنَى عَجَبًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رِيحَةَ « . وَانْظُرِ اللَّسَانَ (بهر) .

(٢) السَّيْرَتِيُّ : يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ لَمْ يَذْكُرْهَا الذَّاكِرُ لِيُخْبِرَ عَنْهَا بِشَيْءٍ ، كَمَا يُخْبِرُ عَنْ زَيْدٍ إِذَا قَالَ زَيْدٌ قَامَ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ قَامَ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « لَتُنَبِّئَ عَلَيْهِ كَلَامًا » الْخ . وَلَمْ تَجْعَلْ هَذِهِ الْمَصَادِرَ أَيْضًا خَبِيرًا لِاجْتِنَابِ مَخْلُوفِ تَفَرُّعِهَا . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ « أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِيًّا عَلَى اسْمٍ مُضْمَرٍ » .

العلم ^(١) توكيداً ، فهذا بمنزلة قولك : [بك] بعد قولك : مَرَحِيَا ، يَجْرِيَانِ
مَجْرَى واحدًا فيما وصفتُ لك .

وقد رَفَعَتِ الشعراءُ بعضَ هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه .
قال أبو زيد :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيَّيَّةَ لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرَّ مُسِيرٍ ^(٢)

وهذا شبيهة رفَعَهُ ببيت سمعناه ممن يؤتى بهريته ، يرويه لقومه ، قال : ١٥٨

عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نَسْتَ لَمْ يَنْمَ يَقُولُ الْخَنَا أَوْ نَعْتَرُكَ زَنَايَرُهُ ^(٣)

فلم يحمل الكلام على عذرتي ، ولكنه قال : إنما عذرك أي من مولى
هذا أمره .

(١) أى مع العلم .

(٢) ابن عيش ١ : ١١٤ والمجمع ١ : ١٨٨ واللسان (يمر) . يصف أسداً .
أقوى : نفيد ما عنده من زاد . يقول : من لقي هذا الأسد في تلك الحال فالحاجة له والشر .
وفي اللسان عند إنشاد هذا البيت : « والتيسير يكون في الخير والشر » . واستشهد للشر
أيضاً بقوله تعالى : « فسيسره للعسرى » ، فهذا في الشر كما أن البيت في الشر .
والشاهد فيه رفع « خيبة » بالابتداء لما فيها من معنى النصب على المصدر المستعمل
في الدعاء .

(٣) لم يعرف قائله . والمولى هنا : ابن العم . والخنا : الفحش ، خنا يخنوا .
والزناير : جمع زنبر ، عني ما يفتابه به . وأصل الزنبر طائر يلسع . يقول : إنما عذرك
إيأي أن تعذرتي من مولى هذا نعت .

والشاهد فيه رفع « عذرك » على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور بعده ، وكان
الوجه في « عذرك » النصب لوضعه موضع الفعل .

ومثله قول الشاعر :

أَهَاجَيْتُمْ حَسَنًا عِنْدَ ذِكَايَهٗ فَعَنَى لِأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلٌ ^(١)

وفيه المعنى الذى يكونُ فى المنصوب ، كما أَنَّ قولَكَ : رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ ، فيه معنى الدِّعَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ : رَحِمَهُ اللهُ .

هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المَصَادِرِ التى يُدْعَى بها ^(٢)

وذلك قولك : تُرْبًا ، وَجَنَدَلًا ، وما أشبه هذا . فإن أَدَخِلْتَ « لَكَ » ، فقلتُ : تُرْبًا لَكَ ، فإنَّ تفسيرها ههنا كتفسيرها فى الباب الأول ، كأنه قال : الزَّمَكِ اللهُ وَأَطْعَمَكَ اللهُ تُرْبًا وَجَنَدَلًا ، وما أشبه هذا [من الفعل] ، واحتزل

(١) ديوان حسان ٣٥٨ . والذكاء : انتهاء السن واجتماع العقل . والغى : الضلال . والحماس ، بالكسر : بطن من بنى الحارث بن كعب ، وهم رهط النجاشى الذى كان يهاجيه حسان . انظر نهاية الأرب للقلقشندي ٥٢ . وقيله :

أَبْنَى الْحِمَاسِ أَلَيْسَ مِنْكُمْ مَا جَدَّ
بَا وَيَلْ أُمُكُمُ وَيَلْ أَيْكُمُ وَيَلْأُ تَرَدَّدُ فِيكُمْ وَعَوِيلُ

وهذه الأبيات يهجو حسان بها « الحماس » رهط النجاشى ، وهى من الكامل . وقد أورد سيبويه البيت محرفاً فأقْبَى به من بحر الطويل ، ورواية الديوان :

هَاجَيْتُمْ حَسَنًا عِنْدَ ذِكَايَهٗ غَى لَبَنُ وَلَدِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ

والشاهد فيه رفع « غى » على الابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنصوب .

(٢) السيراقى : اعلم أَنَّ هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعال منها ، نحو التراب والتراب والجندل ، وليس لشيءٍ من ذلك فعل يصير مصلراً له ، ولكنهم أجروه فى الدعاء مجرى المصادر التى قبل هذا الباب ، وقَدَّرُوا الفعل الناصب لها بما ذكره المؤلف ، وحذف لأنهم جعلوه بدلاً من قولهم : تربت يدك ، فمَبَرَّعَهُ بفعل قد صرف من التراب .

الفعل ما هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تَرَبَّتْ يدك [وَجُنْدِلْتُ] .

وقد رَفَعَهُ بعضُ العرب فجعله مبتدأً مبنياً عليه ما بعده ، قال الشاعر :

لقد أَلَبَّ الواشيون أَلْبًا لِيَبْنِيَهُمْ قَرَّبَ لَأَقْوَاهِ الوُشَاةِ وَجُنْدُلُ (١)

وفيه ذلك المعنى الذى فى المنصوب كما كان ذلك فى الأول . ومن ذلك ١٥٩

قول العرب : فَأَهَا لَفِيكَ ، وإنما تريد : فَا الدَاهِيَةِ ، كأنه قال : تُرَبُّا لَفِيكَ فصار

بدلاً من اللفظ بالفعل وَأَضْمَرَ له كما أَضْمَرَ لِلتُّرْبِ والجَنْدِلِ ، فصار بدلاً من

اللفظ بقوله : دَهَاك اللهُ . وقال أبو سَيْلَةَ (٢) [الهَجْمَى (٣)] :

تَحْسَبُ قَوَاسٌ ، وَأَقْبَلُ ، أَكُنَى بِهَا مُفْعَدٌ مِنْ وَاحِدٍ لَا أَغَامِرُهُ (٤)

(١) ابن يعيش ١ : ١٢٢ والمجم ١ : ١٩٤ . أَلَبَّ يَأْلَبُ : جمع . لِيَبْنِيَهُمْ ، أَيْ

لِيَبْنِيُوا وَيَبْنُوا ، أَوْ بِسَبَبِ بَيْنٍ مِنْ أَهْوَى . والترب والجندل كناية عن الخيبة لأن من ظفر

من حاجته بهما لم يحظ بباطل ، وكأنما أقموا الترب والجندل ، وهى الحجارة ، واحدها

جندلة .

والشاهد فيه كما فيما قبله ، من رفع « ترب » على الابتداء ، وغيره الجار والمجرور

بعده .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « الشاعر » .

(٣) نسبة إلى بنى الهجيم . واسم أبى سلرة سحيم بن الأعرف ، كما فى الخزائن ١ :

٢٨٠ .

(٤) الخزائن ١ : ٢٧٩ وابن يعيش ١ : ١٢٢ ونوادير أبى زيد ١٩٠ واللائل ٥٣٩

واللسان (حسب ، فوه) . وصف أسداً عرض له طامعاً فى راحلته . تحسب : حبيب ،

أو معناه تحسب وتحشم . وهواس : اسم للأسد ، يقال له الهواس ، كما فى قول الكميت :

هو الأضبط الهواس فينا شجاعةً وفيمن يعاديه المهجف المقل

سمى بذلك لأنه يعتمد على الأرض فى مشيه اعتماداً شديداً . بها ، أى بالناقة .

والواحد عنى به الأسد . أغامره : أحاربه وأدافه . أى توهم أنى أدع الناقة وأخذى بها من

لقاء الأسد ومقاتلته .

قلْتُ له : فاها لفيك فاَئِها

قَلُوصُ أَمْرِي قَابِكْ مَا أَنْتَ حَازِرَةٌ^(١)

ويدلُّك على أنه يريد به الداهية قوله ، وهو عامر بن الأحوص^(٢) :

وداهية من ذواهي المنو ين ترهبها الناس لا فالها^(٣)

فجعل للداهية قَمًا ، حدَّثنا بذلك من يُوثق به^(٤) .

وهذا باب ما أجرى مُجرى المصادر المدعُو بها من الصفات

وذلك قولك : هَنِيئًا مَرِيًا^(٥) [كَأَنَّكَ قلت : تَبَّتْ لك هَنِيئًا مَرِيًا ، وهَنَاهُ

(١) فاها لفيك ، أى فم الداهية لفيك كما قدره سيبويه ، ويقال معناه فم الحية لفيك . وعص الفم لأن أكثر المتألف تتأق منه ، بما يؤكل أو يشرب من السموم .. والقلوص : الناقة الفتية . قاريك ، من القرى ، وهو طعام الضيف ، أى لا قرى لك عندي ، إلا السيف وما تكره .

والشاهد فيه نصب « فاها » بفعل مضمر تقديره : ألصق الله ، أو جعل الله فاها لفيك ، ووضع موضع دهاك الله ، فنصب لأنه بدل من اللفظ بالفعل .

(٢) وهو عامر بن الأحوص ، ساقط من ط . ونسب الشتمرى البيت إلى الخنساء . وأنشده ابن يعيش ١ : ١٢٢ واللسان (فوه) بدون نسبة فيهما .

(٣) المنون : الدهر والمنية . ط واللسان : يرهبا الناس . ابن يعيش : « يحسبها الناس » . لا فالها ، أى ليس لها مدخل تعالج منه ، أى هي داهية مشكلة .

والشاهد فيه تعزيز لما قبله ، وهو أن المراد بفاها لفيك هو فم الداهية .

(٤) ط : « من نثق به » .

(٥) السيرافي : ليس في الباب غير هذين الحرفين صفة دعا بها ، وذلك أن هنيئا مريئا صفتان ، لأنك تقول : هذا شيء هنيء مريء ، وليستا بمصدرين ولا هما من أسماء الجواهر كالتراب والجنبل ، فأفرد لهما بابا آخر .

ذلك هنيئاً . وإنما نصبته لأنه ذكر [لك] خيراً ^(١) أصابه رجلٌ فقلت :
هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً ، فانحزِلَ
الفعلُ ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هنأك .

ويدلُّك على أنه على إضمار هنأك ذلك هنيئاً ، قول الشاعر ، وهو ١٦٠

الأخطل :

إلى إمام تغادينا فواضيله أظفَرَه اللهُ فليهنِيْءَ له الظفَرُ ^(٢)

كأنه إذا قال : هنيئاً له الظفَرُ ، فقد قال : ليهنِيْءَ له الظفَرُ ، وإذا قال :
ليهنِيْءَ له الظفَرُ ، فقد قال : هنيئاً له الظفَرُ ، فكل واحد منهما بدلٌ من
صاحبه ، فلذلك اختزلوا الفعلَ هنا ، كما اختزلوه في قولهم : الحنَزَرُ . فالظفَرُ
والهنِيْءُ ^(٣) عَمِلَ فيهما الفعلُ ، والظفَرُ بمنزلة الاسم في قوله : هنأه ذلك حين
مُكِّلَ ، وكذلك قول الشاعر :

(١) ط : « وإنما نصبه لأنه ذكر لك خيراً » .

(٢) ديوان الأخطل ١٠١ وابن يعيش ١ : ١٢٣ والكامل ٧٥٦ والأغانى ١٠ :
٤ واللسان (هنا) . وفي الديوان : « إلى امرئ لا تمرينا نوافله » والأغانى : « لا تعدينا
نوافله » . ويعنى بالإمام عبد الملك بن مروان . تغادينا : تباركنا غدوة . والفواضل :
العطايا والأيدى الجميلة . أظفَرَه اللهُ ، أراد أظفَرَه بقميس بن عيلان ، وكانوا من أتباع ابن
الزبير . ويقال هنأ له الأمر يهنؤ ويهنِيْءُ ، أى كان هنيئاً بلا تعب ولا مشقة .

والشاهد فيه « فليهنِيْءَ » إذ تصرّحه بالفعل يدل على أن معنى هنيئاً هو ليهنِيْءُ ،
فوضع المصدر موضع الفعل .

(٣) هنا ما في ط . وفي الأصل : « والظفر والهنِيْء » .

هَنِيئًا لَأَرْيَابِ الْبُيُوتِ يُبَوِّغُهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ^(١)

هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى
المصادر المفردة المدعوى بها

وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت : سَقِيَا لك ،
لتبيين من تُعْنَى .

وذلك : وَتِلْكَ ، وَوَيْحَكَ ، وَوَيْسَكَ ، وَوَيْتَكَ . ولا يجوز : سَقِيكَ ، إنما
تُجْرَى ذَا كَمَا أَجَرَتِ الْعَرَبُ^(٢) .

ومثل ذلك : عَدَدْتُكَ ، وَكَلْتُكَ ، [وَوَزَنْتُكَ] ، ولا تقول : وَهَبْتُكَ ،
لأنهم لم يُعْطَوْهُ . ولكن : وَهَبْتُ لك .

وهذا حرف لا يُتَكَلَّمُ به مفرداً إلا أن يكون على وَتِلْكَ ، وهو قولك :
وَتِلْكَ وَعَوْلُكَ ، ولا يجوز : عَوْلُكَ .

هذا باب ما يتنصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره
من المصادر في غير الدعاء

من ذلك قولك : حَمْنَا وَشَكَّرْنَا لَا كُفْرًا ، وَعَجَبَا ، وَأَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً

(١) لم يعرف قائله . ويعنى بأرياب البيوت ذوى الزوجات . والعزب : الذى
لا زوج له ، والأشئى عربة وعرب أيضا .

(٢) السيرافى : ذكر سبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يميز
« سَقِيكَ » لأن العرب لم تدع به . وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد
حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز
تجاوزها ؛ لأن الإضمار والخذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز
فيه الموضع الذى لزموه .

وَمَسْرَةً وَنِعْمَةً عَيْنٍ ، وَحُبًّا وَنِعَامَ عَيْنٍ ، وَلَا أَقْلُ ذَاكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا ، وَلَا فَعْلَانِ
ذَاكَ وَرَغَمًا وَهَوَانًا .

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت : أَحْمَدُ الله حمدا
وَأَشْكُرُ الله شُكْرًا ، وكأنك قلت : أَعْجَبُ عَجَبًا ، وَأَكْرِمُكَ كَرَامَةً ، وَأَسْرُكُ
مَسْرَةً ، وَلَا أَكَاذُ كَيْدًا وَلَا أَهْمُ هَمًّا ، وَأَزْغِمُكَ رَغَمًا .

وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما ١٦١
فعلوا ذلك في باب الدعاء . كأن قولك : حَمَدًا في موضع أَحْمَدُ الله ، وقولك :
عَجَبًا منه في موضع أَعْجَبُ منه ، وقوله : وَلَا كَيْدًا في موضع وَلَا أَكَاذُ وَلَا أَهْمُ .
وقد جاء بعضُ هذا رفعا يُبتدأ ثم يثنى عليه . وزعم يونسُ أَنَّ رُثْبَةَ بْنَ
العجاج كان يُشيدُ هذا البيتَ رفعا ، وهو لبعضُ مَلَجِجٍ ، [وهو هُنَيْ بْنُ أَحْمَرَ
الكناني] :

عَجَبٌ لِنَتْلِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فيكم على تلك القضية أعجب^(١)

وسمنا بعضُ العرب الموثوق به ، يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمدُ
الله وثناءُ عليه ، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهرُ ، كأنه يقول : أمري

(١) الخزانة ١ : ٢٤١ وابن يعيش ١ : ١١٤ والمعنى ٢ : ٣٣٩ والمعجم ١ :
١٩١ . وقد اختلف في قائله ، كما في الخزانة . وقال الشنترى : « كان هذا الشاعر من يبر
أمه ويخندمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أُنحَا له عليه يقال له جندب . وقبله :
وإذا تكون كريمة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب
فجذب من ذلك ومن صيره عليه » . وقضية منصوب على التحييز .
والشاهد رفع « عجب » على إضمار مبتدأ ، أى أمري عجب . ويجوز أن يرفع غل
أنه مبتدأ وإن كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب ويتضمن من الوقوع موقع الفعل
ما يتضمن المنصوب فيستغنى عن الخبر ، لأنه كالفعل والقاعل ، فكانه قال : أعجب .

[وشألى] حمد الله وثناء عليه . ولو نَصَبَ لكان الذى فى نفسه الفعل ، ولم يكن مبتدأً لِيُنَى عليه ^(١) ولا ليكونَ مَبْنِيًّا على شئٍ هو ما أَظْهَرَ .

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فقلت : حَنَّانٌ ما أتى بك ههنا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ^(٢)

لم تُرْذِ حَنَّ ^(٣) ، ولكنها قالت : أمرنا حَنَّانٌ ، أو ما يصيبنا حَنَّانٌ . وفى هذا المعنى كلُّه معنى النصب .

ويشأنه فى أنه على الابتداء وليس على فعلٍ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ إلی رَبِّكُمْ ^(٤) ﴾ . لم يريهوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليُؤموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : ﴿ لِمَ تَعْطُونَ [قَوْمًا] ؟ ﴾ قالوا : مَوْعِظَتُنَا مَعْذِرَةٌ إلی رَبِّكُمْ .

ولو قال رجلٌ لرجلٍ : معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذاراً ، لَنَصَبَ .

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « بنى عليه » .

(٢) الخزانة ١ : ٢٧٧ وابن يعيش ١ : ١١٨ والكامل ٣٤٨ . ولم ينسبه الشنتمرى : وهو للمتنرى بن درهم الكلبى كما فى الخزانة ومعجم البلدان (روضة المخرى) . والحنان : الرحمة . سأله عن علة مجيئه ، أنه قرابة بها أم له معرفة بحبيها . قالت ذلك حين فاجأها فأُنكرته أو تظاهرت بإنكاره .

والشاهد فيه رفع « حنان » بتقدير مبتدأ ، أى أمرنا حنان ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل .

(٣) ط : « تحنن » .

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف .

ومثل ذلك قول الشاعر :

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى ^(١)

والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره . ومثل الرفع : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ^(٢) ٥ ، كأنه يقول : الأمر صبرٌ جميل ^(٣) .

والذي يُرْفَعُ عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره ، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنْصَبُ فيه .

ومثله قول بعض العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ، أَيْ مِنْ أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٌ ، فتركوا إظهارَ الرفع كترك إظهار الناصب ، ولأنَّ فيه ذلك المعنى وكان ^(٤) بدلا من اللفظ بالفعل ، وسنرى مثله إن شاء الله .

(١) شروح سقط الزند ٦٢٠ برواية : « صبرا جميلا » ، وأمالى المرتضى ١ : ١٠٧ . ويروى : « شكاً إلى » . وبين الشطر الأول والثاني عند المرتضى : يا جملي ليس إلى المشتكى الدهرمان كلفاني ما ترى والسرى : السير ليلا .

والشاهد فيه رفع « صبر » على الابتداء ، أى وصبر جميل أمثل . أو على الخبر ، أى أمرك صبر جميل . قال الشنمري : « والقول عندي أنه مبتدأ لا خبر له ، لأنه اسم فعل ناب مناب الفعل والفاعل ، ووقع موقعه ، وتعرى من العوامل ، فوجب رفعه . واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل . ونظيره من كلام العرب في الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك ينم الناس ، لأن معناه اكفف . ولذلك أُجِيبَ كما يجاب الأمر » .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) قال السيرافي ما ملخصه : نصب صبر في البيت أجود ، لأن الجمل كان شاكياً لطول السرى ، فأمره صاحبه بالصبر . والذي في الآية إخبار يعقوب بصبر حاصل أو سيكون عند فقدان يوسف .
(٤) ط : « وصار » .

هذا بابٌ أيضاً من المصادر يُنْتَصَب بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ الْخَرُوكَ إِظْهَارُهُ

ولكنّها مصادرٌ وُضِعَتْ موضعاً واحداً لا تُتَصَرَّفُ في الكلام تُصَرَّفُ ما ذكرنا من المصادر . وتَصَرَّفُهَا أَنَّهَا تَقَعُ في موضع الجرِّ والرفع وتدخلها الألف واللام .

وذلك قولك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَادَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، وَعَمَرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ [وَقَعْتِكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ] ، كَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ قَالَ : تَسْبِيحاً ، وَحَيْثُ قَالَ : وَرِيحَانَهُ قَالَ : وَاسْتَرْزَاقاً ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الرِّيحَانِ الرِّزْقُ (١) . فَتَصَبَّ هَذَا عَلَى أُسْبَحَ اللَّهُ تَسْبِيحاً ، وَأُسْتَرْزَقَ اللَّهُ اسْتَرْزَاقاً ؛ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، وَخُزِلَ الْفِعْلُ ههنا لِأَنَّهُ بَدَلَ مِنَ اللَّفْظِ بِقَوْلِهِ : أُسْبِحْ وَأُسْتَرْزَقْ .

وكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : مَعَادَ اللَّهِ ، قَالَ : عِيَادًا بِاللَّهِ . وَعِيَادًا انْتَصَبَ عَلَى أَعُوذُ بِاللَّهِ عِيَادًا ، وَلَكِنْهُمْ لَمْ يُظْهِرُوا الْفِعْلَ ههنا كَمَا لَمْ يُظْهِرْ فِي الَّذِي قَبْلَهُ . وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمَرَكَ اللَّهُ وَقَعْتِكَ اللَّهُ . قَالَ : عَمَرْتُكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ تُشَدُّتُكَ اللَّهُ ، فَصَارَتْ عَمَرَكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةً بِعَمَرْتُكَ اللَّهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمَرْتُكَ عَمراً ، وَنَشَدْتُكَ نُشْدًا ، وَلَكِنْهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِهِ .

(١) انظر اللسان (روح ٢٨٥) عند استشهاده بيت الحمير بن تولب :

سلام الإله وريحانه ورحمته وسماه دهر

وقال السمرقاني في « ريحانه » إنه مصدر منصرف يخفض ويرفع، وأقْبَشُ شواهد على ذلك ، ثم قال : ففعل سيويه أراد : إذا ذكر ريحانه مع سبحانه كان غير متمكن كسبحان .

قال الشاعر (١) :

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذى سلم (٢)

فيعتدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل . وكان قوله : عمرتك الله ويعتدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك الله ، ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل بمثل به . قال الشاعر ، ابن أحر (٣) :

عمرتك الله الجليل فأنسى ألوى عليك لو أن بك يهتدى (٤)
والمصدر التشديد والتشدة .

(١) البيت للأحوص كما في المراجع التالية .

(٢) الخزنة ١ : ٢٣١ وابن الشجري ١ : ٣٤٩ والكامل ٧٦٠ واللسان (عمر ٢٨٠) .

عمرتك الله ، أى سألته تعميرك وطول بقائك . وقيل معناه ذكرتك به ، وأصله من عمارة الموضع ، فكانه جعل تذكيره عمارة لقلبه . قال أبو حيان : « والذى يكون بعد نشدتك الله وعمرتك الله أحد ستة أشياء : استفهام ، وأمر ، ونهى ، وأن ، وإلا ، ولما بمعنى إلا » . ثم قال : « وإذا كان إلا أو ما فى معناها ، فالفعل قبلها فى صورة الموجب وهو منفى فى المعنى ، والمعنى ما أسألك إلا كذا ، فالمثبت لفظا منفى معنى ليتأتى التفرغ » . وضبطه أبو على الفارسي فى هذا البيت « ألا » بمعنى هلا . و « ما » زائدة . وذو سلم : موضع عند جبل قريب من المدينة .

والشاهد فيه « عمرتك الله » ، وضعت موضع « عمرك الله » .

(٣) ط : « قال الشاعر أيضا ، وهو ابن أحر » . وابن أحر اسمه عمرو .

(٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٤٣٩ والخزنة ١ : ٢٣٢ عرضا . ألوى : أعطف وأعرج . واللب : العقل . أى أعطك وأهم بإرشادك لو اهتمدت .

والشاهد فيه نحو ما قبله .

وهذا ذكر معنى « سَبَّحَانَ » ، وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه وما أشبهه .

زعم أبو الخطَّاب أنَّ سَبَّحَانَ اللهَ كقولك : بَرَاءَةَ اللهِ من السُّوءِ ، كأنه يقول : [أُبْرِئُ] بَرَاءَةَ اللهِ من السُّوءِ ^(١) . وزعم أنَّ مثله قولُ الشاعر ، وهو الأعشى :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سَبَّحَانَ مِنْ عِلْقَمَةَ الْفَاجِرِ ^(٢)
أى براءة منه .

وأما تركُ التَّوْنينِ في سَبَّحَانَ فإنما تُركُ صرْفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً ، وانتصابه كانتصاب الحمد لله ^(٣) .

وزعم أبو الخطَّاب أنَّ مثله قولُك للرجل : سَلَامًا ، تريد تسليماً منك ، كما قلت : بَرَاءَةَ منك ، تريد : لا أَلْتَبَسُ بشيءٍ من أمرك . وزعم أنَّ أبا ربيعة كان

(١) في اللسان (سبح) عن سيويه « أُبْرِئُ الله من السوء براءة » .

(٢) ديوان الأعشى ١٠٦ والخزانة ٢ : ٤١ وابن يعيش ١ : ١٢٠ والجمع ١ : ١٩٠ واللسان (سبح) وابن الشجرى ١ : ٣٤٧ ، ٢ : ٢٥٠ . يقوله لعلقمة بن علاثة العامري ، في منافرة لعمار بن الطفيل ، وكان الأعشى قد فضل عامراً عليه ونفقه .

والشاهد فيه نصب « سبحان » على المصدر ، ولزومها للنصب لأنها مصدر ، جامد ، ومنعت الصرف لأنها جعلت علماً للتسبيح ، فجرت مجرى عثمان .

(٣) ط : « كنصب الحمد لله » . قال السيرافي ما ملخصه : سبحان مصدر فعل لا يستعمل ، كأنه قال سَبَّحَ سبحاناً كما تقول كفر كفراناً وشكر شكراناً . قال : وأما قولهم سَبَّحَ يسبح فهو فعل وردَّ على سبحان بعد أن ذكر وعرف . ومعنى سبح قال سبحان الله ، كما تقول بسمَل إذا قال بسم الله .

يقول : إذا لقيت فلانا فقل [له] سلامًا . فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك . وزعم أن هذه الآية ^(١) : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ^(٢) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قولك : [براءة منكم] وتسلمًا ، لا خير بيننا وبينكم ولا شر .

وزعم أن قول الشاعر ، وهو أُمَيَّة بن أَى الصِّلْت :

سَلَامَكَ رُبْنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيحًا مَا تُغْنِيكَ الدُّمُومُ ^(٣)

على قوله : براءتك ربنا من كل سوء .

فكلُّ هذا ينتصب انتصاب حَمْدًا وشُكْرًا ، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف .

ونظير سُبْحَانَ اللَّهِ في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى « غُفْرَانٌ » ؛ لأن بعض العرب يقول : غُفْرَانُكَ لا كُفْرَانُكَ ، يريد استغفارًا لا كُفْرًا . ومثل هذا

(١) ط : « أن هذه الآية مفعول بها » .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٣) ديوان أُمَيَّة بن أَى الصِّلْت ٥٤ برواية : « بريحا ما تليق بك » والعنى ٣ : ١٨٣ . وأنشده في اللسان (غث ، ذم) مع تحريف في الموضع الثاني ، و« بريحا » حال مؤكدة ، والتقدير أبرئك بريحا ؛ لأن معنى سلامك كمنى أبرئك . تغنك ، أى تغنيتك بحذف إحدى التاءين ، أى تعلق بك . وفى الأصل : « تعنتك » تحريف . والدُّمُوم : العيوب ، جمع ذم .

والشاهد فيه نصيب « سلامك » على المصدر الواقع بدلاً من الفعل ، ومعناه براءة كما سبق في « سبحانك » .

قوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ ^(١) ، أى حَرَامًا مَحْرُومًا ، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمرًا ، فكانه قال : أُحَرِّمُ ذلك حَرَامًا مَحْرُومًا .
ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : أَتَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ؟ فيقول : حِجْرًا ،
أى سِتْرًا وبراءةً من هذا . فهذا يَنْتَصِبُ على إضمار الفعل ، ولم يُرِدْ أن يجعله
مبتدأً خبره بعده ^(٢) ولا مبنياً على اسم مضمَرٍ .

واعلم أنَّ من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المِباراة ، كما رفعوا
حَتَانٌ . سمعنا بعض العرب يقول [لرجل] : لا تكوننَّ مِنِّي [فى شئ] إلّا
سلامٌ بسلام ، أى أمرى وأمرُك المِباراة والمُتَارَكَةُ . وتركوا لفظ ما يرفع كما تركوا فيه
لفظ ما ينصب ، لأنَّ فيه ذلك المعنى ، ولأنَّه بمنزلة لفظك بالفعل .

وقد جاء سُبْحَانَ مَنْوَنًا مَفْرَدًا فى الشعر ، قال الشاعر ، وهو أُمِيَّة بن
أبى الصلت ^(٣) :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجُودَى وَالْجُمُودِ ^(٤)

(١) الآية ٢٢ من سورة الفرقان .

(٢) ط : « خبر بعده » .

(٣) ويروى أيضاً لورقة بن نوفل ، ولزيد بن عمرو بن نفيل .

(٤) ديوان أمية ٣٠ والخزانة ٢ : ٣٧ وابن يعيش ١ : ١٢٠ والمجم ١ : ١٩٠
وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٤٨ و ٢ : ٢٥٠ واللسان (سجع ، جد) ومعجم البلدان
(الجمعد) والأغانى ٣ : ١٥ والروض الأنف ١ : ١٢٥ . ويروى : « نعوذ به » أى نلجأ
إلى الله ليعصمنا برحمته من الضلال . ويروى : « نعوذ له » أى نعوذ به مرة بعد أخرى .
والجودى : جبل بالموصل ، وقيل بالجيزة . والجمعد ، بضمين : جبل تلقاء أسنمة .
والشاهد فيه مجيء « سُبْحَانًا » مَنْوَنًا مَفْرَدًا لضرورة الشعر ، والمعروف فيه أن
يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفرداً معرفة كما فى بيت الأعشى .

شَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ : حَجَرًا وَسَلَامًا .

وَأَمَّا سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ، فَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ السُّبُّوحَ وَالْقُدُّوسَ اسْمٌ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ : أَذْكَرُ سُبُّوحًا قُدُّوسًا . وَذَاكَ أَنَّهُ خَطَرَ ١٦٥ عَلَى بَالِهِ أَوْ ذَكَرَهُ ذَاكَ فَقَالَ : سُبُّوحًا ، أَيْ ذَكَرْتُ سُبُّوحًا ، كَمَا تَقُولُ : أَهْلُ ذَاكَ ، إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ ذَكَرَ الرَّجُلَ بِنَاءٍ أَوْ بِذِمٍّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ أَهْلَ ذَاكَ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ جَرَى ذَكَرُ الرَّجُلِ [فِي مَنْطِقِهِ] صَارَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : أَذْكَرُ فَلَانًا ، أَوْ ذَكَرْتُ فَلَانًا . كَمَا أَنَّهُ حَيْثُ أُتِّشِدَ ثُمَّ قَالَ : صَادِقًا ، صَارَ الْإِنْشَادُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ قَائِلٍ ، ثُمَّ قَالَ : صَادِقًا وَأَهْلُ ذَاكَ ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْفِعْلِ مُتَابِعًا لِلْقَائِلِ وَالذَّاكِرِ . فَكَذَلِكَ : سُبُّوحًا قُدُّوسًا ، كَأَنَّ نَفْسَهُ [صَارَتْ] بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ الذَّاكِرِ وَالْمُنْشِدِ حَيْثُ (١) خَطَرَ عَلَى بَالِهِ الذِّكْرُ ، ثُمَّ قَالَ : سُبُّوحًا قُدُّوسًا ، أَيْ ذَكَرْتُ سُبُّوحًا ، مُتَابِعًا لَهَا فِيمَا ذَكَرْتُ وَخَطَرَ عَلَى بَالِهَا .

وَحَزَنُوا الْفِعْلَ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَارَ عِنْدَهُمْ بَدَلًا مِنْ سُبِّحَتْ ، كَمَا كَانَ مَرْحَبًا بَدَلًا مِنْ رَحَّبَتْ بِلَادُكَ وَأَهْلَتْ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَرْفَعُ فَيَقُولُ : سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ [رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ] ، كَمَا قَالَ : أَهْلُ ذَاكَ وَصَادِقٌ وَاللَّهِ . وَكُلُّ هَذَا عَلَى مَا سَمِعْنَا الْعَرَبَ يُتَكَلَّمُ بِهِ رَفْعًا وَنَصْبًا .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : خَيَّرَ مَا رُدُّ فِي أَهْلِي وَمَالِي ، [وَخَيَّرَ مَا رُدُّ فِي أَهْلِي وَمَالِي] أَجْرِي مُجْرَى خَيْرٍ مُقَدِّمٍ وَخَيْرٍ مُقَدِّمٍ (٢) .

(١) ط : « حِينَ » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أَجْرِي مُجْرَى خَيْرٍ وَشَرِّ مُؤَخَّرٍ » .

ومما ينتصب فيه المصدرُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنه في معنى التعجب ، قولك : كَرَمًا وصلَفًا ، كأنه قال : الزَّمَك اللهُ وأدامَ لك كَرَمًا والزَّمَتَ صِلَفًا ^(١) ، ولكنهم خَزَلُوا الفعلَ ههنا كما خزلوه في الأول ، لأنه صار بدلًا من قولك : أَكْرَمَ به وأصْلَفَ به ، كما انتصب مَرَحَبًا . وقلتُ « لَكَ » ، كما قلتُ « بِكَ » بعد مَرَحَبًا ، لتبين من تعنى ، فصار بدلًا في اللفظ من رَحِبَتْ [بلادك] .

وسمعتُ أعربايا وهو أبو مُرْهَبٍ ، يقول : كَرَمًا وطُولُ أَثْفٍ ، أى أَكْرَمَ بك وأطُولُ بِأَثْفِكَ] .

هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة ^(٢) مبنيا عليها ما بعدها
وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات

وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعَجَبُ لك ، والوَهْلُ لك ، والثَّرَابُ لك ، والخِيَةُ لك ^(٣) .

ولئما استحبوا الرفعَ فيه لأنه صار معرفةً وهو خبرٌ فقَوَى في الابتداء ، بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم ، لأنَّ الابتداءَ لئما هو خبرٌ ، وأحسنه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أَنْ يبتدئَ ^(٤) بالأعْرِفَ ، وهو أصلُ الكلام .

(١) الصلف : مجازة القدر في الظرف والبراعة .

(٢) ط : « مبتدآت » .

(٣) السراي ما ملخصه : يعنى هذه المصادر التى ذكرها اختارت العرب فيها الرفع ، لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب ، فأخبروا عنها وجعلوها مبتدأة ، وجعلوا ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك : الغلام لزيد .

(٤) ط : « إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ » .

ولو قلت : رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكبٌ من
بنى فلان سائرٌ . وتبيح الدار فتقول : حُدَّ منها كذا وحُدَّ منها كذا ، فأصلُ
الابتداء للمعرفة . فلما أُدخلت فيه الألف واللام وكان خيرا حَسُنَ الابتداء ،
وضَعُفَ الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب .

وليس كُلُّ حرفٍ يُصَنَعُ به ذاك ، كما أنه ليس كُلُّ حرفٍ يدخل فيه
الألف واللام من هذا الباب . لو قلت : السَّقِيُّ لك والرَّغِيُّ لك ، لم يميز . ١٦٦
واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ
بقولك : أحمَدُ الله .

وأما قوله : شيءٌ ما جاء بك ، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر ، لأنَّ
فيه معنى ما جاء بك إلا شيءٌ . ومثله مثل للعرب : « شرُّ أهرَّ ذا ناب (١) » .

وقد ابتدئَ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب
وليس بالأصل ، قالوا في مثل : « أُمْتُ في الحجر لا فيك (٢) » .

ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قولك : الحمد لله ،
فينصبها عامةً بنى تميم وناسٌ من العرب كثيرٌ (٣) .

(١) مجمع الأمثال ١ : ٣٧٠ واللسان (هر ١٢٢) . أمره : حملة على أهرير
وهو صوت دون النباح . وذو الناب : الكلب هنا . يضرب في ظهور أمارات الشر
ومخابله .

(٢) وكذا ورد النص في اللسان (أمت) . وفي ط : « في حجر » . والأمت :
العوج . السرياق : جعله سيويه إخبارا محضا ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء ،
كأنهم قالوا : جعل الله في حجر أمنا لا فيك .

(٣) ط : « وسعنا ناسا من العرب كثيرا » مع سقوط « وسعنا العرب الموثوق
بهم » التالية .

وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : التراب لك والسحب لك . فتفسيرُ نصبِ هذا كتفسيره حيث كان نكرةً ، كأنَّكَ قلت : حمداً وعجباً ، ثم جئت بـلَكَ لتبينَ مَنْ تعنى ، ولم تجعله مبنياً عليه فتبدَّله .

هذا بابٌ من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء

وذلك قولك : سلامٌ عليك ولبيك ، وخيرٌ بين يديك ، ويؤملُ لك ، ويؤتى لك ، ويؤتى لك ، ويؤلةً لك ، وعولةً لك ، وخيرٌ له ، وشرٌّ له ، و ﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (١) .

فهذه الحروفُ كلها مبتدأةٌ مبنيةٌ عليها ما بعدها ، والمعنى فيها أنَّك ابتدأت شيئاً قد ثبتَ عندك ، ولستَ فى حال حديثك تعملُ فى إثباتها وتزجيتها ، وفيها ذلك المعنى ، كما أنَّ حسبك فيها معنى النهى ، وكما أنَّ رحمةَ الله عليه فيه معنى رَحِمَهُ الله . فهذا المعنى فيها ، ولم تُجعلْ بمنزلة الحروف التى إذا ذكرتها كنتَ فى حال ذكرِك إياها تعملُ فى إثباتها وتزجيتها ، كما ألهم لم يجعلوا سقياً ورعياً بمنزلة هذه الحروف ، فإنَّما تُجرىها كما أجرت العربُ ، وتضعها فى المواضع التى وُضعت فيها ، ولا تُدْخِلُنَّ فيها ما لم يُدْخِلُوا من الحروف . ألا ترى أنَّك لو قلت : طعماً لك وشراباً لك ومالاً لك ، تريد معنى سقياً ، أو معنى المرفوع الذى فيه معنى الدعاء لم يجوز ، لأنَّه لم يُستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله . فهذا يدلُّك ويصِّركَ أنَّه ينبغى لك أن تُجرى هذه الحروف كما أجرت

(١) من الآية ١٨ من سورة هود . ط : ﴿ على الكافرين ﴾ من الآية ٨٩ من سورة البقرة .

العربُ وأنَّ تُعْنِيَ ما عَنَّا [بها] . فكما لم يجر أن يكون كلُّ حرف بمنزلة المنصوب الذى أنت فى حال ذكركَ آياه تعملُ فى إثباته ، ولا بمنزلة المرفوع المتعلِّق الذى فيه معنى الفعل ، كذلك لم يجر أن تجعل المرفوع الذى فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذى أنت فى حال ذكركَ إياه تعملُ فى إثباته وتزجيته ، ولم يجر لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع . إلاَّ أنَّ العرب ربَّما أجرتُ الجُروُفَ على الوجهين .

ومثَّلُ الرفع : ﴿ طُوِّى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ^(١) ﴾ ، يدلُّك على رفعها رفعُ حُسْنُ مَآبٍ . وأمَّا قوله تعالى جدُّه : ﴿ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ^(٢) ﴾ ، و ﴿ وَيَلَّ لِلْمُطَفِّفِينَ ^(٣) ﴾ ، فإنَّه لا ينبغي أن تقول إنَّه دعاءُ ههنا ، لأنَّ الكلام بذلك قبيح ، واللفظ [به] قبيحٌ ، ولكنَّ العبادَ إنَّما كلَّمُوا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ، فكأنَّه والله أعلمُ قيل لهم : وَيَلَّ لِلْمُطَفِّفِينَ ، وَيَلَّ [يَوْمَئِذٍ] لِلْمُكَذِّبِينَ ، أى هؤلاء من وجب هذا القولُ لهم ، لأنَّ هذا الكلامَ إنَّما يقال لصاحب الشرِّ والهلكة ، فقيل : هؤلاء من دخل فى الشرِّ والهلكة ووجِبَ لهم هذا .

ومثَّل ذلك [قوله تعالى] : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ^(٤) ﴾ . فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهَبَا أنَّما فى رَجَائِكُمَا وطَمَئِكُمَا ومبْلَغِكُمَا من العلم ، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يتعلَّما .

(١) الآية ٢٩ من سورة الرعد .

(٢) الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ من

سورة المرسلات .

(٣) الآية الأولى من المطففين .

(٤) الآية ٤٤ من سورة طه .

ومثله : ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ ^(١) ﴾ ، فإنما أُجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن ^(٢) .

وتقول : وَيَلَّ له وَيَلَّ طويلٌ ، فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول ، وإن شئت جعلته صفةً له ، وإن شئت قلت : وَيَلَّ لك وَيَللاً طويلاً ، تجعل الويلَّ الآخرَ غيرَ مبدول ولا موصوف به ^(٣) ، ولكنك تجعله دائماً ، أى تَبَّتْ لك الويلُّ دائماً .

ومن هذا الباب : فِدَاءٌ لك أَى وَأَمَى ، وَجَمَى لك أَى ، وَوَقَاءٌ لك أَمَى .

ولا تقول : عَوَّلَةٌ لك إلا أن يكون قبلها وَيَلَّةٌ لك ، ولا تقول : عَوَّلٌ لك حتى تقول : وَيَلَّ لك ، لأنَّ ذا يتبع ذا ، كما أَنَّ يَنُوعُكَ يَتَّبِعُ يَسُوعُكَ ولا يكون يَنُوعُكَ مبتدأ ^(٤) .

(١) الآية ٣٠ من سورة التوبة و ٤ من المنافقون .

(٢) السرياني : قد يعبر عن بعض أفعال الله مما جاء في القرآن وغيره بما لو حمل على حقيقة اللغة لم يجوز أن يوصف المولى بذلك ، مثل قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى ... ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ وَلِنَبْلُوَنَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ ... ﴾ الآية . والامتحان والبلوى في معنى التجربة ، وهو من الله عز وجل على وجه الأمر لهم ، أو إيراد بعض أفعاله عليهم ما يظهر للناس ثبات المفعول به والصبر على طاعة الله . وكذلك ما يتعارفه الناس في كلامهم دعاءً إذا وقع من الله فهو من طريق اللفظ على ما تعارفه الناس ، وهو من الله واجب . ومثل ذلك في القرآن كثير .

(٣) ط : « غير مبدل مبتدأ ولا موصوف به » .

(٤) أى لا يقال ينوعك ويسوعك .

واعلم أن بعض العرب يقول : وَيَلَا له وَيِلَّة له ، وعولَة لك ، ويجريها مجرى
خَيْيَّة . من ذلك قول الشاعر ، وهو جرير ^(١) :

كَسَا اللُّؤْمُ ثِيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لِّتَيْمٍ مِنْ سَرَائِلِهَا الْخُضْرُ ^(٢)

ويقول الرجل : يا وَيِلَاهُ ! فيقول الآخر : وَيِلَا كَيْلَا ! كأنه يقول : لك
ما دعوت به وَيِلَا كَيْلَا . يدلّك على ذلك قولهم إذا قال يا وَيِلَاهُ : نَعَمْ. وَيِلَا
كَيْلَا ، أى كذلك أمرُك ، أو لك الوَيْلُ وَيِلَا كَيْلَا . وهذا مشبه بقوله : وَيَيْلُ له
وَيْلَا كَيْلَا . وربما قالوا : يا وَيِلَا كَيْلَا ^(٣) ، وإن شاء جعله على قوله : جَدْعًا
وَعَقْرًا .

(١) وهو جرير ، ساقطة من ط . ولم يصرح به الشنتمري . والبيت التالى لجرير
في ديوانه ٢١٢ من قصيدة يهجو بها التيم تيم عدى ، رهنط عمر بن لجأ. وروايته في
الديوان : « خضرة في وجوها فياخزى تيم » . وأنشدته ابن يعيش ١ : ١٢١ بنسبته إلى
جرير وبرواية سيويه .

(٢) الخضرة : السواد هاهنا . والويل : القبح ، مصدر لا فعل له . والسرايل :
جمع سرايل ، وهو القميص . جعل لهم سرايل سودًا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم
يقولون للكريم النقى العريض : هو طاهر الثوب أبيض السرايل .

والشاهد فيه نصب « ويلا » ، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء .

(٣) ط : « وربما قالوا : وكَيْلا » .

هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح

فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب

وذلك قولك : وَيُخَّ له وَتُبَّ ، وَتُبَّا لك وَوَيْحًا . فجعلوا التَّبَّ بمنزلة
الْوَيْح ، وجعلوا وَيُخَّ بمنزلة التَّبَّ ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي
وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ . ١٦٨

وَلَا بُدَّ لَوَيْحٍ مَعَ قَبِيحٍ مَن أَن تُحْمَلَ عَلَى تَبٍّ ، لِأَنَّهَا إِذَا ابْتَدَأَتْ لَمْ
يُجِزْ ^(١) حَتَّى يُتَى عَلَيْهَا كَلَامٌ ^(٢) ، وَإِذَا حَمَلَتْهَا عَلَى النَّصَبِ كُنْتُ تَبْنِيهَا عَلَى
شَيْءٍ مَعَ قَبِيحٍ . فَإِذَا قُلْتُ : وَيُخَّ لَهُ ثُمَّ أَلْفَقْتُهَا التَّبَّ فَإِنَّ النَّصَبَ فِيهِ أَحْسَنُ ؛
لَأَنَّ تَبًّا إِذَا نَصَبْتُهَا فِيهِ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ لَكَ ، فَإِنَّمَا قَطَعْتُهَا مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ كَأَنَّكَ
قُلْتَ : وَتُبَّا لَكَ ، فَأَجْرَيْتَهَا عَلَى مَا أَجْرَيْتُهَا الْعَرَبُ ^(٣) .

فَأَمَّا التَّحْوِيُونَ فَيَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ وَيُخَّ . وَلَا تُشَبِّهُهَا لِأَنَّ تَبًّا تُسْتَغْنَى عَنْ لَكَ
وَلَا تُسْتَغْنَى وَيُخَّ عَنْهَا ، فَإِذَا قُلْتُ : تَبًّا لَهُ وَوَيْحٌ لَهُ فَالرَّفْعُ لَيْسَ فِيهِ كَلَامٌ ،
وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصَبِ التَّبِّ إِذَا قُلْتُ : وَيُخَّ لَهُ وَتَبًّا لَهُ . فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى
أَنَّ النَّصَبَ فِي تَبٍّ فِيمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ ، لِأَنَّ « لَهُ » لَمْ يَعْمَلْ فِي التَّبِّ .

(١) ط : « لَمْ يَحْسَنُ » .

(٢) السيرافي : يعنى حتى يؤتى له بالخبر ؛ لأن العرب لا تقول ويح ولا ويل
إلا مع خبر ما . وإن نصبت فقد بنيتها على شيء ينصبها مع قبيحها ، كما جاء تبا وما أشبه
ذلك . فإذا قلت تبا له ويح له فجئت لويح بخبر ، وهو اللام ، حسن الرفع في ويح وإن
نصبت تبا ، ولا يختلف النحويون في نصب التبا إذا كان معه له .

(٣) ط : « عَلَى مَا أَجْرَتْ الْعَرَبُ » .

هذا باب ما يتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام
أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعلِ التوكيدِ إظهاره ، لأنه يصيرُ في الإخبارِ
والاستفهامِ بدلًا من اللفظِ بالفعل ، كما كان الحَذَرُ بدلًا من اخْذَرُ في الأمرِ

وذلك قولك : ما أنت إلا سَيِّرًا ؛ وإلا سَيِّرًا سَيِّرًا ^(١) ، وما أنت إلا
الضَرْبُ الضَرْبُ ، وما أنت إلا قَتْلًا قَتْلًا ، وما أنت إلا سَيَرُ البَرِيدِ [سَيَرُ
البَرِيدِ] . فكأنه قال في هذا كله : ما أنت إلا تَفْعَلُ فَعْلًا ، وما أنت إلا تَفْعَلُ
الفعلُ ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك .

وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة في الأمر والنهي ^(٢) لأنَّ الفعل يقع ههنا
كما يقع فهنا ، وإن كان الأمر والنهي أقوى ، لأنهما لا يكونان بغير فعل ، فلم
يَمْتَنِع ^(٣) المصدرُ ههنا [أن يَتَصَب] ، لأنَّ العمل يقع ههنا مع المصدر ^(٤) في
الاستفهام [والخبر ، كما يقع في الأمر والنهي ، والآخِرُ غيرُ الأوَّلِ كما كان ذلك في
الأمر والنهي ، إذا قلت : ضَرْبًا فالضَرْبُ غيرُ المأمورِ] .

وتقول : زَهْدٌ سَيِّرًا سَيِّرًا ، وإن زَهْدًا سَيِّرًا سَيِّرًا ، وكذلك في لَيْتَ وَلَعَلَّ
ولكنَّ وكَأَنَّ وما أشبه ذلك ، [وكذلك إن قلت : أنت الدَّهْرُ سَيِّرًا سَيِّرًا] ، وكان
عبدُ الله الدَّهْرَ سَيِّرًا سَيِّرًا ، وأنت مُدُّ اليومِ سَيِّرًا سَيِّرًا .

(١) ط : « وإما أنت سيرا سيرا » .

(٢) ط : « بمنزلة الأمر والنهي » .

(٣) هذا الصواب من ط : وفي الأصل : « فلم يقع » .

(٤) هذا من ط : وفي الأصل : « لأن الفعل يقع ههنا كما يقع ثمة » .

واعلم أن السير إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فإِنما تُخبرُ بِسيرٍ متَّصِلٍ
بعضه ببعض في أَى الأحوال كان . وأَمَّا قولك : إِنما أنت سيرٌ فَإِنما جعلته خبراً
لأنت ولم تَصِيرُ فعلاً . وسنبين لك وجهه إِنْ شاء الله .

ومن ذلك قولك : ما أنت إِلَّا شَرَبَ الإِبِل ، وما أنت إِلَّا ضَرَبَ الناس ،
وما أنت إِلَّا ضَرَبَا الناس . وأَمَّا شَرَبَ الإِبِل فلا يَنُونُ لأنك لم تشبهه بشرب
الإِبِل ^(١) ، وأنَّ الشَرَبَ ليس بفعل يقع منك على الإِبِل .

ونظير ما انتصب قولُ الله عزَّ وجلَّ في كتابه : ﴿ فَإِنَّمَا مِنَّا مَنْ يَفْعَلُ وَإِنَّمَا
فِدَاءٌ ^(٢) ﴾ ، إِنَّمَا انتصب على : فَإِنَّمَا تَمْتَنُونَ مِنَّا وَإِنَّمَا تُفَادُونَ فِدَاءً ، ولكنهم
حذفوا الفعل لما ذكرْتُ لك .

١٦٦

ومثله قول [الشاعر ، وهو] جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا ^(٣)

كانه نفى قوله : فِعِيًّا بِهِنَّ واجتِلَابَا ، أَى فَأَنَا أُعِيَّا بِهِنَّ عِيًّا وأُجْتَلِبُهُنَّ
اجْتِلَابًا ، ولكنه نفى هذا حين قال : « فلا » .

ومثله قولك : أَلَمْ تَعْلَمْ يَا فَلَانُ مَسِيرِي فَإِتْعَابًا وَطَرْدًا . فَإِنَّمَا ذَكَرْتُ مُسَرَّحَهُ
وذكر مسيره ، وهما عَمَلَانِ ، فجعل المسيرَ إِتْعَابًا وجعل المُسَرَّحَ لا عِيًّا فيه ،
وجعله فعلاً متَّصِلاً إِذَا سارَ وَإِذَا سَرَّحَ .

وإِنْ شئتَ رفعت هذا كله فجعلتَ الآخِرَ هو الأوَّل ، فجاز على سعة
الكلام . من ذلك قولُ الحُتَيْسَاءِ :

(١) ط : « لأنه لم يشبهه بشرب الإِبِل » .

(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٣٣ .

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكَرْتُ فَأَيْمًا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(١)
فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهأك
صائمٌ وملك قائمٌ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو متمم بن نويرة :
لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِنَائِبِينَ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا^(٢)
جَعَلَ دَهْرَهُ الْجَزَعَ . والنصب جائزٌ على قوله : فلا عِيًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا .
وإنما أراد : وما دهرى دهرٌ جَزَعٌ ، ولكنه جاز على سعة الكلام ، واستخفوا
واختصروا كما فُعل ذلك فيما مضى .

(١) ديوان الخنساء ٤٨ والخزاعة ١ : ٢٠٧ وابن الشجري ١ : ٧١ .
اذكرت : تذكرت . تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت ،
فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه ، فأقبلت وأدبرت في حيرة . فضربتها مثلاً لفقدتها أخاها
صخرًا .

والشاهد فيه التجوز في الإخبار عن اسم العين بالمصدر .
قال السيرافي : النحويون يقدرّون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يقدرّوا
مضافاً إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في : واسأل القرية . والوجه الثاني : أن يكون
المصدر في موضع اسم الفاعل . وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول . ومما يقوى الثاني
أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فجعلهما في موضع اسم الفاعل وليس بمصدرين لضخم
وعبل .

(٢) المفضليات ٢٦٥ وسمط اللآلئ ٨٧ والمخصص ١٣ : ١١٩ واللسان (دهر)
وشواهد المعنى للسيوطي ١٩٢ . يرى أخاه مالك بن نويرة . يقال ما دهرى بكذا ، بمعنى
ما همى وإرادتى وعادتي . والتأين : مدح الرجل ميتاً ، كما أن التقرّيط مدحه حياً .

وَأَمَّا مَا يَنْتَصِبُ فِي الْاسْتِفْهَامِ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ : أَقِيَامًا يَا فَلَانُ
وَالنَّاسُ قَعُودٌ ، وَأَجْلُوسًا وَالنَّاسُ يَعْلُونَ ^(١) ، لَا يَرِيدُ أَنْ يُخَيَّرَ أَنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا أَنَّهُ قَدْ
١٧٠ جَلَسَ وَانْقَضَى جُلُوسُهُ ، وَلَكِنَّهُ يُخَيَّرُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي جُلُوسٍ وَفِي قِيَامٍ .
وَقَالَ الرَّاجِزُ ، وَهُوَ الْعَجَاجُ :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي ^(٢) •

وَأَمَّا أَرَادَ : أَتَطْرَبُ ، أَيْ أَنْتَ فِي حَالِ طَرَبٍ ؟ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يُخَيَّرَ عَمَّا
مَضَى وَلَا عَمَّا يُسْتَقْبَلُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ ^(٣) : « أَغْدَةُ كَعْدَةُ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ
سَلُولِيَّةٍ » ، كَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ : « أَغْدُ غَدَةً كَعْدَةُ الْبَعِيرِ وَأَمُوتُ مَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ » .
وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَطْرَبًا ، وَتَفْسِيرُهُ كَتَفْسِيرِهِ .

(١) ط : « يَفْرُونَ » .

(٢) دِيَوَانُ الْعَجَاجِ ٦٦ وَالْخَزَانَةُ ٤ : ٥١١ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ : ٢٦٢
وَشَوَاهِدُ الْمَغْنَى ١٨٠ وَاللَّسَانُ (قَنْسَر) . وَالْقَنْسَرِيُّ : الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْمَسْنُونُ ، وَقِيلَ : لَمْ
يَسْمَعْ هَذَا إِلَّا فِي بَيْتِ الْعَجَاجِ . يَقُولُ : أَتَطْرَبُ وَأَنْتَ شَيْخٌ . وَالطَّرَبُ : خُفَّةُ الشُّوقِ
هَذَا ، وَهُوَ أَيْضًا خُفَّةُ السُّرُورِ .

وَالشَّاهِدُ نَصَبُ « طَرَبًا » عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْفِعْلِ ، أَيْ أَتَطْرَبُ طَرَبًا .

(٣) هُوَ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ ، فِي قِصَّةِ أَوْرَدَهَا الْمِيدَانِي ٢ : ٥٧ بِرَوَايَةِ « مَعْدَةُ كَعْدَةُ
الْبَعِيرِ » بِالرَّفْعِ ، وَنَبِهَ عَلَى رَوَايَةِ النُّصَبِ الَّتِي أَوْرَدَهَا سَيِّبُوه . وَكَذَا جَاءَ فِي اللَّسَانِ :
« أَغْدَةُ » . بِالنُّصَبِ .

وقال جرير :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيًّا لَوْ مَا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَرَا (١)

يقول : أَلَوْ لَوْ مَا وَأُعْتَرِبَ اعْتَرَا ، وَحَذَفَ الفعلين في هذا الباب ، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو كثير في كلام العرب .

[وأما عبداً فيكون على ضربين : إن شئت على النداء ، وإن شئت على قوله : أَتَفْتَخِرُ عَبْدًا ، ثم حذف الفعل] .

وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم ، تقول : سَيِّراً سَيِّراً ، عنيت نفسك أو غيرك ، وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سير أو كنت في حال سير ، أو ذكر رجل يسير (٢) أو ذكرت أنت يسير ، وجري كلاماً يحسن بناءً هذا عليه كما حسن في الاستفهام . لأنك إنما تقول : أَطَرَبًا وَأَسِيرًا ، إذا رأيت ذلك من الحال أو ظننته فيه .

وعلى هذا يجري هذا الباب إذا كان خبراً أو استفهاماً ، إذا رأيت رجلاً في حال سير أو ظننته فيه ، فأثبت ذلك له .

وكذلك « أنت » في الاستفهام ، إذا قلت : أأنت سَيِّراً . ومعنى هذا الباب أنه فِعْلٌ مُتَّصِلٌ في حال ذكرِك إِيَّاه استفهمت أو أخبرت ، وأنت في حال ذكرِك شيئاً من هذا الباب تَعْمَلُ في تشبيته لك أو لغيرك .

(١) ديوان جرير ٦٢ والخزانة ١ : ٣٠٨ والمعنى ٤٩ : ومعجم البلدان (شعبي) . بهيّر العباس بن يزيد الكندي بحلوه في شعبي ، لأنه كان حليفاً لبني فزارة وشعبي من بلادهم ، والخلف عار عند العرب . جعله عبداً لئلا نازلاً في غير أهله ، فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة .

والشاهد نصب « لَوْ مَا وَاعْتَرَا » لوقوعه موقع الفعل .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « أو ذكرت رجلاً يسير » .

ومثل ما تنصبه في هذا الباب وأنت تعنى نفسك قول الشاعر :

سَمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ أُنَى أَعُوذُ بِحَقِّكَ يَا ابْنَ عَمْرٍو^(١)

وذلك أنه جعل نفسه في حال مَنْ يُسْمِعُ ، فصار بمنزلة من رآه في حال سَمِعَ فقال : إِسْمَاعًا^(٢) اللَّهُ ، بمنزلة قولك : ما أنت إلا ضريبًا للناس ، وإلا ضَرَبَ الناس ، إذا حذفت التثنية تخفيفًا .

هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال
انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم

وذلك قولك : أَقَاتِمَا وقد قَعَدَ الناسُ ، وَأَقَاعِدًا وقد سار الركبُ . وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قَاعِدًا عَلِمَ اللَّهُ وقد سار الركبُ ، وقَاتِمَا قد عَلِمَ اللَّهُ وقد قَعَدَ الناسُ .

وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبّه ، فكأنه لَفَظَ بقوله : أَتَقَوْمُ قَاتِمَا وَأَتَقَعِد قَاعِدًا ، ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار

(١) اللسان (سمع ، حقا) . والحقو ، بفتح الحاء وكسرهما : الحاصرة . والمعنى أشهد الله والعلماء أني أعوذ بخالك من شرك . وإنما ذكر الحقو لأنه موضع احتضان الشيء وسره . يقال عاذ بحقوقه ، إذا لجأ إليه ليمنمه .

والشاهد نصب « سماع » نائبا عن فعله ، أي أسمع الله والعلماء إسماعا ، فوضع اسم المصدر مكان المصدر ، كما قالوا أعطيته عطاء .

(٢) ط : « سماع » .

الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع ^(١) .

ومثل ذلك : عائذًا بالله من شرّها ، كأنه رأى شيئًا يَتَقَى فصار عند نفسه في حال استعاذَةٍ ، حتّى صار بمنزلة الذى رآه في حال قِيَاغٍ وَقُعُودٍ ، لأنه يَرَى نفسه في تلك الحال ، فقال : عائذًا [بالله] ، كأنه قال : أعوذُ بالله عائذًا بالله ، ولكئنه حذف الفعل لأنه بدلٌ من قوله : أعوذُ بالله ، فصار هذا يجرى ها هنا مجرى عيادًا بالله . ومنهم من يقول : عائذٌ بالله من شرّ فلان .

وإذا ذكرت شيئًا من هذا الباب فالفعل متصلٌ في حال ذكرِك وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرِك إياه ، كما كنت في باب حمدًا وسقيًا وما أشبهه ، إذا ذكرت شيئًا منه في حال ترجية وإثباتٍ ، وأجريت عائذًا [بالله] في الإضمارِ والبدل مجرى المصدر ، كما كان هنيئًا بمنزلة المصدر فيما ذكرت لك .

وقال الشاعر ، وهو عبد الله بن الحارث السهمي ، من أصحاب ^(٢)

رسول الله ﷺ :

(١) السرافي ما ملخصه : هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذى قبله ، غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل . وقدّر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذى يعمل في المصادر ، كأنه يقول : أتقوم قائمًا .. إلخ . وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذى من لفظه ، وما جاء من ذلك يُصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل . كذا قال المبرد . والقول عندى ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدًا كما يكون المصدر توكيدًا ، وإن كان الفعل قد دل عليه .

(٢) من أصحاب رسول الله ﷺ ، ليس في ط . وفي الأصل : « من صاحب » .

الْحَقُّ عَذَابُكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَنُوا وَعَائِذَا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيَطْغَوْا^(١)
فَكَأَنَّهُ قَالَ : وعيادًا بك^(٢) .

ومثله قوله :

أراك جمعت مسألةً وجِرْصًا وعند الحقِّ زحارًا^(٣) أنا

كأنه قال : [تَزَحَّر] زحيرا و [تَتَنُّ] أنينا ، [ثم وضعه مكان هذا ، أى أنت عند الحقِّ هكذا] .

(١) السيرة ٢١٦ وهو آخر أبيات ستة له فيها ، والروض الأنف ١ : ٢٠٨ والحماسة ٧٥ بشرح المرزوق ، واللسان (عوذ) . ويعنى بالذين طغوا المشركين الذى كانوا يضطهدون مسلمى مكة واضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة ، فقال عبد الله هذا الشعر يذكر ما كان منهم . ورواية السيرة : « بغوا » . يقول : أعوذ بك يا رب أن يعلو المسلمين ويظهروا عليهم فيطغون وإياهم . ورواية السيرة واللسان : « أن يغلوا » ، من الغلوا .

والشاهد وضع « عائذا » موضع المصدر النائب عن فعله ، أى أعوذ عيادًا .

(٢) هذه الجملة ساقطة من ط .

(٣) لم ينسبه الشنتمرى ، وهو للمغيرة بن حبياء ، يخاطب أخاه صخرًا وكنيته ابن ليل ، كما فى اللسان (أنن) . وأنشده فى اللسان (زحر) بدون نسبة . المسألة ، يعنى سؤال الناس . عند الحق ، أى عندما يلزمك من حق . ويروى : « وعند الفقر » . والزحار : الذى يئن عند السؤال لبعله . والأنان ، ذكر السيرافى أنه صفة مثل خُفاف وليس بمصدر . وقبله :

بلونا فضل مالك يا ابن ليل فلم تك عند عسرتنا أخانا

والشاهد فيه نصب « زحارا » ، وهو مبالغة زاحر ، وضع المصدر ، وهو الزحير ، الواقع بدلا من اللفظ بالفعل تزحر .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل
 مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل ^(١)

وذلك قولك : أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى .

ولما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تَلَوْنٍ وتنقُلٍ ، فقلت : أتميمًا مرةً
 وقيسيًا أخرى ، كأنك قلت : أتحولُ تميمًا مرةً وقيسيًا أخرى . فأنت في هذه
 الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تَلَوْنٍ وتنقُلٍ ، وليس
 يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه ويخبره
 بذلك .

وحدثنا بعض العرب ، أن رجلاً من بني أسدٍ قال يومَ جبَلَةٍ واستقبله بغير
 أَعْوَرَ فتَظَيَّرَ [منه] ، فقال : يا بني أسد ، أَعْوَرَ وذا نابٍ ^(٢) ! فلم يرد أن
 يسترشدهم ليخبروه عن عَوْرِهِ وصَحْتِهِ ، ولكنه نبههم ، كأنه قال : أنستقبلون
 أَعْوَرَ وذا نابٍ ! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً ، كما كان التلَوْنُ
 والتنقُلُ عندك ثابتين في الحال الأول ^(٣) ، وأراد أن يثبت لهم الأعورَ ليحذروه .
 ومثل ذلك قول الشاعر ^(٤) :

(١) السيرافي : هذا الباب مثل الذي قبله ، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بماخوذ
 من فعل ، فأخرج إلى تقدير فعل ليس من لفظه بما شاهده من حاله .

(٢) اللسان (عور ٢٩٢) .

(٣) ط : « الأولى » .

(٤) هي . هند بنت عتبة ، كما في السيرة ٤٦٨ والمعنى ٣ : ١٤٢ والخزاعة ١ :
 ٥٥٦ . وانظر الروض الأنف ٢ : ٨٢ - ٨٣ حيث تكلم في البيت .

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ ^(١)

أَي تَنْقُلُونَ ، وَتَلَوْنُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا . وَقَالَ :

أَفِي الْوَلَامِ أَوْلَادًا لَوَاجِدَةً وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لَعَلَّاتٍ ^(٢)

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٣)

١٧٢

• أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيًّا ^(٤) •

(١) المراجع المتقدمة واللسان (غير ، عرك) بدون نسبة فيه . قالت له لَقُلْ قريش حين رجعوا من بدر ، تعرضهم على المسلمين ، وذلك قبل أن تسلم يوم الفتح . والأعيار : جمع غير ، بالفتح ، وهو الحمار أهليا كان أم وحشيا . والحمار مثل في البلادة والجهل والجفاء . والغلظة والفظاظة . أشباه : أمثال ، وفي اللسان (عرك) : « أمثال » . والعوارك : جمع عارك ، وهي الخافض . ط والسيرة : « أشباه النساء » . والشاهد فيه نصب « أعيارا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلا من اللفظ به .

(٢) اللسان (علل ٤٩٨) برواية : « وفي المآثم » ، وهو جمع مآثم ، وهو كل مجتمع من رجال أو نساء في حزن أو فرح . قال :

حتى تراهن لديه قِيَمًا كما ترى حول الأمير المآثما

فالمآثم هنا رجال لا محالة . والولام : جمع ولية ، وهو الطعام يدعى إليه . لعلات : جمع علة بالفتح ، وأولاد العلات : الذين أمهاتهم شتى وأبوهم واحد ، كأنه يعمل من كل منهن ، والعلل : الشرب الثاني . وهذا مثل في الاختلاف . يقول : أتصبرون بمنزلة أولاد الأم الواحدة حين تشبهون الولام ، وتكونون بمنزلة أولاد العلات في عيادة المرضى ! يهجوهم بالشراسة وخسة النفس .

والشاهد فيه نصب « أولادا » بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل اللفظ به .

(٣) هو جرير كما سبق في ص ٣٣٩ .

(٤) عجزه كما سبق :

• أَلَوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَا •

فيكون على وجهين : على النداء ، وعلى أنه رآه في حال افتخار واجترأ^(١) ، فقال : أعبدنا ، أى اتفخر عبدا ، كما قال : أنميسيا [مرة] .

وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضا كما نصبت في حال الخبر الاسم الذى أخذ من الفعل ، وذلك قولك : تميميا قد علم الله مرة وقيسيا أخرى . فلم ترد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه ، ولكنك أردت أن تشيتمه بذلك ، فصار بدلا من اللفظ بقولك : اتمم مرة وتقيس أخرى ، والمضون وقد استقبلكم هذا^(٢) ، وتقلون وتلوتون ، فصار هذا كهذا ، كما كان ترثا وجندلا^(٣) بدلا من اللفظ بترث وجندلت لو تكلم بهما^(٤) .

ولو مثلت ما نصبت عليه الأعيان والأعور في البدل من اللفظ لقلت : اتغيرون مرة ، واتغيرون إذا أوضحت معناه ، لأنك إنما تجر به مجرى ما له فعل من لفظه ، وقد يجرى مجرى الفعل ويعمل عمله ، ولكنه كان أحسن أن توضحه بما يتكلم به إذا كان لا يغير معنى الحديث . وكذلك هذا النحو ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذى لا ينقض المعنى^(٥) .

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « اجترأ » .

(٢) يشير إلى قولهم : « يابنى أسد ، أعور وذات كلب » فى ص ٣٤٣ .

(٣) ط : « فصار هذا هكلنا كما صار ترثا وجندلا » .

(٤) السريانى : « كان فى نسخة أبى بكر محمد بن على مبرما : بدلا من تربت وجندلت . وفى غيرها : تربت وجندلت على ما لم يسم فاعله » .

(٥) السريانى : يعنى أنهم لما جعلوا : فى السلم أعيارا ، وأعور وذات ناب ، كقولهم : أقالما وقعد الناس ، والأعيان والأعور ليس بأخوذ من فعل يجرى عليه ، وقالما مأخوذ من فعل وقد أضمر ناصبه على لفظ الفعل الذى أخذ منه كان الأحسن فى الأعيان والأعور أن يقدر فعل من لفظه وإن كان لا يستعمل ، إذ قد يجرى مثله فى الكلام على طريق التشبيه . ألا ترى أنا نقول : قد تزلت المرأة ، إذا تشبهت بالرجال . فهذا التقدير أحسن فى مثل هذا .

وأما قوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ^(١) ﴾ ، فهو على الفعل الذى أظهر ،
كأنه قال : بَلَى نَجْمُهَا قَادِرِينَ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يونسُ .
وأما قوله ، وهو الفرزدق :

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِئِ زُورٍ كَلَامٍ ^(٢)
فإنما أراد : ولا يخرج فيما أُسْتَقْبِلُ ، كأنه قال : ولا يخرج خُرُوجًا .
ألا تراه ذكر « عاهدتُ » فى البيت الذى قبله فقال :

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ ^(٣)
ولو حمله على أَنَّهُ نَعَى شَيْئًا هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدتُ
جاز ^(٤) . وإلى هذا الوجه كَانَ يَذْهَبُ عيسى فيما تَرَى ، لأنه لم يكن يحمله
على عاهدتُ .

فإذا قلت : ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ ، وأنت تَمِيمٌ مرَّةً وقيسىً أخرى ،
وإني عائد بالله ، ارتفع . ولو قال : هو أَعْوَرُ وذو نابٍ ، لَرَفَعَ . هذا كله ليس
فيه إلا الرفعُ ، لأنه مبنى على الاسم الأول ، والآخر هو الأول فجرى عليه .

(١) الآية ٤ من سورة القيامة .

(٢) ديوان الفرزدق ٧٦٩ والخزاعة ١ : ١٠٨ / ٢ : ٢٧٠ والكامل ٦٩ . بقوله
حين تاب عن الهجاء وقذف المحصنات ، وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة ومقام
إبراهيم .

والشاهد فيه : « ولا خارجا » ، نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله ، أى
لا يخرج زور كلام خروجا .

(٣) الرتاج : الباب العظيم ، أو الباب المغلق . والمراد رتاج الكعبة . وقد استشهد
فى اللسان (رتج) بهذا البيت بدون نسبة .

(٤) ط : « لجاز » .

وزعم يونس أن من العرب من يقول : عائذ بالله ، يريد : أنا عائذ بالله ، كأنه أمر قد وقع ، بمنزلة الحمد لله وما أشبهه ^(١) .

وزعم الخليل رحمه الله أن رجلاً لو قال : أتمجى ، يريد : « أنت » ويُضيرها لأصاب .

وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهُ لأنه موضعُ يكون الاسمُ فيه معاقِباً للفظِ بالفعل ، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التى فى غير الأسماء . والرفعُ جيّدٌ لأنه المحدثُ عنه والمستفهم . ولو قال : أغور وذو ناب ، كان مصيباً .

وزعم يونس أنهم يقولون : عائذ بالله . فإن أظهر هذا المضمر لم يكن إلا الرفعُ ، إذ جاز الرفعُ وأنت تُضير ^(٢) ، وجاز لك أن تحمل ^(٣) عليه المصدر ، وهو غيره ، فى قوله : أنت سيرٌ سيرٌ ^(٤) فلم يجوز حيث أظهر الاسم عندهم إلا الرفع ^(٥) ، كما أنه لو أظهر الفعل الذى هو بدلٌ منه لم يكن إلا نصباً .

(١) ط : « وما أشبه ذلك » .

(٢) السيرافى : ولقد تأول بعض المتقدمين فى النحو ممن أدركته رواية عن على بن أبى طالب فى قوله تعالى : « ونحن عصبة » ، بنصب عصبة ، وزعم أن عصبة تنصب كما تقول العرب : إنما العامرى عمته ، فجعل عصبة بمنزلة المصدر . ورددت أنا ذلك فقلت : إنما يجوز هذا فى المصادر دون الأسماء ، تقول أنت سيرا ولا تقول أنت سائرا . وعصبة اسم لا مصدر .

(٣) ط : « تحمل » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « عليه المصدر حيث قلت ما أنت إلا سير وهو غيره » .

(٥) ط : « فلم يجوز حيث أظهر عندهم غيره » .

فكما لم يَجْزَ في الإضممار أن تُضْمِرَ بعد الرفع ^(١) ناصباً كذلك لم تُضْمِرَ بعد الإظهار ، وصار المبتدأ والفعل يعمل كل واحد منهما على [جِدَةٍ في هذا الباب ، لا يَدْخُلُ واحدٌ على] صاحبه .

هذا باب ما يجيء من المصادر مُثْنِي منتصيا على إضممار الفعل المتروك إظهاره

وذلك قولك : حَنَائِكَ ، كأنه قال : تَحَنَّنَّا بعد تَحَنَّنْ ، [كأنه يَسْتَرْحمه لِيَرْحمه] ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه .

ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة ، كما لم يكن سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ إلا مضافاً ^(٢) . فحَنَائِكَ لا يَتَصَرَّفُ ، كما لم يَتَصَرَّفْ سُبْحَانَ اللَّهِ وما أشبه ذلك . قال الشاعر ، وهو طَرْفَةُ بن العبد :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْتَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضُنَا حَنَائِكَ بَعْضُ الشَّرَّاهُونَ مِنْ بَعْضِ ^(٣)
وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ معنى التثنية أَنَّهُ أَرَادَ تَحَنَّنَّا بعد تَحَنَّنْ ، كأنه قال :

(١) ط : « الرفع » .

(٢) ط : « مضافين » .

(٣) ديوان طرفة ٤٨ والمجم ١ : ١٩٠ ، وابن يعيش ١ : ١١٨ ، واللسان (حنن ٢٨٦) . وأبو منذر : كنية عمرو بن هند . يخاطبه حين أمر بقتله ، وذكر قتله لمن قتل من قومه ، تحريصاً لهم على المطالبة بثأره .

والشاهد فيه نصب « حنائيك » على المصدر النائب عن الفعل . وقد ثنى « حنائيك » لإرادة التكثير ، لأن التثنية أول مراتب التكثير .

كَلِمَا كُنْتُ فِي رَحْمَةٍ وَخَيْرٍ مِنْكَ فَلَا يَنْقَطِعَنَّ وَلَيْكُنْ مَوْصُولًا بِآخِرٍ مِنْ رَحْمَتِكَ . ١٧٥

ومثل ذلك : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وسمعنا من العرب من يقول : سُبْحَانَ اللَّهِ وَحَنَانِيهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَاسْتِرْحَامًا ، كما قال : سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَاتِهِ ، يريده : واسترزاقه ^(١) .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فَانْتَصِبَ [هذا] كما انتصب سُبْحَانَ اللَّهِ ، وهو أيضًا بمنزلة قولك إذا أُخْبِرْتَ : سَمْعًا وَطَاعَةً . إِلَّا أَنَّ لَبَّيْكَ لَا يَتَصَرَّفُ ^(٢) ، كما أَنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَعَمْرَكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ ..

ومن العرب من يقول : سَمْعٌ وَطَاعَةٌ ، أَيْ أَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ ، بمنزلة :

« فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا ^(٣) » .

وكما قال : سَلَامٌ .

والَّذِي يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ حَنَانٌ وَسَمْعٌ وَطَاعَةٌ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ ، كما أَنَّ الَّذِي يَنْتَصِبُ عَلَيْهِ لَبَّيْكَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ .

وإذا قال : سَمْعًا وَطَاعَةً فَهُوَ فِي تَرْجِيَةِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، كما قال : حَمْدًا وَشُكْرًا ، على هذا التفسير .

ومثل ذلك : حَذَارُكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لِيَكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ ، كما

(١) انظر ما سبق في ص ٣٢٢ من ٧ .

(٢) ط : « تَتَصَرَّفُ » في هذا الموضع وتاليه .

(٣) تمامه كما سبق في ص ٣٢٠ من ٤ :

« أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِأَلْحَى عَارِفٌ » .

أَنَّهُ (١) أَرَادَ بِقَوْلِهِ لَيْتَكَ وَسَعَدَتِكَ : إِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كُلَّمَا أُجِبْتُكَ فِي أَمْرٍ فَأَنَا فِي [الأَمْرِ] الْآخِرُ مَجِيبٌ ، وَكَأَنَّ هَذِهِ التَّنْيِيةَ أَشَدُّ تَوَكِيدًا .

وَمِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالًا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ عَبْدُ بَنِي الْحَسَنِاسِ :

إِذَا شَقُّ بَرْدٍ شَقٌّ بِالْبَرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبَرْدِ لَابِسٌ (٢)

أَيُّ مَدَاوِلَتِكَ ، وَمَدَاوِلَةٌ [لَكَ] . وَإِنْ شَاءَ كَانَ حَالًا . وَمِثْلُهُ أَيْضًا :

« ضَرَبْنَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخُضْنَا » (٣) .

(١) ط : « كَأَنَّهُ » .

(٢) دِيْوَانُ سَحِيمٍ ١٦ وَالْخَزَانَةُ ١ : ٢٧١ وَالْعَيْنِ ٣ : ٤٠١ وَابْنُ بَيْمٍ ١ : ١١٩ وَالْمَعْمُورُ ١ : ١٨٩ وَاللِّسَانُ (دَوْل ٢٦٩) وَأَمَالِيُّ الرَّجَاجِيِّ ١٣١ . كَانَ الْعَرَبُ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمُتَحَابِّينَ إِذَا شَقَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ دَامَتْ مَوَدَّتُهُمَا وَلَمْ تَفْسُدْ . وَالْبَرْدُ : الثَّوْبُ . وَيُرْوَى : « مَا لَنَا الْبَرْدُ لَابِسٌ » . وَفِي الْبَيْتِ إِقْوَاءٌ لِأَنَّهُ مِنْ أَيْيَاتِ مَكْسُورَةِ الرَّوْيِ . وَرَوَى : « حَتَّى كُلْنَا غَيْرَ لَابِسٍ » ، وَعَلَى هَذِهِ فَلَا إِقْوَاءَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « دَوَالِيكَ » ، نَصَبْتُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعَ مَوْضِعَ الْحَالِ ، وَثَنِي لِأَنَّ الْمَدَاوِلَةَ مِنْ اثْنَيْنِ . وَالْكَافُ لِلْمُخَاطَبِ ، لَا يَتَعَرَفُ مَا قَبْلَهَا بِهَا ، فَلِذَا يَصْحَحُ وَقْعُهُ حَالًا .

(٣) الْبَيْتُ لِلْحِجَاجِ فِي دِيْوَانِهِ ٣٥ وَأَمَالِيُّ الرَّجَاجِيِّ ١٣٢ وَالْخَزَانَةُ ١ : ١٧٤ وَالْعَيْنِ ٣ : ١١٩ وَالْمَعْمُورُ ١ : ١٨٩ وَابْنُ بَيْمٍ ١ : ١١٩ . وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (هَذَا ، وَخُضْ) يَدُونُ نَسْبَةً ، مِنْ أَرْجُوزَةٍ يَمْدَحُ بِهَا الْحِجَاجَ وَذَكَرَ فِيهَا ابْنَ الْأَشْعَثِ وَأَصْحَابَهُ . هَذَاذِيكَ : قِطْعًا بَعْدَ قِطْعٍ . وَالْوَخْضُ : الطَّلْعُ الْجَائِفُ ، يَمْنَى ضَرْبُ الْأَعْنَاقِ وَطَلْعُ الْأَجْوَافِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَحْوُ مَا قَبْلَهُ فِي « هَذَاذِيكَ » .

ومعنى [تشنية] ذَوَالَيْكَ أَنَّهُ فِعْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ ، لِأَنَّهُ إِذَا دَاوَلْتُ فَمِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مَثَلُ فِعْلٍ . وَكَذَلِكَ هَذَاذَيْكَ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : هَذَا بَعْدَ هَذَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ . ١٧٦
وَإِنْ شَاءَ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ هَذَا بَعْدَ هَذَا ، [فَتَصَبَّهَ] عَلَى الْحَالِ .
وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ لَبَّيْكَ اسْمٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى [هَذَا] اللَّفْظِ فِي
الْإِضَافَةِ ، كَقَوْلِكَ : عَلَيَّكَ ^(١) .

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا تَشْنِيَةٌ بِمَنْزِلَةِ حَوَالَيْكَ ، لِأَنَّا سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : حَنَانٌ ^(٢) .
وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : « لَبٌّ » فَيُجْرِيهِ مُجْرَى أَمْسٍ وَعَاقٍ ، وَلَكِنَّ مَوْضِعَهُ
نَصَبٌ . وَحَوَالَيْكَ بِمَنْزِلَةِ حَنَائِكَ .

وَلَسْتُ نَحْتَاجُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى أَنْ تُفْرَدَ ، لِأَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ الْاسْمَ تَبَيَّنَ
أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ عَلَيَّكَ وَإِلَيْكَ ؛ لِأَنَّكَ [لَا] تَقُولُ : لَبِّي زَيْدٌ وَسَعْدَى زَيْدٌ ^(٣) .
وَقَدْ قَالُوا : حَوَالُوكَ [فَأَفْرَدُوا] ، كَمَا قَالُوا : حَنَانٌ . قَالَ الرَّاجِزُ :

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبْأَلُكَآ وَحَسِبُوا أَنَّكَ لَا أَبْأَلُكَآ ^(٤)

• وَأَنَا أَمْشِي الدُّأَلَى حَوَالُكَآ ^(٥) •

(١) الرمانى : وجه قول يونس أن المصادر يقل فيها التشنية والجمع .

(٢) انظر شاهده فى ص ٣٢٠ .

(٣) لَبِّي وَسَعْدَى هُنَا بِالْقَصْرِ فِيهِمَا ، لَا بِإِسْكَانِ الْيَاءِ .

(٤) الرجز فى اللسان (حول ، دال) والكامل ٣٤٧ وأمالى الزجاجى ١٣٠
والحيوان ٦ : ١٢٨ وجمع الموامع ١ : ١٤٥ . وهو من تكاذيب الأعراب ، يزعمون أنه
من قول الضرب لولده ، أيام كانت الأشياء تتكلم .

(٥) الدُّأَلَى : مشية فيها تناقل ، يقال : مَرَّ يَدُلُّ بِحَمَلِهِ .

والشاهد فيه « حوالكا » حيث جاء مفردا ، والمستعمل فيه التشية .

وقال :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَتِي مَسُورًا فَلَبِيَّ فَلَبِيَّ يَدَيَّ مَسُورٍ (١)

فلو كان بمنزلة عَلَى لقال : فَلَبِيَّ يَدَيَّ مَسُور ، لأنك تقول : عَلَى زَيْد ، إذا أَظْهَرْتَ الاسم .

هذا باب ذكر معنى لَبِيَّكَ وَسَعْدَيْكَ وما اشْتَقَّ منه (٢)

وإنما ذكر لَبِيَّينَ لك وجهُ نصبه ، كما ذكر معنى سُبْحَانَ اللَّهِ .

(١) الخزانة ١ : ٢٦٨ وشواهد المضي ٣٠٧ وهو من الخمسين ، وقال السيوطي : هو لأعرابي من بني أسد . يقول : دعوت مسورا لرفع نائبة عني فأجابني وكفاني معونتها . وكأنه سأله في دية .

والشاهد فيه « فلي » بإثبات الياء للثنية ، فهو رد على عونس في زعمه أن لبك بمنزلة عليك ، ولو كان بمنزلة لأثبت الألف كما تقول على زيد في الإظهار . وقال الرماني : « فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر . وقد ثبت به أيضا أن الثنية تكون للمبالغة » .

(٢) السيرافي : اعلم أن الثنية في هذا الباب الغرض منها التكرير وأنه يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يذكر . والدليل على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، وإنما غرضك أن يدخل كل ، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنه شيء بعد شيء . ثم قال : ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شيء يعود بعد الأول ويكرر ، فتكتفى بذلك اللفظ . وهذا المتن كله غير متصرف ، أي إنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما في موضع الحال . وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالثنية لفظا معنى التكرير ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر ، فقط ، فلم يتصرفوا فيه . وبعضه يؤخذ فيتصرف ، كما قال تعالى : « وحنا ما لنا » .

حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَقَالُ لِلرَّجُلِ الْمَدْلُومِ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَفَارِقُهُ وَلَا يَمْلُغُ عَنْهُ : فَدَ الْبَّ فَلَانَّ عَلَى كَذَا وَكَذَا . وَيَقَالُ : قَدْ أَسْعَدَ فَلَانَّ فَلَانًا عَلَى أَمْرِهِ ١٧٧ وَسَاعَدَهُ ، فَلَا لِبَابٍ وَالْمُسَاعَدَةُ دُثُوٌّ وَمَتَابَعَةٌ : إِذَا الْبَّ عَلَى الشَّيْءِ فَهُوَ لَا يَفَارِقُهُ ، وَإِذَا أَسْعَدَهُ فَقَدْ تَابَعَهُ . فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : يَا فَلَانُ ، فَقَالَ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، فَقَدْ قَالَ لَهُ : قُرْبًا مِنْكَ وَمَتَابَعَةً لَكَ . فَهَذَا تَمْثِيلٌ وَإِنْ كَانَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ ، كَمَا كَانَ بَرَاءَةَ اللَّهِ تَمْثِيلًا لِسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَمْ يُسْتَعْمَلِ .

وكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، يَعْنِي بِذَلِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ رَبٍّ لَا أَثْنَى عَنْكَ فِي شَيْءٍ تَأْمُرُنِي بِهِ . فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِهَوَاهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَسَعْدَيْكَ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : أَنَا مُتَابِعٌ أَمْرِكَ وَأَوْلِيَاءُكَ ، غَيْرُ مُخَالِفٍ . فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَابَعَ طَاوِعَ وَأَطَاعَ .

وَإِنَّمَا حَمَلْنَا عَلَى تَفْسِيرِ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ لِنُوضِحَ بِهِ وَجْهَ نَصَبِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَنْزِلَةِ سَقْيَا وَحَمْدًا وَمَا أَشْبَهَ هَذَا . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلْسَّائِلِ عَنْ تَفْسِيرِ سَقْيَا وَحَمْدًا : إِنَّمَا هُوَ سَقَاكَ اللَّهُ سَقْيَا وَأَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا ، وَتَقُولُ : حَمْدًا بَدَلًا مِنْ أَمْحَدُ اللَّهُ ، وَسَقْيَا بَدَلًا مِنْ سَقَاكَ اللَّهُ . وَلَا تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ : أَلَيْكَ بُيَا وَأُسْعِدَكَ سَعْدًا ، وَلَا تَقُولَ : سَعْدًا بَدَلًا مِنْ أَسْعِدَ ، وَلَا بُيَا بَدَلًا مِنْ أَلْبَّ . فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ فِيهِ التَّمَسُّسُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ مَعْنَاهُ كِبَرَاءَةُ اللَّهِ ، حِينَ ذَكَرْنَاهَا لِلْبَيِّنِ مَعْنَى سُبْحَانَ اللَّهِ . فَالْتَمَسْتُ [ذَلِكَ] لَلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَاللَّفْظَ الَّذِي أَشْتَقَا مِنْهُ ، إِذْ لَمْ يَكُونَا فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَمْدِ وَالسَّقْيِ فِي فِعْلِهِمَا ، وَلَا يَتَصَرَّفَانِ تَصَرُّفَهُمَا .

فمعناهما القرب والمتابعة ، فمثلت بهما النصب في لبيك وسعديك ، كما مثلت ببراءة النصب في سبحان الله .

ومثل ذلك تمثيلك : أفة وثقة ، إذا سئلت عنهما ، بقولك : أنتنا ^(١) لأن معناهما وحدهما واحد ، مثل تمثيلك بهراً بتباً ، ودقراً بنتناً ^(٢) .

وأما قولهم : سبح ولبي وأف ، فإنما أراد أن يُخبرك أنه قد لفظ بسبحان الله ولبيك وبأف ، فصار هذا بمنزلة قوله : قد دغدغ وقد بآباً ، إذا سمعته يلفظ بدغ وبقوله : بآبي . ويدل ذلك قولهم : هلل ، إذا قال : لا إله إلا الله .

وإنما ذكرت هلل وما أشبهها لتقول قد لفظ بهذا . ولو كان هذا بمنزلة كلمته من الكلام ، لكان سبحان [الله] ولب وسعد مصادراً مستعملةً متصرفةً في الجر والرفع والنصب والألف واللام ، ولكن سبحت ولبيت ، بمنزلة هللت ودغدغت ، إذا قال : دغ ، ولا إله إلا الله .

(١) ط : « تقول نتنا » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مثل تمثيلك هذا دفراً لك بقولك : نتنا » .

السيراق ما ملخصه : لأنه لا يستعمل من دفراً فعل ، فجئت بمصدر فعل مستعمل ، وهو قولك تنن نتنا . وكذلك جرى سيبويه في تفسير بهرا ، ولم يزد على أن مثله بتباً . ولكن يقال : بهري الشيء ، إذا غلبني ، كما تقول بهر القمر الكواكب ، أي غطها . ويقال بهرا في معنى عجباً ، ويقال بهر فلان فلانا ، إذا دعا عليه بسوء . ولم أر أحداً فسر ذلك المدعو به إلا سيبويه في قوله تبا .

هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به
على إضمار الفعل المتروك إظهاره

وذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتُ صَوْتِ جِمار ، ومررتُ به فإذا
له صُراخٌ صُراخِ الثَّكَلَى .

١٧٨

[و] قَالَ الشاعر ، وهو النابغة الذبيانيّ :

مَقْدُوفَةٌ بِدُخَيْسٍ النَّحْضِ بِأَزْلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ^(١)

وقال :

لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهَذِيرِ وَرِيَّةٌ مَنْ يَكِّي إِذَا كَانَ بِأَكْيَا^(٢)

هَدِيرٌ هَدِيرُ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ يَذُبُّ بِرَوْقِيهِ الْكِلَابَ الصُّوَارِيَا^(٣)

(١) ديوان النابغة ١٨ والممع ١ : ١٩٣ واللسان (دخس ، صرف ، بزل)
وعجالي ثعلب ٣٢٠ . وصف ناقة بالقوة والنشاط فيقول : كأنما قذفت باللحم لثرا كمه
عليها . والنحض : اللحم . ودخيسه : ما تداخل منه وتراكب . والبازل : السن تخرج
عند بزول الناقة ، وذلك في التاسع من عمرها . والصريف : صوت أتيابها إذا حكّت
بعضها ببعض نشاطاً أو إعياء ، وأراد هنا النشاط . والقعو : ماتدور عليه البكرة إذا كان
من خشب ، فإذا كان من حديد فهو خطاف . والمسد : حبل من ليف أو جلد .
والشاهد فيه نصب « صريف » على المصدر التشبيهي ، والعامل فيه مضمحل دل عليه
ما قبله ، أي يصرف صريف القعو .

(٢) للنابغة الجعدي كما في الشتمري . وصف طعنة جائلة تهلر عند خروج دمها
وقوره . إسناد الكلم : إعادته معتمداً بظهوره على شيء يمسكه . والكليم : الجروح .
والهده ، بالفتح : السكون والنوم . والرنة : رفع الصوت بالبكاء .

(٣) ينفض . كنا وردت في المتن والشروح ، ولعلها « يَنْفُضُ » . يذب :
يلفع . والروق : القرن . والصواري : الكلاب التي ضربت على الصيد واعتادته .

فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل
الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ^(١) . ولكنك لما قلت : له صوت ، علم أنه قد
كان ثم عمل ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت ،
فحملت الثاني على المعنى .

وهذا شبيهة في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا ﴾ ^(٢) ، لأنه حين قال : [جاعل الليل] ، فقد
علم القارئ أنه على معنى جعل ، [فصار كأنه قال : وجعل الليل سكناً] ،
وحمل الثاني على المعنى . فكذا [له] صوت ، فكأنه قال : فإذا هو
يصوت ، [فحملته على المعنى فنصبته ، كأنه توهم بعد قوله له صوت :
يصوت] صوت الحمار أو يئديه ، أو يخرج صوت حمار ، ولكنه حذف هذا
لأنه صار « له صوت » بدلاً منه .

١٧٩ فإذا قلت : مررت به [فإذا هو] يصوت صوت الحمار فعلی الفعل غير
حال . فإن قلت : صوت حمار [فألقيت الألف واللام] فعلی إضمارك فعلاً بعد
الفعل المظهر سوى الفعل المظهر ^(٣) ، وتجعل صوت حمار مثلاً عليه يخرج
الصوت أو حالاً ^(٤) ، كما أردت ذلك حين قلت : فإذا له صوت . وإن شئت

(١) ط : « وبدلاً منه » . السيرافي : يعنى أنك لم ترد أن تجعله نعنا ولا بدلاً منه
فترفع .

(٢) الآية ٩٦ من الأنعام . وهذه قراءة غير الكوفيين : عاصم وحمره والكسائي .
وقرأ الكوفيون : « وجعل الليل سكناً » . تفسير أبي حيان ٤ : ١٨٦ .
وانظر ما سبق في ص ١٧٤ .

(٣) سوى الفعل المظهر ، ليس في ط .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « ويجعل صوت حمار مثلاً أو حالاً عليه يخرج
الصوت » .

أوصلت إليه يصوت ، فجعلته العامل فيه ، كقولك : يذهب ذهاباً .

ومثل ذلك : مررت به فإذا له دَقْعٌ ^(١) دَقَعَكَ الضميف . ومثل ذلك أيضاً : مررت به فإذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمنحاز حبُّ الفلقل ^(٢) .

ويذلك [على أنك] إذا قلت : [فإذا] له صوتٌ حمائر ، فقد أضمرت فعلاً بعد « له صوت » ، بصوت حمائر انتصب على أنه مثال أو حالٌ يخرج عليه الفعلُ - أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجت إلى فعلٍ آخر تُضمره . فمن ذلك قول الشاعر :

إذا رأيته سقطت أبصارها ذأب بكارٍ شايحت بكارها ^(٣)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « مررت به وله دفع » .

(٢) المنحاز : الملق . وهو إشارة إلى قول الراجز ، وأنشده في اللسان (نحر) :
« دَقَّكَ بالمنحاز حبُّ الفلقل » .

(٣) سقطت أبصارها : خشعت هيبةً لي ، ولعله يعني قوماً من الناس . والذأب : العادة . والبيكار : جمع البكرة والبكرة من الإبل ، وهو الفتى ، بمنزلة الغلام من الناس ، مثل فرخ وفراخ ، موعيلة وعيال . شايحت : جدت ومضت ، أو معناه حاذرت . وقد أضاف « بكارها » إلى ضمير « بكار » الأولى ، وذلك على سبيل التوكيد ، لاختلاف معنى اللفظين ، لأن البكار الأولى جمع بكرة بمعنى الإناث ، والثانية جمع بكر بمعنى الذكور .

والشاهد قوله : « ذأب بكار » ونصبه على المصدر المشبه به ، وعامله معنى قوله : « إذا رأيته سقطت أبصارها » لأنه دال على دعويها في ذلك . قال الرماني : « فلا يجوز أن يعمل في ذأب بكار ، هذا الفعل المذكور ، لأنه لا يتكشف وجه الاتصال إلا بتقدير تدأب ذأب بكار » .

وقال السبواقي ما تلخصه : اعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء بالمصدر بفعل =

ويكون على غير الحال ، [وإن شئت بفعل مضمر ، كائتك قلت :
تذأب ، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً ، كما يكون غير حال] .

فكما لا يكون حالاً ويكون على الفعل ، قول الشاعر ، وهو رؤية ^(١) :
لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَسَتْقٍ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوِّىُّ لِلسَّبْقِ ^(٢)

[وإن شئت كان على : أضمرها ، وإن شئت كان على : لَوْحَهَا ؛ لَأَنَّ
تلويحها تضمير] .

= ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر . فمن أجل هذا استدل
على إضمار فعل بعد قوله « له صوت » . بهذا الشعر ؛ لأن قوله « ذأب بكار » منصوب
وليس قبله فعل من لفظه ؛ فأضمر ذأبت وتذأب ، والذي قبله « سقطت أبصارها » كأنه
قال : أداموا النظر إلَيَّ . والدأب : الدوام . ويكون ذأب بكار على الحال وعلى المصدر .
وكان أبو العباس يرد هذا ويقول بجواز مجيء المصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان في
معناه .

(١) وهو رؤية ، ساقط من ط . والرجز لرؤية في ديوانه ١٠٤ .

(٢) لَوْحَهَا : أضمرها . والبذن . السمن والامتلاء . والسق : التخمّة ، وذلك
من كثرة العلف . وصواب إنشاد البيت كما في الديوان ، وهو في صفة حمار شبه به الناقة :
« لَوْحٌ مِنْهُ بَعْدَ بُذْنٍ وَسَتْقٍ » .

وقبله من صفة هذه الناقة :

كَأَنَّهَا حَقِيَاءٌ بِلِقَاءِ الزَّائِقِ أَوْ جَادِرِ اللَّيْتَيْنِ مَطْوًى الْخَنْقِ
عَمَلَجٍ أَدْرَجَ إِدْرَاجَ الطَّلَقِ

شبه ضَمَرُ الحمار بضمير السابق من الخيل المعد للرهان .

والشاهد فيه نصب « تضميرك » على إضمار فعل دل عليه « لوحها » ؛ لأنه في
معنى ضميرها .

ومثله قوله ، وهو العجاج ^(١) :

ناج طَوَاهُ الْأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَيَّ اللَّيَالِي زُلْفَا قُرْلَقَا
• سَمَاوَةُ الْهَلَالِ حَتَّى اخْتَقَقَا ^(٢) •

وقد يجوز أن تُضْمِرَ فِعْلاً آخَرَ كَمَا اضْمُرْتُ بَعْدَ « له صوت » ، بذلك على ذلك أنك لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدرُ مفعولاً عليه صار بمنزلة : له صوت ، وذلك قوله ، وهو أبو كبير الهذلي :

ما إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَتَكَبِّبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ الْمُحْمَلِ ^(٣)

(١) ط : « ومثله » فقط . والرجز في ملحقات ديوان العجاج ٨٤ . واللسان (وجف ، زلف ، سما ، حقف) .

(٢) يصف بعيراً أضمره دحوب السير حتى اعوج من الهزال ، كما يرجع البدر بمرور الليالي عليه هلالاً محقوقاً معوجاً . والناجي : السريع . والأين : الإعياء ، والمراد السير الذي أفضى به إلى الإعياء . وجف ، من الوجيف ، وهو سير سريع . والزلف : الساعات المتقاربة ، واحدها زلفة . وسماوة الهلال : أعلاه ، وهو مفعول « طى » . وكان حقه أن يقول سماوة البدر ، ولكنه سماه هلالاً لما يؤول إليه .

والشاهد في « طى الليالي » ، نصبت على المصدر المشبه به دون الحال ، لأنه معرفة بالإضافة .

وبعده في الأصل ، وهو من الحواشي : « قال أبو عثمان : سماوة الهلال عندى مفعول بقوله : طَوَاهُ الْأَيْنِ طى الليالي » .

(٣) ديوان المذليين ٢ : ٩٣ . والمعنى ٣ : ٥٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٠ . وإن زائدة لتوكيد النفي . نعت رجلاً بالضمير فشبهه في طى كشحه وإرهاف تحلقه بالمحمل ، وهو حمالة السيف . ويقول : إنه إذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه ، لأنه يخيص البطن فلا ينال بطنه الأرض . والمنكب ، كمجلس : مجتمع رأس العضد والكتف .

والشاهد فيه نصب « طى المحمل » بإضمار فعل دل عليه قوله « ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق » ، لأن هذا القول يدل على أنه طوى طياً .

صار « ما إن يَمَسُّ الأرضَ » بمنزلة له طَيٌّ ، لأنه إذا ذُكر ذا عُرِف أنه طَيَّانٌ .

وقد يدخل في صوت حمار : إنما أنت شَرَبَ الإبل [إذا] مُثَلَّ [بقوله] : إنما أنت شَرَبًا . فما كان معرفةً كان مفعولا ولم يكن حالا ، وشركته النكرة ^(١) . وإن شئت جعلته حالا عليه وقع الأمر ، وهو تشبيه للأول ، يدلُّك على ذلك أنك لو أدخلت « مِثْلَ » وهنا كان حسنا وكان نصبًا ، فإذا أخرجت « مِثْلَ » قام المصدرُ النكرةُ مقامَ مِثْلٍ ، لأنه مِثْلُه نكرةٌ ، فدخل مِثْلُ يَدُلُّك على أنه تشبيه . فإذا قلت : فإذا هو يصوتُ صوتَ حِمَارٍ ، فإن شئت نصبت على أنه مثالٌ وقع عليه الصوتُ ، وإن شئت نصبت على ما فسرنا وكان غير حال ، وكان هذا جوابَ لقوله : على أيِّ حالٍ وكيف ومِثْلُه . وكأنه قيل له : كيف وقع الأمرُ ، أو جعل المخاطبَ بمنزلة من قال ذلك ، فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمرُ وعلى أيِّ مثالٍ ، فانتصب وهو مَوْقُوعٌ فيه وعليه ، وعَمِلَ فيه ما قبله وهو الفعلُ .

وإذا كان معرفةً لم يكن حالا وكان على فعلٍ مظهرٍ إن جاز أن يعمل فيه ، أو على مضمَرٍ إن لم يجز المظهرُ ، كما ينتصب « طَيُّ المِحْمَلِ » على غيرِ « يَمَسُّ » .

(١) ط : « فما كان معرفة لم يكن حالا ولم يكن إلا مفعولا ، وتشركته النكرة » .
السيرافي : ذكر سيبويه لئلا هذا تقوية لإضمار فعل فيما خالف مصدره لفظ الفعل المذكور . وإن قدرنا المصدر منصوبا على أنه مصدر فكانه جواب لمن قال : أي فعل فعل ؟ وإذا كان على الحال فكانه جواب لمن قال : على أي حال وقع ؟ وإذا كان معرفة لم يكن حالا .

وإن شئت قلت : له صَوْتُ صَوْتِ جِمَارٍ ، وله صَوْتُ خُورٍ ثَوْرٍ ^(١) ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماراً .

وإن كان معرفةً لم يجر أن يكون صفةً لنكرة كما لا يكون حالا . وسرى هذا مبيّناً في بابِه إن شاء الله .

وزعم الخليل أنه يجوز له صَوْتُ صَوْتِ الحمار على الصفة ^(٢) لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به ^(٣) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رَجُلٌ أخو زيد ، إذا أردت أن تشبّهه بأخى زيد . وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطراب ، ولو جاز هذا لقلت : هذا قصير الطويل ، ترند : مثل الطويل . فلم يجر هذا كما قبح أن تكون [المعرفة] حالاً للنكرة ^(٤) إلا في الشعر . وهو في الصفة أقبح ، لأنك تنقض ما تكلمت به ، فلم يجابعه في الحال ، كما فارقه في الصفة . وسبب لك في بابِه إن شاء الله [تعالى] .

هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ

وذلك قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ ، وله رَأْيٌ رَأْيُ الْأَصْلَاءِ . وإثما كان الرفعُ في هذا الوجه لأن هذه خِصَالٌ تُذكرها في الرجل ، كالعلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم ، ولكنك

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وله صوت خور خور الثور » .

(٢) على الصفة ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « فمن ثم حسن أن تصف به النكرة » .

(٤) ط : « كالنكرة » .

أردت تذكر الرجل بفضيل فيه ، وأن تجعل ذلك حصيلة قد استكملها ، كقولك : له حسَبٌ حسَبُ الصالحين ؛ لأنَّ هذه الأشياء وما يُشبهها صارت تحلية ^(١) عند الناس وعلامات . وعلى هذا الوجه رُفِعَ الصوت .

وإن شئت نصبت فقلت : له عِلْمٌ علمُ الفقهاء ، كأنك مررت به في حال تعلُّمٍ وتقهِ ، وكأنه لم يستكمل أن يقال : له عالمٌ .

ولما فُرق بين هذا وبين الصوت لأنَّ الصوت علاجٌ ، وأنَّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل . ويدلُّك على ذلك قولهم : له شَرَفٌ ، وله دينٌ ، وله فَهْمٌ . ولو أرادوا أنه يُدْخِلُ نفسه في الدين ولم يستكمل أن يقال : له دينٌ ، لقالوا : يتدينٌ وليس بذلك ، ويتشرفٌ وليس له شَرَفٌ ، ويتفهمٌ وليس له فَهْمٌ . فلما كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاج ^(٢) ، بُعِدَ النصبُ في قولهم : له عِلْمٌ علمُ الفقهاء .

وإذا قال : له صوتٌ صوتٌ حمائر ، فإنما أخبر أنه مرَّ به وهو يصوتُ صوتٌ حمائر . ١٨٢

وإذا قال : له علمٌ علمُ الفقهاء ، فهو يُخبر عما قد استقرَّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِهِ منه ، أو رآه يتعلَّمُ فاستدلَّ بحسن تعلُّمِهِ على ما عنده من العلم ، ولم يردَّ أن يُخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لُقْيِهِ إِيَّاه ، لأنَّ هذا ليس مما يُقْنِي به ، وإنما الثناء في هذا الموضع أن يُخبر بما استقرَّ فيه ، ولا يُخبر أن أمثَلَ شيء كان منه ^(٣) التعلُّمُ في حال لقائه .

(١) التحلية : الوصف وذكر الحلية المميزة .

(٢) هذا الصواب من ط . وفي الأصل : « للذي استكمل ما كان غير علاج » .

(٣) ط : « فيه » .

هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً

وذلك إذا كان الآخر هو الأول . وذلك نحو قولك : له صوتٌ حسنٌ ؛ لأنك إنما أردت الوصف ، فكأنك قلت : له صوتٌ حسنٌ ، وإنما ذكرت الصوت توكيداً ولم تُرِدْ أَنْ تَحْمِلْهُ عَلَى الْفِعْلِ ، لَمَّا كَانَ صَفَةً ، وَكَانَ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ ، كَمَا قُلْتَ : مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ ، حَمَلْتَ الْآخِرَ عَلَى أَنْتَ لَمَّا كَانَ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ .

ومثل ذلك : له صوتٌ أيُّما صوتٍ ، وله صوتٌ يُثَلُّ صوتَ الحمارِ ؛ لِأَنَّ أَيُّمَا وَالْيُثَلُّ صَفَةٌ أَبَدًا . وَإِذَا قُلْتَ : أَيُّمَا صوتٍ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : له صوتٌ حسنٌ جداً ، وَهَذَا صَوْتُ شَيْءٍ بِذَلِكَ . فَأَيُّ وَيُثَلُّ هُمَا الْأَوَّلُ ^(١) .

فالرفع في هذا أحسنٌ ، لأنك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه ^(٢) ، كقولك : هذا رجلٌ مثلك ، وهذا رجلٌ حسنٌ ، وهذا رجلٌ أيُّما رجلٍ .

وأما : له صوتٌ صوتٌ حمارٍ ، فقد علمت أن صوت حمارٍ ليس الصوت الأول ، وإنما جاز [لك] رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ ^(٣) .

(١) السرايى: يعنى : هو هو . وهو مستعمل في بعض كلامه . يريد أن قولك له صوت ، إنما هو الأول ، وصوت مثل صوت الحمار ، مثل هو الأول ، وأراد أن يفرق بين هذا وبين قوله له صوت صوت حمار ، لأن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، ولم يظهر لفظ « مثل » فيختار فيه الرفع .

(٢) ط : « فحمل عليه » .

(٣) السرايى : يريد أن جوازه على إضممار « مثل » كإضممارك في : وإسأل القرية ، على معنى أهل القرية . وإضممارك في : ما أنت إلا سير ، أى إلا صاحب سير .

فَكَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَ : صَوْتُ حَمَارٍ اخْتَارُوا هَذَا ، كَمَا اخْتَارُوا : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا ، إِذْ لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى فَعْلِهِ كِرَاهَةً ^(١) أَنْ يَجْعَلُوهُ مِنَ الْأَسْمِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ ، كَمَا كَرَهُوا أَنْ يَقُولُوا : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرٌ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ . فَحَمَلُوهُ عَلَى فَعْلِهِ ، فَصَارَ لَهُ صَوْتُ حَمَارٍ يَنْتَسِبُ عَلَى فَعْلِ مُضَمٍّ كَانَتْصَابٌ « تَضْمِيرُكَ السَّابِقُ » ^(٢) عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَمَّرِ .

وَأِنْ قُلْتَ : لَهُ صَوْتُ أَيْمًا صَوْبٍ ، أَوْ مِثْلَ صَوْتِ الْحَمَارِ ، أَوْ لَهُ صَوْتُ صَوْبًا حَسَنًا ، جَاز . زَعَمَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنَّ يُونُسَ وَعِيسَى جَمِيعًا زَعَمُوا أَنَّ رُؤْيَاكَ كَانَ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ نَصْبًا :

• فِيهَا ازْدَهَافٌ أَيْمًا ازْدَهَافٍ ^(٣) •

يَحْمَلُهُ ^(٤) عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَنْتَسِبُ صَوْتُ حَمَارٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ لَوْ ظَهَرَ نَصَبٌ مَا كَانَ صِفَةً وَمَا كَانَ غَيْرَ صِفَةٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَسْمٍ تُحْمَلُ عَلَيْهِ الصِّفَاتُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : مِثْلُ تَضْمِيرِكَ ، أَوْ مِثْلُ دَابِّ بَكَارٍ ، نَصَبٌ . فَلَمَّا أَضْمَرُوهُ فِيمَا يَكُونُ غَيْرَ الْأَوَّلِ أَضْمَرُوهُ أَيْضًا فِيمَا يَكُونُ هُوَ الْأَوَّلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : تَزْدَهَفُ أَيْمًا ازْدَهَافٍ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَهُ ، لِأَنَّ لَهُ ازْدَهَافًا قَدْ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ .

١٨٣

(١) ط : « كِرَاهِيَةٌ » .

(٢) انظر ما سبق في ص ٣٥٨ .

(٣) ديولن رؤية ١٠٠ والخزانة ١ : ٢٤٤ . وهو في اللسان (زهف) بدون

نسبة . وقوله :

• قَوْلِكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّحْلَافِ •

من أرجوزة طويلة يعاتب بها أباه . فيها ، أَيْ فِي الْأَقْوَالِ .. والازدهاف . الاستخفاف ، يعنى أَنَّ كَلَامَهُ يَسْتَخَفُّ الْعَقْلَ .

والشاهد فيه نصب « أَيْمًا » عَلَى إِضْمَارِ فَعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ « ازْدَهَافُ » الْأَوَّلَى .

(٤) ط : « فَحَمَلَهُ » .

هذا باب ما الرفع فيه الوجه

وذلك قولك : هذا صَوْتُ صوت حمير ، لأنك لم تذكر فاعِلاً ، ولأنَّ الآخرَ هُوَ الأوَّلُ حيث قلت : « هذا » . فالصوتُ هو هذا ، ثم قلت : هو صوتُ حمير ، لأنك سمعتُ لهاقاً . فلا شكَّ في رفعه . وإن شُبِّهَتْ أيضاً فهو رفعٌ لأنك لم تذكر فاعِلاً يفعلُه ، وإنما ابتدأته كما تبتدئُ ^(١) الأسماء ، فقلت : هذا ، ثم بنيتُ عليه شيئاً هو هو ، فصار كقوله : هذا رَجُلٌ رَجُلٌ حَرَبٍ .

وإذا قلت : له صوتٌ ، فالذى في اللام هو الفاعِلُ وليس الآخرُ به ^(٢) ، فلما بنيتُ أوَّلَ الكلام كبناء الأسماءِ كان آخرُه أن يُجْعَلَ كالأسماءِ أحسنَ وأجودَ ، فصار كقولك : هذا رأسُ رأسٍ حميرٍ ، وهذا رَجُلٌ أخو حَرَبٍ ، إذا أردتَ الشبهة .

ومن ذلك : عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمامِ ، على غير صفةٍ ، لأنَّ الماءَ التي في عليه ليست بفاعلٍ ، كما أنك إذا قلت : فيها رَجُلٌ ، فالهاءُ ليست بفاعلٍ فَعَلَ بالرجُلِ شيئاً ، فلما جاء على مثال الأسماءِ كان الرفعُ الوجهَ ^(٣) .

(١) ط : « تبتدأ » .

(٢) أى ليس الآخر هو الأول .

(٣) السيرافي : الفرق بين هذا وبين له صوت ، أن الذى له الصوت فاعل الصوت ، والذى عليه النوح ليس بفاعل للنوح . وقوله « نوح الحمام » ليس بصفة لنوح ، لأنه معرفة ونوح نكرة ، وإنما هو بدل أو على إضمار هو ، وقد مضى نحو هذا . وإذا قلت : لمن نوح نوح الحمام وأنت تعنى النوائح كان الوجه النصب لأنهن الفاعلات كما كان في قولك : له صوت صوت الحمام .

وإن قلت : لِمَ نُوْحُ نُوْحَ الحَمَام ، فالنصبُ لأنَّ الهاءَ هي الفاعلةُ .
 يدلُّك على [ذلك] أنَّ الرفعَ في هذا وفي عليه أحسنُّ ، لأنَّك إذا قلت : هذا
 أو عليه ، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بهذه الأسماءَ تفعلُ فعلاً ، ولكنك جعلت
 « عليه » موضعاً للنُّوح ، و « هذا » مبنًى عليه نفسه . ولو نصبتَ كَانَ وجهها ؛
 لأنَّه إذا قال : هذا صوتُ أو هذا نُوْحُ أو عليه نُوْحُ ، فقد عُلِمَ أنَّ مع النُّوح
 والصوتَ فاعليْنِ ، فحمله على المعنى ، كما قال :
 لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُونِيَّةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِفُ ^(١)

هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع

وذلك قولك : له يَدٌ يَدُ الثَّوْرِ ، وله رَأْسٌ رَأْسُ الحِمَارِ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ
 ولا يُؤمَّمُ على الرَّجُلِ أَنَّهُ يَصْنَعُ يَدًا وَلَا رِجْلًا ، وليس بفعل .

هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع

١٨٤

وذلك قولك : صَوْتُهُ صوتُ حِمَارٍ ، وتلويحُهُ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ ، وَوَجْدِي
 بها وَجْدٌ الثَّكَلَى ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ ، فالذي يُتَنَى على الابتداءِ بمنزلةِ الابتداءِ .
 ألا ترى أنَّك تقول : نَهْدٌ أَخْوَكُ ، فارتفاعُهُ كارتفاعِ نَهْدِ أَهْدَا ، فلَمَّا ابتداءً وكان
 محتاجاً إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلاً من اللفظِ يُصَوِّتُ ، وصار كالأسماءِ .

قال الشاعر [وهو مزاحمٌ العُقَيْلَى] :

(١) سبق القول فيه في ص ٢٨٨ .

وَجَدَى بِهَا وَجَدُ الْمَضِلِّ بَعِيرَهُ بَنَخْلَةً لَمْ تَعْلُفَ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^(١)

وكذلك لو قلت : مررتُ به فصوته صوتُ حمارٍ . فإن قال : فإذا صوته ، يريد الوجه الذى يُسَكَّتُ عليه ، دخله نصبٌ ، لأنه يُضْمَرُ بعد ما يَسْتَفْنَى عنه^(٢) .

هذا باب ما يَنْتَصِبُ من المصادر لأنه غُذِرَ لوقوع الأمر^(٣)

فانتصبَ لأنه موقوف له ، ولأنه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لِمَا قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم فى قولك : عِشْرُونَ دِرْهَمًا .

وذلك قولك : فعلت ذاك جَذَارَ الشَّرِّ ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وأذخارَ فلانٍ . قال الشاعر ، [وهو] حَاتِمٌ [بن عبد الله] الطائى :

(١) يقول : وجدى بتلك المرأة وحزنى لفراقها كوجد من أضل بعيره فذهب عنه ولم يدر مامكانه . ونخلة : موضع قريب من مكة ، وعليها يأخذ الحجاج متصرفين بعد انقضاء حجهم . ولذا قال : لم تعطف على ذلك المضل العواطف ، لأنهم آخذون فى الانصراف ، ومزعجون لمطعمهم .

والشاهد فيه رفع « وجد » على الخبر ، لأن المتبأ لا يستغنى عنه ، فلم يجوز نصبه لذلك .

(٢) السراوى : يريد أن « إذا » هذه ، وهى التى تكون للمفاجأة ، إذا كان بعدها مبتدأ جاز أن يسكت عليها ولا يؤق لها بخير . كقولك خرجت فإذا زيد . ويجوز أن يؤق بخيرها فيقال : خرجت فإذا زيد قائم . فإذا قال : صوته صوت حمار ، وهو يريد الوجه الذى تأق فيه بالخير ، فقد وجب رفع الثانى كما يرفع فى قولك صوته صوت حمار . وإن قدر الاستغناء عنه كان منصوباً على الحال أو بإضمار فعل على نحو ما مضى .

(٣) أى سبب لوقوعه . يعنى المفعول لأجله .

وَأَغْفِرُ غَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَرَهُ وَأَعْرَضُ عَنْ شَتَمِ الْفَلِيمِ تَكْرِمًا^(١)

وقال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

١٨٥

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي بَيْعَاجٍ مَمْنَعٍ يُخَالُ بِهِ رَاغِبِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا^(٢)
جِدَارًا عَلَى أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي وَلَا نُسَوَّقَ حَتَّى يَمُتْنَ خَرَّارًا^(٣)

(١) ديوان حاتم ١٠٨ والخزاعة ١ : ٤٩١ والمعنى ٣ : ٧٥ وابن يعيش ٢ : ٥٤ والكمال ١٦٥ . العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعل . ادخاره ، أى إبقاء عليه ، يقال : ادخره : جمعه ذخراً له . أى إذا جهل عليه الكريم احتمل جهله ، وإذا شتمه الفليم الدنى أعرض عن شتمه لإكراماً لنفسه عنه . ط والديوان : « وأصفح عن » . وفى نوادر أى زيد ١١٠ : « وأصفح عن ذات الفليم » .

والشاهد فيه نصب « ادخاره » و « تكرما » على المفعول له .

(٢) ديوان النابغة ٤٠ وابن يعيش ٢ : ٥٤ . وبين هذا البيت وتاليه فى الديوان :

تزل الرعول المعصم عن قلذاته وتضحى ذراه بالسحاب كوافرا

البياض : المشرف من الأرض . والحمولة : الإبل قد أطاقَت الحمل . يُخَال طائراً ، أى كالطائر فى صفه ، لإشرافه وبعده فى السماء . وكل مكان عال يبدو ما فيه من الأشياء الكبار صغيراً . أو يريد كالطائر الملقى فى الهواء .

(٣) المقادة : الطاعة والانقياد . ط وابن يعيش والشتمرى : « أن لا تصاب مقادق » . والخرائر : جمع حرة على غير قياس ، أو جمع حرية بمعنى حرة . يقول للنعمان ابن المنذر فى مرثية له : أحللت بيوتى فى تلك المواضع المرتفعة خوفاً منك ، وحفظاً لنفسى ولنسوق أن يصيبهن السبي .

والشاهد فيه نصب « حللارا » على المفعول له .

وقال آخر ، وهو الخارث بن هشام :

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحْبَةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ^(١)

وقال الراجز ، وهو العجاج :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ^(٢)

• وَالهُولَ مِنْ تَهَوُّلِ القُبُورِ^(٣) •

وفعلتُ ذاك أَجَلَ كذا [وكذا] . فهذا كله يَنْتَصِبُ لأنه مفعول له ،

كأنه قيل له : لِمَ فَعَلْتَ كذا [وكذا] ؟ فقال : لكذا [وكذا] . ولكنه لما طَرَحَ
اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في « دَابَّ بِكَارٍ »^(٤) ما قبله ، حين طَرَحَ

(١) ابن يمش ٢ : ٥٤ والسيرة ٥٢٣ ، من أبيات قالها معتبرا من فراره يوم بدر ، وقد قتل أخوه أبو جهل فيها ولم يأخذ بثأره . عنهم : عن أعدائه . يقول : لم يترك القتال جبناً ، ولم يخف عنهم ويصفح إلا طعماً في أن يعد لهم ويعاقبهم يوم يقع بهم فيه فيفسد أحوالهم .

وشاهده نصب (طمعا) على المفعول له .

(٢) ديوان العجاج ٢٨ والخزانة ١ : ٤٨٨ وابن يمش ٢ : ٥٤ .

وهو في صفة ثور وحشي شبه به بعيره . العاقر من الرمال : العقيم من الرمل الذي لا ينبت . والجُمُهور : الحراكب المجتمع . والوحش إذا دهمها القانص اعصمت يركوب الرمل فلا تقدر الكلاب عليها . والزعل : النشاط . والمحبور : المسرور . أراد : زعلا كزعل المحبور .

(٣) الهول : الفزع الذي يهوله . والتهول : أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره . ويروى : « الهبور » كما في ط والديوان . والمبور : جمع هبر ، بالفتح ، وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع .

والشاهد فيه نصب « مخافة » وما بعده على المفعول له .

(٤) يشير إلى ما جاء في الشاهد ص ٣٥٧ .

مثل ^(١) وكان حالاً . وحسُن فيه ^(٢) الألف واللام لأنه ليس بحال ، فيكون في موضع فاعل حالاً . ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهى ونحوهما ؛ لأنه ليس في موضع ابتداء ولا موضعاً ينتهى على مبتدأ ^(٣) فيبنى معه على المبتدأ . فمن ثم خالف باب رحمة الله عليه ، وسقياً لك ، وحمداً لك .

هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر
فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ^(٤)

وذلك قولك : قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً ومُفاجأةً ، وكفاحاً ومكافحةً ، ولقيته عياناً ، وكلمته مُشافهةً ، وأتيته ركضاً وعدلواً وشياً ، وأخذت ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً . وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ^(٥) .

(١) ط : « مثلاً » .

(٢) ط : « في هذا » .

(٣) هذا ما في ط وفي الأصل : « يبنى عليه مبتدأ » وما بعده إلى « المبتدأ » ساقط من ط .

(٤) ط : « موقع فيه الأمر » .

(٥) السراي : مذهب سيبويه في أتيت زيدا مشياً وركضاً وعدلواً وما ذكره معه ، أن المصدر في موضع الحال ، كأنه قال : أتيت ماشياً وراكضاً وعادياً . وكذلك صبراً ، أى قتلته مصبوراً ، ولقيته مفاجئاً ومكافحاً ومعانياً ، وكلمته مشافهاً ، وأخذت ذلك عنه سامعاً ، إذا كان الحال من الهاء . وإذا كان من التاء فصابراً . وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع في موضع غيره ، كما أن باب سقياً لا يطرد فيه القياس فيقال طعماً وشرباً . وكان أبو العباس يميز هذا في كل شيء دل عليه الفعل ، نحو : أتاناً سرعة ، وأتاناً رجلة . ولا تقول أتاناً ضرباً ، ولا أتاناً ضحكاً ؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان .

ألا ترى أنه لا يحسن أنانا سرعة ولا أنانا رجلة ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيا وحمدا .

واطرّد في هذا الباب الذى قبله لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعيل .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو زهير بن أبى سلمى :

فَلَأْيَا بَلَأِي مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِيلُهُ ^(١)

كأنه يقول : حَمَلْنَا [ولَيْدَنَا] لَأْيَا بَلَأِي ، كأنه يقول : [حملناه] جَهْدًا بعد جَهْدٍ . هذا ^(٢) لا يُتَكَلَّمُ به ولكنه تمثيل .

ومثله قول الراجز ^(٣) :

• وَمَتَهَلَّ وَرَدُّهُ التَّقَاطَا ^(٤) •

[أى مُجَاعَةٌ] .

(١) ديوان زهير ١٣٣ وأساس البلاغة (لأى) بدون نسبة . يصف فرسا بالنشاط وشدة الخلق ، فيقول : لم نستطع حمل غلامنا عليه ليصيد إلا بعد لأى ، لشدة تفزعه ونشاطه . والأى : البطء . والمحبوك : الشديد الخلق . والظماء ها هنا : القليلة اللحم ، وأصل الظم العطش .

والشاهد فيه نصب « لأيا » على المصدر الموضوع موضع الحال ، وتقديره : حملنا ولیدنا مبطلين ملتين .

(٢) ط : • فهذا • .

(٣) هو نقادة الأسدی ، كما في اللسان (فرط ، لقط) . وأنشده في الصحاح والمقاييس (لقط) بدون نسبة .

(٤) المنهل : المورد . التقاطا ، يعنى مفاجئا له ، لم أقصد قصده ولم أحسبه ، لأنه في فلاة مجهولة . وبعبارة :

لم ألقى إلا وردته فراطا إلا الحمام الورق والغطاطا

والشاهد نصب « التقاطا » على المصدر الواقع حالا .

واعلم أن هذا الباب أنه النصب كما أتى الباب الأول ، ولكن هذا جواب لقوله : كيف لقيته ؟ كما كان الأول جوابا لقوله : لِمَ (١) ؟

وهذا ما جاء منه في الألف واللام

١٨٧

وذلك قولك : أُرْسَلَهَا الْعِرَاكُ . قال لييّد بن ربيعة :

فَأُرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَنْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدِّخَالِ (٢)
كَأَنَّهُ قَالَ : اعْتَرَاكَ .

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ، كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمد لله ، والعجب لك ، تدخله الألف واللام ، وإنما شبه بهذا حيث كان مصدرًا وكان غير الاسم الأول .

(١) الرماني : « أى ينتصب على ذلك الوجه من جهة أنه مصدر اتصل بفعل لم يشق منه وهو يقتضيه ، إلا أنه يقتضيه في هذا الباب على جواب كيف وفي الباب الأول على جواب لِمَ » .

(٢) ديوان لييّد ٨٦ والخزانة ١ : ٥٢٤ والعيني ٣ : ٢١٩ وابن يعيش ٢ : ٦٢ والجمع ١ : ٢٣٩ . ويرى : « فأوردها » . يصف غيرها يسوق أنه نحو الماء ، وشبه بذلك العير ناقته . يقول : أوردتها العير الماء مزدحمة ولم يلدّها ، أى لم يحبسها عنه ، ولم يبال أن ينقص عليها الشرب بدخالها ، أى بدخول القوى بين ضعيفين أو الضعيفين بين قوين ، فينقص ذلك عليها الشرب لعدم تمكّنها منه .

وشاهده نصب « المراك » على الحال ، وهو معرفة ، لأنه مصدر ، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أُرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الِاعْتَرَاكُ .

وهذا ما جاء منه مضافا معرفة

وذلك قولك : طلبته جهتك ، كأنه قال : اجتهدا . وكذلك طلبته طاعتك .

وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب . وأما فعلته طاعتني فلا تُجْعَل نكرة ^(١) ، كما أن معاذ الله لا تُجْعَل نكرة ^(٢) . ومثل ذلك : فعله رأى عيني ، وسمع أذني قال ذاك . وإن قلت : سمعا جاز ^(٣) ، إذا لم تختص نفسك ، ولكنه كقولك : أخذته عنه سمعا .

هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه

وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده ^(٤) .

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة .

(١) ط : « يجعل » في هذا الموضع وتاليه .

(٢) السيرافي : أى لا يستعمل هذا إلا مضافا ، لا تقول فعلته طاعة ولا جهدا ، وقد مضى من المصادر أن منها مالا يستعمل إلا مضافا ، نحو معاذ الله وعمرك الله .

(٣) السيرافي : لأنه استعمل مضافا وغير مضاف .

(٤) الرماي : « وتقول مررت به وحده فينتصب على معنى أفردته بمرورى وحده ، واختصصته بمرورى وحده ، ثم تحذف هذا الفعل لأن وحده يقتضى الاختصاص به دون غيره ، إذ فيه معنى التوحيد في هذا الوجه » .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نُصِبَ ثلاثتهم فكأنه يقول : مررتُ بهؤلاءِ فقط ، لم أجاوِزْ هؤلاءِ . كما أنه إذا قال : وَحَدَه فإلما يريد : مررتُ به فقط لم أجاوِزْهُ .

وأما بنو تميم فيُجرونه على الاسم الأول : إنْ كان جرًّا فجراً ، وإن كان نصبا فنصباً ، وإن كان رفعا رفعا .

وزعم الخليل أن الذين يُجرونه فكأنهم يريدون أن يُعمُوا ، كقولك : مررتُ بهم كلهم ، أى لم أدْغْ منهم أحداً .

وزعم الخليل رحمه الله ، حيث مثَّلَ نُصِبَ وحده ومُحسَّتْهم ، أنه كقولك : أفرَدتهم إفراداً . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يُستعمل في الكلام . ١٨٨

ومثل مُحسَّتْهم قول الشَّماخ :

أَتُنْتِي سَلِيمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا^(١)

كأنه قال : انقضاضُهم ، [أى] انقضاضا . ومررتُ بهم قَضَاهُم بِقَضِيضِهِمْ ،

(١) ديوان الشماخ ٢٠ وابن يعيش ٢ : ٦٣ والأغانى ٨ : ١٠٠ واللسان (قضض) . وسليم : قبيلة امرأته ، وكان قد ضربها وكسر يدها فشكاه قومها إلى عثمان ابن عفان ، فأنكر ما ادعوا ، فأمر كثير بن الصلت أن يستحلفه على منبر الرسول ، ففعل وسجل ذلك في شعره . وفي الديوان : « وجاءت سليم » ، وعند الشنتمرى : « أتنتى تميم » ، ثم قال : « ويروى : أتنتى سليم قضاها بقضيضها : منقضا آخرهم على أولهم . وأصل القضي الكسر » . والسبال : جمع . سبلة ، وهى مقدم اللحية ، وكانوا إذا تأهبوا للكلام مسحوا لحاهم ، ولا سيما عند التهديد والوعيد . والبقيع : موضع بالمدينة .
والشاهد فيه نصب « قضاها » على الحال مع أنه معرفة ، لأنه مصدر مبنى عن فعل . وانظر الشاهد السابق .

كأنه يقول : مررت بهم انقضاضًا . فهذا تمثيل وإن لم يُتكلم به كما كان إفرادًا تمثيلًا .

وإنما ذكرنا الأفراد في وَحْدِهِ ، والانقضاضَ في قَضُّهُمْ ، لأنه إذا قال : قَضُّهُمْ فهو مشتقٌّ من معنى الانقضاض ، لأنه كأنه يقول : انقَضَ آخرهم على أولهم . وكذلك وَحْدَهُ إنما هو من معنى التفرُّد ، فكذلك أيضًا يكونُ خمسَتهم نصبًا إذا أردت معنى الانفراد ، فإن أردت أنك لم تَدْعُ منهم أحدًا جررت ، كما كان ذلك في قَضُّهُمْ .

وبعضُ العرب يجعل قَضُّهُمْ بمنزلة كلِّهم ، يُجرِّيه على الوجوه (١) .

هذا باب ما يُجْعَلُ من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه (٢) الألف واللام نحو العِراك

وهو قولك : مررت بهم الجَمَاءُ الغفير ، والناسُ فيها الجَمَاءُ الغفير . فهذا ينتصب كاتنصاب العِراك .

وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية مالا تدخله الألف واللام (٣) ، وهذا جمل كقولك : مررت بهم قاطبة

(١) بمعنى وجوه الاتباع من الرفع والنصب والجر .

(٢) ط : « كالمصادر التي فيها » .

ط : « على نية طرح الألف واللام » . السيرافي : اعلم أن الجماء هو اسم ، والغفير نعت لها ، وهو بمنزلة قولك في المعنى : الجسم الكثير ؛ لأنه يراد به الكثرة . والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم ، من قولك : غفرت الشيء أى غطيته . ونصبه في قولك مررت بهم الجماء الغفير على الحال ، والحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالألف واللام ، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن يجعلوا الجماء الغفير في موضع المصدر كالعِراك ، كأنك قلت : مررت بهم الجموم الغفر ، على معنى مررت بهم جائين غافرين .

ومررت بهم طرًا ، [أى جميعًا ؛ إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام ، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة العراك ، كأنه قال : مررت بهم جميعًا . فهذا تمثيل وإن لم يُتكلم به . فصار طرًا] وقاطبة بمنزلة سبحان [الله] في بابه ، لأنه لا يتصرف كما أن طرًا وقاطبة لا يتصرفان ^(١) ، وهما في موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ، ولو كانا صفةً لَجَرَيًا على الاسم أو بُنِيًا على الابتداء فلم يوجد ذا في الصفة . وقد رأينا المصادر قد صنع ذا بها لأنها لا تصرف ، فشبه هذا بها ^(٢) .

هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم

١٨٠ وذلك قولك : مررت بهم جميعًا ، وعامةً وجماعةً ، كأنك قلت : مررت بهم قيامًا ^(٣) .

وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول لأن الجميع وعامةً اسمان متصرفان ، نقول : كيف عامتكم ؟ وهؤلاء قومٌ جميعٌ .

(١) الرماني : « طرا وقاطبة مما لا يتصرف كما لا يتصرف سبحان الله ؛ لأنها جميعا على معنى المبالغة ، إلا أن سبحان الله مبالغة في التعظيم إلى أعلى مرتبة » .

(٢) بعده في الأصل : « معنى قاطبة ونحوها » . وبدل هذا كله في ط : « وقد رأينا المصادر قد صنع ذا فيها ، فهما في موضع المصدر » .

(٣) السيرافي : إذا قلت مررت بهم جميعا ، فله وجهان : أحدهما أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون كما قال الله عز وجل : « أم يقولون نحن جميع منتصر » . والآخر أن تريد مررت بهم فجمعهم بمرورى وإن كانوا متفرقين في مواضع . فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره . وإن أردت الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع مصدر بإضمار فعل آخر ، كأنه قال : جمعهم جمعا في مرورى . وإن صيرناه حالا فعل نحو قاله تعالى : « وأرسلناك للناس رسولا » ، وقولهم : قم قائما .

فإذا كان الاسمُ حالا يكون فيه الأمرُ لم تُدخله الألفُ واللام ولم يُضَفْ .
لو قلتُ : ضربتُه القائمُ تريد : قائماً كان قبيحاً ، ولو قلتُ : ضربتهم قائمهم
تريد : قائمين كان قبيحاً . فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف وأُصب نحو
خَمَسْتَهُمْ بمنزلة طاقته وجهده [وَوَحَدَهُ] ، وجعلوا الجَمَاءَ الغفيرَ بمنزلة العِراك ،
وجعلوا قاطبةً وطراً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامةً ، كقولك : كيفأحاً
ومكافحةً وفجاءةً . فجعلت هذه كالمصادر المعروفة البينة ، كما جعلوا عَلَيَّكَ
وَرَوَيْتَكَ كالفعل المتمكن ، وكما جعلوا سُبْحَانَ اللَّهِ وَلَيْتَكَ ، بمنزلة حَمْدًا وَسُبْحًا .
فهذا تفسيرُ الخليل رحمه الله وقوله .

وزعم يونس أن وَحَدَهُ بمنزلة عِنْدَهُ ، وأن خَمَسْتَهُمْ والجَمَاءَ الغفيرَ وَقَضْتَهُمْ
كقولك : جميعاً [وعامةً] ، وكذلك طراً وقاطبةً بمنزلة وحده ، وجعل
المضاف ^(١) بمنزلة كلمته فاهُ إلى فَيُّ .

وليس مثله ، لأنَّ الآخرَ هو الأولُ عند يونس في المسألة الأولى ، وفاه إلى
فَيُّ ههنا غيرُ الأول ^(٢) ، وأما طراً وقاطبةً فَأَشْبَهُ بذلك ، لأنه جيّدٌ أن يكون
حالا غيرُ المصدرِ نكرةً ^(٣) . والذي نأخذُ به الأولُ .

وأما كلُّهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يَكُنْ أبداً إلا صفةً .
وتقول : هو تَسْبِيحٌ وَحْدِهِ ، لأنه اسمٌ مضافٌ إليه بمنزلة نفسه إذا قلتُ :
هذا جُحَيْشٌ وَحْدِهِ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « وكذلك طراً وقاطبةً عنده ، وعامة » .

(٢) الرماني : « فلا يجوز إلا أن يعمل فيه معنى فعل محذوف ، كقولك : كلمته
جاعلاً فاه إلى فَيُّ . وليس كذلك مررت بهم طراً وقاطبةً ، لأنه لا يحتاج إلى فعل
محذوف ، وإنما العامل فيه هذا المذكور » .

(٣) بعده في ط : « ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر إلا نكرة » .

وجعل يونسُ نَصَبَ وَحْدَه كَأَنَّكَ قلتُ : مررتُ برجلٍ على حياله ،
 فطرحتُ « على » ، فمن ثَمَّ قال : هو مثلُ عنده . وهو عند الخليل كقولك :
 مررتُ به مُخْصِوصًا ^(١) .

ومررتُ بهم خمسَتهم مثله ، ومثل قولك : مررتُ بهم عَمَّا ^(٢) . ولا يكون
 مثلُ جميعًا لما ذكرْتُ لك ، وصار وَحْدَه بمنزلة خمسَتهم لأنه مكان قولك :
 مررتُ به وإِجْدَه : [فقام وَحْدَه مقامَ وإِجْدَه] . فإذا قلتُ : وَحْدَه فكأنَّكَ قلتُ
 هذا :

هذا باب ما يَنْتَصِب من المصادر توكيدًا لما قبله

وذلك قولك : هذا عبدُ الله حَقًّا ، وهذا زيدُ الحقُّ لا الباطلُ ، وهذا زيدُ
 غيرُ ما تقول .

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ قوله : هذا القولُ لا قولُكَ ، إنما نصبُ كَنْصَبٍ
 غيرُ ما تقول ، لأنَّ « لا قولُكَ » في ذلك المعنى . ألا ترى أنَّكَ تقول : هذا القولُ
 لا ما تقول ، فهذا في موضع نصبٍ . فإذا قلتُ : لا قولُكَ ، فهو في موضع
 لا ما تقول .

(١) الرماني : مذهب يونس في مررت به وحده أن ينصبه نصب الظرف
 كقولك : هو عنده ، والمعنى مررت به على حياله . ومذهب الخليل أن ينصبه نصب
 المصدر كقولك : مررت به خصوصًا . وإنما حمله يونس على جهة الظرف لأنه رأى
 وحده في هذا الموضع ناقصًا يتمكن كتنقصان تمكَّن « عنده » . وهو نصب كما أنه نصب ،
 وتلزمه الإضافة كما تلزمه ، وفيه معنى « على حياله » ، فحمله على جهة الظرف لهذه العلة .
 وقول الخليل أقوى ، لأن وحده أشبه بالمصدر في معناه ، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من
 المصادر وظهور معنى الاختصاص فيه .

(٢) العم ، بالفتح : الجماعة . قال مرقش :

والمدو بين المجلسين إذا آد العشي وتنادى العم

ومثل ذلك في الاستفهام : أَجِدُّكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا ؟ كَأَنَّهُ قَالَ : أَحَقًّا
 لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا ؟ وَأَصْلُهُ مِنَ الْجَدِّ كَأَنَّهُ قَالَ : أَجِدُّا ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ
 وَلَا يَفَارِقُهُ الْإِضَافَةُ ^(١) كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي لَيْتِكَ وَمَعَاذَ اللَّهِ .

وَأَمَّا « غَيْرَ مَا تَقُول » فَلَا تَعْرَى مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِضَافَةٌ إِلَى
 اسْمٍ مَعْرُوفٍ ^(٢) ، نَحْوُ قَوْلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ غَيْرَ قَوْلِي ، أَوْ لَا قَوْلَا ، لَمْ يَكُنْ فِي
 هَذَا بَيَانٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ بَاطِلًا ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَحَقِّقَ الْأَوَّلَ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ .

وَلَوْ قَالَ : هَذَا الْأَمْرُ غَيْرُ قِيلٍ بَاطِلٍ كَانَ حَسَنًا ، لِأَنَّهُ قَدْ وَكَّدَ أَوَّلَ كَلَامِهِ
 بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ وَقَدْ اخْتَصَصَهُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لَا قَوْلَكَ حِينَ جَعَلَهُ مِضَافًا ،
 لِأَنَّكَ قَدْ اخْتَصَصْتَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَوْلِ بِإِضَافَتِكَ ^(٣) ، وَأَنَّهُ يَسُوغُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ
 بَاطِلًا وَلَا يَسُوغُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَقْوَالِ بَاطِلًا .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : قَدْ قَعَدَ الْبَقَّةُ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ،
 كَمَا أَنَّ جَهَنَّمَ وَأَجِدُّكَ لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ .

وَأَمَّا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ فَيَكُونَانِ مَعْرِفَةٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَنَكْرَةً لِأَنَّهُمَا لَمْ

(١) ط : « وَلَا يَفَارِقُ الْإِضَافَةُ » .

(٢) ط : « فَلَا يَعْرَى مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِضَافًا إِلَى أَمْرٍ مَعْرُوفٍ » .

(٣) ط : « لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ لَا قَوْلَكَ فَجَعَلَهُ مِضَافًا قَدْ اخْتَصَصْتَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَوْلِ

بِإِضَافَتِكَ » .

يُنْزَلَا منزلةً ما لم يَتِمَّكَنْ من المصادر كَسُبْحَانَ وَسَعْدَنِكَ ^(١) ، وَلَكِنْهُمْ أَنْزَلُوهُمَا
منزلةً الظنِّ ، وكذلك اليَقِينَ لِأَنَّكَ تَحَقَّقْ بِهِ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ . فَأَنْزِلْ مَا ذَكَرْنَا
غَيْرَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ عَمَرِكَ اللَّهُ وَفَعَلَكَ اللَّهُ .

هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصّاً

وذلك قولك : له على ألف درهم عُرْفًا . ومثل ذلك قول الأخوص :

إِنِّي لَأَمْتَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأُمَيْلٍ ^(٢)

وإِنَّمَا صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال : له على ، فقد أقرّ واعترف ؛
وحين قال : لِأُمَيْلٍ ، عُلِمَ أَنَّهُ بَعْدَ حَلِيفٍ ؛ وَلَكِنَّهُ قَالَ : عُرْفًا وَقَسَمًا توكيداً كما
[أَنَّهُ إِذَا] قَالَ : سِيرَ عَلَيْهِ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ كَانَ سِيرَ ، ثُمَّ قَالَ : سِيرًا توكيداً .

(١) السرياني : « وفي نسخة الزجاج : منزلة ما لم يتمكن من المضاف ، كسبحان
وسعديك . فقال الزجاج : إذا قلت هذا زيد حقاً ، وهذا زيد غير قيل باطل ، لم يجز تقديم
حقاً ، لا تقول : حقاً هذا زيد . فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت : زيد حقاً
أخوك ، وزيد قائماً أخوك ، على الحال ، جاز . فقول له : أنت لا تميز زيد قائماً أخوك إذا
أردت به الصداقة لا غير ، لأنه غير متمكن ، فلم أجزت زيد حقاً أخوك ؟ فقال : إنما
امتنع تقديم الحال لأن العامل فيه أخوك ، وليس بمامل قوي . فإذا قلت حقاً فالعامل فيه
فعل مضمر » .

(٢) الخزائنة ١ : ٢٤٧ و ٤ : ١٥ وابن يمين ١ : ١١٦ والأغانى ١٨ : ١٩٥ ،

١٩٦ .

وقيله :

بأبى عاتكة الذى أتزل حنر العلى وبه الفؤاد موكل

يريد أنه يظهر حجر هذا البيت ومن فيه هو محبهم ، خوفاً من أعدائه .
والشاهد فيه نصب « قسماً » على المصدر المؤكّد لما قبله من الكلام الدال على
القسم ، وهو إلى لأمتحك ، وإلى لأُمَيْلٍ .

واعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام ، فأجرها في هذا الباب مجراها هناك .

وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام .

فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَرَى الْجِبَالِ تَحْسِبُهَا جَائِدَةً وَهِيَ ثَمَرٌ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ^(١) ﴾ وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَيُؤَيِّدُ بَمَرْحِ الْمُؤْمِنِينَ يُنْصِرُ اللَّهُ بِنَصْرٍ مَنِ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۚ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ^(٢) ﴾ . وقال جل وعز : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ^(٣) ﴾ . وقال جل ثناؤه : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(٤) ﴾ . ومن ذلك : الله أكبر دَعْوَةُ الْحَقِّ ^(٥) . لأنه لما قال جل وعز : ﴿ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ ، وقال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، علم أنه خلق وصنَّع ، ولكنه وكَّد وثبَّت للعباد . ولما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ^(٦) ﴾ حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أن هذا مكتوبٌ عليهم ، مثبتٌ عليهم ، وقال : كِتَابَ اللَّهِ توكيداً كما قال : صُنْعَ اللَّهِ ، وكذلك : وَعَدَ اللَّهِ ، لأنَّ الكلام الذي قبله وَعَدُ

(١) الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٢) الآية ٤ ، ٥ من سورة الروم .

(٣) الآية ٧ من سورة السجدة .

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٥) السراى : لأن قولك الله أكبر إما هو دعاء إلى الحق ، وإلى أن يكون السامع يثنى إلى جملة القتالين بالتوحيد ، وإلى القوم الذين شعارهم الله أكبر ، فيكون هذا دعوة الحق يتدافعون بها ، كأنه قال : دَعُوا دعاء الحق ، وادْعُوا دعاء الحق .

(٦) الآية ٢٣ من سورة النساء .

وَصُنْعٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ جَلَّ وَعَزَ : وَغَدَا وَصُنْعًا وَخَلْقًا وَكِتَابًا . وكذلك : دَعْوَةُ الْحَقِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، دُعَاءُ الْحَقِّ وَلَكِنَّهُ تَوَكُّيدٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دُعَاءُ حَقًّا . قَالَ رُؤَيْبَةُ :

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةُ أَهْلِي دَعْوًا أَهْرَارًا ^(١)

لَأَنَّ قَوْلَكَ : أَصْبَحَتْ نِزَارًا ، بِمَنْزِلَةِ : هُمْ عَلَى دَعْوَةٍ بَارَّةٍ .

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ [نَصَبَ] عَلَى قَوْلِهِ . عَلَيْكُمْ كِتَابُ اللَّهِ . وَقَالَ قَوْمٌ : ﴿ صِبْغَةُ اللَّهِ ﴾ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْأَمْرِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا بَلْ تَوَكُّيدًا . وَالصَّبْغَةُ : الدِّينُ .

وَقَدْ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِيمَا ذَكَرْنَا أَجْمَعَ عَلَى أَنْ يَضْمَرَ شَيْئًا هُوَ الْمَظْهَرُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ذَاكَ وَعْدُ اللَّهِ ، وَصِبْغَةُ اللَّهِ ، أَوْ هُوَ دَعْوَةُ الْحَقِّ . عَلَى هَذَا وَغَوِيهِ رَفْعُهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَ : ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ ^(٢) ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذَاكَ بَلَاغٌ .

(١) ابن عيش ١ : ١١٧ بلون نسبة . ولم أجده في ديوان رؤبة ولا في ديوان الصجاج ولا في ملحقاتهما . الشتمري : المعنى أن ربيعة ومضر ابني نزار كانت بينهما حرب بالبصرة وقاطع ، وكان المضري ينتمي في الحرب إلى مضر ويجعلها شعاره ، والربيعي ينتمي إلى ربيعة ، فلما اصطلحوا انتموا كلهم إلى أبيهم نزار وجعلوه شعارهم . فجعل دعوتهم بَرَّةً بذلك .

والشاهد فيه نصب « دعوة » على المصدر المؤكد لما قبله لأنه لما قال : إن نزارًا أصبحت نزارًا علم أنهم على دعوة برة .

(٢) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . وقد التبت على سيويته بالآية ٤٥ من سورة يونس : ﴿ كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ . وصواب التلاوة هنا : « كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ » .

واعلم أنَّ هذا الباب أتاها النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله ، وإنما ذكرته لتؤكد به ، ولم تحمله على مضمرٍ يكون ما بعده رفعاً وهو مفعولٌ به .

ومثل نصب هذا الباب قول الشاعر ، وهو الراعي :

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبِتَ الظِّلُّ بَعْدَ مَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصُحْبَتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أُتْرِدُّمْ قَتْرَوْحُوا ^(١)

١٩٢

لأنه قد عُرف أنَّ قوله : « دَأْبْتُ » : سرت ، لما ذكر في صدر قصيدته ، فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده ، فجعل وجيف المطايا تأكيداً لأوجفت الذي هو في ضميره .

واعلم أنَّ نصب هذا [الباب] المؤكد به العام منه وما وُكِّد به نفسه ، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس في معنى كَيْفَ ولا لِمَ ^(٢) ، كأنه قال : أحقُّ حقاً ، فجعله بدلاً كظننا من أظنُّ ، ولا أقول قولك

(١) يذكر مواصلته السير إلى الهاجرة ، وأنه نزل بعد ذلك مُبرداً بأصحابه ثم راح سائراً . دأبت : واصلت السير . ينبت الظل : يأخذ في الزيادة بعد زوال الشمس . والآل : الشخص . يَمْصَحُ : يذهب . يصف الظهيرة عندما يتحمل كل شيء ظله . والوجيف : سير سريع . والمطايا : جميع مطية ، وهي ما يمتطي ظهرها ، أي يركب . أُتْرِدُّم : دخلتم في برد العشي . تروحو : سبروا رواحاً .

والشاهد نصب « وجيف » على المصدر المؤكد لمضى دأبت .
(٢) السراي : أي ليس بحال . ولا لم ، يعني ليس بمفعول له ؛ لأن الحال جواب كيف ، والمفعول جواب لِمَ . كأنه قال : أحقُّ حقاً وأتجد جدك ولا أقول قولك ، وكتب الله كتاباً . ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب سقيا لك وحملاً .

وأقول غير ما تقول ، وأنجد جِدْكَ ، وَكَبَّ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ ، واذْعُوا دَعَاءَ حَقًّا ، وَصَبَّحَ اللَّهُ صَبِيحَةً ^(١) ، ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلًا منه بمنزلة سقيا .

وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب ، كما فعلت ذلك في باب سقيا له وَحَمَلًا لك ^(٢) .

هذا باب ما يتنصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ^(٣)

وذلك قولك : أَمَا سِمَنًا فَسَمِينٌ ، وَأَمَا عَلِمًا فَعَالِمٌ .

وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك : أنت الرجلُ عَلِمًا وِدِينًا ، وأنت الرجلُ فَهَمًا وَأَذْبًا ، أى أنت الرجلُ في هذه الحال . وَعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده ، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالًا وكان في موضع فاعل حالا . وكذلك هذا ، فانتصب المصدر لأنه حالٌ مصيرٌ فيه .

ومن ذلك قولك : أَمَا عَلِمًا فلا عَلِمَ له ، وَأَمَا عَلِمًا فلا عَلِمَ عنده ، وَأَمَا عَلِمًا فلا عَلِمَ وتضمر له ، لأنك إنما تعنى رجلا .

وقد يُرْفَع هذا في لغة بنى تميم ، والنصب في لغتها ^(٤) أحسن ؛ [لأنهم

(١) ط : « وصنع الله صنعة » .

(٢) ط : « وحمدا لله » .

(٣) السيواف : « هذا الباب فيه صعوبة ، وتثقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه » .

(٤) ط : « لغتهم » .

يَتَوَهَّمُونَ الْحَالِ] . فَإِنْ أَدَخِلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ رَفَعُوا ، لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا .

وَتَقُولُ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ بِالْعِلْمِ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ بِالْعِلْمِ . فَالِنَصْبُ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ الْعِلْمَ الثَّانِي الْعِلْمَ الْأَوَّلَ الَّذِي لَفِظْتَ بِهِ قَبْلَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ بِالْأَشْيَاءِ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْعِلْمَ الْآخِرَ هُوَ الْعِلْمُ الْأَوَّلُ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَأَنَا عَالِمٌ بِهِ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَمَا أَعْلَمُنِي بِهِ . فَهَذَا رَفْعٌ لِأَنَّ الْمَضْمَر هُوَ الْعِلْمُ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَحَسَنٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الْمَاءَ غَيْرَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ نَصَبْتَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا عَلِمًا ١٩٣ فَمَا أَعْلَمُنِي بِعَبْدِ اللَّهِ .

وَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا الضَّرْبُ فَضَارِبٌ ، فَهَذَا يَنْتَصِبُ عَلَى وَجْهِينِ : عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ مَفْعُولًا كَقَوْلِكَ : أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَأَنَا ضَارِبٌ ، وَيَكُونُ نَصَبًا عَلَى قَوْلِكَ : أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَّا ضَرْبًا فَضَارِبٌ ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ : أَمَّا ضَرْبًا فَلَوْ ضَرْبٌ .

وَقَدْ يَنْصَبُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَوَهَّمُونَ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الْحَالِ ، وَيَنْوِيهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَهَّمُونَ غَيْرَهُ ؛ فَمَنْ تَمَّ لَمْ يَنْصَبُوا فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَتَرَكُوا الْقُبْحَ . فَكَأَنَّ الَّذِي تَوَهَّمَ أَهْلُ الْحِجَازِ الْبَابَ الَّذِي يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ فَعَلْتَهُ مَخَافَةً ذَلِكَ ^(١) . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :

(١) السِّيرَاقُ مَا مَلَخَصَهُ : حَصَلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبَبِيَّةٌ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْحِجَازِيْنَ يَنْصِبُونَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ ، لِأَنَّهُمْ يَنْصِبُونَ الْمَرْفُوعَ كَمَا يَنْصِبُونَ الْمُنْكَرَ ، وَالْمَفْعُولُ يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً . وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَلَمْ يَنْصَبُوا الْمَرْفُوعَ فِي هَذَا الْبَابِ ، بَلْ رَفَعُوهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَصْبَهُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْحَالِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ التَّنْكِيرَ .

أَمَّا التَّيْلُ فَنَيْلٌ ، وَأَمَّا الْعَقْلُ فَهُوَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : هُوَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ
الْعَقْلُ وَالرَّأْيُ ، أَيْ لِلْعَقْلِ وَالرَّأْيِ ، وَكَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ : لِمَهُ ؟

وعلى هذا الباب فَأَجْرُ جَمِيعِ مَا أَجْرِيَّتُهُ نَكْرَةٌ حَالًا إِذَا أُدْخِلَتْ فِيهِ الْأَلْفُ
وَاللَّامُ . قَالَ الشَّاعِرُ ^(١) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا ^(٢)

وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، فَيَقُولُونَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ ، كَأَنَّهُ
قَالَ : فَأَنَا أَوْ فَهُوَ عَالَمٌ بِهِ . وَكَانَ إِضْمَارُ هَذَا أَحْسَنَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يُدْخِلُوا فِيهِ
مَالًا يَجُوزُ ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَوْمًا لَا تَعْزِي نَفْسٌ ^(٣) ﴾ ، أَضْمَرَ « فِيهِ » .
وَقَالَ الشَّاعِرُ ، [عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ] .

أَلَا يَا لَيْلُ وَتَحَكَّ تَبَيَّنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فليس جُودٌ ^(٤)

أَيُّ فَلَيْسَ لَنَا مِنْكَ جُودٌ .

(١) بعده في ب : « وَهُوَ الرِّمَاحُ بْنُ مِيَادَةَ » .

(٢) للرِّمَاحُ بْنُ مِيَادَةَ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وَهُوَ فِي الْخَزَائِنَةِ
٢٨٦ : ٢٨٦ بَدُونُ نَسَبَةٍ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنَى لِلْسَّيْوَتِيِّ ٢٩٦ وَالْأَغَانِي ٢ : ٨٩ . وَلَمْ يَنْسِبْهُ
الشَّجَرِيُّ . وَأُمُّ مَعْمَرٍ ، كَذَا وَرَدَتْ فِي إِتْسَادِ سَيُوءِيهِ وَمَنْ نَقَلُوا عَنْهُ . وَصَوَابُهُ « أُمُّ
جَحْلَرٍ » وَهِيَ صَاحِبَتُهُ . صَنَعَ فِيهَا الشَّعْرَ ، كَمَا فِي الْأَغَانِي وَأَمَالِي الزَّجَاجِيِّ ٢٠٨ - ٢١١ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ « الصَّبْرِ » عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَهْمَا ذَكَرْتَ كَثِيمًا لِلصَّبْرِ
وَمَنْ أَجْلُهُ فَلَا صَبْرَ لِي .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ ، ١٢٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٤) عَجَزَهُ بَدُونُ نَسَبَةٍ فِي مَعِ الْمَوَاقِعِ ١ : ١١٦ . يَقُولُ : نَبَيْنَا بِمَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنْ
مُودَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَأَمَّا جُودُكَ لَنَا بِالْوَصْلِ فَلَيْسَ بِمَا نَطْمَعُ فِيهِ لِمَا عَهَدْنَا مِنْ بَخْلِكَ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ الْعَائِدِ مِنْ « جُود » ، أَيْ فَلَيْسَ لَنَا جُودُ مِنْكَ .

وبما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذى يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً ، قوله : أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فليس بصديق مُصَافٍ ، وأما طاهرًا فليس بظاهر^(١) ، وأما عالماً فعالماً . فهذا نصبٌ لأنه جملة كائنا فى حال علمٍ وخارجاً من حال طهورٍ^(٢) ومصادقة .

والرفع لا يجوز هنا ، لأنك قد أضمرت صاحبَ الصفة ، وحيث قلتُ أَمَّا العلمُ فعالمٌ فلم تضيّرْ مذكوراً قبل كلامك وهو العلمُ^(٣) ، فمن ثمَّ حَسُنَ فى هذا الرفعُ ولم يَجْزِ الرفعُ فى الصِّفَةِ . ولا يكون فى الصِّفَةِ الألفُ واللامُ ؛ لأنه ليس بمصدرٍ فيكون جواباً لقوله لَمَّةٌ ٩ وإلما المصدرُ تابعٌ له ويُوضع فى موضعه حالا . واعلم أن ما ينتصب فى هذا الباب فالذى بعده أو قبله من الكلام قد عَمِلَ فيه ، كما عَمِلَ فى الحَذَرِ ما قبله ، إذا قلتُ : أَكْرَمْتُهُ حَذَرَ أَنْ أُعَابَ ، وكما عَمِلَ فى قوله : أَنَاهُ مَشْتِيًا وَمَاشِيًا .

هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجهة فى جميع اللغات^(٤)

وزعم يونسُ أنه قول أبي عمرو . وذلك قولك : أَمَّا الْعَبِيدُ فَلَوْ عَبِيدٌ ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَوْ عَبِيدٌ ، وَأَمَّا عَبْدَانِ فَلَوْ عِبْدَيْنِ .

(١) ط : « فَأَمَّا ظَاهِرًا فليس بظاهر » .

(٢) ط : « ظهور » . والطهور بضم الطاء : التطهر ، وبفتحها : الماء الذى يطهر به ، كالأوضوء والأوضوء .

(٣) بعده فى ط : « وإلما ذكرت صاحب العلم » .

(٤) ترجمه الرماني بقوله : « باب اسم الجنس الجارى على طريقة أما كذا فكذا » .

وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء ، والأسماء لا تجري مجرى المصادر ^(١) . ألا ترى أنك تقول : هو الرجل عِلْمًا وفَقْهًا ، ولا تقول : هو الرجل خَيْلًا وإِبِلًا . فلما قبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له ، كأنهم قالوا : أُمَّا العبيد فأنْتَ فهم أو أنت منهم ذو عبيد ، أى لك من العبيد نصيب ، كأنك أردت أن تقول : أُمَّا من العبيد أو أُمَّا في العبيد فأنْتَ ذو عبيد . إلا أنك أخرت في ومن ^(٢) وأضمرت فيها أسماءهم .

وأما قوله : أُمَّا العبد فأنْتَ ذو عبد ، فكأنه قال : أُمَّا في العبد فأنْتَ ذو عبد ، ولكنه أخر في وأضمر فيه اسمه كما فعل ذلك في العبيد ، فلما قبح عندهم أن يكون بمنزلة المصدر ولم يكن ممَّا يجوز فيه عندهم ذلك حملوه على هذا ، فإِذَا من أن يُدْخِلُوا في المصدر ما ليس منه ، كما فعلت تميم ذلك في العلم حين رفعوه . وكأنك قلت : أُمَّا العبيد فهم لك ، وأُمَّا العبد فهو لك ، لأنك ذلك المعنى تُرِيدُ ^(٣) .

وسمَّعنا من العرب من يقول : أُمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فَأَنَا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ ؛ كأنه قال : أُمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فَأَنَا ذَاكَ ، جعل الآخر هو الأول كما كان قائلًا ذلك في الألف واللام : أُمَّا ابْنُ المُزْنِيَّةِ فَأَنَا ابْنُ المُزْنِيَّةِ . وإن شئت نصبته على الحال كما قلت : أُمَّا صَدِيقًا فأنْتَ صديق وأُمَّا صاحبًا فأنْتَ صاحب .

(١) السراي : قوله أُمَّا العبيد فذو عبيد هو الوجه ، لأن العبد ليس بمصدر فيقدر له فعل من لفظه ينصبه على ما تقدم في المصادر ، فوجب رفعه بالابتداء ، وما بعده يكون خبراً له ، والعائد إليه محذوف تقديره : أُمَّا العبيد فأنْتَ منهم أو فيهم ؛ أو نحو هذا ، ذو عبيد .

(٢) ط : « أخرت من وفي وقدمت المبتدأ بعدهما » .

(٣) ب : « لأن ذلك المعنى أردت » .

وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون : أُمّا العبيد فذو عبيد ، وأُمّا العبد فذو عبد ، يُجرونه مُجرى المصدر سواء . وهو قليل خبيث ^(١) . وذلك أنَّهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر ، وشبهوا خمستهم بالمصدر . كأنَّ هؤلاء أجازوا : هو الرجل العبيد والذَّراهم ، أى للعبيد وللذراهم ، وهذا لا يتكلم به ، وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبى عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما . وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أُمّا العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد . وهذا قبيح ، لأنَّك لو أفردته كان الرفع الصواب ، فخبث إذ أُجرى غير المصدر كالمصدر ، وشبهوه بما هو في الرذاعة مثله ، وهو قولهم : وثَلَّ لهم وثب .

وأما قوله : أُمّا البصرة فلا بصرة لك ، وأُمّا الحارث فلا حارث لك ، وأما أبوك فلا أبأ لك ، فهذا لا يكون فيه أبدًا إلا الرفع ؛ لأنَّه اسمٌ [معروف] ومعلومٌ ؛ قد عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت ، كأنَّك قلت : أُمّا الحارث فلا حارث لك بعده أو فلا حارث لك سواه ، وكأنَّه قال : أُمّا البصرة فليست لك ، وأُمّا الحارث فليس لك ؛ لأنَّك ذلك المعنى تريد ^(٢) .

ولو قال : أُمّا العبيد فأنت ذو عبيد ، يريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمررتك ، كأنَّك قلت : أُمّا العبيد الذين تعرف ، لم يكن إلا رفعًا . وقوله ذو عبيد كأنَّه قال : أنت فيهم أو منهم ذو عبيد . ولو قال : أُمّا أبوك

(١) السراق : وكان المبرد لا يميز النصب ولا يرى له وجهًا ، وكان سيبويه يميز النصب على ضعفه ، إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة . وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير الملك ، والملك مصدر ، كأنَّه قال : أُمّا ملك العبيد ، كما تقول : أُمّا ضرب زيد فأنا ضاربه .

(٢) ط : « لأنه ذلك المعنى تريد » .

فلك أب ، لكان على قوله : فلك به أب أو فيه أب ، وإنما يريد بقوله : فيه أب
مُجرى الأب على سعة الكلام ، وليس إلى النصب ههنا سبيل .

وإنما جاز النصب في العيب حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه لأنه
يشبهه بالمصدر ، والمصدر قد تدخله الألف واللام ويتنصب على ما ذكرت لك .
فإذا أردت شيئاً بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة ، جرى مجرى زيد وعمرو
وأبيك .

وإنما قول الناس للرجل : أما أن يكون عالماً فهو عالم ، وأما أن يعلم شيئاً
فهو عالم ، فقد يجوز أن تقول : أما أن لا يكون يعلم فهو يعلم ، وأنت تريد
[أن] يكون ^(١) ، كما جاءت : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ^(٢) ﴾ في معنى لأن
يعلم أهل الكتاب . فهذا يُشبه أن يكون بمنزلة المصدر ، لأن أن مع الفعل الذي
يكون صلةً بمنزلة المصدر ، كأنك قلت : أما علماً وأما كينونة علم فأنت عالم .
ألا ترى أنك تقول : أنت الرجل أن تنازل أو [أن] تُخاصِم ، كأنك قلت نزالاً
وخصومةً ، وأنت تريد المصدر الذي في قوله فَعَلَ ذاك مَخَافَةَ ذاك . ألا ترى أنك
تقول : سكَّت عنه أن أُجترَّ مودَّته ، كما تقول : اجترار مودَّته . ولا تقع أن
وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه ، لأنها إنما تُذكر لما لم يقع بعد . فمن
ثم أُجريت مُجرى المصدر الأول الذي هو جواب لِمَ ؟

(١) يعنى أن « لا » زائدة كما هي في الآية الكريمة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

هذا باب ما يتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر

لأنه حال يقع فيه الأمر فيتصب لأنه مفعول به ^(١)

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وباعته يدا بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة ، وباعته نقدا ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي كلمته وهذه حالة . فالرفع على قوله كلمته وهذه حالة ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ^(٢) ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل . وأما ١٩٦
باعته ^(٣) يدا بيد ، فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : باعته ويد بيد ، ولم يرد أن يُخير أنه باعته ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : باعته بالتعجيل ، ولا يزال أقرى كان أم بعيدا .

وإذا قال : كلمته فوه إلى في ، فإثما يريد أن يُخير عن قربه منه ، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد .

ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالا ، قوله : رجع فلان عوده على بذه ، وانتني فلان عوده على

(١) هذا ما في ب . وفي الأصل و ط : « مفعوله فيه » . قال الرماني : « وإنما جاء في نسخة أنه حال وفي أخرى أنه مفعول ، وليس بمتناقض ، على أن فاه مفعول من جهة حقيقته في نفسه ، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلا فاه إلى في » .

(٢) ب : « الحالة » .

(٣) باعته ، ساقطة من ط .

(٤) وانتني فلان عوده على بذه ، ساقط من ب . وفي الأصل : « وأتاني » ، وأثبت ما في ط .

بَدَلَهُ ، كأنه قال : انثنى عَوْدًا على بَدَلِهِ ^(١) . ولا يُستعمل في الكلام رَجَعَ عَوْدًا على بَدَلِهِ ، ولكنه مُثَلَّ به .

وَمَنْ رَفَعَ فَوْهَ إِلَى فَيْ ، أجاز الرفع في قوله : رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ على بَدَلِهِ .
وما يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ قَوْلُكَ : بَعَثَ الشَّاءُ شَاةً وَدَرَهْمًا ،
وقامرته درهمًا في درهم ، وبعثه دارى ذِرَاعًا بدرهم ، وبعثَ الْبُرَّ قَفِيزَيْنِ بدرهم ،
وأخذتْ زَكَاةَ مَالِهِ دَرَهْمًا لِكُلِّ أَرْبَعِينَ دَرَهْمًا ، وَبَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا ،
وَتَصَدَّقْتُ بِمَالِي دَرَهْمًا دَرَهْمًا ^(٢) .

واعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيءٌ دون ما بعده ، وذلك أنَّه لا يجوز
أن تقول : كَلَّمْتُهُ فَاهَ حَتَّى تَقُولَ إِلَى فَيْ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ مَشَافَهَةً ، وَالْمَشَافَهَةُ
لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ الْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ إِلَى فَيْ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ
بِأَعْنَهُ يَدًا ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تَقُولَ : أَخَذْتُ مَتًى وَأَعْطَانِي ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ الْمَعْنَى إِذَا
قُلْتَ : بِيَدِ ^(٣) لِأَنَّهُمَا عَمَلَانِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : انثنى عَوْدَهُ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ
أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ ذَهَابَهُ حَتَّى وَصَلَهُ بِرَجُوعٍ ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنَّهُ رَجَعَ فِي حَافِرَتِهِ ^(٤) أَيْ
تَقْضَى عَجِيقَةُ بِرَجُوعٍ ، وَقَدْ يَكُونُ أَنْ يَنْقَطِعَ عَجِيقُهُ ثُمَّ يَرْجِعَ فَيَقُولُ : رَجَعْتُ عَوْدِي

(١) هذا تفسير للمثال الأول منهما .

(٢) السراوى : هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع مسعرا ، فإذا
قلت : بعث الشاء شاة بدرهم ، فالمعنى بعث الشاء مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت
الواو في معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم وعطف على شاة ، فاقرن الدرهم والشاء
فقطعت أحدهما على الآخر ، وإن كانت الشاة مثنى والدرهم مثنى .

(٣) إذا قلت ، ساقط من ط .

(٤) ب : « رجع في حال بدله » .

على بدنى ، أى رجعت كما جئت . فالجئ موصول به الرجوع ، وهو بئذ
والرجوع عود .

ولا يجوز أن تقول : بعث دارى ذراعا ، وأنت تريد بدرهم ، فيرى المخاطب
أن الدار كلها ذراع . ولا يجوز أن تقول : بعث شائ شاة شاة ، وأنت تريد
بدرهم ، فيرى المخاطب أنك بعثها الأول فالأول على الولاء . ولا يجوز أن تقول :
يئت له حسابه بابا ، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابا بابا واحدا غير
مفسر^(١) . ولا يجوز تصدقت بمالى درهمما ، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم
واحد ، وكذلك هذا وما أشبهه .

وأما قول الناس : كان البر قفيزين ، وكان السنن متوين ، فإنما استغنوا
ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ، ولأن الدرهم هو الذى يسعر
عليه ، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع ، كما يقولون : البر
بستين ، وتركوا ذكر الكر^(٢) ؛ استغناء بما في صدورهم من علمه ، ويعلم
المخاطب ، لأن المخاطب قد علم ما يعنى ، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكر كما
سأل الأول عن ثمن الدرهم . وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجرته العرب .

وزعم الخليل أنه يجوز : بعث الشاة شاة ودرهم ، إنما يريد شاة بدرهم ،
ويجعل بدرهم خبيرا للشاة^(٣) وصارت الواو بمنزلة الباء فى المعنى ، كما كانت فى
قولك : كل رجل وضيعته ، فى معنى مع .

(١) ب : « غير محتر » .

(٢) الكر ، بالضم : مكيال لأهل العراق ، ستون ققيزا ، أو أربعون ليردبا .

(٣) ب : « هو خبر المسألة » ، ط : « هو غير الشاة » .

وإذا قلت شاة بدرهم ، فإنَّ بدرهم ليس مبيئاً ^(١) على اسم قبله ولكنه
إنما جاء ليبين به السعر ، كما جاءت « لَكَ » في سَقِيَا ، لتبيين من تُعنى . فالباء
ها هنا بمنزلة إلى في قولك : فاه إلى في ، ولم تثن على ما قبلها .

وكذلك ما انتصب في هذا الباب وكان ما بعده ممَّا يجوز أن يثنى على
ما قبله في هذا الباب ^(٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول : بعث الدار ذراع بدرهم ، كما
جاز لك في الشاء . وزعم أنه يقول : بعث دارى الذراعين بدرهم ، وبعث البر
القفيزان بدرهم . ولم يشبه هذا بقوله : فاه إلى في ، لأنَّ هذا في بابه بمنزلة المصادر
التي تكون حالاً يقع فيها الأمر ، نحو قولك : لقيته كيفاً ، ونحو قوله : أرسلها
البراك ، وفعلت ذاك طاقى .

وليس كل مصدر في هذا الباب تدخله الألف واللام ويكون معرفة
بالإضافة ، وليس كل المصادر في هذا الباب يكون فيها هذا . فالأسماء أهدأ .

فلذلك كان الذراع رفماً لأنه لا يجوز أن [تجعله معرفة وتجعله حالاً يكون
فيه الأمر ، كما أنه لا يجوز لك أن ^(٣)] تدخل الألف واللام في قولك لقيته قائماً
وقاعداً ، أن تقول : لقيته القائم والقاعد ، ولا [تقول] : ضربته القائم ، فلما
قبح ذلك في الذراع جعل بمنزلة قولك : لقيته يده فوق رأسه .

ومثل ذلك : بعث ريح الدرهم درهم ، لا يكون فيه التصب على حال .

(١) ب : « ليس ببناء » ط : « ليس بمبيئ » .

(٢) ط : « على ما قبله جاز فيه الرفع ، ولا يجوز أن يثنى على ما قبله في هذا

الباب » .

(٣) هذه التكملة من ب . .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : رَبِحْتُ الدرهمَ درهمًا ، محالٌ ، حتى
تقول : في الدرهم وللدرهم .

وكذلك وجدنا العرب تقول .

فإن قال قائل : فاحذف حرف الجرِّ وإنَّه . قيل له : لا يجوز ذلك ^(١) كما
لا تقول ^(٢) مررتُ أخاك وأنت تريد بأخيك . فإن قال : لا يجوز حذف الباءِ من
هذا قيل له : فهذا لا يقال أيضا .

وقال الخليل رحمه الله : كَلَمَنِي يَدُهُ في يدى الرفْع لا يكون غيره ؛ لأنَّ هذا
لا يكون من صفة الكلام ^(٣) .

وقال الخليل رحمه الله : إن شئت جعلت : رجعتُ عَوْدَكَ على بَدْءِكَ
مفعولًا بمنزلة قولك : رجعتُ المَالَ على ، أى رددتُ المَالَ على ، كأَنه قال :
تَنَيْتُ عَوْدِي على بَدْئِي .

هذا باب ما يَنْتَصِب فيه الاسمُ لأنَّه حال يقع فيه السُّعْرُ

وإن كنتَ لم تُلَفِّظ بفعلٍ ، ولكِنَّه حال ^(٤) يقع فيه السُّعْرُ ، فيَنْتَصِبُ كما
انْتَصَب لو كان حالًا وقع فيه الفعلُ ، لأنَّه في أَنه حالٌ وقع فيه أمرٌ في الموضعين
سواءً .

(١) ط : « قيل له لا يجوز حذف الباء » .

(٢) ب ، ط : « كما لا يجوز » .

(٣) لكن جاز النصب في كلمته فاه إلى فَيَ ، لأنَّ فاه إلى فَيَ من صفة الكلام .

(٤) حال ، ساقطة من ب .

وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم ^(١) . وإن شئت
ألغيت ^(٢) لك قلت : لك الشاء شاة بدرهم ، كما قلت : فيها زيد
١٩٨ قائم ، رفعت ^(٣) .

وإذا قلت : الشاء لك ، فإن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وصار
لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيها زيد قائما بمنزلة : استقر
زيد قائما .

هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ، لقبحه أن يكون صفة

وذلك قولك : مررت ببر قبل قفيز بدرهم قفيز بدرهم . ومعنا العرب
الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجب من بر مرنا به قبل قفيزا بدرهم
[قفيزا بدرهم] ، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة ، لقبح النكرة أن تكون
موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد . ألا ترى أنك تقول :
هذا مائة درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد
يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقيحا إذا كان صفة . وأما الذين رفعوه فقالوا :

(١) السيرافي : « إذا قلت لك الشاء شاة بدرهم فالشاء مبتدأ ولك خبر مقدم ،
وشاة بدرهم حال ، كأنك قلت : وجب لك الشاء مسعرا هذا السعر . ولو اكتفيت
بقولك : لك الشاء ، وسكت جاز ، تمام الاسم والخبر » .
(٢) ب : « ألغيت » .

(٣) السيرافي : « يعنى لم تجعلها خيرا ، فقول على هذا : لك الشاء شاة بدرهم ،
فيكون الشاء مبتدأ ، وشاة مبتدأ ثان ، وبدرهم خبر ، والتقدير : شاة منها بدرهم » .

مررت^(١) ببر قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ . وقولك بدرهم مبتدأ عليه^(٢) .

هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول

وذلك قولك : أبيعك^(٣) الساعة ناجزا بناجز ، وسادوك كابرًا عن كابر . فهذا كقولك : بعته رأسا برأس .

هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام

شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر ، نحو قولك : فاه إلى في ، وليس بالفاعل ولا المفعول . فكما شبهوا هذا بقولك غوته على بدته وليس بمصدر ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر ، وشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة ، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر .

وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير ، وقد بين فيما مضى^(٤) وستره أيضا إن شاء الله .

(١) ط : « مررت » .

(٢) السراي : يريد أن يبيع أن يجعل قفيزاً نعتاً للبر ، فنقول : مررت ببر قفيز منه بدرهم ، لأن القفيز ليس بحلية ولا وصفاً ، وإنما هو مكيال ، فلما أن يجعله مبتدأ وما بعده خبره وتكون هذه الجملة في موضع خبر أو حال أو نعت . فالخبر قولك : البر قفيز منه بدرهم . والحال : مررت ببرك قفيز منه بدرهم ، فجملة المبتدأ والخبر في موضع الحال من بك . والنعت : مررت ببر قفيز منه بدرهم ، مبتدأ وخبر في موضع النعت ، كقولك : مررت برجل أبوه قائم . وتنتصب قفيزاً على الحال ولا يكون جملة .

(٣) ب ، ط : « أبيعك » .

(٤) انظر ما سبق في ص ١٨٢ .

وهو قولك : دخلوا الأوَّل فالأوَّل ، جرى على قولك واحدًا فواحدًا ودخلوا رجلًا رجلًا .

وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأوَّل فالأوَّل ، جمعه بدلًا وحمله على الفعل ^(١) ، كأنه قال : دخل الأوَّل فالأوَّل .

وإن شئت قلت : دخلوا رجلً فرجلً ، تجعله بدلًا كما قال عز وجل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ^(٢) ﴾ .

فإن قلت : ادخلوا ، فأمرت فالتصّب الوجه ، ولا يكون بدلًا ؛ لأنك لو قلت : ادخل الأوَّل فالأوَّل أو رجلً رجلً ، لم يجوز ، ولا يكون صفةً ، لأنه ليس معنى الأوَّل فالأوَّل ، أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به ^(٣) . لو قلت : قولك الأوَّل فالأوَّل أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمسهم ووحده .

ولا يجوز في غير الأوَّل هذا ، كما لا يجوز أن تقول : مررت به واجده ولا بهما اثنيهما . ١٩٩

وكان عيسى يقول : ادخلوا الأوَّل فالأوَّل ؛ لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى ، وليس بأبعد من :

• لَيْسَ بِكَ بَيْتٌ ضَارِعٌ لِحَصُونَةٍ ^(٤) •

(١) ط : « جمعه بدلًا وحمله على الفعل » .

(٢) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة الملق .

(٣) أى تصفه . ب : « تحكيه به » تحريف .

(٤) عجزه كما سبق في ص ٢٨٨ :

• وخطب ٤٤ تطويح الطوائف •

فإذا قلت : اذْخُلُوا الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ وَالصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ ، فالرفع ؛ لأن معناه معنى كلهم ، كأنه قال : لِيَدْخُلُوا كُلَّهُمْ .

وإذا أردت بالكلام أن تُجرِّيه على الاسم كما تُجرى النعت لم يجوز أن تُدْخِلَ الفاء ؛ لأنك لو قلت : مررتُ بزيد أخيك وصاحبك ، كان حسنا ، ولو قلت : مررتُ بزيد أخيك فصاحبك ، والصاحبُ زَيْدٌ ، لم يجوز . وكذلك لو قلت : زَيْدٌ أخوك فصاحبك ذاهبٌ ، لم يجوز . ولو قلتها بالواو حَسُنْتُ ، كما أنشد كثيرٌ من العرب ، والبيت ^(١) لِأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِذٍ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطْلٍ وَشُعْبٍ مَرَضِيْعٍ يَثْلُ السَّعَالِي ^(٢)
ولو قلت « فشُعْبٌ » قَبَحَ .

(١) والبيت ، ساقطة من ط .

(٢) ديوان المهذلين ٢ : ١٨٤ والخزانة ١ : ٤١٧ والعيني ٤ : ٦٣ وابن عميش ١٨ : ١٨ واللسان (رضع) ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٠٨ . وصف صائدا يسمى لعياله فيحزب عن نسائه في طلب الوحش ، ثم يأوي إليهن . والعطل : جمع عاطل ، وهي التي لا شيء لها ، أو التي لا حل لها ، والثاني أوفق لا كما زعم البغدادى . والشعث : جمع شعثاء ، وهي التي تغير شعرها وتلبد لقلّة تعهدها بالدهن . والمراضيع : جميع مرضاع ، وهي الكثيرة الإرضاع . والسعالى : جمع سعلاة ، وهي الغول ، قال أبو عدنان : إذا كانت المرأة قبيحة الوجه سيفة الخلق شبت بالسعلاة . والعرب يشبهون العجائز والحيل وفرسانها بالسعلاة ، كما في اللسان . ورواية الديوان :

له نسوة عاطلات الصدور عوج مرضيع مثل السعالى

والشاهد فيه عطف « شعث » على « عطل » بالواو لا الفاء ، لأن الفاء تفيد التفرقة . وسأقضى فيما بعد رواية « وشعثا » بالنصب .

[وقال الخليل : ادخلوا الأوَّل فالأوَّل والأوسط والآخِر . لا يكون فيه غيرُه
وقال : يكونُ على جواز كلُّكم ، حمَّله على البذل] .

هذا باب ما يَنْتصب من الأسماء والصفات

لأنَّها أحوال تقع فيها الأمور

وذلك قولك : هذا بُسْرًا أَطِيبُ منه رُطْبًا . فإن شئت جعلته حينًا قد مضى ، وإن شئت جعلته حينًا مستقبلًا . وإنَّما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمارٍ إذا كانَ فيما يُستقبل ، وإذا كانَ فيما مضى ، لأنَّ هذا لما كان ذا معناه أَشْبَهَ عندهم أن يَنْتصب على إذا كانَ . [ولو كان على إضمارٍ كانَ لقلت : هذا التَّمَرُ أَطِيبُ منه البُسْرُ ؛ لأنَّ كانَ قد يَنْصب المعرفة كما يَنْصب النكرة ، فليس هو على كانَ ولكنَّه حال ^(١)] .

ومنه : مررتُ برَجُلٍ أُخْبِتَ ما يكونُ أُخْبِتَ منك أُخْبِتَ ما تكونُ ،
وبرجلٍ خَيْرَ ما يكونُ خَيْرِ منك خَيْرَ ما تكونُ ، وهو أُخْبِتَ ما يكونُ

(١) هذه التكملة من ب ، وط . ويعنى سيويوه أن « كان » هنا تامة والمنصوب بعدها حال لا خير لها ، قال السيرافي : الباب إنما يأتي لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان . فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضياً وأن يكون مستقبلًا . غير أنه لا بد من دليل على المضي منه والاستقبال ، بحسب ما يفضل من ذلك . فإن كان ماضياً أضمرت إذ ، وإن كان مستقبلًا أضمرت إذا . فإذا قلت : هذا بسرا أطيب منه تمرًا ، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر أو رطب فالتفضيل لما مضى . والتقدير : هذا إذ كان بسرا أطيب منه إذا كان تمرًا . فهو مبتدأ خبره أطيب منه . وبسرا وتمرًا حالان من المشار إليه في زمانين ، والعامل في الحال كان .

أُخْبِتْ مِنْكَ أُخْبِتَ مَا تَكُونُ : فهذا كُلُّهُ معمولٌ على مثل ما حملت عليه ماقبله . ٢٠٠
وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ خَيْرٌ ما يكون خَيْرٌ مِنْكَ ، كأنه يريد ^(١)
برجلٍ خَيْرٌ أحواله خَيْرٌ مِنْكَ ، أى خَيْرٌ من أحوالك . وجاز له أن يقول : خَيْرٌ
مِنْكَ ، وهو يريد : [خَيْرٌ ^(٢)] من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارُك صائِمٌ
وليُلك قائمٌ .

وتقول : البرُّ أرخصُ ما يكون قَفِيزَانٍ ، أى البرُّ أرخصُ أحواله التى يكون
عليها قَفِيزَانٍ ، كأنك قلت : البرُّ أرخصُه قَفِيزَانٍ .

ومن ذلك هذا البيتُ تُنْشِدهُ العربُ على أَوْجِهٍ ، بعضهم يقول ، وهو قول
عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةٌ تَسْتَمِي بِبَزَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ ^(٣)

(١) ب : « كأنه يقول مررت » .

(٢) التكملة من ب .

(٣) شروح سقط الزند ١٦٧٨ وشرح المروزقي للحماسة ٢٥٢ ، ٣٦٧ ، ٤٠٨ ،
فتية ، بضم الفاء : تصغير فتاة ، أى تبدأ صغيرة ثم تذكو ويشد ضرامها . والبيعة ،
بالكسر : اللباس ، وأصلها من بززت الرجل برا : سلبته ، ثم سميت بما تؤول إليه من
السلب فى الحرب ونحوها . ويروى : « بزيته » يعنى أن الحرب تفر من لم يجربها حتى
يدخل فيها فتلبكه .

والشاهد فيه رفع « أول » ونصب « فتية » ، والعكس ، ورفعهما جميعاً ونصبهما
على تقديرات مختلفة . فتقدير الأول : الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية ، فتية فيه حال
ناب مناب الخير للمبتدأ الثانى ، وتقدير الثانى : الحرب فى أول أحوالها فتية ، فأول نصب
على الظرفية . وتقدير الثالث والرابع أوضحهما سيويه .

أى الحرب أولها فتية^(١) ولكنه أثبت الأول ، كما تقول : ذهب بعض أصابعه . وبعضهم يقول :

• الحرب أول ما تكون فتية •

أى إذا كانت فى ذلك الحين . وبعضهم يقول :

• الحرب أول ما تكون فتية •

كأنه قال : الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية ، كما تقول : عبد الله أحسن ما يكون قائما . ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان . ومن نصب الفتية ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين .

وأما عبد الله أحسن ما يكون قائما فلا يكون فيه إلا النصب ؛ لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائما على وجه من الوجوه^(٢) .

وتقول : عبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة ، والبدوة^(٣) أطيب ما تكون شهرى ربيع ، كأنك قلت : أخطب ما يكون عبد الله فى يوم الجمعة ، وأطيب ما تكون البدوة فى شهرى ربيع .

(١) هذه العبارة لم ترد إلا فى الأصل .

(٢) السواقى : كان الأخفش يميز رفع قائم ، وأجازه المبرد ، كأن التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون ، فقد قلت : أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبد الله ، ويكون قائما خيرا له . وعلى مذهب سيويه إذا قلت أحسن ما يكون فمعناه أحسن أحواله ، وأحواله ليست إياه وقائم هو عبد الله . ولا يجوز أن يكون خيرا لأحسن . وهذا اختيار الزجاج ، وهو الصحيح ؛ لأننا لو قلنا : زيد أحسن أحواله قائم لم يميز ، لأن قائما ليس من أفعاله .

(٣) ضبطت البدوة فى ط بكسر الباء . وفيه لغتان : الفتح والكسر ، كما أن فى الحضارة « لغتين : الفتح والكسر .

ومن العرب من يقول : أخطب ما يكون الأمر يوم الجمعة ، وأطيب ما تكون البداوة شهرا ربيع ، كأنه قال : أخطب أيام الأمر يوم الجمعة ، وأطيب أزمّة البداوة شهرا ربيع . وجاز أخطب أيامه يوم الجمعة على سعة الكلام . وكأنه ٢٠١ قال : أطيب الأزمّة التي تكون فيها البداوة شهرا ربيع ، وأخطب الأيام التي يكون فيها الأمر خطيبا يوم الجمعة .

وتقول : آتيك يوم الجمعة أبطوه ، على معنى ذاك أبطوه ^(١) . كأنه قيل له أى غاية هذه عندك وأى إتيان ذا عندك ، أسرع أم ببطىء ؟ فقال : أبطوه ، على معنى : ذاك أبطوه .

وتقول : آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطوه أو يوم السبت أبطوه ^(٢) ، وأعطيته درهما أو درهمين أكثر ما أعطيته ^(٣) ، [وأعطيته درهما أو درهمان أكثر ما أعطيته] . وإن شاء نصّب الدرهمين وقال : أكثر ما أعطيته . وإن شاء نصب أكثر أيضا على أنه حال وقعت فيه العطية . وإن شاء قال : آتيك يوم الجمعة أبطاه ، أى أبطأ الإتيان يوم الجمعة .

هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت

وذاك لأنها ظروف تقع ^(٤) فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصب لأنها

(١) « على معنى ذاك أبطوه » ، ساقط من ب ، ط .

(٢) « أو يوم السبت أبطوه » ، ساقط من ب ، ط .

(٣) الكلام إلى « أعطيته » التالية ، ساقط من ب .

(٤) فى الأصل : « توقع » ، وأثبت ما فى ب ، ط .

موقوع فيها ومكون فيها ، وعَمِلَ فيها ما قبلها ، كما أنَّ العِلْمَ إذا قلت أنت الرجلُ
عِلْمًا عَمِلَ فيه ما قبله ، وكما عَمِلَ في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهما .
وكذلك يَعْمَلُ فيها ما بعدها وما قبلها .

فالْمَكَانُ قولك هو خَلَقَكَ ، وهو قُدَامَكَ وأَمَامَكَ ، وهو تَحْتَكَ وَقِبَالَتَكَ ،
وما أشبه ذلك ^(١) .

ومن ذلك قولك أَيْضًا : هو نَاحِيَةٌ من الدار ، [وهو نَاحِيَةُ الدارِ ، وهو
نَاحِيَتِكَ وهو تَحْوِكَ] ، وهو مَكَانًا صَالِحًا ، ودَاوَرُهُ ذَاتُ الْيَمِينِ ، وشرقي كذا .
قال الشاعر ، وهو جرير :

هَبْتُ جَنُوبًا فَلَذَكْرَى مَا ذَكَّرْتُكُمْ

عند الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَفِي حَوْرَانَا ^(٢)

وقالوا : منازلهم يَمِينًا [وَيَسَارًا] وشِمَالًا . قال الشاعر ، وهو عمرو بن
كَلثوم :

(١) قال السيرافي بعد سرد رأى الكوفيين في أن « خلقتك » منصوب على
الخلاف ، وفنده : « مذهب البصريين أنا إذا قلنا زيد استقر خلقتك ، أن في استقر ضميراً
مرفوعاً باستقر هو فاعله ، وخلقتك منصوب به . وفي كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس ؛
لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجيء على هذا إذا قلت هو خلقتك أن يكون
الناصب لخلقتك هو زيد إذا قلت زيد خلقتك . ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن
الذي ظهر دل على المخنوف فتاب عنه ، إذ كان المخنوف لا يسمع ولا يظهر ، فجعل
ما ناب عنه عاملاً لبيانه » .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ٢٢٢ . وأنشده المرزوقي في الأزمنة والأمكنة ١ :

صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا^(١)

أى على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أُمِّ عمرو ، وهو رأيُه .

وتقول : هو قَصْدُكَ ، كما قال الشاعر ، وسمعنا بعضَ العرب يُنْشِده كذا :

سَرَى بَعْدَ مَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَانَتْ الثُّرَيَّا جِلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخَلُ^(٢)

أى قَصْدُهُ ، يقال هو جِلَّةُ الْغَوْرِ أى قَصْدُهُ^(٣) ، سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ يُونُسَ بِهِ ٢٠٢
من العرب^(٤) .

ويقال : هُمَا خَطَّائِنِ جَنَابَتَيْنِ أَنْفَهَا^(٥) يعنى الخَطَّائِنِ اللَّذَيْنِ اكْتَفَا جَنْبَيْ

أَنْفِ الظُّبْيَةِ^(٦) . وقال الشاعر ، وهو الْأَعْشَى^(٧) :

(١) معنى كذلك فى ص ٢٢٢ .

(٢) وكذا أنشده فى الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٦ بدون نسبة ، حيث ساق
المرزوق هذا النص من الكتاب . يصف طارقا سرى ليلا بعد أن غارت الثريا فى أول
الليل ، وذلك فى استقبال زمن القيظ . وشبه الثريا فى اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل .
والغور : مصدر غار ، أى غاب .

(٣) ما بعد « قصده » الأولى إلى هنا ، ساقط من الأصل ، وإثباته من ط ، ب .

(٤) فى الأصل فقط : « من أهل العرب » .

(٥) هذا ما فى ط والأزمنة . وفى الأصل : « خنابى » ، وفى ب : « جانبى »
عرفتان .

(٦) كلمة « جنبى » من ط ، ب .

(٧) فى الأصل : « وقال الشاعر » فقط ، وأثبت ما فى ب . وفى ط : « قال
الأعشى » .

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحِنُو ضَاحِيَةٌ
جَنَّتِي فُطَيْمَةٌ لَا يَمِلُّ وَلَا عَزْلٌ (١)

فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : [هو] خَيْرٌ مِنْكَ عَمَلًا ، فصار [هو] خَلْفَكَ ، وزيدٌ خَلْفَكَ بمنزلة ذلك . والعاملُ في خَلْفَ الذي هو مَوْضِعٌ له والذي هو في موضع خبره ، كما أتت إذا قلت : عبدُ الله أخوك فالأخيرُ قد رَفَعَهُ الْأَوَّلُ وَعَمِلَ فِيهِ ، وبه استغنى الكلامُ ، وهو منفصلٌ منه .

ومن ذلك قول العرب : هو موضعه ، وهو مكانه ، وهذا مكان هذا ، وهذا رجلٌ مكانك ، إذا أردتَ الْبَدَلَ . كأنك قلت : هذا في مكان ذا ، وهذا رجلٌ في مكانك . ويقال للرجل : اذهب معك بفلان ، فيقول : معي رجلٌ

(١) ديوان الأعشى ٤٨ والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ ومعجم البلدان (فطيمة) .
يذكر قومه بالفروسية يوم الحنو ، وهو حنو قراقر ، موضع قرب ذى قار ، وفيه بقول الأعشى أيضًا :

هم ضربوا بالحنو حنو قراقر مقدمة الحامرز حتى تولت

وفي رواية الديوان : « يوم العين » .

وفطيمة بالتصغير : موضع بالبحرين . ضاحية ، أى علانية ظاهرا بينا . ومثله قول النابغة :

فقد جزتكم بنو ذبيان ضاحية حقاً يقينا ولما يأتنا الصدر

والميل : جميع أميل ، وهو الذى لا يثبت على السرج . والعزل ، وأصله بسكون الزاى : جمع عزل . وهو الذى لا سلاح معه . وضم الزاى للضرورة .

مكان فلان ، أى معنى رجل يكون بدلاً منه ويُغنى عنه ، ويكون فى مكانه ^(١) .

واعلم أن هذه الأشياء كلها انتصابها من وجه واحد .

ومثل ذلك : هو صَدَّكَ ، وهو سَقَبَكَ ، وهو قُرَبَكَ .

واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون ^(٢) أسماء غير ظروف ، بمنزلة زهد وعمر . سمعنا من العرب من يقول : دارك ذات اليمين . وقال الشاعر ، وهو لييد :

فَقَدْتُ ، كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا ^(٣)

ومن ذلك أيضاً : هذا سَوَاكَ ، وهذا رجل سَوَاكَ . فهذا بمنزلة مكانك

إذا جعلته فى معنى بَدَلِكَ . ولا يكون اسماً إلا فى الشعر . قال بعض العرب ، لما اضطرَّ فى الشعر جعله منزلة غير ، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار ^(٤) :

(١) السيرافى : « هذا يكون على معنيين كلاهما ظرف . أحدهما : أن يراد المكان الذى يكون فيه ، والآخر : أن يراد البديل منه فى صنعة أو ولاية . ويجوز أن يدخل عليه حرف الجر فتقول : هنا فى مكانك ، ومعنى رجل فى مكان فلان ، أى معنى رجل يكون بدلاً منه يغنى عنه » .

(٢) ب : « كلها يكون » .

(٣) ديوان لييد ٣١١ وشرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ١٢٩ وجمع الهوامع ١ : ٢١٠ . يصف بقرة أضلت ولدها ، أو أوجست خيفة من صائد ، فهى حذرة فى خوف ، تخال كلا طريقها من خلفها وأمامها ثغرة له يسلك منها إليها . والفرج : موضع الخافة ، وجعله مثنى لأنه عنى موضعى خوفها من الأمام ومن الخلف . ومولى الخافة ، يعنى أنه الجالب للخوف والمسبب له .

(٤) فى الأصل : « قال رجل من الأنصار » ، وأثبت ما فى ب ، ط . ونسبه العيني ٣ : ١٢٧ إلى المزار بن سلامة العجلي ، وليس من الأنصار . وانظر ما سبق فى ص ٣١ .

ولا يَنطَلِقُ الفَحْشَاءُ من كان منهم إذا قعدوا مِنَّا ولا من سِوَانَا (١)

وقال الآخر ، وهو الأعشى :

تَجَانَّفُ عن جَوِّ اليمامةِ نَاقَتِي وما قصدت من أهلها لِسِوَاكَأ (٢)

ومثل ذلك : أنت كعبد الله ، كأنه يقول : أنت كعبد الله ، أى أنت فى حال كعبد الله ، فأجرى مجرى بعبد الله . إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة يثُل . قال الراجز [وهو حُمَيْدُ الأَرْقَطُ] :
فَصَيَّرُوا يَثُلَ كَمَصُوفٍ مَأْكُولٍ (٣) .

وقال يَحْطِاطُ المُجَاشِعِيُّ (٤) :

، وصالياتٍ كَكَمَّا يُوْتَفِّينَ (٥) .

(١) سبق عجزه فى ص ٣٢ حيث ورد تخريجه وتفسيره . وتجدده أيضاً فى ابن يemiş ٢ : ٤٤ ، ٨٤ ومع الهوامع ١ : ٢٠٢ .

(٢) ط : « وما عدلت » .

(٣) الخزانة ٤ : ٢٧٠ والمعنى ٢ : ٤٠٢ ومع الهوامع ١ : ١٥٠ . ونسب فى الخزانة وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٧١ نقلا عن العينى إلى رؤبة ، وليس فى ديوانه بل فى ملحقاته ١٨١ . وقبله :

ومسهم مامس أصحاب الفيل ولعبث طير بهم أباييل
ترميمهم حجارة من سجيل

وصف قوما استوصلت شأقتهم فصاروا كالعصف الذى أكل حبه . والعصف : التبن ، أو الزرع الذى أكل حبه .

والشاهد فيه إدخال « مثل » على الكاف لأن الكاف بمعنى مثل ، والتقدير مثل مثل عصف ، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين .

(٤) كذا فى ب ، ط . وفى الأصل : « وقال الآخر » .

(٥) سبق الكلام عليه فى ص ٣٢ .

وبذلك على أَنَّ سَوَاعَكَ وكزَيْدَ بمنزلة الظروف ، أُنْكَ تقول : مررتُ بمن سَوَاعَكَ وعلى من سَوَاعَكَ ^(١) ، والذي كزَيْدَ ، فحَسُنَ هذا كَحَسُنَ مَنْ فيها والذي فيها ، ولا تَحَسُنَ الأسماءُ ههنا ولا تُكْثَرُ في الكلام . لو قلتُ : مررتُ بمن فاضِلٌ ، أو الذي صالِحٌ ، كان قبيحا . فهكذا مَجْرَى كزَيْدَ وسَوَاعَكَ .

وتقول : كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَقْبَلَ قُبْلُكَ وَنَجَى نَحْوُكَ ، كَأَنَّهُ قال : كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُرِيدَتْ نَاحِيَتُكَ وَإِذَا أُرِيدَ مَا عِنْدَكَ حِينَ قال : إِذَا نُجِيَ نَحْوُكَ . وَأَمَّا حِينَ قال : أَقْبَلَ قُبْلُكَ فَكَأَنَّهُ قال : كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَقْبَلَ الثَّقَبَ الرَّكَّابُ ، جعلهما اسْمَيْنِ ^(٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ النصب جيّدٌ إِذَا جعله ظرفا ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قَرِيبٌ مِنْكَ ، وهو قَرِيبًا مِنْكَ ، أَيْ مَكَانًا قَرِيبًا مِنْكَ .

حدَّثنا يونسُ أَنَّ العربَ تقول في كلامها : هَلْ قَرِيبًا مِنْكَ أَحَدٌ ، كقولهم ^(٣) : هَلْ قُرْبُكَ أَحَدٌ .

٢٠٤

وَأَمَّا دُونَكَ فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ أَبَدًا ، وَإِنْ قلتُ : هو دُونَكَ فِي الشَّرَفِ ، لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مَثَلٌ كَمَا كَانَ هَذَا مَكَانًا ذَا فِي الْبَدَلِ مَثَلًا ، وَلَكِنَّهُ عَلَى

(١) وعلى من سَوَاعَكَ ، ساقط من ب ، ط .

(٢) السمرقاني : « لِأَنَّ الرِّكَّابَ اسْمٌ لِلْإِبِلِ ، وَقَدْ أَقَامَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي أَقْبَلَ . وَنَصَبَ الثَّقَبَ - وَهُوَ طَرِيقٌ فِي الْجَبَلِ - فَشَبَّهَ قُبْلُكَ وَنَحْوُكَ وَنَاحِيَتَكَ بِالرِّكَّابِ فِي إِقَامَتِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ تَكُونُ ظَرْفًا فِي حَالٍ ، وَالرِّكَّابُ لَا تَكُونُ ظَرْفًا » .

(٣) هَذَا مَا فِي ط ، ب . وَفِي الْأَصْلِ : « كَقَوْلِكَ » .

السَّعَةِ ^(١) . وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض ، ولكنه جاز هذا ^(٢) كما تقول : إنه لأصلب القنابة ، وإثمه لمن شجرة صالحة ، ولكنه على السعة ^(٣) . وأما قصيد قصيدك فمثل نُجَى نَحْوِكَ ، وأقبل قبلك ، يرتفع كما يرتفعان ويتصب كما يتصبان . وإن شئت قلت : هو دونك ، إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً ^(٤) . وقد يقولون : هو دُونٌ ، في غير الإضافة ، أى هو دُونٌ من القوم ، وهذا ثوبٌ دُونٌ ، إذا كان رديفاً ^(٥) .

واعلم أنه ليس كل موضع و [لا] كل مكان يحسن أن يكون ظرفاً . فمما لا يحسن أن يكون ظرفاً ^(٦) أن العرب لا تقول هو جوف المسجد ولا هو داخل الدار ولا هو خارج الدار ، حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ، ومن خارجها . وإنما فرق بين خلف وما أشبهها وبين هذه الحروف ، لأن

(١) ولكنه في السعة ، من الأصل فقط .

(٢) ولكنه جاز هنا ، من الأصل فقط .

(٣) ولكنه على السعة ، من الأصل فقط .

(٤) بعده في الأصل : « معنى أنك جعلته أصغر من الذى فوقه » ، وواضح أنه تعليق ليس من صلب الكتاب .

(٥) السؤال : وذكر سيبويه دون في معنيين : أحدهما أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه غير النصب ، وإنما يستعمل في معنى المكان تشبيهاً ، فيقال : زيد دون عمرو في العلم والشرف ونحوه . وأما الموضع الآخر للون فأن تكون بمعنى حقير أو مسترذل ، فيقال هذا دونك ، أى حقيرك ومسترذل ، كما تقول ثوب دون ، إذا كان رديفاً . وجائز أن يكون دون الذى في المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفاً عمولاً على هذا في الرفع ، لأنك إذا جعلته في مكان أسفل من مكانه على التثليل صار بمنزلة أسفل وتحت ، وهما يجوز رفعهما على التكثير .

(٦) أن يكون ظرفاً ، ساقط من ط ، ب .

تَخَلَّفَ وما أشبهها للأماكن التي تَلَى الأسماء من أقطارها . على هذا جرث عندهم . والجَوْفُ والخارج عندهم بمنزلة الظَّهْرِ والبطن والرأس واليد ، وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كُلِّ اسم فتصير أمكنة تَلَى الاسم من نواحيه وأقطاره ، ومن أعلاه وأسفله ، وتكونُ ظروفاً كما وصفتُ لك ، وتكونُ أسماء كقولك : هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها ، وهو في ناحية الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو في بيتك وفي دارك .

وبذلك على أَنَّ المجرورَ بمنزلة الاسم غيرِ الظرف أنك تقول : زيدٌ وَسَطُ الدار وضربتُ وَسَطَهُ ، وتقول : في وَسَطِ الدار ، فيصيرُ بمنزلة قولك : ضربتُ وَسَطَهُ مفتوحاً مثله .

واعلم أَنَّ الظروفَ بعضها أَشدُّ عَمَكاً من بعض في الأسماء ، نحو القُبُلِ والقَصْدِ والناحية . وأما الخَلْفُ والأمام والتَّحْتُ فهنَّ أَقلُّ استعمالاً في الكلام أَن تُجْعَلَ أسماء . وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار .

وهذه حروفٌ تَجْرَى مَجْرَى تَخَلُّفِكَ وأمامك ، ولكنَّا عزلناها لتفسر معانيها ، لأنها غرائبٌ .

فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الأول ثم لم نفسر معانيهما ، وهما صَدَدَكَ ومعناه القَصْدُ ، وسَقَبَكَ ومعناه القُرْبُ ، وهنَّ قول العرب : هو رِزْنُ الجبلِ أَي ناحية منه ، وهم زِنَةُ الجبلِ أَي حِذاءه ^(١) .

ومن ذلك قول العرب : هم قُرَاتِكَ ^(٢) أَي قُرْبِكَ ، يعنى المكان .

(١) في اللسان نقلاً عن سيويه : « وهو زنة الجبل ، أَي حذاءه » . وكذا في الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ .

(٢) بضم القاف في هذا الموضع وتاليه ، كما في ط . وضبطت في بولاق بفتح القاف خطأ . وانظر اللسان (قرب ١٥٥ - ١٥٦) .

وهم قُرَابَتِكَ في العلم ، أى قَرِيْبًا منك في العلم . وكان ^(١) هذا بمنزلة قول العرب :
هو جِذَاءَه ، وإِزَاءَه ، وَحَوَالِيَه بنو فلان ، وقَوْمُكَ أَقْطَارَ البلاد .

ومن ذلك قول الشاعر ، وهو أبو حَيَّةَ التَّمِيْمِيّ ^(٢) :
إذا ما نَعَشْنَاهُ على الرَّحْلِ يَنْتَبِيْ مُسَالِيَه عنه من وراءٍ ومُقَدِّم ^(٣)
ومُسَالَاه : عِطْفَاه بمنزلة « جَنَّبِيْ فُطَيْمَةَ » .

هذا باب ما شَبِه من الأماكن المَخْصِيَّة بِالْمَكَانِ غيرِ الْمُخْصِي ^(٤)
نُتِبَتْ به إذ كانت تقع على الأماكن

وذلك قول العرب ، سمعناه منهم : هو مَتَى مَنزَلَةُ الشَّغَافِ ^(٥) ، وهو مَتَى
مَنزَلَةُ الْوَلَدِ .

وبذلك على أنه ظَرَفٌ قولك : هو مَتَى مَنزَلَةُ الْوَلَدِ ^(٦) ، فَإِنَّمَا أُرِدْتُ أَنْ

(١) ب ، ط : « فِصَار » .

(٢) ط : « ومن ذلك قول أَى حِيَةِ التَّمِيْمِيّ » .

(٣) اللسان والصَّحَاح (سِيل) واللسان (مَسَل) والأزمنة والأمكنة ١ :
٣٠٧ . وفي بعض الروايات : « إذا ما تَغَشَاه » تحريف . وإنما هى « نَعَشْنَاه » أى رَفَعْنَاه .
وصف راكبا أدام السرى حتى غلبه النوم فطُفِقَ يَنْتَبِيْ في عِطْفِيَه وَفَاحِيَتِيَه ، سَمِيَا مَسَالِيْن
لأنهما أَسِيْلَا ، أى سَهْلَا في طول وانحدار . عنه ، أى عن الرَّحْلِ ، من وراءٍ ومُقَدِّم ، أى
من مُقَدِّم الرَّحْلِ ومُوَخِرِهِ . وقبله كما في اللسان (سِيل) :

فَمَا قَامَ إِلَّا بَيْنَ أَيْدِ تَقِيْمِهِ كَمَا عِطِفَتْ رِيْحُ الصَّبَا حَوْطَ مَسَامِ
والشاهد فيه نَصَبُ « مَسَالِيَه » على الظرف ، أى في مَسَالِيَه .

(٤) في الأصل فقط : « بِالْمَكَانِ الْمُهِيْم » .

(٥) الشَّغَاف ، كَسَحَاب : غِلَافُ الْقَلْبِ ، وهو جِلْدَةٌ دُونَهُ كَالْحِجَابِ . وفي
الأصل وب : « الشَّعَاب » ، صَوَابُهُ في ط . ومنه قول النابغة :

وقد حال هم دون ذلك والنج مكان الشَّغَافِ تَبْتِغِيهِ الْأَصَابِعُ
(٦) الْوَلَدِ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط ، ب ، ثَابِتَةٌ فِي بَعْضِ أَصُولِ ط .

تَجْعَلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِع ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْزِلِي مَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، وَهُوَ مَنَى
مَرْجَرِ الْكَلْبِ ، وَأَنْتَ مَنَى مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَذَلِكَ إِذَا دَنَا فَلَزِقَ بِكَ مِنْ بَيْنِ
يَدَيْكَ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ :

فَوَزَدَنَ وَالْعَمِيقُ مَقْعَدَ رَأْيِي أَلِ ضَرْبَاءِ خَلَفَ النُّجْمُ لَا يَتَلَعُ^(١)

وَهُوَ مِنْكَ مَنَاطُ الثَّرِيَا .

وَقَالَ الْأَخْوَصُ^(٢) :

وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا^(٣)

(١) ديوان المهذلين ١ : ٦ والملفوظيات ٤٢٤ والخزانة ١ : ٢٠١ وابن يعيش ١ :

يُصِفُ حَمْرًا وَرَدَّتِ الْمَاءُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ . وَالْعَمِيقُ : كَوْكَبٌ يُطْلَعُ
بِحِمَالِ الثَّرِيَا ، وَهُوَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ . وَالضَّرْبَاءُ : جَمْعُ
ضَرْبٍ ، وَهُمْ الْقَوْمُ يُضْرِبُونَ بِالْقِدَاحِ . وَرَأْيُهُمْ : رَجُلٌ يَقْعُدُ فَوْقَ الْقَوْمِ الضَّارِبِينَ يَنْظُرُ
مَا يَعْمَلُونَ . وَالنُّجْمُ : الثَّرِيَا . لَا يَتَلَعُ : لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَرْتَفِعُ . يَقُولُ : مَكَانُهُ مِنَ الثَّرِيَا مِثْلُ
مَكَانِ قَعْدِ الرَّائِي مِنَ الضَّرْبَاءِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبٌ « مَقْعَدٌ » عَلَى الظَّرْفِ مَعَ اخْتِصَاصِهِ ، تَشْبِيهًُا لَهُ بِالْمَكَانِ .

(٢) ط : « الْأَخْوَصُ » بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، تَحْرِيفٌ . وَفِي الشُّتَمَرِيِّ : « لِلْأَخْوَصِ بْنِ
عَمْدِ الْأَنْصَارِيِّ » صَوَابٌ هَذِهِ « لِلْأَخْوَصِ » . وَنَسَبٌ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٢٥٤
إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ .

(٣) مَنَاطُ الثَّرِيَا : مُتَعَلِّقُهَا ، مِنْ نَطَتِ الشَّيْءِ أَنْوَطَهُ ، إِذَا عَلِقَتْهُ . وَأَرَادَ بَنِي
حَرْبٍ آلَ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ . يَقُولُ : هُمْ فِي ارْتِفَاعِ مَنْزِلِهِمْ وَعُلُوِّ مَرَاتِبِهِمْ كَالثَّرِيَا إِذَا
صَارَتْ عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ . وَقَدْ أَهْجَى ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ فَارْجَعَ إِلَيْهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبٌ « مَنَاطُ الثَّرِيَا » عَلَى الظَّرْفِ ، كَمَا قِيلَ فِي الشَّاهِدِ الَّذِي قَبْلَهُ .

وقال : هو مَنَى مَقْعَدَ الْإِزَارِ ، فَأَجْرَى هذا مجرى قولك : هو مَنَى مكانَ السارية ، وذلك لأنها أَمَكنُ ، ومعناها هو مَنَى في المكان الذي يَقَعُ فيه الضرباءُ ، وفي المكان الذي نِيَطَ به الثَرِيَّا ، وبالمكان الذي يَنْزِلُ به الولدُ ، وأنت مَنَى في المكان الذي تَقَعُ فيه القابلةُ ، وبالمكان الذي يُقَعَدُ عليه ^(١) الْإِزَارُ ، فَإِنَّمَا أراد هذا المعنى ولكنه حَذَفَ الكلامَ . وجاز ذلك كما جاز دخلت البيت وذهبت الشَّامُ ، لأنها أَمَكنُ وإن لم تكن كالمكان .

وليس يجوز هذا في كُلِّ شيءٍ ، لو قلت : هو مَنَى مَجْلِسَكَ ^(٢) أو مُتَكَأَ زيدٍ ، أو مَرَبِطَ الفرسِ ، لم يجوز ^(٣) . فاستعمل من هذا ما استعملت العربُ ، وأَجْز منه ما أجازوا .

ومن ذلك قول العرب : هو مَنَى دَرَجَ السَّيْلِ ^(٤) ، أى مكانَ درج السيل من السيل . قال الشاعر ، وهو ابن هُرْمَةَ :

(١) ب : « به » ط : « فيه » .

(٢) في الأصل وبعض أصول ط : « محسك » .

(٣) السيرافي : « منع سيويه أن يقاسي على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفا غيره من الأماكن ، نحو مرابط الفرس ، إلا أن تظهر المكان فتقول : هو مَنَى مكان مرابط الفرس ، فيجوز » . ثم قال : « وقد ظهر أن سيويه يميز زيد خلُفك ، إذا جعلته هو الخلف ، ولم يشترط ضرورة شاعر . وهو قول المازني . وكان الجرسي لا يميزه إلا في ضرورة الشعر . والكوفيون يمنونه أشد المنع » .

(٤) « أى مكان درج السيل من السيل » ، في الأصل فقط .

أَنْصَبَ لِلْمَنِيَّةِ نَجْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السُّيُولِ (١)

ويقال رَجَعَ أَذْرَاجَهُ ، أى رَجَعَ فى الطريق الذى جاء فيه . هذا معناه فأَجْرَى مجرى ما قبله ، كما أَجْرُوا ذلك المجرى دَرَجَ السُّيُولِ .

وأما ما يَرْتَفِعُ من هذا الباب فقولك : هو مَنَى قَرْسَخَانَ ، وهو مَنَى عِلْوَةَ الفَرْسِ ، ودَعْوَةَ الرَّجُلِ ، [وَغُلْوَةَ السَّهْمِ] ، وهو مَنَى يَوْمَانَ ، وهو مَنَى قَوْتُ اليدِ . فإِذَا فَارَقَ هذا البابَ الأوَّلَ لِأَنَّ معنى هذا أَنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرْسَخَيْنِ وَيَوْمَيْنِ ، ودَعْوَةَ الرَّجُلِ ، وفَوْتًا . ومعنى فوت اليد أَنَّهُ يريدُ أَنْ يَقْرُبَ ما بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . فهذا على هذا المعنى ، وجرى على الكلام الأوَّلِ ، كَأَنَّهُ هو لَسَمَةُ الكلام ، كما قالوا : أَتَحَطَّبُ ما يكونُ الأَمِيرُ يَوْمَ الجمعةِ .

٢٠٧

وأما قول العرب : أَنْتَ مَنَى مَرَأًى وَمَسْمَعٌ ، فَإِنَّمَا رَفَعُوهُ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ هُوَ الأوَّلُ ، حَتَّى صارَ بمنزلة قولهم : أَنْتَ مَنَى قَرِيبٌ (٢) .

(١) الخزانة ١ : ٢٠٣ والأزمدة والأمكنة ١ : ٣٠٧ .

يقوله بأكبا على قومه لكثرة من فقدته منهم . والنصب ، بالضم ، المنسوب كما ضبط فى الخزانة . وفى اللسان : « القتبي : جعلته نُصَبَ عِني بالضم ، ولا تقل نُصَبَ عِني » . يقول : أَمُّه نصب للمنية ، أى الموت ، تلور عليهم ولا تتخطاهم - تعثرهم : تفشاهم . درج السُّيُولِ : الموضع الذى ينحدر فيه السيل إلى آخره حتى يستقر ، والمعنى كأنهم كانوا فى ممر السيل فاجترفهم .

والشاهد فيه نصب « درج السُّيُولِ » على الظرف ، كما فى الشاهدين قبله .

(٢) السمرقاني : يريد أنهم رفعوه جعلوه الأوَّلَ كما قالوا : زيد منى قريب . ومن العرب من ينصب فيقول مرأى ومسمعا ، فجعله ظرفا ، لأنهم لما قالوا مرأى ومسمع فدخلت عليه الباء صار غير الاسم الأوَّلُ ، فإذا صار غيره ولا يأتيه نصب نُصَبَ على الظرف ، كما تقول : أنت منى مكان زيد ، أو أنت بمكان زيد .

وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون :
 أَنْصَبَ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ
 فجعلَهُم هم التَّرَج ، كما تقول : زَيْدٌ قَصْنُوكَ ، إذا جعلْتَ القَصْدَ زَيْدًا ،
 وكما يجوز لك أن تقول : عَبْدُ اللَّهِ حَلْفُكَ ، إذا جعلته هو الحَلْف .

واعلم أن هذه الحروف ^(١) بعضها أشدُّ تَمَكُّنًا في أن يكون اسمًا من
 بعض ، كالْقَصْدِ والتَّحْوِ ، والقَبْلِ والناحية . وأما الحَلْفُ والأَمَامُ والتَّحْتُ واللُّوْنُ
 فتكون أسماءً ، وكيونُهُ [تلك] أسماءٌ أكثرُ وأجْرى في كلامهم . وكذلك مَرَأَى
 ومُسَمَّعٌ كيونَتهما أسماءٌ أكثرُ ، ومع ذلك إنَّهم جعلوه اسمًا خاصًا ، بمنزلة
 المجلس والمُتَكِّأ وما أشبه ذلك ، فكروها أن يجعلوه ظرفًا .

وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه ، يجعله بمنزلة دَرَجِ السُّيُولِ ، فينصبه ،
 وهو قليل ، كأنهم لما قالوا : بمَرَأَى ومسمع فصار غير الاسم الأول في المعنى
 واللفظ ، شبهوه بقوله : هو متى بمنزلة الولد .

وقد زعم يونس أن ناسًا يقولون : هو متى مَزَجَرُ الكلب ، يجعلونه بمنزلة
 مَرَأَى ومسمع . وكذلك مَقْعَدٌ وَمَنَاطٌ ، يجعلونه هو الأولُ فيجْزَى ، كقول
 الشاعر ^(٢) :

(١) ط ، ب : « الظروف » . والمراد بالحروف الكلمات .

(٢) هو الأخطل . ديوانه ٣٣٥ والخزانة ١ : ٢٢٠ عرضا . ونسب كذلك في
 المثلث ٨٤ والخزانة ١ : ٤٥٨ إلى عتبة بن الوغل .

ووائل : أبو بكر وتغلب ، وهذه قبيلة كعب بن جعول التغلبي الذي يهجو
 الأخطل . والقرداد : دوية تمض الإبل . جعل مكانه من وائل شيئا بمكان القرداد من است
 الجمل في الحسة والدناعة . وقيل :

وسميت كعبا بشر المظلم وكان أبوك يسمى الجمل

والشاهد فيه رفع « مكان » الثاني لأنه خبر عن الأول لا ظرف له .

وَأَنْتَ مَكَائِكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانَ الْقَرَادِ مِنْ أَسْبِ الْجَمَلِ

وإنما حسن الرفعُ ههنا لأنه جعل الآخر هو الأول ، كقولك : له رأسُ رأسِ الحِمَار . ولو جعل الآخر ظرفاً جاز ، ولكنَّ الشاعر أراد أن يشبَّه مكانه بذلك المكان .

وأما قولهم : دارى خَلَفَ دارك فرسخًا ، فانتصب لأنَّ خَلَفَ تحبَّر للدار ، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُهُ في بعض واستغنى ، فلمَّا قال : دارى خلف دارك أَنبَهَم ، فلم يُلَزم ما قدرُ ذاك ، فقال : فرسخًا وذراعًا وميلاً ، أراد أن يبيِّن . فَيَعْمَلُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنَّصب كما عَمِلَ : له عشرون درهماً في الدرهم ، كأنَّ هذا الكلامَ شَيْءٌ مَنُونٌ يَعْمَلُ فيما ليس من اسمه ولا هو هو ، كما كان : أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا ، بتلك المنزلة .

وإن شئت قلت : دارى خَلَفَ دارك فرسخانٍ ، ثَلَاثِي خَلَفَ كما ثَلَاثِي فيها إذا قلت : فيها زَهْدٌ قائمٌ .

وزعم يونسُ أَنَّ أبا عمرو كان يقول : دارى من خَلَفَ دارك فرسخانٍ ، فشَبَّهه بقولك : دارك مِنِّي فرسخانٍ ، لأنَّ خَلَفَ ههنا اسمٌ ، وجَعَلَ مِنِّي فيها بمنزلتها في الاسم . وهذا مذهبٌ قويٌّ .

وأما العربُ فتجعلُهُ بمنزلة قولك : خَلَفَ ، فتَنْصَبُ وترْفَعُ ، لأنَّكَ تقول : أَنْتَ من خَلَفِي ، ومعناه أَنْتَ خَلَفِي ، ولكنَّ الكلامَ حَذَفَ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : دارُكَ من خَلِيفِ دارى ، فَيَسْتغْنَى الكلامُ .

وتقول : أَنْتَ مِنِّي فرسخين ، أى أَنْتَ مِنِّي ما دُمْنَا نَسِيرُ فرسخين ، فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شَبَّه بالمكان .

وأما الوقت والساعات ، والأيام والشهور والسّون ، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التى تكون فى الدهر ، فهو قولك : « القتال يوم الجمعة » ، إذا جعلت يوم الجمعة ظرفاً ، و « الهلال الليلة » . وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتال فى يوم الجمعة ، والهلال فى الليلة .

وإن قلت : الليلة الهلال ، واليوم القتال نصبت ، التقديم والتأخير فى ذلك سواء . وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول ^(١) .

وكذلك : اليوم الجمعة واليوم السبت ، وإن شئت رفعت . فأما اليوم الأخذ ، واليوم الاثنان ، فإنه لا يكون إلا رفعاً ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بعمل فيه ^(٢) . كأنت أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع . وكذلك : اليوم خمسة عشر من الشهر ، إنما أردت هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر ،

(١) السبى : اعلم أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر ولا تكون أخباراً للحدث . وأما ظروف المكان فتكون أخباراً للمصادر وللحدث . وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون فى بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها ، أعنى الأماكن . ألا ترى أنك إذا قلت زيد خلفك ، على أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمتته ويسرته ، مع وجود هذه الأماكن . ففى أفراد الجثة بمكان فائدة . وأما ظروف الزمان فلإنما يوجد منها شيء بعد شيء ، وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ليس فيه بعمل » وفى ب وبعض أصول ط : « ليس بعمل فيه » . وقال السبى : « ولم يجوز فى الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع ، وإنما ذاك لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسبت بمعنى الراحة ، فهما مصدران يقعان فى اليوم ، بمنزلة قولك : اليوم القتال » .

يومان من الشهر رُفِعَ كُلُّهُ ^(١) ، فصار بمنزلة قولك : العامُ عامُها .
ومن العرب من يقول : اليومَ يومُك ، فيجعلُ اليومَ الأوَّلَ بمنزلة الآنَ ، لأنَّ
الرجل قد يقول : أنا اليومَ أفعلُ ذاك ، ولا يرهّد يوماً بعينه .
وتقول : عَهْدِي به قَرِيْبًا وَحَدِيْكًا ، إذا لم تجعلِ الآخِرَ هو الأوَّلَ . فإن
جعلتِ الآخِرَ هو الأوَّلَ رفعت . وإذا نصبتِ جعلتِ الحديثَ والقريبَ من
الدهر . وتقول : عَهْدِي به قَائِمًا وَعِلْمِي به ذَا مَالٍ ، فَتَنْصِبُ على أَنَّهُ حال وليس
بالعهد ولا العلم ، وليساً هنا ظرفين .
وتقول : ضَرَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، على هذا الذي ذَكَرْتُ لك .
واعلم أَنَّ ظروفَ الدهرِ أَشدُّ تَمَكُّنًا في الأسماء ، لأنها تكونُ فاعِلَةً ومفعولَةً .
تقول : أَهْلَكَكَ اللَّيْلُ والنَّهَارُ ، وَاسْتَوَيْتِ أَيَّامَكَ ، فَأَجْرِي الدهرُ هذا الجري .
فَأَجْرِ الأشياءِ كما أَجروها .

٢٠٩

هذا باب الجَرِّ

والجرُّ إنما يكونُ في كُلِّ اسمٍ مضافٍ إليه . واعلم أَنَّ المضافَ إليه يَنْجَرُ
بثلاثة أشياء : بشئٍ ليس باسم ولا ظرف ، وبشئٍ يكونُ ظرفاً ، وباسم لا يكونُ
ظرفاً .

فأما الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك : مررتُ بعبيدِ الله ، وهذا لعبيدِ
الله ، وما أنتَ كزَيْدٍ ، وبِأَلَيْكِرٍ ، وَثَالِغٍ لا أَفْعُلُ ذاك ^(٢) وَمِنْ وَفِي

(١) ما بعد « عشر » ساقط من الأصل . وفي ب : « خمسة عشر من الشهر ولو
كان رفع » فقط .

(٢) ب : « لأفعلن ذاك » ، وهي صحيحة أيضاً . وفي ط : « لأفعل ذاك » ، وهو
ضعيف لوجوب التوكيد بالنون في هذه الحالة إلا في مذهب الكوفيين . انظر الصبان

وَمُذَّ ، وَعَنْ ، وَرُبَّ وما أشبه ذلك . وكذلك أَخَذْتُهُ عَنْ زَيْدٍ ، وَإِلَى زَيْدٍ .
وَأَمَّا الحُرُوفُ الَّتِي تَكُونُ ظَرْفًا فَتَحْرُفُ خَلْفَ وَأَمَامَ ، وَقُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ
وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ وَقَبْلَ ، وَمَعَ وَعَلَى ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : مِنْ عَلَيْكَ ، كَمَا تَقُولُ : مِنْ
فَوْقَكَ ، وَتَحْتَ مِنْ مَعِهِ .

وَعَنْ أَيْضًا ظَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ ذَاتِ الْيَمِينِ وَالشَّامِيَّةِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مِنْ
عَنْ يَمِينِكَ ، كَمَا تَقُولُ : مِنْ شَامِيَّةٍ كَذَا وَكَذَا .

وَقِبَالَةٌ ، وَمَكَائِكَ ، وَدُونِ ، وَقَبْلَ ، وَتَحْتَ ، وَإِزَاءَ ، وَجِدَاءَ ، وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا
مِنَ الْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ ^(١) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ تَحْلَفُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَأَمَامَ زَيْدٍ ، وَقُدَّامَ
أَخِيكَ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ .

وهذه الظروفُ أَسْمَاءٌ ، وَلَكِنِهَا صَارَتْ مَوَاضِعَ لِلأَشْيَاءِ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَتَحْرُفُ : بِمِثْلِ ، وَغَيْرِ ، وَكُلِّ ، وَبَعْضٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا الْأَسْمَاءُ
الْمَخْتَصَّةُ لِحَوْ : حِمَارٍ ، وَجِدَارٍ ، وَمَالٍ ، وَأَفْعَلُ لِحَوْ قَوْلِكَ : هَذَا أَعْمَلُ النَّاسِ ،
وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنَ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَهَذَا كُلُّ
مَالِكَ وَبَعْضُ قَوْمِكَ ، وَهَذَا حِمَارُ زَيْدٍ وَجِدَارُ أَخِيكَ ، وَمَالُ عَمْرٍو . وَهَذَا أَشَدُّ
النَّاسِ ^(٢) .

وَأَمَّا الْبَاءُ وَمَا أَشَبَّهَا فَلَيْسَتْ بِظُرُوفٍ وَلَا أَسْمَاءٍ ، وَلَكِنَّهَا يُضَافُ بِهَا

(١) مَا عِدَا الْأَصْلِ : « مِنَ الْأَزْمَنَةِ » ، فَقَطْ .

(٢) « مِنَ الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ » ثَابِتُهُ فِي الْأَصْلِ وَبَعْضُ أَصُولِ ط .

إلى الاسم ما قبله أو ما بعده . فإذا قلت : يا بُكَرِي فإِنَّمَا أردت أن تجعل ما يعمل في المُنَادَى من الفعل المضمر مُضافاً إلى بُكَرِي باللام ^(١) .

وإذا قلت : مررتُ بزَيْدٍ ، فإِنَّمَا أضفتُ المرورَ إلى زيدٍ بالباء ، وكذلك هذا لعبيد الله . وإذا قلت : أنت كعبيد الله ، فقد أضفتُ إلى عبد الله الشبهة بالكاف . وإذا قلت : أخذتُه من عبيد الله فقد أضفتُ الأَخذَ إلى عبد الله بمن . وإذا قلت : مُدَّ زمانٌ فقد أضفتُ الأَمَرَ إلى وقتٍ من الزمان [بمُدَّ] . وإذا قلت : أنت في الدارِ فقد أضفتُ كيتوتَكَ في الدارِ إلى الدارِ بفي . وإذا قلت : فيكَ حَصْلَةٌ سَوِيَّةٌ ، فقد أضفتُ إليه الرَدَاءَةَ بفي . وإذا قلت : رَبُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذاك ، فقد أضفتُ القولَ إلى الرجلِ بِرُبِّ . وإذا قلت : باللهِ واللهِ وتاللهِ فإِنَّمَا أضفتُ الحَلْفَ إلى الله سبحانه ^(٢) . كما أضفتُ النداءَ باللام إلى بكري حين قلت يَا بُكَرِي : وكذلك رَوَيْتُهُ عن زيدٍ ، أضفتُ الروايةَ إلى زيدٍ بمن .

هذا باب مَجْرَى النَعْتِ عَلَى الْمَنْعُوتِ وَالشَّرْكَاءِ عَلَى الشَّرْكَاءِ

وَالْبَدَلِ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ

فَأَمَّا التَّعْتِ الَّذِي جَرَى عَلَى الْمَنْعُوتِ فَقَوْلُكَ : مررتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلَ ، فصار النعتُ مَجْرُورًا مِثْلَ الْمَنْعُوتِ لِأَنَّهُمَا كَالاسْمِ الْوَاحِدِ . [وَإِنَّمَا

(١) السيرافي : معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها . ومعنى إضافتها الفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم كقولك : رغبت في زيد ، وقمت إلى عمرو . فقي أوصلت إلى زيد الرغبة ، وإلى أوصلت القيام إلى عمرو . وما كان يتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك : يا بكر ، بمنزلة قولك : أدعو وأريد ، وطننا نصبت المنادى . فالإلام أوصلت هذا المعنى إلى بكر وأضافته إليه .

(٢) ط : « جل ثناؤه » ب : « عز وجل » .

صارا كالاسم الواحد ^(١) [من قِيلَ أنك لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الذين كل واحد منهم رجلٌ ، ولكنتك أردت الواحدَ من الرجال الذين كل واحد منهم رجلٌ ظريفٌ ، فهو نكرةٌ ، وإنما كان نكرةً ^(٢) لأنه من أمةٍ كلُّها له مثل اسمه . وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجلٌ ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجلٌ ظريفٌ ، فاسمه يخلطه بأتمته حتى لا يُعرَفَ منها .

فإن أطلت النعت فقلت : مررتُ برجل عاقلٍ كريمٍ مُسلمٍ ، فأَجْرِهِ على أوله .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ أيما رجلٍ ، فأَيُّما نعتٌ للرجل في كماله وبذِّه غيره ؛ كأنه قال : مررتُ برجلٍ كاملٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ . فهذا نعتٌ للرجل بإحسابه إِيَّاكَ من كل رجلٍ . وكذلك : كافيك من رجلٍ ، ومَمْلُك من رجلٍ ، [ونَاهِيكَ من رجلٍ] ، ومررتُ برجلٍ ما شئتُ من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ شَرِّعِكَ من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ هَذَا من رجلٍ ، [وبامرأةٍ هَذَا من امرأةٍ] . فهذا كله على معنى واحدٍ ^(٣) ، وما كان منه يَجْرَى فيه الإعرابُ فصار نعتاً لأوله جَرَى على أوله ^(٤) .

(١) هذه من الأصل فقط .

(٢) في الأصل : كل واحد منهم اسمه رجل ظريف باسمه ، ورجل ظريف نكرة ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٣) اختلف ترتيب هذه الأمثلة في النسخ . وقد أثبت ما في ط لوضوحه وكاله .

(٤) هذا الباب خاص بنعت النكرة ، أما نعت المعرفة فسيأتي . قال السيوطي : وإنما صار النعت تابعا للمنعموت في إعرابه لأنها لشيء واحد ، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته . وإنما صار لشيء واحد من قبل أنك إذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظرفاء الذي كل واحد منهم ظريف . فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف ، كما أن الرجال جملة لرجل .

وسمعا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررتُ برجلٍ هَذَلِك من رجلٍ ،
ومررتُ بامرأةٍ هَذَلِك من امرأةٍ ؛ فجعله فعلا [مفتوحا ، كأنه قال : فَعَلَ
وَفَعَلْتُ] ، بمنزلة كَفَاكَ وَكَفَّنَكَ .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ . فَمِثْلُكَ نعتٌ على أَنَّكَ قلتُ هو
رجلٌ كما أَنَّكَ رجلٌ ، ويكون نعتاً أيضاً على أَنه لم يَزِدْ عليك ولم ينقص عنك في
شيءٍ من الأمور . ومثله : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، أى صُورته شبيهة بصورتِكَ ،
وكذلك : مررتُ برجلٍ ضَرَبَكَ وشَبِهَكَ . وكذلك نُحَوِّك ، يُجَرِّين في المعنى
والإعرابِ مُجَرِّى واحداً ، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٍ لنكرةٍ .

[ويونسُ يقول : هذا مِثْلُكَ مُقْبِلاً ، وهذا زَيْدٌ مِثْلُكَ ، إذا قَدَّمه جعله
معرفةً وإذا أخره جعله نكرةً . ومن العرب من يوافقُه على ذلك] .

ومنه : مررتُ برجلٍ شَرُّ منك ، فهو نعتٌ على أَنه نقصَ أَنَّ يكون
مثله ^(١) .

ومنه : مررتُ برجلٍ خَيْرٌ منك ، فهو نعتٌ له بأنّه قد زاد على أَن يكون
مثله .

ومنه : مررتُ برجلٍ غَيْرِكَ ، فغَيْرُكَ نعتٌ يُفَصِّلُ به بين مَنْ نَعْتُهُ بغيرِ وبين
من أضيفَتْها إليه حتّى لا يكون مثله أو يكون مرّ باثنين .

ومنه : مررتُ برجلٍ آخَرَ ، [فآخر ^(٢)] نعتٌ على نحو غَيْرِ ^(٣) .

(١) ط : « بأنّه نقص عن أَن يكون مثله » .

(٢) من الأصل فقط .

(٣) في الأصل فقط : « على أَنه غيره » .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ ، نعتُ الرجلَ بِحُسْنِ وجهه ولم تُجملْ فيه الماءُ التي هي إضمامُ الرجلِ ، كما تقول : حَسَنَ وجهه ، لأنَّه إذا قيل حَسَنَ الوجهِ عُلِمَ أَنَّهُ لا يَعْنِي من الوجهِ إِلَّا وجهه .

ومثل ذلك : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ ، إِنَّمَا أُدخلتِ الماءُ في الحَسَنَةِ لِأَنَّ الحَسَنَةَ إِنَّمَا وقعتْ نعتًا لها ثم بلغتْ به بعد ما صار نعتًا لها حيثُ أُرِدْتُ ، فمن ثم صارتُ ^(١) فيها الماءُ . وليست بمنزلة حَسَنَ وجهه في اللفظ وإن كان المعنى واحدًا ؛ لِأَنَّ الحُسْنَ ههنا للأوَّل ثم يضيفه إلى من تريد ^(٢) ، وحَسَنَ الوجه ^(٣) مضافٌ إلى معرفة صفةٍ للنكرة ، فلمَّا كانت صفةً للنكرة أُجريت مُجرأها كما جرت مجراها أنحوائها مثَّل وما أشبهها .

وممَّا يكون نعتًا للنكرة وهو مضافٌ إلى معرفة قول الشاعر ، امرؤ القيس ^(٤) :

يُبْنَجِرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ طِرَاذُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأْنٍ مُعَرَّبٍ ^(٥)

ومنه أيضًا : مررتُ على ناقةٍ غَيْرِ الْهَوَاجِرِ .

(١) ط : * طار * .

(٢) ط : * تريد * .

(٣) ط : * وحش * فقط ، وما أثبت من الأصل وب يطابق نسختين من أصول ط .

(٤) امرؤ القيس ، ساقطة من الأصل ثابتة في جميع النسخ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٤٦ . ينعت فرسه بأنَّه منجرد قصير الشعر ، وبذلك

توصف الخيل العتاق . وقيد الأوابد ، أى هو لها بمنزلة القيد ، لأنه يسبقها فيمنعها من الفوت . والأوابد : الوحش . لآحه : ضميره وغيره . والطراد : مطاردة الصيد واتباعه . والهوادى : المتقدّمات السابقة ، واحداها هايد وهادية . والشأور : الطلق . والمُعَرَّب : البعيد . وفي الأصل ، ب : * مقرب * ؛ صوابه من الديوان ، و ط .

والشاهد فيه نعت منجرد النكرة بقيد الأوابد وإن كان النعت مضافا إلى ما فيه الألف واللام ، لأنَّه في معنى الفعل ، أى يقيد الأوابد .

ومما يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين . من ذلك : مرثٌ برجلٍ ضاربك ، فهو نعت على أنه سيضربه ^(١) ، كأنك قلت : مرثٌ برجلٍ ضاربٍ هذا ، ولكن حُذِفَ التنوينُ استخفاً . وإن أظهرت الاسم وأردت التخفيف والمعنى معنى التنوين ، جرى مجراه حين كان الاسم مضمراً ، وذلك قولك : مرثٌ برجلٍ ضاربه رجل ^(٢) ، فإن شئت حملته على أنه سيفعل ، وإن شئت على أنك مررت به وهو في حالٍ عمل ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرٌ ﴾ ^(٣) . فالرفع ههنا كالجر في باب الجر .

واعلم أن كل مضافٍ إلى معرفة وكان للنكرة صفةً فإنه إذا كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ ، بمنزلة النكرة المفردة . ويدلّك على ذلك قول [الشاعر ، وهو] جرير :

ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنِّ الْحَرَوْرِ كَأَنَّا لَدَى فَرَسٍ مُّسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٍ ^(٤)

(١) السرايى : يريد أن الأسماء المأخوذة من الفعل إن أضيفت بمعنى سيفعل أو يفعل فإضافتها تخفيف ، وهى بمعناها نكرةٌ غير مضافة ، والتكرات نعت بها نحو : مررت برجلٍ ضاربه رجل ، فهو بمعنى يضربه في الحال أو تعنى سيضرب .

(٢) ط وبولاق : « ضارب زيد » ، تحريف صوابه فى الأصل ، وب وجهور أصول ط .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ ومجالس ثعلب ٧١ . قال ثعلب : « هذا بيت نصبوه على أرماع ليستظلوا به فطيرته الريح » . ومستن الحرور : موضع استناتها ، أى انطلقها بسرعة . والصائم : الواقف المسك عن المشى . شبه الخيمة التى نصبوها للاستظلال ، بهذا الغرض القائم يستقبل الريح فتنفذ بين فروجه وتأخذه من كل وجه .

والشاهد فيه نعت « فرس » النكرة بقوله : « مستقبل الريح » ، وهى بمنزلة النكرة لأنها لم تكسب من الإضافة تعريفاً .

٢١٢ كأنه قال : لدى مستقبل صائم ..

وقال المَرار الأَسدي :

سَلَّ الهموم بكلُّ مُعطى رأسه نأج مُخالِطِ صُهبةٍ متعيسٍ (١)

مُتخالٍ أخيلٍ مُبين عُنقه في مَنكِبِ زَيْنِ المَطى عَرَنَدِسٍ (٢)

صمناه ممن يرويه من العرب يُنشِده هكذا . ومنه أيضاً قول ذى الرمة :

سَرَتْ تُخَيِّطُ الظِّلْمَاءَ من جَانِبَيْ قَسَا

وَحُبَّ بها من خَاطِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ (٣)

فكَأَنَّهُمْ قالوا : بكلُّ مُعطى [رأسه] ، ومن خَاطِطِ [الليل] .

ومثله قول جرير :

(١) سبق الكلام عليه في ص ١٦٨ . والبيتان أنشدتهما في اللسان (عردس)

بلون نسبة .

(٢) اغتال الشيء : ذهب به ، والمراد استوفى الجبال التي يشد بها رحله لعظم جوفه . والمبين : البين الطول . ويروى : « متين عنقه » . زَيْن المَطى زينا : دفعها . والمطى : جمع مطية ، وهي ما يمتطى ظهره . وفي اللسان : « زين المطى » . والعَرَنَدِس : الشديد .

والشاهد فيه « مختال أحبله » حيث وقع صفة للنكرة ، كما سبق القول في أخواته من قبل .

(٣) ديوان ذى الرمة ٢٩١ واللسان (خط ، قسا) . نعت خيال الحبيبة فجعل له ضميرها . يُخَيِّطُ الظِّلْمَاءَ : يسير فيها على غير هدًى . وقسا : موضع ، يصرف ولا يصرف . حب بها ، أى أحبب بها .

والشاهد فيه نعت خاطط الليل بلفظ زائر النكرة ، لأن الموصوف إضافة غير محضة .

يَأْرَبُ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِزْمَانًا^(١)

وقال أبو مِخْجَنِ الثَّقَفِيُّ :

يَأْرَبُ مِثْلُكَ فِي التَّسَاءِ غَرِيبَةٌ بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعَتْهَا بَطْلَانِي^(٢)

قُرْبٌ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةٌ ، فَذَلِكَ يَدْلُكُ عَلَى أَنَّ « غَابِطُنَا » وَمِثْلَكَ « نَكْرَةٌ » .

ومن ذلك قول العرب : لِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ وَمِائَةٌ مِثْلِهِ ، فَأَجْرُوا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ عِشْرِينَ دَرَاهِمًا وَمِائَةً دَرَاهِمٍ . فَالْمِثْلُ وَأَخَوَاتُهُ كَأَنَّهُ كَالَّذِي حُذِفَ مِنْهُ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ مِثْلُ زَيْدًا وَقَيْدُ الْأَوْبَادِ . وَهَذَا تَمْثِيلٌ ، وَلَكِنَهَا كَلِمَةٌ وَعِشْرِينَ ، فَلَزِمَهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْإِضَافَةُ . يَرِيدُ أَنَّكَ أَرَدْتَ مَعْنَى التَّنْوِينِ . فَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مِائَةٌ دَرَاهِمٍ .

(١) ديوان جرير ٥٩٥ والمعنى ٣ : ٣٦٤ وابن ميمش ٣ : ٥١ ومعهم المراجع ٢ : ٤٧ . يقول لصاحبه : رَبِّ مِنْ يَغِطُّنَا ، أَيِ جَمْعِي مِثْلُ مَا لَنَا مِنْكَ فِيمَا يُزَعَمُ وَيُظَنُّ ، لَوْ عَرَفَ الْحَقُّ وَحُلُولَ الْوَصْلِ ، لَقَى مِنْكَ الْمُبَاعِدَةَ وَالْحَرَمَانَ كَمَا لَقِينَا نَحْنُ مِنْكَ . وَفِي الدِّيَوَانِ وَالشُّتُمَرِيِّ وَسَائِرِ الْمَرَاجِعِ : « لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ » .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَرُّ « غَابِطُنَا » بِرَبِّ ، وَهِيَ لَا تَجْرُ إِلَّا النِّكَرَاتُ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكْتَسِبْ تَعْرِيفًا .

(٢) لَمْ يَرِدِ الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِ أَبِي مِخْجَنِ . وَأَنْشَدَهُ ابْنُ مِيمَشٍ ٢ : ١٢٦ بِدُونِ نِسْبَةٍ . وَالْغَرِيبَةُ : الشَّابَّةُ الْحَدِيثَةُ لَمْ تَجْرِبِ الْأُمُورَ وَلَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ مَا يَعْلَمُ النِّسَاءُ مِنَ الْحُبِّ . وَمَتَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ أَيِ عِنْدَ طَلَاقِهَا ، وَالْمَتْعَةُ : مَا وُصِلَتِ الْمَرْأَةُ بِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ خَادِمٍ أَوْ دَرَاهِمٍ أَوْ طَعَامٍ وَغَوَاهُ . قَالَ ابْنُ مِيمَشٍ : « كَأَنَّهُ يَهْدِي زَوْجَتَهُ بِذَلِكَ » . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَحْوُ مَا قَبْلَهُ ، وَ « مِثْلُ » لَا تَكْتَسِبُ تَعْرِيفًا لَمَّا أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ ، أَيِ بِشَبْهِكَ .

وزعم يونس أنه يقول : عشرونَ غَيْرِكَ ، على قوله عشرونَ مثلك .

وزعم يونس والخليل رحمهما الله ، أَنَّ الدرهم ليست نكرة ^(١) ؛ لأنهم يقولون : مائةُ الدرهم التي تعلم ، فهي بمنزلة عبد الله .

وزعم يونس والخليل أَنَّ هذه الصفاتِ المضافة إلى المعرفة ، التي صارت صفةً للنكرة ، قد يجوز فيها كَلْهُنَّ أن يكنَّ معرفةً ^(٢) ، وذلك معروفٌ في كلام العرب . يدلُّك على ذلك أَنَّهُ يجوز لك أن تقول : مررتُ بعبد الله ضاربك ، فجعلتُ ضاربك بمنزلة صاحبك ^(٣) .

وزعم يونس أنه يقول : مررتُ بزيدٍ مثلك ، إذا أرادوا مررتُ بزيدٍ المعروف بشَيْبِكَ ^(٤) ، فجعلَ مثلك معرفة . ويدلُّك على ذلك قوله : هذا

(١) هذه الفقرة كلها ساقطة من ب . وفي ط : « أن مائة درهم نكرة » وأثبت ما في الأصل مع إضافة « مائة » من إحدى نسخ ط .

(٢) كلنا في ب و ط . وفي الأصل : « معارف » .

(٣) السيرافي ما ملخصه : يفيد لفظ المعرفة كلفظ النكرة في موضعين تبعاً لقصد المتكلم ، وذلك في الأسماء والأعلام التي لا ألف ولا تاء فيها ، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره . تقول في الأعلام : جامعٌ زيدٌ وزيدٌ آخرٌ ومررتُ بعثمانَ وعثمانٌ آخرٌ ؛ لأن الاسم العلم وإن كان موضوعاً لمعين ، إلا أنه لما سمي به غيره ترادف ذلك الاسم على أشخاص كثيرة فصار بالمشاركة عاماً ، فأشبه أسماء الأنواع كرجلٍ و فرس . فإن أوردته المتكلم قاصداً به من يعرفه المخاطب فهو معرفة ، وإن أوردته على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة . وتقول في الأسماء المضافة : مررتُ برجلٍ ضاربك وبرجلٍ حسبك ، فهنَّ صفات مضافات إلى معرفة ، وهن نكرات لما أن التنوين منوى .

(٤) ط : « الذي هو معروف بشيبك » .

بمثلك قائما ، كأنه قال هذا أخوك قائما . إِلَّا حَسَنَ الْوَجْهِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ،
لا يكونُ معرفة . وذاك أنه يجوز لك أن تقول : هذا الحَسَنُ الْوَجْهِ ، فيصيرُ معرفة
بالألف واللام ، كما يصير الرجلُ معرفة بالألف واللام ولا يكون معرفةً إِلَّا بهما .

ومن النعت أيضا : مررتُ برجلٍ إمّا قائم وإمّا قاعدٍ ، فقد أعلمهم أنه
ليس بمُضْطَجِعٍ [ولكنه] شكٌ في القيام والقعود ، وأعلمهم أنه على أحدهما .

ومن النعت أيضا : مررتُ برجلٍ لا قائم ولا قاعدٍ ، جُرُّ لآئِهِ نَعْتٌ ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، وكَأَنَّكَ تَعَدُّتُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَنَّ ذَاكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ
أَوْ قَاعِدٌ ، فَقُلْتَ : لا قائم ولا قاعد ، لَتُخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكبٍ وذاهِبٍ ، اسْتَحَقَّهُمَا لَا لِأَنَّ الرُّكُوبَ قَبْلَ
الذَّهَابِ ^(١) . ومنه : مررتُ برجلٍ راكبٍ فذاهِبٍ اسْتَحَقَّهُمَا إِلَّا أَنَّهُ بَيِّنٌ ^(٢) أَنَّ
الذَّهَابَ بَعْدَ الرُّكُوبِ وَأَنَّهُ لَا مُهْلَةٌ بَيْنَهُمَا وَجَعَلَهُ مُتَّصِلًا بِهِ ^(٣) .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكبٍ ثُمَّ ذَاهِبٍ ، فَبَيِّنٌ أَنَّ الذَّهَابَ بَعْدَهُ ، وَأَنَّ بَيْنَهُمَا
مُهْلَةٌ ، وَجَعَلَهُ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهِ فَصَيَّرَهُ عَلَى جِدَّةٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكِبٍ أَوْ سَاجِدٍ ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ إِمَّا وَإِمَّا ، إِلَّا أَنَّ إِمَّا
يُجَاءُ بِهَا لِيَعْلَمَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِذَا قَالَ [أَوْ] سَاجِدٍ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ
عَلَيْهِ .

(١) أى استحق الوصفين لا على سبيل الترتيب . فى الأصل فقط : « لا أن » .

(٢) « استحقهما إلا أنه » فى الأصل فقط .

(٣) « وجعله متصلا به » من الأصل فقط .

ومنه : مرثُ برجلٍ راكمٍ لا ساجِدٍ ، لإخراج الشكِّ أو لتأكيد العلمِ
ففيهما .

ومنه : مرثُ : برجلٍ راكمٍ بل ساجِدٍ ، إما غلط فامتدرك ، وإما نسي
فذكر ^(١) .

ومنه : مرثُ برجلٍ حَسَنَ الوجهِ جَمِيلِهِ ، جُرُّ لَأَنَّهُ حَسَنُ الْخَاصَّةِ
جَمِيلُهَا ، والوجهُ ونحوهُ خاصٌّ ، ولو كان حَسَنَ الْعَامَةِ لقال حَسَنَ جَمِيلٍ .
ومنه : مرثُ برجلٍ ذى مالٍ ، أى صاحبٍ مالٍ .

ومنه : مرثُ برجلٍ رجلٍ صِدْقٍ ، منسوبٍ إلى الصِّلَاح . كأنك قلت :
مرثُ برجلٍ صالحٍ . وكذلك : مرثُ برجلٍ رجلٍ سَوِّءٍ ؛ كأنك قلت : مرثُ
برجلٍ فاسِدٍ ؛ لَأَنَّ الصَّدْقَ صِلَاحٌ وَالسَّوُّءُ فَسَادٌ . وليس الصَّدْقُ ههنا بصدقِ
اللسان ، لو كان كذلك لم يجر لك أن تقول هذا ثَوْبٌ صِدْقٍ وَجِمَارٌ صِدْقٍ ،
وكذلك السَّوُّءُ ليس فى معنى سُوِّئِهِ ^(٢) .

ومن النعتِ أيضًا : مرثُ برجلينِ مُثْلَيْنِ ، فتفسيرُ المثلينِ أن كلَّ واحدٍ
منهما مُثْلُ صاحبه . ومثل ذلك سَيِّئَانِ ، وَسَوَاءٌ .

ومنه : مرثُ برجلينِ مُثْلِكَ ، أى كلُّ واحدٍ منهما مُثْلُكَ ، ووجهُ آخِرُ على
أنهما جميعاً مُثْلُكَ . وكلُّ ذلك جرٌّ ^(٣) .

(١) انفردت نسخة الأصل بهذه الفقرة .

(٢) السرايى : أراد أن يعلمك أنه ليس بفعل فعله الرجل فيكون نعتاً له . والسوء
هنا بمعنى الفساد والرداءة وليس من ساءف يسوعف . والصدق بمعنى الجودة والصلاح .
فإذا قال : مرثُ بجمارٍ سوءٍ فقد قال : بجمارٍ ذى رداءة . وإذا قال : بجمارٍ صدقٍ فقد
قال : بجمارٍ ذى جودة .

(٣) ط : حسن ، وفى بعض أصولها : جر ، كما أثبت من الأصل ، وب .

ومنه : مرثُ برجلين غيرك ، فإن شئت حملته على أنهما غيره في الخِصال وفي الأمور ، وإن شئت على قوله : مرثُ برجلين آخرَين إذا أردت أنه قد صَمَّ مَعَكَ في المرور ميواك ، فيصيرُ كقولك : برجلي آخرَ ، إذا ثَنَى به .

ومنه : مرثُ برجلين سَوَاءٍ ، على أنهما لم يَزِيدَا على رجلين ولم يَنْقُصَا من رجلين . وكذلك مرثُ بلدهم سَوَاءٍ .

ومنه أيضاً : مرثُ برجلين مُسْلِمٍ وكافرٍ ، جمعت الاسمَ وفُرِقتَ النعتَ . وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً ، كأنه أجاب مَنْ قال : بأَيِّ ضربٍ مرثُ ؟ وإن شاء رَفَعَ كأنه أجاب مَنْ قال : فما هما ؟ فالكلامُ على هذا وإن لَمْ يلفظ به المخاطَبُ ؛ لأنه إنما يَجْرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَ .

وكذلك : مرثُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ ، إن شئت صيرته ^(١) تفسيراً لنعتٍ ، وصار إعادتك الرجلَ توكيداً . وإن شئت جعلته بدلاً ، كأنه جوابٌ لمن قال : بأَيِّ رجلٍ مرثُ ؟ فتركت الأولَ واستقبلتَ الرجلَ بالصفة . وإن شئت رفعتَ على قوله فما هما ؟

ومما جاء في الشعر فيه الاسمُ وفُرِقَ النعتُ وصار مجروراً بقوله ، [وهو رجل من باهلة ^(٢)] :

بَكَيْتُ وما بُكََا رَجُلٌ حَلِيمٌ على رَتَعِينَ مَسْلُوبٍ وبَالٍ ^(٣)

(١) ط : « جملة » .

(٢) في شواهد المغنى للسيوطي ٢٦٢ أن البيت لابن ميادة ..

(٣) الربع : المنزل ، أو هو في الربيع خاصة . والمسلوب : الذي سلب بهجته خلوه من أهله . وفي الأصل فقط : « وخال » ، وليس له سند من نسخة أخرى والشاهد فيه النعت مع التفرقة بالواو ، والقطع جائز .

كذا سمعنا العرب تُنشد ، والقوافي مجرورة .

ومنه أيضاً : مررت بثلاثة نفر : رجلين مسلمين ورجل كافر ، جمعت الاسم وفصلت العدة ثم نعتهم وفسرته . وإن شئت أجرته مُجرى الأول في الابتداء فترفعه ، وفي البديل فحجره ^(١) . قال [الراجز ، وهو] العجاج :
خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتِ خَمْسٍ كِرْكِرَةً وَفَنَابٍ مُلْسٍ ^(٢)

وهذا يكون على وجهين : على البديل ، وعلى الصفة .

ومثال ^(٣) ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبديل ، قوله عز وجل : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ^(٤) ﴾ . ومن الناس من يجز ^(٥) ، والجز على وجهين : على الصفة ، وعلى البديل . ومنه قول سُكَيْبٍ عَزَّة :

(١) ما بعد « الأول » إلى هنا ، ساقط من الأصل ثابت في ط . وفي ب : « مجرى الأول في البديل والابتداء » فقط .

(٢) ملحقات ديوان العجاج ٧٨ واللسان والمقائيس (ثفن) . يصف جملاً . خوى تخوية : تحافى في بروكه ومكن لثفاته ، وهى ما على الأرض من قوائمه إذا برك . والكركرة : ما على الأرض من صدره . فالقوائم مع الكركرة خمس مستويات . والشاهد فيه جر « كركرة » وما بعدها على البديل أو عطف البيان ، وهو ما عبر عنه سيبويه بالصفة ، فمطف البيان تابع شبه الصفة كما في قول ابن مالك : « فلو البيان تابع شبه الصفة » .

(٣) ب ، و ط : « ومثل » .

(٤) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) أى يجز في قراءة « فة » ، وهى قراءة مجاهد والحسن والزهرى وحيد . تفسير أبى حيان ٢ : ٣٩٣ . فمنهم من رفع أيضاً « كافرة » ومنهم من خفضها . كما قرأ ابن السمعاني وابن أبى عملة : « فة » بالنصب على القطع بتقدير أمدح فة وأدم أخرى كافرة .

وَكُنْتُ كَذَى رَجُلَيْنِ : رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ ^(١)

فَأَمَّا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صَالِحٍ ، فَلَيْسَ
الْوَجْهُ فِيهِ إِلَّا الصَّفَةُ ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلَا مَا أَشْبَهَهُ ،
مِنْ قِيلٍ أَنْكَ تُبْعِضُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَحَدُهُمَا كَذَا وَالْآخَرُ كَذَا ، وَمِنْهُمْ كَذَا
[وَمِنْهُمْ كَذَا] .

وَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، فَهَذَا اسْمٌ وَاحِدٌ .
وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ وَثَلَاثَةِ رِجَالٍ مُسْلِمِينَ لَمْ يَحْسُنَ فِيهِ إِلَّا
الْجُرْ ^(٢) لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الْكَلَامَ اسْمًا وَاحِدًا حَتَّى صَارَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِقَائِمٍ
وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ مُسْلِمِينَ .

وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ وَلَوْ جاز الرفعُ لقلتُ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِعٌ ، لِأَنَّكَ إِنْ
شَبَّهْتَهُ بِالتَّبْعِيضِ فَالتَّبْعِيضُ ههنا رَفْعٌ ، إِذَا قُلْتَ : كَانَ أَخَوَاكَ رَاكِعًا وَسَاجِدًا . ٢١٦

(١) ديوان كثير ١ : ٤٦ والخزانة ٢ : ٣٧٦ والعيني ٤ : ٢٠٤ وابن يعيش ٣ :

٦٨ . وقوله :

فَلَيْتَ قُلُوصِي عِنْدَ عِزَّةٍ قِيلَتْ بِحِلِّ ضَعِيفٍ عَرِّ مِنْهَا فَضْلَتْ
وَعُودِي فِي الْحَيِّ الْمَقِيمِينَ رَحَلَهَا وَكَانَ لَهَا بَاغٌ سَوَاىَ فِيلَتْ

فَهُوَ يَمْنَعُنِي أَنْ يَصَابَ بِشَلَلٍ لِأَحَدِي رَجُلِيهِ فَيَقِيمُ عِنْدَهَا ، كَلَفَا بِهَا وَاحْتِرَاصًا .
وَالشَّلَلُ : يَسُّ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَنْ دَاءٍ ، أَوْ هُوَ اسْتِرْخَاقُهَا عَنْهُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْإِبْدَالُ أَوْ الْبَيَانُ ، وَجَوَازُ الِرفْعِ عَلَى الْقَطْعِ أَيْضًا .
(٢) السِّيرَافِيُّ : يُرِيدُ أَنَّ الْأَسْمَ الْوَاحِدَ وَإِنْ كَانَ لَهُ خَيْرٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ خَيْرُهُ فَإِنَّهُ
لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّبْعِيضُ ، كَمَا أَنَّ صِفَاتِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّبْعِيضُ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّبْعِيضُ فِي
الْخَبَرِ إِذَا كَانَ الْأَسْمُ مثنًى أَوْ مَجْمُوعًا كَقَوْلِكَ : كَانَ أَخَوَاكَ رَاكِعًا وَسَاجِدًا ، عَلَى مَعْنَى
أَحَدُهُمَا رَاكِعٌ وَالْآخَرُ سَاجِدٌ .

ومثل ذلك : مرثُ برّجلٍ وأمراً وحمايَ قيام ، فرقت الأسماء وجمعت النعت ، فصار جمعُ النعت ههنا بمنزلة قولك : مرثُ برّجلين مسلمين ، لأن النعت ههنا ليس مبعوضاً ، ولو جاز في هذا الرفع لجاز مرثُ بأخيك وعبد الله وزيد قيام ، فصار النعتُ ههنا مع الأسماء بمنزلة اسم واحد .

وتقول : مرثُ بأربعة صرّيعٍ وجريخٍ ، لأن الصرّيع والجريخ غير الأربعة ، فصار على قولك : منهم صرّيع ومنهم جريخ .

ومن النعت أيضاً : مرثُ برّجلٍ مثّل رجلين ، وذلك في الغناء [والجزء] . وهذا مثل قولك : مرثُ بيرٍ ملء قدحين ، فالذي يضاف إليه المثلُّ يقْيَاسٌ ومِثْقَالٌ ومِثْقَالٌ ونحوه ، والأوّلُ مَوْزُونٌ ومَقْيَيسٌ ومِثْقَالٌ . وكذلك : مرثُ برّجلين مثّل رجلٍ في الغناء ، كقولك : بيرين ماءً قدح . وتقول : مرثُ برّجلٍ ^(١) مثل رجلٍ ، وتقول : مرثُ برّجلٍ أسدٌ شدةً وجراً ، وإنما تريد مثّل الأسد . وهذا ضعيفٌ قبيح . لأنه اسمٌ لم يُجْعَلْ صفةً ، وإنما قاله النحويون ، شبه بقولهم ^(٢) : مرثُ بزهدٍ أسداً شدةً .

وقد يكون تحييراً مالا يكون صفةً .

[ومثله : مرثُ برّجلٍ نارٍ حُمرةً] .

ومنه أيضاً : مرثُ برّجلٍ صالحٍ بل طالح ، وما مرثُ برّجلٍ كريمٍ بل لئيم ، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما بل في الإجراء على المنعوت . وكذلك : مرثُ برّجلٍ صالحٍ بل طالح ، ولكنه يحى على النسيان أو القليط ، فيتدارك كلامه ، لأنه ابتدأ بواجب .

(١) الكلام من هنا إلى « برّجل » التالية ساقط من ط ، ثابت في الأصل و ب ونسختين من أصول من ط .

(٢) ط : « تشبيها بقولهم » .

ومثله : ما مرثُ برجل صالح لكن طالع ، أبدلت الآخر من الأول
فجرى مجراه في بَلْ (١) .

فإن قلت : مرثُ برجل صالح ولكن طالع ، فهو مُحال ، لأن لكن
لا يُتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يُثبَّت بها بعد النفي . وإن شئت رفعتُ
فابتدأت على هُوَ فقلت : ما مرثُ برجل صالح ولكن طالع ، وما مرثُ برجل
صالح بل طالع ، ومرثُ برجل صالح بل طالع ، لأنها من الحروف التي يُتبدأ
بها .

ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ
مُّكْرَمُونَ ﴾ (٢) . فالرفعُ ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجر . وإن شئت كان
الجرُّ على أن يكون بدلاً على الباء .

واعلم أنَّ بَلْ ، ولا بَلْ ، ولكن ، يُشركن بين النعتين فيجزيان على
المنعوت ، كما أشركتَ بينهما الواوُ والفاء ، وثمَّ وأو ، ولا ، وإما وما أشبه ذلك .
وتقول : ما مرثُ برجل مسليح فكيف رجلٌ راعبٌ في الصدقة ، بمنزلة :
فأين راعبٌ في الصدقة .

زعم يونسُ أن الجرَّ خطأ ، لأنَّ أينَ ونحوها يُتبدأ بهنَّ ولا يُضمَرُ بعدهنَّ
شيءٌ (٣) ، [كقولك : فهلاً ديناراً ، إلّا أنَّهما مما يكون بعدهما الفعل] .

(١) في بل ، من الأصل فقط .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

(٣) السمراني : يريد أنهن لا يجرن بحروف العطف التي يعمل فيما بعدهن
عامل الاسم الذي قبلهن . وهذا لا يجوز في جروف الاستفهام لأنهن لا يعمل ما قبلهن
فيما بعدهن ، لا تقول : رأيت زيداً فلان عمراً ، وفهل بشراً ... ولكن وبلى ، لا يكونان
مبتدئين فيشبهن بحروف العطف ، إذ كن لا يُتبدأ بهن .

ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدًا فأتى عمرًا ، أو فهل بشرًا لم يجوز .
وقد بين ترك إضمار الفعل فيما مضى . ولكن وبَل لا يُتدَّان ولا يكونان إلَّا على
كلام ، فشبهن بآما وأو ونحوهما .

ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضَبِّ حَرْبٍ » ،
فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . وهو القياس ، لأنَّ الحَرْبَ
نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رفع ، ولكنَّ بعض العرب يجزُّه . وليس بنعتٍ للضَبِّ ،
ولكنه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضَبِّ ، فجزَّوه لأنه نكرة كالضَبِّ ، ولأنَّه في
موضع يقع فيه نعتُ الضَبِّ ، ولأنَّه صار هو والضَبُّ بمنزلة اسم واحد^(١) . ألا
ترى أنك تقول : هذا حَبٌّ رُمَانٍ . فإذا كان لك قلت : هذا حَبٌّ رُمَانِي ،
فأضفت الرَّمَانُ إليك ، وليس لك الرَّمَانُ إنَّما لك الحَبُّ .

ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابك ، فكذلك يقع على جُحْرِ ضَبِّ ما يقع
على حَبِّ رُمَانٍ ، تقول : هذا جُحْرُ ضَبِّي ، وليس لك الضَبُّ إنَّما لك جُحْرُ
ضَبِّ ، فلم يَمْنَعَكَ ذلك من أن قلت جُحْرُ ضَبِّي ، والجُحْرُ والضَبُّ بمنزلة اسم
مفردٍ ، فانجَزَّ الحَرْبُ على الضَبِّ كما أضفت الجُحْرَ إليك مع إضافة الضَبِّ .
ومع هذا أتهم^(٢) أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسْرَ الكسْرَ ، نحو قولهم : بهم
وبدارهم^(٣) ، وما أشبه هذا .

(١) السيرافي : رأيت بعض النحويين من البصريين قال في : هذا جحر ضب
حرب ، قولاً شرحته وقويته بما يحتمله . زعم هذا النحوي أن المعنى هذا جحر ضب
حرب الجحر . والذي يقوى هذا أنا إذا قلنا حرب الجحر صار من باب حسن الوجه ،
وفي حرب الجحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان حرب جحره . ومثله ما قاله النحويون :
مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين ، والتقدير لا قبيح الأبوين ، وأصله لا قبيح أبواه .
(٢) ب ، ط : « مع أنهم » .

(٣) أى لولا كسرة الباء لقلت : هم ، بضم الهاء .

وَكَلَّا التفسيرَيْنِ تفسِيرُ الخليل ، وكان كُلُّ واحدٍ منهما عنده وجهًا من التفسير .

وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إِلَّا هَذَانِ جُحْرًا ضَبَّ غُرَيَانِ ، من قَبْلِ أَنَّ الضَّبَّ واحدٌ والجحر جُحْرَانِ ، وَإِنَّمَا يَغْلَطُونَ إِذَا كَانَ الْآخِرُ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَكَانَ مَذْكُرًا مِثْلَهُ أَوْ مَوْثِقًا . وقالوا : هذه جِحْرَةٌ ضِيَابٍ غَرِيَّةٌ ، لَأَنَّ الضَّبَّابَ مَوْثِقَةٌ وَلَأَنَّ الْجِحْرَةَ مَوْثِقَةٌ ، والعدَّةُ واحدة ، فغَلَطُوا .

وهذا قولُ الخليل رحمه الله ، ولا تُرى هذا والأَوَّلُ إِلَّا سَوَاءٌ ، لَأَنَّهُ إِذَا قَالَ : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ مُتَهَلِّمٌ ، ففيه من البيان أَنَّهُ ليس بالضَّبِّ ، مثلُ ما في التثنية من البيان أَنَّهُ ليس بالضَّبِّ . وقال المعجَّاج :
* كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ ^(١) .

فالنَّسَجُ ^(٢) مَذْكُورُ الْعَنْكَبُوتِ أَكْثَى .

هذا باب ما أَشْرَكَ بَيْنَ الْأَسْمَنِ فِي الْحَرْفِ الْجَارِ فَعَجَرًا عَلَيْهِ
كَمَا أَشْرَكَ بَيْنَهُمَا فِي التَّثَنِي فَعَجَرًا عَلَى الْمَنْعُوتِ

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ وَحِمَارٍ قَبْلَ . فالواوُ أَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا فِي الْبَاءِ
فَعَجَرًا عَلَيْهِ ، ولم تُعْجَلْ لِلرَّجُلِ مَنْزِلَةٌ بِتَقْدِيمِكَ إِيَّاهُ يَكُونُ بِهَا أَوَّلَى مِنَ الْحِمَارِ ،

(١) ديوان المعجَّاج ٤٧ . وهو في صفة منبل من المناهل . وبعده :
على ذرى قَلَامِهِ الْمَهْلُلِ سُبُوبٌ كَتَانُ بِأَيْدِي الْقُرُلِ
و « نسج » هي رواية الأصيل و ب والديوان . وفي ط : « غزل » . والمرمل
المنسوج .

والشاهد فيه جر « المرمِل » لجوارته للعنكبوت ، وهو في الحقيقة صفة للنسج .
وكان الخليل لا يبيح الجر على الجوار إِلَّا إِذَا اسْتَوَى الْمُتَجَاوِرَانِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ ،
والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع .
(٢) ب ، ط : « والغزل » .

كأنك قلت : مررت بهما . فالتفتي في هذا أن تقول : ما مررتُ برجل
وجِمَارٍ ، أى ما مررتُ بهما ، وليس في هذا دليلٌ على أنه بدأ بشئ قبل شئ ،
ولا بشئ مع شئ ، لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيد وعمرو والمبدوء به في
المُرور عمرو ، [ويجوز أن يكون زيدا] ، ويجوز أن يكون المُرور وقع عليهما في
حالة واحدة .

فالواو تجمع ^(١) هذه الأشياء على هذه المعاني . فإذا سمعتَ المتكلمَ
يتكلم بهذا أجبته على أنها شئت ؛ لأنها قد جمعتَ هذ الأشياء . وقد تقول :
مررت بزيد وعمرو ، على أنك مررت بهما مُرورَيْن ، وليس في ذلك [دليل] على
المُرور المبدوء به ، كأنه يقول : ومررت أيضا بعمرو . فنفتي هذا : ما مررتُ بزيد
وما مررتُ بعمرو .

وسنبين النفي بحروفه في موضعه إن شاء الله .

ومن ذلك [قولك] : مررتُ بزيد فعمرو ، ومررتُ برجل فامرأة . فالفاءُ
شركتَ بينهما ^(٢) في المُرور ، وجعلتِ الأوَّلَ مبدوءًا به . ومن ذلك : مررتُ
برجل ثم امرأة ، فالمرورُ ههنا مُرورانٍ ، وجعلتِ ثم الأوَّلَ مبدوءًا به وأشركتَ
بينهما في الجر .

ومن ذلك [قولك] : مررتُ برجلٍ أو امرأة ، فأتوا أشركتَ بينهما في
الجر ، وأثبتتِ المُرورَ لأحدهما دون الآخر ، وسَوَّتَ بينهما في الدَّعوى .
فجوابُ الفاءِ : ما مررتُ بزيد فعمرو . وجوابُ ثم : ما مررتُ بزيد

(١) ب ، ط : « يجمع » .

(٢) ما بعد هذه إلى « بينهما » التالية ساقط من الأصل فقط .

ثم عمرو . وجوابُ أو إن نقيتَ الاسمين : ما مررتُ بواحدٍ منهما . وإن أثبتَ أحدهما قلتُ : ما مررتُ بفلان .

ومن ذلك : مررتُ برجلٍ لا امرأةً ، أشركتُ بينهما لآ في الباءِ وأحقتُ المرورَ للأولِ وفصلتُ بينهما عند من ألتبساً عليه فلم يُلزِ بأيهما مررتُ .

هذا باب المُبدل من المُبدل منه

والمبدل يشرك المبدل منه في الجر

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حِمَارٍ . فهو على وجهِ محالٍّ ، وعلى وجهِ حَسَنٍ .

فأما المحالُّ فإنَّ نعتي أن الرجلَ حِمَارٌ . وأما الذي يحسُنُ فهو أن تقول : مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدِلُ الحِمَارَ مكانَ الرجلِ فتقولُ : حِمَارٍ ، إمَّا أن تكونَ غِلَطْتَ أو نسييتَ فاستدركتَ ، وإمَّا أن يَظُنُّوكَ أن تُضربَ عن مروركَ بالرجلِ وتُجعلَ مكانه مروركَ بالحمارِ بعد ما كنتَ أردتَ غيرَ ذلك .

ومثل ذلك قولك : لا بَلَّ حِمَارٍ . ٢١٩

ومن ذلك قولك مررتُ برجلٍ بَلَّ حِمَارٍ ، وهو على تفسيرٍ : مررتُ برجلٍ حِمَارٍ .

ومن ذلك : ما مررتُ برجلٍ بَلَّ حِمَارٍ ، وما مررتُ برجلٍ ولكنَّ حمارٍ ، أبدلتُ الآخرَ من الأولِ وجعلته مكانه . وقد يكونُ فيه الرفعُ على أن يُذكرَ الرجلُ فيقال : مِنْ أَمْرِهِ ومن أمره ، فتقولُ أنت : قد مررتُ به ، فما مررتُ برجلٍ بل حِمَارٍ ولكنَّ حِمَارٌ ، أى بل هو حِمَارٌ ولكنَّ هو حِمَارٌ .

ولو ابتدأت كلامًا قلت : ما مررت برجل ولكن حمارًا ، تريد : ولكن هو حمار ، كان عربيًا ؛ أو بل حمار ، أو لا بل حمار ، كان كذلك ، كأنه قال : ولكن الذي مررت به حمار .

وإذا كان قبل ذلك منعوت فأضمرته ، أو اسم فأضمرته أو أظهرته ، فهو أقوى ؛ لأنك تُضمر ما ذكرت وأنت هنا تُضمر ما لم تذكر . وهو جائز عربي ، لأن معناه ما مررت بشيء هو رجل ^(١) ؛ فجاز هذا كما جاز المنعوت المذكور نحو قولك : [ما] مررت برجلٍ صالح بل طالع .

ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سَبْحَانَہُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ^(٢) ۝ . فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا ، وعلى الوجه الآخر . والمعرفة والنكرة في لكن وبَلْ ولا بل سواء .

ومن المبدل أيضًا قولك : قد مررت برجلٍ أو امرأة ، إنما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه ، فصار الأول والآخِر الادعاء فيهما سواء ، فهذا شبيه بقوله : ما مررت بزيد ولكن عمرو ، ابتدأ بنفي ثم أبدل مكانه يقينًا .

وأما قولهم : أمارت برجل أم امرأة ؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به ، فإن أم تُشرك بينهما كما أشركت بينهما أو .

(١) ط : « هو بطل » .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

وأما : ما مررتُ برجل فكيف امرأة ، فزعم يونسُ أنَّ الجُرَّ خطأ ، وقال :
هو بمنزلة أُنثَى^(١) . وَمَنْ جَرَّ هذا فهو يَنْبَغِي له أن يقول : ما مررتُ بعبد الله فلم
أُخْبِئْهُ ، وما لَقِيتُ نَهْداً مَرَّةً فَكَمْ أبا عمرو ؟ تريد : فلم مررتُ بأخيه ؟ وفكَمْ
لَقِيتُ أبا عمرو ؟

واعلم أنَّ المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدلي سواء .

واعلم أنَّ المنصوب والمرفوع في الشُرْكَة والبدلي كالمجرور .

• • •

(١) السيرافي : مذهب البصريين أن العطف لا يجوز بشيء من حروف
الاستفهام . فأما الكوفيون فقد أجازوا النسق بأين وكيف وألا وهلا . وأكزم سيويه من
أجاز النسق بأين وكيف ويلَمْ وبكم فقال : ينبغي أن يميز : ما مررت بعبد الله فلم أُخْبِئْهُ ؟
وما لَقِيتُ زَيْداً فَكَمْ أبا عمرو ؟ تريد لم مررتُ بأخيه ؟ وكَمْ لَقِيتُ أبا عمرو ؟ . وهم
لا يلتزمون ذلك .

فهرس الجزء الأول

صفحة

١٢ هذا باب علم ما الكلم من العربية
١٢ مجارى أواخر الكلم من العربية
٢٣ المسند والمسند إليه
٢٤ اللفظ للمعاني
٢٤ ما يكون في اللفظ من الأعراض
٢٥ الاستقامة من الكلام والإحالة
٢٦ ما يتحمل الشعر
 الفاعل الذى لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعد
٣٣ فعله إلى مفعول آخر
٣٤ الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول
 الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصر على المفعول الأول. وإن
٣٧ شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول
 الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون
٣٩ الآخر
 الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم
٤١ واحد دون الثلاثة
٤١ المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول
 المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون
٤٣ الآخر
٤٤ ما يعمل فيه الفعل فيتنصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول
 الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء
٤٥ واحد
٥٤ تغير فيه عن النكرة بنكرة
٥٧ ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله
٦٦ ما تحميه على الموضع لا على الاسم الذى قبله
٦٩ الإضممار في ليس وكان كالإضممار في إن
٧٢ ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن نمكته

- هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك ٧٣
- ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم ٨٠
- ما يجرى مما يكون ظرفا هذا الجرى ٨٤
- ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل ٨٨
- يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل ٩١
- ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل وهو باب الاستفهام ٩٨
- ما ينصب في الألف ١٠١
- ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين جرى الفعل كما يجرى في غيره جري الفعل ١٠٨
- الأفعال التي تستعمل وتلقى ١١٨
- من الاستفهام يكون الاسم فيه رضا لأنك تبدلته لتبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك ١٢٧
- الأمر والنهى ١٣٧
- حروف أجزئت جري حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهى ١٤٥
- من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ١٥٠
- من الفعل تبدل فيه الآخر ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول ١٥٨
- من اسم الفاعل الذى جرى جري الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منونا نكرة ١٦٤
- جرى جري الفاعل الذى يتعدى فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ١٧٥
- صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل في المعنى وما يعمل فيه ١٨١
- من المصادر جرى جري الفعل المضارع في عمله ومعناه ١٨٩
- الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ١٩٤
- استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لا تساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار ... ٢١١
- وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى ٢١٦
- ما يكون فيه المصدر حينئذ لسة الكلام والاختصار ٢٢٢
- ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينصب إذا شغلت الفعل به وينصب إذا شغلت الفعل بغيره ٢٢٨

- هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى المفعول ولا غيره ٢٣٥
- من الفعل سعى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ٢٤١
- متصرف رويد ٢٤٣
- من الفعل سعى الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ٢٤٨
- ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل ليستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ٢٥٣
- ما يضر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهى ٢٥٧
- ما يضر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ٢٥٨
- ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ٢٧٣
- ما جرى منه على الأمر والتقدير ٢٧٣
- ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في التية ويكون معطوفاً على المفعول وما يكون صفة المرفوع المضمر في التية ويكون على المفعول ٢٧٧
- يحذف منه الفعل لكرته في كلامهم حتى صار بمنزلة للخل ٢٨٠
- ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهى ٢٩٠
- ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك : امرأاً ونفسيه ٢٩٧
- معنى الواو فيه كمنها في الباب الأول إلا أنها تطفئ الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال ٢٩٩
- منه يضررون فيه الفعل لفتح الكلام إذا حمل آخره على أوله ٣٠٧
- ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ٣١١
- ما جرى من الأسماء بجرى المصادر التي يدعى بها ٣١٤
- ما أجرى بجرى المصادر المدعو بها من الصفات ٣١٦
- ما جرى من المصادر المضافة بجرى المصادر المفردة المدعو بها ٣١٨
- ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ٣١٨
- أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تنصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر ٣٢٢
- يختار فيه أن تكون المصادر متباعدة متباعدة متباعدة ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات ٣٢٨
- من النكرة بجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ٣٣٠
- استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ٣٣٤

هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إختيار الفعل المتروك
وإظهاره لأنه يصير في الإختيار والاستعمال بدلا من اللفظ بالفعل كما كان الحذر

- ٣٣٥ بدلا من احذر في الأمر
- ٣٤٠ ما ينتصب من الأسماء التي أُخِذت من الأفعال انتصاب الفعل استغثت أو لم تستغثهم
- ٣٤٢ ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل جرى الأسماء التي أُخِذت من الفعل ...
- ٣٤٨ ما يجيء من المصادر مثنى متصل على إضمار الفعل المتروك إظهاره
- ٣٥٢ ذكر معنى ليك وسعديك وما اشتقا منه
- ٣٥٥ ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره
- ٣٦١ يختار فيه الرفع
- ٣٦٣ ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً
- ٣٦٥ ما الرفع فيه الوجه
- ٣٦٦ لا يكون فيه إلا الرفع
- ٣٦٦ لا يكون فيه إلا الرفع
- ٣٦٧ ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر
- ٣٧٠ ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر
- ٣٧٢ ما جاء منه في الألف واللام
- ٣٧٣ ما جاء منه مضافاً معرفة
- ٣٧٣ ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه
- ٣٧٥ ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو المراك
- ٣٧٦ ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم
- ٣٧٨ ما ينتصب من المصادر، توكلينا لما قبله
- ٣٨٠ ما يكون المصدر فيه توكلينا لنفسه نصبا
- ٣٨٤ ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور
- ٣٨٧ ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات
- ٣٨٧ ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه الأمر
- ٣٩١ فيشصب لأنه مفعول به
- ٣٩٥ ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السمر
- ٣٩٦ يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة
- ٣٩٧ ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول
- ٣٩٧ ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام

- ٤٠٠ هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور
- ٤٠٣ ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها
- ٤١٢ ما شبه من الأماكن المحصنة بالمكان غير المحصن شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن
- ٤١٩ الجبر
- مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والمبدل على المبدل منه وما أشبه
- ٤٢١ ذلك
- ما أشرك بين اليمين في الحرف الجواز فجرىا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجرىا
- ٤٣٧ على المنعوت
- ٤٣٩ المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجبر

[ثم طبع الجزء الأول من كتاب سبويه]

مؤلفات وتحقيقات عبد السلام هارون

الزجاجي	آمال الزجاجي — مجلد
	الأساليب الانشائية في النحو العربي
	الألف المختارة من صحيح البخاري ٢/١
الامام ابن دريد	الاشتقاق ٢/١
الجاحظ	البيان والتبيين ٤/١ — مجلد
الجاحظ	البرصان والعرجان والمميان والحولان
	تحقيقات وتنبيهات في معجم
	لسان العرب — مجلد
الجاحظ	الحيوان ٨/١ — مجلد
المرزوقي	شرح ديوان الحماسة ٤/١
الجاحظ	العثمانية
	قطوف أدبية
ابن سيده	فهارس المختصص
	مجموعة المعاني
	مجموعة رسائل الجاحظ ٤/١

ابن قنبر
ابن فارس

ابن مزاحم

كتاب سبويه ٥/١
معجم مقاييس اللغة ٦/١
المفضليات الخمس
نواذر المخطوطات ٢/١
همزيات أبي تمام
وقعة صفين



Библиотека Александрина



0580882